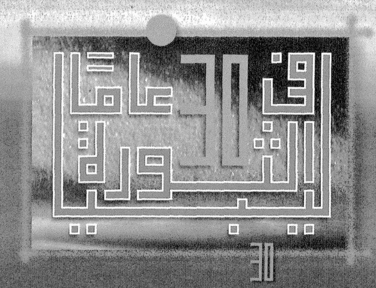
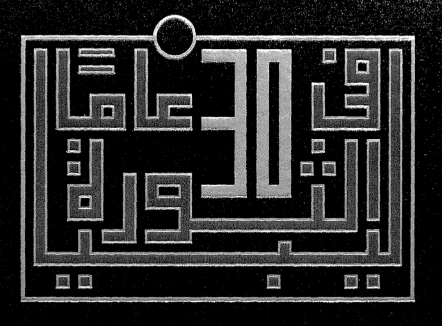
التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية



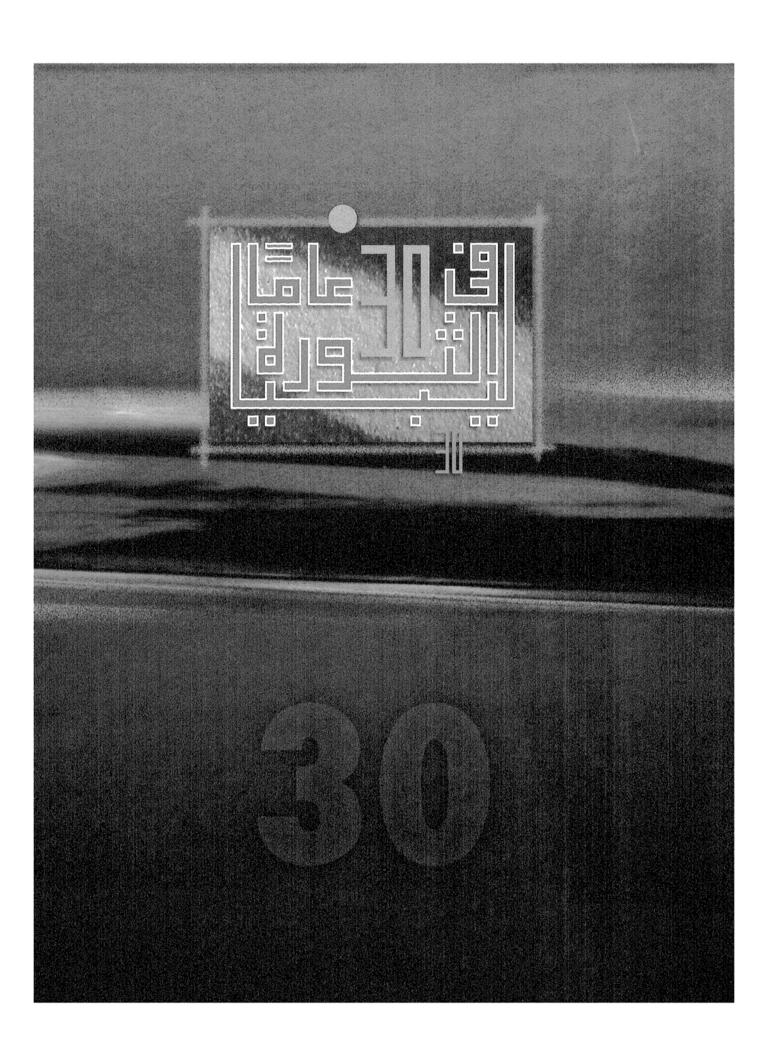
30

1999 - 1969

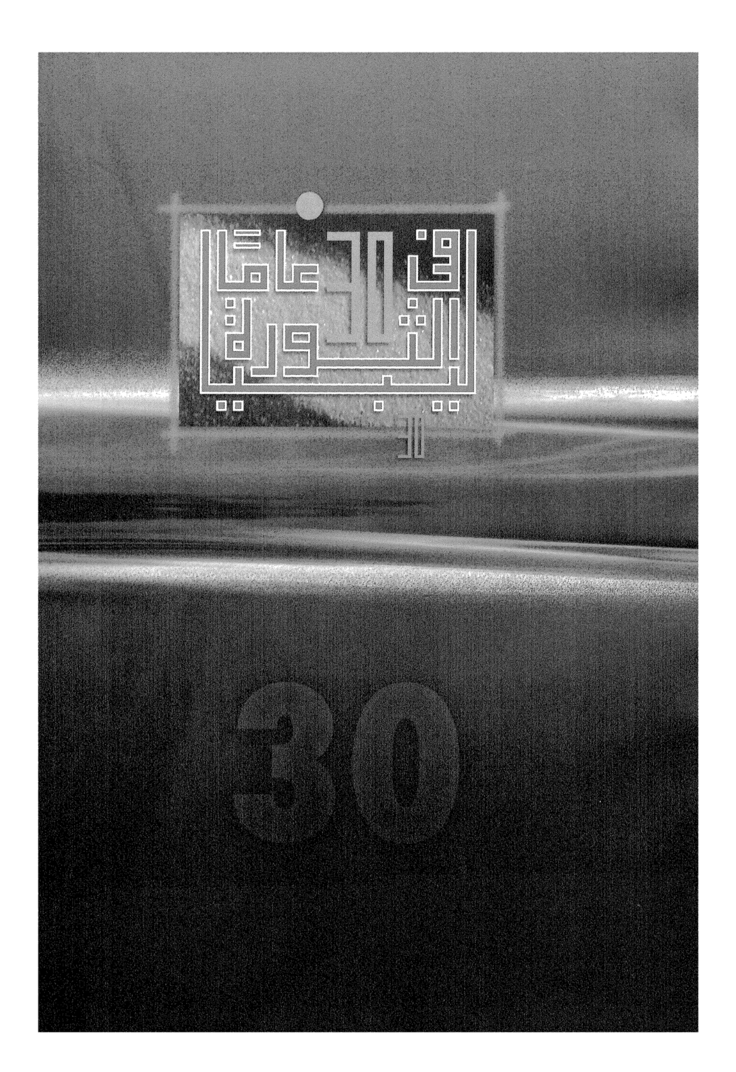

ليبيا الثورة في 30 عاماً

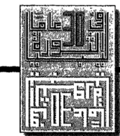

التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

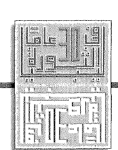
1999 - 1969



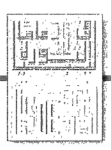
في 30 عاماً
الثورة
30


30



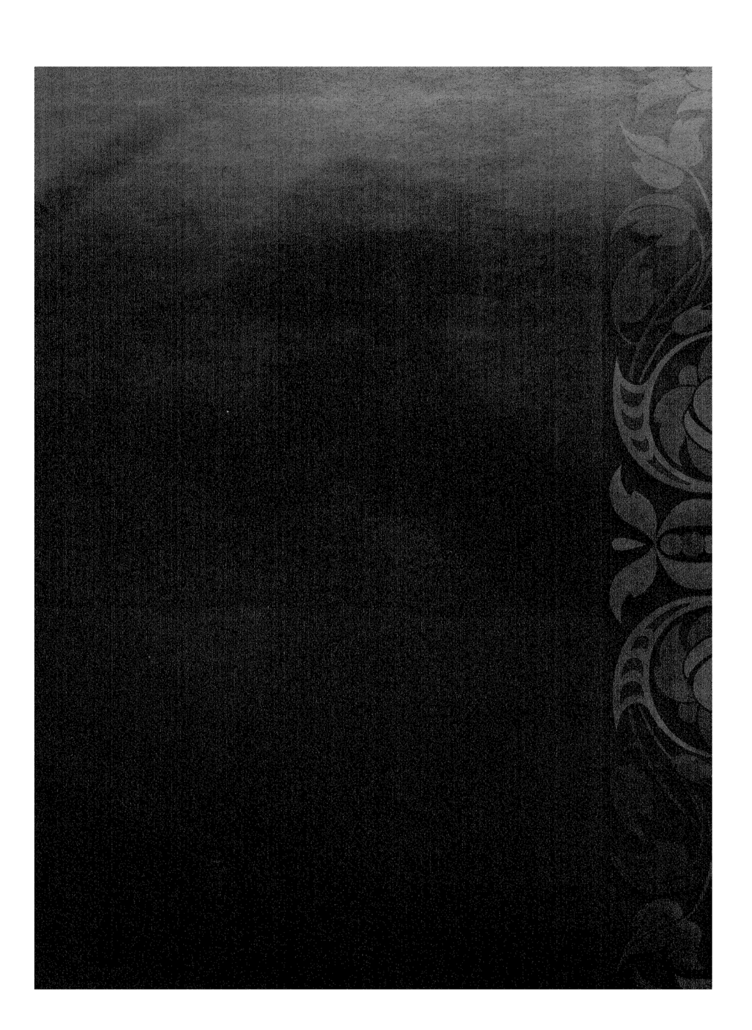


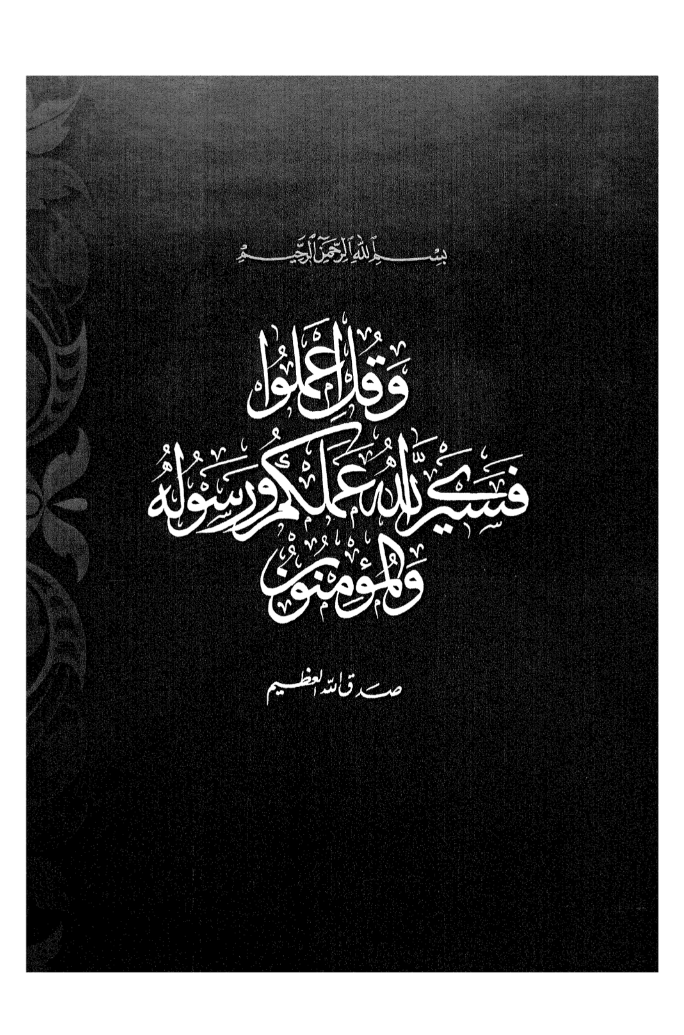




1969 - 1999

التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

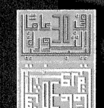



بسم الله الرحمن الرحيم
وقل اعملوا
فسيرى الله عملكم ورسوله
والمؤمنون
صدق الله العظيم

الإهداء

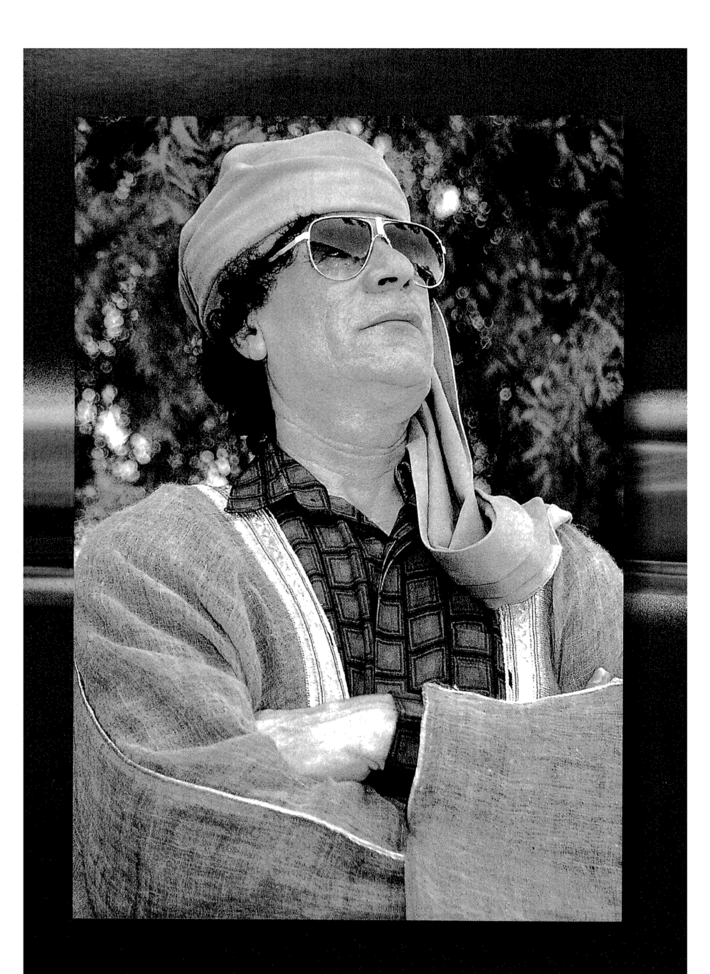
إلى مُعِزّ الأمّة ورمز نضالها وكبريائها وشموخها
إلى ابن إفريقيا البار الذي برهن لجيله وللأجيال
من بعده، وللتاريخ والعالم، أنه المؤمن الأمين،
وأنه الحق والحقيقة، وأنه القوة والطموح، والنصر
المبين.. إلى إمام المسلمين والمفكر الثائر

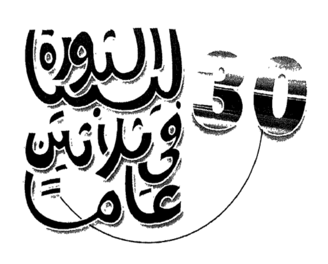
العقيد معمر القذافي



نُهدي هذا الجهد الذي يُرصّد جزءاً من تاريخ
ثورة الفاتح العظيم، منذ انبلاجها وحتى عيدها الثلاثين..

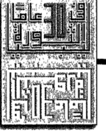
الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان





راجعه وقدم له وحرّره

الأستاذ الدكتور صبحي محمد قنوص

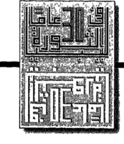


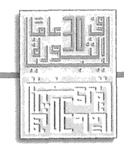
لجنة إعداد الكتاب

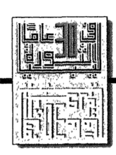
الدكتور صبحي قنوص رئيساً
الدكتور خليفة بن ناصر عضواً
الدكتور محمود الفاخري عضواً
الدكتور بلقاسم الطبولي عضواً
الدكتور عطية الفيتوري عضواً
الدكتور عبد الحميد بن خيال عضواً
الدكتورة آمال سليمان عضواً
الدكتور علي عطية عضواً

الدكتور اللافي إدريس عضواً
الدكتور سعد القزيري عضواً
الدكتور أحمد منيسي عضواً
الدكتور محمود نجم عضواً
الدكتور محمد العوامي عضواً
الدكتور سالم بازينة عضواً
الأستاذ فيصل فخري عضواً
الأستاذ فضل الله الأجواد عضواً

أشرف على الإخراج
عبد الرحمن محمود الشريدي



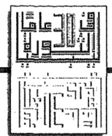




تصـــديـــر

عندما تلتقي دلالات الزمان والمكان بثورة الفاتح العظيم في إطار جزء من الأرض اسمه الوطن، يوحّد بين هذه الدلالات والثورة تلاحم عميق صنعته إرادة إنسان حر أعاد صياغة وتشكيل حياة مجتمع، بل أمّة عربية من محيطها إلى خليجها، متطلع إلى غد يطل بأمل مشرق جديد، يحمل في طيّاته مؤشرات لتحوّل خطير بفعل نظرية يُهتدى ويسترشد بتجربتها، بعيدة كل البعد عن كل أشكال القوالب التقليدية القديمة من الأفكار والأيديولوجيات التي أقعدها الجمود والتحجر والعجز والتسلط على حرية الإنسان وإرادته. هذه النظرية النظرية: العالمية الثالثة لمعمّر القذّافي، تحمل دلائل انعتاق نهائي يهدف إلى إذابة كل قوالب الحكم التقليدية بل يتجاوزها إلى معطيات جديدة بدءاً من ترسيخ السلطة الشعبية، وقيام عصر الجماهيريات، وانتهاء بالوثيقة الخضراء الكبرى التي تؤكّد حرية الإنسان وتعزّزها.

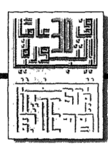
وبما أن الثورة لا تأتي من فراغ، ولا يمكن فصلها أو تجزئتها عن ملحمة النضال الإنساني على الأرض، وكفاحه المرير من أجل الانعتاق، فمن البديهي أن يكون هذا التداخل عبر مكان وزمان بذاته... وليس بغريب أن يكون لدلالات الزمان والمكان عبر ثورة الفاتح العظيم وهي تحتفل بعيدها الذهبي نقلات وإبداعات حضارية تَبَيّنها مفكّرو الشرق والغرب بما لها من خواص فريدة اقتحمت بها مواقع حضارية أخرى، بل أضافت لها ما يصعب على الباحث والناقل حصره وترصيده. ولقد تعانقت هذه القيَم الحضارية بنضالات قومية متجددة ومتواصلة الكثافة لمواجهة وتصدّي الهيمنة الأمبريالية التي تكمن في محاولات السيطرة والغزو وقهر الشعوب المتحرّرة من كل أشكال التبعية السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والثقافيّة، والتي تحاول الصليبيّة الجديدة فرضها، ولكن أحلامها تحطّمت على رمال صحراء ليبيا الواسعة، واندحرت على شواطئها أساطيل الغزاة الباغية. وواصل الإنسان الحرّ كفاحه من أجل تعزيز وجوده وتأكيد حقّه في الحياة الحرّة الكريمة.



ومع معطيات هذه الدلالات المبرزة لمنطلقات التحوّل الشامل والتي تلاحمت مع غايات وأهداف ثورة الفاتح العظيم، التي تسعى إلى تحقيقها في مختلف المجالات، وفي مختلف أوجه الاقتصاد الوطني والقومي، فكانت طموحات الثورة وقد تحقّق الكثير منها كتحقيق زيادة في الإنتاج وعدالة في التوزيع والقضاء على الاستغلال بطريق إقامة علاقة اشتراكية في المجتمع العربي الليبي مستوحاة من تراثنا العربي الإسلامي، وقيَمِهِ الإنسانية، فعملت الثورة جاهدة على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية والنفوذ الأجنبي، وتحويله إلى اقتصاد وطني إنتاجي يعتمد تأكيد الملكية العامة للشعب والملكيات الخاصة لأفراده دون استغلال جهد الآخرين.

هذه هي الثورة ثورة الفاتح العظيم التي عملت وتعمل بفعل قائدها الأممي الثائر العقيد معمّر القذّافي على تواصل حركة الحياة الاجتماعية والاقتصادية مندفعة بكل قوة وثبات وإرادة صلبة إلى بناء حركة صناعية جديدة، وإنتاج اقتصادي جديد، ومتغيرات اجتماعية وثقافية تثري مقومات التأصيل الحضاري العريق وتنتقل به إلى سبُلٍ جديدة تنفض عنها كل المخلّفات البالية الواهية، وتحمل مضامين التبشير برسالة وفكر إنساني مبدع وحاسم في حياة الشعب العربي الليبي، وحياة الأمّة العربية والإسلامية، وشعوب المعمورة جمعاء، داعية إلى حياة حرّة كريمة، مؤكّدة حقّ الإنسان السوي الخالي من الأمراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في امتلاك حريته وسلطته وثروته وسلاحه بُغية تحرير حاجاته المادية والمعنوية.

وبفعل الثورة التي تجاوزت بتجربتها الرائدة كل التجارب الإنسانية، فعملت على إرساء أُسس اقتصادية واجتماعية لنقل المجتمع العربي الليبي من بوتقة التخلّف إلى واقع التقدّم، حيث وُفقت في الربط بين حتمية التحرّر الاقتصادي بحتمية التحوّل ذاتها، ولقد استهدفت خطط التحوّل الثوري لثورة الفاتح العظيم لا إلى استثمار الثروة الطبيعية في خلق الرفاهية الاستهلاكية فحسب، ولكنها استهدفت أن يكون استثمار الثروات الطبيعية لتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي كان نتاجها خلق القوة الاقتصادية والاجتماعية.

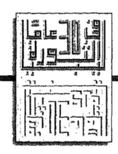


ومن خلال هذه المسيرة تجاوزت ثورة الفاتح العظيم في التنمية الشاملة كل محاولات التنمية الإصلاحية في العالم الثالث، لتؤكّد أن التنمية الشاملة هي مجموعة من المسارات المتشابكة بدءاً بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي وانتهاءً بتأكيد الاكتفاء الذاتي الذي يجسّد القوة السياسية كمحصلة للتحرّر ذاته.

وتأكيداً لمجتمع الحرية، كانت السلطة الشعبية ترجمة أمينة ومخلصة لها، حيث حرصت القيادة الثورية على تأكيد الديموقراطية الشعبية المباشرة فكراً وممارسةً، لتكون المحتوى السياسي لأداة الحكم، يمارس الشعب سلطته من خلال مؤتمراته ولجانه الشعبية، ليكون انعتاق الجماهير نهائياً وإلى الأبد من ديكتاتوريات الفرد والطبقة والحزب والطائفة والقبيلة.

وتعزيزاً لمجتمع الحرية، كانت الثروة والسلاح في يد الشعب، حتى تتمكّن الجماهير العريضة من خلال سيطرتها المباشرة على مقدراتها الاقتصادية والعسكرية، لتؤكّد انعتاقها من استئثار القلّة بثروة ومقدرات الشعب. فسيطرة الجماهير الشعبية هي الوعاء الذي يعطي مجالاً تتفاعل فيه السيطرة الجماهيرية، حيث يتعذّر الفصل بين سيطرة الجماهير على مقدراتها، وبين ترجمة تلك السيطرة في شكل ديمقراطي حقيقي، يحقّق للجماهير شرعية اتخاذ القرار وتنفيذه، وكان له ما أراد. وبهذا التحوّل الثوري المستمد من عمق الحركة الإنسانية في عالمنا المعاصر، تتأكّد حقيقة نضالية تضع هذا العالم بكل متغيراته أمام انبعاث عصر جديد يرفض كل أشكال الوصاية والهيمنة على حركة الجماهير، فصارت ملامح هذا العصر تنبىء بولادة عصر الجماهير، عصر الحريات والانعتاق النهائي، لتتأكد الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد أن امتلك الشعب حاجاته الأساسية المادية والمعنوية وبالتالي يكون سيد نفسه وحاكم نفسه دون رقيب أو حسيب، إلاّ رقابة الشعب على نفسه وبنفسه.

إن كتاب ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً الذي يتضمن كافة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحققت بفعل ثورة الفاتح العظيم في هذه الحقبة الزمنية الوجيزة في مختلف المجالات يُعد بحق ترجمة حقيقية وواقعاً ملموساً شهد له كل أحرار العالم، ويعكس مصداقية الثورة وقيادتها الثورية في بناء مجتمع حرّ

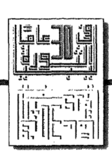


سعيد، مجتمع يتطلّع إلى التقدّم إلى العلى إلى المجد.

إن المتتبع لمسيرة ثورة الفاتح العظيم وانجازتها العملاقة على مستوى الوطن الصغير «ليبيا» يجدها قليلة أمام التحولات الفكرية والسياسية الرائدة التي أحدثتها الثورة العظيمة على مستوى الوطن العربي الكبير.. إذ كان لزاماً على هذه الثورة خاصة بعد أن تناسى العرب وتذكر العقيد القذافي، وهو يعدّ للثورة، أن الأرض العربية تموج بكبرياء الوطن ومجد التراث، وترفض وطأة أقدام المستعمر، وأدرك أن التوثب الشعبي تتلاطم من محيط العرب إلى خليجهم وأن لعنات الوطن تنصب على الاستعمار والصهيونية حتى ولو كانت الشفاه صامتة.. نسيتِ الأنظمة العربية أمجادها، وتذكر العقيد القذافى ذلك الغضب العربى الجارف الذى زلزل المنطقة يوم نهضت الأمة العربية برمتها تدافع عن معركة الانسان العربي المصري ضد العدوان الثلاثي الغاشم.. ونسيت الأنظمة العربية، وتذكر العقيد القذافي صوت حنجرة بطل التأميم يمزق ظلام الليل ويعيد بريق الأمل إلى الإنسان العربي.

ونسيت الأنظمة العربية، وتذكر العقيد القذافى أفراح الوحدة العربية وأعراسها بين مصر وسورية، وثورة الشعب الجزائري الذي قدم على مذبح الاستقلال الوطني مليون شهيد، ورفع هامة العرب بين الأمم.. ونسي العقيد القذافي أحقاد الأنظمة العربية، وتناحرها وتطاحنها ودسائسها، وتذكر حتمية لمّ شمل الأمة وعمدة الكرامة والمجد.. ورفض أن تظل شعوب المنطقة ترزح تحت وطأة ظلم بيّن، يتولّى حكامها إخضاعها لقوة قهر تجعل المظالم شريعة مرحلة بكاملها، وهي تعلم أن الشعوب قد تصبر طويلاً لكن صبرها لن يستمر إلى الأبد.. وأن حالة التي تعيشها أمريكا والتابعون وتابعوهم قد أصبحت نابية وفوق طاقة البشر.. إذ لا أحد يضمن لها استمرار العروش والتيجان والصولجانات المستسلمة والخاضعة أو التابعين، حتى لو تسلحت هذه الأنظمة بأموال النفط، وبشرطة، وبإعلام عميل يزيّن العار ويضرب المزمار.

لقد أدرك الشعب العربي الليبي بقيادة قائد عربيى ثائر حر أن الخضوع لكل



هذا في منطقة تمرست على إصلاح مسار التاريخ، لن يستمر طويلاً، فكل الامبراطوريات الشريرة زالت دولتها من على هذه الأرض.. فذهب المغول والتتار والسلاجقة والرومان، وتوارت امبراطوريات فرنسية وبريطانية وايطالية لم تكن شمس السماء تغيب عنها، ولم يتوقف العربي في ليبيا يوماً عن مقاومة الصلف والارهاب والحروب، فبقيت له بعد قيام ثورة الفاتح العظيم، أرضه وبقي له دينه، وبقيت له ثروته وذهب الجميع.. فإذا بالأرض عصيّة وليبيا قيادة وشعباً حرة أبيّة..

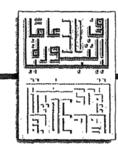
وأمام توجهات الثورة النابعة من عروبتها وأصالتها وأنتمائها القومي والافريقي تقف الولايات المتحدة الأمريكية نداً للجماهيرية العظمى، حيث لفقت لها في أكبر قضية تزوير عرفها التاريخ المعاصر، ألا وهي ما يسمى بقضية لوكربي، وضربت حصاراً على الجماهيرية العظمى.

لكن وقفة العز والكرامة للشعب العربي الليبي وقائده العقيد معمر القذافي، لتحدى هذا الحصار الجائر، جعل الولايات المتحدة الامريكية تعترف بنفسها بفشل سياسة العقوبات ضد الجماهيرية العظمى، عندما رضخت للمبادرة الليبية المتمثلة أسلوب إيجاد حل عادل يحفظ للجماهيرية العظمي كرامتها، وهويتها، وهيبتها، وسيادتها.

لقد قرر الشعب العربي الليبي أن الكرامة الوطنية فوق كل اعتبار، وتحمّل كثيراً من المعاناة المادية والمعنوية جراء الحصار الغاشم، لكن كل معاناة كانت تهون أمام كرامة الوطن وعلوّ شأن كلمته، فقرر الشعب التضحية وعاش معها سبع سنين طوال. وكان هذا هو التحرك الأول لشعب تمرس على المواجهة والتحدي.

وكان التحرك الثاني للشعب العربي الليبي وقيادته على المحور العربي، حيث حظيت الجماهيرية العظمى بدعم شعبي عربي واسع النطاق، وعرفت العلاقات العربية ـ الليبية بصفة عامة عصرها الذهبي، وكان التأييد العربي للجماهيرية العظمى شاملاً وواضحاً.

وكان التحرك الثالث في القارة الافريقية، حيث كان تحركاً نقياً بالغ الذكاء

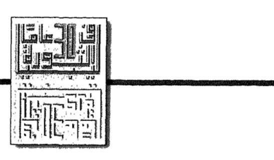


والفطنة، وقد توّج هذا التحرك بقرار القمة الافريقية قبل عام بعدم الالتزام بالحظر الجوي الظالم المفروض على الجماهيرية العظمى.

وتمثل التحرك الرابع ـ الاسلامي ـ الافريقي للجماهيرية العظمى، بعد تكامل التأييد العربي، واكتشف الغرب أن هذا الحصار الدولي على دولة محدودة السكان، حولّها إلى عملاق استراتيجي يرفده المد العربي والافريقي والاسلامي، وأن «ليبيا» واقعاً وحقيقة جماهيرية عظمى، وليست دولة محدودة الامكانيات، وكان منطقياً أن تعترف الخارجية الامريكية بفشل الحصار الظالم في الشهر السادس من عام 1998 ف. وبذلك قدمت الجماهيرية العظمى درساً للعالم هو حكمة نهايات القرن العشرين، وهي أنه إذا ما توفرت الارادة القوية الحرة، وفق خطة استراتيجية محدودة، فإن باستطاعة الشعوب أن تقهر قوى الهيمنة والامبريالية.

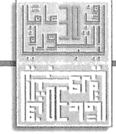
وبذلك تكون الجماهيرية العظمى قد حققت انتصاراً قومياً وأفريقياً وعالمياً. وكان لعمق التداخل والترابط الليبي، من خلال دعم الجماهيرية العظمى الواضح لمنظمة الوحدة الافريقية، ولمؤتمر بوركينا فاسو، إضافة إلى تعميق علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي، وبصورة خاصة مع دول كل من منطقة إستغلال نهر السنغال، ومنظمة إستغلال نهر غامبيا، ودورها في توقيع اتفاق «باماكو» في الشهر الرابع 1994ف، وفي تأسيس منظمة دول الساحل والصحراء التى تضم كل من: الجماهيرية العظمى، تشاد، الجزائر، السودان، النيجر، مالي، وبوركينا، فاسو... هذه هي «ليبيا» الصمود والتحدي والانجازات والانتصارات المتوالية.. مسيرة نضالية مشرقة، ستخلّد في ذاكرة التاريخ.. وكيف لا فهي ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً.

وختاماً، إذ يَسرُّ اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة أن تقدّم بمناسبة العيد الذهبي لثورة الفاتح العظيمة هذا الكتاب لجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية في الجماهيرية العربية الليبيّة الشعبية الاشتراكية العظمى، وجماهير الأمّة العربية، وكافة أحرار العالم لتقف من خلال هذا الكتاب على إنجازات ثورة



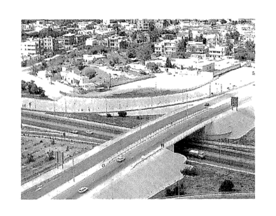
الفاتح العظيم وكم هي كثيرة. ونحن على يقين بأن هذا الكتاب لن يكون في مستوى الإنجازات التي حققتها الثورة، ونلتمس من القارىء الكريم العذر كل العذر في كل تقصير لم نتمكّن من تغطيته لاعتبارات قد تكون خارج إمكاناتنا، إذ لم نستطع تجاوزها، كما لم نتمكن بعد من تخطي مقولة من يعمل يخطىء ومن لا يعمل لا يخطىء وشتان ما بين كليهما.

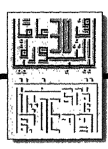










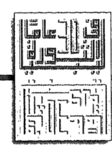


مُقدّمة الطبعة الأولى

«أيها الشعب الليبي العظيم، تنفيذاً لإرادتك الحرة، وتحقيقاً لأمانيك الغالية، واستجابة صادقة لندائك المتكرر الذي يطالب بالتغيير والتطهير، ويحث على العمل والمبادرة، ويحرض على الثورة... قامت قواتك المسلحة بالإطاحة بالنظام الرجعي المتخلف... وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة...، سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود....»

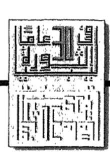
من البيان الأول للثورة

بهذا البيان حدّدت الثورة مساراتها ومنهجيتها، لإعادة صياغة تاريخ هذا الجزء من الوطن العربي ولتصحيح التراكيب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في العهد المباد. فصياغة التاريخ بالمفهوم الثوري لا تكمن فقط في تتبع الأحداث والوقائع اليومية التي تحقّق بها ومن خلالها العديد من المنجزات، بقدر ما يكمن في عمق العطاء الفكري والعقائدي؛ الذي يشكّل قاعدة صلبة لتلك المنجزات. وقد أغنى عطاء الثورة الفكري تجربة الإنسان، ووضع أمامه الحلول الحاسمة لمشاكله وهمومه، وفق بناء أيديولوجي متكامل المعنى والمضمون، حيّ التأثير، وعميق الأثر، قادر على اكتشاف القواعد الظالمة في المجتمع، وعلى تفجير القوة الإرادية في الإنسان العربي، محدّداً بذلك موقع الإنسان والأمّة من مسار حركة التاريخ، وينقله من موقع التأثّر إلى موقع التأثير الحضاري، فكراً وأسلوباً وعملاً.



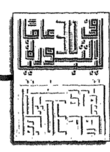
إن تزامن صدور كتاب ليبيا الثورة في عشرين عاماً مع العيد الذهبي لثورة الفاتح العظيم لم يكن وليد صدفة أو اختيار أو إلزام، بل كان التزاماً وطنياً وقومياً على الباحثين - بعد أن صاغت الثورة العظيمة تاريخ هذا الجزء من الوطن العربي - أن يوثّقوه، ليشهد التاريخ ذاته على منجزات ثورة الفاتح العظيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكتاب ليبيا الثورة في عشرين عاماً الذي يتضمّن كافة التحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يقع في عشرين فصلاً، حيث يتحدّث كل فصل من فصوله عن قصة الثورة العظيمة؛ هذه الثورة التي كانت امتداداً لنضال الأجداد والآباء، التي أخذت على عاتقها، منذ تفجرها استكمال تحرير "ليبيا"، كمحصلة لجهاد الشعب العربي الليبي ضد الطليان الفاشست الذي حاول إبادة الشعب العربي الليبي واعتبار "ليبيا" امتداداً بل جزءاً لا يتجزأ من شواطىء إيطاليا؛ ذلك الجهاد الذي سرق العهد المباد كل ملاحمه البطولية، وطمس نتائجه؛ مما أدّى إلى وقوع "ليبيا" ضمن دوائر النفوذ الأمريكي والفرنسي والبريطاني؛ لذا كانت المهمّة الأولى للثورة هي تحرير البلاد من القواعد العسكرية الأجنبية التي كانت تجثم على أرض الوطن وتحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة المستعمر على مقدرات الشعب العربي الليبي، فاستُردّت الأرض، وتمّت السيطرة على الثروة النفطية والمصارف وشركات التأمين... وغيرها.. وتم بفعل الثورة العظيمة وقائدها توظيف هذه المقدرات، لإحداث مستوىً عالٍ من النمو والتطوّر، تمهيداً لدخول مرحلة التصنيع والإنتاج. هذا ما ترجمته ثورة الفاتح العظيم على أرض الواقع من خلال خطط التنمية والتحوّل، الاقتصادية والاجتماعية. وما يحتويه هذا الكتاب من ترصيد للإنجازات المادية والمعنوية يعتبر ترجمة حقيقية وواقعاً ملموساً لما حقّقته ثورة الفاتح العظيم في عشرين عاماً.

وجاءت الثورة بفكرها الجديد إلى عالم حائر بين نظريات متصارعة لم تستطع أن تحقق الخلاص والانعتاق النهائي للإنسان، ولا أن تحقّق العدل والرفاهية الاجتماعية؛ فجاء الفكر الأخضر، فكر النظرية العالمية الثالثة بمقولات وأطروحات،



لم يسمع بها العالم من قبل؛ كمقولة «لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللّجان في كل مكان»، «السلطة والثروة والسلاح في يد الشعب»، «الأرض ليست ملكاً لأحد»، «الشعب المسلّح غير قابل للهزيمة»، «البيت لساكنه»، «لا حرية لشعب يأكل من وراء البحر»... إلخ. ولم تكن هذه المقولات مجرد شعارات تُرفع، لكنها صارت بفعل الثورة وقائدها العقيد معمّر القذّافي واقعاً وحقيقة. فكم من نظرية تعثر تطبيقها، وكم من ثورة نفد عطاؤها، لمحدودية أفقها الفكري والسياسي وعجز قادتها على الاستمرار.. لكن فكر النظرية العالمية الثالثة النابع من أعماق وإحساس الجماهير والمتجدّد، دوماً بفعل فكر قائدها، والمندفع قدماً إلى الأمام بجسارته وإيمانه استطاع أن يجسّد هذه المقولات على أرض الواقع.

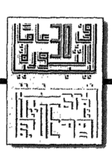
ولعل الفصول الأربعة الأولى من هذا الكتاب التي تسرد قصة الثورة، منذ تفجّرها، حتى عيدها العشرين (العيد الذهبي)، ترصد خصائص التحولات السياسية على المستوى الوطني والقومي والعالمي؛ فعلى الصعيد الوطني خاضت الثورة العظيمة بفعل قائدها - مؤسّس أول جماهيرية في التاريخ - نضالاً عظيماً من أجل بناء الإنسان الحرّ السعيد؛ فكان النظام الجماهيري بمؤتمراته ولجانه الشعبية تحقيقاً وتأكيداً لسلطة الشعب. وبهذا ومن خلال الممارسة الفعلية للسلطة ترسخت في الجماهيرية العظمى تجربة شعبية هي في معيار التجارب تمتلك صفة التفرّد، وتمتلك خاصية الفعالية، وهي بتفرّدها وخصائصها الفكرية والعقائدية تضع حداً لأزمة الإنسان المعاصر ولمشكلة أدوات حكمه؛ فهي أداة حكم شعبية جماهيرية، يمارس الشعب بكل شمولية سلطته خلالها ممارسة جادة، جسدت سيادة الشعب بشمولية وديمومة. وهي بفعاليتها أعطت مجالاً واسعا للجماهير، لأن تحقق ذاتها وتسيطر بإرادتها على مقدراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة، وبالتالي صار الشعب برجاله ونسائه مسؤولاً عن استمرار الديموقراطية الشعبية المباشرة، بعد أن ألغت النظرية العالمية الثالثة كل مصادر القوة لأية أداة ديكتاتورية.



وعلى المستوى القومي خاضت الثورة خلال العشرين عاماً نضالاً شرساً ضد الاستعمار، بكل أشكاله، حيث بدأ هذا النضال بتحرير الوطن من كل أشكال الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية، واستمرت الثورة في نضالها ضد السيطرة الإمبريالية على الوطن العربي وواجهت في ذلك كثيراً من المؤامرات الاستعمارية، التي وصلت إلى درجة العدوان الأمريكي الأطلسي البربري الفاشل على الجماهيرية العظمى وبيت قائد الثورة في 15 من شهر الطير (أبريل) عام 1986 ف. وأشعلت الجماهيرية العظمى لهيب الثورة الشعبية الفلسطينية، ضد العدو الصهيوني، لتحرق الأرض من تحت أقدامه وتضعه ـ ولأول مرة ـ في مأزق تاريخي، حيث استطاعت الجماهير العربية الفلسطينية بالحجارة وبأفكار ومبادىء الثورة الشعبية الجماهيرية أن تهز الكيان الصهيوني، وتحظى بدعم شعوب العالم كلها.

ولم يقف النضال عند هذا الحد، وإنما كان نضال قائدة الثورة مستمراً ومتواصلاً، من أجل وحدة وعزّة الأمة العربية، وكان لذلك الاستمرار والتواصل الذي لم يشهده تاريخ العرب من قبل ثمرات وحدوية، تجسّدت في ميثاق طرابلس مع مصر والسودان، ثم الاتحاد الرباعي بعد انضمام سوريا، وفي إعلان جربة التاريخي مع تونس، وإعلان الوحدة الإندماجية مع سوريا، وميثاق حاسي مسعود مع الجزائر، والاتحاد العربي الإفريقي مع المغرب، ثم الاتحاد المغاربي مع تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، والدعوة إلى الاتحاد العربي لدول الجامعة العربية، لضمان توحيدها رغم تباين أنظمتها، وأخيراً فتح حدود الجماهيرية أمام كل عربي دون قيود واعتبار "ليبيا" أرضاً لكل العرب.

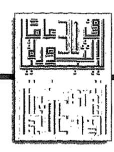
أمّا على المستوى العالمي فقد خاضت الجماهيرية العظمى نضالاً عنيداً وثابتاً لإسقاط عملاء الاستعمار ورموزه في إيران، ومصر، والسودان، والفلبين وفي كثير من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة. وكان للجماهيرية العظمى وقائدها دور ثوري رائد في دعم قضايا الحرية والتقدّم للبلاد الإسلامية. وقد برز هذا الدور من خلال دعم الثورة الشعبية الإيرانية، ودعم قضايا المسلمين في الفيلبين حتى اعتُبرت



الجماهيرية العظمى مقراً المثابة العالمية، بفعل فكر ونضالات القائد الأممي الثائر - معمّر القذافي - ودوره في نصرة قضايا الحرية في العالم؛ فكان الدعم لقضايا السود المضطهدين في أمريكا، وجنوب أفريقيا، وكان بعث قضية شعب الهنود الحمر في مؤتمرهم العالمي في طرابلس، ودعم نضال شعب إيرلنده الشمالية وشعوب أمريكا اللاتينيّة. ولسوف يتذكّر العالم دوماً نضال الجماهيرية العظمى من أجل وضع حدّ للنهب الاستعماري لثروات شعوب العالم الثالث، فكان تأميم النفط وطرد الشركات المتعدّدة الجنسية وكسر احتكاراتها، ورفع سعر النفط والمواد الخام الأخرى، والتعامل مع الغرب من منطلق سياسة الندّللند، ومد جسور الصداقة والتعاون مع البلدان الاشتراكية والدول المحبّة للسّلام.

وإيماناً من ثورة الفاتح العظيم، منذ تفجّرها عام 1969 ف.، بأن تغيير المجتمع العربي الليبي وتجسيد روح جديدة فوق أرض الجماهيرية العظمى إنما يكون بطريق بناء الإنسان باعتباره دائماً هدف التنمية ودعامة التطور والضمانة الحقيقيّة، للمضي بالمسيرة الثورية قدماً إلى الأمام، وإدراكاً منها وعي المسؤولية الجسيمة حيال إخراج الشعب العربي الليبي من بوتقة التخلّف إلى واقع التقدّم، فقد بدأ الإعداد، مبكراً لخطط التحوّل وتقسيمها إلى مراحل زمنية؛ كان لكل خطة أهدافها الواضحة، منطلقة من حاجة جميع أفراد المجتمع العربي الليبي إلى تغطية حاجاته الضرورية الماديّة منها والمعنويّة. ولقد أمكن إجراء العديد من الدراسات والتحليلات لإمكانيات التحوّل على المدى القصير والبعيد الذي تم على أساسه تقدير إمكانيات وتوقعات التحوّل خلال مختلف الخطط التي تم تنفيذها في العشرين عاماً من مسيرة الثورة، معتمدة استراتيجيّة واضحة مكّنت من تحقيق الأهداف التالية:

1- ضرورة تحوّل المجتمع العربي الليبي إلى مجتمع اشتراكي إنتاجي وفق أطروحات النظرية العالمية الثالثة.



2. رفــع الكفــاءة الإنتاجيــة من خلال دعم عوامل الإنتــاج المختلفــة والإستفـادة من جميع الإمكانيات والجهود المتاحة بهدف خلق اقتصاد وطني قوي وإنتاجية فاعلة.

3. الاهتمام والتركيز على تحقيق الثورة الزراعية، بهدف الوصول إلى مراحل متقدّمة من الاكتفاء الذاتي من المحاصيل والسلع الزراعية الضرورية.

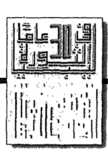
4. الدخول في مجال التصنيع، خاصة الصناعات الإستراتيجيّة بخطوات ثابتة بما يكفل تكوين قاعدة اقتصادية إنتاجيّة متينة.

5. إعطاء التعليم والتدريب التقني الذي يخدم أغراض التحوّل في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصاديّة أولوية مطلقة، بما يعمل على تحقيق مستهدفات خطط التحوّل ودفع مواطني الجماهيرية العظمى للمساهمة في البناء والتطوّر.

6. الاهتمام بالبحث العلمي وتنمية علوم التقنية وانتهاج الأساليب العلمية المتطورة في تنفيذ خطط ومشروعات التحوّل.

وباعتماد وتنفيذ خطط التحوّل السابقة، التي نفّذت، وفقاً لمسارات التحوّل الثوري، يدخل المجتمع العربي الليبي مرحلة أخرى بطريق التحوّل امتداداً طبيعياً للإستراتيجية، التي سارت عليها الخطط الثلاثية والخمسية السابقة، منطلقة من توفير الحاجات الأساسية للمواطن العربي الليبي، وعلى تكوين البنية الأساسية والشروع في الثورة الزراعية والدخول في الصناعات التي تتطلبها مرحلة التحوّل الماضية، فتميزّت تلك الخطط بالكثافة الاستثمارية العالية وبتحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات الخدمات، وفي مختلف المجالات الاجتماعيّة، التي تمسّ الفرد بصورة مباشرة، فبدأت بذلك مسيرة التحوّل على أرض الجماهيرية العظمى، وامتدت أيدي البناء إلى مختلف المجالات، وأصبح المواطن العربي الليبي يتمتع بمعدلات عالية، من مختلف الخدمات مقارنة بكثير من دول العالم، حتى الصناعية منها، وشهد العقد الماضي مكتسبات سياسية واقتصاديّة واجتماعيّة عظيمة.

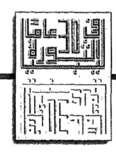
وعلى الرغم من المصاعب والتحدّيات المتعددة الجوانب، والتي لا بدّ أن تواجه تنفيذ مثل هذه التحولات الضخمة، فإنّ ما تم تحقيقه بفعل الثورة العظيمة خلال



العقدين الماضيين يعدّ إنجازاً ضخماً بكل المقاييس، سواء على المستوى الكلّي الذي تعكسه معدلات النمو، أو على المستوى القطاعي، الذي تعكسه مؤشرات الإنتاج الكمية. وبالمثل فإن الاستثمارات الضخمة التي تمكّنت الثورة من توظيفها في المشروعات التنمويّة المختلفة تدل على قوة وقدرة الاقتصاد العربي الليبي على توظيف هذه الأموال لأغراض التحوّل التي نتج عنها نمو فعلي للأنشطة الاقتصاديّة غير النفطية من زراعة وكهرباء وصناعة ونقل وخدمات؛ نمو يُعَدُّ بالفعل معدلاً عالياً جداً، قياساً بالمعدلات الدولية.

يلاحظ من خلال هذه الإنجازات الضخمة التي تحقّقت بفعل الثورة العظيمة أن أغلب القطاعات حقّقت مستهدفاتها، بل إن الكثير منها قد تجاوز معدلات النمو المخططة لها؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حقّق قطاع الصناعة معدل نمو كبير بلغ نحو 21 % سنوياً، وهو ما يعد دفعاً وتحقيقاً لاستراتيجية التحوّل الرامية إلى تنويع هيكل الاقتصاد ليكون اقتصاداً إنتاجياً متنامياً، وتبع ذلك بالمثل قطاع الكهرباء، حيث بلغ معدل نموه السنوي 21.5 %، يلي ذلك قطاع المواصلات والزراعة والإسكان وغيرها من القطاعات الأخرى.

ولعل أبرز ما تمّ تحقيقه من خلال مسيرة العشرين عاماً من العمل والعطاء المتواصل للثورة العظيمة، أنّها خطت خطوات حثيثة، نحو بناء القاعدة الاقتصاديّة القوية التي تعتمد على قطاعات متنامية، وحقّقت بالتالي معدّل نمو مرتفع على مستوى الاقتصاد الكلّي بلغ نحو 7.5% سنوياً، وارتفع نصيب القطاعات الاقتصاديّة بدون النفط إلى نحو 54.5 % في الناتج الإجمالي. وما كان هذا ليتحقّق لولا السياسة الاقتصاديّة للثورة العظيمة، منذ تفجّرها، التي كان من أهمّها ضرورة توفير الأرضية الصالحة للبناء الاقتصادي والاجتماعي، وتحرير الاقتصاد الوطني من النفوذ والهيمنة الأجنبية، التي تمثّلت في القواعد العسكرية وفي السيطرة الكلية على إدارة دفة الأمور الاقتصاديّة في البلاد إبان العهد المباد. وتحقق بفعل ثورة الفاتح العظيم تخليص الاقتصاد من قبضة المستعمِر الأجنبي وجعله اقتصاداً وطنياً، وتم



تحطيم احتكارات الشركات النفطية العالمية التي كانت تسيطر بالكامل على إنتاج وتسويق النفط وتستنزف عوائده في شكل إنتاج مفرط وبأسعار محدودة.

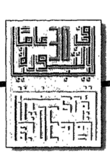
ولقد تبع تلك التحولات السياسية المهمّة، التي أحدثتها ثورة الفاتح العظيم تحولات اقتصاديّة واجتماعيّة أخذت شكلاً مكثّفاً في صورة الاستثمارات الضخمة التي نفذت ومعدلات النمو العالية التي تحققت. ولا ريب أن الباحث في أرقام الاستثمارات التي تم توظيفها في الاقتصاد الوطني، التي بلغت في الفترة من 1970-1980 ف. نحو 10595 ألف مليون دينار، ووصلت إلى حوالي 28,653,1 ألف مليون، حتى منتصف عام 1989ف.، يدرك مدى الأهمية القصوى التي أولتها الثورة لتحقيق التنمية الاقتصاديّة الشاملة، كما يدرك أيضاً حجم الجهود الجبّارة، التي تطلبتها مرحلة تنفيذ هذه الإستثمارات. ولقد أدّت هذه الاستثمارات إلى تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي، وصل في المتوسط إلى نحو 23% سنوياً. وكان من نتيجة ذلك أن ارتفع متوسط دخل الفرد من نحو 642 ديناراً إلى 3133 ديناراً [1] الأمر الذي عكس نسبة ارتفاع ملحوظ في مستوى المعيشة.

أما الصورة الثانية التي يعكسها حجم هذه الاستثمارات تتجسّد، من خلال ما تم تخصيصه لمختلف القطاعات الإنتاجيّة، بما يتمشّى والاستراتيجية التي شرُع في تنفيذها منذ تفجّر ثورة الفاتح العظيم، حتى عيدها الذهبي - العيد العشرين - التي ترمي إلى بناء اقتصاد، يمتلك مقومات إنتاجية، تحقّق له المزيد من النمو والتطور، وتذهب به بعيداً عن خطر الاعتماد على مصدر واحد، وهو النفط، في مجالات الزراعة والصناعات الاستراتيجية.

لقد تكلّلت هذه النجاحات الاقتصاديّة بتلك التحوّلات السياسية والاجتماعية التي أخذت طريقها بفعل النظرية العالمية الثالثة، حيث كان ظهورها بداية التكريس

---

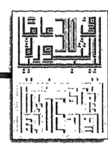
(1) قدر متوسط دخل المواطن العربي الليبي السنوي بحوالي 642 ديناراً عام 1975ف.، و3133 ديناراً عام 1985 ف.



النهائي للتطبيقات الاشتراكية على أرض الجماهيرية العظمى، فبدأ التطبيق العملي لمقولات الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة، وإعلان قيام سلطة الشعب وقيام أول جماهيرية في التاريخ المعاصرِ في بداية عام 1977 ف.، وما يعنيه ذلك من تملّك الشعب العربي الليبي لسلطته وثروته وسلاحه، حيث لا وجود لطبقة حاكمة تفرض إرادتها على الشعب، بل الشعب هو الذي يحكم ويقرّر، من خلال مؤتمراته الشعبية الأساسية، وينفذ قراراته بواسطة اللجان الشعبية؛ فالثروة لجميع أفراد الشعب، ولا أجراء في المجتمع الاشتراكي الجديد بل شركاء في الإنتاج، ولا استغلال، ولا تحكّم في حاجات الآخرين، فتحققت بالتالي مقولة «البيت لساكنه»، وزحف المنتجون على مختلف المصانع والمنشآت والشركات، وتم القضاء على ظاهرة التجارة المستغلّة، بفتح أسواق الشعب في طول البلاد وعرضها، في مدنها وفي أريافها وقراها.

ولقد كان لتطبيق الأسلوب الجديد للديموقراطية المباشرة في الجماهيرية العظمى - «لا ديموقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان» - الأثر القوي والفعّال مما ساعد جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية على الإسهام، بصورة مباشرة في رسم ووضع سياسات التحوّل وتحقيق أهداف الخطط التنموية، وأتاح لها فرص إعداد وتنفيذ خطط التحوّل على الصعيدين الوطني والمحلي، فكان لاتساع المسؤوليات المباشرة للبلديّات في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية الأثر الكبير في تحقيق مستهدفات خطط التحوّل، وعزّز دورها في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وفقاً للبرامج الزمنية المحدّدة.

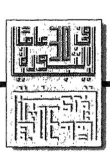
ولقد كان لهذا التطبيق الفعلي لسلطة الشعب تشريعاً وممارسة، أن وفّر أسلوباً شاملاً للتخطيط المكاني على مستوى الجماهيرية العظمى، وكان من نتائجه استغلال الموارد الطبيعية والبشريّة، في كل منطقة، مما عمل على تأكيد استراتيجية عامة حقّقت تنمية متوازنة، في مختلف المناطق الجغرافية والاقتصاديّة. ولقد تمثّلت أهداف التنمية المكانية في تحقيق عدالة تنموية، خاصة في السنوات العشر الأخيرة 1979 - 1989 ف.، بحيث استفادت كل منطقة، وبالتالي سكانها من



منجزات التحول، خاصة في مجالات التنمية الزراعية المتمثلة في المشروعات الزراعية المتكاملة وتوفير الخدمات اللازمة من مساكن وصحة وتعليم وكهرباء ومد الطرق الزراعية، وبناء المرافق المختلفة التابعة لها.

لقد استهدفت سياسات التنمية المكانيّة في الجماهيريّة العظمى إلى إيجاد هيكليّة عملية مناسبة لمختلف التجمعات السكانيّةو على أساس الكثافة السكانيّة وموقعها وأهميتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ومما لا ريب فيه أن الوصول إلى الهيكلية المناسبة ساعد كثيراً على سياسة توطين المشروعات التنموية، من جهة، وسياسة توفير مختلف مستويات الخدمة في كل منطقة، من جهة أخرى. كما استهدفت سياسة التنمية المكانية تقدير ظروف كل منطقة على حدة، باعتبار أن كل منطقة تتمتع بإمكانيات مختلفة، ولكل منطقة مشاكلها وظروفها الخاصة بها. ومن هنا برزت أهمية استراتيجية التنمية، على أساس من التكامل بين المناطق المختلفة وبين القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد، بهدف إبراز طبيعة العلاقة المتبادلة بينها، حيث إن التنمية الإقليمية وتنمية الاقتصاد الوطني ككل، يُنظر إليهما كجزئين من عملية واحدة، وهذا بدوره أدّى إلى تحقيق قدر كبير من التنمية في المناطق، بحيث جعلها تساهم في رفع معدل التقدّم والتطور للبلاد، في مختلف المجالات.

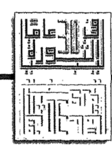
ولقد أدركت ثورة الفاتح العظيم، منذ بداية تفجّرها معاناة الشعب العربي الليبي وحرمانه من كافة مقومات الحياة الاجتماعية والاقتصاديّة، فجاءت لتجد شعباً يسكن الأكواخ، ويشتري الماء، ليسد به ظمأه، ويستعمل الوسائل البدائية في الزراعة، شعباً يعيش على الكفاف حتى بعد أن تفجر النفط في أرضه، فلم يرَ منه إلاّ استغلال الشركات الاحتكارية لجهده، حيث كان الجزء الأوفر من عوائد هذه الثروة يذهب لتعمير وبناء مجتمعات الغرب. وانطلاقاً من هذه المعاناة وحياة الحاجة والفقر والحرمان والخمول التي عاشها الشعب العربي الليبي آنذاك، أرست الثورة العظيمة قواعد البناء والإنتاج. وكان من ضمن أولوياتها إحداث ثورة شاملة في قطاعات الزراعة والصناعة، والإسكان، والمواصلات والتعليم والصحّة وغيرها من



القطاعات الحيوية الأخرى؛ ففي مجال الزراعة والثروة الحيوانية أدركت الثورة العظيمة أن الزراعة هي الثروة الحقيقية التي تدعم الاستقلال والتحرّر الاقتصادي وتقلّل من الاعتماد على ما وراء البحر في توفير الغذاء، فعملت على توظيف استثمارات ضخمة في هذا القطاع، تمّ من خلالها تنفيذ الكثيرمن المشروعات الزراعية الإنتاجية، وتنمية المزارع الحديثة وتوزيع عشرات الآلاف منها على المزارعين، وحظي المزارعون بخدمات واسعة أمّنت لهم القيام بالعمل الزراعي والإنتاجي، من أهمّها القروض والإعانات الزراعية ودعم الأسعار والخدمات التعاونية، هذا إلى جانب توفير المساكن المناسبة وقوى الخدمات في المناطق الزراعية المختلفة، وتنفيذ أكبر شبكة طرق زراعية، وحفر آلاف الآبار وبناء السدود والمخازن.

وفي إطار الخط الاستراتيجي لمرحلة التحوّل على مدى العشرين عاماً التي استهدفت التخلّص السريع من سيطرة قطاع واحد على الاقتصاد الوطني، وهو قطاع النفط، وتحقيقاً للاستقرار والتوازن الاقتصادي، وسعياً نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ فقد حظي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بجانب كبير من الاستثمارات التي وظّفت في مختلف خطط التحول التي نُفّذت، حيث بلغت مخصّصات ميزانيات التحوّل لهذا القطاع خلال العشرين عاماً مبلغاً إجمالياً قدره 4647.3 مليون دينار، ويمثّل هذا المبلغ حوالي 16.2% من إجمالي خطط التحول التي تم تنفيذها. وإيماناً من ثورة الفاتح العظيم بأهمية هذا القطاع، وما تشكّله موارد المياه من خطورة وأثر بالغ في حياة الشعوب واقتصادياتها فقد أخذت الجماهيريّة العظمى على عاتقها تنفيذ أكبر مشروع تنموي في العالم ألا وهو مشروع النهر الصناعي العظيم.

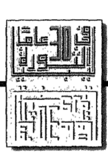
أما في مجال الصناعة، ونظراً لتوفر مصادر الطاقة وإمكانيات التمويل التي هيأت مناخاً صالحاً لقيام نهضة صناعية متطورة، حيث توفّر الخامات المستمدّة من النفط والغاز، بالإضافة إلى وفرة الخامات غير العضوية التي مكّنت من تكوين قاعدة لتنمية الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية فأُنشىء مجمّع أبي كماش للصناعات الكيماوية، ومجمّع رأس الأنوف للصناعات البتروكيماوية، ومجمع



الحديد والصلب، التي تعتبر خير شاهد ودليل على اهتمام الثورة العظيمة بحركة الصناعة والتصنيع. ولم تقف الثورة عند هذا الحد، بل أنشأت مصانع الإسمنت المنتشرة في شرقي الجماهيرية وغربها، وإلى جانب ذلك هيأت الثورة قاعدة صلبة، لتنمية الصناعات الغذائية، التي تساهم الآن في تحقيق هدف الأمن الغذائي، ورفع درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

وبالنظر إلى وضعية قطاع الصناعة في العهد المباد وما كان يتميّز بهتخلّف وضعف شديدين واعتماد الاستثمارات فيه على المحاولات الفردية التي لم يتجاوز حجم الاستثمار فيها 42 مليون دينار في الفترة من 62 ـ 69، فقد كانت التنمية الصناعية أولى المنطلقات الأساسية لاستراتيجية التحوّل الاقتصادي، إدراكاً من ثورة الفاتح العظيم بأن التصنيع ضرورة ملحّة لا بديل عنه، لبناء قاعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولدعم هيكلية الاقتصاد الوطني والحد من اعتماده على قطاع واحد وهو النفط. ولعل ما تمّ توظيفه من الاستثمارات في الفترة من 1970 ـ 1989 ف، الذي بلغ في مجمله 4133 مليون دينار يعكس الأهمية القصوى التي أوليت لتنمية هذا القطاع، التي كان من نتائجها تزايد عدد المشروعات الصناعية ودخولها مرحلة الإنتاج لتغطية حاجة السوق المحلي من الاستهلاك، بل دخلت الجماهيريّة العظمى مرحلة التصدير لبعض المنتوجات الصناعية لكثير من الدول الشقيقة والصديقة منذ سنوات عديدة.

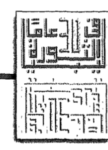
أما فيما يخص قطاع الإسكان فقد جاءت ثورة الفاتح العظيم، لتؤكد من خلال النظرية العالمية الثالثة أن المسكن حاجة ضرورية وأساسية للإنسان، فكان لا بد من توفير هذه الحاجة وتخليصها من التسلّط والاستغلال والتحكّم، حتى يتمكّن المواطن العربي الليبي من أن يعيش في طمأنينة واستقرار وبفعل الثورة وفكر قائدها صار البيت لساكنه وتمليكه ملكية مقدّسة لا يجوز المساس بها، إلاّ إذا استخدم المسكن فيما يضر بالمجتمع.



ولقد ركّزت خطط التحوّل التي تم تنفيذها على أهمية قطاع الإسكان سواءً من حيث المخصّصات المالية، أو من حيث إمكانيات التنفيذ من أجل سد العجز الذي كان قائماً ومتراكماً وموروثاً. ولكن الثورة، وهي تسابق العصر، استطاعت أن تشيّد مئات الآلاف من الوحدات السكنية الحديثة، والقرى السكنية المتكاملة في سنوات قليلة من مسيرتها، وتمكّنت في الوقت نفسه من إزالة الأكواخ وحرقها وتهديم المساكن المتهالكة لتحل محلها وحدات سكنية جديدة، تتوفر فيها جميع مقومات ومتطلبات الحياة العصرية. ولم تقف الثورة عند هذا الحد؛ بل واصلت مسيرة التحوّل والبناء، ولأول مرّة يطبّق في تاريخ البشرية مقولة «البيت لساكنه» لتمتلك الأسرة مسكنها بعد أن كانت تستأجره. ولعل حجم الإنفاق على هذا القطاع خلال عشرين عاماً البالغ 3103.5 مليون دينار يؤكّد مصداقية الثورة وفعاليتها في هذا المجال.

أما بالنسبة لقطاع المواصلات والنقل البحري الذي يعتبر أحد القطاعات الرئيسة في دفع عجلة التحوّل لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، فقد ساهم مساهمة إيجابية وفعّالة في تحقيق مستهدفات خطط التحوّل وتحقيق الرخاء، وذلك من خلال فتح آفاق واسعة وجديدة للاستفادة من الثروات الطبيعية المتوفرة في كثير من مناطق الجماهيريّة العظمى، وهيأ الظروف لنمو التجمعات السكانية القائمة واستثمار مناطق زراعية وصناعية وسكانية جديدة.

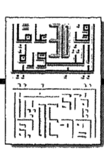
لقد حظي قطاع المواصلات والنقل البحري في ظل ثورة الفاتح العظيم بالمزيد من التطوير والتحديث لم تشهد دول العالم، حتى الصناعية منها، له مثيلاً على مستوى الطرق الرئيسة والفرعية والزراعية، التي بلغت أطوالها مجتمعة ما يجاوز 24,000 ألف كيلومتر، وهو إنجاز يندر تحقيقه، قياساً بالمدة الزمنية التي استغرقها. ولم يقف تطوير وتحديث قطاع المواصلات والنقل البحري عند هذا الحد؛ بل شمل بناء المطارات والمهابط الحديثة وتطوير القائم منها، ودعم الأسطول الجوي لنقل الركاب والبضائع، وإنشاء المستودعات والورش الجديدة، وتطوير



خدمات النقل العام للركّاب، وتغطية مناطق الجماهيرية العظمى بمحطات الأرصاد الجوية، لخدمة حركة الطيران والبحوث الزراعية والصناعية، وإنشاء مرافىء بحرية جديدة، لمواجهة احتياجات النشاط الصناعي الجديد، وتحديث الأسطولين النفطي والتجاري، وإنشاء وتدعيم معاهد التدريب، وتعميم خدمات البريد والبرق والهاتف، بطول الجماهيرية وعرضها. ولعل ما تم رصده لهذا القطاع والبالغ 3750,6 مليون دينار يترجم، ويؤكّد حقيقة واقعة، وهي اهتمام ثورة الفاتح العظيم بهذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى.

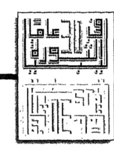
لقد وضعت ثورة الفاتح العظيم الإنسان في مقدمة اهتماماتها، باعتباره أساس التطوّر والدعامة الحقيقيّة، للمضي بالمسيرة الثورية قُدماً إلى الأمام، فأعطت، وأجزلت العطاء للتعليم والتدريب والبحث العلمي، باعتباره الأداة الأساسية التي يجب أن يتسلّح بها المجتمع العربي الليبي، ليصل إلى ما يصبو إليه من تقدّم، وليعدّ الكفاءات لمواجهة التغيرات التي تنطوي عليها عمليتا التقدّم والتحضّر، ولمواجهة خطط التحول الاقتصادية والاجتماعية. فجعلت التعليم إلزامياً، حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي الأولى والثانية. ومن هنا تركزت استراتيجية التعليم بمختلف مراحله، منذ البداية على تحسين نوعية التعليم ورفع كفاءته، دون الاقتصار على نموه الكمي، والاهتمام في الوقت نفسه بتوصيل الخدمات التعليمية إلى الأرياف والقرى النائية، والعمل على عدالة توزيعها توزيعاً متكافئاً، في جميع أنحاء الجماهيرية العظمى، انطلاقاً من المقولة الرائدة «المعرفة حقّ طبيعي لكل إنسان».

وإيماناً من ثورة الفاتح العظيم بما للتقنية الحديثة من أثر في تطور المجتمعات وتقدّمها فقد أعادت النظر في هيكلية التعليم، بجميع مراحله؛ وذلك باعتماد بنية تعليمية جديدة، تتمشى وروح وتوجهات العصر، بما سيحقق في المستقبل القريب ثورة علمية تقنية. وبدعم من جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية وبتحريض من قائد الثورة المستمر على الدفع بهذا القطاع قُدماً إلى الأمام بدأت المدارس



والمعاهد الفنية التخصصية والجامعات والمراكز البحثية المتخصصة في مختلف علوم التقنية تنتشر في ربوع الجماهيرية. وكان للتوسع الهائل في قبول الطلاّب بالجامعات والمعاهد العليا، للدراسة العلمية والتقنية أثره الفعّال في توفير الكفاءات والخبرات الفنيّة الوطنية، في مختلف قطاعات التنمية الزراعية والصناعية، وبقية القطاعات الخدمية الأخرى المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمواطن. وما زال الاستمرار في التوسع في التعليم، كمّاً وكيفاً، في مختلف المراحل التعليمية يسير بكل ثبات وقوة، بهدف تحقيق هدفين أساسيين؛ أولهما إشباع احتياجات الفرد والعمل على تنمية شخصيته، وثانيهما الوصول بالمجتمع العربي الليبي إلى تحقيق أهدافه التنموية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، من خلال توفير القوى المنتجة المدرّبة والمؤهّلة، تأهيلاً عالياً. ولعل ما تم إنفاقه خلال عشرين عاماً على هذا القطاع، الذي وصل حتى الربع الأول من هذا العام 1989ف. إلى ما يقرب من 2.136.500 مليون دينار، يؤكّد لنا مصداقية الثورة العظيمة وتصميمها على نقل أبناء المجتمع العربي الليبي من بوتقة التخلّف إلى دائرة التقدّم، بأقصر السُّبل والوسائل.

وفي مجال الرعاية الصحية تركّزت استراتيجية الخدمات الصحية، منذ تفجر ثورة الفاتح العظيم على صحة المواطن العربي الليبي، واعتبار الرعاية الصحيّة حقّاً يضمنه المجتمع لجميع المواطنين؛ فانتشرت بدرجة مكثّفة المستشفيات والمؤسّسات العلاجية والصحيّة، بمختلف أنواعها وتخصصاتها، وتم توفير الأدوية والعلاج المجاني لكل المواطنين، وأعطت الثورة العظيمة أولوية خاصة للمناطق الريفيّة والقرى النائية التي حُرمت من الخدمة والرعاية الصحيّة في الماضي. وكان من نتيجة هذا التحوّل الإيجابي الهائل في هذا القطاع أنْ تحسّن المستوى الصحّي في الجماهيرية العظمى، من حيث المعدلات الكميّة والكيفيّة، وتطوير الخدمات الصحيّة، ورفع مستواها وقائية كانت أم علاجية، وتوفير المستلزمات الطبيّة، والعمل على تلييب الهيئات الطبية والهيئات الطبية المساعدة، وهيئات التمريض والفنيين والمساعدين. ولقد كانت حصيلة الناتج المحلي لهذا



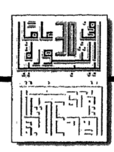
القطاع خلال العشرين عاماً 946.7500.000 مليون دينار.

ونحن إذ نقدّم لجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية أينما وجدت هذا الكتاب الذي يتضمّن التحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويرصد مسيرة الثورة ومنجزاتها في العشرين عاماً، لا ندعي لأنفسنا أننا استطعنا أن نوثق كل منجزات الثورة العظيمة التي تحققت في هذه الحقبة التاريخية القصيرة بفعل الثورة وفكر قائدها وعرق المخلصين. ولنا أن نعترف أن حجم المنجزات في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية منها والبشرية يتجاوز بدرجة مطلقة ما تضمنه هذا الكتاب، ولكن ما قصدناه من وراء هذا العمل هو التأريخ لعشرين عاماً من العطاء الفكري والماديّ للثورة العظيمة؛ هذا الفكر ـ فكر النظرية العالمية الثالثة ـ الذي أصبح منهجاً وأداة ورؤية، يؤثّر في مسار الحاضر والمستقبل في نظرة متكاملة، تستمد معاييرها وتجاربها من نضالات الإنسان ذاته وهو يصوغ عبر فكره وجهده معالم حاضره ومستقبله.

هذا الفكر الذي استمد قيمته التاريخية والإنسانية من مضامينه، التي يحتويها، بدأ يشكّل قوة مؤثّرة في حركة الإنسان المعاصر، فأعطى لها مضمونها، وجسّد وعي الإنسان لذاته، ليؤكّد تحرره القومي، ويتصدّى لكل الاستلابات الفكرية والسياسية والاقتصادية، التي تحاول القوى الاستعمارية تكريسها، لتضمن شرعية التحكم والاستمرار. وبهذا الفكر الثوري المستمد من عمق الحركة الإنسانية وتجاربها، تتأكّد حقيقة نضالية، تضع المجتمع العربي الليبي أمام عصر جديد؛ عصر الجماهير الرافض لكل أشكال الوصاية والتكريس، المندفع بكل قوة وثورية للقضاء على كل أشكال التخلّف الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، بهدف تحويل الإنسان من كمّ إلى كيف، ومن رقم إلى قيمة، يعمّق محتوى الكيف، ويحدّد معايير القيمة، ويخلق إنساناً نموذجياً حرّاً سعيداً.

وإلى الأمام.

أمين التحرير

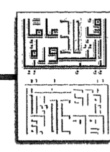


مقدمة الطبعة الثانية

إذا كانت الطبعة الأولى من كتاب « ليبيا الثورة في عشرين عاماً » صدرت بعد أن مر عقدان من الزمن على ثورة الفاتح العظيم، هذه الثورة ـ بقيادة المفكّر العقيد معمّر القذّافي ـ التي استطاعت في هذه الحقبة الزمنية الوجيزة أن تعيد صياغة تاريخ الأمّة العربية، وتفك قيود الشعب العربي الليبي من الاستعمار والتخلّف والتجزئة، مرصدّة بذلك خصائص إنسانية نبيلة من خلال تجربة شعبية رائدة ـ سلطة الشعب ـ هي بمقاييس كل التجارب الإنسانية، امتلكت خاصية التفرّد والفعالية، مرسّخة بذلك سلطة شعبية جماهيرية، واضعة حدوداً وحلولاً نهائية لأزمات الإنسان المعاصر، بعد أن أزالت النظرية العالمية الثالثة كل مصادر القوة لأية أداة ديكتاتورية، فردية كانت أم حزبية أم قبلية.

تصدر الطبعة الثانية بمناسبة العيد الخامس والعشرين في ظل ظروف ومتغيرات دولية جديدة سخّرها الاستعمار الصليبي الجديد لصالحه من أجل أن يبسط نفوذه على العالم وأن يستحوذ على مقدرات الشعوب الصغيرة، إلاّ أن ثورة الفاتح العظيم استطاعت أن تواجه بل تتجاوز هذه الظروف وتستمر في تحقيق البناء المادي والمعنوي لصالح الإنسان الذي عانى شتى أنواع التخلّف والعسف والاستغلال.

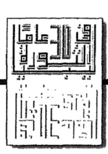
جاءت الثورة لتجد أرضاً قاحلة وثروة مسروقة وشعباً مسلوب الإرادة، تحت وصاية الأمبريالية والاحتكارات الأجنبية، فأعادت الأرض والثروة للشعب، وأكّدت سيادة الشعب على مقدراته، مندفعة به من خلال قائدها الثائر، بكل قوة وعزم وإرادة صلبة إلى البناء والتشييد والتعمير، محقّقة بذلك تغيرات جذرية، مادية ومعنوية، لها دلالاتها وخصائصها المتميّزة، أثرت مقومات الأصالة الحضارية،



تحت راية جديدة تحمل مضامين التبشير بفكر إنساني رائع وبديع. وبذلك صار الشعب بعد أن استحوذ على مقدراته المادية والمعنوية سيد نفسه وحاكم نفسه من خلال سلطته الشعبية المباشرة، سلطة المؤترات واللجان الشعبية.

ولم تقف الثورة عند هذا الحد، بل تم بفعل الإرادة الثورية توظيف هذه المقدرات بهدف تحقيق أعلى مستوى من النمو والتقدّم. وإيماناً منها بأن عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي إنما تكمن في بناء الإنسان باعتباره هدفاً وغاية للتنمية فقد أخذت ـ الثورة ـ على عاتقها الإعداد مبكراً لخطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتنفيذها في أقصر مدة زمنية يشهد لها التاريخ المعاصر. وإن دلّ ذلك على شيء فإنّما يدل على قدرة الثورة وقوّتها وإمكانياتها المادية والمعنوية التي حقّقت من خلالها إنجازات مادية ضخمة بكل المقاييس، سواء على المستوى الشامل الذي تعكسه معدلات النمو، أو على المستوى الجزئي الذي تعكسه مؤشرات الإنتاج. وما كان ذلك ليتحقق لولا السياسة الاقتصادية الهادفة لثورة الفاتح العظيم، التي كانت وما زالت تهدف إلى توفير المناخ الصالح للبناء والتحوّل الاقتصادي والاجتماعي، وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال الأجنبي، وجعله اقتصاداً وطنياً وقومياً، بعد أن كان اقتصاداً نابعاً وتابعاً لأنظمة رأسمالية وشركات احتكارية هدفها استنزاف ثروات الشعوب والتحكّم في مقدراتها الماديّة والمعنوية.

وبعودة السيادة والمقدرات الاقتصادية لأصحابها الشرعيين بعد تفجر ثورة الفاتح العظيم، صار الاستثمار الوطني والقومي لا يعرف حدوداً ولا سقفاً محدوداً للصرف، بعد أن أدركت الثورة الحرمان والجوع والجهل والتخلّف الذي كان يعانيه الشعب العربي الليبي في ظلّ نظام فاسد وعميل. وفي فترة زمنية وجيزة جداً حقّقت الثورة بناءً تحتياً لا نظير له في العالم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونتج عن هذا البناء نمو فعلي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية من زراعة وصناعة وكهرباء ونقل وخدمات، وهو نمو يعد بكل المقاييس الدولية متطوّراً جداً. ولا ريب أن الباحث في حجم الاستثمارات التي تم توظيفها في الاقتصاد الوطني يدرك مدى الأهمية البالغة التي

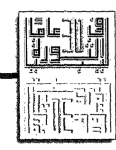


أولتها الثورة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والتي انعكست وبصورة مباشرة على ارتفاع متوسط دخل الفرد وتحسين مستواه الاجتماعي.

وفي محاولة جادة للثورة العظيمة لقهر الصحراء، وإيماناً منها بأن الموارد المائية باعتبارها شريان الحياة، حرصت الثورة على توظيف استثمارات ضخمة لمشروع النهر الصناعي العظيم بهدف تثميره في الأنشطة الزراعية على أساس أنّها الثروة الحقيقية التي تدعم الاستقلال والتحرّر الاقتصادي، وتقلّل من الاعتماد على ما وراء البحر في توفير الغذاء. ودحضاً للمشكّكين في الداخل والخارج في قدرة الثورة العظيمة على الاستمرار وتحقيق الإنجازات العملاقة، تفجرت من عمق الصحراء مياه النهر الصناعي العظيم، وانسابت، في عرس جماهيري، نحو القرى والأرياف والمدن، لتروي في العيد الرابع والعشرين، ظمأ الأسر والحقول اليابسة، من مدينة بنغازي شرقاً وحتى مدينة خليج النصر والتحدي غرباً، وهي المرحلة الأولى لمشروع النهر الصناعي العظيم.

وانطلاقاً من دور ثورة الفاتح العظيم القومي والعالمي عملت الثورة وما زالت تعمل جاهدة على تثمير جزء من الناتج المحلي في الدول النامية لتسهم في تحقيق نوع من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب المتخلّفة ومؤازرتها في التخلّص من التبعية وتحرير اقتصادياتها من الغرب وشركاته الاحتكارية. فناصرت الكادحين في كل أرجاء العالم، ووقفت إلى جانب المسلمين أينما وجدوا وآزرتهم في محنهم الناجمة عن الصراعات السياسية والاضطهاد العرقي والديني.

وأمام الإجراءات والقرارات التعسفية الظالمة التي فرضتها قوى الشر والأمبريالية على شعب الجماهيريّة العظمى، لا لشيء إلاّ لأنّه استطاع، بفعل إرادة ثورية صلبة تجسدت في قائد عربي فذّ، أن يحدّد ويصحّح مساراته التاريخية والقومية لأمّة عانت وما زالت تعاني من ويلات الاستعمار والتخلّف والتبعية... أمام كل هذا وذاك تستمر الثورة في مسيرتها النضالية قوية صامدة، ويستمر الشعب ملتفاً حول قائده في ملحمة اجتماعية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، عاقداً العزم على

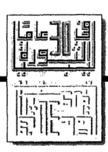


التحدي والمواجهة من أجل عزّته وكرامته في تواصل منقطع النظير.

وقد تجسد هذا الاستمرار والتواصل بعد أن حدّد الشعب وقائده مسار السلطة الشعبية المباشرة بعد أن مرّ على هذه التجربة الشعبية سبعة عشر عاماً، تخلّلها تقييم مستمر بهدف وضع الإطار الأمثل لها.. وكان هذا الإطار هو حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال الديمقراطية المباشرة ـ المؤتمرات واللجان الشعبية ـ. وبذلك تحطمت كل الحواجز وذابت كل الرموز التي كانت تمارس نوعاً من الوصاية على السلطة الشعبية، وتقف حجر عثرة أمام الجماهير في ممارسة سلطتها. وبذلك تصبح السلطة الشعبية، بفعل ترشيد قائد ثورة الفاتح العظيم، واقعاً وحقيقةً، وتصبح الجماهير الشعبية هي الوعاء الحقيقي الذي يعطي مجالاً تتفاعل فيه السيطرة الجماهيرية الكاملة، حيث يتعذّر الفصل بين سيطرة الجماهير على سلطتها، وبين ترجمة تلك السيطرة في شكل ديمقراطي حقيقي، يحقّق للجماهير شرعية اتخاذ القرار وتنفيذه.

وإلى الأمام.

أمين التحرير

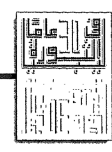


مقدمة الطبعة الثالثة

يمضي التاريخ.. مع العام الثلاثين للمسيرة النضالية والإنسانية، لثورة شعبنا العربي الليبي العظيم، هذه الثورة التي بزغ فجرها الساطع عام 1969 ف.، بعد ظلمة النكسة الداجية، فبعثت الحياة في أوصال الشعب والأمّة، وأيقظت نيامها، وحرّكت طاقاتها، وهي طليعة الجماهير العربية الثائرة، وصانعة تاريخها، وشعلة دربها، ونشيد كبريائها، وقاعدة نضالها، ومجد آمالها في الحياة الحرّة الكريمة، سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية..

ثلاثون عاماً من النضال الثوري، ومن التضحيات الجسام، ومن الإنجازات المادية والمعنوية العظيمة، ومن ممارسة التغيير والتحوّل، والثورة مستمرة، تحمل الأمانة، مهما ثقلت أعباؤها، تخوض المعارك وتحقّق النصر تلو الآخر.. والدرب هو الدرب. وكان الشعب العربي الليبي - وسيظل - وهو يلتف حول قائده في ملحمة اجتماعية، لم يشهد لها التاريخ مثيلاً - هو مصدر إلهامها، وهو قاعدتها للانطلاق والخروج من التخلّف إلى التقدّم، وهو رافدها ودرعها ضد الأعداء والطامعين، وهو صانع معجزة العصر على أرضه الطيبة؛ النهر الصناعي العظيم.

هذه الثورة التي تموج بالحياة، وهي تندفع إلى المستقبل اندفاع الأعاصير، متحدية بذلك تآمر المستعمرين والاستغلاليين ومآربهم الدنيا، وهي تضع السلطة في يد الجماهير الشعبية، وتدعم الإيمان العميق برسالة الأمّة العربية والإسلامية ووحدتها الإنسانية، وتحرّك الوعي الثوري الجديد بمبادىء وقيَم دينيّة وأخلاقية صادقة.. وتضع أمام عقل الشباب وقلبه المفاهيم الحقّة لكلمات السماء.. وتنفض عن الدّين عبث العابثين ولغو المبطلين حتى يفيء إليه أولئك الذين شرُدوا بعيداً عنه،

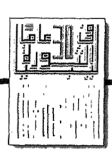


ويتخذوا منه في رحلة الحياة رفيقاً عضدا.

لم تكن الثورة منذ تفجرها فجر الفاتح العظيم عام 1969 ف.، مجرد فكرة أو خاطرة، وإلاّ كانت انقلاباً عسكرياً يهدف إلى الاستيلاء على السلطة، ولم تكن المبادىء التي قامت من أجلها الثورة مجرد شعارات تُرفع، أو أناشيد وأهازيج للانتصار، وإنما مبادىء وقيَم تحمل عناصر الاستمرار والتواصل، باستمرار وتواصل الشعب مع قائده، حيث يزداد هذا الاستمرار والتواصل عمقاً وتلاحماً يوماً بعد يوم. واستمرت الثورة في تصعيد حركتها ومراحل تطورها بفعل إيمانها بمبادئها وتلاحم الشعب معها..

أخذت الثورة على عاتقها، منذ تفجّرها، استكمال تحرير ليبيا الوطن، إذ كيف يكون الوطن مستقلاً والقواعد والقوات العسكرية الأجنبية - الأمريكية والبريطانية - جاثمة على قبور أبنائه الذين استشهدوا في سبيل حرية الوطن ضد الغزاة الطليان الفاشست.. لذا كانت أهداف ثورة الفاتح العظيم، هي تحرير البلاد من القواعد والهيمنة الأجنبية، وتحرير الاقتصاد من سيطرة المستعمر، فأُجليت القواعد، واستردت الأرض والثروة النفطية لأهلها الذين عانوا ويلات الفقر والحاجة، وقسوة الطبيعة القاحلة آنذاك، وأُممّت المصارف التجارية الأجنبية وشركات التأمين لتكون مصارف وشركات وطنية تدار بعقول وجهود أبنائها الذين عانقوا الثورة في فجر الفاتح العظيم..

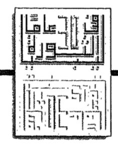
وكان ذلك تمهيداً للبدء في مراحل البناء والتشييد، من خلال خطط تنموية متلاحقة استهدفت الإنسان العربي الليبي وسعادته لكي ينعم بثروته ومقدراته التي حُرم منها سنين طِوالاً.. فامتدت يد الثورة إلى بناء المساكن والطرق، والمستشفيات، والمصانع، والمشروعات الزراعية، والنهر الصناعي العظيم، لتكون ترجمة وواقعاً ملموساً لإنجازات ثورة الفاتح العظيم في ثلاثين ربيعاً.. وكان لتصعيد الثورة، بدءاً من ثورة الطلاب إلى ثورة العمال، إلى زحف الجماهير الشعبية على السلطة، إلى ميلاد حركة اللجان الثورية، إلى بناء القيادات الشعبية الاجتماعية،



هدفاً يعزز حرية الشعب العربي الليبي فوق أرضه، بما يضمن عدم ارتهان الإرادة الثورية، والحيلولة دون عودة الاستعمار والاستغلال والعسف، سواء كان ذلك من الداخل أو من الخارج..

وتستمر الثورة بفعل قائدها الأممي الثائر العقيد معمّر القذّافي محرّضة في تواصل أبدي على بناء الحياة الحرة الكريمة، وتحرير الإنسان من كافة قيود الظلم والجور والاستبداد.. وها هو قائد ثورة الفاتح العظيم يحرض الجماهير الشعبية من خلال القيادات الشعبية الاجتماعية العامة في ملتقاها العام الرابع المنعقد بمدينة سرت المجاهدة في غرة الفاتح 1997 ف. قائلاً: «أيتها الجماهير الشعبية هذا هو عصركم.. إزحفوا إلى الأمام.. اضربوا الأرض بأقدامكم المشققة، ارفعوا رؤوسكم عالياً إلى السماء فهي حُملت من أجلكم، ارفعوا أصواتكم فلم يعد هناك نبيّ حتى تغضوا أصواتكم عنده.. اجهروا بها أقوى ما يكون الجهر.. ماتت الآلهة التي كانت تخيفنا، لقد قتلناها يوم الفاتح العظيم، يوم خطاب زوّاره، وفي العام السادس للثورة، ويوم ثورة الطلاّب في السابع من ابريل 1976 ف. .. إن الآلهة قد ماتت، وأنصاف الآلهة ماتت، والرسل ماتت. لقد شاهدنا موت خاتم النبيين، لم يبق إلاّ الله الذي تعالى علواً كبيراً وأنه الرحمن الرحيم، وأنّه اللّطيف الودود.. كل ذلك ينزع الرهبة من قلوبنا ويعزز حريتنا ويؤكد انفرادنا بالسلطة فوق أرضنا.. إذا وجدتم إلهاً فاقتلوه واصلبوه، وإذا وجدتم نبياً فارجموه حتى الموت.. إنهم دجّالون وكذّابون، لقد ماتت الآلهة وماتت الرسل، فلا تصدقوا إن قال لكم أحدهم أنه إله أو نبيّ.. إنه مدّع ودجّال.. إنه مسيلمة أو سجاح. الأرض ملك للجميع، البيت لساكنه، السيارة لمن يقودها، الذي ينتج هو الذي يستهلك إنتاجه، البيت يخدمه أهله، الطفل تربيه أمه، الجامعات لطلاّبها، المدارس لطلابها.. لكم السلطة والثروة والسلاح. إليكم جميعاً يوجه النداء لتبدأ الفوضى، لتصطف الجماهير على اليسار، وليقف خصومها على اليمين لتفصل بيننا المتاريس..».

«أما أنتم فتخاطبون الآخرين وتقولون لهم: أيها المنافقون يا من شوّهتم كل زحف شعبي مقدّس، أيها المتلونون لا تحاولوا هذه المرة أن تفعلوا كما فعلتم في

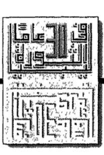


الماضي، ولسبب واحد بسيط هـو أننـا الآن نعرفكم، لـو تقدم أحد منكم بنـا كمـا تعودتم في الماضي، وقبل أن نعرفكم، فسوف نذيقه العذاب.. ولنذبحنّه، أنتم أمامكم باب آخر وهو التقدم لا لتسجيل أسمائكم معنا بل لتسجيل ما في ذمتكم لنا.. ولكم أن تعـرفـوا أو لا تعرفوا فالحلال بيّن والحـرام بيّن، لقد تبيّن الرشد من الغيّ، ودقّت ساعة العمل مرة أخرى...» (*).

بهذه العبارات وهذه المعاني، يتعزّز انحياز الثورة للشعب، ويتواصل نضال قائد ثورة الفاتح العظيم في تأكيد إرادة الشعب وتحريضه على ممارسة السلطة الشعبية، سلطة كل الجماهير المنحازة للثورة ولقائدها.. فسيطرة الجماهير الشعبية على مقدراتها، هي الوعاء الذي يعطي مجالاً لتفاعل الجماهير، إذ يتعذر الفصل بين سيطرة الجماهير على مقدراتها، وبين ترجمة السلطة الشعبية في شكل نظام شعبي ديموقراطي بديع، يعطي للجماهير شرعية اتخاذ القرار وتنفيذه، ومراقبة كل انحراف قد يطرأ على مسيرة المجتمع الجماهيري نحو التقدم والإبداع، حيث لا مكان في سلطة الجماهير للفردية والطبقية والحزبية والطائفية والقبلية.

جاءت الثورة لتبني مجداً للشعب العربي الليبي، وللأمة العربية والإسلامية، وكافة أحرار العالم. فحدّدت منذ تفجّرها مبادئها في الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية.. وناضلت في ذلك نضالاً شرساً ضد أعداء الأمّة من استعمار وامبريالية خلال مسيرة الثلاثين عاماً.. فواجهت في ذلك الكثير من المؤامرات والدسائس التي وصلت إلى درجة العدوان الأمريكي البربري الفاشل على الجماهيريّة العظمى وبيت الأخ قائد الثورة في 15 من شهر الطير (أبريل) عام 1986 ف.، لتقتل الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال وهم نيام.. ولم يقف النضال عند هذا الحد، وإنما كان نضال الثورة وقائدها مستمراً ومتواصلاً من أجل وحدة وعزّة الأمة العربية والإسلامية. وكان لهذا النضال ثمرات وحدوية حفُظت في ذاكرة التاريخ بسبب

* المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر: السجل القومي، المجلد التاسع والعشرون، 1997/1998، ص 106 - 107.

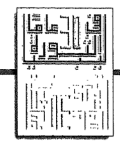


تخاذل الأنظمة العربية، وتصدي القوى الإمبريالية لهذا التكتل الوحدوي الذي لا يخدم مصالحها وأهدافها..

أما على المستوى العالمي فقد خاضت ثورة الفاتح العظيم نضالاً عنيداً وثابتاً ضد رموز الاستعمار والامبريالية في كثير من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.. وبتواصل نضال الجماهيرية العظمى وقائدها العقيد معمّر القذافي، يتواصل عداء قوى الشر والإمبريالية لليبيا الجماهيرية.. فها هي الولايات المتحدة الأمريكية، بمساندة بعض دول أوروبا الغربية الدائرة في فلكها، تتهم الجماهيرية العظمى في أكبر قضية تزوير للحقيقة في هذا العصر - ما يعرف بقضية لوكربي - حيث أصبح الخارجون عن القانون الدولي والأعراف الدولية هم المشرّعون، وهم القضاة، وأهل الادّعاء، وحرّاس العدالة، وأصحاب القيَم الإنسانية والأخلاقية. وصارت الشعوب - التي عانت مختلف صنوف الشر والعدوان والتخلّف، وتعرّضت لشتى صور الإرهاب الدولي الرسمي - هي المتهمة، وهي الإرهابية، وهي المارقة عن القانون والمتجاوزة لحدوده.

وهكذا لا يمكن فصل ما يسمى بقضية «لوكربي» عن سلسلة الذرائع الواهية التي اتخذتها الإدارات الأمريكية وهي تخطط للعدوان على شعب الجماهيريّة العظمى، وهي تعتدي عليه فعلياً كما حدث عام 1986 ف.، إذ لا يمكن فصل حلقات العدوان على الجماهيرية العظمى، ومخططات الإرهاب الرسمي التي تتعرّض لها لمجرد رفضها الخنوع للإدارة الأمريكية، مثلما يخطط للأمة العربية من مؤامرات تستهدف وجودها وكيانها، لا سيما الجماهيريّة العظمى التي تشكّل قلب القوة المادية والمعنوية في جسد هذه الأمة..

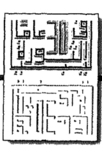
إن تعنت وصلف أمريكا وبعض الدول الأوروبية، ورفضها لمدة سبع سنوات متتالية لكل ما أبدته الجماهيريّة العظمى من مبادرات للمساهمة في حل قضية طائرة «البانام»، رغم عدم قبولها أساساً لهذه التهمة التي تحاول قوى الاستكبار الدولي إلصاقها بهذا الشعب الصغير الآمن المسالم، إنما ينمّ عن أهداف وأبعاد أخرى لهذه الحملة العدوانية، وإن الذين وضعوا «لوكربي» كورقة في مخطط الرغبة في العدوان



على الشعب العربي الليبي، قد راهنوا أيضاً على ورقة عدم القبول بكافة الحلول الحضارية والقانونية وفق النُّظم والتشريعات الدولية والأعراف والمواثيق الأممية الموضوعة أصلاً لإيجاد مخرج لمثل هذه القضايا..

وفي محاولة لتركيع الشعب العربي الليبي وقائده ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية حصاراً جوياً ومادياً جائراً على الشعب العربي الليبي.. هذا الشعب الذي عانى وخسر الكثير والكثير، وقف مع قائده وقفة عزّ وشموخ متحدياً كل الإجراءات التعسفية الظالمة، تدفعه قوة الإيمان، وقوة الانتماء للثورة، وليقينه بأنه صاحب حق، رافضاً لكل المخططات التي تستهدف أمن وسلام الشعوب لتكون طائعة تحت عصا الشرطي الأمريكي، ولتصبح كلها عبداً وخادماً لسياسة الهيمنة الأمريكية التي تسعى للسيطرة على العالم تحت مسميات ما صار يُعرف زوراً وبهتاناً بالنظام العالمي الجديد.. وهو يرى شعوب العالم تقف إلى جانبه مؤيدة ومساندة، معه في خندق واحد متصدية لكل المؤامرات التي تستهدف وجوده، واختياراته الجماهيرية الشعبية التي أزعجت كل قوى الاستكبار والاستعباد والاستغلال العالمي.. ولا عجب فالشعب العربي الليبي الذي آزر وساند حرية الشعوب، وقف معها في خندق واحد، وهي تخوض معارك كفاحها من أجل الحرية، إيماناً منه بأن قضية الحرية واحدة لا تتجزأ ولا تعرف زماناً أو مكاناً..

وأمام الصلف الأمريكي وبعض دول أوروبا الغربية وإصرارها، وفق قرارات غير شرعية على تسليم المتّهمين في حادثة «لوكربي» لمحاكمتهما في أمريكا أو بريطانيا يزداد إصرار الشعب العربي الليبي وقائده على المواجهة والتحدي، وأن الإرهاب الرسمي للدول الكبرى لن يخيف شعباً صغيراً تمرّس على الجهاد ومقاومة الظلم مهما كان الثمن. فالسيادة الوطنية وحرية الشعب العربي الليبي فوق كل اعتبار.. ومهما تعالت إرادة القوى الإمبريالية وتعاظمت، فإن العالم لا يمكن أن يسيّر بإرادة واحدة.. فالعالم مليىء بإرادات الشعوب الحرّة التي تناصر الحق والمظلوم.. وهذا ما دعا ليبيا إلى رفع ما يسمى بقضية «لوكربي» إلى محكمة العدل الدولية التي



أصدرت حكمها لصالح ليبيا مؤكدة على أن الفصل في هذه القضية هو اختصاص قضائي أصيل لمحكمة العدل الدولية.. وسجلت بذلك ليبيا انتصاراً آخر يضاف إلى انتصاراتها في مواجهة الحصار الجائر.

وأمام مؤازرة الرأي العام العالمي، ومساندة المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبتأييد عربي وأفريقي منقطع النظير حقّق الشعب العربي الليبي انتصاراً تاريخياً نوعياً، عزّز من احترام شعوب العالم وتأييدها لمطالب ليبيا العادلة.. فصانت بذلك سيادتها وكرامتها وعروبتها وإفريقيتها، وهذا ليس بغريب على ثورة الفاتح العظيم التي يصدق عليها قول شاعر الحرية:

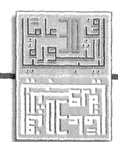
إذا الشعب يوماً أراد الحياة ... فلا بد أن يستجيب القدر

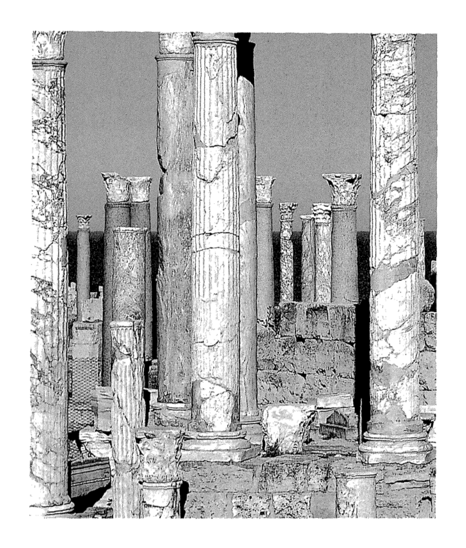
ولا بد لليل أن ينجلي ... ولا بدّ للقيد أن ينكسر

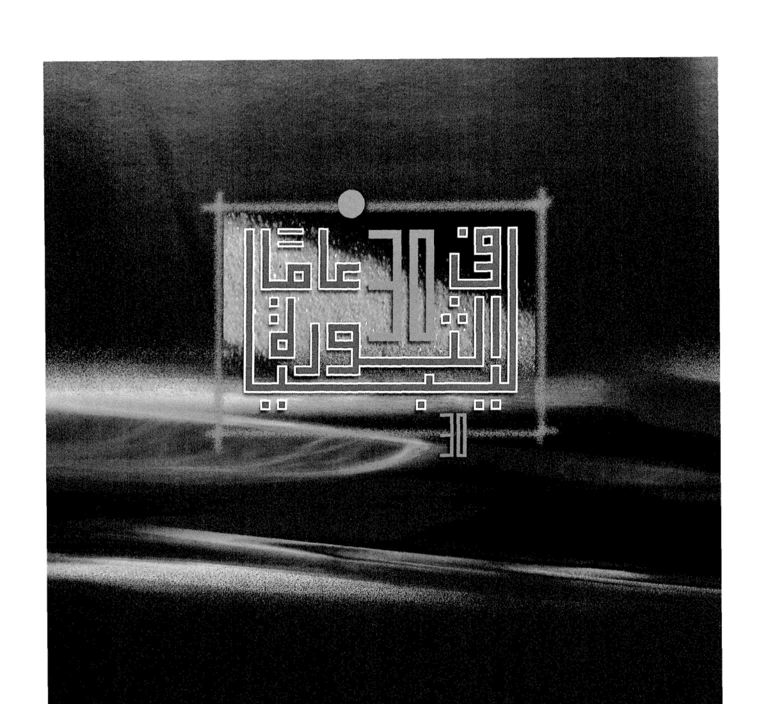
فتاريخ البشرية لم يذكر لنا، رغم المآسي التي شهدها العالم قديماً وحديثاً وحاضراً، أن قوة غاشمة دامت ولم تسقط أمام نضال الشعوب.. ولم نقرأ في التاريخ أن الظلم والأنانية وانعدام الأخلاق التي مارسها أباطرة الغرب والشرق على السواء كانت شريعة ومنهاج الشعوب.. فطريق الشعوب هو الحق والعدل والأمن والسلام.. تضحيات جمّة تحمّلها شعب الجماهيريّة العظمى لا لشيء إلاّ لأنه مؤيد للحق وناصر للمظلوم، ولأنّه يدافع عن حقّه في العيش بحرية فوق أرضه وتحت شمسه الساطعة.. وواصل الشعب الحر كفاحه من أجل تعزيز وجوده، وتأكيد هويته وحقّه في الحياة الحرّة الكريمة.. وكان له ما أراد بفعل قيادة قائد عربي فذّ.. وفكر ثوري ذي منهج وأداة ورؤية.. يؤثر في مسار الحاضر والمستقبل في نظرة شمولية تستمد قيَمها ومعاييرها وتجاربها من نضالات الإنسان ذاته.. متى وأينما كان.

وإلى الأمام.

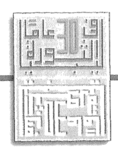
أمين التحرير

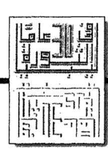






مدخل عام





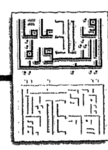
مدخل عام

أ ـ التاريخ:

تتمتع "ليبيا" بموقع جغرافي مميّز. فهي تقع في وسط الشمال الأفريقي، ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط 1.955 كم. وتمتد رقعتها الشاسعة من وسط ساحل أفريقيا الشمالي على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط القارة الأفريقية. تبلغ مساحتها 1.760.000 مليون كم مربع وتأتي في الترتيب الرابع من حيث المساحة بين الأقطار الأفريقية. وتعتبر «ليبيا» جسراً مهماً يربط بين أفريقيا وأوروبا. وتعد موانيها الصالحة لاستقبال السفن على مدار السنة مثل مينائي بنغازي وطرابلس وغيرهما منافذ جيدة لتجارة بعض الأقطار الأفريقية كالنيجر وتشاد ومالي مع العالم الخارجي. كما أنّها بموقعها هذا ـ تعتبر حلقة اتصال مهمّة بين مشرق الوطن العربي ومغربه. ولهذا السبب يظهر فيها بوضوح التقاء وامتزاج التيارات الثقافية والحضارية العربية والإسلامية.

إن هذا الموقع الجغرافي المهم جعل تاريخ «ليبيا» السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ العربي والإسلامي، وكذلك بتاريخ أقطار شرق وجنوب البحر المتوسط بصفة عامة. وقد كان لها منذ أقدم العصور دور فعّال في التطوّر السياسي لهذا الجزء من العالم.

عرف قدماء المصريين الأقوام التي تقطن إلى الغرب من مصر بالليبيين. كانت القبيلة الليبية التي تعيش في المنطقة المتاخمة لمصر هي قبيلة الليبو LIBU . وقد ورد ذكر هذه القبيلة لأول مرة في النصوص المصرية التي تُنسب إلى الملك مرنبتاح MERNEPTAH من الأسرة التاسعة عشرة (القرن الثالث عشر ق.م). ومن اسمها اشتُق اسم ليبيا وليبين. وقد عرف الإغريق هذا الاسم عن طريق المصريين ولكنهم أطلقوه على كل شمال أفريقيا إلى الغرب من مصر، وهكذا ورد عند هيرودوت الذي زار «ليبيا» في بداية النصف الثاني من القرن الخامس ق.م. وقد بلغ بعض القبائل درجة من القوة مكّنها من دخول مصر وتكوين أسرة حاكمة هي الأسرة الثانية



والعشرون، التي احتفظت بالعرش قرنين من الزمان (من القرن العاشر إلى القرن الثامن ق.م). استطاع مؤسّس تلك الأسرة الملك شيشنق(*) أن يوحّد مصر، وأن يجتاح فلسطين ويستولي على عدد من المدن ويرجع بغنائم كثيرة.

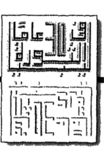
بدأ اتصال الفينيقيين بسواحل شمال أفريقيا منذ فترة مبكرة. بلغ الفينيقيون درجة عالية من التقدّم والرقي وسيطروا على البحر المتوسط واحتكروا تجارته وكانوا عند عبورهم ذلك البحر بين شواطىء الشام وإسبانيا، التي كانوا يجلبون منها الفضة والقصدير، يبحرون بمحاذاة الساحل الغربي من «ليبيا» وذلك لأنهم اعتادوا عدم الابتعاد كثيراً عن الشاطىء خوفاً من اضطراب البحر. كانت سفنهم ترسو على شواطىء «ليبيا» للتزوّد بما تحتاج إليه أثناء رحلاتها البحرية الطويلة. وقد أسّس الفينيقيّون مراكز ومحطّات تجارية كثيرة على طول الطريق من موانئهم في الشرق إلى إسبانيا في الغرب. وعلى الرغم من كثرة هذه المراكز والمحطات التجارية فإن المدن التي أنشأها وأقام فيها الفينيقيّون كانت قليلة وذلك لأنّهم كانوا تجاراً لا مستعمرين.

ويرجع بعض المؤرّخين أسباب إقامة المدن التي استوطنها الفينيقيون في شمال أفريقيا إلى تزايد عدد السكان وضيق الرقعة الزراعية في الوطن الأم، وكذلك بسبب الصراع الذي كثيراً ما قام به عامة الشعب والطبقة الحاكمة. أضف إلى ذلك ما كانت تتعرض له فينيقيا بين فترة وأخرى من غارات، كغارات الآشوريين والفرس ثم الغارات اليونانية.

امتد نفوذ الفينيقيين إلى حدود برقة (قورينائية). وأسّسوا بعض المدن المهمة (طرابلس، لبدة، وصبراته) التي لعبت دوراً كبيراً في تاريخ الشمال الإفريقي. وقد ازدهرت تجارتهم على الساحل الغربي من ليبيا وذلك لسهولة الوصول إلى أواسط إفريقيا الغنية بمنتجاتها المربحة كالذهب والأحجار الكريمة والعاج وخشب الأبنوس وكذلك الرقيق، وكانت أهم طرق القوافل تخرج من مدينة

---

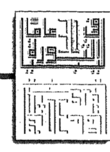
* يرد اسمه في التوراة شيشاك Shishak . سفر الملوك الأول، الفصل 12، فقرة 40.



جرمة. ولهذا صارت تلك المدينة مركزاً مهماً تُجمع فيه منتجات أواسط إفريقيا التي تنقلها القوافل عبر الصحراء إلى المراكز الساحلية حيث تباع للفينيقيين مقابل المواد التي كانوا يجلبونها معهم. واستمر الجرمانتيون مسيطرين على دواخل ليبيا لفترة جاوزت الألف سنة. وفي حين دخل الفينيقيّون والإغريق في علاقات تجارية معهم، حاول الرومان إخضاع الجرمانتيين بالقوة والسيطرة مباشرة على تجارة وسط إفريقيا. ولكنهم فشلوا في ذلك وفي النهاية وجدوا أنّه من الأفضل مسالمة تلك القبيلة.

استمر وجود الفينيقيين وازداد نفوذهم في شمال إفريقيا خاصة بعد تأسيس مدينة قرطاجة في الربع الأخير من القرن التاسع ق. م (814ق.م). وصارت قرطاجة أكبر قوة سياسية وتجارية في حوض البحر المتوسط الغربي، وتمتعت بفترة طويلة من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي. ودخلت قرطاجة بعد ذلك في صراع مرير مع روما. كان الحسد والغيرة يملآن قلوب الرومان على ما وصلت إليه تلك المدينة الفينيقية من قوة وثراء، وبدأوا يعملون ويخطّطون من أجل القضاء عليها. وبعد سلسلة من الحروب المضنية. تكبّد فيها الطرفان الكثير من الأرواح والأموال، وهي الحروب التي عُرفت في التاريخ بالحروب البونية، استطاعت روما أن تحقّق هدفها وأن تدمّر قرطاجة تدميراً شاملاً، وكان ذلك سنة 146ق.م. وآلت بذلك كل ممتلكات قرطاجة ـ بما فيها المدن الليبية الثلاث طرابلس، لبدة، وصبراته ـ إلى الدولة الرومانية.

أما السواحل الشرقية من ليبيا (برقة ـ قورينائية)، فكانت من نصيب المستعمرين الإغريق. مثلت سواحل برقة أحد أنسب المواقع التي يمكن أن ينشىء فيها المهاجرون الإغريق مستعمراتهم. فهي لا تبعد كثيراً عن بلادهم، بالإضافة إلى ما كانوا يعرفونه من وفرة خيراتها وخصب أراضيها وغنى مراعيها بالماشية والأغنام. بدأ الاستعمار الإغريقي لإقليم قورينائية (برقة) في القرن السابع ق.م عندما أسّسوا مدينة قوريني (شحات) سنة 631 ق.م. كان باتوس الأول هو أول ملك للمدينة، وقد توارثت أسرته الحكم في قوريني لفترة قرنين من الزمان تقريباً. لم يكن عدد المهاجرين الأوائل كبيراً، إذ يقدّره البعض بحوالي مائتي رجل. ولكن في عهد

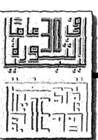


ثالث ملوك قوريني باتوس الثاني حضرت أعداد كبيرة من المهاجرين الإغريق واستقرت في الإقليم. لقد أزعج هذا الأمر الليبيين، ودخلوا في حرب مع الإغريق من أجل الدفاع عن وجودهم وأراضيهم التي طردهم المستعمرون منها ومنحوها للمهاجرين الجدد. وعلى الرغم من أن الأسرة التي أسّسها باتوس الأول استمرت في الحكم زمناً طويلاً، فإنّها لم تنعم بالاستقرار وذلك بسبب الهجمات التي كانت القبائل الليبية تشنّها على المستعمرات الإغريقية في المنطقة الساحلية.

في عهد أركيسيلاوس الثاني - رابع ملوك قوريني - ترك بعض الإغريق، وعلى رأسهم أخوه الملك، مدينة قوريني ليؤسّسوا بمساعدة الليبيين مدينة برقة (المرج). ولما ازداد عدد المهاجرين الذين أتوا إلى مدينة قوريني، أرسلت تلك المدينة بعضاً منهم لإنشاء بعض محلات قريبة من الشاطىء. كانت من بينها المحلة التي أُنشئت طوخيرة - توكرة - على موقعها.

كما أسّست مدينة قوريني مستعمرة أخرى هي مدينة يوهسيبريديس (بنغازي). وكما كان لقوريني ميناء هو أبولونيا (سوسة)، فإن مدينة برقة هي الأخرى أنشأت ميناء لها في موقع بطولوميس (طلميثه).

عندما احتل الفرس مصر، بعث ملك قوريني سفارة إلى الملك الفارسي معلناً خضوع إقليم قورينائية. واستمرت تبعية الإقليم لمصر وواليها الفارسي وإن كانت في الغالب تبعية اسمية. وفي منتصف القرن الخامس ق.م (440ق.م) قتل أركيسيلاوس الرابع، آخر ملوك أسرة باتوس، في يوهسيبريديس، وأصبحت قورينائية تضم مدناً مستقلة عن بعضها البعض. وعلى الرغم من أن مدن الإقليم في هذه الفترة قد تمتعت بشيء من الازدهار الاقتصادي، فإنّها عانت من الاضطرابات السياسية، فبالإضافة إلى ازدياد خطر هجمات القبائل الليبية، كانت تلك المدن تتصارع فيما بينها، كما عصفت بها الانقسامات الداخلية. وهكذا إلى أن غزا الإسكندر المقدوني مصر 332 ق.م. واستولى البطالمة الذين خلفوه في حكم مصر على إقليم قورينائية 322ق.م إذ ساد شيء من الهدوء النسبي وأصبحت مدن الإقليم

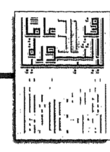


مدخل عام



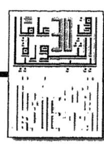
تعرف جميعاً باسم بنتابوليس، أي أرض المدن الخمس، فقد تكوَّن اتحاد إقليمي يضم هذه المدن ويتمتع بالاستقلال الداخلي. وبقيت قورينائية تحت الحكم البطلمي حتى أُرغم على التنازل عنها لروما سنة 96 ق.م. وصار الإقليم تحت رعاية مجلس الشيوخ وكان يكوّن مع كريت ولاية رومانية واحدة إلى أن فصلها الإمبراطور دقلديانوس في نهاية القرن الثالث الميلادي.

عند اعتراف الإمبراطور قسطنطين الأول بالمسيحية في النصف الأول من القرن الرابع الميلادي، نجد أن تلك الديانة كانت قد انتشرت في ليبيا. ولكن يجب ألا نفهم أن ذلك كان يعني القضاء على الوثنية. فقد تعايشت الديانتان جنباً إلى جنب فترة قاربت القرن ونصف القرن من الزمان حتى بعد أن جعل الإمبراطور ثيودوسيوس الأول المسيحية الدين الرسمي والأوحد في الإمبراطورية في مرسوم أصدره سنة 392 ف. وهذا أمر لا تختلف فيه ليبيا عن بقية أقاليم الدولة الرومانية. وكان أول أسقف لإقليم برقة سجله التاريخ شخصاً يدعى آموناس. وكان



ذلك سنة 260 ف. وحضر أساقفة من مدن البنتابوليس أول مؤتمر مسيحي عالمي، وهو المؤتمر الذي دعا إلى عقده الإمبراطور قسطنطين في مدينة نيقيا سنة 325 ف. كان الأسقف سينسيوس القوريني أهم شخصيات الفترة المسيحية في برقة. تولى أسقفية طلميثة وذهب إلى البلاط الإمبراطوري في القسطنطينية على عهد الإمبراطور أركاديوس ليعرض المشاكل التي كانت تواجه الإقليم والتي كان من أهمّها الضرائب الثقيلة المفروضة على مدنه. إن المشكلة الرئيسية التي واجهت الإقليم على أيامه هي الدفاع ضد غزوات القبائل الليبية التي زادت حدّتها بعد عام 390 ف. ولما لم يكن في الإمكان الاعتماد على مساعدة الحكومة الإمبراطورية، قام سكان المدن والمناطق الريفية القريبة بتنظيم حرس محلي للدفاع عن أراضيهم. إن الصورة التي يعطيها سينسيوس عن الأوضاع في الإقليم دفعت كثيراً من الدارسين إلى القول بأن الحياة في البنتابوليس قد خبت نهائياً في القرن الخامس الميلادي. ومع ذلك فإن الآثار القديمة تثبت أنه بينما كانت المدن تتضاءل ظل الريف محتفظاً بحيوية ملحوظة لمدة قرنين من الزمان بعد ذلك.

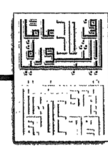
ولم يكن الأمر يختلف بالنسبة لمدن الساحل الغربي. فبعد زوال الأسرة السيفيرية في النصف الأول من القرن الثالث الميلادي سادت الإمبراطورية حالة من الفوضى والحروب الأهلية لمدة نصف قرن. وبينما استطاعت الأقاليم الأخرى في الإمبراطورية استرداد أنفاسها بعد تلك الأزمة وأعيد إليها شيء من الأمن والنظام استمرت الاضطرابات تعصف بالشمال الإفريقي، الأمر الذي سهّل وقوعه في أيدي الوندال. عبرّت جموع الوندال إلى شمال أفريقيا حوالي سنة 430 ف. واستولت على مدن إقليم طرابلس التي عانت الكثير مما يلحقه الوندال عادة من خراب ودمار في كل مكان يحلون فيه. وعلى الرغم من أن الإمبراطورية الرومانية قد استعادت الإقليم في القرن السادس الميلادي على عهد الإمبراطور جستينيان عندما نجح قائده بلزاريوس في طرد الوندال، فإن ليبيا سواء في إقليم برقة أو في إقليم طرابلس، ظلّت تعاني من آثار تلك الجروح العميقة التي خلّفتها جحافل الوندال،



وأصبحت البلاد بأكملها مستعدة لاستقبال أي فاتح جديد يخلصها من حالة الفوضى والاضطراب والضعف. وفي هذه الأثناء لاحت في الأفق طلائع الفاتحين من العرب المسلمين، الذين جاءوا ليضعوا نهاية لذلك الوضع السيىء وليفتحوا صفحة جديدة في تاريخ البلاد.

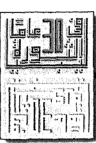
يعتبر الفتح العربي الإسلامي من أعظم الفتوحات تأثيراً وأكثرها عمقاً وخلوداً في البلاد. انتشر العرب في كل أرجاء البلاد واندمجوا مع السكان المحليين (العرب الذين وصلوا في هجرات متتالية قبل الفتح الإسلامي)، وأصبحت ليبيا بفضل ذلك الفتح الذي تم في القرن السابع الميلادي دولة عربية إسلامية. استطاع العرب بعد فترة وجيزة من قدومهم أن يوطدوا أركان حكمهم وأن ينشروا الأمن في ربوع البلاد. وبقيت ليبيا تابعة للخليفة في الشرق حتى استقل إبراهيم بن الأغلب بولاية أفريقيا حوالي سنة 800 ف. وأصبحت تبعيته للحكومة المركزية في الشرق تبعية اسمية، وهو أمر يبدو أن الخليفة لم يعترض عليه كثيراً وذلك لأن الظروف السياسية في دولته المترامية الأطراف اقتضت اللامركزية في الحكم. أسّس ابن الأغلب أسرة ظلّت تحكم البلاد حتى سقطت في أيدي الفاطميين سنة 909 ـ 910 ف. هذا بالنسبة للجزء الغربي من البلاد، أما الجزء الشرقي فقد ظل في معظم الأحيان تابعاً لولاية مصر.

في مطلع القرن العاشر الميلادي، كان دعاة الشيعة نشطين في شمال أفريقيا. جمعوا حولهم عدداً كبيراً من الأعوان، واستطاعوا في 910 ف. أن ينتزعوا تونس من الأغالبة. عملوا على توطيد أركان حكمهم وأخذ أمراؤهم لقب خليفة، متحدّين بذلك الخليفة العباسي في بغداد. وفي سنة 969 ف. نجح جوهر الصقلي، قائد جيوش الخليفة الفاطمي الرابع المعز لدين اللّه أخذ مصر من الإخشيديين، واختط مدينة القاهرة، التي أصبحت حاضرة الخلافة الفاطمية التي انتقل إليها المعز لدين اللّه سنة 973 ف. وترك المعز بلكين بن زيري والياً على شمال أفريقيا، بما في ذلك إقليم طرابلس. وعلى الرغم من الود الذي ميّز العلاقة بين الخليفة الفاطمي

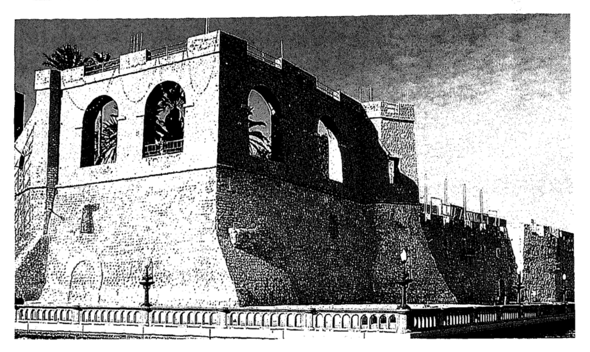


ونائبه على شمال أفريقيا في البداية، فإن ابن زيري وجد أن الترتيبات التي وضعها المعز لدين الله للولاية غير مناسبة له، حيث جعل المعز لدين الله كل شؤون الولاية المالية في أيدي موظفين يتبعونه مباشرة وهذا ما رفضه ابن زيري الذي ألقى القبض على عمال الخليفة وأرسل خطاباً شديد اللهجة إلى المعزّ في القاهرة، وقد مات المعز لدين الله قبل أن يتمكن من اتخاذ أي إجراء ضد ابن زيري. وخلفه العزيز الذي اعترف بالأمر الواقع وأقر ابن زيري على ولاية أفريقيا التي أصبحت الآن تمتد حتى أجدابيا، وظلت الولاية في أيدي بني زيري حتى سنة 1145 ف.، ولكنها كانت في حالة من الفوضى والضعف سهلت على النورمانديين، الذين كانوا ينطلقون من قواعدهم في صقلية، انتزاع طرابلس بقيادة زعيمهم جوهر الصقلي. وفي عام 1158 ف. نجح الموحّدون في طرد النورمانديين من طرابلس. وتمكّن الموحّدون من تدعيم حكمهم وتعزيز مكانتهم في شمال أفريقيا حتى 1230 ف. وقد ترك الموحّدون حكم الأجزاء الشرقية من ممتلكاتهم للحفصيين. إلاّ أن برقة لم تدخل ضمن المناطق التي سيطر عليها الحفصيون، إذ ظلت تحكم مباشرة من مصر وإن تمتعت في بعض الأحيان بالحكم الذاتي.

احتل الإسبان طرابلس سنة 1510 ف. وظلّوا يحكمونها حتى سنة 1530 ف. عندما منحها شارل الخامس، إمبراطور الإمبراطورية الرومانية لفرسان القدّيس يوحنا الذين صاروا يعرفون في ذلك الوقت بفرسان مالطا. وبقي الفرسان في طرابلس إحدى وعشرين سنة. لم يكن الفرسان متحمسين كثيراً للاحتفاظ بطرابلس. فبالإضافة للعداء الذي أظهره الليبيّون تجاههم لأنّهم اعتبروهم عنصراً أجنبياً دخيلاً، وأهم من ذلك أنهم أعداء في الدين، اعترض الفرسان على تلك المنحة التي تعني تقسيم قواتهم، كما أن المسافة التي تفصل مالطا عن طرابلس تعني تعذّر العون في حالة أي هجوم. وفي سنة 1551 ف.، وبعد الاستغاثات التي وُجّهت إلى السلطان العثماني، باعتباره خليفة للمسلمين، حضر سنان باشا

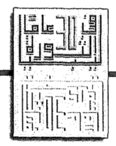


مدخل عام



ودرغوت إلى طرابلس، وفرضا عليها حصاراً دام أسبوعاً واحداً وانتهى بسقوط المدينة. وفي الواقع أن طرابلس لم تكن أبداً مركزاً يستطيع فرسان القدّيس يوحنا الاحتفاظ به ضد أيّة مقاومة.

دخلت البلاد منذ 1551 ف. عهداً جديداً، اتفق المؤرّخون على تسميته بالعهد العثماني الأول، وهو الذي ينتهي 1711 ف. عندما استقل أحمد باشا القره مانلي بالولاية. وقد شمل الحكم العثماني كافة أقاليم ليبيا: طرابلس الغرب، برقة، وفزان ، وكان يدير شؤونها وال (باشا) يعيّنه السلطان. ولكن لم يمض قرن من الزمان حتى بدأ الضعف يدب في أوصال الإمبراطورية العثمانية، وأصبحت الحكومة المركزية عاجزة عن أن تفرض النظام وتتحكم في الولاة الذين صاروا ينصبون ويعزلون حسب نزوات الجند، في جو مشحون بالمؤامرات والعنف. وفي كثير من الأحيان لم يبق الوالي في منصبه أكثر من عام واحد حتى أنه في الفترة ما بين سنة 1672 ف. 1711 ف. تولى الحكم أربعة وعشرون والياً. لقد مرت البلاد بأوقات عصيبة عانى الشعب فيها الويلات نتيجة لاضطراب الأمن وعدم الاستقرار.

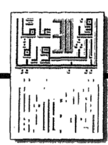


وفي سنة 1711 ف. قاد أحمد القره مانلي ثورة شعبية أطاحت بالوالي. وكان أحمد هذا ضابطاً في الجيش التركي وقرّر تخليص البلاد من الحكام الفاسدين ووضع حد للفوضى. ولما كان الشعب الليبي قد ضاق ذرعاً بالحكم الصارم المستبد فقد رحّب بأحمد القره مانلي الذي تعهد بحكم أفضل، وقد وافق السلطان على تعيينه باشا على ليبيا ومنحه قدراً كبيراً من الحكم الذاتي. ولكن القره مانليين كانوا يعتبرون حتى الشؤون الخارجية من اختصاصهم، كانت ليبيا تمتلك أسطولاً قوياً مكّنها من أن تتمتع بشخصية دولية وأصبحت تنعم بنوع من الاستقلال.

أسّس أحمد القره مانلي أسرة حاكمة استمرت في حكم ليبيا حتى 1835 ف. ويعتبر يوسف باشا أبرز ولاة هذه الأسرة وأبعدهم أثراً.

كان يوسف باشا حاكماً طموحاً أكّد سيادة ليبيا على مياهها الإقليمية وطالب الدول البحرية المختلفة برسوم المرور عبر تلك المياه. كما طالب في سنة 1803 ف. بزيادة الرسوم على السفن الأمريكية تأميناً لسلامتها عند مرورها في المياه الليبية. وعندما رفضت الولايات المتحدة تلبية طلبه استولى على إحدى سفنها. الأمر الذي دفع الأمريكيين إلى فرض الحصار على طرابلس وضربها بالقنابل. ولكن الليبيين استطاعوا مقاومة ذلك الحصار وأسروا إحدى السفن الأمريكية (فيلاديلفيا) عام 1805 ف. الأمر الذي جعل الأمريكيين يخضعون لمطالبهم. وبذلك استطاع يوسف باشا أن يملأ خزائنه بالأموال التي كانت تدفعها الدول البحرية تأميناً لسلامة سفنها. ولكن يوسف باشا ما لبث أن أهمل شؤون البلاد وانغمس في الملذات والترف ولجأ إلى الاستدانة من الدول الأوروبية.

كان السلطان العثماني قد بدأ يضيق بيوسف باشا وبتصرفاته، خاصة عندما رفض يوسف مساعدة السلطان ضد اليونانيين 1829 ف. وفي هذه الأثناء قامت ضد القره مانليين ثورة عارمة بقيادة عبد الجليل سيف النصر. واشتد ضغط الدول الأوروبية على يوسف لتسديد ديونه. ولما كانت خزائنه خاوية فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي ساء الشعب وأثار غضبه، وانتشر السخط وعمّت الثورة وأرغم

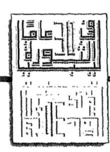


يوسف باشا على الاستقالة تاركاً الحكم لابنه عليّ وكان ذلك سنة 1832 ف.. ولكن الوضع في البلاد كان قد بلغ درجة من السوء استحال معها الإصلاح. وعلى الرغم من أن السلطان محمود الثاني (1808 ـ 1839) اعترف بعليّ والياً على ليبيا فإن اهتمامه كان منصباً بصورة أكبر على كيفية المحافظة على ما تبقّى من ممتلكات الإمبراطورية خاصة بعد ضياع بلاد اليونان والجزائر 1830 ف. وبعد دراسة وافية للوضع في طرابلس قرّر السلطان التدخّل مباشرة واستعاد سلطته. وفي 26 مايو 1835 ف. وصل الأسطول التركي طرابلس وأُلقي القبض على علي باشا ونقل إلى تركيا. وانتهى بذلك حكم القره مانليين في ليبيا.

تفاءل الليبيون كثيراً بعودة الأتراك ورأوا فيهم حماة لهم ضد مخاطر الفرنسيين في الجزائر ثم في تونس، وكذلك خطر الإنجليز الذين بدأ نفوذهم يتزايد في مصر والسودان. ولكن اتصال الدولة التركية بليبيا أصبح صعباً ومحفوفاً بالمخاطر نتيجة لوجود الإنجليز في مصر، الأمر الذي أدّى إلى ضعف الحكم التركي في ليبيا وجعل الليبيين يدركون أنّه سيكون عليهم وحدهم عبء مواجهة أي خطر خارجي.

كانت إيطاليا آخر الدول الأوروبية التي دخلت مجال التوسع الاستعماري. وكانت ليبيا، عند نهاية القرن التاسع عشر، هي الجزء الوحيد من الوطن العربي في شمال أفريقيا الذي لم يتمكن الصليبيّون من الاستيلاء عليه.

إن قرب ليبيا من إيطاليا جعلها هدفاً رئيساً من أهداف السياسة الاستعمارية الإيطالية. ولم يصعب على إيطاليا اختلاق الذرائع الواهية لتعلن الحرب على تركيا في 29 سبتمبر سنة 1911 ف.. واستطاعت الاستيلاء على طرابلس في 3 أكتوبر من السنة نفسها. قاومت القوات التركية الإيطاليين لفترة قصيرة، ولكن تركيا تنازلت عن ليبيا لإيطاليا بمقتضى المعاهدة التي أُبرمت بين الدولتين في 18 أكتوبر 1912 ف، وأدرك الليبيّون الآن أن عليهم أن ينظّموا صفوفهم ويتولوا بأنفسهم أمر مقاومة المستعمر. وقد اشتدت مقاومة الليبيين للقوات الإيطالية مما حال دون تجاوز

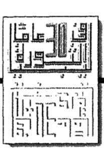


سيطرة الإيطاليين المدن الساحلية. ولما دخلت إيطاليا الحرب العالمية الأولى 1915 ف. انضم أحمد الشريف، الذي كان يتولى قيادة المقاومة ضد الغزو الإيطالي في برقة، إلى جانب تركيا ضد الحلفاء، ولكن بعد هزيمة قواته تنازل عن الزعامة لإدريس السنوسي.

خرجت إيطاليا من الحرب منتصرة مما عزّز مركزها، ولكن المقاومة في ليبيا لم تتوقف. استمر الليبيون على الرغم من أنّهم عزّل من السلاح يجاهدون في سبيل تحرير وطنهم. وقد دفعت قوة المقاومة الإيطاليين إلى أن يمنحوا بعض الوعود لإدريس السنوسي، تضمنت الاعتراف به أميراً على أجزاء من برقة الأمر الذي دفعه إلى الدخول في سلسلة من الاتفاقيات المشينة مع الإيطاليين الهدف منها إجهاض حركة الجهاد، حيث نصّت تلك الاتفاقيات صراحة على وقف القتال وتسليم أسلحة المجاهدين، وأمام الرفض الشعبي لهذه الاتفاقيات وأمام إصرار المجاهدين على الاستمرار في القتال ضد الإيطاليين ورفضهم لنصوص الاتفاقيات، اضطر إدريس السنوسي للهرب إلى مصر، وتولى عمر المختار قيادة حركة الجهاد.

بعد أن تولى الحزب الفاشستي زمام الأمور في إيطاليا سنة 1922 ف. بدأ في تطبيق سياسة استعمارية صارمة. وعمّت الثورة كل أرجاء ليبيا. ولكن القادة العسكريين الإيطاليين اتبعوا أساليب وحشية في قمع المقاومة الليبية. وطال بطشهم وقمعهم كل الليبيين، ولم ينج من ذلك حتى النساء والأطفال. وفي 1931 ف. أسروا عمر المختار الذي كان يتزعم حركة المقاومة وأعدموه شنقاً في 16 سبتمبر سنة 1931ف. وبذلك تمكّنوا من السيطرة على البلاد، واستولوا على أخصب الأراضي ومنحوها للأعداد الغفيرة من الأسر الإيطالية التي أحضرت لتقيم في ليبيا.

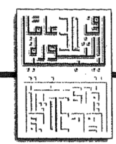
وعندما قامت الحرب العالمية الثانية، رآها الليبيون فرصة يجب استغلالها من أجل تحرير بلادهم. ولما دخلت إيطاليا الحرب 1940ف. انضم الليبيّون إلى جانب صفوف الحلفاء، بعد أن تعهدت بريطانيا صراحة بأنه عندما تضع الحرب أوزارها فإن ليبيا لن تعود بأي حال من الأحوال تحت السيطرة الإيطالية.



مدخل عام

كانت الشكوك تساور الليبيين في نوايا بريطانيا بعد انتهاء الحرب. واتضحت هذه النوايا بعد هزيمة إيطاليا وسقوط كل من بنغازي وطرابلس في أيدي القوات البريطانية. كان هدف بريطانيا المتمشي مع سياستها المعهودة (فرّق تسد)، هو الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ومنح فزان لفرنسا، وكذلك العمل على غرس بذور الفرقة بين الليبيين. وبينما رأى الليبيون أنه بهزيمة إيطاليا سنة 1943 ف. يجب أن تكون السيادة على ليبيا لأهلها، فإن الإنجليز والفرنسيين رفضوا ذلك وصمّموا على حكم ليبيا حتى تتم التسوية مع إيطاليا. وأصبحت هاتان الدولتان تتحكّمان في مصير ليبيا ضد رغبات شعبها، وبعد كثير من المفاوضات، تم الاتفاق على منح برقة استقلالها الذي اعترف به الإنجليز على الفور، وكان ذلك في أول يونيو 1949 ف. ولكن هذا الإجراء الذي كانت غايته تهدئة الليبيين وإلهاءهم عن قضيتهم، لم يسكت صوت أحرار ليبيا الذين استمروا في المطالبة بحقوقهم واستعادة حريتهم. إن هذا الإصرار من جانب الليبيين ضمن لقضية ليبيا مكاناً في جداول أعمال المؤتمرات التي عقدتها الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية كما نقل الليبيون قضيتهم إلى الأمم المتحدة.

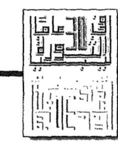
وفي هذه الأثناء كانت الدوائر الاستعمارية تدبّر المكائد وتحيك المؤامرات على مستقبل ليبيا. فقد نشرت بريطانيا وإيطاليا في 1949/3/10 ف. مشروع بين سيفورزا الخاص بليبيا. ويقضي ذلك المشروع بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان، على أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على المشروع. وقد وافقت عليه اللجنة المختصة في الأمم المتحدة في 13/5/ 1949 ف.، وقُدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه. ولكن المشروع باء بالفشل لحصوله على عدد قليل من الأصوات المؤيّدة. وبعد مفاوضات كثيرة ومحاولات لإيجاد حلول وسط للقضية الليبية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 1949/11/21 ف. الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول



من يناير 1952 ف. وكُوّنت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ولتبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق وحدة ليبيا ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة.

وفي شهر 1950/10ف. تكونت جمعية تأسيسية من ستّين عضواً، يمثّل كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة عشرون عضواً. وفي 11/25 من السنة نفسها اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرّر شكل الدولة. وعلى الرغم من اعتراض ممثلي طرابلس فقد تم الاتفاق على النظام الاتحادي. وكلّفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور. قامت تلك اللجنة بدراسة النظم الاتحادية المختلفة في العالم، وقدّمت نتيجة عملها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1951 ف. وكانت قد تكونت حكومات إقليمية مؤقتة. وفي 1951/3/29ف. أعلنت الجمعية التأسيسية تشكيل حكومة اتحادية مؤقتة في طرابلس. وفي 1951/10/12ف. نُقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية السلطة كاملة ما عدا ما يتعلّق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية. فالسلطات المالية نقلت إلى الحكومة الليبية في 1951/12/15ف.، وأعقب ذلك في 1951/12/24ف. إعلان الدستور وتولّي ليبيا شؤون الدفاع والخارجية.

ولكن على الرغم من كل ما قامت به بعض الدوائر الاستعمارية بعد 1951 ف.من أجل الإبقاء على ليبيا مقسمة وضعيفة تحت ذلك النظام الاتحادي، فإن الليبيين قاموا في سنة 1963ف. بتعديل دستورهم وأسّسوا دولة موحدة وأزالوا جميع العقبات التي كانت تحول دون وحدتهم. إلاّ أن الليبيين عانوا الكثير في فترة الاستقلال المزيّف من تكبيل بلادهم بسلسلة من القواعد الأجنبية، ومن حكم فاسد عميل، بدّد ثروات البلاد وتركهم يعانون ويلات الفقر والمرض والجهل، وبعد طول انتظار لاح الفجر في الأفق، ذلك الفجر الذي جاء تتويجاً لكفاح الشعب العربي الليبي الطويل، وثمرة للتضحيات الجسام التي بذلها، إنه فجر الفاتح العظيم 1969ف.



المراجع:

1 ـ محمود الصديق أبو حامد: الفينيقيّون في ليبيا.

2 ـ عباس همداني: ليبيا في العصر الفاطمي.

3 ـ ب. ڤيلا: علاقة منظمة فرسان مالطة بطرابلس.

وهذه أبحاث قدّمت في المؤتمر التاريخي «ليبيا في التاريخ» الذي عقد في كلية الآداب والتربية، الجامعة الليبية، بنغازي من 1968/3/16 ف.

4 ـ ر. ج جود تشايلد : قورينا وأبولونيا: دليل تاريخي ووصف عام لآثار المدينتين، الترجمة العربية، نشر إدارة البحوث التاريخية 1970 ف.

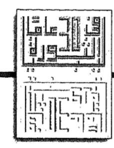
5 ـ Henri Habib, Libya: Past and Present, 2nd. Edition Edam Publishing House Ltd. , Malta, 1979

6 ـ وترجمته العربية التي قام بها شاكر إبراهيم ونشرتها المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، الجماهيرية 1981 ف.

7 ـ D.E.L. Haynes, An Archeological and Historical Guide to the Pre-Islamic Antiquitic of Tripolitania, London , 1965.

8 ـ Philip Ward, Sabratha; A Guide for visitors, the Oleander Press, Harrow, England , 1970.

9 ـ John Wright, Libya, London 1969.



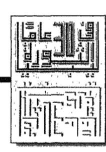
ب ـ السكان:

معرفة عنصر السكّان في أي دولة من الدول له أهمية كبرى إذ أن نمط وتوزيع وتركيب السكّان من الأمور البالغة الأهمية في تخطيط وتطوير التنمية والنشاط الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد، على أساس أن عنصر السكّان يعتبر عامل قوة من حيث أنّه كان وما يزال الأداة الفاعلة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول [1].

يزيد عدد سكان الجماهيريّة العظمى على أربعة ملايين وسبعمائة ألف نسمة بقليل[2] وتبلغ مساحتها 1.775.500 كيلومتر مربع. وهكذا يتضح جلياً التفاوت الكبير بين المساحة الشاسعة وعدد السكّان المحدود. فنجد أن التوزيع الجغرافي للسكّان فيها يظهر بمظهر التوزيع المشتت المتخلخل الذي يوحي بضعف التركز السكّاني وانخفاض الكثافة السكّانية. كما تعودنا طوال العصور السابقة أن نصف التوزيع السكاني بأنّه يتركز على الشريط الساحلي في الشمال في طرفيه الشرقي والغربي، وأن بقية المناطق الجافة وشبه الجافة عبارة عن مناطق تكاد تكون خالية من السكّان تقريباً، فهي عبارة عن تجمعات سكانية صغيرة مبعثرة مشتتة في تلك المناطق الصحراوية الشاسعة مما جعل كل الذين درسوا هذا الموضوع يصفونها بأنّها قفار خالية من السكّان والعمران[3].

غير أن البلاد بدأت تشهد خلال النصف الثاني من القرن العشرين تطوّرات سياسية واقتصادية وبشرية مهمّة جعلتها تتحوّل ـ خلال فترة زمنية قصيرة ـ من أكثر بلاد العالم تخلّفاً إلى إحدى بلاد العالم الأكثر تغيراً ونمواً وازدهاراً، بفضل الارتفاع السريع في مستوى الدخل القومي الناتج عن عائدات النفط. هذه التطورات أثرت تأثيراً بليغاً وسريعاً في البنية السكانية للبلاد نمواً وتوزيعاً [4].

لم يتوفر في ليبيا أي معلومات أو بيانات شاملة ودقيقة يمكن عن طريقها دراسة الخصائص السكّانية قبل عام 1954ف.. وأجري أول تعداد شامل للسكان عام 1954ف.، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت التعدادات السكانيّة تجري مرة كل عشر



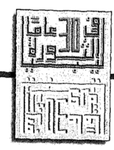
سنوات، بطريقة منظمة إذ أجري تعداد عام 1954،1964،1973،1984و1995ف. قبل ذلك كان هناك تنوّع في المصادر التي يستعان بها، وكان الاعتماد في تقدير عدد السكّان قبل تعداد 1954ف. على تقديرات الرحّالة والدبلوماسيين وبعض الجغرافيين العرب، وهي تنقصها الدقّة ولا يمكن الاعتماد عليها كلية، فأغلبها كان مبنياً على التخمين والتقدير(5).

قدّر الأتراك سكان ليبيا عام 1843ف. بحوالي 815 ألف نسمة، أما التقدير الثاني فتم في فترة حكم آخر الحكام الأتراك (1908-1911) ف. حيث زاد عدد السكان بما يقرب من خمسين ألف نسمة(6).

وقد قامت الحكومة الإيطالية خلال فترة الاحتلال بإجراء تعدادين للسكّان في عامي 1931 و1936، حيث بلغ عدد السكّان في التعداد الأوّل نحو (654.716) نسمة، أما في التعداد الثاني فقد بلغ عدد السكّان (732.973) نسمة. إلاّ أن هذه التعدادات لا يمكن الاستناد إليها أو الأخذ بنتائجها، وذلك لعدة أسباب من أهمّها؛ أنّها أُجريت في ظروف صعبة، إذ أن السكان الوطنيين كانوا يخشون التجنيد والالتزامات التي تصدرها الحكومة الإيطالية للمواطنين، بالإضافة إلى حدوث أخطاء في درجة الشمول، إذ كان من الصعب في تلك الفترة حصر كل السكّان، وخاصة سكان الدواخل والبدو الرحل حيث حالة الترحال وعدم الاستقرار. كما أن الإيطاليين كانوا يقلّلون من عدد السكّان الوطنيين ويكثرون من عدد السكّان الإيطاليين لتأكيد صبغتهم الرسمية على البلاد. لهذا يمكن القول بأن الأرقام التي أعطتها التعدادات الإيطالية يجب أن تؤخذ بحذر(7). هذا ومن الجدير بالذكر أن للفترة الإيطالية سلبيات في تحديد حجم السكّان على ما هو عليه، فقد تأثّر الشعب الليبي بفقدان نحو 750.000 ألف مواطن تم البطش بهم والقضاء عليهم نتيجة لأساليب الإبادة المختلفة والنفي والاعتقال.

النمو السكّاني:

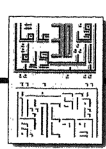
شهدت الجماهيريّة العظمى نمواً سكانياً كبيراً خلال الفترة من 1954إلى



1995 ف. فلقد زاد عدد السكّان من حوالي 1.088.000 تقريباً عام 1954 ف.إلى حوالي 4.799.000 نسمة عام 1995ف.، أي بنسبة نمو مقدارها 43% بالمائة خلال أربعين سنة، أي بنسبة نمو سنوي تصل إلى 8.3%. غير أن نسبة النمو السنوي تختلف من فترة تعداد إلى أخرى وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ففي فترة ما بين التعدادين 1954 و1964ف. كانت النسبة 3.7%، ووصلت للفترة ما بين 1964 و1973 ف.إلى 4.1%، ثم ارتفعت إلى 4.5% للفترة ما بين 1973 و1984ف. ثم انخفضت إلى 2.9% للفترة ما بين 1984 و1995 ف.

والجدول رقم (1) يوضح النمو السكّاني في ليبيا للفترة الممتدة من 1954 إلى 1995ف. ويتضح من الجدول الزيادة في عدد السكّان ومعدلات الزيادة السنوية للسكّان الليبيين ولجملة السكّان؛ وبصفة عامة تعتبر الجماهيرية العظمى ذات معدل مرتفع للنمو السكّاني. فظاهرة النمو السكّاني السريع تتضح في عدد كبير من المجتمعات حديثة العهد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي ظاهرة تصاحب الدول في أول مراحل تحولها الصناعي والعمراني، إذ يحدث انخفاض في معدلات الوفيات دون أن يصاحبه انخفاض مماثل في معدل المواليد، غير أن ذلك لا يستمر طويلاً فسرعان ما يستقر عندما تستقر العلاقة بين معدل المواليد والوفيات ويقل معدل الهجرة (8).







مدخل عام

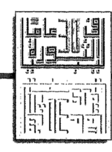
إن النمو السكّاني السريع يمكن إرجاعه أساساً إلى تأثير عاملين ديموغرافيين هما: الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفروق الحاصلة بين معدلات الوفيات ومعدلات المواليد، وعامل الهجرة. فهناك اعتقاد قوي بأن معدلات الزيادة الطبيعية هي أعلى بكثير عما كانت عليه في الماضي، حيث التحسن الكبير في انخفاض نسبة معدلات الوفيات وذلك لتطور الخدمات العامة بما فيها الصحية والاجتماعية والثقافية، وهو تأثير ناتج عن الاستثمار المتزايد في مجالات الصحة والخدمات والتعليم والتخطيط وسياسات التنمية الزراعية والصناعية. وتعكس الزيادة السريعة في السكّان نتيجة الخصوبة العالية الكثير من السمات التقليدية المرتبطة بسكان الدول النامية.

جدول رقم (1)

النمو السكاني في ليبيا (1954 - 1995)

البيان	التعددات العامة					معدل الزيادة السنوي			
	1954	1964	1973	1984	1995	64/54	73/64	84/73	95/84
ذكور	565275	813386	1191853	1950152	2501756	3.7	4.3	4.6	2.5
إناث	523598	750983	1057384	1687336	2297309	3.7	3.9	4.3	3.2
جملة السكان	1088873	1564369	2269237	3637488	4799065	3.7	4.1	4.5	2.9
ذكور	540364	788657	1057919	1653330	2231079	3.9	3.3	4.1	3.2
إناث	501235	726844	994453	1583830	2158660	3.8	3.5	4.3	3.3
جملة الليبيين	1041099	1515501	2052372	3237160	4389739	3.8	3.4	4.2	3.2

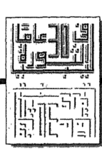
المصدر : التعددات السكانية العامة لسنوات 1954 1964 1973 1984 1995



أما عامل الهجرة فتظهر أهميته مع الزيادة الكبيرة التي سجلتها تعدادات السكّان لعامي 1973 و 1984 ف. وبمقارنة معدل النمو السكّاني في البلاد فيما بين 1964 و1984ف. مع معدل الزيادة الطبيعية يتضح أن هناك فرقاً في معدل نمو السكّان، يعزى إلى عامل الهجرة إذ تدفق على البلاد الليبيون المهاجرون الذين تركوا البلاد أثناء الاستعمار الإيطالي. فتدل إحصاءات عام 1973ف. على أن نحو 68.000 ألف نسمة من الليبيين مولودون خارج البلاد وأن أغلبهم عادوا بعد أن استقرت البلاد سياسياً، وتطور اقتصادها الذي صاحب اكتشاف النفط. وارتفعت من جهة أخرى نسبة السكّان غير الليبيين إلى مجموع السكّان من 4.3% عام 1954 ف. إلى حوالي 9% عام 1973ف. ونحو 11% عام 1984ف. ووصل عدد السكّان غير الليبيين إلى 409326 نسمة عام 1995 ف.. وبهذا وصلت نسبتهم إلى 9%، وكان ذلك نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة، إذ أن عدد القوى العاملة لا يكفي لما أتاحته خطط التحول في مجالات العمل في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. فازدياد عدد السكّان غير الليبيين يعد أمراً إيجابياً وضرورياً من حيث توفير الأيدي العاملة التي يحتاجها المجتمع في خلق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الخبرة الفنية للعمالة الوطنية، بالإضافة إلى توسيع طاقة السوق المحلية وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى. وإذا ما اعتبرنا هذه الهجرة هجرة عمل مؤقتة فإن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة الذكور كانت 66% من مجموع السكّان غير الليبيين عام 1995ف. بلغت نسبة العرب منهم 18% والأفارقة 8%، والآسيويين 7% والبقية من أوروبا والأمريكيتين وأستراليا.

توزيع السكّان:

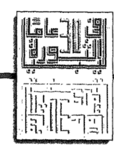
يتركز أكثر من 90% من مجموع سكان الجماهيرية في مسافة لا تزيد عن 20 كيلومتراً من شاطىء البحر. أما أكبر تجمع سكّاني فهو يمتد في نظام كثيف السكّان نوعاً على شكل مثلث رأسه في مصراته وقاعدته تمتد بين زوارة وبئر الغنم ويمكن



مدخل عام

القول بأن الجماهيرية العظمى تشتمل على نطاقين متميزين من حيث التوزيع السكّاني، أحدهما مأهول بالسكّان في الشمال وثانيهما النطاق الخالي من السكّان في الجنوب فيما عدا بعض الجيوب السكّانية في الواحات.

تتوفر في النطاق الأول إمكانية الحياة أكثر من النطاق الثاني، إذ يزيد معدل الأمطار في أغلب أجزائه عن 250 مليمتر، بالإضافة إلى وجود الأراضي الصالحة للزراعة والمناخ المعتدل وتتوفر فيه المياه وتتركز فيه المدن الرئيسية والموانىء والمراكز الصناعية. أما النطاق الجنوبي حيث الظروف الطبيعية أكثر قسوة وتطرفاً، فالأمطار نادرة والتربة فقيرة والمناخ حار والمياه لا تتوفر إلاّ في الواحات المتناثرة، وفي الأطراف الشمالية لهذا النطاق وخاصة جنوب الجبل الأخضر وغربه حيث تسقط كميات من الأمطار البسيطة تساعد على ظهور حياة عشبية تكفي لقيام حرفة الرعي وتكوّن مساحات واسعة ينتقل فيها السكان الرحل وأشباه الرحل وراء قطعانهم بحثاً عن الكلأ والماء. وهؤلاء تناقصوا بشكل كبير في ليبيا وبلغ عدد الأسر الرحل وأشباه الرحل عام 1995 ف. حوالي 338 أسرة وبهذا فإن ما نسبته 99.9 % من الأسر المقيمة في ليبيا تعد أُسراً مستقرة تقيم في مساكن ثابتة. أما من حيث توزيع السكّان حسب المناطق المختلفة عام 1995 ف. فيتضح من جدول رقم (2) أن أكثر من 27% من مجموع السكّان يسكنون منطقة طرابلس وتأتي منطقة بنغازي في المرتبة الثانية حيث تصل نسبتهم إلى 13.8%، ويرتبط هذا التركز بظاهرة التحضر ونمو المدينتين طرابلس وبنغازي. هذه الثنائية المكانية زادت بحدة في العقود الأخيرة بواسطة الهجرة من الريف إلى المدينة والهجرة بين الأقاليم. جاءت منطقة الزاوية في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية مقدارها 10.8% وتأتي مصراتة في المرتبة الرابعة فبلغت نسبتها 10.2%، ثم تأتي المناطق الأخرى على الجبل الأخضر، والجبل الغربي، وفزان، والنقازة، والوسطى، والبطنان، وسوف الجين، والواحات، والجفرة على التوالي.

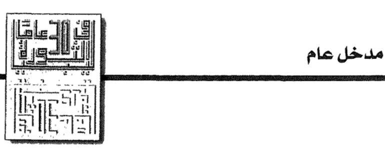


جدول (2) توزيع السكان حسب المناطق
حسب نتائج تعداد (1995) ف.

المنطقة	المجموع الكلي للسكان	النسبة المئوية
البطنان	151 133	3.1
الجبل الأخضر	382 032	7.9
سهل بنغازي	666 699	13.8
الوسطى	232 560	4.8
الواحات	61 467	1.3
الحفرة	38 603	0.8
سوق الجين	74 989	1.5
مصراته	488 567	10.2
النقازة	243 841	5.0
طرابلس	311 761	27.3
الزاوية	516 884	10.8
الجبل الغربي	316 856	5.7
فزان	313 673	5.5
المجموع	**4 799 065**	**% 100.0**

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق.
النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، طرابلس 1998 ف.

ربما كان أهم تأثير على توزيع السكّان في البلاد هو التأثير الناتج عن استثمارات الدولة المتزايدة في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الزراعية والصناعية وإيجاد مراكز إدارية. ولهذا فهناك زيادة في كثافة سكان بعض المناطق نتيجة لحركة الهجرة إلى المدن التي تتوفر فيها فرص العمل والخدمات الاجتماعية مما ساعد على نمو المدن الرئيسة بدرجة سريعة. وعلى الرغم من التطورات التي تدفعها الرغبة في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والحدّ من الانعكاسات السلبية لظاهرة النمو السكاني السريع في المناطق المكتظة في المدن فإن الظروف الطبيعية ما يزال لها تأثيرها العميق في توزيع السكّان.



مدخل عام

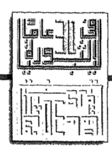
شكل رقم (3)

يوضح التجمّعات الحضرية في الجماهيرية العظمى

طرابلس
الجميلات
الخمس
زليتن
مصراتة
الجميل
زوارة
نالوت
صبراتة
يفرن
الزاوية
الزهراء
مزده
غريان
ترهونة
قصرخيار
بني وليد
مسلاته
تاورغا
سرت
بن جواد
البريقة
اجدابيا
قمينس
الأبيار
المرج
العقورية
البيضاء
درنه
شحات
طبرق
غدامس
هون
ودان
زلة
جالو
براك
سبها
اوباري
مرزق
غات
الكفرة

1000.000
500.000
100.000
50.000
20.000

300 كيلومتر 0

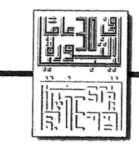


تركيب السكّان:

أوضحت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995 ف. بأنّه قد طرأ تغيرٌ بسيط على التركيب النوعي للسكان خلال الفترة بين التعدادين. فقد كان الذكور الليبيون حسب نتائج تعداد عام 1984 ف. يشكّلون 51.12% من إجمالي عدد السكّان الليبيين، في حين انخفضت هذه النسبة في تعداد عام 1995 ف. إلى 50.82%. وبذلك تكون نسبة النوع قد انخفضت من 105 ذكور لكل 100 أنثى من واقع تعداد عام 1984ف. إلى 103 ذكور لكل 100 أنثى حسب نتائج تعداد 1995 ف.

بلغ عدد الأسر المقيمة في الجماهيرية ما مجموعه (721.358) أسرة منها (634.919) أسرة ليبية و(86.439) أسرة غير ليبية أي أن الأسر غير الليبية تشكل حوالي 12 % من إجمالي عدد الأسر. وبلغ متوسط حجم الأسرة الليبية (6.9) فرداً للأسرة الواحدة، بينما بلغ متوسط حجم الأسرة غير الليبية حوالي (4.4) فرداً للأسرة الواحدة وتشير نتائج تعداد 1995 ف. أن 18% من إجمالي الأسر الليبية يزيد عدد أفرادها عن عشرة أفراد وأن 60% من إجمالي عدد الأسر الليبية يزيد عدد أفرادها عن خمسة أفراد وهذا يعني أن الأسر الليبية تعتبر أسراً كبيرة الحجم بصفة عامة، مقارنة بمتوسط حجم الأسرة غير الليبية.

إن تركيب السكّان في كل التعدادات اشترك في خاصية عرض القاعدة للهرم السكاني، فإحصاء عام 1973 ف. يظهر عرض قاعدة الهرم السكاني، ففئة الأقل من خمس سنوات تشكل حوالي 20%، وفي نتائج تعداد 1995 ف. وجد أنه من بين السكان الليبيين والبالغ عددهم (4.389.739) نسمة هناك (1.714.263) نسمة تقل أعمارهم عن 15 سنة، وهؤلاء يشكّلون ما نسبته 39 %. وقد بلغت هذه النسبة حوالي 49% في تعداد 1984 ف.، ولكن بالرغم من انخفاضها إلاّ أن المجتمع السكّاني الليبي يعتبر من المجتمعات الفتية والشكل رقم (2) يوضح الهرم العمري للسكان الليبيين ذكوراً وإناثاً من واقع نتائج التعداد.





الهرم العمري للسكان الليبيين المقيمين من واقع نتائج تعداد عام 1995 ف.

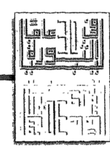
إناث ذكور

85 80 75 70 65 60 55 50 45 40 35 30 25 20 15 10 05

8 6 4 2 0 0 2 4 6 8

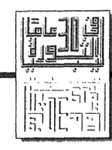
سكان الحضر والريف:

ما زالت مسألة وضع تعريف محدد للتجمعات السكّانية الحضرية والريفية موضع جدل بين القائمين على تنفيذ التعدادات العامة للسكان في مختلف دول العالم، فكل دولة تضع تعريفاً خاصاً بها يتفق وطبيعتها الجغرافية من جهة، وتقسيماتها الإدارية من جهة ثانية، وعدد سكانها وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية



من جهة ثالثة، ولهذا فإن الفاصل بين سكان الحضر والريف في التعداد العام للسكان لعام 1995 ف. قد حدّد وفقاً لبعض المعايير العامة. فالجماهيرية العظمى كانت، وقت إجراء التعداد، مقسمة إدارياً إلى ثلاثة عشر منطقة، وكل منطقة تتضمن عدداً من المحلاّت التي بلغ عددها الإجمالي 667 وهي نفس المحلاّت التي كانت قائمة عند إجراء تعداد 1984 ف. وقد اعتبرت حضراً جميع المحلاّت التي كانت مصنفة تصنيفاً حضرياً عند إجراء تعداد 1984 ف. وكذلك المحلات التي بلغ عدد سكانها 5000 نسمة فما فوق، إضافة إلى ذلك اعتبرت حضراً جميع المحلات الواقعة في مراكز ما كان يسمى بالفروع البلدية عند إجراء تعداد 1984 ف.، كما اعتبرت المحلات الواقعة ضمن مخططات الإسكان المعتمدة لمقار رئاسة البلديات وفروعها حضراً بغضّ النظر عن حجم السكّان الذين يعيشون في هذه المحلات وطبيعة نشاطهم. أما عدا ذلك فقد اعتبر ريفاً والجدول رقم (3) يوضح عدد المحلات الريفية والحضرية.

وإذا ما تم تبني تعريفات أخرى للحضر والريف كأن يعتبر كل التجمعات السكّانية التي يزيد عدد سكانها عن 2000 نسمة حضراً (9) وتطبيق هذا التعريف على تعداد السكّان لعام 1995 ف.، فيمكن الحصول على بعض الاستنتاجات التحضر ليس بالظاهرة الحديثة في الجماهيريّة العظمى، إذ يرجع التاريخ الحضري إلى العهد الإغريقي والفينيقي، أو إلى أكثر من 2500 سنة. ولو أن التحضر المعاصر يرجع إلى الستّينات من هذا القرن حين زاد سكان المدن بسرعة مضطردة كنتيجة والحقائق ومنها؛ أنه من مجموع السكّان الليبيين البالغ عددهم (4.389.739)نسمة وصل عدد سكان الحضر إلى (4.186.565) نسمة. ومعنى هذا أن نسبة سكان الحضر وصلت إلى 59% من مجموع السكّان الليبيين، وأن سكان الريف يمثّلون 5% فقط. وبهذا تعد الجماهيريّة العظمى من أكثر دول العالم تحضّراً. إلاّ أن هذا الأمر ظاهرة طبيعية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب زيادة دخل البلاد من النفط والأولويات التي أعطتها الثورة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية،



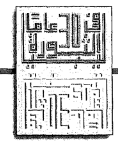
توزيع المحلات إلى حضر و ريف حسب نتائج تعداد 1995 ف.

المنطقة	حضر	ريف	المجموع
البطنان	11	14	25
الجبل الأخضر	26	41	67
سهل بنغازي	38	29	67
الوسطى	15	19	34
الواحات	3	7	10
الجفرة	6	1	7
سوق الجين	8	13	21
مصراته	46	11	57
النقازة	26	20	46
طرابلس	70	12	82
الزاوية	57	25	82
الجبل الغربي	46	56	102
فزان	31	36	67
المجموع	**383**	**284**	**667**

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات و التوفيق،
النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، طرابلس 1998 ف.

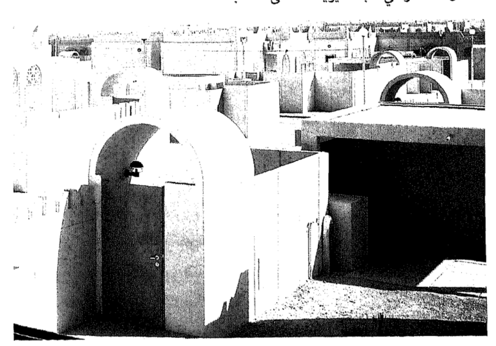
فانجذب سكان البادية والريف إلى المدن لما توفره من سُبل العيش والإقامة فنمت المدن تبعاً لذلك في أحجامها وزادت في أعدادها ولم يكن استقطاب المدن في الجماهيرية العظمى للسكان متساوياً وإنما استقطبت طرابلس وبنغازي السكان بنسبة كبيرة جداً مما أدى إلى تركز السكان في هذين القطبين.

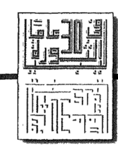
نخلص من هذا إلى القول بأن التطور والنموم السكّاني والحضري الحديث في الجماهيريّة العظمى أخذ في التزايد بشكل مضطرد. ففي الفترة التي أعقبت اكتشاف النفط واستثمار عائداته مرّ المجتمع الليبي بهزّة سكانية وتغيّر سريع في نمط الحياة ومستوى المعيشة نتيجة للسياسات الرسمية التي ركّزت جلّ اهتمامها في توطين البدو لتسهيل تقديم الخدمات لهم. هذا الوضع شجّع عودة العديد من الليبيين



من المهجر بالإضافة إلى الحاجة الشديدة للأيدي العاملة الفنية والعادية التي تطلب استجلابها من الخارج. كل هذه العوامل أحدثت نمواً سكانياً وغيرّ هذا النمو في نمط الحياة، فكانت النقلة السريعة من الرعي والزراعة في حياة الريف والبدو إلى الخدمات والتجارة وإلى حدّ ما الصناعة كقطاع حضري. هذا فضلاً عن انتشار التعليم والتدريب والخدمات الصحية وغيرها، نتبع عن كل ذلك هذا التحول إلى حياة الحضر خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

ومن خلال تحليل التعداد العام للسكان لعام 1995 ف. نجد أن عدد سكان المدن الكبرى الأربعة (طرابلس، بنغازي، مصراته والزاوية) بلغ ما نسبته 41.6% من جملة السكّان الليبيين، بينما وصلت نسبة عدد سكان المدن المتوسطة البالغ عددها 18 مدينة حوالي 21.3%. أما المدن الصغيرة والتي بلغ عددها 881 مدينة حوالي 29.1% من جملة السكّان الليبيين. ولهذا بلغت نسبة سكان الحضر 95%. وإذا استمرت ظاهرة التحضر بنفس هذه الوتيرة فإنه بحلول عام 2000 ستكون نسبة سكان الحضر في الجماهيريّة العظمى مائة بالمائة.

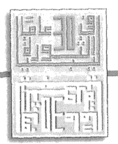




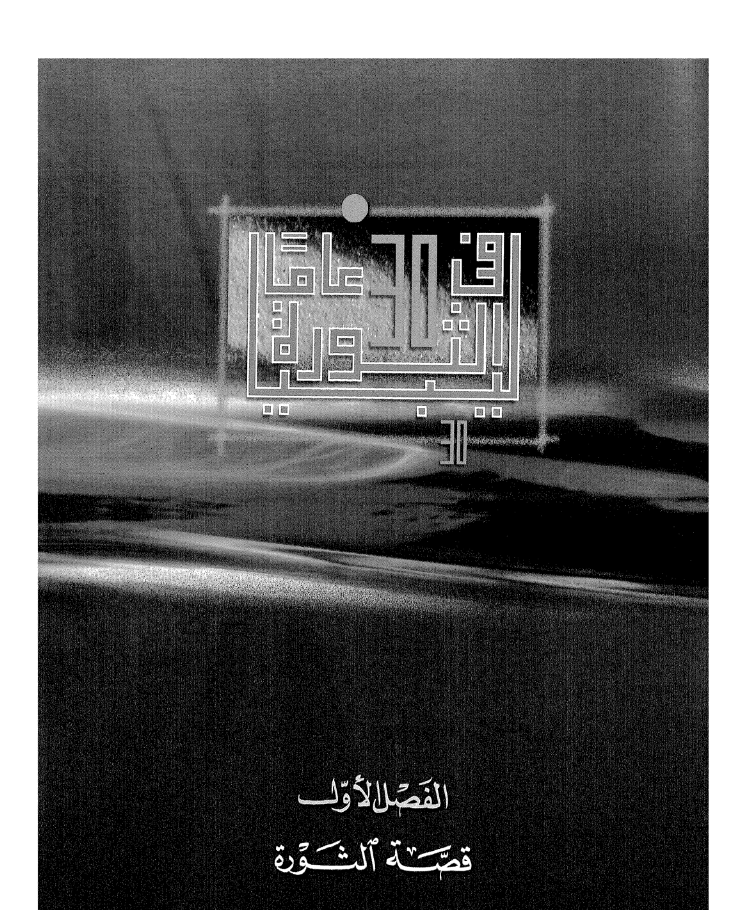
مدخل عام

المصادر:

1. محمّد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1990 ف. ص 115.
2. الهيئة الوطنية للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان (1995)، طرابلس، 1998 ف.، ص. ص 25- 78.
3. منصور محمّد الكيخيا، «السكان» في كتاب الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، (تحرير) الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت 1995. ص ص335- 393.
4. منصور محمّد الكيخيا، (المرجع السابق) ص 337.
5. Van Katachargh, K., "Population of Libya" Dirassat, The Economic and Business Reveiw, Vol, VI, No2 , Benghazi, 1962, P.P. 2 - 3
6. الهادي مصطفى بولقمة، دراسات ليبية، مكتبة قورينا، بنغازي، 1975، ص ص 146 - 154.
7. ماجدة إبراهيم عامر، التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا: دراسة في جغرافية السكان (رسالة دكتوراه غير منشورة) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 1994.
8. محمّد المبروك المهدوي، (مرجع سبق ذكره) ص 120.
9. سعد خليل القزيري، التحضر في كتاب الجماهيرية: دراسة في الجغرافية (تحرير) الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت 1995، ص ص397- 482.

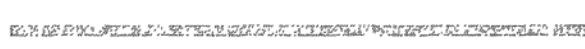






الفصل الأول

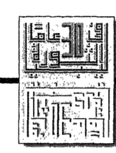
قصة الثورة





«إن أسطورة الحكومة والحكم قد انهارت ليلة الفاتح من سبتمبر وانطلق الشعب الآن إلى ساحة الحرية ليحكم نفسه بنفسه.»

معمر القذافي



قصّة الثورة

في البداية لا بدّ لنا من توضيح الأسباب والمبرّرات التي جعلت أعضاء حركة الضبّاط الوحدويين الأحرار وبالتحديد في الستّينات أن يتولوا وحدهم مضطرّين القيام بالثورة المسلّحة في الفاتح العظيم عام 1969 ف.

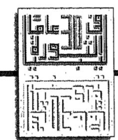
لقد كانت حركة الضبّاط الوحدويين الأحرار مضطرّة إلى أن تخرج كجنود محترفين، وأن تحمل السّلاح، وذلك لكي تتدخّل مباشرة في السياسة، لضرورة حيوية ومصيرية حتمتها المصلحة العليا للشعب العربي في ليبيا وظروف الأمّة العربية في تلك الأثناء.

قبل الفاتح العظيم سنة 1969 ف. لم يكن ممكناً بأيّ حال من الأحوال للشعب العربي الليبي أن يغيّر شيئاً من النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي بطريقة ديمقراطية أو غير ديمقراطية ومن ثم لم يكن أمام الشعب العربي الليبي إلاّ استعمال القوّة المسلّحة والمدخل العسكري لبداية قيام ثورة شعبية.

ليبيا قبل ذلك العام كانت ترزح تحت وطأة نظام ملكي عميل مستند على قواعد عسكرية للدول الاستعمارية التي لا يمكن التفاهم معها بأي طريقة ديمقراطية. أيضاً الأرض العربية الليبية كانت ممتلئة بقواعد أمريكية وبريطانية وبقايا الاستعمار الإيطالي الفاشيستي الذي كان يرتدي الملابس الحديثة آنذاك.

لهذا كان تحرك القوّات المسلّحة الليبية في عام 1969 ف.، وإن كان شكل ذلك التحرك سياسياً إلاّ أن جوهره عسكري تحريري للأرض وللإنسان وانتصار للقيَم.

وفي هذا الخصوص يؤكد قائدة ثورة الفاتح العظيم : أن الفاتح 69 ف. كان المرحلة الأولى من الثورة العظيمة، لا شك أن المدخل العام كان مدخلاً عسكرياً وأن الذّين قاموا بالمرحلة الأولى للثورة سنة 1969 ف. كانوا من العسكريين وأن هذا المدخل العسكري لهذه الثورة قد يعطي انطباعاً لدى المراقبين أن الذي حدث في ليبيا سنة 1969 ف. هو انقلاب عسكري، وهذا يعطي الفرصة أيضاً لأعداء التحولات الحقيقية فوق الأرض العربية التي تحدثها الثورة، يعطيهم الفرصة لأن



الفصل الأول

يعطيهم الفرصة لأن يقولوا إن المدخل كان مدخلاً عسكرياً والأداة التي تقود الثورة أداة عسكرية ويمضي قائد الثورة في حديثه إلى أن يقول: «هذا يمكن أن يكون صحيحاً لو كانت ثورة الفاتح العظيم كغيرها من الثورات أو من الحركات العسكرية».

ففي هذا الفصل نسعى إلى التعريف بثورة الفاتح العظيم التي قامت عام 1969 ف. وذلك من حيث أسباب قيامها وأهدافها التي اتضحت منذ اليوم الأول وسنتعرّف عليها من خلال هذا الكتاب في مجمله.

أولاً: قيام الثورة:

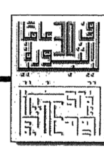
الثورة كفكرة لا يمكن للإنسان أن يحدّد لها وقتاً معيّناً لأن الثورة تنمو نمواً طبيعياً وتأتي في وقتها فعندما تختل الموازين على الأرض بحيث تكون مغايرة لنواميس الطبيعة عندئذ لا بد من الثورة. وبالتأكيد ما قامت ثورة الفاتح العظيم إلاّ لأن المجتمع العربي الليبي أصبح في حالة تدعو إلى الثورة على الواقع المؤلم الذي كان يعيش فيه وإعادة بناء حياته من جديد.

لقد بدأ التدبير العملي للثورة وبداية الاجتماعات السريّة منذ عام 1959 عندما كان الضبّاط الوحدويّون الأحرار لا زالوا طلبة في المدارس الثانوية حيث تم منذ ذلك الوقت تشكيل الخلية الأولى للثورة.

وفي سلسلة المقالات التي كتبها قائد الثورة بعنوان قصّة الثورة يذكر أنّه من المستحيل تحديد يوم بعينه لبداية الثورة كما أنّه لا يستطيع أحد في أية ثورة أن يحدّد لها بداية وهذا خلافاً للانقلاب الذي هو خاطرة طارئة تطرأ على خاطر القادة الكبار. فأحياناً يصدرون أوامرهم من مراكز السلطة الشرعية في تحرك الجنود والضبّاط وهؤلاء يجهلون كل شيء إلاّ أوامر سيدهم أو أسيادهم التي لا يجوز أن تناقش أو يؤخذ فيها رأي ويطلب بشأنها الاقتناع. وعليه فالثورة على عكس الانقلاب العسكري حتى ولو اشتركت معه في المظهر من حيث التنفيذ للفكرة (1).

---

(1) قصة الثورة كما رواها قائد الثورة، ثورة الشعب العربي الليبي، حـ 1، 1972ف.

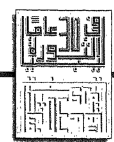


واستناداً إلى قول قائد الثورة فإن البدء في الاجتماعات لوضع منهج يغطي جميع عناصر الثورة وأدواتها قد تم بمدينة سبها، وتكوّنت أول لجنة قيادية في المدرسة الثانوية. وأن عدد المشاركين للقيام بالثورة ازداد وتشعب داخل صفوف الشباب، وفي 1961/10/5ف. قامت أول تظاهرة وحدوية في سبها قادها قائد الثورة من العناصر التي آمنت بفكرة الثورة وكانت هذه التظاهرة تطالب بالوحدة العربية بعد انفصال سوريا عن الوحدة مع مصر.

لقد استيقظ المواطنون في سبها واستيقظت معهم جماهير الأمّة العربية على ثورة شعبية عارمة لا تنادي بالوحدة والتحرير فقط، ولكنها تندّد بالحكم الملكي الرجعي. وتوقع الكثيرون أنّها عملية عفوية وتوقّع الكثيرون أيضاً أنّها ربما حركة عابرة. ولا يدري إلاّ القلّة أن وراء ذلك العمل الجماهيري الشعبي فتية آمنوا بربّهم انضم إليهم الكثير من العمّال والطلاّب. ولقد كانت تظاهرة سبها هي بداية الاصطدام بالسلطات القمعية في العهد المباد حيث عملت تلك السلطات على حرمان قائد الثورة من الدراسة في مدارس سبها وبالتالي من ولاية فزان كلها (2).

وبعد هذه الحادثة وما تعرّض له من مساءلة من قبل السلطات القمعية في ولاية فزان، انتقل قائد الثورة إلى مدينة مصراتة للدراسة بها وليعمل على إنشاء المزيد من المجموعات الثورية. وقد تقرّر بعد سنة 1963ف. أن يلتحق بعض المجموعات الثورية بالكليّة العسكرية، ومن ضمنهم بعض أفراد الخلية الأولى بحيث واصلت هذه المجموعة عملها من داخل الكلية العسكرية. وفي سنة 1964ف. تقرّر إعادة تنظيم الحركة الثورية حيث قسمت إلى حركة عسكرية وأخرى مدنية، وأصبحت المجموعة العسكرية هي الأهم وقامت المجموعة الأخيرة بتشكيل لجنة مركزية تتكوّن من العسكريين فقط أما المجموعة المدنية فقد شكّلت لجنة شعبية تعمل بصفة مستقلة كلياً من الناحية التنظيمية عن اللجنة المركـزية للضباط الوحدويين الأحرار، وبالرغم

(2) المرجع السابق نفسه.



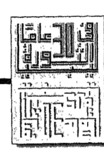
من أن العمل من الناحية الشعبية قد تعثّر نتيجة للاضطهاد الذي كان سائداً في العهد المباد إلاّ أنّه آتى ثماره إلى حدّ كبير إذ استطاع العمل الشعبي أن يخلق وسطاً له مناعة ضد الحزبية والانقسام. وتمكن بذلك من أن يحول بين الشباب والحركات الهدّامة(3). واضطلعت اللجنة المركزية بتنظيم الضبّاط الوحدويين الأحرار بكافة الأنشطة الثورية في سرية تامة إذ كانت السرية ضرورة ملحّة وكانت اللجنة المركزية مسؤولة عن كافة المسائل التنظيمية.

عقدت اللجنة المركزية أول اجتماع لها بعد إعادة تنظيمها في بلدة طليمثة التي تقع على ساحل البحر المتوسط وتبعد عن مدينة بنغازي ب 110 كيلومترات تقريباً من ناحية الشرق، وبعد ذلك توالت اجتماعات اللّجنة المركزيّة للضباط الوحدويين الأحرار التي كانت تتم بالسّريّة التامّة. وكانت هذه الاجتماعات تعقد بصفة دورية في اجتماعات مطولة مرهقة خارج المدن الرئيسية كما كانت هذه الاجتماعات تتم أيام العطلات الرسمية والأعياد رغبة في عدم إثارة الانتباه إلى تغيب أعضاء اللّجنة المركزيّة في الأيام العادية، وأوضح قائد الثورة أن الاجتماعات كانت متعبة ومرهقة(4)، مما يؤكّد المعاناة التي واجهت أعضاء اللّجنة المركزيّة في عقد اجتماعاتهم.

وقد فرضت اللّجنة المركزيّة على أعضائها قيوداً صارمة، حيث يشير قائد الثورة إلى أن اللّجنة المركزيّة فرضت على أعضائها وعلى الضبّاط الوحدويين الأحرار شروطاً ملزمة تتمثّل في الالتزام الأخلاقي والديني، إضافة إلى أنه ضمن خطط اللّجنة المركزيّة انتساب أعضائها إلى الجامعة ليتخصص كل منهم في علم معيّن، وقد شهدت كليات الجامعة الليبية في ذلك الوقت إقبالاً غير معهود لانتساب العسكريين إليها.

وفي الاجتماع الثاني الذي عقدته اللّجنة المركزيّة بمنطقة سيدي خليفة (20) كم إلى الشرق من مدينة بنغازي تقرّر إنشاء «صندوق توفير» للصرف على نشاط الحركة. وانتقالات أعضاء اللّجنة المركزيّة. وقد تم الاتفاق على أن يؤجل إقـرار هذا

(3) المرجع السابق نفسه .
(4) المرجع السابق نفسه .

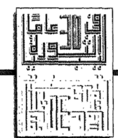


الأمر إلى اجتماع آخر، وعقب الاجتماع الثاني قام أعضاء اللجنة بجسّ نبض التشكيلات فوجدوا استعدادها للبذل دون حساب.

وبعد لمس هذه النتائج الطيبة، تقرّر في اجتماع آخر عقد بنفس المكان أن تكون رواتب جميع الضبّاط الوحدويين الأحرار وفي مقدمتها رواتب أعضاء اللّجنة المركزيّة رصيداً للحركة، تؤخذ في أي وقت، وبدون تحديد للمقدار وذلك للإنفاق منها على تذاكر سفر الضباط وعائلات أعضاء التنظيم في النواحي المختلفة(5).

في الاجتماع الثالث الذي عقُد بأحد الفنادق الصغيرة في مدينة بنغازي، تقرّر أن يقدم كل عضو من أعضاء اللّجنة المركزيّة للضبّاط الوحدويين الأحرار تقريراً في كل شهر عن الضباط غير المنضمين للحركة، وخاصة من ذوي الرتب الكبيرة، وذلك لمعرفة مدى استعدادهم للانضمام للحركة، حتى لا يشعروا بالظلم عند الحكم عليهم بالتقاعس أو الخيانة بعد قيام الثورة. ولقد كان معظم الضباط من ذوي الرتب الكبيرة مترددين ويملأهم اليأس، ويذكر قائد الثورة أنه: «توالت التقارير السرية عن قادة الوحدات والألوية ومعاونيهم، وأخذت الصورة تتضح أمامنا عن كل واحد منهم، وبدأنا نقارن تلك التقارير بالمعلومات العالقة في أذهاننا عنهم جميعاً وبتجربتنا معهم، وقد توخينا في بعضهم الخير رغم رتبته العالية وفاجأناه بالأمر، وكثيراً ما وجدنا اليأس في أعماقهم وعدم تصديق ما يسمعون... وكان المتردّدون منهم يخيفوننا بالقواعد، والقبائل، وقوى الأمن ولكننا كنا واثقين من نصر اللّه، فما خشينا القبائل لأننا جميعاً نمثّلها من أقصاها إلى أقصاها، فنحن أبناء القبائل التي يخيفوننا بها، ونحن أبناء القرى والمدن والأرياف، فنحن أبناء الشعب الليبي، بقبائله.. ومدنه.. وقراه.. وأصالته وتراثه الحقيقي.. أما القواعد الأجنبية فما كنا نخاف الاصطدام بها.. إذا ما أعلن شعبنا إرادته في بلاده وحاولت هي التدخّل في ذلك فعندئذ سيكون القتال ضدّها - في عقيدتنا - أشرف أنواع القتال وأكثرها

(5) المرجع السابق نفسه.



شرعية، وأما قوات الأمن فقد كانت هناك تشكيلات منها داخل الحركة وكنا نراهم جزءاً منا ومن الشعب ولكنهم كانوا مغلوبين على أمرهم (6).»

وتوالت بعد ذلك اجتماعات اللّجنة المركزيّة لحركة الضبّاط الوحدويّون الأحرار التي كانت تنعقد في أماكن متفرقة في أنحاء ليبيا، وكلما سمحت الظروف، في أوقات الأعياد والعطلات.

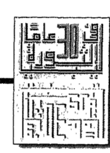
وفي يناير عام 1969ف. صدر المنشور السرّي الأول الذي كتبه قائد الثورة في معسكر قاريونس بمدينة بنغازي بهدف معرفة ما إذا كان الضبّاط الوحدويين الأحرار يستطيعون السيطرة على جميع وحدات القوات المسلّحة، وأن يقوموا بعملية مسح للقوات والأفراد والذخيرة الواجب توافرها لتفجير الثورة.

واستناداً إلى حديث قائد الثورة، فقد قرّر في تلك الفترة القيام بأول إجازة له منذ أن التحق بالجيش مدتها خمسة وأربعون يوماً، استغلّها في عقد الاجتماعات ووضع الترتيبات مع عدد كبير من الضبّاط من ذوي الرتب المختلفة من خارج اللّجنة المركزيّة لحركة الضبّاط الوحدويين الأحرار.

وقد تحدّد أن يكون الشهر الثالث من عام 1969 ف. موعداً لتفجير الثورة، وبعد حضور قائد الثورة للمزيد من الاجتماعات مع أعضاء اللّجنة المركزيّة بمدينة طرابلس تقرّر أن يكون يوم 3.24 هو الموعد المحدّد لتفجير الثورة، لكن فرار الملك المفاجىء إلى مقر إقامته في طبرق دفع الضبّاط الوحدويين الأحرار إلى تغيير خططهم بالرغم من أن بعض الوحدات بدأ يستعد للتحرك، الأمر الذي أدّى إلى أن يؤجل الموعد إلى أجل غير مسمى. وقد صدر في الشهر نفسه أمر إلقاء القبض على قائد الثورة من قبل سلطات العهد المباد لكن مشيئة اللّه حالت دون تنفيذه (7).

وفي 1969/8/13 ف. عام 1969ف. قرّرت قيادة الجيش عقد مؤتمر عسكري كبير تحضره كل القيادات الكبيرة، وأيضاً معظم ضباط وحدات الجيش، في منطقة بنغازي،

(6) المرجع السابق نفسه.
(7) المرجع السابق نفسه.



وكان الغرض من هذا الاجتماع هو أن يشرح مدير التدريب آنذاك لهؤلاء الضبّاط أهمية نظام الدفاع الجوي الذي صمّمه الإنجليز ووافق عملاؤهم في ليبيا على شرائه.

وتقرّر أن يكون هذا الاجتماع في مسرح الكلية العسكرية في بنغازي، وقد عقدت اللّجنة المركزيّة لحركة الضبّاط الوحدويين الأحرار اجتماعاً قرّرت فيه تفجير الثورة يوم 1969/8/13ف.، حيث يتم اعتقال كافة الضباط ذوي الرتب الكبيرة، ولكن نظراً لأن بعض أعضاء التنظيم وخاصة مجموعة طرابلس لم يتمكنوا في هذا الوقت القصير من تبين صورة الوضع الذي هم فيه من حيث السيطرة وعدمها على وحدات طرابلس، لذا تقرّر تأجيل الحركة إلى موعد آخر في الساعات الأخيرة. وقد حدّدت اللّجنة المركزيّة موعداً آخر لتفجير الثورة هو الفاتح من شهر 9 عام 1969 ف. لأن قيادة الجيش كانت على وشك إرسال دفعات أخرى من الضباط من بينهم ضبّاط وحدويون أحرار للتدريب في الخارج.

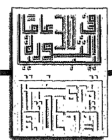
إن إرسال ضباط من بين أعضاء الحركة إلى خارج البلاد يعني أن قيادة الجيش قد تكون على علم بتحركاتهم. وفي اجتماع معسكر قاريونس أكّد قائد الثورة على تحديد الفاتح موعداً لتفجير الثورة حيث حدّدت المهام المختلفة لكل ضابط من الضباط الذين يشكّلون جزءاً من الحركة.

وكانت الخطة تقضي بالاستيلاء على الإذاعة وعلى معسكرات الجيش والقوة المتحركة، ومحاصرة القواعد الأجنبية الجاثمة فوق الأرض الليبية، والقبض على كبار المسؤولين السابقين في العهد المباد، والسيطرة على بقية المدن المهمّة، وأعطيت كلمة السر لتفجير الثورة (القدس).

وفي صبيحة اليوم الأول من الشهر التاسع عام 1969ف. تمّت بنجاح السيطرة التامّة على كافة شؤون البلاد وانتصرت الثورة وأذاع القائد أول بيان لها على الشعب(8).

---

(8) انظر ملحق 1/1، البيان الاول للثورة.



أسباب نجاح الثورة:

1 ـ سرية الإعداد للثورة.

2 ـ تصميم الضبّاط الوحدويين الأحرار على النصر أو الموت.

3 ـ الترحيب الكامل والتأييد المطلق للثورة من قبل فئات الشعب العربي الليبي المختلفة.

4 ـ التحكم السريع في القوة الخاصة بالملك المخلوع.

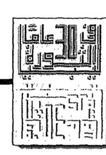
ثانياً: أسباب قيام الثورة:

الأسباب الحقيقية لقيام الثورة ليست سطحية وليست سهلة، فهي عميقة وذات جذور في التاريخ، أي أسباب تاريخية يمكن لسردها الرجوع إلى مئات السنين، فليبيا توالت عليها قرون طويلة من الظلم والقهر والاستعباد من جراء الاستعمار الأجنبي، والتخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي نتيجة الحكم الرجعي وفرض الإقليمية التي جعلت الإنسان، في ليبيا بصورة خاصة وفي المنطقة العربية بصورة عامة، في آخر الصفوف في القرن العشرين .

فعوامل الثورة هي عوامل اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وكلّها عوامل تاريخية، بالرغم من أن هناك أسباباً طرأت حديثاً عجلت بقيام الثورة: النكسة المريرة التي ألمّت بالأمة العربية في الشهر السادس عام 1967ف.، وحريق المسجد الأقصى الذي هزّ الأمة العربية هزاً عنيفاً، حيث أن الأمة العربية تمثّل الثقل الإسلامي وانطلقت منها دعوة الإسلام إلى العالم كلّه، بالإضافة إلى أن هناك أسباباً أخرى داخلية تخص ليبيا ومشاكلها المزمنة (9).

إن معاناة الشعب العربي الليبي قبل الثورة كانت من أهم أسباب قيامها، فالمعروف أن هذا الشعب كانت تحكمه الوساطة والمحسوبية والرشوة، فالمواطن في ليبيا لم يصل إلى الحد الأدنى من حياة الإنسان التي يجب أن يحياها، وعاش

(9) السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمّر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم، المجلد السنوي الأول، 1969/ 1970. ص39ـ 40 .



العديد من أفراد الشعب في الأكواخ والخيام يعانون ذلّ الفقر والحاجة بالرغم من الثروات الهائلة الموجودة في ليبيا.

ويذكر قائد الثورة أن الأفكار التي دفعت حركة الضبّاط الوحدويين الأحرار للقيام بالثورة والدخول في مخاطرها لم تكن سطحية أو بسيطة أو محددة: «إن المبادىء التي قمنا من أجلها بالثورة ليست هي أن نرفع شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة، وليست هي أن نرفع علماً ونؤلّف نشيداً ونردّده في الإذاعة، وليست هي للتصفيق أو الوصول إلى مراكز الحكم، إن الأفكار التي دفعت حركة الضبّاط الوحدويين الأحرار للقيام بالثورة مستمرة ما استمرت حياة هذا الشعب، وهي تزداد عمقاً واتساعاً يوماً بعد يوم كلما تلاحمت جماهير الشعب مع فكرة الثورة نفسها (10).»

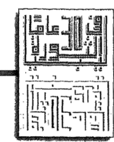
إن الثورة قامت من أجل القضاء على عوامل التخلّف التي تتمثّل في الحاجة إلى السكن، وفي صعوبة الحصول على لقمة العيش الكريمة، وتحقيق حياة إنسانية راقية تليق بشعب يمتلك وسيلة الحياة ويعيش في القرن العشرين، فلولا الفقر الذي يعاني منه الشعب الليبي لما قامت الثورة، ولولا القهر والاستعباد والظلم لأبناء الشعب لما قامت الثورة، ولولا الجهل والوساطة والمحسوبية والرشوة والفساد لما قامت الثورة. لقد قامت الثورة لأن أموال الشعب العربي الليبي لم توظف لصالحه، ولأن هذا الشعب تنقصه المساكن اللائقة والمستشفيات والمدارس والطرق والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والسّلاح الذي يدافع به عن نفسه(11).

لم تقم الثورة من أجل المستغلّين الذين شبعوا وأسرفوا في العهد المباد، بل قامت من أجل سكان القرى، ومن أجل الّذين يسكنون الصفيح والخيام فهم أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة، وبدونهم لا تسير الثورة إلى الأمام. لقد كانت إرادة الثورة كامنة في صدور أبناء الشعب العربي الليبي، وقد كانت التدابير من أجل قيام

---

(10) خطاب قائد الثورة في أعياد الإجلاء بطبرق، 1971/3/28 ف، السجل القومي ، المجلد السنوي الثاني، ص 211.

(11) المرجع السابق نفسه .



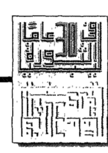
ثورة الفاتح العظيم قائمة منذ سنين طويلة، وهذا يدل على أن هذا الشعب رغم السنين المظلمة والظروف العسيرة ما كان ليتنازل عن حريته، وما كان لينسى عروبته، وما كان ليرضى أن يعيش في ظل القواعد، وتحت حكم رجعي عميل. لقد انهارت بضربة واحدة من هذا الشعب المكافح في الفاتح العظيم العروش التي كانت تستند على قواعد للدمار فوق الأرض العربية الليبية، إن دول الاستعمار التي خلقت تلك العروش وساندتها ومكّنت الرجعية العميلة من اضطهاد الشعب العربي الليبي ومن محاولة إخماد صوته المنادي بالحرية، كانت مخطئة في مخططاتها وفي دراساتها عن ليبيا.

والاستقلال المزيّف الذي منح لليبيا قبل الثورة أفرز جهازاً إدارياً متعفناً كانت تخلق فيه الوظيفة من أجل الشخص، فقد خلفت أجهزة إدارية ودوائر تقليدية لخدمة مجموعة من الأفراد والأسر مرتبطة بنظام الحكم المباد. وفي ما يخص ميزانية الدولة، فإن الجزء المخصّص لقطاع التنمية بسيط جداً، والباقي يوزع على هيئة رواتب ومكافآت ومنح وفي بناء القصور الضخمة، وفقاً لمشيئة الاستعمار ومخططاته التدميرية.

إن حكومات العهد المباد كانت حكومات رجعية لا تعمل من أجل مصلحة الشعب ولا من أجل بناء قاعدة اقتصادية متينة ولا تعمل من أجل الرخاء، كانت الأموال توزع بحيث يستطيع الوزراء وكبار الموظفين أن يسرقوا أكبر قدر منها وتهريبه للخارج أو شراء السيارات الفاخرة. لقد كان ذلك العهد المباد يفرط في أموال الشعب ويدمّر ثروته من أجل خدمة مصالح ذوي القربى وأصحاب الجاه.

كذلك فإن العهد المباد كان يسخّر الجيش والبوليس وأجهزة القمع الأخرى ضد أبناء الشعب العربي الليبي من أجل أن يبقى ويستمر أطول فترة ممكنة.

إن ثورة الفاتح العظيم قامت لترد ردّاً إيجابياً وقاطعاً على عوامل التردي والتخلّف التي عاشها الشعب الليبي بالرغم من امتلاكه لثروات طائلة، وقامت لتخلص هذا الشعب من كابوس الفقر والتخلّف المريع، لقد قامت الثورة من أجل



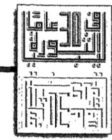
تحويل الصحراء الجدباء إلى أرض خضراء، لتحقيق الكفاية والعدل ولتجعل الشعب العربي في ليبيا يتمتع بخيرات أرضه ويسترد حقوقه وثروته وأن يتصرّف فيها وفق مشيئته ووفق احتياجاته، لبناء مجتمع الرخاء والازدهار الذي يتحرر فيه الفرد من استعباد لقمة العيش التي استغلها الرجعيون وكبلّوا الشعب العربي الليبي بقواعد الاستعمار ليرضى بالوجود الأجنبي فوق أرضه رغم إرادته(12).

ثالثاً: أهداف الثورة:

لم يكن الفاتح العظيم مصادفة، ولم يكن انقلاباً عسكرياً عرضياً، بل كان ثورة بما تحمله الكلمة من معانٍ، اندفعت في الطريق الثوري الصحيح لتحقيق أهداف الجماهير في الحرية والإشتراكية والوحدة. إن ثورة الفاتح العظيم حينما أعلنت مبادىء الحرية والإشتراكية والوحدة، لم تأت ببدعة لأن الشعب العربي الليبي هو الذي آمن بهذه المبادىء، وما القوات المسلّحة إلاّ طليعته التي استطاعت أن تفرض إرادته.

إن الحرية والإشتراكية والوحدة، ليست وليدة يوم أو ليلة، فالتطلع لهذه المبادىء مطلب ضارب في أعماق الشعب الليبي منذ أجيال بعيدة، عبر مراحل التاريخ الطويل. لقد قدم الشعب آلاف الضحايا عبر مراحل التاريخ من أجل الحرية، وإن التاريخ يشهد على جسامة التضحيات وفداحتها. وإن الإشتراكية لم تكن غريبة على هذا الشعب، لأن الدِّين الإِسلامي الذي مضى على ظهوره مئات السنين هو دين اشتراكي. والإشتراكية هي العدالة الاجتماعية، وهي ضرورة اقتصادية لتحرير المواطن من الفقر والتخلّف، وإن الشعب العربي الليبي الذي حُرم طويلاً من العدالة الاجتماعية وامتصت ثرواته وسلبت خيراته، لا يمكن أن يرضى بغير الإشتراكية بديلاً. وأن في الوحدة العربية قوة اقتصادية وقوة بشرية وقوة عسكرية وقوة

(12) أنظر خطاب قائد الثورة في طبرق بتاريخ 1969/11/25ف.، السجل القومي، المجلد السنوي الأول، 1969/1970، ف. ص 75.

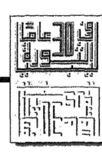


فكرية وثورة الفاتح العظيم تسعى لتحقيق قوة الأمة العربية. إن الوحدة العربية التي رفعت شعارها ثورة الفاتح العظيم وتناضل باستمرار لتحقيقها ولجعلها واقعاً تعيشه الجماهير الليبية، لم تكن شعاراً جديداً، فقد كان الشعب العربي الليبي وحدوياً بطبعه، وكان بوحي منه يدرك قضية الوحدة العربية، ويستجيب لندائها، وقد عبّر الشعب الليبي عن تجاوبه مع دعوة القومية العربية منذ عام 1948ف. عندما تشكّلت فيالق للحرب في فلسطين، واستجاب لنداء القومية عام 1956 ف. عندما تعرّضت مصر للعدوان الثلاثي الغادر(13). وقد ذكر قائد الثورة في خطاب ألقاه في مدينة طرابلس بتاريخ 1970/9/1ف.: إن ليبيا تعلن صراحة أنّها ترفض أساليب التضامن وأساليب الاتفاقيات والمعاهدات بين الأمة الواحدة، وترفض هذه الأساليب العتيقة التي لا يمكن أن تكون إلاّ بين الدول الأجنبية، وإن ليبيا ترفع شعار الوحدة العربية وترفض أن تلتقي حول شعار غيره لأنه من خلال هذا الشعار تدخل الأمّة العربية كلها معركة التحرير، إن قضية التحرير وقضية الانتصار وقضية الوحدة العربية... قضايا متداخلة في بعضها، وقضايا تتحقّق في مرحلة واحدة، ولا تستطيع الأمّة العربية أن تؤخّر واحدة وتطبّق الأخرى(14).

وإيماناً من ثورة الفاتح العظيم بأنّها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية فقد أعلنت منذ أيامها الأولى أن الجلاء لا بد منه تحقيقاً لأول مبادىء الثورة المتمثّل في الحرية. ووفقاً لما ذكر قائد الثورة: أنه من الأيام الأولى للثورة، أعلنت أن الحرية لا بد من تحقيقها كاملة غير منقوصة، وأن الحرية السياسية لا تتحقّق إلاّ بإجلاء القواعد الأجنبية الجاثمة فوق الأرض العربية الليبية، وأن الشعب العربي الليبي على استعداد كامل أن يقاتل من يريد البقاء فوق أرضه، ومن يحاول الانتقاص من حريته،

(13) خطاب قائد الثورة بمدينة الزاوية بتاريخ 1971/1/24ف.، المجلد السنوي الثاني، السجل القومي، 1970/1971ف.، ص 125 .

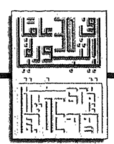
(14) خطاب قائد الثورة في 1970/9/1ف. ، السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمّر القذافي، المجلد السنوي الثاني، 1970/1971ف.، ص 11 .



أو يعيده مرة أخرى تحت مناطق النفوذ، وأضاف قائد الثورة: إن حكّام العهد المباد قد ارتكبوا جريمة تاريخية في حقّ الشعب العربي الليبي، عندما أعلنوا للعالم أنه قبل المعاهدات الأجنبية، ورضي بوجود القواعد العسكرية فوق أرضه طواعية وبإرادته من أجل حل مشاكله. لقد ارتكب حكام العهد المباد جريمة تاريخية عندما شوهوا إرادة هذا الشعب، وزيّفوا تاريخه، وكذبوا على العالم بأن الشعب العربي الليبي قبل طواعية بوجود القواعد الأجنبية. وقد ردّ الشعب على هذا الزيف والبهتان رداً قوياً وغاية في الأصالة وفي الثورية، عندما رفض القواعد الأجنبية، ورفض معها الحكومات التي فرضت هذه القواعد، وعندما رفض النظام الملكي الذي أتى بهذه القواعد، وزيّف تاريخه(15)، لقد برهن هذا الشعب، بتفجير ثورة الفاتح العظيم وما تلاها من انتصارات سريعة، على أصالته وعلى أنه شعب عريق في عروبته قوي في إيمانه.

بعد قيام ثورة الفاتح العظيم تم تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي أصدر الإعلان الدستوري الآتي: باسم الشعب العربي في ليبيا الذي آلى على نفسه أن يسترد حريته وأن يستمتع بخيرات أرضه، وباسم الإرادة الشعبية التي عبّرت عنها القوات المسلّحة في الفاتح العظيم 1969 ف. والتي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت الجمهورية العربية الليبية، وحماية لثورته وتدعيماً لها حتى تسير نحو تحقيق أهدافها في الحرية والإشتراكية والوحدة، يصدر هذا الإعلان الدستوري ليكون أساساً لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية، وحتى يتم إعداد دستور دائم يعبر عن الإنجازات التي تحققّها الثورة ويحدّد معالم الطريق أمامها.

(15) خطاب قائد الثورة بمدينة طبرق 1970/3/31ف.، السجل القومي، بيانات وأحاديث العقيد معمّر القذافي، 1970/69ف. ، ص 191 .



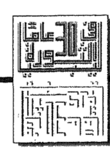
1 ـ ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرّة، السيادة فيها للشعب، وهو جزء من الأمة العربية، وهدفه الوحدة العربية الشاملة.
2 ـ الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.
3 ـ التضامن الاجتماعي أساس الوحدة الوطنية، والأسرة أساس المجتمع، قوامها الدِّين والأخلاق والوطنية(16).

أولاً: مجلس قيادة الثورة:

نصّت المادة الثامنة عشرة من الإعلان الدستوري على أن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة سياسية في البلاد، ويمارس أعمال السيادة والتشريع ومن المهام التي يمارسها ما يلي:

أ ـ وضع السياسة العامة في الدولة واتخاذ كافة التدابير التي يراها ضرورة لحماية الثورة.
ب ـ ممارسة مهام السلطة التنفيذية، وقد حدّدت المادة التاسعة عشرة من الإعلان الدستوري هذه الاختصاصات بما يلي:
1 ـ تعيين مجلس الوزراء وإقالته.
2 ـ الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة.
ج ـ ويمارس مجلس قيادة الثورة باعتباره الجهاز الأعلى للسلطة التنفيذية عدة مهام إدارية منها:
1 ـ إنشاء المصالح العامة.
2 ـ تعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين والممثّلين السياسيين وقبول استقالتهم وعزلهم.
3 ـ الإشراف على القوّات المسلّحة.

(16) نشر في عدد الجريدة الرسمية الخاص الصادر بتاريخ 15/12/ 1969.



عدا الاختصاصات السابقة التي يمارسها المجلس فإن المادة الخامسة والعشرين من الإعلان الدستوري، تنص على أن لمجلس قيادة الثورة الحق في إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارىء، إذا تعرض أمن الدولة الخارجي أو الداخلي للخطر. وكلما رأى أن ذلك ضرورياً لحماية الثورة وتأمين سلامتها(17).

ثانياً: مجلس الوزراء:

كان مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في الدولة، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء. وقد بيّن الإعلان الدستوري الصادر عن مجلس قيادة الثورة اختصاصات مجلس الوزراء كالآتي:

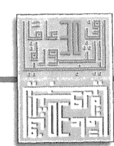
1. تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة، وممارسة كافة الاختصاصات اللازمة لذلك، طبقاً للمادة التاسعة عشرة من الإعلان الدستوري.
2. دراسة وإعداد كافة القوانين وفق السياسة المرسومة.
3. عقد المعاهدات وتصديقها بتفويض من مجلس قيادة الثورة وذلك طبقاً لنص المادة (23) من الإعلان الدستوري.
4. ممارسة كافة الأعمال الإدارية والتنفيذية المتعلقة بتعيين الموظفين وإنشاء البلديات وإلغائها.

ثالثاً: الاتحاد الاشتراكي العربي:

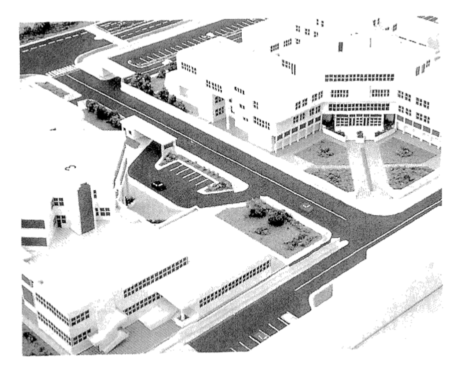
أصدر مجلس قيادة الثورة في 1971/6/11ف. قراراً بإصدار النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي للجمهورية العربية الليبية، الممثّل لقوى الشعب العاملة صاحبة الحق

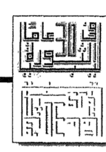
---

(17) صبيح بشير مسكوني، مبادئ القانون الإداري الليبي، طرابلس الجماهيرية: المنشأة العامة للكتاب والتوزيع والإعلان، 1980 ف.ص 130.









والهيكل الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الليبي يتكون من:

مجلس قيادة الثورة:

مجلس قيادة الثورة هو السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي. وتنص المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، أن مجلس قيادة الثورة يشكّل من بين أعضائه أو من بين أعضاء المؤتمر الوطني العام ومن يختارهم من القياديين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي، أمانة عامة للاتحاد وتكون هذه الأمانة مسؤولة تحت إشراف مجلس قيادة الثورة عن جميع النواحي الإدارية والتنظيمية للاتحاد الاشتراكي العربي وعن الإدارات والمكاتب السياسية والفنية التابعة لرئاسة الاتحاد.

المؤتمر الوطني العام:

يتكون المؤتمر الوطني العام طبقاً للمادة الحادية عشرة (11) من النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الذي أصدره مجلس قيادة الثورة من قمة المنظمات الآتية:

أ ـ مندوبين عن مؤتمرات المحافظات يُحدد عددهم بمعرفة مجلس قيادة الثورة بمراعاة حجم كل مؤتمر محافظة.

ب ـ قمة تنظيم القوات المسلّحة وقمة تنظيم الشرطة اللذين تصدر بطريقة تشكيلهما قرارات من مجلس قيادة الثورة.

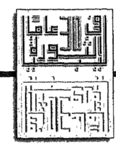
ج ـ قمة تنظيم الشباب والتنظيم النسائي والتنظيم النقابي.

ومدّة العضوية في المؤتمر الوطني العام هي ست سنوات، ويجتمع المؤتمر الوطني.

د ـ مراجعة وتعديل النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي إذا دعت الحاجة إلى ذلك(18).

---

(18) منجزات ثورة الفاتح محلياً، قومياً، وعالمياً، إدارة العلاقات الثقافية، وزارة الإعلام، 1971ف.، ص 37 ـ 38..



الإتحاد الاشتراكي العربي

رئيس م.ق.ث

السلطة العليا
للإتحاد الاشتراكي
مجلس قيادة الثورة

المؤتمر الوطني العام

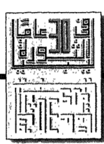
قمة تنظيم القوات المسلحة | قمة تنظيم الشرطة | مندوبين من مؤتمر كل محافظة | ممثلين عن التنظيم النقابي | ممثلين عن التنظيم الشبابي | ممثلين عن التنظيم النسائي

لجان المحافظات
تنتخب بواسطة مؤتمر كل محافظة
بواقع عشرين عضواً لكل محافظة

مؤتمرات المحافظات
تتكون بواقع مندوبين او اكثر لكل وحدة
أساسية في كل محافظة

لجان الوحدات الاساسية
تنتخب بواقع عشرة أعضاء من كل لجنة أساسية

الوحدات الاساسية
جميع الأعضاء العاملين بالوحدات الاساسية



منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المحافظة:

تتكون منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المحافظة من:

مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة:

أ- يعتبر المؤتمر أكبر سلطة للاتحاد الاشراكي العربي على مستوى المحافظة.

ب- يتكون المؤتمر من مندوبي الوحدات الأساسية في نطاق المحافظة بواقع مندوبين أو أكثر لكل وحدة وفق ما يحدده مجلس قيادة الثورة بمراعاة حجم مؤتمر الوحدة.

ج- مدة المؤتمر أربع سنوات ويجتمع دورياً كل ستة أشهر أو في دورات غير عادية بناء على دعوة لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة أو بناء على طلب ثلث أعضاء المؤتمر أو ثلث عدد أعضاء لجان الوحدات الأساسية الداخلة في نطاق المحافظة.

لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة:

أ- تتكون من عشرين عضواً ينتخبهم مؤتمر المحافظة من بين أعضائه.

ب- مدّة اللجنة أربع سنوات، وتجتمع مرّة على الأقل كل شهر.

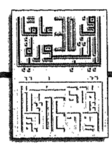
ج- ينتخب أعضاء اللجنة من بينهم أميناً وأمينين مساعدين لإدارة العمل اليومي للجنة.

د- تشكل اللجنة من بين أعضائها ومن القياديين الذين تختارهم من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في نطاقها لجاناً للنشاط لمعاونتها في مباشرة اختصاصاتها.

وتقوم لجنة المحافظة في نطاقها بالاختصاصات والمسؤوليات والواجبات المنصوص عليها في المادة السابعة(7) من النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، وعلى الأخص ما يأتي:

أ- إدارة أوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المحافظة.

ب- اختيار القياديين بالمحافظة وإعداد دورات تدريبية خاصة بهم.



ج- تنفيذ قرارات وتوجيهات وتوصيات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة.

د- توجيه ومتابعة مؤتمرات ولجان الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدات الأساسية الداخلة في نطاق المحافظة.

هـ- تنفيذ قرارات وتوجيهات وتوصيات المؤتمر الوطني العام ومجلس قيادة الثورة وإرسال التقارير الشهرية إليها.

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الوحدات الأساسية:

يشكّل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الوحدات الأساسية من:

مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية:

أ- يعتبر أكبر سلطة للاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الوحدة الأساسية.

ب- يتكوّن من جميع الأعضاء العاملين بالوحدة الأساسية.

ج- ينعقد دورياً مرّة كل أربعة أشهر أو في دورات غير عادية بناء على دعوة لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية أو طلب ثلث أعضاء المؤتمر.

لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية:

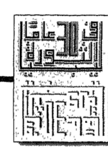
أ- هي القيادة الثورية المحلية والحلقة الأولى للاتصال بالشعب على مستوى الوحدة الأساسية.

ب- تتكوّن من عشرة أعضاء ينتخبهم مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية من بين أعضائه كل سنتين.

ج- تنتخب من بين أعضائها لقيادتها اليومية، أميناً وأمينين مساعدين.

د- تنتخب مندوبين لها أو أكثر إلى مؤتمر المحافظة، وذلك وفق ما يحدّده مجلس قيادة الثورة، بمراعاة حجم العضوية بمؤتمر الوحدة.

هـ- تجتمع اللجنة مرّة على الأقل شهرياً.



و- تشكّل لجاناً للنشاط من بين أعضائها وأعضاء مؤتمرها، وذلك لمعاونتها في مباشرة أوجه النشاط بالوحدة.

وتتولى لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الوحدة الأساسية إدارة أوجه النشاط في مجالها، كما تقوم بتنفيذ التوجيهات التي تتلقاها من لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة، وإرسال التقارير الشهرية إليها(19).

مبادىء وأهداف الاتحاد الاشتراكي العربي:

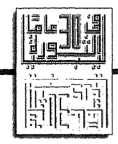
كان الغرض من إقامة تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي هو إتاحة الفرصة للجماهير العربية الليبية لكي تشارك في السلطة إلى جانب مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، وقد أوضح قائد الثورة ذلك في خطاب ألقاه يوم 1971/6/12 ف.، حيث ذكر أن المؤسسة السياسية الجديدة سوف تخلق تحالفاً شعبياً بين أبناء المدن والقرى والبادية، مما يتيح لهم فرصة للمشاركة في تخطيط ومراقبة سياستهم المستقبلية.

وأضاف الأخ قائد الثورة أن هذا الشعب من حقّه المشاركة في الحكم، بعد حرمانه من ذلك لقرون طويلة ظل خلالها يرزح تحت نير الأجانب والحكّام الرجعيين، وستتاح له الفرصة لكي يحكم نفسه بنفسه، وأن يقرّر لأول مرّة مستقبله بنفسه(20).

اعتبر الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيماً سياسياً يضم جميع قوى الشعب العاملة في وحدة وطنية، وهو يسعى إلى إذابة الفوارق سلمياً بين الطبقات، فهو اشتراكي لأنّه يدعو إلى تحقيق العدالة في التوزيع والتعاون بين القطاعين العام والخاص، كما أنّه عربي لأنه يدعو إلى تحقيق الوحدة العربية، والاتحاد الاشتراكي العربي ليس حزباً سياسياً، لأن الأحزاب السياسية تتعارض مع المصلحة الحقيقية للشعب، وتؤدي إلى تقسيمه، لذلك فإن تجربة الأحزاب السياسية في الوطن العربي قد خلقت نوعاً جديداً من حكم الأقلية، إذ فشل كل من اليسار واليمين السياسيين في

(19) منجزات ثورة الفاتح، وزارة الاعلام، 1971، ص 31-34.

(20) خطاب قائد الثورة يوم 1971/6/11ف، السجل القومي، المجلد السنوي الثاني، ص 302.



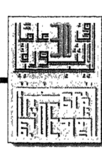
تحقيق أهداف الأمة العربية، أما الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم قومي فهو يقوم على مبادىء شعبية ويمارس نشاطه علناً فيعترف بحقوق أفراد الشعب العامل وليس بحقوق طبقة واحدة تسيطر على بقية الطبقات الأخرى.

كان قيام الاتحاد الاشتراكي العربي كمؤسّسة سياسية يمثّل مرحلة انتقالية، مهّدت لقيام سلطة الشعب، والاتحاد الاشتراكي العربي كمؤسّسة سياسية كان يمثّل في مرحلة من المراحل آمال الشعب العربي الليبي وطموحاته في خلق تحالف شعبي بين جميع أفراده.

إن المبادىء الأساسية التي قام عليها الاتحاد الاشتراكي العربي هي: الحرية والاشتراكية والوحدة. وإن مبدأ الحرية الذي رفعته ثورة الفاتح العظيم بعد تفجّرها لم يكن متاجرة منها، ولم يكن خداعاً ولم يكن للاستهلاك المحلي، أو امتصاصاً لتطلعات الجماهير، وإنما كان حقيقة واقعة تجسّدت في إتاحة الفرصة للشعب العربي الليبي لأول مرّة لكي يحكم نفسه بنفسه، وبتطبيق مبدأ الحرية تمكّن الشعب العربي الليبي من امتلاك الوسيلة التي تمكّنه من أن يعيد صياغة حياته من جديد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وخروج الشعب العربي الليبي منتصراً من مرحلة الثورة السياسية، بفعل ثورة الفاتح العظيم مكّنه من الدخول في مراحل الثورات الاقتصادية والاجتماعية.

والمقصود بالحرية أساساً، هو تحرير العرب من النفوذ الأجنبي، فإن تحرّر المواطن العربي من المؤثّرات الأجنبية جعله يتمتع بالحقوق والواجبات داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، ولا وجود لحريته إذا حدّت من حرية الآخرين، والاتحاد الاشتراكي العربي فتح أبوابه أمام أفراد الشعب العربي الليبي، ممن تهمّهم مصلحة الأمّة العربية، وليس الرغبة في تحقيق المكاسب الشخصية، وممن هم على استعداد لإنكار ذواتهم من أجل أمّتهم التي يجب ألاّ تخضع لفرد أو تسيطر عليها طبقة(21).

(21) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، 1981ف، ص 182 .



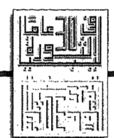
وكلمة الاشتراكي وفقاً لتوضيح قائد الثورة إن هذا الاتحاد يخدم الاشتراكية العربية التي لها جذور في الإسلام، فالاشتراكية العربية لا تختلف أبداً عن العدل الذي جاء به الإسلام، فالإسلام يحارب الترف، ويحارب الإسراف، ويدعو للاعتدال، ويدعو للوقوف بجانب الفقراء، وللوقوف بجانب الكادحين والعمّال(22).

ويدعو الاتحاد الاشتراكي العربي إلى الوحدة العربية، فبدون الوحدة العربية يصبح كل ما يحققّه العرب من عدالة اجتماعية وحرية سياسية هباءً، ولو ظل العرب متفرّقين لاستمرّوا على ما هم عليه من ضعف، فغياب الوحدة هو الذي أدّى إلى ضياع فلسطين، ومأساة عام 1967ف. ، لقد تبنّى الاتحاد الاشتراكي العربي في واقع الأمر المبادىء الأساسية التي قامت عليها ثورة الفاتح العظيم.

والاتحاد الاشتراكي العربي أقيم ليحقّق عدّة أهداف رئيسية، منها حماية الثورة وجعلها شعبية. وقد ذكر الأخ قائد الثورة في خطاب ألقاه بمدينة أجدابيا يوم 23/8/1971 ف.: أن الثورة التي قام بها عسكريون من أبناء الشعب تريد بقية فئات الشعب غير العسكريين الذين لم يشتركوا ليلة الفاتح العظيم، أن يتحمّلوا المسؤولية الثورية، وأن يخرجوا في كل مكان لكي يحافظوا على الثورة ويدافعوا عنها، إن أحد أهداف الاتحاد الاشتراكي العربي هو حماية الثورة وجعلها شعبية(23).

من أهداف الاتحاد الاشتراكي العربي تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص للجميع، ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق النظام الاقتصادي الاشتراكي، وتكاتف قوى الشعب العاملة من عمّال وفلاّحين ورأسمالية غير مستغلة ومثقفين وجنود، فهو الذي سيبني الاشتراكية، وهو الذي سيحقّق العدالة الاجتماعية، والذي سيوزع الرخاء لا الفقر، وقد ذكر قائد الثورة: أن الثورة قامت من أجل العدل، وليس من العدالة الاجتماعية أن يأخذ الفرد حقّه ولا يؤدّي واجبه، إن الثورة تطبّق مبادىء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين طبقات الشعب، والعدالة في جميع الميادين،

(22) ثورة الشعب العربي الليبي، الجزء الأول ، قسم الثقافة الجماهيرية، 1972ف.، ص 248 ـ 249.
(23) السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث قائد الثورة ، 1970 / 1971ف. ص 381 ـ 384 .



في الوظائف وفي الخدمة وفي المسكن وفي كل مكان(24).

من أهداف الاتحاد الاشتراكي العربي تأكيد الوحدة الوطنية وترسيخها، وهذا الهدف يؤكّد العمل على تحويل الوحدة العربية الطبيعية إلى وحدة سياسية وطنية فعّالة، تحقّق مصالح وأهداف الجماهير.

كما تؤكّد الأهداف الأخرى الواردة في ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي، على تعبئة قوى الشعب العاملة للإنتاج والعمل، وممارسة الجماهير للسلطة واشتراكها في السياسة، وحل مشاكل الجماهير والتعبير عن حاجاتها.

وقد ذكر قائد الثورة في خطابه بتاريخ 1971/8/23ف. إن أحد أهداف الاتحاد الاشتراكي العربي هو تعبئة قوى الشعب العاملة في إطار واحد، من أجل العمل، وهذا يعني أن تتم تعبئة كل قوى الشعب من أجل زيادة الإنتاج، والحيلولة دون وقوع الشعب تحت قبضة حكم الطبقة أو الفرد.

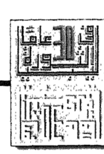
وممارسة الجماهير للسلطة واشتراكها في السياسة، يعني تمكين الجماهير من ممارسة السلطة، وتقرير ومراقبة وتوجيه السياسة التي عاشت طويلاً بعيدة عنها ومحرومة منها، ويؤكد قائد الثورة في خطاب ألقاه في مدينة المرج بتاريخ 1971/8/21ف.: إن الاتحاد الاشتراكي العربي هو أول تنظيم سياسي في ليبيا، وأولّ مرّة، جميع فئات الشعب الليبي من فلاّحين وعمّال ومثقّفين ثوريين وجنود، يتم تنظيمها في حركة سياسية واحدة(25). إن هذا يعني أن الشعب العربي الليبي لأول مرّة يمارس السياسة التي كانت ممنوعة عليه، وأن كل فرد في ليبيا عليه أن يشارك في حكم بلاده لأنّه أصبح حراً بالفعل.

وبما أن الاتحاد الاشتراكي هو تنظيم لقوى الشعب العاملة، ووسيلة لتحقيق رغباتها، فهو الذي يتم بداخله مناقشة كل مشاكل الجماهير والتعبير عن حاجاتها، وبهذا تتحقق المطالب والمشاريع التي يسعى الشعب لتحقيقها.

---

(24) خطاب الأخ قائد الثورة في مسلاته والقصيبات ، 1971/8/26ف .

(25) المرجع السابق نفسه ص 353.



وقد ذكر قائد الثورة في خطاب ألقاه في مسلاته والقصبات بتاريخ 1971/8/26ف: إن الناس الذين سيدخلون الاتحاد الاشتراكي العربي سيكونون فاهمين للمسؤولية، وإن أي فرد يدخل لن يكون إلاّ خادماً للعامل والفلاّح والطالب، لتلبية رغباتهم وقضاء مصالحهم، وبهذا التنظيم الشعبي يتم الحوار لتحقيق حاجات الشعب الحقيقية، وبه تشارك الجماهير في الحكم وفي بناء مستقبلها(26).

وتحقيقاً للأهداف التي يرمي إليها الاتحاد الاشتراكي العربي، وضماناً لإيجاد الصيغة الملائمة للربط بين مستوياته المختلفة من قاعدته إلى قيادته الجماعية، ولكي يحقق العمل الوطني أهدافه، على اتساع قاعدته العريضة، فإن العلاقات بين الأعضاء أو بينهم وبين تنظيماتهم، تتطلّب مجموعة من القيَم والمبادىء، ليسير هذا التنظيم بإيجابية وقوة نحو أهدافه الثورية.

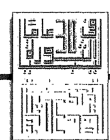
إن انعقاد المؤتمر الوطني العام الأول للاتحاد الاشتراكي العربي في الفترة من 3.28 إلى 1972/3/28ف. مثّل في حدّ ذاته انعطافاً تاريخياً في حياة الشعب العربي الليبي المناضل. لقد تعهد هذا الشعب الأبي بعد أن أزاح عن كاهله أدران الماضي وغسل بدماء شهدائه أوزار القرون أن يعيد صنع الحياة على أرضه الطيبة بالحرية والحقّ، والكفاية والعدل، والمحبة والسّلام، ولقد تبيّن من خلال اجتماعات ومناقشات المؤتمر الوطني الأول الملامح الأساسية التي تم من خلالها رسم السياسة العامة للدولة.

وانطلاقاً من المبادىء والأهداف التي رفعتها ثورة الفاتح العظيم ، فقد ناقش المؤتمر الوطني العام الأول للاتحاد الاشتراكي العربي السياسات الداخلية والخارجية، واتخذ بشأنها قرارات وتوصيات، أعدّتها اللجان المختلفة والمشكّلة لهذا الغرض.

ففي مجال السياسة الخارجية قام المؤتمر برفع التوصيات الآتية:

---

(26) المرجع السابق نفسه ص 425 . .



1 ـ أكّد المؤتمر على أن الإسلام هو المنبع الوحيد للقيَم والحضارات الإنسانية، وهو رسالة سماوية ذات زاد فكري لا ينضب للبشرية كافة، يطرح بعمق ووضوح نظرية شاملة، فشلت كافة المذاهب في طرحها، وهو رسالة تحل تناقضات الشعوب وتذيب فوارقها.

2 ـ إن المعركة التي تخوضها الأمة العربية ضد تحالف الاستعمار والصهيونية، هي معركة قومية ودينية، يجب أن تحشد لها كافة الطاقات والإمكانات العربية. ولذلك يرى المؤتمر:

أ ـ الدعوة إلى قيام حركة مقاومة فلسطينية واحدة، تلتزم ليبيا بالوقوف معها، ورفض ما عداها.

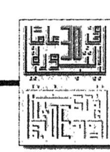
ب ـ تأييد شعار (قومية المعركة) الذي رفعته ثورة الفاتح العظيم، ومطالبة شعوب الأمّة العربية كافة لفرضه.

ج ـ أن تكون أرض المواجهة مع العدو منطلقاً للعمل الفدائي، ابتداءً من سيناء حتى لبنان مروراً بسوريا والأردن.

كذلك رفض المؤتمر أسلوب المزايدات والشعارات التي دأبت على ممارستها بعض الأقطار تهرّباً من قومية المعركة، وحمّلها مسؤولية هذا التهرّب، وأن ثورة الفاتح العظيم لا بدّ أن تحمل على كاهلها بصدق وعزم وثورية بوصفها ثورة تحررية وواجباً مقدّساً تجاه كل الثورات والانتفاضات والحركات التحررية. لا في أرجاء الوطن العربي فحسب، بل في مختلف أقطار العالم، ولا سيما بين شعوب العالم الثالث، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كما أكّد المؤتمر السعي لإقامة التنظيم القومي الواحد، أداة الثورة العربية، لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، وتفويض مجلس قيادة الثورة في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحريك طاقات العمل وتنظيمها وتوجيهها لكي تحقّق التحوّل الثوري(27).

أما عن علاقة الاتحاد الاشتراكي العربي بالنقابات والاتحادات، فقد رفع

(27) منجزات ثورة الفاتح في عيدها الثالث، 1972ف .



المؤتمر الوطني العام الأوّل المقرّرات والتوصيات الآتية:

1 ـ إن الاتحاد الاشتراكي العربي، هو التنظيم الشعبي الممثّل لتحالف قوى الشعب العاملة، فهو يعتبر بمثابة الأم بالنسبة لأية تنظيمات جماهيرية أخرى، خاصة بأي فئة بذاتها من فئات قوى الشعب العاملة، من نقابات مهنية، أو نقابات عمالية، أو لأي تكوين جماهيري يجمع أكثر من فئة من هذه الفئات، ولكنه ينشط في المجال النوعي المتخصّص، كالجمعيات وتنظيمات الشباب والتنظيمات النسائية والأندية وغيرها.

2 ـ لا تحل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي محل أي من التنظيمات المعاونة في اختصاصاتها بل تساعدها وتساندها وتؤازرها.

3 ـ لا تنافس بين هذه التنظيمات المعاونة وتنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي في المستويات المقابلة لها وإنما تكامل وتخصّص.

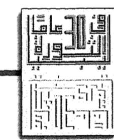
4 ـ للاتحاد الاشتراكي العربي وحده الحق في ممارسة الأمور السياسية، ويحظر على أية نقابة أو اتحاد آخر ممارستها، أو التدخّل فيها.

5 ـ تختص النقابات والاتحادات بالعمل على الرفع من المستوى الاجتماعي والثقافي والفنّي والمهني للفئات المنتمية إليها، وصولاً إلى رفع الكفاية الإنتاجية.

6ـ للاتحاد الاشتراكي العربي حق الرقابة والإشراف والتوجيه، على النقابات والاتحادات.

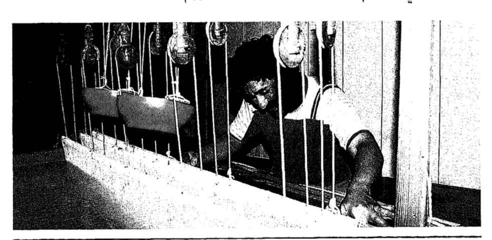
كما ناقش وقرّر المؤتمر الوطني العام الأول للاتحاد الاشتراكي العربي، الخطوط العريضة لخطّة متكاملة اقتصادية واجتماعية، لتحقيق بناء قاعدة اقتصادية قوية، الرقي الاجتماعي والروحي والأخلاقي، البناء العسكري، وتنظيم الصحافة مع ضرورة الالتزام بمبادىء وأهداف ثورة الفاتح العظيم.

أما عن مشكلة الحكم في مرحلة الثورة الاجتماعية، فإن الشعب عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي الممثّل لقواه العاملة، صاحبة المصلحة والحق في ثورة الفاتح العظيم هو الذي يتحملّ المسؤولية في هذه المرحلة، لأن الشعب بعد قيام



الثورة أصبح هو الحاكِم الحقيقي والسيّد الوحيد(28).وبعد الانتهاء من تلاوة المقرّرات والتوصيات التي أعدّتها اللّجان المختلفة بالمؤتمر الوطني العامل الأول للاتحاد الاشتراكي العربي، ألقى قائد الثورة، رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي في ذلك الوقت كلمة جاء فيها: «إنني أشعر بأن هذا الشعب الذي ثرنا من أجله، هو شعب عظيم، استحق بالفعل أن نضحي من أجله بأرواحنا ودمائنا، لأن هذا الشعب لم يكن كغيره من الشعوب التي شهدت تحولاً ثورياً، أو شهدت انقلاباً عسكرياً بمعنى آخر، بل إن هذا الشعب حتى ولو كان الذي حصل في الفاتح العظيم يشبه حركة عسكرية، إلاّ أنه حولّها في ظرف قصير إلى ثورة شعبية حقيقية أصبح العالم كله يقف مشدوهاً أمامها»(29).

هذه هي مسيرة السنوات الأولى من عمر الثورة، المسيرة التي تحقّقت عملاً على أرض الواقع، من أجل الإنسان وحريته وكرامته، فكانت الثورة المسلحة في تلك الليلة التي انبلج فيها نور الحريّة على الوطن والمواطن. وبدأت الثورة تحقّق الإنجاز تلو الإنجاز، وكان الشعب معطاءً، فلم يبخل على ثورته وأبنائه الضبّاط الوحدويين الأحرار بشيء، لأنّهم ثاروا بالشعب وثار الشعب بهم.



(28) منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي، رقم 11.

(29) السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمّر القذافي، المجلد السنوي رقم (3) ، منشورات الاتحاد الاشتراكي ، ص 359 .

المراجع

1 ـ ثورة الشعب العربي الليبي، من أقوال الأخ العقيد معمّر القذّافي رئيس مجلس قيادة الثورة، الجزء الأول، قسم الثقافة الجماهيرية، الإدارة العامة للثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، 1972.

2 ـ السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمّر القذّافي قائد ثورة الفاتح العظيم، المجلّد السنوي الأول، المراكز القومية الثقافية،1969/1970.

3 ـ السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمّر القذّافي قائد ثورة فاتح العظيم، المجلد السنوي الثاني، المراكز الثقافية القومية، 1970/1971

4ـ الدكتور هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981.

5 ـ منجزات ثورة الفاتح العظيم في عيدها الثالث، إدارة العلاقات الثقافية، وزارة الإعلام والثقافة، 1972.

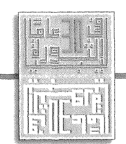
6 ـ السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمّر القذّافي قائد ثورة الفاتح العظيم، المجلد السنوي الثالث، منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي، 1971/1972.

7 ـ صبيح بشير مسكوني، مبادىء القانون الإداري الليبي، المنشأة العامة للكتاب والتوزيع والإعلان، 1982.

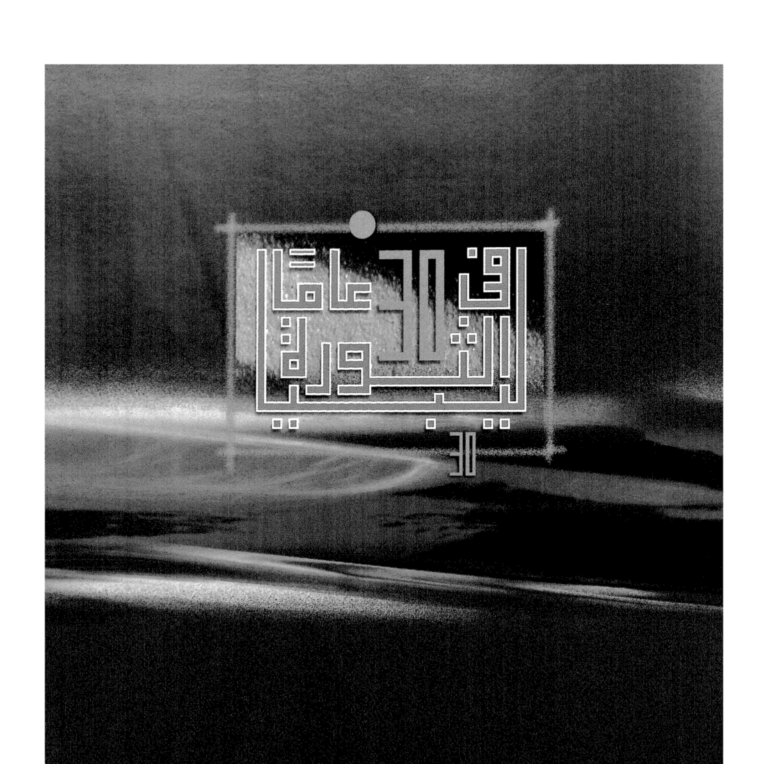
8 ـ منجزات ثورة الفاتح العظيم، محلياً، قومياً، وعالمياً، إدارة العلاقات الثقافية، وزارة الإعلام، 1971.

9 ـ عبد الحفيظ الميار، التنظيم الشعبي في الجمهورية العربية الليبية، 1971.

10ـ محمّد مصطفى زيدان، أيديولوجية الثورة الليبية، دار مكتبة الأندلس، بنغازي ليبيا، 1973.

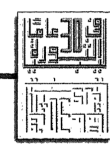






الفصل الثاني

سلطة الشعب



إعلان عن قيام سلطة الشعب

إن الشعب العربيُّ الليبيُّ المجتمعَ في الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية «مؤتمر الشعب العام» انطلاقاً من البيان الأول للثورة، ومن خطاب زوارة التاريخي واهتداءً بمقولات الكتاب الأخضر وقد اطلع على توصيات المؤتمرات الشعبية وعلى الإعلان الدستودي الصادر في 2 شوال 1389 هـ، الموافق 11 ديسمبر سنة 1969 م. وعلى قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده الأول في الفترة من 4 إلى 17 محرم 1396 هـ، الموافق 5 إلى 18 يناير سنة 1976 م ودور انعقاده الثاني في الفترة من 21 ذي القعدة إلى 2 ذي الحجة 1396 هـ الموافق 13 إلى 24 نوفمبر سنة 1976 م.

وهو يؤمن بما بشَّرت به ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة التي فجرها المفكر الثائر والقائد المعلم العقيد معمر القذافي على رأس حركة الضباط الوحدويين الاحرار تتويجاً لجهاد الآباء، والأجداد من قيام النظام الديمقراطي المباشر ويرى فيه الحل الحاسم والنهائي لمشكلة الديمقراطية.

وهو يجسد الحكم الشعبي على أرض الفاتح العظيم إقراراً لسلطة الشعب الذي لا سلطة لسواه، يعلن تمسكه بالحرية واستعداده للدفاع عنها فوق أرضه، وفي أي مكان من العالم، وحمايته للمضطهدين من أجلها. ويعلن تمسكه بالاشتراكية تحقيقاً لملكية الشعب، ويعلن التزامه بتحقيق الوحدة العربية الشاملة، ويعلن تمسكه بالقيم الروحية ضماناً للأخلاق والسلوك والآداب الإنسانية ويؤكد سيرَ الثورة الزاحفة بقيادة المفكر الثائر والقائد المعلم العقيد معمر القذافي نحو السلطة الشعبية الكاملة وتثبيت مجتمع الشعب القائد والسيد الذي بيده السلطة وبيده الثروة وبيده السلاح، مجتمع الحرية، وقطع الطريق نهائياً على كافة أنواع أدوات الحكم التقليدية من الفرد والعائلة والقبيلة والطائفة والطبقة والنيابة والحزب ومجموعة الأحزاب، ويعلن استعداده لسحق أي محاولةٍ مضادة لسلطة الشعب سحقاً تاماً.

إن الشعب العربي الليبي وقد استرد بالثورة زمام أمره، وملك مقدرات يومه وغده، مستعيناً بالله متمسكاً بكتابه الكريم أبداً مصدراً للهداية وشريعة للمجتمع، يصدر هذا الإعلان إيذاناً بقيام سلطة الشعب، ويبشر شعوب الأرض بانبلاج فجر عصر الجماهير.

(أولاً): يكون الاسم الرسمي لليبيا (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية).

(ثانياً): القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

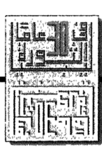
(ثالثاً): السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية مؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها.

(رابعاً): الدفاع عن الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة، وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه، وينظم القانون طريقة إعداد الإطارات الحربية والتدريب العسكري العام.

مؤتمر الشعب العام

صدر في القاهرة بمدينة سبها في 12 ربيع الأول 1397 هـ

الموافق 2 مارس 1977 م



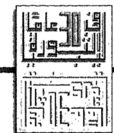
سُلطة الشعب

تمهيد:

إن المتتبّع لحركة التاريخ وتطور المجتمعات البشرية وللنُّظم الاجتماعية السائدة فيها عبر مسيرة العصور الماضية وحتى يومنا هذا، ابتداءً من الأسرة والقبيلة والطائفة، ووصولاً إلى مرحلة الأحزاب السياسية والمجالس النيابية في العصر الحديث، يخرج ومعه حصيلة هائلة من النضالات الإنسانية ضد الظّلم والطغيان عبر تلك الحقب التاريخية، ويرجع السبب في ذلك وباستمرار إلى أداة الحكم. فعلى الرغم من تعدّد الأنظمة السياسية وتباين أشكالها وصفاتها من إمبراطوريات، وملكيات، وجمهوريات، إلاّ أنها أثبتت في نهاية المطاف أنّها أنظمة خادعة للجماهير، وأنّها وجهان لعملة واحدة، حيث النُّظم القمعية والإرهابية، والفوارق الطبقية.

وهكذا وباستمرار تشتعل روح الثورة في نفوس الشعوب، وهي في كل لحظة تسمع حدوث ثورة أو انقلاب على أدوات الحكم الظالمة للتخلّص من قيود الاستعباد والاستغلال والتحكّم، تطلّعاً لعصر الجماهير. ولكن رغم تلك المحاولات الشعبية الرائعة نجد عوامل شد تشد الجماهير إلى الخلف، والسبب في ذلك عدم وضوح الطريق أمام الجماهير التي يُدَجَّل عليها بأنظمة بالية وتقليدية، ويكون الهدف في نهاية الأمر تغييب الجماهير وحقّها في ممارسة السلطة.

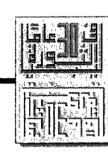
والشعب العربي في ليبيا الذي قدّم للعالم أول تجربة شعبية ديموقراطية في الحكم الشعبي دون نيابة أو تمثيل، لم يصل إلى هذه المرحلة بكل سهولة، ولم تكن الطريق أمامه ممهّدة، بل وصل إلى هذه المرحلة - سلطة الشعب - بعد كفاح طويل ضد أعتى أنواع الأنظمة الدكتاتورية، ودام نضاله أكثر من خمسمائة عام، ابتداءً بالاحتلال الأسباني عام 1510 ف.، ثم فرسان مالطا الذين تلتهم فترة الظلم والفساد في عهد حكم الخلافة العثمانية حتى نهاية عام 1911 ف.، عندما سلّمت الإمبراطورية العثمانية ليبيا لإيطاليا التي نصبت المشانق فوق كل شبر من الأرض الليبية منكّلة بأبنائها البررة من المجاهدين الشرفاء، والشيوخ والأطفال



العزّل من السلاح، بقلوب ملؤها الحقد والكراهية. لكن الشعب الأبي لم يعرف الاستسلام والخنوع، بل قاوم المستعمر أشد مقاومة، وقدّم في سبيل الذود عن الوطن أكثر من مليون شهيد. وبذلك سجّلت ليبيا في ذاكرة التاريخ ملاحم بطولية ضد الغزاة الفاشست ما يزال صداها يدوّي في شتى أرجاء المعمورة. ونصب المستعمر على ليبيا المجاهدة ملكاً عميلاً حكم البلاد بأمر أسياده المستعمرين الذين عاثوا في الأرض فساداً، فوقّع على معاهدات الذلّ والمهانة، وارتضى القواعد والقوات الأجنبية، وجزّأ الوطن إلى ولايات يدار أمرها بمشورة من إيطاليا وأمريكا وبريطانيا.

لكن روح التضحية والجهاد لم تهدأ في قلب هذا الشعب الأبيّ، حيث تحرّك أبناؤه البررة بقيادة الثائر العقيد معمّر القذّافي على رأس ثورة شعبية عارمة في الفاتح العظيم عام 1969 ف. هذه الثورة التي اكتسحت ركام الماضي البغيض، وطهرت البلاد من كافة براثن الذلّ والمهانة والطغيان، جاءت لتحيي تراثاً جهادياً كان قد طمس العهد المباد ملاحم بطولاته، وتثأر لكرامة جُرحت وحقّ أُغتصب، ووضعت حداً فاصلاً بين عهود غابرة مثّلت الجور والعسف والاستغلال، وفتحت عهداً جديداً الحرية فيه والسيادة للشعب.

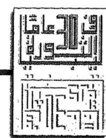
قد لا يختلف اثنان على أن المدخل العسكري لثورة الفاتح العظيم قد أعطى انطباعاً سياسياً لدى المراقبين السطحيين، أن الذي حدث في ليبيا عام 1969 ف. هو انقلاب عسكري. وقد أعطى هذا الانطباع الفرصة أيضاً لأعداء التحولات الحقيقية فوق الأرض العربية التي أحدثتها الثورة، بأن يقولوا أن المدخل كان مدخلاً عسكرياً، وأن الأداة التي قادت الثورة كانت أداة عسكرية.. وبالتالي فإن النظام الجديد الذي قام في ليبيا هو نظام عسكري، أي بمعنى نظام فاشي ودكتاتوري.. وقد يكون هذا واقعاً وحقيقة لو كانت ثورة الفاتح العظيم كغيرها من الثورات أو الحركات السياسية. فالثورة الليبية قد اختلفت عن بقية الثورات الأخرى من حيث الرؤية والهدف.



لم تقف الثورة، عند مرحلتها الأولى، كغيرها من الأحداث التي وقعت في الوطن العربي وفي العالم الثالث، وهي أن الحركات التي قام بها العسكريون استمرت في أيديهم حتى تحولت بالتالي إلى سلطة قمعية لا تقبل أو تعترف بمشاركة الجماهير في السلطة، إذ تعتبر أن أية مشاركة جماهيرية نوعٌ من المعارضة أو الردة، أو ما يُعرف بالثورة المضادة. وتجد نفسها في مواجهة الجماهير الشعبية، فتقمعها وتكبح جماحها بالسياط والسجون، وتتحولَ بطبيعة الحال إلى نظام قمعي. وتلك هي الحال التي آلت إليها معظم الحركات العسكرية في العالم الثالث. وخوفاً من أن تقع ثورة الشعب العربي الليبي في مثل هذا المحظور فقد اعتبرت الفاتح العظيم عام 1969ف. بداية المرحلة الأولى للثورة.

دخلت الثورة بعد ذلك مرحلة جديدة (المرحلة الثانية) التي صُعُدّت بخطاب زوار التاريخي، وهي المرحلة التي تم فيها استيلاء الجماهير الشعبية على كافة المرافق في كل مكان من أرض الجماهيرية العظمى. وبعد هذه المرحلة المهمّة والتي تعتبر منعطفاً حقيقياً للثورة، قامت قيادة الثورة بعدة عمليات تحريضية للجماهير من أجل تصعيد الثورة الشعبية، حيث تأكد للجماهير أن استيلاءها على السلطة صار واقعاً وحقيقة، وأن قيادة الثورة صادقة وجادة في تحريض الجماهير على الاستيلاء على السلطة.

وهكذا تخلصت الجماهير الشعبية، في ليبيا، بعد خطاب زواره التاريخي، من عقدة الخوف من استلام السلطة، وأصبحت بإرادتها الحرة تمارس مسؤوليات متعددة في سلسلة تصعيد الثورة الشعبية. وتمكّن الفلاّحون والعمّال والطلاّب والحرفيّون والموظفون والمهنيّون من إسقاط موظفين حكوميين معينين بقرارات من مجلس قيادة الثورة. وأمام زحف الجماهير سقط المحافظون في كل محافظة، وسقط العمداء والمديرون في كل بلدية، وقد أعطى ذلك للجماهير الشعور والإحساس بأن الثورة الشعبية حقيقة، وأن المواطن العادي قادر على إسقاط أكبر الموظفين في الدولة الليبية. وتلك كانت المرحلة الثانية للثورة.

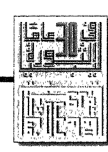


بعد هذه المرحلة، دخلت الثورة مرحلة ثالثة، وهي مرحلة إلغاء الاتحاد الاشتراكي العربي، وقيام المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية، لتكون السلطة الشعبية العليا التي لا سلطة لسواها في البلاد ـ سلطة الشعب ـ وتكوَّن بذلك مؤتمر الشعب العام ملتقى المؤتمرات واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية، وتشكّلت اللجنة الشعبية العامة كلجنة تنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية مسؤولة أمام مؤتمر الشعب العام.

وأمام هذه التجربة وقف السطحيّون والبلهاء مندهشين لأنّهم لم يدركوا ماذا يجري على الأرض الليبية من عمل تاريخي عظيم أمام شعب يحكم نفسه بنفسه، لا رئيس فيه لكي تُعطى له الأصوات أو تُشترى بأموال الشعب، ولا ملك تُقبلّ أياديه وينحني له الشعب سُجّداً، ولا قائد في يده سيف مسلّط على الجماهير، ولا حكومة تتصدّق عليه بحسنة. وكان عصر الجماهير، الناس فيه سواسية، بيدهم السلطة والثروة والسّلاح، يلتحمون في مؤتمرات شعبية تقرّر، ولجان شعبية تنفّذ، وقيادات شعبية تحرك الجماهير وتدفعها لممارسة السلطة، ولجان ثورية تحرّض..

أولاً: الثورة الشعبية:

تجسّدت الثورة الشعبية بقيام ثورة الفاتح العظيم التي نبعت أساساً من إرادة الشعب العربي الليبي، حيث أوضح قائد الثورة في خطابه التاريخي الذي ألقاه بمدينة سبها يوم 1969/9/22 ف. قائلاً: «إن الشعب هو الملهم الرائد، ولن ترتفع القوات المسلحة فوق الجماهير، أو تحتكر حكم ليبيا، فالشعب هو الحاكم وهو السيد». وأكّد الأخ قائد الثورة: «إن ثورة الفاتح العظيم هي ثورة شعبية وليست انقلاباً عسكرياً، لأن الشعب العربي الليبي عانى أبناؤه من الظلم والطغيان، قبل أن تخرج القوات المسلّحة من معسكراتها في ليلة الفاتح، ولأن أبناء هذا الشعب انتفضوا وثاروا، بل سقطوا شهداء برصاص دكتاتورية الرجعية من أجل نفس



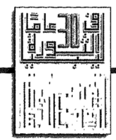
الأهداف التي تفجّرت من أجلها ثورة الفاتح العظيم، وهي الحرية والاشتراكية والوحدة» (1).

... « لقد ثبت أن هذا الشعب لا يرضى أن يعيش داخل حدود إقليمية مزيّفة، وقدّم الضحايا في السابق على مذابح الحرية دون تردّد، وقد أدرك الاستعمار يومئذ أنه يواجه شعباً حرّاً ويواجه ثورة شعبية، ولا يواجه انقلاباً عسكرياً تقليدياً، ولا يواجه حكّاماً معزولين عن الشعب، بل يواجه شعباً أعلن أنه سيد الجميع، وأنه يحكم نفسه بنفسه منذ تفجر ثورة الفاتح العظيم» (2).

لم تكن ثورة الفاتح العظيم منذ تفجرها مجرد خطابات وشعارات، فهي سوف تمتد إلى كل منزل، وإلى كل قرية، وإلى كل كوخ، إنها تزداد بالتلاحم مع الشعب كل يوم، وتزداد اتساعاً ورسوخاً لتؤكّد للعالم أجمع أن ما حدث في ليبيا هو ثورة شعبية عارمة تفجّرت في كل مكان. وأشار قائد الثورة: «إنّه بعد تفجّر الثورة فإن الشعب العربي الليبي على أبواب مرحلة جديدة من النضال، وعليه فإننا جميعاً سوف نلتقي في مؤتمرات شعبية يحضرها أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء، مع جماهير الشعب، يستعرضون فيها معاً كافة القضايا والمراحل والمشاكل التي مرّت بها ليبيا منذ الفاتح العظيم عام 1969 ف. في كافة المجالات، وسوف يتكفّل كل عضو ووزير بمكاشفة الجماهير ومحاسبة النفس كل في ميدان تخصّصه وفي حدود مسؤولياته، وسوف يكون الكلام في هذه المؤتمرات الشعبية بالأرقام والأدلّة المادية، وليس بالكلام الكثير وبالعناوين في الجرائد، وفي المجلاّت وأجهزة الإعلام الأخرى ... » .

وأضاف قائد الثورة قائلاً: «إن كل مسؤول عليه أن يعرف أن كل شيء يفعله معرّض للكشف، وتسليط الضوء عليه أمام الشعب، وأن الأشياء كبيرة كانت أم صغيرة سوف يتم التصارح فيها، لأن المهم هو مصلحة الشعب، فالأشياء الآن

(1) خطاب قائد الثورة بمدينة الزاوية، في 1971/1/24ف،، ثورة الشعب العربي الليبي، ص 104 .
(2) خطاب قائد الثورة بمدينة طرابلس ، في 1970/9/1ف .



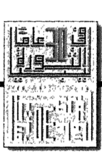
تتطلب ثورة فكرية حتى تستقيم الأمور. لقد تم القضاء على الحكومة في الفاتح العظيم والموجود الآن ليس حكومة بالمعنى التقليدي، ففي المؤتمرات الشعبية يلتقي المسؤول مع الشعب وجهاً لوجه، وترسم السياسة من خلال هذا اللقاء، وتكون مستوحاة منه، بحيث لا تكون هناك سلطة تخطط في جهة والشعب عليه أن يسمع فقط»(3).

لقد وجد ما يبررّ ثقة مجلس قيادة الثورة في حكمه للشعب العربي الليبي، وصدق أحاسيسه، وأدرك مجلس قيادة الثورة بأن الشعب الذي عانى من الظلم والاستبداد لقرون عدّة، قادر على أن يتصرّف بما يخدم مصالحه في جميع المجالات، وطبيعي أن الإنسان يصبح مسؤولاً إذا أُلقيت على عاتقه المسؤولية، وأدرك الشعب العربي الليبي مسؤولياته، لا نظرياً بل عملياً وأصبح الفرد مؤمناً بنفسه ومدركاً للمسؤولية الملقاة على عاتقه.

ولقد كان لثورة الفاتح العظيم بُعد شعبي وثقافي، وفي إطار الثورة الشعبية تفجرت الثورة الثقافية وجاءت اللقاءات في المؤتمرات الشعبية أشبه ما يكون بندوات ثقافية، يعبرّ فيها الفرد عما يجول بخاطره، وكانت المناقشات المباشرة بين قائد الثورة والمواطنين هي السبيل إلى تمكين الشعب من الاضطلاع بمسؤولياته، إذ مهدّ ذلك إلى إعلان الثورة الشعبية، وتشكيل اللجان الشعبية، فالاستمرار في الثورة يتطلّب فهماً جديداً يعطي كل الحرية لجماهير الشعب وليس للمترفعين عليه، ومن هنا كانت الثورة الشعبية تشكلّ مرحلة هامة في تاريخ ثورة الفاتح العظيم حيث إنها (الثورة الشعبية) مكّنت الشعب العربي الليبي لأول مرة من ممارسة السلطة الحقيقية عن طريق ترجمة الحرية السياسية التي تحققت في فجر الفاتح العظيم إلى ديموقراطية شعبية حقيقية.

---

(3) خطاب قائد الثورة بمؤتمر المعلمين بطرابلس، 1969/11/28ف . ثورة الشعب العربي الليبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105 .



سُلطة الشعب

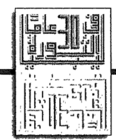
كان خطاب قائد الثورة يوم 1973/4/15 ف.، من الناحية العملية، إيذاناً بتفجير الثورة الشعبية، التي كانت تمثّل نقطة تحولّ في التطور السياسي في ليبيا، واستهل قائد الثورة خطابه التاريخي الذي ألقاه بمدينة زواره بمناسبة المولد النبوي الشريف، بإثارة بعض القضايا العامة، مثل الوضع القائم في فلسطين المغتصبة، والوحدة العربية، وحركات التحررّ بوجه عام، ثم مضى في حديثه ليحذّر جماهير الشعب بأنّهم إذا أرادوا تحرير أنفسهم من الفقر والجهل والمرض وبناء المدارس والمستشفيات والطُّرق وإنشاء المصانع وبناء قوات مسلّحة قوية، وضرب المثل لدول العالم الثالث لا بد أن يكونوا أقوياء في الداخل. وعلى هذا فإن جميع أفراد الشعب العربي الليبي مسؤولون عن استمرار نجاح الثورة، فلا ينبغي أن تكون الثورة مقصورة على مجلس قيادة الثورة أو أية مجموعة منقّاة من الشعب(4).

تكمن أسباب قيام الثورة الشعبية في اعتبار أن ثورة الفاتح العظيم ثورة شعبية منذ بداية التحضير لها في نهاية الخمسينات(5). لقد ناضل قائد الثورة أكثر من عشر سنوات من أجل الثورة، وبعد أن تفجّرت الثورة أحسّ بأن هناك ما يتهددها من الداخل، حيث أكّد في عدة مناسبات على أن بعض الأفراد لا يسهمون بصورة فعّالة في المشروعات الاجتماعية، فالثورة لم تكن لفرد أو جماعة، بل هي ثورة الشعب بأسره ولا بد أن يشارك الجميع فيها، كما أن هناك بعض الأفراد الذين يقفون بين الشعب وبين ممارسته لسلطته، ويتسبّبون في عرقلة مشاريع الشعب، والحيلولة بينه وبين أهدافه العظيمة، ولهذا السبب لا بد أن يتولّى الشعب كافة المسؤوليات ويمارسها بنفسه دون وسيط، وحتى يتمكّن الشعب من التخلّص من المكتبية التي تسيطر على الجهاز الإداري وحتى يتم قهر التخلّف والتسلّط السياسي، لا بد له من ممارسة السلطة بنفسه.

---

(4) خطاب قائد الثورة بمدينة زوارة، في 1973/4/15ف .

(5) انظر في هذا الخصوص «قصة الثورة» .



ولقد حدّد القائد في خطاب زواره التاريخي أن استمرار الثورة الشعبية ونجاحها يتطلّب القيام بمهام جديدة، ولتحقيق ذلك أعلن خمس نقاط هي(6):

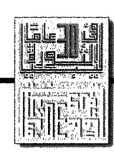
1ـ تعطيل كافة القوانين المعمول بها الآن:

لم يكن تعطيل كافة القوانين المعمول بها دعوة إلى الفوضى، بل إلى تعطيل القوانين الرجعية، التي سنّها العهد الملكي المباد، والتي كثيراً ما أعاقت الثورة لتحل محلها قوانين ثورية جديدة يصوغها ويطبّقها الشعب. وقد أوضح قائد الثورة قائلاً: «إنّه رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على قيام الثورة، إلاّ أننا ما زلنا نرى بعض القوانين من العهد المباد، بل ربما يرجع بعضها إلى عهد الاستعمار العثماني أو الإيطالي، هذه القوانين التي وُجدت في فترة زمنية معينة تختلف تمام الاختلاف مع هذه الفترة التي يعيشها شعبنا اليوم، وجاءت هذه القوانين أيضاً من أجل خدمة طبقة معينة لا من أجل خدمة جماهير الشعب، هذه القوانين التي يستند عليها هؤلاء البيروقراطيون في تعطيل وتسويف الأعمال، وعدم إيصال الخدمات إلى الجماهير في وقتها المناسب، يجب أن تلغى وتعطّل فوراً، وبلا تردّد، حتى يستفيد الشعب من ثروته، وأن نوقف العمل بهذه القوانين ونأتي بالبديل الذي يساير روح عصرنا وحياتنا الحاضرة»(7).

وأضاف قائد الثورة: «... إن القوانين التي تحكمون بها الآن، هي قوانين العهد المباد، ولم تتغير بعد، فإذا كنا نريد أن نستمر فلا بد أن نبدأ من جديد، ولكن كيف نبدأ من جديد؟ أولاً تتعطّل كافة القوانين المعمول بها الآن، ويستمر العمل الثوري، وذلك بأن توضع العقوبات والإجراءات حالاً، بمعنى أن كافة الإجراءات التي تتخذ لا يمكن الرجوع فيها إلى نصوص قانونية، قد تتفق مع ما هو واقع، وإنما تؤخذ الإجراءات حسب الحالة التي تقع تحقيقاً للتحول الثوري، وهذا لا يعني - بأي حال من الأحوال - أن يخاف الناس على أرواحهم أو أمنهم أبداً، بل نحن مسلمون

(6) خطاب القائد بمدينة زواره، في 1973/4/15ف.

(7) المرجع السابق نفسه.



ونحكم بالشريعة الإسلامية، ولا يمكن في ظل الشريعة الإسلامية، ولا يمكن في ظل شريعة اللّه أن نظلم أي شخص أو يخاف على نفسه أو ماله»(8).

ويضيف قائد الثورة قائلاً: «إن هذه القوانين تقف حجر عثرة أمام مسيرة الثورة، وأمام إنجازاتها التي يجب أن تتسم بسرعة التخطيط والتنفيذ، من أجل أن تصل الخدمات إلى الجماهير، كذلك فإن هناك بعض الأشخاص المنحرفين، الذين قد يجدون في هذه القوانين الحماية برغم أعمالهم التي تعد بمثابة عدوان على حقوق الشعب (9). ولذا حثّ قائد الثورة الشعب على صياغة قوانين ثورية على هدى الشريعة الإسلامية التي تنص على العدالة في الحكم.

2ـ تطهير البلاد من المنحرفين:

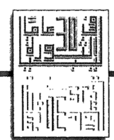
إن ثورة الفاتح العظيم هي ثورة إنسانية وقد تسامحت الثورة مع المنحرفين فترة تزيد على ثلاث سنوات، فتآمروا ضدّها، إذ ترك البعض أعمالهم ورفض البعض الآخر العمل في مشروعات بعينها، ولم يكن هذا ضرباً من التآمر ومحاولة التدمير فحسب بل كان أيضاً خيانة للشعب.

وقد أوضح قائد الثورة قائلاً: «إن الجماهير هي القادرة أن تميّز هؤلاء المنحرفين وأفكارهم المضلّلة سواء كانت هذه الأفكار شرقية أم غربية، وعلى الجماهير أن تطهر البلاد والمواطنين من هؤلاء المنحرفين، الذين يأتون بفكر غريب عنا لا يقدّم لنا إلاّ الانحراف والتخلّف، وبالقضاء على الانحراف وهؤلاء المنحرفين تصبح المشروعات الثورية سهلة الإنجاز حيث إن عراقيل التنفيذ تكون قد أُزيلت، وعلى جماهير الشعب أن تشمرّ على سواعد الجد في العمل من أجل إقامة وإنجاز المشروعات التي تريدها»(10). وبذلك يكون قائد الثورة قد حملّ الشعب المسؤولية كل المسؤولية في إنجاز مهماته

(8) خطاب قائد الثورة في مدينة زوارة 1973/4/15ف. ، السجل القومي ، ص 492 .

(9) المرجع السابق نفسه ص 493 .

(10) خطاب قائد الثورة في مدينة زوارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 493 .



ومشروعاته، حيث إن الشعب هو السيد والملهم وصاحب المصلحة الحقيقية في الثورة، الذي تلاحم معها منذ شروق شمس يومها الأوّل.

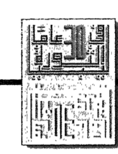
3. الحرية كل الحرية للشعب وليست لأعداء الشعب:

أكّد قائد الثورة قائلاً: «إن الحرية كل الحرية لجماهير الشعب الكادحة، وليست للمترفعين عن جماهير الشعب، وأضاف: إن جماهير الشعب في ليبيا عاشت فترة طويلة من الزمن تقدّر بنحو 400 سنة تحت نير الاستعباد ووطأة الاستعمار، من عثماني وفاشيستي وإدارات أمريكية وإنجليزية وفرنسية، وحكم عميل، لذلك آن لهذا الشعب أن يتمتع بالحرية والكرامة.. وأضاف قائلاً: إن هذا الشعب الذي عاش 400 سنة تحت السياط والضرب، يجب ألاّ يعيش دائماً هكذا، ويجب أن يعيش حراً، وألاّ يكون هناك شرطي عنده عصا أو مسدس يرهب بها الشعب، وأضاف: إذا كنتم تريدون وحدة عربية واشتراكية، وتريدون التبشير بالإسلام والحياد الإيجابي، يجب أن تعيدوا النظر في أنفسكم من الداخل، وأشار قائد الثورة إلى أنه سيوزع السلّاح على كثير من قطاعات الشعب، غير القوات المسلّحة، وغير المقاومة الشعبية، للجماهير التي ثرنا من أجلها، وعاشت أربعمائة سنة محرومة من الحرية، وهذه الجماهير المؤمنة بثورة الفاتح العظيم سنوزّع عليها السلاح، وأضاف قائد الثورة: إنه بتسليح الجماهير الشعبية المؤمنة بالثورة، ستحول مئات الآلاف من الليبيين إلى حاملي سلاح، يقفون في وجه أي دولة تريد أن تعتدي على ليبيا» (11).

4. الثورة الإدارية:

من الأهداف الأساسية للثورة الشعبية محاربة الإهمال في أداء الواجب والصلف، وعدم تقدير المسؤولية، والمكتبية السائدة بين الموظفين، فإذا كان الجهاز الإداري لا يخدم الشعب فلا مناص من القضاء عليه. لقد أعلنت الثورة ضد

(11) المرجع السابق نفسه ص 493.

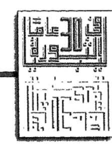


المكتبية الروتينية المعقّدة بهدف خلق الموظف الثوري، الذي يفتح قلبه للمواطن، ويحترم مصالح الجماهير دون تمييز، أو استعلاء، انطلاقاً من مفهوم واضح للوظيفة، بأنّها خدمة ومسؤولية وأمانة. وفي هذا يقول قائد الثورة: «... هؤلاء الذين يرقدون في بيوتهم والذين كوّنوا عازلاً بين الثورة والجماهير، الذين يتركون العمل إذا لم يكن هناك رئيس يراقبهم، أو الذين يقفلون المكاتب في وجه المواطنين، ويماطلون في قضاء مصالحهم، هذه الطبقة المكتبية التي لا تتحرك إلاّ بالخوف، تستوجب إعلان الثورة الإدارية، بواسطة جماهير الشعب، التي سأسلّحها لكي تحطم البيروقراطية، ويحطموا الطبقة العازلة. وأضاف قائد الثورة قائلاً: إذا كان مصلحة الشعب الليبي ستضيع في المكاتب فلتتحطم المكاتب لتبقى مصلحة الشعب الليبي، إذا كانت مصلحة الشعب ستضيع لأجل الحكومة فلتسقط الحكومة وليحيى الشعب»(12) .

5ـ الثورة الثقافية:

تستمد ثورة الفاتح العظيم جذورها ومبادئها من الإسلام الذي هو المصدر الفكري للثورة. وكان على الليبيين أن يخوضوا المعركة الثقافية مسلّحين بتلك المبادىء، وتقرّر أن تدخل الثورة الثقافية إلى المكتبات العامة والجامعات، وأن تشمل البرامج التعليمية جميعها، لتصفية كل فكر غريب لا يمت بصلة إلى العروبة والإسلام.. فإذا كان العالم يشهد ونحن نشهد على أنفسنا أن فكر الثورة ينبع من الإسلام ومن الرسالة الخالدة ومن الكتاب الذي أُنزل من السماء الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.. إذا كان العالم يشهد بكل هذا، ونحن واثقون تمام الثقة بأنفسنا، ومن أننا نطبّق الفكر السليم، الفكر الإنساني العظيم، الفكر الذي جاء به محمدّ ، الذي أخرج الناس من الظلمات إلى النور، نحن نتمسك بكتاب الله، ولا أعتقد

(12) المرجع السابق نفسه ص 494 .



أن هناك أي نظرية ولا أي فكر يصل إلى مستوى كتاب اللّه، ما دمنا نحن واثقين من ينبوع الفكر الذي بين أيدينا لا بد أن ندخل المعركة الثقافية، معركة ثقافية سأحرق وأحرق فيها كل الكتب المضلّة، الكتب المستوردة التي جعلت الشباب يفقدون عقولهم ويصبحون تائهين، إنني سأشنّ ثورة على المكتبات والجامعات والمناهج الدراسية وعلى كل شيء مكتوب. ولا بد.. وأقولها بصراحة.. أن نحرق كل فكر مضلّل، ونُبقي الفكر الإنساني الحقيقي، الفكر النابع من كتاب اللّه(13).

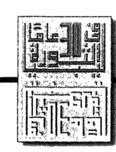
وذكر قائد الثورة في خطاب زواره التاريخي: «إنه إذا تمسّك الشعب العربي الليبي بفكر ثورة الفاتح العظيم النابع من الإسلام، ومن الرسالة الخالدة، فإنه يستطيع أن ينجز كل المشاريع الثورية التي نريدها ونحققها في أقصر وقت. ومعنى هذا أن يكون الشعب الليبي فعلاً هو أول شعب في العالم، يقوم بثورة فريدة في التاريخ، ويحمل السّلاح، ويبني نفسه، ويعيد تنظيم نفسه في كل لحظة، وعندئذ سوف تزحف الجماهير التي وجهت لها النداء في اليوم الأول للثورة، تزحف لتتولى مسؤولياتها في الثورة، التي قامت من أجلها، إن هذا يتطلب أن تكونوا أنتم وقيادة الثورة جنباً إلى جنب، لتحطيم البرجوازية، والمكتبية، والفكر المتعفن، فحمل السّلاح، لبناء المصانع، والمزارع، وشق الطرق، والتضحية في سبيل التحوّل الثوري، وهذا يتطلّب أن تتحمّل جماهير الشعب العربي الليبي مسؤولية الحكم»(14).

وبعد هذا الخطاب جرت عدة عمليات تحريضية للاستيلاء على السلطة، من قبل الجماهير الشعبية حيث قام أعضاء هيئة التدريس والطلاّب في الجامعات بتشكيل لجان شعبية بها، كما تم أيضاً تشكيل لجان شعبية في مختلف المرافق الإدارية في الدولة. وأحسّت الجماهير أن الثورة الشعبية تكاد تصبح حقيقة كاملة، وما عليها، أي الجماهير، إلاّ مواصلة السير في طريق الثورة الشعبية حتى تكون السيطرة للجماهير في كل مكان من الجماهيريّة العظمى.

---

(13) خطاب قائد الثورة في مدينة زوارة، 1973/4/15ف.، المجلد السنوي الرابع، 1972/1973ف.، ص 494.

(14) المرجع السابق نفسه ص 494.



ثانياً: التمهيد لإعلان سلطة الشعب:

إن سلطة الشعب المطبّقة حالياً في الجماهيريّة العظمى، لم تتم بين ليلة وضحاها، وإنما سبقها العديد من المراحل والإجراءات، من إعادة التنظيم، والتوعية والترشيد، حتى تم الوصول إلى تطبيق السلطة الشعبية بالكامل، كما نراها اليوم، والمتمثّلة في المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية والاتحادات، والنقابات والروابط المهنية مؤتمر الشعب العام هذه المراحل التي مرّت بها السلطة الشعبية حتى وصلت إلى شكلها النهائي يمكن إجمالها في الآتي:

1 ـ مرحلة تفجير الثورة في الفاتح العظيم 1969 ف.

2ـ مرحلة الثورة الشعبية في 1973/4/15 ف.

3ـ تعديل النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي 1974/11/4 ف.

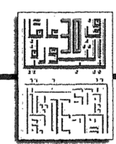
4ـ ثورة الطلاّب في 1976/4/7 ف.

5 ـ ظهور ملامح النظرية العالمية الثالثة وصدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر 1976ف .

وسوف نقوم بتوضيح هذه المراحل المختلفة وكيف أدّت إلى تقريب قيام سلطة الشعب.

1 ـ قيام ثورة الفاتح العظيم عام 1969 ف.:

كان يوم الفاتح العظيم عام 1969 ف. بداية للتحولات الجذرية في المجتمع العربي الليبي، والمدخل الطبيعي لتطبيق سلطة الشعب. وقد عبّر عن ذلك البيان الأول للثورة حيث جاء فيه: إن الثورة لم تكن ثورة فرد، أو حزب، أو قبيلة، أو طبقة، بل إنّها ثورة الشعب العربي الليبي كلّه، وإن مهمّة القوات المسلّحة في تفجير الثورة، كانت استجابة واعية للمطالب الشعبية في التغيير، والثورة على الأوضاع الفاسدة،



وقد نصّ البيان على ما يلي:

«أيها الشعب الليبي العظيم، تنفيذاً لإرادتك الحرّة وتحقيقاً لأمانيك الغالية، واستجابة صادقة لندائك المتكرر، الذي يطالب بالتغيير والتطهير، ويحث على العمل، والمبادرة، ويحرّض على الثورة والانقضاض، قامت قواتك المسلحة بالإطاحة بالنظام الرجعي المتخلّف المتعفّن، الذي أزكمت رائحته النتنة الأنوف، واقشعرت من رؤية معالمه الأبدان، وبضربة واحدة من جيشك البطل، تهاوت الأصنام، وتحطمت الأوثان، فانقشع في لحظة واحدة من لحظات القدر الرهيبة، ظلام العصور، من حكم الأتراك إلى جور الطليان، إلى عهد الرجعية والوساطة والمحسوبية... وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم الجمهورية العربية الليبية»(15).

ويضيف قائد الثورة قائلاً: «لا مهضوم، ولا مغبون، ولا سيد ولا مسود، بل إخوة أحرار في ظل مجتمع ترفرف عليه ـ إن شاء الله ـ راية الرخاء والمساواة»(16). فقد أكّد البيان الأول للثورة أن قيام الثورة جاء استجابة لنداء الشعب المتكرّر، وأن هذه الثورة هي ثورة الشعب العربي الليبي كلّه، وحدّد أهداف الثورة في الحرية والاشتراكية والوحدة، وقيام مجتمع ترفرف عليه راية العدالة والمساواة. كما يؤكّد البيان على أن السلطة هي سلطة الشعب. وفي الخطاب الذي ألقاه قائد الثورة في مدينة بنغازي بمناسبة ذكرى استشهاد شيخ الشهداء عمر المختار يوم 1969/9/16 ف.، أي بعد مرور أسبوعين على قيام الثورة لم يفته أن يؤكّد على أن عهد الحكام قد زال، عهد السيد والمسود زال، عهد الملوك والعبيد زال، عهد الحكومة والمحكوم انتهى، الآن شعب يحكم نفسه بنفسه، فالشعب هو السيد بعد الآن...» (17).

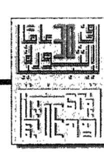
وفي لقائه بجماهير الشعب في الساحة الخضراء بمدينة طرابلس في 1969/10/16ف.

---

(15) البيان الأول للثورة، السجل القومي، المجلد الأول، 69/1970ف .

(16) المرجع السابق نفسه .

(17) خطاب قائد الثورة في مدينة بنغازي، السجل القومي، المجلد الأول، 69/1970ف .



عاد قائد الثورة يؤكّد مرة أخرى على شعبية هذه الثورة، ويوضح حقيقة واحدة هي أن الفاتح العظيم هو ثورة شعبية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ، وقد تأكّد للعالم أن القوّات المسلّحة ما هي إلاّ طليعة لهذا الشعب.. وتأكّد للعالم أجمع أن هناك ثورة شعبية عارمة تقودها الجماهير في ليبيا المناضلة(18).

وفي لقائه بجماهير مدينة طبرق في 1969/11/9 ف. لم ينس قائد الثورة أن يوضح حقيقة هذه الثورة، ولمن يجب أن تكون السلطة بعد الفاتح العظيم 1969 ف. حيث ذكر قائلاً: «إنه بعد الفاتح العظيم قد أطل على ليبيا المكافِحة عهد جديد لا محسوبية، ولا ظلم ولا اضطهاد، إنّه بعد الفاتح العظيم لا خشوع ولا خضوع ولا ذلّ، فلتصل كلمة الشعب قوية، وليعلن أن الشعب سيد نفسه» (19).

وفي لقاء آخر له مع الجماهير الشعبية بمدينة درنة قال قائد الثورة: «وهكذا أصبح واضحاً ويتأكّد يوماً بعد يوم، أن ما حدث في تلك الليلة المجيدة إنما هو ثورة شعبية كانت تعتمل في نفوس جماهير الشعب منذ سنوات طويلة، وكانت القوّات المسلّحة، وعلى رأسها حركة الضبّاط الوحدويين الأحرار، أداة التنفيذ لآمال الشعب»(20).

من الفقرات السابقة للبيان الأول للثورة وخطب قائد الثورة نجد أن ثورة الفاتح العظيم، منذ تفجرها، تسعى إلى تأكيد السلطة الشعبية، وأنّها، أي الثورة، لم تقف عند هذا الحد، بل إنه حتى الإعلان الدستوري الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في 1991/12/11ف. ليكون أساساً لنظام الحكم في مرحلة التحول الثوري نجده يؤكّد في مواده على سيادة الشعب لنفسه، حيث جاء في الإعلان الدستوري المؤقّت: إن ليبيا جمهورية عربية ديموقراطية حرّة، السيادة فيها للشعب، وهو جزء من الأمّة العربية، وهدفه الوحدة العربية الشاملة، وإقليمها جزء من أفريقيا، وتسمى الجمهورية العربية الليبية(21).

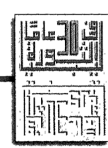
---

(18) خطاب قائد الثورة في مدينة طرابلس ، 1969/10/6ف.، السجل السنوي الأول، 69/1970 ف .

(19) خطاب قائد الثورة في مدينة طبرق ، 1969/11/9ف.، السجل السنوي الأول، 69/1970 ف .

(20) خطاب قائد الثورة في مدينة درنة، 1970/4/3ف. ، السجل القومي، المجلد الأول، 69/1970 ف .

(21) المادة الأولى من الاعلان الدستوري المؤقت،1969/12/11ف.،الجريدة الرسمية، 1977 ف .



2ـ مرحلة الثورة الشعبية:

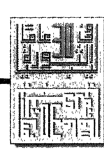
يعتبر خطاب زواره التاريخي بداية انطلاقة الثورة الشعبية، كما يعتبر منعطفاً تاريخياً جديداً في تاريخ ثورة الفاتح العظيم، حيث أعلن فيه قائد الثورة النقاط الخمس التي تهدف إلى القضاء على الجهاز الحكومي، وتحويله من أداة حكم رسمية إلى أداة حكم شعبية، تدار بواسطة اللجان الشعبية، هدفها تسليم السلطة للشعب ليمارسها بنفسه. ويعتبر خطاب زواره التاريخي إيذاناً بتفجير الثورة الإدارية التي تمثّلت في قيام الشعب بتشكيل اللجان الشعبية في كافة الإدارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والتي أصبحت تُدار عن طريق هذه اللجان الشعبية المصعّدة جماهيرياً. هذا وقد سبق لنا التعرّض لهذا الموضوع في بداية هذا الفصل بشيء من التفصيل.

3ـ تعديل النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي:

شهدت مرحلة السنوات الثلاث التالية لتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي سلسلة من التطورات السياسية والفكرية المهمّة في طريق بلورة معالم السلطة الشعبية وتحديدها، وكان لهذه التطورات أبلغ الأثر في عرقلة تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي وإرباكها، وكشفت عن عجزه وعدم قدرة قيادات لجانه وتنظيماته عن استيعاب هذه الأحداث ومسايرتها. ومن أهم هذه الأحداث ما ذُكر آنفاً، وهي الثورة الشعبية، وثورة الطلاّب، وطرح قائد الثورة لملامح النظرية العالمية الثالثة.

وقد أدّت هذه الأحداث إلى شل حركة الاتحاد الاشتراكي العربي، وبالتالي جُمّد نشاطه، واحتاج الأمر إلى إجراء تقويم شامل وعميق لدوره وقانونه الأساسي وتشكيلاته، التي لم تعد تتناسب والتطورات الجديدة.

وفي دورة الانعقاد الثانية للمؤتمر الوطني للاتحاد الاشتراكي العربي التي عُقدت في طرابلس في الفترة من 4ـ 1974/11/11 ف.، جرت مناقشات واسعة حول هذا الموضوع، واشتركت فيها كافة تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي



وقيادته، وقد أكّد قائد الثورة في هذه المناقشات على ضرورة إجراء تعديلات جوهرية في النِّظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي، وفي تشكيلاته، بما ينسجم والمعطيات السياسية والفكرية الجديدة(22).

وقد قدّم الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي تقريراً مفصلاً للمؤتمر يتضمن حركة التنظيم، وحدّد فيه الصعوبات التي واجهت حركته خلال عامين ونصف العام، وقد أجملها في النقاط التالية:

1 ـ نقص التجربة والخبرة السياسية في القيادات المشكّلة ولا سيما في الوحدات الأساسية.

2 ـ انغماس التنظيم في المشاكل اليومية للجماهير، مما جعل العمل السياسي يصطدم بتلك المشاكل، في وقت لم تتهيأ فيه الفرص للتنظيم لمواجهة هذه المشاكل وحلّها.

3 ـ غياب التعاون الفعّال بين منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي والأجهزة التنفيذية والمحلية على مختلف مستوياتها.

4 ـ عدم اكتمال كل التنظيمات المساعِدة، وعدم انتظام العلاقة بين ما أُنشىء منها بمنظمات الاتحاد الاشتراكي العربي(23).

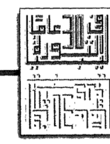
لقد أحدث تشكيل اللجان الشعبية أثراً كما سبق الإشارة سلبياً على حركة الاتحاد الاشتراكي العربي في اتجاهين الأولّ: أن اللجان الشعبية وهي تجدّد بناء الجهاز الإداري والتنفيذي استهدفت تقويم لجان الاتحاد الاشتراكي العربي، فتعرّض بعضها للمحاسبة وللحلّ. والثاني: عدم فهم مهمة اللجان الشعبية، والاعتقاد بأنّها البديل للاتحاد الاشتراكي العربي، فتوقف نشاط بعض منظماته وتقلّص تأثيرها في إحداث التحولّ الجماهيري المطلوب(24).

---

(22) أنظر الدورة الثانية للاتحاد الاشتراكي العربي، 1974/9/4ف. المجلد السنوي الخامس، 1975/74ف.

(23) مقررات وتوصيات المؤتمر القومي العام الأول للإتحاد الاشتراكي العربي في دور انعقاده العادي الثاني، دليل إجراءات إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي العربي، أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكي العربي، ناصر (يوليه) 1975 ف.

(24) قرار مجلس قيادة الثورة بإعادة تنظيم الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي، 1975/4/3ف.



واستناداً على المعطيات السابقة، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتعديل النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، ليستوعب بذلك ما أوصى به المؤتمر الوطني العام بهذا الخصوص. ولعل أبرز التغيرات التي حدثت على تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي بعد تعديل نظامه الأساسي ما يلي:

أولاً: تأكيد الحق السياسي لكل مواطن، وضرورة مشاركته الفعّالة في الحكم، وذلك عن طريق تقسيم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية وفقاً لمكان الإقامة، بحيث يكون الشعب كله عضواً في المؤتمرات الشعبية الأساسية، ويقوم كل مؤتمر شعبي أساسي باختيار لجنة لقيادته، ومن مجموع هذه اللجان يتكون المؤتمر القومي العام، مؤتمر الشعب، بالإضافة إلى الاتحادات والنقابات والروابط المهنية.

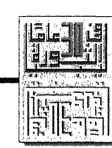
ثانياً: تحديد النِّظام الأساسي المعدّل لاختصاصات المؤتمر القومي العام، باعتباره أداة الحكم العليا في البلاد، حيث تمتع بكل الاختصاصات المتعلّقة بإقرار السياسة العامة للدولة، والميزانية العامة، ومحاسبة السلطة التنفيذية، وإبرام المعاهدات، وقضايا الحرب والسلّم.

ثالثاً: من بين التغيرات التي حدثت أيضاً، إعادة النظر في صيغة التحالف داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، حيث انتهى المؤتمر إلى عدم الإقرار بوجود الرأسمالية، وتم شطبها من قوى التحالف، كذلك رأى المؤتمر أن الثقافة ليست حكراً على أحد، ولكن يمكن أن يوجد المثقّفون بين كافة الفئات الاجتماعية (الفلاّحين والعمّال والطلبة)، وبذلك أُعيد تسمية صيغة التحالف على الوجه التالي: فئة الفلاّحين، فئة الطلاّب، فئة التجار، فئة الحرفيين، وفئة الموظفين.

وبعد هذا التعديل الذي أصدره مجلس قيادة الثورة على النِّظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، أصبح التنظيم يتكون من المستويات التالية:

1- المؤتمرات الشعبية الأساسية: وتتكوّن من مجموع أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي المقيمين في نطاق كل فرع بلدي.

2- المؤتمرات الشعبية للبلدية: وتتكوّن من مجموع أمناء اللجان القيادية

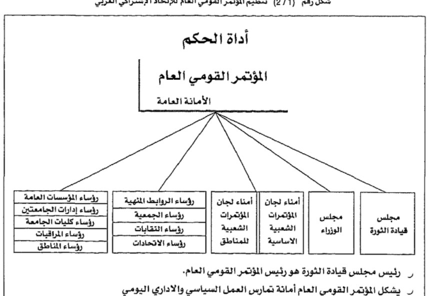


للمؤتمرات الشعبية الأساسية التي تدخل في نطاق كل بلدية.

3 ـ المؤتمر القومي العام: ويتكون من مجلس قيادة الثورة ومن الأمناء والأمناء المساعدين للمؤتمرات الشعبية الأساسية وأمناء المؤتمرات الشعبية للبلديات، وأمناء اللجان الشعبية للمراقبات، والبلديات، والجامعات، ورؤساء اللجان الشعبية للمؤسسات العامة، ورؤساء الاتحادات والنقابات والروابط المهنية(25). انظر شكل رقم 2/1 الذي يوضح تنظيم المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي، قبل إعلان قيام سلطة الشعب في 2/3/1977ف.

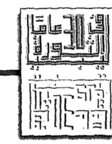
ولعل التغير الجوهري الذي تم منذ التعديل الذي أدخل على النِّظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، وحتى قيام سلطة الشعب، هو إعطاء صلاحيات للمؤتمر

شكل رقم (2/1) تنظيم المؤتمر القومي العام للإتحاد الإشتراكي العربي



---

(25) قرار الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي بتجديد عضوية المؤتمر القومي العام. دليل إجراءات إعادة بناء منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي، أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكي العربي، ناصر (يولية) 1975 ف.



القومي العام، والمؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، التي أصبحت تتمتع بكل الاختصاصات، من دراسة وإقرار السياسة العامة للدولة ووضع الميزانية العامة ومحاسبة اللجان الشعبية وتوجيهها.

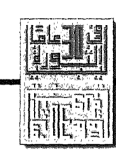
4- ثورة الطلاّب في 1976/4/7ف.:

تعتبر الثورة الطلاّبية من العوامل التي قرّبت من قيام سلطة الشعب، وقد قامت هذه الثورة الطلاّبية في محاولة لتغيير الاتجاهات المعاكسة لسلطة الشعب في المدارس والمعاهد والجامعات، حيث كان الاتجاه اليميني الرجعي مسيطراً داخل المؤسسات التعليمية. لذلك قامت الثورة الطلاّبية لتصحيح الاتجاه وتطهير المدارس والمعاهد والجامعات من سيطرة القوى الرجعية المناوئة لسلطة الشعب.

وقد حرَّض القائد جماهير الطلاّب في خطابه يوم 1976/4/5ف. بمدينة سلوق على التحرك داخل الجامعات والقضاء على القوى الرجعية فيها قائلاً: «... وعليه من الغد تعلن الثورة الشعبية في الجامعات الليبية من أقصاها إلى أقصاها، وعلى قوى الثورة في الجامعات الليبية أن تفرض وجودها في كل كلية وأن تحسم المعركة لصالح قوى الثورة في الجامعات من الغد... واستمر قائلاً: اعتباراً من الغد على قوى الثورة أن تفرض وجودها في كل كلية. لا بد أن تكون الجامعات الليبية في عهد الثورة قلاعاً نيّرة غير مضلّلة وغير مضلّلة... أن تكون منطلقاً لقيادة وتثقيف الجماهير...»(26).

وقد أعقب هذا الخطاب تفجير الثورة الطلاّبية في السابع من شهر الطير (أبريل) 1976 ف.، وسيطرت الجماهير الطلاّبية على المدارس والمعاهد والجامعات، وتمّت بالفعل تصفية اليمين الرجعي فيها، وأصبح السابع من أبريل من المناسبات الوطنية التي تحتفل بها جماهير الطلاّب سنوياً في كل مكان من الجماهيريّة العظمى، لأنه قرَّب من قيام سلطة الشعب.

(26) خطاب قائد الثورة بمدينة سلوق، في 1976/4/5 ف.، السجل السنوي السابع، ص 678 .



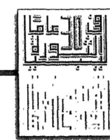
5 ـ ظهور ملامح النظرية العالمية الثالثة الكتاب الأخضر:

طرح قائد الثورة ملامح النظرية العالمية الثالثة في الدورة التثقيفيّة الموسّعة التي نظمتها الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي، في 1972/9/16 ف.، وتحدّث فيها عن النظرية العالمية الثالثة كنظرية تضع الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم. وفي هذا المناخ السياسي والثقافي صدر الفصل الأول من الكتاب الأخضر، (حل مشكلة الديموقراطية).

فالكتاب الأخضر هو (أيديولوجية) تعبّر عن حتمية قيام مجتمع يمارس فيه الشعب وبنفسه ومن خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية السلطة النابعة من القانون الطبيعي. فالحل الذي يطرحه الكتاب الأخضر، في الفصل الأول منه، هو حل ضروري وحتمي ونهائي يستهدف إعادة الإنسان إلى وضعه الطّبيعي حراً ومتساوياً في علاقاته مع الآخرين. وتشكّل أطروحات الكتاب الأخضر فكراً جديداً غير معهود في العالم، ويعالج الكتاب الأخضر في الفصل الأول أهم قضية في موضوع الديموقراطية، وهي مشكلة أداة الحكم التي هي المشكلة الأساسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية. وتعاني شعوب العالم الآن منها الكثير من المخاطر والآثار البالغة المترتبة عليها، ولم تنجح بعد في حلّها حلاً نهائياً وديموقراطياً. فجاء الكتاب الأخضر لتحليل وتحديد أصل هذه المشكلة، وحللَّ أدوات الحكم المختلفة، وبيَّن أنها أنظمة دكتاتورية تتصارع للاستيلاء على السلطة، وفي ذلك يقول الكتاب الأخضر، في الفصل الأول منه: « إن كافة الأنظمة السياسية السائدة في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً أو مسلحاً، كصراع الطبقات أو الطوائف، أو القبائل، أو الأحزاب، أو الأفراد، ونتيجته دائماً فوز أداة حكم ـ فرداً أو جماعة أو حزباً أو طبقة ـ وهزيمة الشعب أي هزيمة الديموقراطية الحقيقية» (27).

---

(27) معمّر القذافي: الكتاب الأخضر، الفصل الأول، حل مشكلة الديموقراطية.



ويؤكّد الكتاب الأخضر على أنّه ليس للديموقراطية إلاّ أسلوب واحد، ونظرية واحدة، وما تباين واختلاف الأنظمة التي تدّعي الديموقراطية إلاّ دليل على أنّها ليست ديموقراطية، ليس لسلطة الشعب إلاّ وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلاّ بكيفية واحدة، وهي المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية، فلا ديموقراطية بدون مؤتمرات شعبية، واللجان في كل مكان(28).

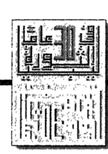
وبعد صدور الكتاب الأخضر، بُدِىء في تشكيل المؤتمرات الشعبية، وتم إصدار قانون بإلغاء نظام المحافظات السابق، وحلّ محله قانون جديد، يقسم البلاد إلى وحدات إدارية، أُطلق عليها اسم البلديات، وهذه بدورها تنقسم إلى فروع للبلدية وهكذا(29). وأصبحت كل بلدية تضم العديد من المؤتمرات الشعبية الأساسية، والمؤتمرات الشعبية للبلدية، التي يتم تصعيدها تصعيداً مباشراً، كما أن اللجان الشعبية قد بُدِىء بتكوينها ـ كما أوضحنا سلفاً ـ بعد الثورة الشعبية مباشرة. وهكذا أصبحت السلطة الشعبية مجسّدة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية التي تضم جماهير الشعب.

بعد التعديلات التي أُجريت على النِّظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي وبنائه التنظيمي، وبعد خطاب قائد الثورة في العيد السادس لثورة الفاتح العظيم، وبعد صدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر، بدأ قائد الثورة في إلقاء سلسلة طويلة من المحاضرات في قيادات التنظيم، ورؤساء اللجان الشعبية، وأمناء المؤتمرات الشعبية، وفي طلاّب الجامعات والمدارس الثانوية والمعاهد، يشرح مقولات الكتاب الأخضر، ويناقش الأبعاد العميقة لفلسفة التغيير، ومتطلبات مرحلة التحوّل، ويطرح الشكل الجديد للمؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية، والاتحادات والروابط المهنية لتأكيد الديموقراطية المباشرة.

وفي نهاية الدورة العادية الثانية لمؤتمر الشعب العام المنعقد في 15

(28) المرجع السابق نفسه .

(29) أنظر القانون رقم (39) لسنة 1975، بشأن البلديات .



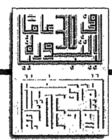
إلى 1976/11/24ف.، طرح قائد الثورة مشروع إعلان عن قيام سلطة الشعب، ورفض المؤتمر بالإجماع مجرد مناقشة المشروع لأنه لم يطرح على المؤتمرات الشعبية الأساسية. وكان مشروع الإعلان المطروح يتضمن إلغاء مجلس قيادة الثورة، وإلغاء الحكومة التي ما زالت تقليدية، وإعطاء كل السلطة لمؤتمر الشعب العام، باعتباره ملتقى المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية. ووافق المؤتمر على عرض مشروع الإعلان على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورة استثنائية، لمناقشته.

ومنذ بداية شهر أي النار (يناير) 1977ف. وحتى 28 من شهر النوار(فبراير) من نفس العام، وهو اليوم الذي انعقد فيه مؤتمر الشعب في دورة استثنائية، جرت عدة مناقشات موسعة في المؤتمرات الشعبية الأساسية في كافة أنحاء البلاد، وقد أصرّت المؤتمرات الشعبية الأساسية في مناقشتها على التمسك بقائد الثورة، وعلى بقاء مجلس قيادة الثورة أياً كان التغيير الذي سيحدث على النظام الأساسي للمؤتمر.

وفي نهاية الاجتماع الذي انعقد بمدينة سبها، أصدر مؤتمر الشعب العام قراراته التاريخية بإعلان قيام سلطة الشعب وإعلان الجماهيرية، كما أصدر ثلاثة قرارات أخرى مهمّة في إطار اكتمال صيغة الديموقراطية المباشرة. ويقضي القرار باختيار العقيد معمّر القذّافي أميناً لمؤتمر الشعب العام، وأعضاء مجلس قيادة الثورة أعضاء في الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام. كما أصدر مؤتمر الشعب العام قراراً يقضي بحلّ مجلس الوزراء وتشكيل اللجنة الشعبية العامة كبديل عنه(30).

وهكذا فقد حُلّ مجلس قيادة الثورة، والجهاز الحكومي التابع له (مجلس الوزراء)، ووزّعت صلاحياته على المؤتمرات الشعبية الأساسية، ومؤتمر الشعب العام، واللجنة الشعبية العامة، وانتهى تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي، وانتهت معه كافة أدوات الحكم التقليدية المناهضة لسلطة الشعب، وبدأ في ليبيا عصر جديد

(30) أنظر القرارات التي أصدرها مؤتمر الشعب العام في جلسته الطارئة في 1971/3/2ف.، المجلد السنوي الثامن ، 76/1977ف.، ص 475.



هو عصر الجماهير.. الشعب فيه سيد نفسه.. عصر يبشّر بالانعتاق النهائي من كافة أدوات الظلم والاستعباد والجور والتعسّف والاستغلال.

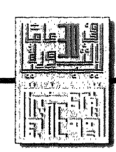
ثالثاً: سُلطة الشعب:

استناداً إلى وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، وتمشياً مع مقولات الفصل الأول من الكتاب الأخضر، أصبحت المؤتمرات الشعبية الأساسية هي الوسيلة الوحيدة للديموقراطية الشعبية. فأي نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير ديموقراطي، إن كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم الآن ليست ديموقراطية ما لم تهتد إلى هذا الأسلوب. فهي - أي المؤتمرات الشعبية - آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديموقراطية. ليس لسلطة الشعب إلاّ وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلاّ بكيفية واحدة، وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، فلا ديموقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللّجان في كل مكان(31).

أولاً: يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية، ويختار كل مؤتمر شعبي أساسي لجنة لقيادته، ومن مجموع اللّجان تتكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية، لكل منطقة، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً إدارية لتحلّ محل الإدارة الحكومية، فتصبح كل المرافق في المجتمع تُدار بواسطة لجان شعبية، وتعتبر اللّجان الشعبية التي تدير المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تملي عليها السياسة، وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة. وبالتالي تعتبر المؤتمرات الشعبية في النِّظام السياسي الجماهيري الأداة الوحيدة التي يحكم الشعب من خلالها نفسه بنفسه، دون نيابة أو تمثيل. فهي، أي المؤتمرات الشعبية، الوسيلة الوحيدة للديموقراطية المباشرة.

وعليه فالمؤتمرات الشعبية هي هيئات شعبية تمارس وظيفة سياسية

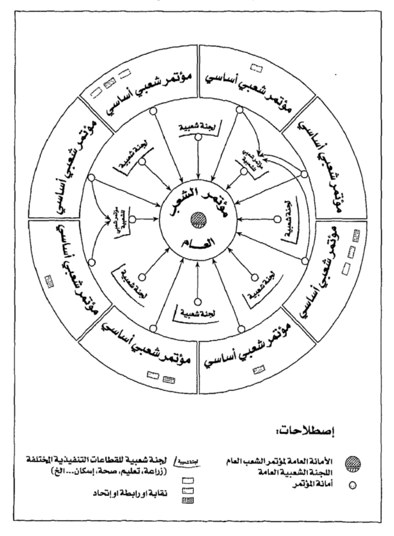
(31) المرجع السابق نفسه.

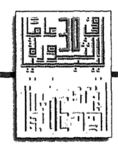


سُلطة الشعب

تشريعية، كما تقوم باختيار اللّجان الشعبية ومراقبة الأعمال الصادرة عنها، وبذلك تكون السلطة بالكامل للجماهير، وتمارس السلطة بالكامل عن طريق المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية. والجماهير المنتظمة في المؤتمرات الشعبية.. هي صاحبة السلطة وصاحبة السيادة، فلها الحق في صياغة القرار السياسي وتنفيذه. (انظر شكل 2/2 الذي يوضح الهيكل التنظيمي لسلطة الشعب).

شكل رقم (2 / 2) الهيكل التنظيمي لسُلطة الشعب.





وتباشر المؤتمرات الشعبية مسؤولياتها مؤكّدة سلطة الشعب وفق النظرية الجماهيرية الشعبية، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، وعلى تحقيق المبادىء الأساسية للمجتمع في الجماهيريّة العظمى، والتعرّف على كل المشكلات المحلية في نطاق المؤتمر ودراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. ومن مهام المؤتمرات الشعبية الأساسية رسم السياسة الداخلية والتي عادة ما تشمل القضايا العامة ومشروعات القوانين ومشروعات الميزانيات، وخطط المجتمع التنموية وسياسته العامة، ورسم وإقرار السياسة الخارجية وفق توجهات المجتمع الجماهيري وأهدافه الوطنية والقومية والعالمية. وللمؤتمرات الشعبية الأساسية أمانات، ولهذه الأمانات مهام هي:

1- الإعداد لانعقاد المؤتمر الشعبي الأساسي في دورته العادية والاستثنائية.

2- ضبط جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي عند الانعقاد.

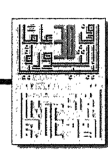
3- صياغة قرارات وتوصيات المؤتمر الشعبي الأساسي

4- المتابعة المستمرة لتنفيذ قرارات المؤتمر الشعبي الأساسي.

1 ـ المؤتمرات الشعبية:

حددّت وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية «مؤتمر الشعب العام» بتاريخ 1977/3/2 ف.، بمدينة سبها، هيكل سلطة الشعب، حيث تضمنت المادة الثالثة من وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب ما يلي:

«السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النِّظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) ويحدّد القانون نظام



عملها»(32). وبهذا فإن السلطة في الجماهيريّة العظمى تكون قد أُسندت إلى جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تمارسها وحدها، أما اللّجان الشعبية فقد أُوكلت إليها مهمّة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تولّت المهام التنفيذية والإدارية، وعلى هذا الأساس فإن القنوات السياسية لممارسة الشعب للسلطة هي المؤتمرات الشعبية الأساسية وملتقاها (مؤتمر الشعب العام). أما القنوات الإدارية التي تخضع للمؤتمرات الشعبية تنظيماً ووظيفياً فهي اللجان الشعبية. وسنتحدّث أولاً عن المؤتمرات الشعبية، ثم نقوم بعد ذلك بعرض الأجهزة الإدارية والتنفيذية المتمثّلة في اللّجان الشعبية.

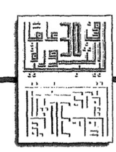
أ. المؤتمر الشعبي الأساسي:

نصّت المادة الأولى من القانون رقم (1) لسنة 1984 ف. الصادر في مؤتمر الشعب العام والخاص بتنظيم المؤتمرات الشعبية، على أن ينظّم الشعب العربي الليبي في مؤتمرات شعبية أساسية لممارسة السلطة، ويراعى في تحديد النطاق الجغرافي لكل مؤتمر شعبي أساسي أن يتراوح عدد السكان به بين الحدّين الأدنى والأعلى المقرّرين، وذلك باستثناء المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في المناطقة النائية التي تحددها اللائحة التنفيذية. وتكون العضوية في المؤتمرات الشعبية الأساسية مفتوحة لكل المواطنين الذين أكملوا سنّ السادسة عشرة سنة، ويستثنى من شرط السنّ الطلبة والطالبات الذين اجتازوا مرحلة التعليم الإلزامي(33). وعلى كل عضو أن يسجّل عضويته في المؤتمر الشعبي الأساسي الذي يقيم بدائرته إقامة فعلية، وتكون لكل مؤتمر شعبي أساسي أمانة إدارية تختار

---

(32) وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، المادة الثالثة، الصادرة بمدينة سبها في 1977/3/2 ف.، الجريدة الرسمية العدد (51) ، 1977 ف.، ص 65 .

(33) القانون رقم (1) لسنة 1984 ف، مؤتمر الشعب العام، مادة (3)، الجريدة الرسمية، العدد (18)، 1984 ف.



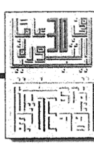
جدول يوضح الشعبيات و عدد المؤتمرات الشعبية الأساسية التابعة لها

عدد المؤتمرات	إسم الشعبية	رقم مسلسل	عدد المؤتمرات	إسم الشعبية	رقم مسلسل
13	وادي الشاطىء	14	20	البطنان	1
8	مصراتة	15	8	درنة	2
17	المرقب	16	9	القبة	3
4	بني وليد	17	21	الجبل الأخضر	4
15	ترهونة و مسلاتة	18	22	المرج	5
36	طرابلس	19	22	بنغازي	6
21	الجفارة	20	20	الواحات	7
19	الزاوية	21	2	الكفرة	8
10	صبراتة و صرمان	22	22	سرت	9
8	النقاط الخمس	23	5	الجفرة	10
19	غريان	24	8	مرزق	11
9	يفرن	25	8	سبها	12
21	نالوت	26	10	وادي الحياة	13

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

بطريق التصعيد المباشر من قبل أعضاء المؤتمر الشعبي الأساسي. وتنعقد المؤتمرات الشعبية الأساسية مرة كل أربعة أشهر على الأقل، ويجوز دعوتها للانعقاد في دورات غير عادية بدعوة من أمانة المؤتمر الشعبي الأساسي أو بطلب أغلبية أعضاء المؤتمر الشعبي الأساسي، أو بدعوة من أمانة مؤتمر الشعب العام.

هذا وقد أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (2) لسنة 1998 ف.، بتعديل وإضافة بعض الأحكام للقانون رقم (1) لسنة 1995 ف.، بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية، حيث نصّت المادة الأولى منه على تقسيم الجماهيريّة العظمى إلى وحدات إدارية، تسمى «الشعبيات». كما اعتمد مؤتمر الشعب العام تنظيماً إدارياً وجغرافياً بعدد الشعبيات، وعدد المؤتمرات الشعبية بكل شعبية.

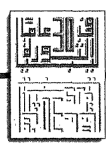


ويوضح الجدول الآتي اسم الشعبية ونطاقها الجغرافي وعدد المؤتمرات الشعبية بها (*).

وبذلك يكون قد تحدّد عدد المؤتمرات الشعبية على مستوى الجماهيريّة العظمى ب 381 ف. مؤتمراً شعبياً، وعدد الشعبيات ب 26 شعبية. ونصّت المادة الثانية من القانون المشار إليه على أن يكون لكل شعبية مؤتمراً شعبياً ولجنة شعبية للشعبية. ويتكون المؤتمر الشعبي للشعبية من مجموع أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاقها. ويختار المؤتمر الشعبي للشعبية أميناً له من بين المؤتمرات الشعبية الأساسية بالشعبية، يكون عضواً في مؤتمر الشعب العام. كما يختار مؤتمر الشعب العام أميناً للجنة الشعبية للشعبية يكون عضواً في اللجنة الشعبية العامة.



(*) ترسيخاً للنظام الجماهيري والحكم الشعبي المباشر فقد استبدل مؤتمر الشعب العام نظام التقسيم الاداري الذي كان قائماً - نظام البلديات وفروعها - بنظام الشعبيات - ولكل شعبية مؤتمراً شعبياً للشعبية ولجنة شعبية.



ب. المؤتمر الشعبي للشعبية:

المؤتمر الشعبي للشعبية هو ملتقى أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاق الشعبية أو ما في حكمها من التقسيمات الإدارية ويختص بما يلي؛ وفقاً لما نصّت عليه المادة الثالثة من القانون رقم (2) لسنة 1998 ف.:

1. تجميع قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاق الشعبية، ومقترحاتها بشأن بنود جدول الأعمال، وإحالتها إلى أمانة مؤتمر الشعب العام.

2. متابعة الإجراءات التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، في نطاق الشعبية، واقتراح الحلول المناسبة لما يعترض تنفيذها من صعوبات.

3. متابعة أعمال لجنة الشعبية، وعقد الاجتماعات التقابلية معها.

4. مسألة أمين وأعضاء لجنة الشعبية، والمشاركة في اختيار أمينها، وفي اختيار الأمناء المساعدين للجان الشعبية العامة النوعية.

5. قبول استقالة أو إقالة أو إبقاء أمناء اللّجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية، أو إعفائهم من مسؤولياتهم.

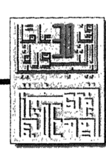
6. متابعة اجتماعات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تقع في دائرة اختصاصه.

7. التنسيق مع أمانة مؤتمر الشعب العام في الأمور التنظيمية المتعلّقة بالمؤتمرات الشعبية الأساسية في نطاق الشعبية(34).

---

(34) مادة (8) من القانون رقم (9) لسنة 1984ف.، الجريدة الرسمية، رقم (18) 1984ف. القانون رقم (2) لسنة 1998ف.، الصادر عن أمانة مؤتمر الشعب العام.

(34) معمّر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول، حل مشكلة الديموقراطية.



ج. النقابات والاتحادات والروابط المهنية:

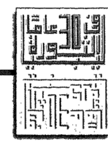
أكد البند الثالث من وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة عن المؤتمرات الشعبية والمصاغة في مؤتمر الشعب العام في 1977/3/8 ف.، أن الشعب في الجماهيريّة العظمى يمارس سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام)، وعليه فإن المؤتمرات المهنية تشارك في صنع القرار الجماهيري كأعضاء مؤتمرات شعبية أساسية.

2. اللّجان الشعبية:

بما أن سلطة الشعب قد ألغت (الحكومة)، ولم يعد هناك جهاز مركزي يتحكم في اتخاذ القرار وتنفيذه، إذ لم يعد من المنطقي أن تستمر الإدارة التقليدية في ظل سلطة الشعب، وأصبح من الضرورة أن تقوم إدارة منسجمة مع سلطة الشعب، تختار من قبل جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية، ومؤتمر الشعب العام، لتحل محل الإدارة الحكومية التقليدية، وتصبح بالتالي كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية، وتكون هذه اللّجان مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية، صاحبة السلطة والقرار، ومراقبة اللّجان المخولة بتنفيذ القرارات، وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية، وينتهي التعريف البالي للديموقراطية بأنّها «رقابة الشعب على الحكومة» ليحل محله التعريف الصحيح وهو« الديموقراطية هي رقابة الشعب على نفسه»(35). وتنقسم اللّجان الشعبية إلى أربعة مستويات هي:

تتكون اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي من مجموعة أعضاء تختارهم جماهير المؤتمر بعدد القطاعات الإنتاجية والخدمية المعتمدة في المجتمع، ولمدة زمنية محددة ما لم يثبت تقصيرها أو انحرافها من خلال محاسبتها أثناء فترات الانعقاد العادية أو الطارئة للمؤتمر. وقد صدر القانون رقم (13) لسنة 1981ف. الذي يحدّد مهام اللّجان الشعبية واختصاصاتها على النحو التالي:

(35) المرجع السابق نفسه.



1. توفير الخدمات العامة للمواطنين الواقعين في نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي.

2. التوفيق والتحكيم بين المواطنين المقيمين في نطاق المؤتمر، أو بينهم وبين غيرهم من المواطنين المقيمين في نطاق المؤتمرات الأخرى، فيما ينشأ بينهم من نزاعات.

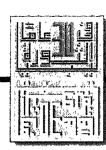
3. منح الشهادات والإفادات ذات الصبغة الإدارية وغيرها من الشهادات الأخرى، تسهيلاً لإتمام إجراءات المواطنين المتعلّقة بشؤون حياتهم.

4. بث روح التعاون بين المواطنين وذلك بدفعهم للمشاركة في الأعمال الإنتاجية والخدمية والتطوعية، والإبلاغ عما يخلّ بالنظام والأمن العام للجهات المختصة.

ب. اللجنة الشعبية للشعبية:

حددّت المادة (13) من القانون رقم (13) لسنة 1981، والقانون رقم (2) لسنة 1998 ف.، المادة الخامسة منه اختصاصات وصلاحيات اللجنة الشعبية للشعبية التي تتكون من مجموع أمناء اللجان الشعبية في الشعبية والأمناء المساعدين للجان الشعبية العامة النوعية، وهذه الاختصاصات هي:

1. تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المتعلقة بالشؤون المحلية في نطاق الشعبية، بما لا يتعارض وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام.
2. تنفيذ مشروعات خطة التحول بالشعبية.
3. الإشراف والرقابة على أعمال اللّجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية.

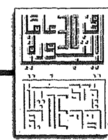


4- العمل على زيادة القدرة الإنتاجية في نطاق الشعبية وفقاً للأساليب والأهداف المرسومة من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية.
5- دراسة الصعوبات التي تعترض سير تنفيذ المشروعات وأداء الخدمات داخل نطاق الشعبية، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.
6- العمل على استغلال مصادر الثروة المحلية، والرفع من مستوى الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي.
7- في سبيل تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، تمارس اللجنة الشعبية للشعبية صلاحيات واختصاصات اللجنة الشعبية العامة، واللّجان الشعبية العامة النوعية، وفقاً للخطط والبرامج المقرّرة، والتنسيق بين المحلات ومختلف القطاعات بالشعبية.

ج- اللجنة الشعبية العامة النوعية:

تتكون اللجنة الشعبية العامة النوعية من أمين يختاره مؤتمر الشعب العام والأمناء المساعدون للجنة الشعبية العامة النوعية للقطاع في الشعبية وأعضاء اللجان الشعبية للقطاع في الشعبيات. وتمارس اللجنة الشعبية العامة النوعية عدداً من الاختصاصات منها:

1- وضع الخطط التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي يصيغها مؤتمر الشعب العام، والإشراف على تنفيذها، وتقوم بمتابعة أعمال المؤسسات العامة التابعة لها.
2- تتولى اللجنة الشعبية العامة النوعية تنفيذ المشروعات والخدمات التي تخص الجماهيريّة العظمى. كما تتولى أيضاً تنفيذ المشروعات والخدمات التي لا تتوفر للشعبية المختصة، والعمل على توفير الإمكانيات العينية اللازمة لتنفيذها، وذلك بناء على قرار من اللجنة الشعبية العامة.
3- الإشراف على الشركات والمنشآت والمؤسسات التابعة لها.
4- متابعة أعمال الأمناء المساعدين للجنة الشعبية العامة النوعية.



د ـ اللجنة الشعبية العامة:

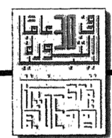
اللجنة الشعبية العامة هي الجهة التنفيذية العليا في الجماهيريّة العظمى، باعتبارها جهة تنفيذية عامة مسؤولة أمام مؤتمر الشعب العام، وهي مسؤولة أيضاً أمام الشعب مجسداً في مؤتمراته الشعبية الأساسية. وتتكون اللجنة الشعبية العامة من أمناء اللجان الشعبية العامة النوعية وأمناء الشعبيات وأعضاء اللّجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية، (انظر الشكل رقم 3/2)، وأمين يتم اختياره من قبل مؤتمر الشعب العام. وللجنة الشعبية العامة صلاحية الإشراف والمتابعة على جميع الأجهزة الإدارية وغيرها في الجماهيريّة العظمى، وهي المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة المقرّرة من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية. وللجنة الشعبية العامة أمانة إدارية تتكوّن من مجموع أمناء اللّجان الشعبية العامة النوعية وأمناء لجان الشعبيات. ولها في ذلك اختصاص إصدار اللوائح، وقد نصّت على هذا الاختصاص القوانين الصادرة والمنظمة لعمل اللجان الشعبية، ومنها القانون رقم (13) لسنة 1981 ف. وتعديلاته. وتباشر أمانة اللجنة جملة من الاختصاصات ذات الطابع الإداري.

مؤتمر الشعب العام:

«... إن ما تتناوله المؤتمرات واللّجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقي فيه قيادات المؤتمرات الشعبية وقيادات اللّجان الشعبية... إن ما يتناوله مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع سنوياً يطرح بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والاتحادات والنقابات ليبدأ التنفيذ من قبل اللّجان الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية... إن مؤتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية، إنه لقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية(36).

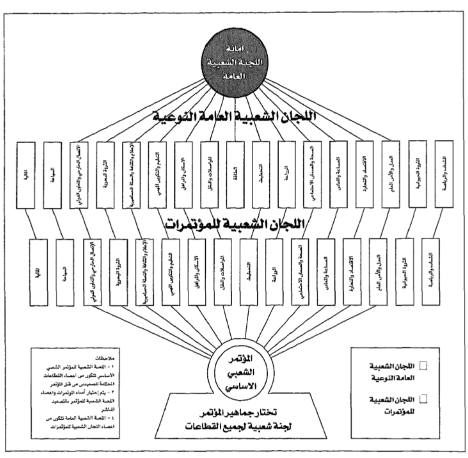
---

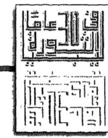
(36) معمّر القذافي، الكتاب الأخضر، حل مشكلة الديموقراطية.



سلطة الشعب

شكل رقم (3 / 2) يوضح تنظيم اللجنة الشعبية العامة وأمانتها





وعلى هذا الأساس يتكون مؤتمر الشعب العام من الآتي:

1. أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية.
2. أمناء وأعضاء اللجان الشعبية للشعبيات.
3. أمناء اللّجان الشعبية العامة النوعية.
4. أمناء المؤتمرات والاتحادات والروابط المهنية والإنتاجية(37). (انظر شكل 2/4).

شكل رقم (4 / 2)

مؤتمر الشعب العام

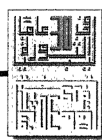
الشعب

المؤتمرات الشعبية الاساسية

اللجان الشعبية

النقابات والاتحادات والروابط المهنية

(37) بعد إعلان قيام سلطة الشعب في 1977/3/2ف.، تخلّى أعضاء مجلس قيادة الثورة عن مهام أمانة مؤتمر الشعب العام، ومواقع اللجنة الشعبية العامة بهدف تسليم السلطة للشعب، والتفرغ للعمل الثوري، محلياً وقومياً وعالمياً. أنظر ، الفصل الثالث من هذا الكتاب .



مهام مؤتمر الشعب العام:

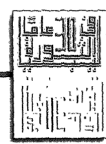
إن مؤتمر الشعب العام ليس إلاّ لجنة صياغة عليا لقرارات الجماهير في مؤتمراتها الشعبية الأساسية، ومؤتمراتها المهنية والإنتاجية. فهو يقوم بمحاسبة اللجان الشعبية العامة النوعية، كذلك فإنه من مهامه اختيار أمانة عامة له تتكون من:

1. أمين مؤتمر الشعب العام.
2. أمين مساعد لمؤتمر الشعب العام.
3. أمين شؤون المؤتمرات الشعبية الأساسية.
4. أمين شؤون اللّجان الشعبية.
5. أمين الشؤون الخارجية.
6. أمين شؤون النقابات والاتحادات والروابط المهنية.
7. أمين مساعد لشؤون المرأة.

ويقسم العمل بأمانة مؤتمر الشعب العام من خلال عدة مكاتب، ولكل مكتب اخصاص معيّن، يتابعه ويعمل من خلاله على تنسيق العمل بين المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والمؤتمرات الإنتاجية والمهنية. كما تختص أمانة مؤتمر الشعب العام بمتابعة أعمال اللجنة الشعبية العامة وأمانتها الإدارية وذلك من خلال عقد الاجتماعات التقابلية الدورية حرصاً على تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية. وينعقد مؤتمر الشعب العام في دورات عادية مرة كل سنة، ويجوز دعوته للانعقاد لاجتماعات استثنائية بدعوة من أمانته أو بناء على رغبة غالبية أعضائه.

القيادة الشعبية الاجتماعية:

«إن ميلاد القيادة الشعبية الاجتماعية يعتبر حدثاً تاريخياً مهماً، يعزّز السلطة الشعبية، ويعزز الوحدة الوطنية، ويعزّز صمودنا في مواجهة أي أخطار من الداخل أو من الخارج. أريد من كل فرد منكم أن يعي هذا جيداً، ويتأكّد أن ميلاد القيادة الشعبية هو شيء عظيم له تأثير معنوي ومادّي تاريخي... فالقيادة الشعبية هي



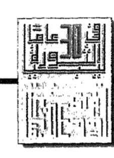
صمام الأمان للثورة وللسلطة الشعبية، والبديل الحقيقي والتاريخي للفرد ولعُبَّاد البطولة.. فالقيادة الحقيقية هي القيادة الشعبية والبطل هو الشعب...(38).

مفهوم القيادة الشعبية:

تعتبر القيادة الشعبية رافداً قوياً لسلطة الشعب، فهي المحرك للجماهير والموجّه والمرشد لها، وهي البوتقة التي تنصهر فيها جماهير كل منطقة من مناطق الجماهيريّة العظمى لتشكّل وحدة وطنية واحدة، وتتكون القيادة الشعبية من مجموع الأفراد الطبيعيين الذين ينتمون لأوساط شعبية واجتماعية، يحظون باحترامها ويحوزون على ثقتها، ويتمتّعون بسمعة طيبة وخُلق كريم.. عاقلين واعين.. مؤمنين بفكر ثورة الفاتح العظيم.

فالقيادة الشعبية الاجتماعية هي المظلة الوطنية القيادية لكل القوى والهياكل والفاعليات في الجماهيريّة العظمى على أعلى مستوى، ولها القيام بكل المبادرات التي تكون في صالح السلطة الشعبية والوطن، في السلم والحرب والمواجهة. ولكل منطقة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى قيادة شعبية اجتماعية تتكون من فاعليات أهلها، وتغطي المنطقة اجتماعياً وجغرافياً. وتختار القيادة الشعبية الاجتماعية من بين أعضائها مجموعة التنسيق لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائياً ما لم ترى القيادة الشعبية خلافاً لذلك، يختارون فيما بينهم منسقّاً عاماً. ومن مجموعة المنسقّين تتكون مجموعة المنسقّين على مستوى الجماهيريّة العظمى. ومن المنسقّين العاميّن للمناطق تتكون مجموعة المنّسقين العاميّن على مستوى الجماهيريّة العظمى. وللمنسقّين العاميّن منسق عام يختارونه من بينهم دورياً لمدة ستة أشهر حسب السنّ والخبرة والكفاءة. ومن مجموع القيادات الشعبية للمناطق تتكون القيادات الشعبية الاجتماعية على مستوى الجماهيريّة العظمى. وللمنسقّ العام دعوة المنسقّين العاميّن للاجتماع كلما دعت الضرورة لذلك. ولكل من المنسقّين والمنسقّ العام دعوة القيادات الشعبية الاجتماعية للاجتماع على أي مستوى.

(38) حديث قائد الثورة في ملتقى الفعاليات الشعبية بمدن وقرى الجماهيرية العظمى، 1993/9/5 ف.



مهام القيادة الشعبية الاجتماعية:

تتولى القيادة الشعبية الاجتماعية مهمة التوجيه والترشيد والتحريك لكل القوى والهياكل والفاعليات بالمنطقة، ولها في سبيل ذلك ما يلي:

1- الاهتمام بحلّ ومعالجة المشاكل الاجتماعية والنزاعات العائلية والقبلية، وتقوم بذلك عن طريق لجنة تختار من بين أعضائها لمعالجة تلك المشاكل بالطرق الوديّة والسلمية تسمى «لجنة المصالحة»، ويصدر بها قرار من قبل القيادة الشعبية.

2- الاهتمام بتنمية الانتماء القومي للأمة العربية، وإسقاط كل إقليمي يحاول تكريس التجزئة.

3- إسقاط كل عضو فيها يثبت تعصّبه القبلي أو انحيازه الجهوي.

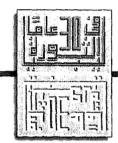
4- دعوة المؤتمرات الشعبية الأساسية بالمنطقة للانعقاد كلما كانت هناك ضرورة تدعو لانعقادها، وذلك بالتنسيق مع المنسّق العام للقيادات الشعبية على مستوى الجماهيريّة العظمى وأمانة مؤتمر الشعب العام.

5- دعوة أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية والمهنية والنقابية والاتحادات والروابط، وأمناء وأعضاء اللّجان الشعبية للمؤتمرات والشركات والهيئات والمؤسّسات، وكافة الأجهزة التنفيذية للاجتماع كلما دعت الحاجة لذلك لترشيدهم وتوجيههم.

6- متابعة تنفيذ الخطط والبرامج التنموية والتعبوية والتوصية بما يحقّق أداءً أفضل وتطبيقا أدقّ ونتائج أحسن،

7- تهيئة المناخ المناسب للأفكار المبدعة والآراء المخلصة لرابطة الخبراء بالمنطقة، وتبنّيها لتأخذ طريقها في البرمجة والتنفيذ خدمة لمصالح الجماهير.

8- التمهيد لعقد المؤتمرات الشعبية الأساسية ودفع الجماهير وتحريكها لممارسة حقّها السياسي بالحضور والمناقشة الجادّة والواعية لكل القضايا المحلية والعامّة.



9- حشد وتنظيم واستثمار كل الإمكانيات المادية وتوظيفها للتحوّل نحو الإنتاج وزيادة القدرة الإنتاجية بهدف الخروج من التخلّف إلى التقدّم.

10- متابعة ومحاصرة النتوءات غير الطبيعية والتي تشكّل ظواهر تسيء للمجتمع الجماهيري، والتصدّي لها ومعالجتها، ودراسة أسبابها ودوافعها.

11- التصدي للإشاعات والدعايات المغرضة وتسفيهها، ومحاولة التأثير على المعنويات وتثبيط الهمم.

12- رصد ومتابعة ظواهر التحريف والانحراف ومحاولات التآمر والخيانة، وتحريض الجماهير لسحق أي محاولة تستهدف النيل من سلطة الشعب والثورة.

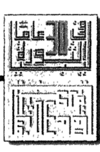
13- دفع الجماهير لصنع غدها ومستقبلها تحقيقاً للتقدّم وبناء الحضارة، وذلك من خلال ما تقترحه القيادة الشعبية ورابطة الخبراء من خطط وبرامج علمية تنموية.

14- وضع البرامج الكفيلة بتوعية الجماهير بأهمية تحقيق وحدة الأمّة العربية، ونشر الثقافة الثورية التي تتصدى للثقافات الرجعية والاستعمارية.

15- الدفع بخبراء المنطقة للتواجد بها وإقحامهم في العمل واعتبارهم هيئة استشارية فنية للجان الشعبية بالمنطقة.

من هنا يتضح دور القيادة الشعبية الاجتماعية في كل منطقة وعلى مستوى الجماهيريّة العظمى. فهي أي القيادة الشعبية نهاية المطاف لصنع تقدم المجتمع العربي الليبي، واستقراره اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً. ويؤكّد قائد الثورة العقيد معمّر القذّافي على الأهمية التاريخية للقيادة الشعبية الاجتماعية قائلاً:

«... القيادة الشعبية الاجتماعية ليست مثل أية قيادة أخرى في العالم، فهي ليست قيادة سياسية فقط، ولا هي قيادة جاءت بالانتخابات المزوّرة عادة.. ولا هي مفروضة على الجماهير.. ولا هي على أساس قبلي مثلما يبدو أحياناً.. القيادة الشعبية هي فعلاً قيادة شعبية اجتماعية، بمعنى كل واحد فيها جاء من أهله، هذه هي معنى كلمة اجتماعية.. لكن هي قيادة جماهيرية، وهي قيادة شعبية وليست القيادة القبلية، وليست القيادة العشائرية، وليست من الوجهاء والأعيان، وليست



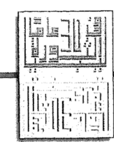
من المعينين أو المنتخبين، هي قيادة فريدة.. ومن هنا فأنا أُعلّق أهمية كبيرة جداً على ظهور القيادات الشعبية الاجتماعية في جميع أنحاء الجماهيرية، ونعتبرها ظاهرة تاريخية ستلعب دوراً تاريخياً في قيادة الشعب في كل الظروف.. وسيكون هذا الشعب في أحسن وضع من الناحية القيادية والتعبوية والتنظيمية والاجتماعية والسياسية والإدارية من الناحية المادية والمعنوية...(39).»

وهكذا، ومن خلال هذا الفصل، نلاحظ أن السلطة الشعبية لم تتم بين ليلة وضحاها، بل لقد سبق تحقيقها عدة تطورات سريعة، وتغيرات جذرية تم فيها تغيير شكل الدولة ونظام الحكم، من نظام حكم ملكي مستبد إلى نظام حكم جماهيري يقوم على الديموقراطية المباشرة، ويمارس فيه الشعب حكم نفسه بنفسه، من خلال مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية، وانتفت فيه صفة الحاكم والمحكوم، وأصبح الشعب هو السيد وهو الحاكم وهو الرقيب على نفسه في عصر الجماهير، وفق نظام شعبي حر بديع.

لقد تحددت منذ الوهلة الأولى لقيام ثورة الفاتح العظيم عام 1969 ف.، حقيقة واضحة، وهي أن هذه الثورة لم تأت لتحكم الجماهير، بل جاءت لتؤكّد أن السلطة ستكون بيد الجماهير، وأن الشعب هو الحاكم وهو سيد نفسه، فكان له ما أراد.

لقد شهدت السنوات الأولى للثورة تطورات سياسية مهمّة وجادة من أجل تحديد معالم السلطة الشعبية. فتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي، وإعلان الثورة الشعبية، وقيام ثورة الطلاّب، وطرح قائد الثورة لملامح النظرية العالمية الثالثة، كلها أحداث وتطورات مهّدت لقيام السلطة الشعبية، لتجد الجماهير نفسها أمام مسؤوليات تاريخية جسيمة، حيث حدّدت هذه المسؤوليات في تولّي الشعب حكم نفسه بنفسه من خلال المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية - سلطة الشعب - وهي مسؤوليات نابعة من القانون الطبيعي الذي يحدّد وينظّم علاقة الإنسان بالآخرين. وحرصاً من قائد الثورة على تأكيد سلطة الشعب وتعزيز حرية الجماهير لتتمكن من

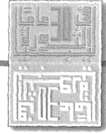
(39)حديث قائد الثورة في ملتقى الفعاليات الشعبية بمدينة مزدة بتاريخ 1995/4/8 ف.



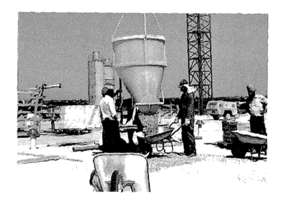
ممارسة سلطتها قراراً وتنفيذاً، حرّض الأخ القائد على إلغاء كل الحلقات التي تقف حاجزاً بين الجماهير وسلطتها.

وبذلك أثبتت التجربة العملية زيف الأنظمة الملكية والإمبراطورية والجمهورية، أنظمة مختلفة في مظهرها، ولكنها متماثلة من حيث الجوهر. فجميعها يستند على حكم الفرد، والرؤية الواحدة، والهدف الواحد.. فلا مناص إذن، لكي تتحرر الشعوب أن تسود الديموقراطية المباشرة، وأن تحكم الشعوب نفسها بنفسها، وبيدها الثروة والسلاح.. وهكذا، وبعد أن طغت المصلحة الفردية على مصالح الشعوب، وتردّت الأوضاع الاجتماعية السيئة في العالم، واستفحلت حلقات الفوضى والاستغلال والظلم والاستعباد.. ها هو الشعب العربي الليبي يقدّم للبشرية قاطبة الحلول العلمية والعملية النهائية من خلال قيام سلطة الشعب، التي أنهت وإلى الأبد حكم الفرد والحزب والطائفة والقبيلة.. ويقدّم للعالم التائه وراء نظريات تقليدية بالية، نظرية عالمية ثالثة تحمل في فصولها الثلاث حلولاً سياسية واقتصادية واجتماعية، تحرّر الإنسان من كافة أدوات العسف والجور والاستغلال.

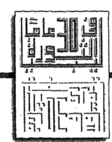












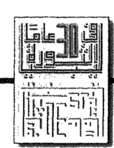
5. قبول استقالة أو إقالة أو إبقاء أمناء اللّجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية، أو إعفائهم من مسؤولياتهم.
6. متابعة اجتماعات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تقع في دائرة اختصاصه.
7. التنسيق مع أمانة مؤتمر الشعب العام في الأمور التنظيمية المتعلّقة بالمؤتمرات الشعبية الأساسية في نطاق الشعبية.

ج - النقابات والاتحادات والروابط المهنية:

أكد البند الثالث من وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة عن المؤتمرات الشعبية والمصاغة في مؤتمر الشعب العام في 1977/3/8 ف.، أن الشعب في الجماهيريّة العظمى يمارس سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام)، وعليه فإن المؤتمرات المهنية تشارك في صنع القرار الجماهيري كأعضاء مؤتمرات شعبية أساسية.

2. اللّجان الشعبية:

بما أن سلطة الشعب قد ألغت (الحكومة)، ولم يعد هناك جهاز مركزي يتحكم في اتخاذ القرار وتنفيذه، إذ لم يعد من المنطقي أن تستمر الإدارة التقليدية في ظل سلطة الشعب، وأصبح من الضرورة أن تقوم إدارة منسجمة مع سلطة الشعب، تختار من قبل جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية، ومؤتمر الشعب العام، لتحل محل الإدارة الحكومية التقليدية، وتصبح بالتالي كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية، وتكون هذه اللّجان مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية، صاحبة السلطة والقرار، ومراقبة اللّجان المخولة بتنفيذ القرارات، وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية، وينتهي التعريف البالي للديموقراطية بأنّها رقابة الشعب على الحكومة ليحل محله التعريف الصحيح وهو الديموقراطية هي رقابة الشعب على نفسه. وتنقسم اللّجان الشعبية إلى أربعة مستويات هي:



أ - اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي.

ب - اللجنة الشعبية للشعبية.

ج - اللجنة الشعبية العامة النوعية.

د - اللجنة الشعبية العامة.

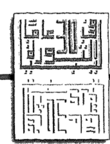
أ - اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي:

تتكون اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي من مجموعة أعضاء تختارهم جماهير المؤتمر بعدد القطاعات الإنتاجية والخدمية المعتمدة في المجتمع، ولمدة زمنية محددة ما لم يثبت تقصيرها أو انحرافها من خلال محاسبتها أثناء فترات الانعقاد العادية أو الطارئة للمؤتمر. وقد صدر القانون رقم (13) لسنة 1981 ف. الذي يحدّد مهام اللّجان الشعبية واختصاصاتها على النحو التالي:

1. توفير الخدمات العامة للمواطنين الواقعين في نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي.
2. التوفيق والتحكيم بين المواطنين المقيمين في نطاق المؤتمر، أو بينهم وبين غيرهم من المواطنين المقيمين في نطاق المؤتمرات الأخرى، فيما ينشأ بينهم من نزاعات.
3. منح الشهادات والإفادات ذات الصبغة الإدارية وغيرها من الشهادات الأخرى، تسهيلاً لإتمام إجراءات المواطنين المتعلّقة بشؤون حياتهم.
4. بث روح التعاون بين المواطنين وذلك بدفعهم للمشاركة في الأعمال الإنتاجية والخدمية والتطوعية، والإبلاغ عما يخلّ بالنظام والأمن العام للجهات المختصة.

ب - اللجنة الشعبية للشعبية:

حدّدت المادة (31) من القانون رقم (31) لسنة 1981ف.، والقانون رقم (2) لسنة 1998 ف.، المادة الخامسة منه اختصاصات وصلاحيات اللجنة الشعبية للشعبية التي تتكون من مجموع أمناء اللجان الشعبية في الشعبية والأمناء



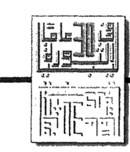
المساعدين للجان الشعبية العامة النوعية، وهذه الاختصاصات هي:

1- تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المتعلقة بالشؤون المحلية في نطاق الشعبية، بما لا يتعارض وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام.
2- تنفيذ مشروعات خطة التحول بالشعبية.
3- الإشراف والرقابة على أعمال اللّجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية.
4- العمل على زيادة القدرة الإنتاجية في نطاق الشعبية وفقاً للأساليب والأهداف المرسومة من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية.
5- دراسة الصعوبات التي تعترض سير تنفيذ المشروعات وأداء الخدمات داخل نطاق الشعبية، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.
6- العمل على استغلال مصادر الثروة المحلية، والرفع من مستوى الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي.
7- في سبيل تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، تمارس اللجنة الشعبية للشعبية صلاحيات واختصاصات اللجنة الشعبية العامة، واللّجان الشعبية العامة النوعية، وفقاً للخطط والبرامج المقرّرة، والتنسيق بين المحلات ومختلف القطاعات بالشعبية.

ج- اللجنة الشعبية العامة النوعية:

تتكون اللجنة الشعبية العامة النوعية من أمين يختاره مؤتمر الشعب العام والأمناء المساعدون للجنة الشعبية العامة النوعية للقطاع في الشعبية وأعضاء اللجان الشعبية للقطاع في الشعبيات. وتمارس اللجنة الشعبية العامة النوعية عدداً من الاختصاصات منها:

1- وضع الخطط التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي يصيغها مؤتمر الشعب العام، والإشراف على تنفيذها، وتقوم بمتابعة أعمال



المؤسسات العامة التابعة لها.

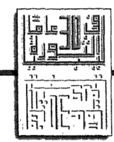
2- تتولى اللجنة الشعبية العامة النوعية تنفيذ المشروعات والخدمات التي تخص الجماهيريّة العظمى. كما تتولى أيضاً تنفيذ المشروعات والخدمات التي لا تتوفر للشعبية المختصة، والعمل على توفير الإمكانيات العينية اللازمة لتنفيذها، وذلك بناء على قرار من اللجنة الشعبية العامة.

3- الإشراف على الشركات والمنشآت والمؤسسات التابعة لها.

4- متابعة أعمال الأمناء المساعدين للجنة الشعبية العامة النوعية.

د - اللجنة الشعبية العامة:

اللجنة الشعبية العامة هي الجهة التنفيذية العليا في الجماهيريّة العظمى، باعتبارها جهة تنفيذية عامة مسؤولة أمام مؤتمر الشعب العام، وهي مسؤولة أيضاً أمام الشعب مجسداً في مؤتمراته الشعبية الأساسية. وتتكون اللجنة الشعبية العامة من أمناء اللجان الشعبية العامة النوعية وأمناء الشعبيات وأعضاء اللّجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية، (انظر الشكل رقم 3/2)، وأمين يتم اختياره من قبل مؤتمر الشعب العام. وللجنة الشعبية العامة صلاحية الإشراف والمتابعة على جميع الأجهزة الإدارية وغيرها في الجماهيريّة العظمى، وهي المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة المقرّرة من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية. وللجنة الشعبية العامة أمانة إدارية تتكوّن من مجموع أمناء اللّجان الشعبية العامة النوعية وأمناء لجان الشعبيات. ولها في ذلك اختصاص إصدار اللوائح، وقد نصّت على هذا الاختصاص القوانين الصادرة والمنظمة لعمل اللجان الشعبية، ومنها القانون رقم (13) لسنة 1981 ف. وتعديلاته. وتباشر أمانة اللجنة جملة من الاختصاصات ذات الطابع الإداري.



مؤتمر الشعب العام:

... إن ما تتناوله المؤتمرات واللّجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقي فيه قيادات المؤتمرات الشعبية وقيادات اللّجان الشعبية... إن ما يتناوله مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع سنوياً يطرح بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والاتحادات والنقابات ليبدأ التنفيذ من قبل اللّجان الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية... إن مؤتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية، إنه لقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية.

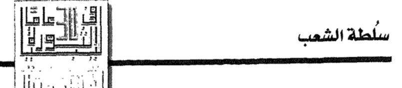
وعلى هذا الأساس يتكون مؤتمر الشعب العام من الآتي:

1- أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية.
2- أمناء وأعضاء اللجان الشعبية للشعبيات.
3- أمناء اللّجان الشعبية العامة النوعية.
4- أمناء المؤتمرات والاتحادات والروابط المهنية والإنتاجية. (انظر شكل 4/2).

مهام مؤتمر الشعب العام:

إن مؤتمر الشعب العام ليس إلاّ لجنة صياغة عليا لقرارات الجماهير في مؤتمراتها الشعبية الأساسية، ومؤتمراتها المهنية والإنتاجية. فهو يقوم بمحاسبة اللجان الشعبية العامة النوعية، كذلك فإنه من مهامه اختيار أمانة عامة له تتكون من:

1- أمين مؤتمر الشعب العام.
2- أمين مساعد لمؤتمر الشعب العام.
3- أمين شؤون المؤتمرات الشعبية الأساسية.
4- أمين شؤون اللّجان الشعبية.



5- أمين الشؤون الخارجية.

6- أمين شؤون النقابات والاتحادات والروابط المهنية.

7- أمين مساعد لشؤون المرأة.

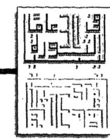
ويقسم العمل بأمانة مؤتمر الشعب العام من خلال عدة مكاتب، ولكل مكتب اخصاص معيّن، يتابعه ويعمل من خلاله على تنسيق العمل بين المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والمؤتمرات الإنتاجية والمهنية. كما تختص أمانة مؤتمر الشعب العام بمتابعة أعمال اللجنة الشعبية العامة وأمانتها الإدارية وذلك من خلال عقد الاجتماعات التقابلية الدورية حرصاً على تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية. وينعقد مؤتمر الشعب العام في دورات عادية مرة كل سنة، ويجوز دعوته للانعقاد لاجتماعات استثنائية بدعوة من أمانته أو بناء على رغبة غالبية أعضائه.

القيادة الشعبية الاجتماعية:

... إن ميلاد القيادة الشعبية الاجتماعية يعتبر حدثاً تاريخياً مهماً، يعزّز السلطة الشعبية، ويعزز الوحدة الوطنية، ويعزّز صمودنا في مواجهة أي أخطار من الداخل أو من الخارج. أريد من كل فرد منكم أن يعي هذا جيداً، ويتأكّد أن ميلاد القيادة الشعبية هو شيء عظيم له تأثير معنوي وماديّ تاريخي... فالقيادة الشعبية هي صمّام الأمان للثورة وللسلطة الشعبية، والبديل الحقيقي والتاريخي للفرد ولعُبّاد البطولة.. فالقيادة الحقيقية هي القيادة الشعبية والبطل هو الشعب....

مفهوم القيادة الشعبية:

تعتبر القيادة الشعبية رافداً قوياً لسلطة الشعب، فهي المحرّك للجماهير والموجّه والمرشد لها، وهي البوتقة التي تنصهر فيها جماهير كل منطقة من مناطق الجماهيريّة العظمى لتشكّل وحدة وطنية واحدة، وتتكون القيادة الشعبية من



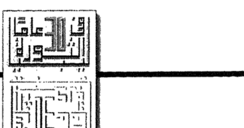
مجموع الأفراد الطبيعيين الذين يتمون لأوساط شعبية واجتماعية، يحظون باحترامها ويحوزون على ثقتها، ويتمتّعون بسمعة طيبة وخلُق كريم.. عاقلين واعين.. مؤمنين بفكر ثورة الفاتح العظيم.

فالقيادة الشعبية الاجتماعية هي المظلة الوطنية القيادية لكل القوى والهياكل والفاعليات في الجماهيريّة العظمى على أعلى مستوى، ولها القيام بكل المبادرات التي تكون في صالح السلطة الشعبية والوطن، في السلم والحرب والمواجهة. ولكل منطقة في الجمايرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى قيادة شعبية اجتماعية تتكون من فاعليات أهلها، وتغطي المنطقة اجتماعياً وجغرافياً. وتختار القيادة الشعبية الاجتماعية من بين أعضائها مجموعة التنسيق لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائياً ما لم ترى القيادة الشعبية خلافاً لذلك، يختارون فيما بينهم منسقًا عاماً. ومن مجموعة المنسقّين تتكون مجموعة المنسقّين على مستوى الجماهيريّة العظمى. ومن المنسقّين العامّين للمناطق تتكون مجموعة المنّسقين العامّين على مستوى الجماهيريّة العظمى. وللمنسقّين العامّين منسقّ عام يختارونه من بينهم دورياً لمدة ستة أشهر حسب السنّ والخبرة والكفاءة. ومن مجموع القيادات الشعبية للمناطق تتكون القيادات الشعبية الاجتماعية على مستوى الجماهيريّة العظمى. وللمنسقّ العام دعوة المنسقّين العامّين للاجتماع كلما دعت الضرورة لذلك. ولكل من المنسقّين والمنسقّ العام دعوة القيادات الشعبية الاجتماعية للاجتماع على أي مستوى.

مهام القيادة الشعبية الاجتماعية:

تتولى القيادة الشعبية الاجتماعية مهمة التوجيه والترشيد والتحريك لكل القوى والهياكل والفاعليات بالمنطقة، ولها في سبيل ذلك ما يلي:

1- الاهتمام بحلّ ومعالجة المشاكل الاجتماعية والنزاعات العائلية والقبلية، وتقوم بذلك عن طريق لجنة تختار من بين أعضائها لمعالجة تلك المشاكل



بالطرق الوديّة والسلمية تسمى لجنة المصالحة، ويصدر بها قرار من قبل القيادة الشعبية.

2- الاهتمام بتنمية الانتماء القومي للأمة العربية، وإسقاط كل إقليمي يحاول تكريس التجزئة.

3- إسقاط كل عضو فيها يثبت تعصّبه القبلي أو انحيازه الجهوي.

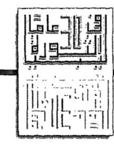
4- دعوة المؤتمرات الشعبية الأساسية بالمنطقة للانعقاد كلما كانت هناك ضرورة تدعو لانعقادها، وذلك بالتنسيق مع المنسّق العام للقيادات الشعبية على مستوى الجماهيريّة العظمى وأمانة مؤتمر الشعب العام.

5- دعوة أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية والمهنية والنقابية والاتحادات والروابط، وأمناء وأعضاء اللّجان الشعبية للمؤتمرات والشركات والهيئات والمؤسّسات، وكافة الأجهزة التنفيذية للاجتماع كلما دعت الحاجة لذلك لترشيدهم وتوجيههم.

6- متابعة تنفيذ الخطط والبرامج التنموية والتعبوية والتوصية بما يحقّق أداءً أفضل وتطبيق أدقّ ونتائج أحسن،

7- تهيئة المناخ المناسب للأفكار المبدعة والآراء المخلصة لرابطة الخبراء بالمنطقة، وتبنّيها لتأخذ طريقها في البرمجة والتنفيذ خدمة لمصالح الجماهير.

8- التمهيد لعقد المؤتمرات الشعبية الأساسية ودفع الجماهير وتحريكها لممارسة حقّها السياسي بالحضور والمناقشة الجادّة والواعية لكل القضايا المحلية والعامّة.



9- حشد وتنظيم واستثمار كل الإمكانيات المادية وتوظيفها للتحوّل نحو الإنتاج وزيادة القدرة الإنتاجية بهدف الخروج من التخلّف إلى التقدّم.

10- متابعة ومحاصرة النتوءات الغير طبيعية والتي تشكّل ظواهر تسيء للمجتمع الجماهيري، والتصدّي لها ومعالجتها، ودراسة أسبابها ودوافعها.

11- التصدي للإشاعات والدعايات المغرضة وتسفيفها، ومحاولة التأثير على المعنويات وتثبيط الهمم.

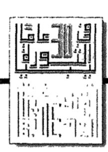
12- رصد ومتابعة ظواهر التحريف والانحراف ومحاولات التآمر والخيانة، وتحريض الجماهير لسحق أي محاولة تستهدف النيل من سلطة الشعب والثورة.

13- دفع الجماهير لصنع غدها ومستقبلها تحقيقاً للتقدّم وبناء الحضارة، وذلك من خلال ما تقترحه القيادة الشعبية ورابطة الخبراء من خطط وبرامج علمية تنموية.

14 - وضع البرامج الكفيلة بتوعية الجماهير بأهمية تحقيق وحدة الأمّة العربية، ونشر الثقافة الثورية التي تتصدى للثقافات الرجعية والاستعمارية.

15- الدفع بخبراء المنطقة للتواجد بها وإقحامهم في العمل واعتبارهم هيئة استشارية فنية للجان الشعبية بالمنطقة.

من هنا يتضح دور القيادة الشعبية الاجتماعية في كل منطقة وعلى مستوى الجماهيريّة العظمى. فهي أي القيادة الشعبية نهاية المطاف لصنع تقدم المجتمع



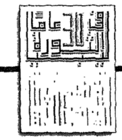
العربي الليبي، واستقراره اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً. ويؤكّد قائد الثورة العقيد معمّر القذّافي على الأهمية التاريخية للقيادة الشعبية الاجتماعية قائلاً:

... القيادة الشعبية الاجتماعية ليست مثل أية قيادة أخرى في العالم، فهي ليست قيادة سياسية فقط، ولا هي قيادة جاءت بالانتخابات المزوّرة عادة.. ولا هي مفروضة على الجماهير.. ولا هي على أساس قبلي مثلما يبدو أحياناً.. القيادة الشعبية هي فعلاً قيادة شعبية اجتماعية، بمعنى كل واحد فيها جاء من أهله، هذه هي معنى كلمة اجتماعية.. لكن هي قيادة جماهيرية، وهي قيادة شعبية وليست القيادة القبلية، وليست القيادة العشائرية، وليست من الوجهاء والأعيان، وليست من المعينين أو المنتخبين، هي قيادة فريدة.. ومن هنا فأنا أُعلّق أهمية كبيرة جداً على ظهور القيادات الشعبية الاجتماعية في جميع أنحاء الجماهيرية، ونعتبرها ظاهرة تاريخية ستلعب دوراً تاريخياً في قيادة الشعب في كل الظروف.. وسيكون هذا الشعب في أحسن وضع من الناحية القيادية والتعبوية والتنظيمية والاجتماعية والسياسية والإدارية من الناحية المادية والمعنوية....

وهكذا، ومن خلال هذا الفصل، نلاحظ أن السلطة الشعبية لم تتم بين ليلة وضحاها، بل لقد سبق تحقيقها عدة تطورات سريعة، وتغيرات جذرية تم فيها تغيير شكل الدولة ونظام الحكم، من نظام حكم ملكي مستبد إلى نظام حكم جماهيري يقوم على الديموقراطية المباشرة، ويمارس فيه الشعب حكم نفسه بنفسه، من خلال مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية، وانتفت فيه صفة الحاكم والمحكوم، وأصبح الشعب هو السيد وهو الحاكم وهو الرقيب على نفسه في عصر الجماهير، وفق نظام شعبي حر بديع.

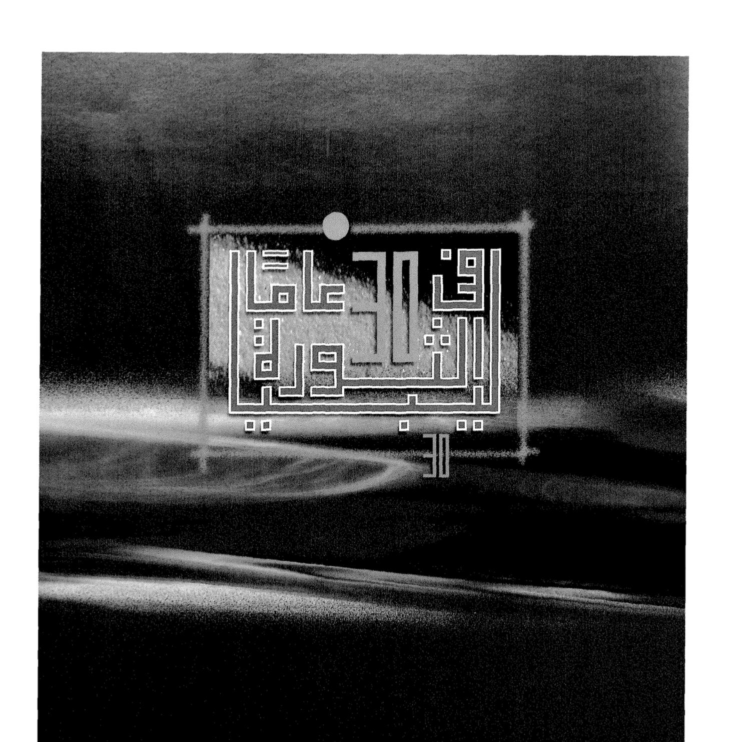
لقد تحددت منذ الوهلة الأولى لقيام ثورة الفاتح العظيم عام 1969 ف.، حقيقة واضحة، وهي أن هذه الثورة لم تأت لتحكم الجماهير، بل جاءت لتؤكّد أن السلطة ستكون بيد الجماهير، وأن الشعب هو الحاكم وهو سيد نفسه، فكان له ما أراد.

لقد شهدت السنوات الأولى للثورة تطورات سياسية مهمّة وجادة من أجل



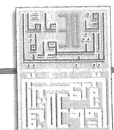
تحديد معالم السلطة الشعبية. فتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي، وإعلان الثورة الشعبية، وقيام ثورة الطلاّب، وطرح قائد الثورة لملامح النظرية العالمية الثالثة، كلها أحداث وتطورات مهّدت لقيام السلطة الشعبية، لتجد الجماهير نفسها أمام مسؤوليات تاريخية جسيمة، حيث حدّدت هذه المسؤوليات في تولّي الشعب حكم نفسه بنفسه من خلال المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية سلطة الشعب وهي مسؤوليات نابعة من القانون الطبيعي الذي يحدّد وينظّم علاقة الإنسان بالآخرين. وحرصاً من قائد الثورة على تأكيد سلطة الشعب وتعزيز حرية الجماهير لتتمكن من ممارسة سلطتها قراراً وتنفيذاً، حرّض الأخ القائد على إلغاء كل الحلقات التي تقف حاجزاً بين الجماهير وسلطتها.

وبذلك أثبتت التجربة العملية زيف الأنظمة الملكية والإمبراطورية والجمهورية، أنظمة مختلفة في مظهرها، ولكنها متماثلة من حيث الجوهر. فجميعها يستند على حكم الفرد، والرؤية الواحدة، والهدف الواحد.. فلا مناص إذن، لكي تتحرر الشعوب أن تسود الديموقراطية المباشرة، وأن تحكم الشعوب نفسها بنفسها، وبيدها الثروة والسلاح.. وهكذا، وبعد أن طغت المصلحة الفردية على مصالح الشعوب، وتردّت الأوضاع الاجتماعية السيئة في العالم، واستحفلت حلقات الفوضى والاستغلال والظلم والاستعباد.. ها هو الشعب العربي الليبي يقدّم للبشرية قاطبة الحلول العلمية والعملية النهائية من خلال قيام سلطة الشعب، الذي أنهت وإلى الأبد حكم الفرد والحزب والطائفة والقبيلة.. ويقدّم للعالم التائه وراء نظريات تقليدية بالية، نظرية عالمية ثالثة تحمل في فصولها الثلاث حلولاً سياسية واقتصادية واجتماعية، تحرّر الإنسان من كافة أدوات العسف والجور والاستغلال.

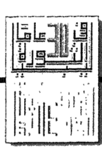


الفصل الثالث

فصل الثورة عن السلطة



الفصل الثالث



فصل الثورة عن السُلطة

في إطار فصل الثورة عن السلطة أخذت القيادة الثورية لثورة الفاتح العظيم على عاتقها باستمرار تحريض الجماهير الشعبية ودفعها إلى مواقع متقدّمة لممارسة سلطتها وذلك من خلال إقحام كافة القطاعات الجماهيرية في السلطة وفق أُطروحات النظرية الجماهيرية.

ففي هذا الإطار يقول قائد الثورة: «إن فصل الثورة عن السلطة هو الموقف الثوري الصحيح، ولولاه لتعطّلت الإرادة الشعبية، وأجهضت فاعليتها، وهذا سبب حقيقي في فشل المحاولات الثورية في الوطن العربي والعالم، حيث صدت القيادات الثورية زحف الجماهير من موقع السلطة، الأمر الذي أدّى إلى قمعها وتحوّل الثورات نتيجة لذلك إلى أنظمة دستورية معادية للجماهير.»(1)

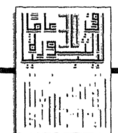
وبهذا يحدّد قائد الثورة موقف ثورة الفاتح العظيم منذ تفجّرها من مسألة السلطة، ودور أدوات الحكم المختلفة في الحدّ من تقدّم الجماهير نحو ممارسة سلطتها من خلال مؤتمراتها الشعبية ولجانها الشعبية، ويؤكد القائد المفكّر أن الموقف الصحيح هو الخروج من دائرة ممارسة السلطة وممارسة الثورة من خلال حركة اللّجان الثورية.

ومن خلال متابعتنا لحركة الثورة منذ انبلاجها حتى إعلان الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، مروراً بإعلان وثيقة سلطة الشعب يتضح أن هناك أحداثاً تاريخية مهمّة تؤكّد إصرار قائد الثورة على فصل الثورة عن السلطة وفقاً للآتي:

1 - التحريض المستمر لحركة الثورة منذ فجر الفاتح العظيم على تأكيد السلطة الشعبية وسيادة الجماهير.

2 - خروج أعضاء القيادة من أمانة مؤتمر الشعب العام ومواقع اللجنة الشعبية العامة بعد إعلان قيام سلطة الشعب في 1977/3/2 ف. والعمل على

(1) برقية القائد العقيد معمّر القذافي إلى الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية - مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الثالث لعام 1979 ف.



ترشيد وتحريض الجماهير الشعبية على ممارسة سلطتها.

3- إعلان قيام حركة اللّجان الثورية أو أداة الثورة الشعبية وبداية ملتقياتها الثورية سنوياً تحت إشراف قائد الثورة.

4- التفرغ للعمل الثوري محلياً وقومياً وعالمياً.

والذي يهمنّا في هذا المقام هو الصيغة النظرية والعملية لفصل الثورة عن السلطة المتمثلة في حركة اللّجان الثورية التي أسّست بفعل قائد ثورة الفاتح العظيم.

أولاً: حركة اللّجان الثورية:

استمراراً لتأكيد فصل الثورة عن السلطة، طرحت صيغة ثورية جديدة تهدف إلى ممارسة الثورة وتحريض الجماهير الشعبية نحو الانعتاق وتأكيد سلطة الشعب. فبعد إعلان قيام سلطة الشعب في 1977/3/2 ف. أصبح من الضرورة بمكان إيجاد إطار تنظيمي، ينظّم قوة الثورة الملتزمة بالأيديولوجية الثورية القادرة على تحريض الجماهير على ممارسة السلطة، وتأكيد سيادتها على أرض الفاتح العظيم.

فحركة اللّجان الثورية ليست بديلاً لسلطة الشعب، فالسلطة للجماهير الشعبية تمارسها من خلال مؤتمراتها الشعبية ولجانها الشعبية. وحركة اللّجان الثورية لا تمارس السلطة وإلاّ تحولت إلى أداة حكم تقليدية. وحركة اللّجان الثورية «هي الإطار السياسي والعملي لقوة ثورة الفاتح العظيم وهي القيادات الثورية للجماهير العريضة التي تقودها نحو مواقع متقدمة كل يوم - وهي العصب الذي يحرّك الجماهير - وهي أداة التبشير بالحضارة الجديدة».(2)

إن حركة اللّجان الثورية تمثّل الظاهرة السياسية الجديدة في العالم الذي يتقدّم حثيثاً نحو عصر الجماهير وبناء الجماهيريات. فهي جديدة في توجهاتها وشعاراتها وممارساتها وأهدافها، وتختلف عن كل التنظيمات السياسية السائدة

(2) أحمد ابراهيم، التنظيم الثوري، اللجان الثورية أداة الثورة الشعبية، كتاب الزحف الأخضر، المنشأة العامة للنشر، ص 49-55.

في العالم. ويؤكّد قائد الثورة في هذا الصدد في الملتقى الأول لحركة اللّجان الثورية، أن اللّجان الثورية تمثّل حركة سياسية ثورية ليس من مهامها ممارسة السلطة، والمعروف أن كافة الحركات السياسية في العالم التي عرفها الإنسان تكافح من أجل الوصول إلى السلطة ولأول مرة تظهر على مسرح السياسة الدولية حركة سياسية ثورية ليس هدفها ممارسة السلطة(3). فهي ليست تطبيقاً لنظرية النخبة أو الطليعة، أو الحزب لأن هذه أدوات سلطوية دكتاتورية، وإنما مهمتها حسم الصراع لصالح الجماهير والتبشير بالثورة وأطروحات نظرية الجماهيرية في الداخل والخارج.

وللجان الثورية مثابات تناقش فيها برامجها الثورية.

أ مثابة اللجنة الثورية:

مثابة اللجنة الثورية هي المقر الذي تلتقي فيه قوة الثورة التي اكتشفت القوانين الظالمة في المجتمع التقليدي القديم من خلال دراساتها للنظرية الجماهيرية ممثّلة في الكتاب الأخضر بأجزائه الثلاثة.

ويكون لكل مؤتمر شعبي أساسي أو مؤتمر إنتاجي أو مهني أو أي موقع جماهيري، لجنته الثورية ومثابته التي هي العنوان الدائم للثوريين الذي يتم من خلاله تحرك القوة الثورية في أي عمل ثوري.

ب مهام اللّجان الثورية:

1 ـ تحريض الجماهير على ممارسة السلطة.

2ـ ترسيخ سلطة الشعب.

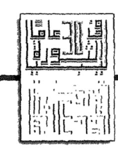
3ـ ممارسة الرقابة الثورية.

4ـ تحريك المؤتمرات الشعبية.

5ـ ترشيد اللّجان الشعبيّة وأمانات المؤتمرات.

6ـ حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها.

(3) بيان العقيد معمّر القذافي في الملتقى الأول لحركة اللجان الثورية في 1979/3/8 ف، بالمدينة الرياضية ، بنغازي.



ج ملتقيات اللّجان الثورية:

من الملتقى الأول إلى الملتقى العشرين:

بدأت حركة اللّجان الثورية ملتقياتها منذ التاسع من شهر ربيع الأول 1388 من وفاة الرسول الموافق 8 من شهر المريخ (مارس) 1979 ف. حيث انتظم الملتقى الأول لحركة اللّجان الثورية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بالمدينة الرياضية بمدينة بنغازي.

ولقد وجّه قائد الثورة بياناً تاريخياً مهماً دعا فيه القوى التقدمية القومية الوحدوية في الوطن العربي للتحوّل إلى لجان ثورية وذلك من أجل ترسيخ سلطة الشعب في الوطن العربي عن طريق قيام المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والمؤتمرات المهنية والإنتاجية.

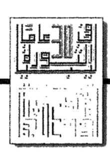
ودعا قائد الثورة كل الأحزاب العربية، إلى أن تتحوّل إلى لجان ثورية وأن تتقدم الأحزاب العربية صفوف الجماهير العربية لتحقيق سلطة الشعب.

وأكّد قائد الثورة في الملتقى الأول على أهمية قيام حركة سياسية ثورية هدفها دفع الجماهير لتسلّم وممارسة السلطة ممثّلة في تشكيل اللّجان الثورية في الداخل والخارج، وبداية ظاهرة سياسية جديدة تمارس الثورة وتحرض الجماهير الشعبية على ممارسة السلطة.(4)

وجاء الملتقى الثاني لحركة اللّجان الثورية بالدرسية 1979/9/23ف. تحت شعار «إعادة التنظيم من أجل مهام ثورية» جديدة ليؤكّد تعاظم القوة الثورية وزيادة استعداداتها، وقدرتها الثورية من أجل ترسيخ أطروحات النظرية العالمية الثالثة والمتمثلة في الحلول التي جسّدها الكتاب الأخضر من أجل الوصول إلى مجتمع السلطة والثروة والسّلاح بيد الشعب.

وفي الفترة من 2ـ1980/2/3 ف. انعقد الملتقى الثالث لحركة اللّجان الثورية

(4) المرجع السابق نفسه .



بمدينة بنغازي وذلك لملتقى الدرسية من أجل مهام جديدة، واستعداداً للاقتحام النهائي لمجتمع الاستغلال والدكتاتورية، ليؤكد جملة من المقولات الفقهية الثورية شكلت خطوات هامة في دفع مسيرة الثورة إلى الأمام.

في مدينة سبها عقدت حركة اللّجان ملتقاها الرابع في الفترة 1ـ3/3/1981ف. والملتقى الرابع عقد تحت شعار «من أجل ممارسة حقيقية للثورة تؤدي إلى تأكيد سلطة الشعب.» ولقد جاء انعقاد هذا الملتقى في الذكرى الرابعة لإعلان قيام سلطة الشعب ومولد أول جماهيرية في التاريخ، ليؤكد على العديد من المقولات الفقهية الثورية التي تؤدي إلى ترسيخ عصر الجماهير ونهاية عصور العسف والاستغلال.

وتحت شعار«من أجل مهام قومية» انعقد الملتقى الخامس بمدينة سبها ومدينة طرابلس ومصراتة من 7ـ9/9/1982 ف.

وجاء انعقاد هذا الملتقى انطلاقاً من الرؤية الثورية والتحليلية لثورة الفاتح العظيم للواقع العربي بأنظمته وأحزابه السياسية والتي أثبتت إفلاسها أمام جماهير الأمة العربية.

وقد أصدر الملتقى الخامس لحركة اللّجان الثورية برنامجاً ثورياً تضمن النقاط التالية:

1ـ توفير الحد الأقصى من السلاح.

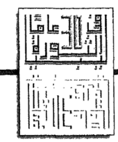
2ـ توفير الحد الأقصى من الغذاء واستهلاك الحد الأدنى منه.

3ـ التركيز على التصنيع والبحث العلمي.

4ـ إنتاج دعامة أساسية للاقتصاد العربي.

5ـ البناء الكمّي والتقني للشعب المسلّح.

وفي الفترة من 13ـ19/8/1983 ف. نعقد الملتقى السادس لحركة اللّجان الثورية بتجمعاته الثلاثة في البيضاء، وسبها، وطرابلس، تحت شعار «من أجل بناء حركة ثورية فاعلة في الداخل والخارج »ليؤكد أن الضمان الوحيد لانتصار عصر الجماهير واستمرار دور الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى القيادي



قومياً وعالمياً، هو بناء حركة ثورية فاعلة يتجسّد فيها المفكّر القائد معمّر القذّافي فكراً وممارسة.

وقد أصدر الملتقى السادس لحركة اللّجان الثورية ثلاثة ملاحق تحدد كيفية البناء التنظيمي والعقائدي والحركي لأعضاء حركة اللجان الثورية.

ولقد انعقد الملتقى السابع لحركة اللّجان الثورية في الفترة من 3 ـ 5/8/1984ف. تحت شعار «المساءلة الثورية». حيث تم فيه تحديد الشروط والاختيارات الصادقة والعلمية التي تبيّن مدى اختبار مصداقية أعضاء اللّجان الثورية في بناء حركة سياسية ثورية، والتبشير بفكر النظرية الجماهيرية وبناء المجتمع الاشتراكي.

وفي الفترة من 29 ـ 31/8/1985ف. انعقد الملتقى الثامن للجان الثورية بمدينة سبها، تحت شعار «من أجل مهام ثورية محلية وقومية وعالمية». وتم في هذا الملتقى تحديد المهام التالية:

1 ـ مهام ثورية محلية.
2ـ مهام ثورية قومية.
3ـ مهام ثورية عالمية.

والتأم الملتقى التاسع لحركة اللّجان الثورية في الفترة من 29ـ 31/8/ 1986ف. تحت شعار« من أجل ممارسة حقيقية للثورة»، تؤكد التحدي وبناء المجتمع الجماهيري الجديد.

وعلى طريق تصعيد الكفاح وتعزيز قضية الحرية وتقريب يوم انتصار الشعوب أصدر الملتقى التاسع ثلاثة برامج عمل ثورية كما يلي:

1 ـ برامج العمل الثوري على المستوى المحلي.
2ـ برامج العمل الثوري على المستوى القومي.
3ـ برامج العمل الثوري على المستوى العالمي.

وفي الفترة من 5 ـ 22/10/1988 ف. انعقد الملتقى العاشر لحركة اللجان الثورية بتجمعاته الأربعة في طرابلس، الزاوية، الجفرة والبيضاء.

ولقد أصدر الملتقى العاشر بياناً ثورياً تضمن المهام الثورية التحريضية القتالية نورد بعضاً منها:

1 ـ الثورة إعلان للحرية.

2 ـ التحوّل الثوري يتم ديمقراطياً بالجماهير.

3 ـ الدفاع عن الثورة من مهام حركة اللجان الثورية.

4 ـ اللّجان الثورية هي الوريث لحركة الضبّاط الوحدويين الأحرار ولقائد الثورة.

5 ـ إن حركة اللجان الثورية بالجماهيرية العظمى هي الحركة الأم لحركة الثورة العالمية.

6 ـ ممارسة العمل الثوري من داخل مثابات اللّجان الثورية الأساسية.

7 ـ إن الجماعية هي سمة العمل الثوري.

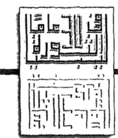
وأخيراً اجتمعت حركة اللّجان الثورية في ملتقاها الحادي عشر في الفترة ما بين 29 ـ 1988/8/30ف. تحت شعار «من أجل مهام ثورية لتعزيز الحرية». فأعلن بيان الملتقى أن مرحلة العمل الثوري قد انتصرت فيها الثورة ببرنامجها الثوري لصالح الجماهير الشعبية. وأكّد بيان الملتقى، على أن الجماهيرية العظمى هي بلد الأمان والحرية والثقة، وأنّها قادمة بثبات وثقة وفرح لصنع مستقبل العالم وبناء الجماهيريات، وانتصار الحرية لتسطع شمسها فوق الأرض وينتهي العسف والاستغلال. وقرّر الملتقى جملة من المهام نذكر أهمّها:

1 ـ استثمار الزخم الجماهيري للعمل على تجذير وعي الجماهير بالأفكار الجماهيرية، والتمسّك بالوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير.

2 ـ تحذّر اللّجان الثورية من أي استغلال سيء لأجواء الحرية.

3 ـ الدعوة للثورة الثقافية عالمياً.

4 ـ تعميق الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان والعمل على إقرار تدريسها في جميع المراحل التعليمية.



5- العمل على إبراز الدور الإنساني لثورة الفاتح العظيم كمدافع عن حقوق الإنسان في العالم وتحريض الجماهير لهدم السجون.

وتضمن بيان الملتقى أيضاً، البرامج التنفيذية لمقرّرات الملتقيات السابقة وفاءً من الحركة لالتزاماتها وحرصاً لتنفيذ مهامها الثورية (5).

واستمرت ملتقيات حركة اللّجان الثورية تنعقد سنوياً حتى وصل عدد الملتقيات الثورية التي انعقدت إلى عشرين ملتقى، وآخرها كان في مدينة سرت الذي نتج عنه القرارات التالية:

أولاً: بناء المؤتمرات الشعبية الأساسية النموذجية:

تلتزم اللّجان الثورية بتحريض الجماهير، على بناء المؤتمرات الشعبية النموذجية بالآتي:

1- ترسيخ السلطة الشعبية داخل المؤتمرات، وتفعيل دور أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، في تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية.

2- التأكيد على أن الانتماء للمؤتمرات بوصفها وحدة إدارية وليست رابطة اجتماعية.

3- تحريض الجماهير على مقاومة الانحراف بعمليات التصعيد الشعبي، والتصدي للالتفاف الشللي والقبلي عليه.

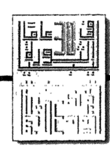
4- المساهمة في وضع تصور علمي وعملي للمؤتمرات، وبحيث تراعى فيها الكثافة السكانية المناسبة، والتوزيع الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية.

5- تحريض جماهير المؤتمرات الشعبية على بناء الأمن الشعبي المحلي.

6- تحريض الجماهير على إنجاح برنامج المناوبة الشعبية، بالانخراط في التدريب العسكري العام من خلال المؤسّسات التعليمية والإنتاجية والخدمية.

---

(5) بيانات الملتقيات الثورية لحركة اللجان الثورية، شعبة التعبئة والاعلام والتثقيف، مكتب الاتصال باللجان الثورية، طرابلس، كتاب رقم 72.



7- تحريض الجماهير على تشكيل محاكم شعبية بالمؤتمرات الشعبية الأساسية.
8- تفعيل المربعات الأمنية ووضع آلية متابعة لنشاطها.
9- تصعيد الرقابة الثورية بالمؤتمرات الشعبية، وتنفيذ مهام التطهير.

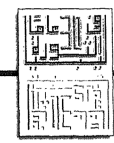
ثانياً: بناء المجتمع الاشتراكي:

تلتزم حركة اللّجان الثورية ببناء المجتمع الاشتراكي بالآتي:

1- تحريض المؤتمرات الشعبية الأساسية، على متابعة وتنفيذ كل القرارات الاشتراكية التي أصدرتها.
2- تحريض جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية، على استلام المؤسسات الإنتاجية العامة وتحويلها إلى شركات جماعية مساهمة لكل الليبيين، وتسهيل كافة الإجراءات المتعلّقة بذلك.
3- تحريض الجماهير على بناء التشاركيات والشركات الجماعية المساهمة، وفق منهج النظرية الجماهيرية، وكشف عمليات التزوير والتحريف. ومحاكمة مرتكبيها.
4- تحريض الجماهير على مراقبة نشاط التوزيع، من خلال القنوات التي أقرّتها المؤتمرات الشعبية الأساسية.
5- تصعيد الرقابة الثورية على المنشآت والشركات، وتطبيق نظام الشركاء بها.
6- كشف ومداهمة ومحاكمة السماسرة والمضاربين، وتجّار السوق السوداء والذين يفسدون الاشتراكية، ويضرّون بمصلحة الجماهير.

ثالثاً: القضاء على الظواهر الهدّامة:

1- تعد حركة اللّجان الثورية، البرامج التثقيفية والإعلامية، التي تحصن الجماهير ضد الأفكار المنحرفة، وتحول دون اختراقها وتفضح الزندقة وأهدافها.



2- تحرض حركة اللّجان الثورية، جماهير المؤتمرات الشعبية، على كشف عناصر الزندقة وملاحقتهم والتصدي لهم، وتتعهد، بالتحول إلى كتائب منظمة، لمقاومتهم والتصدي للظواهر الهدّامة.

3- تتعهد حركة اللّجان الثورية، بتحريض جماهير المؤتمرات الشعبية، على مكافحة ظاهرة المخدرات، والتوعية بمخاطرها، ومعاقبة متعاطيها والمروّجين لها.

4- تتعهد حركة اللّجان الثورية، بتحريض جماهير الأمة العربية، على مقاومة ظاهرة الزندقة، وكشف عناصرها وفضحها، وتسفيه أفكارها باعتبارها خطراً يهدد كيان الأمة العربية ووجودها ويشوّه رسالتها الخالدة.

رابعاً: القضاء على مظاهر الفساد:

1- تعتبر حركة اللّجان الثورية، القضاء على مظاهر الفساد، مهمّة دائمة لأعضائها وتنطلق من شرعية الثورة، للقضاء على أي ظاهرة، تشكّل خروجاً عن قيَم المجتمع الجماهيري وأهدافه.

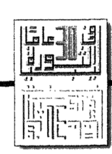
2- يتحمل كل عضو لجنة ثورية، مسؤولية تامة ومباشرة، في كشف أية ظاهرة من ظواهر الفساد، التي تبرز في موقع تواجده ومحاربتها، ويتعرّض للمساءلة الثورية في حالة تقصيره عن القيام بذلك.

3- إن عضو اللجنة الثورية قدوة حسنة في المهارة والمسلك، ولذلك لا يجوز له المساهمة في الفساد، أو السكوت عنه، ويعاقب بشدّة كل من يقترف ذلك، أو يتسبب في إفساد غيره.

4- تتعهد حركة اللّجان الثورية، بتحريض الجماهير على تفعيل الرقابة الشعبية، داخل مؤتمراتها الشعبية، وذلك لكشف مظاهر الفساد ومحاربته.

خامساً: الوحدة العربية:

تتعهد حركة اللّجان الثورية بالتمسك بالوحدة العربية، كضرورة لا بدّ منها،

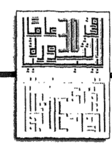


لإنقاذ الأمة العربية من الضعف والهوان، وتعتبر كلمة الأخ قائد الثورة، في افتتاح الملتقى الثامن عشر لحركة اللّجان الثورية، منهاج عمل لقيام دولة العرب الواحدة من المحيط إلى الخليج، وتلتزم حركة اللّجان الثورية بالاستمرار في تحريض جماهير المؤتمرات الشعبية، على الاستفادة القصوى من الاتفاقية المتعلقة بحقوق الإقامة والتنقل والعمل والتملّك، والتوجّه لمصادر المياه في الوطن العربي الكبير.

وخلاصة القول: إنه خلال استعراضنا للبيانات الختامية لحركة اللّجان الثورية والمهام التي تم إعلانها وتنفيذها، يتضح أن دور حركة اللّجان الثورية تعاظم، وذلك من أجل ترسيخ مجتمع سلطة الشعب على أرض الواقع. فلقد ساهمت حركة اللّجان الثورية من خلال ملتقياتها الأحد عشر في تأكيد سلطة الشعب وبناء مجتمع الشركاء، والدفع بحركة ثورة الفاتح العظيم إلى مواقع متقدمة محلياً وقومياً وعالمياً.

ومما تقدم، نخلص إلى تحديد المنطلقات التالية التي رسختها حركة اللّجان الثورية من خلال محكاتها وبرامجها ومهامها:

1 - التأكيد على مرحلية حركة اللّجان الثورية باعتبارها أداة ثورية وليست أداة للسلطة.
2 - التحريض المستمر للجماهير، وإحداث التغيير الثوري بها ومن أجلها، وإقامة المجتمع الجماهيري الجديد، وتحطيم أركان المجتمع القديم، وذلك من خلال تحقيق وصنع البديل الثوري للمجتمع العربي الليبي وفق أطروحات النظرية الجماهيرية.
3 - الاستمرار في التحصّن بالوعي العقائدي والسياسي وتقويم وتصحيح الأخطاء وممارسة النقد الذاتي، وتعديل البرامج الثورية الاستراتيجية منها والتكتيكية حسب ما اقتضته ضرورات الواقع استجابة لحركية وشعبية الثورة.
4 - الضبط المستمر لحركة اللّجان الثورية بالفرز والقضاء على الانحراف في المهام.
5 - المساهمة الفاعلة في بناء الجماهيرية الشعبية والتبشير بالجماهيرية النموذج قومياً وعالمياً.



ثانياً: ثورة المنتجين:

لقد اهتمت ثورة الفاتح العظيم اهتماماً خاصاً بالعمّال، واعتبرتهم في كل بياناتها وفي خطب القائد أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة، وأداة الثورة الاقتصادية والإنتاجية، وقد كان لاهتمام قائد الثورة بالعمال رد فعل قوي في نفوس العمّال.

وفي إطار اهتمام ثورة الفاتح العظيم بالعمّال يجدر بنا القول إن التشريعات التي أهدتها ثورة الفاتح العظيم للعمّال حتى إعلان قيام ثورة المنتجين أدخلت تحسّناً جذرياً على العمّال، وعلى مستوى المعيشة، وقفزت بهم إلى مراحل متطورة، ومن أهم القرارات والقوانين التي صدرت في حق العمّال منذ قيام الثورة ما يلي:

أ- قانون تحريم الاتجار في الأيدي العاملة الصادر في 26 /9/1969 ف..

ويأتي صدور هذا القانون منذ الشهر الأول لقيام الثورة، تأكيداً للأهمية التي تعلقها الثورة على العمّال ونصرتها للفئات الكادحة.

ب- قانون العمل رقم 28 لسنة 1970ف.

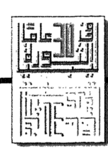
ونظم هذا القانون العلاقة بين العامل والإنتاج والربط بينهما ومنح العمال العديد من المزايا التي تهدف إلى إصلاح أوضاعهم الاجتماعية أو النقابية،

أيضاً عمل هذا القانون على توحيد الحركة العالمية وتنظيمها في إطارنقابي.

ج- قانون إشراك العمّال في الإدارة والأرباح الصادر في 14/3/ 1973 ف.

أصبح العمّال بحكم هذا القانون مسؤولين مسؤولية مباشرة جنباً إلى جنب مع أصحاب العمل في تسيير وتوجيه العمل في المنشآت والمؤسسات، وذلك عن طريق تمثيل العاملين في مجلس إدارة الشركة بعضوين على الأقل يتم انتخابهما من قبل العمّال بالشركة، ويعتبر هذا القانون مكسباً آخر من المكاسب التي تحققت للعمّال خلال هذه المرحلة الانتقالية، التي تلتها المرحلة الأهم، ألا وهي مرحلة الشركاء لا أجراء التي سيتم شرحها فيما بعد.

د- قانون الضمان الاجتماعي رقم 72 لسنة 1973ف.



صدر هذا القانون ونفذت معظم بنوده، ومن ناحية أخرى وعلى طريق الاهتمام بالعمل صدّقت الجماهيرية العظمى على كل الاتفاقات الدولية للضمان الاجتماعي بالقانون رقم 37 لسنة 1975ف. كما صدّقت على الاتفاقيات العربية للتأمينات الاجتماعية بالقانون رقم 65 لسنة 1974ف. والقانون رقم 13 لسنة 1980ف. والذي عدّل، حتى يواكب حركة الثورة الصاعدة والتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي ارتبط بإعلان قيام سلطة الشعب وتطبيق مقولات النظرية العالمية الثالثة.

هـ- قانون النقابات رقم 107 لسنة 1975ف.:

لقد وحّد هذا القانون الحركة العالمية في الجماهيرية العظمى وضمّها إلى اتحاد عام واحد، بدلاً من تشتتها في العهد المباد، وإلغاء الاتحادات الإقليمية السابقة خلال سنة 1972ف. وبصدور هذا القانون تمّت معالجة العيوب السابقة في الحركة العمّالية الليبية وإيجاد حركة نقابية موحّدة.

و- قانون الأمن الصناعي لعام 1976ف. :

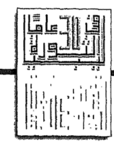
ويأتي هذا القانون في إطار العمل على المحافظة على اليد العاملة، وتلافياً لأخطاء العهد المباد من إهمال تسبب في تعدد حالات إصابات العمل وأمراض المهنة بين العمّال.

وبهذا تكون ثورة الفاتح العظيم قد خطت خطوات جبّارة على طريق الإعداد لثورة المنتجين، وتدريبهم على تحمّل وقيادة هذه الثورة، وتكون بعض الأهداف الرئيسة للثورة قد تحقّقت والتي من أهمّها: تحرير الإنسان من الخوف والحاجة، ومن الاستغلال ومن الأجرة وإقرار مبدأ المساواة بين المواطنين في الجماهيريّة العظمى.(6)

رغم الاهتمام الذي أولته ثورة الفاتح العظيم للعمّال، والتحسّن الذي طرأ على أوضاعهم المهنية والمعيشية، وذلك من خلال التشريعات والقوانين العادلة التي

---

(6) العزابي والمير، الحركة العمالية في ليبيا، ص 223-245.



الفصل الثالث

كانت في صالح العمّال العرب الليبيين، فإن كل هذه الإجراءات الثورية لم تكن سوى مرحلة تمهيدية ومرحلة إعداد العمّال لقيادة ثورة تحرير المنتجين، لبناء المجتمع الاشتراكي وتطبيق مقولة شركاء لا أجراء.

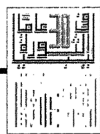
ولكن تلك التشريعات والقوانين التي كانت أصلاً لصالح العمّال فإنّها كانت عاجزة عن إدخال تغيرات جذرية طالما هناك عمال وأرباب عمل يتحكّمون في مصير العمّال، وطالما هناك استغلال وعلاقات ظالمة، الأمر الذي تطلّب قيام ثورة، وليس إصلاحاً حيث يزحف العمّال على مواقع الإنتاج لاستئصال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الظالمة، وتحطيم مجتمع الاستغلال وإسقاط كافة القوانين الظالمة.

ولقد أشار الكتاب الأخضر - الجزء الثاني - إلى أن الإنسان ليس حراً طالما كانت حاجاته بيد غيره، وأن تحقيق الحرية المادية والمعنوية يتوقف على مدى امتلاك الإنسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً ومضموناً ضماناً مقدّساً.

وفي هذا الإطار يؤكد قائد الثورة في محاضرة لعمال مصنع التبغ بطرابلس 1978/8/3 ف. وحواره مع جماهير المنتجين ببنغازي يوم 1978/8/26 ف. وحديثه يوم 1978/10/7 ف. بميدان الشهداء بمناسبة الذكرى السابعة لعيد الثأر: إن حرية الإنسان لا تكتمل إلاّ إذا تحرّر كلية من أنواع التحكمات والضغوطات التي تقع عليه من أي جهة كانت، وإن حرية الإنسان لا تكتمل إلاّ إذا امتلك هذا الإنسان كافة حاجاته امتلاكاً مقدّساً...

ويضيف القائد في هذا الإطار: إن العمّال الآن يحققّون الثورة لكل الشعب، فليس هناك أي خوف إلاّ للذين يعتقدون أنّهم قد يتضرّرون أو تضرّروا من ثورة العمّال. وإن القضاء على الاستغلال هو خيار تاريخي بالنسبة لثورة الفاتح العظيم وإن العالم كلّه يحتاجه، لأن الثورة التقدمية ضد كافة ظواهر الاستغلال.(7)

(7) أحاديث وتوضيحات قائد الثورة حول ثورة المنتجين، المؤتمر العام للمنتجين، الجزء الأول، ص 14-16.



فصل الثورة عن السُلطة

يتضح مما سبق أن هناك إعداداً وترشيداً من طرف قائد ثورة الفاتح العظيم لإعلان ثورة المنتجين، حيث تمّت تعبئة العمّال وتوعيتهم ودراسة إمكانات تحمّل المسؤوليات من قبل العمّال ويتضح مما سبق الآتي:

1 - استنفار العمّال ووضعهم في مناخ الثورة والمسؤولية.

2 - ظل التحريض والترصيد الثوري مستمرين على مستوى القيادة الثورية.

3 - أصبح واضحاً أن قائد الثورة يريد لتنظيم العمّال أن يخوض ثورته ويسترد حقوقه من طرف البرجوازية وضد بيروقراطية الإدارة.

في إطار تحريك وتجذير ثورة الفاتح العظيم لشعاراتها التي رفعتها منذ تفجرها تم إعلان ثورة المنتجين في 1/9/ 1978 ف. وذلك في خطاب قائد الثورة بمناسبة العيد التاسع للثورة.

ففي ذلك اليوم زحف العمّال في الجماهيرية العظمى إثر البيان الثوري للقائد في العيد التاسع للثورة في كافة المصانع ومواقع العمل، وتحولّوا إلى شركاء في الإنتاج في سائر المرافق الإنتاجية.

ففي ذلك اليوم تم تحرير الأجراء وانتهت سيطرة أرباب العمل وإداراتهم الاستغلالية وسيطرة الدولة وإدارتها البيروقراطية على العمّال والمنشآت (8).

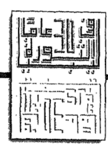
وأصبح يوم الفاتح 1978ف. هو يوم تحرير الشغيلة، وأول انعتاق من الأجرة... وهو أول يوم يتحرر فيه العمّال تحرّراً حقيقياً من سيطرة أرباب العمل، ومن سيطرة الدولة في آن واحد وهكذا أصبح العمّال في ليبيا منذ الفاتح 1978ف. شريكاً في الإنتاج يسيّر الإدارة بنفسه وينتج ويستهلك إنتاجه.

فلقد وجّه القائد معمّر القذّافي بياناً ثورياً إلى عمّال ليبيا، حيث حثّ فيه جموع الشغيلة على الزحف على كافة المصانع والمنشآت الإنتاجية.

وتحدّث القائد بقوله : في الذكرى التاسعة لثورة الفاتح العظيم في ممارسة

---

(8) خطاب العقيد معمّر القذافي في العيد التاسع لثورة الفاتح 1978ف. بمدينة طرابلس، حيث تم إعلان قيام ثورة المنتجين وقيام مجتمع الشركاء.



التحوّل التاريخي العظيم، أدعو عمال الجماهيرية في كل مكان من البلاد الليبية أن يزحفوا بعد نهاية هذا الخطاب مباشرة ليستولوا على المصانع والمنشآت الإنتاجية، أن يزيحوا الإدارة البيروقراطية التابعة للقطاع العام والإدارة الاستغلالية التابعة للقطاع الخاص.. وأن يقيموا على أنقاضها الإدارة الشعبية.. إدارة العمّال، إدارة المنتجين لكي تتم السيطرة على المنشآت الإنتاجية للمنتجين وحدهم بالكامل. فلا سلطة على العمّال في المصانع إلاّ سلطتهم التي يقيمونها بإرادتهم الحرّة.

وليزحف العمّال الليبيون في كل مكان في الجماهيرية بعد نهاية هذا الخطاب على المصانع الليبية ليستولوا على حقوقهم في الإنتاج كاملة (9).

بعد أن أعلن قائد الثورة بداية الزحف على مواقع الإنتاج معلناً بذلك بداية ثورة المنتجين في الجماهيرية داهمت جماهير المنتجين جميع وحدات الإنتاج من مصانع وشركات ومعامل ومنشآت ووضعت يدها على جميع الموجودات فيها (10).

وفي هذا الإطار تم تحديد المنشآت الاقتصادية وتحديد عدد اللّجان الشعبية التي يجب أن تديرها وفق الجدوى الاقتصادية لكل مرفق .

وعليه وبفعل ثورة المنتجين، اختفت الضرورة إلى ممارسة الإضراب والفصل والمطالبة بتحسين الأجور باعتبار أن جميع هذه الأمور قد تجاوزتها مرحلة الشركاء، التي وصل فيها العمّال إلى السلطة التي مكنتهم من صياغة القرارات المناسبة لهم.

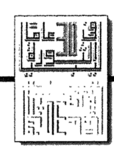
وما وصلت إليه ثورة المنتجين في هذه المرحلة قد تجاوزت ما نصت عليه اتفاقات العمل الدولية والتشريعات المنبثقة عنها.

وبفعل ثورة المنتحين انبثقت هيكلية جديدة داخل صفوف العمال في الجماهيرية وتمثّلت في الآتي:

---

(9) المرجع السابق نفسه .

(10) ثورة المنتجين ، المؤتمر العام للمؤتمرات الانتاجية، طرابلس، ص 43 .



1 - المؤتمر الإنتاجي أو المهني.
2 - اللجنة الشعبية.

أ المؤتمر الإنتاجي أو المهني:

ويضم المؤتمر جميع الشركاء في الوحدة الإنتاجية وفي الوحدات المتعددة الفروع ويتولى مؤتمر الوحدة الإنتاجية ممارسة الاختصاصات التالية:

1 - رسم السياسة للموقع السياسي.
2 - اعتماد الميزانية.
3 - توزيع حصص الشركاء من عوائد الإنتاج.
4 - الترخيص للجنة الشعبية بالتصرف في الاحتياطات والاعتمادات (11).

واستناداً إلى التقارير التي صدرت بعد الزحف وتطبيق المقولة فقد تحققت زيادة كبيرة في الإنتاج أدّت إلى زيادة في حصص المنتجين تجاوزت 50% بالمقارنة بما كان عليه العمّال قبل ثورة المنتجين في الفاتح سنة 1978ف. (12).

ب اللجنة الشعبية:

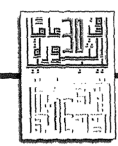
يتم اختيار لجنة شعبية من بين الشركاء في كل موقع إنتاجي ويتم اختيار أعضاء اللجنة الشعبية للوحدة الإنتاجية بطريقة الاختيار المباشر من بين أعضاء المؤتمر الإنتاجي.

ثالثاً: تطور هيكلية سلطة الشعب:

بعد تطبيق السلطة الشعبية من خلال تقسيم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية بيدها صناعة القرار في جميع جوانب الحياة تكّون على مستوى الجماهيريّة العظمى 178 مؤتمراً شعبياً أساسياً، ولكن بمرور السنوات أثبتت التجربة أن ذلك العدد من المؤتمرات الأساسيــة لم يسهل عملية اتخاذ القــرارات

---

(11) المرجع السابق نفسه ص 200 .
(12) المرجع السابق نفسه ص 210 .



بواسطة أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية وعليه فقد تقرّر زيادة عدد المؤتمرات الشعبية الأساسية بشكل واسع تمكيناً للجماهير من ممارسة السلطة في مختلف مناطق الجماهيريّة العظمى بالتوسع في هيكلية سلطة الشعب.

وبناء على هذا فقد تم إقرار إضافة المؤتمرات الشعبية على مستوى الفروع في البلديات.

والمؤتمر الشعبي للفرع يضم أكثر من مؤتمر شعبي أساسي، وذلك وفقاً للكثافة السكانية في نطاق كل فرع بلدي. ومن مهام مؤتمر الفرع صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية على مستوى الفرع البلدي.

المؤتمرات الشعبية على مستوى البلديات:

المؤتمر الشعبي للبلدية هو: ملتقى أمانات المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والاتحادات والمؤتمرات المهنية والإنتاجية في نطاق البلدية وتتكون أمانة المؤتمر الشعبي للبلدية من الآتي:

1- أمين المؤتمر.
2- الأمين المساعد.
3- أمين شؤون المؤتمرات الشعبية.
4- أمين شؤون اللّجان الشعبية.
5- أمين شؤون المؤتمرات المهنية والإنتاجية.

مهام المؤتمر الشعبي للبلدية:

1- صياغة قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية في نطاق البلدية.
2- متابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في نطاق البلدية.
3- التنسيق بين مؤتمرات الفروع بالبلدية ومتابعة تنفيذ القرارات مع اللّجان الشعبية النوعية.

4. اختيار أمانة مؤتمر البلدية.
5. اخيار أمانة اللّجان النوعية على مستوى البلدية.
6. اختيار أمين اللجنة الشعبية للبلدية.
7. محاسبة أمانة المؤتمر واللّجان الشعبية النوعية في مختلف القطاعات على التقصير أو التهاون في عملها.

المؤتمرات الشعبية القومية:

انطلاقاً من أن أرض الجماهيرية هي أرض كل العرب، فقد أضيف إلى هيكلية سلطة الشعب المؤتمرات الشعبية القومية.

فالمؤتمر الشعبي القومي يتكون من المواطنين العرب الموجودين على أرض الجماهيرية العظمى والذين اكتشفوا زيف الأنظمة السياسية المعاصرة.

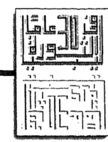
وانطلاقاً من هذا المبدأ وبتحريض من قائد الثورة تنادى المواطنون العرب من كل أقطار الوطن العربي وشكّلوا مؤتمراً قومياً على مستوى كل بلدية.

وللمؤتمر القومي أمانة، وأمين المؤتمر القومي يعتبر عضواً في المؤتمر الشعبي للبلدية.

المؤتمرات الأممية:

انطلاقاً من مبادىء ثورة الفاتح العظيم وتأكيداً لحرية الإنسان وسيادته أينما كان أتيح للأمميين المتواجدين على أرض الجماهيريّة العظمى الفرصة التاريخية لتأسيس مؤتمراتهم الأممية للمشاركة في تقرير أمورهم.

ففي هذا الخصوص أعلن القائد الأممي: أن الجماهيريّة العظمى هي وطن ومثابة لكل عشاق الحرية في أي مكان من العالم. إن ثورة الفاتح العظيم جاءت بعصر الجماهير والسعادة في كل المجالات، ليس فقط للشعب العربي الليبي، بل هي قوة عظيمة وملهمة لكل إنسان يعشق الحرية والسعادة. وهكذا انتشرت المؤتمرات الأممية في مختلف أنحاء الجماهيرية.



المؤتمرات الشعبية النسائية: (13)

تأكيداً لتحريض قائد ثورة الفاتح العظيم المستمر للمرأة وضرورة مشاركتها في صناعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجماهيري فقد تم توسيع هيكلية سلطة الشعب لكي تقام المؤتمرات الشعبية الأساسية النسائية، وذلك ضماناً لجماهير النساء من مشاركة فاعلة في ممارسة السلطة فلقد شاركت المرأة الرجل في السلطة والسياسة والإدارة والدفاع، وفي كل تصريف أمور المجتمع الجماهيري وتأتي هذه الخطوة في إطار تحريض قائد الثورة على أنه في المجتمع الجماهيري يوجد إنسان جماهيري بيده السلطة والثورة والسلاح، والمجتمع الجماهيري قائم على الجماهير التي هي من الذكور والإناث.

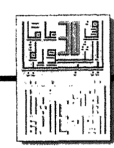
وللمؤتمرات الشعبية النسائية أمانات ولجان شعبية فهي تقرّر وتشارك في التنفيذ من خلال المؤتمرات الشعبية للبلديات ومؤتمر الشعب العام.

اللجان الشعبية:

يقصد باللّجان الشعبية، اللّجان التي تدير كافة القطاعات والمؤسّسات والهيئات والمصالح والأجهزة والشركات والمنشآت وغيرها من الوحدات الإدارية في الجماهيريّة العظمى. وهي الأداة التنفيذية للتشريعات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية. وتقوم بأداء دورها تحت تسلّط ومساءلة المؤتمرات الشعبية. ووفقاً للقوانين المنظمة للجان الشعبية الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية لا يجوز لها اتخاذ أي إجراء ما لم يكن مستنداً إلى قرارات المؤتمرات الشعبية.

تمارس اللّجان الشعبية مهامها بصورة جماعية، وتعد أيضاً مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية مسؤولية تضامنية عما تتخذه من قرارات وإجراءات. ولا يجوز لأمين أي لجنة شعبية على سبيل المثال أو أي عضو من أعضائها اتخاذ أي إجراء تنفيذي بصفة منفردة.

(13) قبل كلمة القائد في التجمع النسائي للمرأة الليبية، كانت تعقد تجمعات نسائية للمؤتمرات الشعبية، وتسمى بالتجمع النسائي، ولكن بعد كلمة القائد في التجمع النسائي للمرأة الليبية، في 1988/8/30ف. أصحبت هناك مؤتمرات شعبية نسائية قائمة بذاتها.



ويلاحظ بأن آخر مرحلة تنظيمية للجان الشعبية وصلت إليها في تنظيم عملها، صدور قانون صلاحيات اللّجان الشعبية لسنة 1989ف. الصادر عن المؤتمرات الشعبية والمصاغ في مؤتمر الشعب العام الذي عُقد بمدينة بنغازي. ومن خلال هذا القانون سوف نتعرّف أكثر على فلسفة اللّجان الشعبية كأساس من أُسس سلطة الشعب في الجماهيريّة العظمى.

اللّجان الشعبية للمحلات:

وهي اللّجان المختارة شعبياً في نطاق المحلّة، وفق التوزيع الجغرافي للبلديات والفروع بالجماهيرية وتمارس اختصاصات مختار المحلّة سابقاً، وتستمد اللّجان الشعبية للمحلات مهامها من قانون ممارسة اللّجان الشعبية لمسؤولياتها، والتعديلات اللاحقة له. وفي مقدمة هذه المهام التوفيق بين المواطنين والتحكيم في الخلافات التي تنشأ بين سكان المحلّة، وقد قصد من وراء استحداث هذا النوع من اللجان الشعبية إيجاد نواة للقضاء الشعبي.(14) وتجدر الإشارة هنا إلى أن قانون صلاحيات اللّجان الشعبية لسنة 1989ف. الصادر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمصاغ في مؤتمر الشعب العام في دورة انعقاده العادي الثاني لسنة 1988 ف. لم يشر إلى هذا النوع من اللّجان الشعبية.

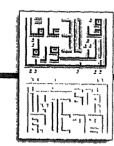
اللّجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية:

تعتبر اللّجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية آخر مرحلة تنظيمية للجان الشعبية على مستوى المؤتمر الشعبي الأساسي، والغرض منها هو توسيع هيكلية سلطة الشعب، وضمان مشاركة واسعة لجماهير المؤتمرات الشعبية في صناعة وتنفيذ القرار، والسرعة في المتابعة والرقابة.

وتتكون اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي من أمين وأعضاء القطاعات

---

(14) أحمد علي الفيتوري، سلطة الشعب، ص 116 ـ 120



المختلفة يتم اختيارها من المؤتمر الشعبي الأساسي. وتتولى هذه اللجنة الشعبية المهام التالية :

1 ـ تنفيذ قرارات المؤتمر الشعبي الأساسي والقوانين الصادرة عنه.
2 ـ الإشراف على الوحدات الإدارية الواقعة في نطاق المؤتمر.
3 ـ التوفيق والتحكيم بين المواطنين في نطاق المؤتمر.
4 ـ ممارسة كافة الاختصاصات الموكلة للجان الشعبية للمحلات.

ومن هنا نلاحظ اختفاء اللّجان الشعبية للمحلات ونقل اختصاصاتها إلى اللّجان الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي (15).

اللّجان الشعبية لفروع البلدية:

النوع الثامن من اللّجان الشعبية، هو اللجنة الشعبية للفروع البلدية.. وتتكون من اللجنة الشعبية للفروع البلدية من أمين وأمناء اللّجان النوعية بالفرع ويتم اختيار هؤلاء عن طريق المؤتمر الشعبي للفرع. وتتولى هذه اللجنة عدة مهام منها:

1 ـ الإشراف على عمل اللّجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية.
2 ـ تنفيذ مشروعات خطة التحول بالفرع البلدي.
3 ـ مراقبة نشاط الشركات والمنشآت العاملة في نطاق الفرع.
4 ـ تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية على مستوى الفرع.

اللّجان الشعبية النوعية في البلدية:

التدرج الثالث في هيكلية اللّجان الشعبية، هو اللّجان النوعية بالبلدية فتتكون هذه اللّجان من أمين ويتم اختياره من المؤتمر الشعبي للبلدية، وعضوية أمناء اللّجان الشعبية للقطاع بفروع البلدية.

---

(15) قانون صلاحيات اللجان الشعبية، أمانة مؤتمر الشعب العام .

وتتولى اللجنة الشعبية النوعية بالبلدية كل في دائرة اختصاصها مهام حدّدها قانون صلاحيات اللّجان الشعبية ومن أهمّها:

1- تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وخطط التحول في نطاق البلدية.
2- الإشراف على الشركات والمنشآت التابعة للقطاع داخل البلدية.
3- تنفيذ الاختصاصات الأخرى التي تقضي بها التشريعات النافذة (16).

ومن أمثلة اللّجان الشعبية النوعية: الصحة ، العدل ، الخزانة، التعليم، المواصلات ... إلخ..

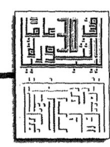
اللّجان الشعبية للبلديات:

تقديراً لظروف الكثافة السكانية، والتقسيم الجغرافي في الجماهيرية، فإن الجماهيرية مقسمة إلى عدد من البلديات ولكل بلدية الشخصية الاعتبارية وميزانيتها المستقلة. ومن هنا جاءت ضرورة إنشاء لجان شعبية للبلديات لكي تكون مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية للبلديات وتمارس هذه اللجنة اختصاصاتها تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة، وفي حدود ما تصدره إليها من ضوابط وتوجيهات. وتتكون اللجنة الشعبية للبلدية من أمين وأمناء اللّجان الشعبية النوعية ويتم اختيارهم من المؤتمر الشعبي للبلدية (17).

وللجان الشعبية للبلديات مهام عديدة نذكر منها:

1- تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في البلدية.
2- تنفيذ خطة التحول في البلدية.
3- إقامة المشروعات الاستثمارية أو المساهمة فيها.
4- الاختصاصات الأخرى الموكلة إليها بموجب التشريعات النافذة.

(16) المرجع السابق نفسه .
(17) المرجع السابق نفسه .



اللّجان الشعبية العامة النوعية:

تتكون اللجنة الشعبية العامة النوعية من أمين يتم اختياره بقرار من مؤتمر الشعب العام، وعضوية أمناء اللّجان الشعبية النوعية في البلديات بالجماهيريّة العظمى. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن القطاعات التي تُدار بواسطة لجان شعبية عامة تحدد بقرار من مؤتمر الشعب العام أيضاً.

ومن أهم اختصاصات اللجنة الشعبية العامة النوعية:

1 ـ تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام.

2 ـ تنفيذ المشروعات العامة ووضع المعايير الفنية لها ودراستها اقتصادياً واجتماعياً وسياسيا (18).

اللجنة الشعبية العامة للبلديات:

في إطار توسيع هيكلية سلطة الشعب وضمان تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، بدون اللجوء إلى المركزية والحرص على تفتيت بيروقراطية الإدارة الحكومية، تم استحداث اللجنة الشعبية العامة للبلديات. وتتشكل هذه اللجنة من أمين اللجنة الشعبية العامة وعضوية أمناء اللّجان الشعبية للبلديات بالجماهيريّة العظمى.

ومن أهم اختصاصات اللجنة الشعبية العامة للبلديات ما يلي:

1 ـ التنسيق في مجال المشروعات والخدمات التي تخص أكثر من بلدية.

2 ـ التنسيق بين اللّجان الشعبية النوعية التي ليست لها لجان شعبية عامة.

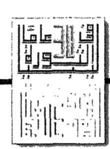
3 ـ اعتماد تقسيم البلديات إلى فروع.

4ـ الاختصاصات الأخرى المقررة لها وفقاً للتشريعات النافذة (19).

---

(18) منهج المبتدىء، شعبة المنهج والتعميمات، ص 27 ـ 32 .

(19) قانون صلاحيات اللجان الشعبية



اللجنة الشعبية العامة:

وأخيراً تتكون اللجنة الشعبية العامة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من أمين وعضوية أمناء اللّجان الشعبية العامة النوعية، ويتم اختيارهم بقرار من مؤتمر الشعب العام.

وللجنة الشعبية العامة عدة اختصاصات أهمّها ما يلي:

1 ـ الإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمصاغة بمؤتمر الشعب العام.

2 ـ الإشراف على عمل اللّجان الشعبية العامة النوعية.

3 ـ إنشاء المشروعات العامة والمصالح والشركات والهيئات والمؤسّسات المختلفة.

4 ـ التوقيع على الاتفاقيات الدولية.

5 ـ اقتراح مشروع الميزانية العامة.

6 ـ الإشراف والرقابة على المؤسّسات التابعة لها (20).

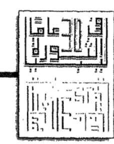
اللّجان الشعبية للشركات والمنشآت:

لم تتغير هيكلية اللّجان الشعبية للشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع. حيث استمرت تلك اللّجان من حيث طريقة اختيارها شعبياً ومن حيث القيام بمهامها.

وتستمد فلسفة اللّجان الشعبية بالشركات والمنشآت بالجماهيريّة العظمى من التحريض الثوري الذي وجهه قائد ثورة الفاتح في الفاتح عام 1978 ف. والذي وجه فيه نداء للعمّال بالزحف على الشركات والمنشآت العامة والخاصّة، للاستيلاء على الإدارة وتسيير الإنتاج. وبذلك تتحقق على أرض الواقع مقولة «اللجان في كل مكان».

---

(20) عبد السلام المزوغي، مفهوم الادارة الشعبية، ص 95.



الاتحادات والمؤتمرات المهنية والإنتاجية:

يؤكد البند الثالث من وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة عن المؤتمرات الشعبية والمصاغ في مؤتمر الشعب العام في 1977/3/2 ف.: أن الشعب في الجماهيريّة العظمى يمارس سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والنقابات والاتحادات والمؤتمرات المهنية والروابط، وعليه تعتبر المؤتمرات المهنية والإنتاجية ركناً مهماً من أركان سلطة الشعب. فهي تشارك في صنع القرار الجماهيري كأعضاء مؤتمرات شعبية أساسية(21).

ولقد تعددت التسميات لهذا الركن المهم لسلطة الشعب، منذ الإعلان عنه في وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب. ولكن أخيراً تم التأكيد على اعتماد وتسمية الاتحادات والنقابات والروابط والمؤتمرات المهنية والإنتاجية، (بالمؤتمرات المهنية) وذلك بناء على قرارات أمانة مؤتمر الشعب العام.

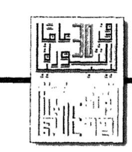
مؤتمر الشعب العام القومي:

يوجد في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الكثير من المؤتمرات الشعبية القومية الأساسية، في معظم بلديات الجماهيرية. ولكي تصنع هذه المؤتمرات قراراتها والعمل على تنفيذها، لا بد من ملتقى عام يمكنها من ذلك. فالمؤتمر الشعبي العام القومي هو ملتقى أمانات المؤتمرات الشعبية القومية الأساسية. وأمين المؤتمر الشعبي القومي العام عضو في مؤتمر الشعب العام بالجماهيريّة العظمى. وبالتالي يصبح صوت كل القوميين الموجودين على أرض الجماهيريّة مسموعاً ويشارك في صياغة قرارات المؤتمرات الأساسية والقومية.

وتأكيداً لهذه التجربة الفريدة، فقد تم انعقاد دورة طارئة للمؤتمرات الشعبية الأساسية القومية على امتداد أرض الجماهيريّة العظمى من الفترة 1986/2/25ف.

---

(21) العقيد معمّر القذافي، الفصل الأول من الكتاب الأخضر.



إلى 1986/3/3ف.، وكانت هذه الدورة هي الأولى في تاريخ انعقاد المؤتمرات الشعبية الأساسية القومية في ملتقاها العام (22).

وقد صدرت عدة قرارات عن هذه الدورة الطارئة، منها:

في المجال السياسي:

1 - العمل على إزالة الحدود بين أقطار الوطن العربي.
2 - دعوة الخبرات العربية المهاجرة إلى العودة إلى الوطن العربي.
3 - التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى.
4 - تأييد كافة أشكال النضال التحرري في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (23).

وفي المجال العسكري:

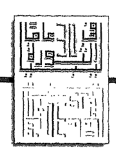
1 - الدعوة إلى فتح أبواب المعسكرات لتدريب العرب الموجودين بالجماهيرية.
2 - فتح أبواب الكليات العسكرية الليبية للطلاّب العرب.
3 - الانضمام للقيادة الشعبية العالمية لمحاربة الأمبريالية والاستعمار ومقاومة التفرقة والتمييز العنصري.
4 - الانضمام للقيادة القومية للقوات الثورية العربية بقيادة العقيد معمّر القذّافي (24).

وفي المجال الاقتصادي:

1 - العمل على إصدار عملة عربية موحدة.
2 - العمل على إنشاء سوق عربية مشتركة.
3 - المشاركة في المشاريع الاشتراكية والمساهمة فيها تطوعاً (25).

---

(22) بيان الملتقى الأول لمؤتمر الشعب القومي، 1986ف. ، موسوعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، أمانة مؤتمر الشعب العام، ص 643 .
(23) المرجع السابق نفسه، ص 650 .
(24) المرجع السابق نفسه ، ص 650.
(25) المرجع السابق نفسه، ص 650 .



وفي المجال الثقافي والاجتماعي:

1 ـ تكوين وإنشاء المنتديات العربية في بلديات الجماهيريّة العظمى.

2 ـ تشكيل لجان عربية متخصصة لتثوير المناهج التعليمية لخدمة القضية العربية.

3 ـ المؤتمرات القومية هي الإطار الذي تنطوي تحته كافة الروابط والاتحادات والمؤتمرات العربية داخل الجماهيرية وهي الجهة الرسمية للتعامل مع جهات الاختصاص (26).

المؤتمر الشعب العام الأممي:

انطلاقاً من أن إعلان الجماهيرية هي وطن ومثابة لكل عشّاق الحرية في أي مكان من العالم، وأن ثورة الفاتح العظيم جاءت بعصر الجماهير والسعادة في كل المجالات ليس فقط للشعب العربي، بل هي قوة ملهمة لكل إنسان يعشق الحرية، تم تشكيل العديد من المؤتمرات الشعبية الأساسية الأممية في مختلف بلديات الجماهيرية، التي شكّلت فيما بعد الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية الأممية، ممثلاً في المؤتمر الشعب العام الأممي والذي يكون أمينه عضواً في مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية.

وتأكيداً لهذه الفرصة التاريخية التي منحتها ثورة الفاتح العظيم لكل الأمميين في الجماهيرية العظمى وخارجها، تم انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام الأممي لعام 1986ف.، واتخذ المؤتمر العديد من القرارات ومن أهمّها:

1 ـ تعلن المؤتمرات الأممية بأن العقيد معمّر القذّافي هو القائد والمفكّر والمعلّم لكل حركات التحرر العالمي.

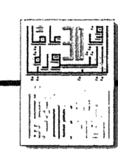
2 ـ تعلن المؤتمرات الأممية دعمها للجبهة الشعبية العالمية وأن الجماهيرية هي مثابة الأحرار في كل أنحاء العالم (27).

3 ـ ترفض المؤتمرات الأممية كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تفتقر إلى الأسس العادلة والمتناقضة مع الحقوق المشروعة للشعوب المضطهدة في العالم.

---

(26) المرجع السابق نفسه، ص 657 .

(27) العقيد معمّر القذافي ، الفصل الأول من الكتاب الأخضر .



مؤتمر الشعب العام:

مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى هو ملتقى المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والمؤتمرات المهنية (28).

وبمعنى آخر إن مؤتمر الشعب العام هو ملتقى عام لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية، وهو الذي يقوم بمتابعة ومحاسبة اللّجان الشعبية العامة النوعية، ومن أهم اختصاصات مؤتمر الشعب العام، صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تتخذها في دوراتها العادية والاستثنائية وصياغة جدول الأعمال الذي تضعه المؤتمرات الشعبية الأساسية، أيضاً من اختصاصاتها ممارسة الرقابة على أعضاء اللجنة الشعبية العامة ومحاسبتهم واختيارهم.

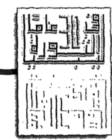
ولمؤتمر الشعب العام أمانة تختار من قبل أعضاء المؤتمر.. وبناء على ما تم استعراضه وتأسيساً على تطور هيكلية سلطة الشعب فقد تأكد - دون شك - للجميع أنه « ليس لسلطة الشعب إلاّ وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلاّ بكيفية واحدة... وهي المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية، فلا ديموقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان » (29).

ففي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وبعد إعلان قيام سلطة الشعب تم تقسيم الشعب في ليبيا إلى مؤتمرات شعبية أساسية واختار كل مؤتمر أمانة ولجنة له، أو من مجموع أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية تتكون مؤتمرات شعبية على مستوى فروع البلديات، ومن مجموع أمانات المؤتمرات الشعبية للفروع تتكون المؤتمرات الشعبية على مستوى البلدية. ثم اختارت جماهير المؤتمرات الشعبية لجاناً شعبية تنفيذية، لتحل محل الإدارة الحكومية، فأصبحت بذلك كل القطاعات والمؤسّسات والهيئات والمصالح والأجهزة والشركات والمنشآت تدار بواسطة لجان شعبية مختارة اختياراً مباشراً.

---

(28) المرجع السابق نفسه .

(29) المرجع السابق نفسه .



هذا وقد أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (2) لسنة 1998 ف. بتعديل وإضافة بعض الأحكام للقانون رقم (1) لسنة 1995 ف. بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية. (انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب).

وفي نفس الوقت أصبحت هذه اللّجان مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية التي تملي عليها السياسة وتراقبها في تنفيذها. وبهذا أصبحت الإدارة في الجماهيرية شعبية والرقابة شعبية أيضاً، وانتهى التعريف القديم للديموقراطية الذي يقول: «الديموقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة » ليحل محله التعريف الجماهيري الجديد وهو « الديموقراطية هي رقابة الشعب على نفسه » فأصبح بذلك كل الليبيين والليبيات أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية ومن ينتمي منهم وظيفياً أو مهنياً يتشكلون في اتحادات أو مؤتمرات مهنية أو إنتاجية، علاوة على كونهم مواطنين أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية.

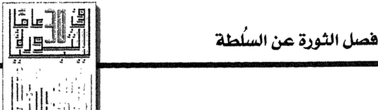
إن ما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والاتحادات والمؤتمرات المهنية والإنتاجية يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقي فيه المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والاتحادات والمؤتمرات المهنية والإنتاجية سنوياً. فمؤتمر الشعب العام هو ملتقى المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية.

رابعاً: تعزيز الحرية:

1 هدم السجون وتحرير السجناء: (30)

انطلاقاً من أن الحرية من المبادىء العظيمة التي رفعتها ثورة الفاتح العظيم منذ قيامها، وقد سعت إلى تحقيقها على صعيد الواقع وذلك دون الاكتفاء برفعها كشعار، أعلن قائد الثورة في خطابه التاريخي في العيد الحادي عشر لإعلان قيام سلطة الشعب عن بدء مرحلة جديدة تتعزز فيها الحرية في الجماهيرية العظمى بكل

(30) خطاب القائد في الجماهير المحتشدة بمبنى الجوازات بمدينة طرابلس، احتفالاً بتمزيق قوائم الممنوعين من السفر من الشهر الثالث عام 1988ف .



الأبعاد والمضامين وتتكامل فيها للإنسان في عصر الجماهير حقوقه وآدميته حيث دعا القائد إلى هدم السجون الليبية وتحرير السجناء.

وعبّر القائد عن هذه الخطوة التاريخية على صعيد تعزيز حرية الإنسان في الجماهيريّة العظمى بأن أرض الجماهيرية ليست بسجن ولا يمكن أن تكون سجناً ولكنها أرض الحرية والانعتاق وسلطة الشعب والتألّق والإبداع (31).

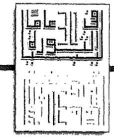
وبهذا التعزيز الحضاري لقضية الحرية الذي أطلقه القائد، تم تحرير السجناء الذين تآمروا على الثورة وذلك بحكم القصور الذي كان لديهم من استيعاب التحولات الثورية التي صنعتها وتصنعها ثورة الفاتح العظيم.

وتأتي هذه المبادرة الثورية تأكيداً للتوجه الحضاري، بما تضمنته وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير من إعلان لمبدأ الحرية وأن الثورة إعلان الحرية. وبعد تحريرهم أكّدوا للقائد بأن ثورة الفاتح العظيم هي ثورة الحرية وأعلنوا عزمهم على المشاركة في بناء سلطة الشعب وأن يكونوا درعاً لثورة الفاتح العظيم التي حررتهم.

2 تمزيق قوائم الممنوعين من السفر وإلغاء تأشيرات الخروج:

وفي غمرة احتفالات الشعب العربي الليبي بالذكرى الحادية عشرة لإعلان قيام سلطة الشعب وبعد إعلان محرر السجون بهدمها، وتأكيداً على أن الحرية في الجماهيرية الشعبية هي حرية المواطن في الإقامة والتنقّل والسفر وقت السلم، كما أكّدت ذلك الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، قام القائد، وفي خطوة إنسانية أخرى تضاف إلى سجل الانتصارات التي يحقّقها الشعب العربي الليبي، بتمزيق قوائم الممنوعين من السفر، وإلغاء العمل بنظام تأشيرة الخروج للمواطنين الليبيين.

(31) تم الاعلان عن هدم السجون وتحرير السجناء في خطاب قائد الثورة بمؤتمر الشعب العام، بمناسبة العيد الحادي عشر لقيام سلطة الشعب، 1988/3/2ف.، برأس الانوف.



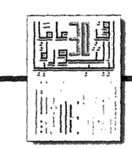
فدعا القائد في مؤتمر الشعب العام في دورته الطارئة بمدينة رأس الأنوف في الشهر الثالث من عام 1988ف. كل الممنوعين من السفر إلى التجمع أمام مبنى الجوازات بمدينة طرابلس وذلك للاحتفال بتمزيق كل القوائم التي كانت تعد من قبل الأجهزة الأمنية وغير الأمنية وإعادة كل جوازات السفر المتحفظ عليها إلى أصحابها.

وعبرّ القائد عن أسفه تجاه الإجراءات التي مُنع بسببها بعض الليبيين من السفر إلى الخارج بالرغم من أنّها عادية ومطبّقة في كل دول العالم، إلاّ أن التعددية في تحديد المتحفظ عليهم لا تتفق والتوجهات الحضارية، وإعلان الحرية وسلطة الشعب. وأكّد القائد: « ينبغي أن تكون هناك جهة واحدة فقط وشعبية لها الحق في تحديد القوائم وتحديد أسباب المنع من الخروج » (32).

ويأتي هذا الحدث ترسيخاً لحقوق المواطن في عصر الجماهير وحريته في التنقّل والإقامة دون قيد. وكذلك تعيّن تعديل كل القوانين بشأن السفر والخروج والدخول للمواطنين. ففي هذا الإطار تم تعديل القانون رقم 4 لسنة 1985ف. بشأن مستندات السفر بما يكفل وجود قواعد قانونية آمرة تضمن حرية المواطن في السفر وقت السلم، وعدم جواز منعه من السفر أو من الحصول على مستند سفر، أو من تجديده، وكذلك عدم جواز سحب هذا المستند إلاّ بأمر من جهة قضائية مصعدة شعبياً وهي محكمة الشعب.

إن هدم السجون وتحرير السجناء، وتمزيق قوائم الممنوعين من السفر وإلغاء نظام العمل بتأشيرات الخروج والعودة للمواطنين، تمثّل خطوات عملية لتعزيز الحرية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إضافة إلى إعلان تشكيل محكمة الشعب.

(32) خطاب قائد الثورة بمناسبة العيد التاسع عشر للثورة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس.



3 إعلان تشكيل محكمة الشعب: (33)

تعزيزاً للإنتصارات التي حققها الشعب العربي في الجماهيريّة العظمى بقيادة قائد الثورة العقيد معمّر القذّافي، وتنفيذاً لقراري مؤتمر الشعب العام رقم 4، 5 لسنة 1988ف. بشأن تصعيد رئيس محكمة الشعب، ورئيس مكتب الادعاء الشعبي، وتكليف أمانة مؤتمر الشعب العام وأمناء المؤتمرات الشعبية للبلديات باختيار أعضاء محكمة الشعب وأعضاء مكتب الادعاء الشعبي، من بين المختارين من المؤتمرات الشعبية الأساسية، اختار مؤتمر الشعب العام في 1988/3/15ف. قضاة محكمة الشعب وأعضاء بمكتب الادعاء الشعبي. فتم بذلك تشكيل محكمة الشعب التي تتكون من أعضاء لمكتب الادعاء الشعبي. وأعضاء لمحكمة الشعب ورئيس للمحكمة ورئيس لمكتب الإدعاء الشعبي (34).

ومن أهم اختصاصات محكمة الشعب، النظر في القضايا التي أكّد عليها «قانون تعزيز الحرية» الذي وضعته المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لسنة 1989ف. وما تضمنته وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير.

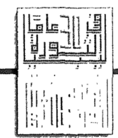
فيجوز لكل من اعتدي على حقوقه الواردة في قانون تعزيز الحرية، اللجوء لمحكمة الشعب لرد الظلم المادي والمعنوي وإنصافه بعد تحقيق يجريه مكتب الادعاء الشعبي. ويجوز لمحكمة الشعب أن تحكم بتعويض من لحقه الضرر، وأن تأمر بإزالة أية آثار ترتبت على الفعل.

وبإعلان تشكيل محكمة الشعب تم إلغاء كل المحاكم الخاصة المؤقتة، واختصت محكمة الشعب دون غيرها بالنظر في القضايا التي نص عليها مشروع قانون تعزيز الحرية، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير.

---

(33) قرار مؤتمر الشعب العام بتشكيل محكمة الشعب، الجريدة الرسمية، العدد (31)، 1988/9/29ف.، ص 1044

(34) أنظر قرار مؤتمر الشعب العام لسنة 1988ف.، بشأن تشكيل محكمة الشعب.



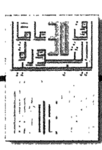
4 الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير ومشروع قانون تعزيز الحرية:

من الجماهيرية العظمى والتي بدأت بعصر الجماهير وإعلان الحرية انتصاراً لآدمية الإنسان، استرداداً لحقوق الإنسان، وفي اليوم التاريخي، الأحد 1988/6/1ف. تم إعلان الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في المجتمع الجماهيري، التي أصدرها مؤتمر الشعب العام في جلسته الطارئة بقاعة الحرية في مدينة البيضاء، تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها الطارىء لعام 1988ف. بإصدار الوثيقة الخضراء الكبرى تنتصر النظرية الجماهيرية للحرية، انطلاقاً من أن مفهوم إعلان الحرية هو الحكم الشعبي، وأن السلطة للشعب تمارس بلا نيابة وتمثيل في المؤتمرات الشعبية، وبذلك يكون أبناء المجتمع الجماهيري أحراراً في تصرفاتهم الخاصة وعلاقاتهم الشخصية، ولا يحق لأحد التدخّل فيها، إلاّ إذا كانت العلاقة ضارة بالمجتمع، ومفسدة له أو منافية لقيَمه (35).

وأخيراً وبعرض مشروع قانون تعزيز الحرية الذي ناقشته المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لسنة 1989ف.، يكون شعب الجماهيريّة العظمى أول شعب يضع حداً نهائياً لانتهاك حريته، ويقدم أول دليل يضمن تعزيز حرية الإنسان، ويقنن حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، استرشاداً بوثيقة إعلان قيام سلطة الشعب في مدينة سبها عام 1977ف. وبالمبادىء التي أعلنها الشعب العربي الليبي في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير في مدينة البيضاء عام 1988ف.

مشروع قانون تعزيز الحرية، يعتبر، من وجهة النظر القانونية، تشريعاً منفذاً لمبادىء الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان. ويأتي هذا القانون كضمان تشريعي لممارسة الحرية وتحديد حقوق المواطن في الجماهيريّة العظمى سياسياً

(35) أنظر الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان.



واقتصادياً واجتماعياً، فجاءت معظم مواده تأكيداً للمبادىء التي أعلنها الشعب العربي الليبي في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان ووثيقة إعلان قيام سلطة الشعب.

من خلال عرضنا السابق لإنجازات ثورة الفاتح العظيم تبين لنا أن هذه الثورة إعلان للحرية.

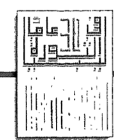
لقد شهدت مرحلة ما بعد سلطة الشعب مباشرة فترة الانتقال من الثورة إلى الدولة، وفصل الثورة عن السلطة في أروع مشهد من مشاهد التحولات التاريخية التي صنعها الشعب العربي الليبي وقيادته التي لم تشهدها التجارب السياسية والثورية من قبل عبر مراحل التاريخ الإنساني.

إن الحرية هي الطريق الذي من خلاله يحقق الإنسان سعادته، والمجتمع الحر هو المجتمع الذي يحقّق السعادة ويحافظ عليها، والشعوب المستعبَدَة والمكبّلة بقيود التبعية والتخلّف والتجزئة هي تلك التي لا تعرف معنى الحرية، ما لم تكن في حركة مستمرة وكفاح متواصل من أجل نيلها.

وبتوالي الانتصارات التاريخية التي يحققّها شعب الجماهيرية العظمى بقيادة القائد العقيد معمّر القذّافي، تكون قضية الحرية قد انتصرت نهائياً، بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فاقتحم الشعب الليبي وقيادته التاريخية عصر الجماهير، بإعلان أول جماهيرية في التاريخ والتي تعني انتصار الحرية، حيث السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب.

وفجّر العمال العرب الليبيون ثورة المنتجين، وتم بذلك تحرير الشغيلة في الجماهيريّة العظمى ودعوة عمال العالم لتحرير أنفسهم وقيادة الثورة الاقتصادية العالمية.

وبادر القائد بإعطاء المثل النموذج في قيادة التحولات التاريخية من خلال مفهومه للثورة والسلطة؛ وذلك بإعلانه فصل الثورة عن السلطة. وطرحه الصيغة الثورية والتنظيمية لفصل الثورة عن السلطة، وذلك بإعلان الحركة السياسية الثورية العالمية الجديدة، المتمثّلة في حركة اللّجان الثورية. تلك الحركة الثورية التي تحرّض الجماهير على ممارسة السلطة وقيادة الثورة الشعبية.



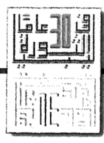
والخلاصة أنه من خلال فصل الثورة عن السلطة والتحولات الجذرية التي أحدثتها على طريق سلطة الشعب، وإعلان ثورة المنتجين وتحرير الشغيلة، وتحريض الجماهير على ممارسة السلطة الفعلية والتحوّل من مرحلة الجماهيرية الرسمية إلى مرحلة الجماهيرية الشعبية، فنظمت هيكلية سلطة الشعب تنظيماً ديمقراطياً شعبياً واسعاً، وفق التوجهات الحضارية والوحدوية والأممية الجديدة. فتم نقل الكثير من الصلاحيات التنفيذية من قمة تنظيم اللّجان الشعبية إلى قاعدية تنظيم اللّجان الشعبية. وتم الإعلان عن قيام المؤتمرات الشعبية النسائية في كل ربوع الجماهيريّة العظمى، ضماناً لمشاركة نسائية فاعلة في سلطة الشعب. ويسمح لكل العرب، بعد إعلان (الجماهيرية أرض كل العرب)، بتشكيل مؤتمراتهم الشعبية الأساسية وقيام مؤتمرهم الشعبي العام. وباعتبار الجماهيرية هي المثابة العالمية لحركات التحرير العالمية، وأن الجماهيرية هي الملاذ الوحيد لكل المضطهدين والمحرومين من ممارسة الحرية، أعلن في الجماهيرية قيام المؤتمرات الشعبية الأساسية الأممية والمؤتمر الشعبي العام الأممي.

وبإيجاز يكون النظام السياسي والإداري في الجماهيريّة العظمى هو نظام المؤتمرات الشعبية واللّجان الشعبية والشعب هو أداة السلطة في هذا النظام.

ويستمر قائد الثورة في نضاله من أجل تعزيز الحرية، فيعلن أمام مبنى الجوازات ببلدية طرابلس، وفي نفس الشهر من نفس العام، تمزيق قوائم الممنوعين من السفر، وإلغاء نظام العمل بتأشيرات الخروج والعودة للمواطنين الليبيين، فتحقق بذلك حرية التنقل والإقامة لكل الليبيين قاطبة في الداخل والخارج.

وتوالت انتصارات الحرية بتشكيل محكمة الشعب وإلغاء كل المحاكم الخاصة والمؤقتة. ويقرّر الشعب في مدينة البيضاء وفي نفس العام إصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير تأكيداً لإعلان الحرية الذي نادت به ثورة الفاتح العظيم منذ قيامها قولاً وعملاً.

وأخيراً، ضماناً للانتصار النهائي لقضية الحرية في الجماهيريّة العظمى

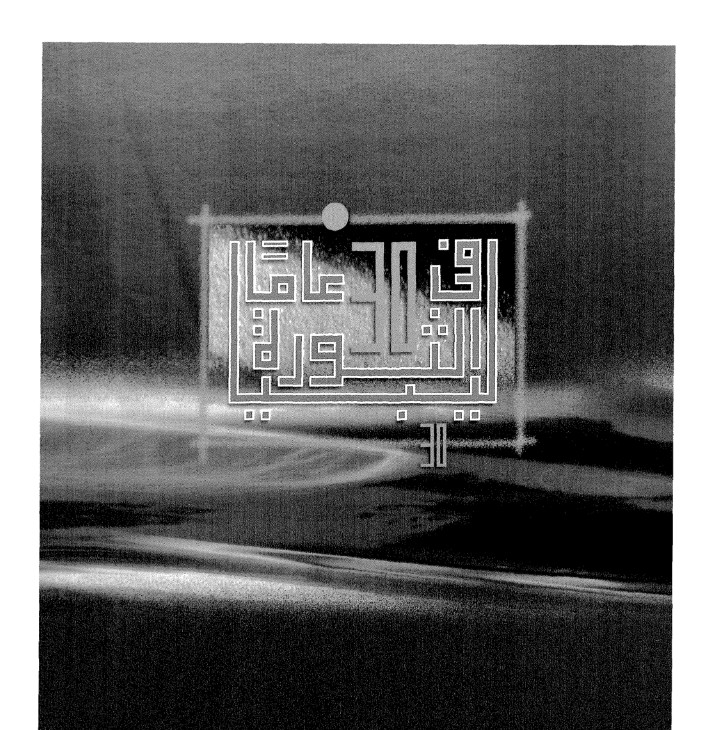


وعدم المساس بأجواء الحرية التي وصلت إليها جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية من خلال المعاناة والتضحيات العظيمة التي بذلتها في سبيل تأكيد سلطة الشعب وقيام مجتمع الجماهيرية الشعبية، يقر شعب الجماهيرية العظمى إصدار قانون تعزيز الحرية الذي يضمن ممارسة الحرية ويعززها وتكون محكمة الشعب هي الجهة الوحيدة دون غيرها في تطبيق مواد هذا القانون الذي ناقشته المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لسنة 1989ف.



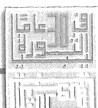
الفصل الثالث



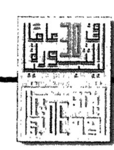


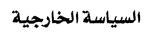
الفصل الرابع

السياسة الخارجية









السياسة الخارجية

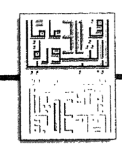
يهدف هذا الفصل ضمن إطار هذا الكتاب (ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً) إلى تتبع مسيرة ليبيا في السياسة الخارجية منذ قيام الثورة وحتى العيد الثلاثين لها، وفي الحقيقة لا يمكن الادعاء أنه يمكن الإلمام بجميع جوانب مسيرة السياسة الخارجية خلال ثلاثين عاماً في فصل واحد، إلاّ أن هذا الفصل سيلقي الضوء على المسارات الرئيسية للسياسة الخارجية الليبية، منذ قيام الثورة، والأسس العامة التي قامت عليها وما حققته من إنجازات هامّة في المجال الخارجي.

وعلى الرغم من أن الأسس والأهداف التي كانت ترتكز عليها السياسة الخارجية للجماهيرية العظمى تعتبر واضحة منذ قيام الثورة وكان البعض منها يمثّل القاسم المشترك للسياسة الخارجية للجماهيرية العظمى في العقود الثلاثة، خاصة ما يتعلّق منها بقضايا الوطن العربي وأفريقيا، وكذلك الموقف من مساندة حركات التحرر ومناهضة الاستعمار والصهيونية والتمييز العنصري. إلاّ أن عقد التسعينيات تميّز بوجود أساس مهم للسياسة الخارجية الليبية وهو المتمثّل بارتفاع حدة الأزمات بين الجماهيريّة العظمى والدول الغربية الأطراف في تلك الأزمة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا. وما نتج عن هذه الأزمة خاصة قضية « لوكربي » من قرارات فرضت على الجماهيريّة العظمى ودورها الذي تجسّد بشكل واضح من خلال المبادرات المختلفة لإيجاد حل لتلك الأزمة.

ولقد تميزت هذه الفترة على المستوى الدولي بمرور بعض أعضاء المجتمع الدولي بحالة العزلة (1) التي فرضت عليها خاصــة بعد سقـوط الاتحـاد السوفييتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية، وما عرف بترتيــبات النظـام الدولي الجديد الذي سمح

(1) عرفت بعض الدول التي تعرضت لهذه العزلة في محاولة لتغييب دورها السياسي في المجتمع الدولي، بالدول المعزولة Pariahstates خلال فترة الثمانينات والتسعينات، ومنها العراق، ليبيا، السودان ، إيران، وسوريا . كذلك تلك الدول كانت قد وضعت في قائمة الدول المهددة للأمن القومي الامريكي ...

Amal Suleiman Mahmoud Obeidi, "Libya Pariahhood and the Domestic Political Agenda". Paper Presented at BRISMES Conference, Religion an Pluralism, Burmingham, 5-8 July 1988.



للولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دوراً واضحاً في مجلس الأمن، وأن تلعب «دور الشـرطي »في العـالم. وذلك من خلال المنظمة الدوليـة الأمم المتحدة مستغلة في ذلك الشرعية الدولية لفرض العقوبات على بعض الدول كالعراق والجماهيريّة العظمى (2).

والجماهيريّة العظمى كدولة فُرضت عليها العقوبات الدولية نتيجة لما يُسمّى بقضية « لوكربي »، تميّزت سياستها الخارجية خلال هذه الفترة «التسعينيات» بدور واضح وذلك في سبيل حل تلك القضية بشكل تقبله وتوافق عليه أطراف النزاع.

وبصفة عامة يمكن التركيز على ثلاث فترات زمنية يمكن من خلالها التعرّف على بعض أبعاد ومحاور السياسة الخارجية للجماهيرية العظمى، علماً بأنه لا يمكن تناول جميع ما يتعلّق بالسياسة الخارجية للجماهيرية العظمى بالتفصيل لأن المجال لا يتسع لها في هذا الفصل، إلاّ أن الحديث عن السياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيم يمكن تناوله حسب الفترات التاريخية التالية:

أولاً: السياسة الخارجية للثورة خلال فترة السـبعينات.

ثانياً: السياسة الخارجية للثورة خـلال فـترة الثمانينات.

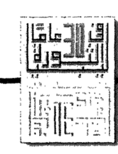
ثالثاً: السياسـة الخارجية للثورة خلال فترة التسـعينات.

وهدف هذا التقسيم هو التعرّف على أبرز ملامح السياسة الخارجية للجماهيرية العظمى في كل فترة من الفترات، علماً بأن هذا الفصل التاريخي لا يعني عدم تداخل محاور وأهداف ووسائل وكذلك أدوات السياسة الخارجية في كل فترة مع الأخرى.

أولاً: السياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيم خلال فترة السبعينات:

أكدّت الثورة الليبية منذ قيامها في الفاتح عام 1969 ف. على جملة من الأُسس الهامّة التي حدّدت طبيعة اتجاهاتها خاصة ما يتعلق بالسياسة الخارجية. فمنذ قيامها، أكدّت على هويتها العربية وذلك في البيان الأول، ثم الإعلان الدستوري الذي وضع هيكلية النظـام بعد قيام الثورة، حيث ذكر الإعـلان الدسـتـوري في مادته

(2) – Jeoff Simons, Libya : The Struggle for Survival, St. Martins Press, 1993, P.22.



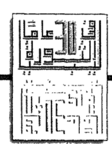
الأولى: أن ليبيا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي. ووفقاً لذلك فإن قيادة الثورة اهتمت بمسألتين اعتبرتهما في غاية الأهمية والخطورة: الأولى مسألة **الوحدة العربية** وضرورة تحقيقها وحتمية وجودها، أما المسألة الثانية فهي **القضية الفلسطينية**، التي تعتبر قضية العرب المركزية.

لقد أكّد الإعلان الدستوري المؤقت على أن الوحدة العربية الشاملة هي هدف الشعب العربي الليبي الذي هو جــزء من الأمــّة العربــية. وفي هذا الخصوص على الرغم من احترام قيادة الثورة في ليبيا لميثاق جامعة الدول العربية، كان الاعتقاد السائد لدى القيادة بأن جامعة الدول العربية تنقصها الكفاءة حتى تصبح أداة للوحدة الإندماجية بين الأقطار العربية. «إن الثورة الليبية لا تريد لجامعة الدول العربية أن تكون مجرّد اسم للاجتماعات العربية بل عاملاً لوحدة عربية قوية، تتحمّل كل واجباتها في الظروف العصيبة الراهنة التي تمر بها الأمة العربية، بل إن قيادة الثورة في ليبيا اعتبرت أن مجرى العلاقات العربية منذ تأسيس الجامعة العربية 1945 إفرنجي وكذلك كل العلاقات والاتفاقات الثنائية كانت سبباً معوقاً في طريق الوحدة العربية، حيث إن كل هذه الأعمال أدّت إلى الاعتراف بالكيانات الإقليمية وشرعية وجودها التي كانت قد تشكّلت في غالبيتها عن طريق القوى الأجنبية، إن المعاهدات والاتفاقيات التي قامت بين أبناء الأمة العربية الواحدة لا مكان لها، ولا معنى لها، إن مثل هذا الإجراء ينكر وحدة الأمة والوطن.» (3)

لقد كانت القيادة مقتنعة بأن جامعة الدول العربية يجب أن تعمل كأداة لتحقيق الوحدة العربية. ورغم هذا الموقف من طبيعة الجامعة العربية إلاّ أن ذلك لم يعن الامتناع عن تمويلها أو المساهمة في أعمالها.

وقد سعت ليبيا منذ قيام الثورة إلى تحقيق الوحدة العربية، بأي شكل من الأشكال وبأية وسيلة من الوسائل، حيث كانت الوحدة أحد الشعارات التي رفعتها

(3) ثورة الفاتح والعالم المعاصر، طرابلس ، وزارة الاعلام، 1972ف.، ص 35 .



الثــورة منذ اليوم الأول لقيامها. كما كانت مسألة الوحدة العربية الشغل الشـاغل وقد سعت ليبيا منذ قيام الثورة إلى تحقيق الوحدة العربية، بأي شكل من الأشكال وبأية وسيلة من الوسائل، حيث كانت الوحدة أحد الشعارات التي رفعتها الثورة منذ اليوم الأول لقيامها. كما كانت مسألة الوحدة العربية الشغل الشاغل لقيادة الثورة، فلم يخلُ خطاب أو محاضرة أو بيان من ذكرها على مدى ثلاثين عاماً. وقد تكوّن منذ بداية الثورة إطار فكري في مجال الوحدة العربية، يحدّد أساليبها والكيفية التي يمكن أن تتحقّق بها، ونجد العقيد القذّافي في إحدى خطبه يوضح بأن هناك ثلاث طرق لتحقيق الوحدة العربية: (4)

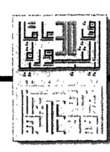
1- الطريقة المثلى وهي اتحاد الدول الثورية.

2- الطريقة الثانية وهي قيام الوحدة بين مختلف الأنظمة القائمة.

3- الطريقة الثالثة تتمثّل في تحقيق الوحدة عن طريق القوة، وتتم عن طريق تهاجم كل النُّظم وتهزّها وتتحقق عن طريقها الوحدة الشاملة.

ولقد كان الاعتقاد في هذه الأساليب وأهميتها بهدف تحقيق الوحدة العربيّة، على الرغم من سلبيات كل أسلوب من تلك الأساليب، غير أن ذلك لم يقلّل من الاعتقاد في دور الجماهير في تحقيق الوحدة العربيّة الشاملة من المحيط إلى الخليج، لقد كان ذلك الاعتقاد دافعاً للقيام بالمسيرة التاريخية من رأس اجدير إلى الحدود المصرية بمنطقة امساعد. ولم تكتف القيادة الثورية في ليبيا بالإطار الفكري للوحدة العربيّة، بل تعدته إلى بذل المساعي في هذه المرحلة لتحقيق الفكرة على أرض الواقع، حيث بدأت القيادة الليبية بمناقشة موضوع الوحدة وتحقيقها مع أكثر من قيادة في الوطن العربي، ونتج عن تلك المناقشات والمفاوضات الإعلان عن العديد من المواثيق والبيانات، كان أولها ميثاق طرابلس، بين الأقطار الثلاثة مصر، ليبيا، السودان، وقد دارت تلك المحـــادثات في طرابلـس في الفتـرة من 25 إلى 1969/12/27 ف.، وقد

(4) خطاب العقيد معمّر القذافي بمدينة مصراته، 23 / 7 / 1972ف.



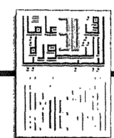
اعتبر ميثاق طرابلس نقطة انطلاق لعمل عربي موحد ينسّق بين إمكانات الدول الثلاث، ويدفعها دفعاً حثيثاً على طريق الوحدة، والبيان المشترك الذي صدر عن هذه الاجتماعات يلقي الأضواء على أبعاد المجتمع الثوري العربي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها (5) ، ثم صدر في 1970/11/9 ف. إعلان القاهرة، كما صدر أيضاً إعلان بنغازي في 1971/4/17 ف. الذي أقر إنشاء اتحاد الجمهوريات العربيّة الذي انضمت إليه الجمهورية العربيّة السورية فيما بعد.

وقد كان إعلان اتحاد الجمهوريات العربيّة إنجازاً جبّاراً بالنسبة لثورة الفاتح العظيم في غضون فترة قصيرة من قيامها، وقد اتخذت القيادة الليبية العديد من الإجراءات لتقريب يوم الوحدة الشاملة ولقد ترجم ذلك في إعلان قيام الوحدة الإندماجية بين الجمهورية العربيّة الليبية وجمهورية مصر العربيّة في 1972/8/2 ف. وقد حدّد تاريخ الأول من الفاتح عام 1973 ف. كموعد نهائي للإعلان عن الأُطر المختلفة لإعلان الوحدة بين مصر وليبيا.

واستجابة لضغط الجانب الليبي على القيادة السياسية في مصر لتتحمّل مسؤولية إتمام إجراءات تنفيذ الوحدة بين البلدين،صدر إعلان جديد للوحدة بتاريخ 1973/8/29 ف. وتوقيع القرارات التنفيذية للوحدة الاندماجية، اعتباراً من الفاتح عام 1973 ف. ولكن الإعلان الأخير لم يقدم شيئاً جديداً نحو الاندماج الكامل، الذي كانت تطالب به القيادة الليبية.

ويمكن القول أن ملامح عدم الرضا بدأت تظهر بين البلدين خاصة عندما لم يحدث أي تنسيق في السياسات قبل حرب رمضان 1973 ف.، ومنذ تلك التطورات بدأت العلاقات الليبية المصرية في التدهور إلى أن ازدادت سوءاً بنشوب الحرب بين البلدين في سنة 1977 ف.، وبزيارة السادات للقدس والاعتراف بالعدو الصهيوني، وتبادل البعثات الدبلوماسية معه، كان رد الفعل الليبي في ذلك

(5) للمزيد حول البيان أنظر : منجزات ثورة الفاتح ، «وزارة الاعلام»، إدارة العلاقات العامة 1971ف.، ص 187 – 192 .



الوقت سحب الاعتراف بمصر، وإسقاط فكرة التعاون مع مصر الرسمية أو إقامة أي عمل له علاقة بالحكومة المصرية.

لم يكن السعي لتحقيق وحدة اندماجية مع مصر في هذه الفترة هو الاتجاه الوحيد الذي اتجهته الثورة في ليبيا، ولكن كانت هناك مساع وجهود عديدة لتحقيق هذا الهدف الذي يمثّل أحد أُسس السياسة الخارجية الليبية منذ قيام الثورة. تمثّلت هذه الجهود فيما توصلّت إليه ليبيا الثورة مع عدد من الدول العربيّة، سواء في شكل بيانات مشتركة أو اتفاقيات ثنائية أو إعلانات عن مشاريع وحدوية تتفاوت في درجاتها وجوانب اهتماماتها. وكان من بين المشاريع الوحدوية توقيع إعلان جربة لإقامة الجمهورية العربية الإسلامية، الصادر في جربة في 1974/1/12 ف.، ونرى تأكيداً لهذا الإعلان في الصياغة التي توصلّ إليها مؤتمر الشعب العام في اجتماعاته الواقعة بين 5ـ1976/1/18 ف. عندما حدّد في بند السياسة الخارجية (الفقرة الثالثة) ما يلي: إن المؤتمر، إيماناً منه بهدف الوحدة، باعتبارها قضية حياة أو موت بالنسبة لجماهير الأمة العربيّة قبل أن يكون شرطاً للتقدّم الشامل فإنّه:

أ - يؤكد على ضرورة مواصلة النضال الوحدوي بكل الوسائل.

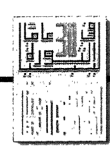
ب- إن أية ردّة أو نكوص أو تراجع دون هذه الغاية من قبل أي حاكم أو نظام آخر، لن يزيد الشعب العربي الليبي إلاّ المزيد من الإيمان والتمسك والإصرار على الوحدة والعمل على تحقيقها.

ت- يدعم المؤتمر الخطوات الوحدوية، ويوصي بمواصلة المساعي الوحدوية الجديدة.

د - يقر المؤتمر تمسكه ببيان جربة الوحدوي التاريخي، ويؤكّد على ضرورة تطبيقه، إيفاء والتزاماً بالعهد، وتحقيقاً لمطالب الشعب العربي في الجمهورية العربيّة الليبية وجمهورية تونس... غير أن هذه الوحدة لم تتحقق نظراً لتراجع النّظام التونسي في ذلك الوقت عن تنفيذ المشروع (6).

---

(6) قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام، لسنة 1976ف.، الخاصة بالسياسة الخارجية .



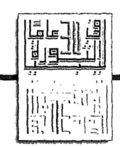
إضافة إلى ذلك تمّت خطوات وحدوية بين ليبيا والجزائر تمثّلت في بيان (حاسي مسعود) ولقاء (عين أم الناس) كما بذلت مساعي وحدوية مع سوريا وأخرى مع السودان. وظلّت هذه المحاولات في إطار المساعي التي بذلتها ليبيا انطلاقاً من أهداف ومبادىء الثورة في ليبيا، وقدّمت يدها لكل الحكّام العرب تدعوهم لنبذ الخلافات، واستمرت في تأكيدها على ضرورة تحقيق الوحدة العربيّة، كما دعت في سنة 1977 ف. مجلس الرئاسة لدولة اتحاد الجمهوريات العربيّة ومجلس الأمة بها للاجتماع غير أن ذلك لم يتم (7).

أما القضية الفلسطينية فلا يمكن فصلها عن مسألة الوحدة العربيّة، التي تُعتبر إحدى أُسس السياسة الخارجية الليبية بعد قيام ثورة الفاتح العظيم، حيث تعتبر هذه القضية ركيزة من ركائز الوحدة العربيّة بالنسبة لقيادة الثورة في ليبيا، يبرز الموقف الليبي بوضوح تجاه هذه القضية خلال الثلاثين عاماً الماضية، رغم التغيرات التي برزت في مسار القضية الفلسطينية بشكل خاص والصراع العربي الصهيوني بصفة عامة خاصة في فترة التسعينات. ولا يمكن القول بأنّه يمكن الإلمام بكل التفاصيل عن موقف الجماهيريّة العظمى تجاه القضية الفلسطينية، التي اعتبرت من قبل قيادة ثورة الفاتـح العظـيم قضية العـرب المركـزية، إلاّ أنه يمكن إجمال سياسة الجماهيريّة العظمى الخارجية تجاه هذه القضية الهامّة خلال هذه الفترة في النقاط التالية، حيث أصبحت هذه الأُسس أو الجوانب القاسم المشترك لمراحل تطور السياسة الخارجية لليبيا الثورة خلال مسيرة الثلاثين عاماً، وهذه الجوانب هي:

* الدعوة إلى قومية المعركة وتوحيد فصائل المقاومة الفلسطينية.
* الالتزام بتنفيذ ما أقرّته مؤتمرات القمة العربيّة بشأن دعم الثورة الفلسـطينية.

---

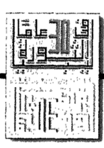
(7) تقرير المكتب الشعبي للاتصال الخارجي، 1988ف.، الخاص بالرد على قرارات المؤتمرات الشعبية بخصوص السياسة الخارجية.



* الالتزام بتقديم الدعم المالي لدول المواجهة بشرط فتح حدود هذه الدول أمام العمل الفدائي الفلسطيني.
* استمرار رفض اتفاقية الاستسلام، والعمل على تحريض الدول العربيّة والمقاومة الفلسطينية خلال هذه الفترة على ضرورة الصمود وعدم الاستسلام، والدخول في مفاوضات مباشرة مع العدو.
* الالتزام بكل ما صدر عن جبهة الصمود والتصدّي، وكذلك بقرارات قمة بغداد التي تنص على عدم التعامل مع النظام المصري وقطع جميع العلاقات معه.
* الاعتراض على قرار بعض الدول العربيّة بإعادة علاقاتها مع النظام المصري ومنها الأردن، حيث اعتبرت ليبيا أن ذلك هو خروج عن الإجماع العربي.
* دعوة القوى الثورية العربية للتصدي لكل محاولات الاستسلام والاعتراف بالعدو الصهيوني.
* التأكيد على أن الخروج عن قرارات قمة بغداد وتطبيع العلاقات مع النِّظام المصري تفريط في القضية ومحاولة للاعتراف بالعدو الصهيوني.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيم تجاه أفريقيا، فلقد أبدت ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح العظيم 1969 ف. اهتماماً متزايداً بشؤون أفريقيا، وذلك لأسباب عديدة منها: أن الثورة اعتبرت أن ليبيا جزء لا يتجزأ من القارة الأفريقية. وأن موقعها الجغرافي منحها موقعاً استراتيجياً بالنسبة لأفريقيا حيث تمثّل حلقة وصل بين أواسط وجنوب القارة وأوروبا في الشمال.

منذ قيام ثورة الفاتح العظيم فإن الاهتمام بأفريقيا اتخذ نهجين متمازيين، الأول هو التعاون من خلال منظمة الوحدة الأفريقية وما انبثق عنها من لجان ومؤسّسات،

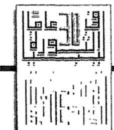


والثاني تمثّل في التعاون الثنائي، وذلك من خلال الاتفاق الثنائي مع دول القارة الأفريقية، إضافة لذلك ابتداء من 1970 ف. بدأت ثورة الفاتح تندّد بالتفرقة العنصرية بكل أشكالها، ووقفت إلى جانب حركات التحرّر والمناضلين ضد استعباد الأقلية الحاكمة للأغلبية المحكومة، إلى مواجهة التغلغل الصهيوني في القارة الأفريقية، وقد ذكر رسمياً بأن هناك علاقة بين الإمبريالية والصهيونية في أفريقيا، خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن (٨) وقد برز دور ثورة الفاتح العظيم منذ قيامها في أفريقيا حيث تقوم بتحطيم الحواجز، والقضاء على الفرقة التي زرعها الاستعمار بين الدول الأفريقية الشقيقة. وهي تقوم بعمل إيجابي في ربط شعوب القارة وتبصيرها بقضاياها، والتأكيد على ضرورة تحرير القارة من العنصرية، ومن حكم الأقلية ومن حكم العمالة، ومن القواعد الأجنبية ومناطق النفوذ.

وفي الإطار الثنائي فقد اهتمت ثورة الفاتح العظيم منذ اليوم الأول لقيامها بالتعاون بينها وبين الدول الأفريقية، ودعمها بشتى الطرق، وفي مختلف المجالات، وكانت الأداة الاقتصادية ولا تزال المتوفرة للجماهيرية العظمى هي أبرز الأدوات التي سخرت في توطيد العلاقات بين شعب الجماهيريّة العظمى وشعوب القارة الإفريقية. وارتكزت العلاقات الثنائية بين الجماهيريّة العظمى وبين أية دولة أفريقية منذ السبعينات على تحديد موقف ذلك القطر الأفريقي من القضية الفلسطينية ومدى علاقته بالكيان الصهيوني.

وإدراكاً من الثورة الليبية بنشاط الصهيونية في القارة الأفريقية فقد بذلت جهوداً مكثّفة لإضعاف التأثير الصهيوني في أفريقيا. وقد كان الهدف الرئيسي لثورة الفاتح العظيم هو كسب تأييد تلك الدول الأفريقية في مواجهة الكيان الصهيوني، ومن أجل تحقيق هذا الهدف كانت الثورة على استعداد لأن تنفق الكثير. وتأسيساً

(8) ثورة الفاتح، العيد الثالث ، 1972ف.، طرابلس، وزارة الاعلام ، ص 179 .



على ذلك فقد أقامت الثورة منذ اليوم الأول من قيامها علاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية. ثم كانت مستعدة لأن تقدم كل المساعدات الاقتصادية والفنية، كما سعت إلى إقناع الدول الأفريقية التي ترتبط مع العدو الصهيوني بعلاقات دبلوماسية بقطع هذه العلاقات مؤسسة ذلك الإقناع على أساس أن الصهيونية هي عدو لإفريقيا وللبشرية وللحضارة الإفريقية.

وفي هذا الاتجاه استخدمت الوسائل الاقتصادية بشكل ملحوظ ودون أي تردد وأبرمت ليبيا في الفترة من 1970ف. إلى 1974ف. مجموعة من الاتفاقيات الفنية والاقتصادية والثقافية مع عدد كبير من الدول الأفريقية، بل لقد زادت الاتفاقيات والمعاهدات لتشمل جميع الدول الأفريقية كما كانت هناك مساعدات في شكل قروض وهبات، أو إسهامات في تشييد مؤسسات في العديد من الدول الأفريقية التي ارتبطت مع الجماهيريّة العظمى بمعاهدات أو اتفاقيات صداقة وتعاون أو حسن جوار، هذا بالإضافة إلى تلك الإسهامات التي تقدمها الجماهيريّة العظمى من خلال منظمة الوحدة الأفريقية أو من خلال شركة الاستثمارات الخارجية أو المصرف الليبي الخارجي، حيث ساهمت تلك المؤسسات في العديد من المشاريع الاقتصادية والإنمائية، في دول أفريقية، على طول الساحة الأفريقية، بغية الاكتفاء من خلال المساعدات وعدم اللجوء إلى مؤسسات أو دول استعمارية تنهب خيرات أفريقيا وتهيمن عليها وتسخرها لمصالحها.

وإدراكاً لأهمية التعاون الاقتصادي بين شعوب القارة الأفريقية، باعتباره وسيلة لتحريرها من التبعية، فقد عملت ثورة الفاتح العظيم على تحقيق الأهداف التالية: (9)

1- تحرير الإرادة السياسية لدول القارة الأفريقية وإرساء دعائم التضامن.

---

(9) موجز التقرير العام للتعاون العربي الافريقي، المكتب الشعبي للاتصال الخارجي، إدارة الشؤون الاقتصادية والتعاون الافريقي، ص 4.

2 - تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأفريقية على أساس المصالح المشتركة، ومواقفها من كفاح الشعب العربي المشروع ضد الاستعمار والصهيونية والعنصرية.
3 - استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة والطاقات البشرية والإمكانيات المادية وتسخيرها لخير شعوب القارة في إطار نظام المشاركة الاقتصادية، بعيداً عن الاستغلال والاحتكار والتبعية الاقتصادية.
4 - منافسة الاستثمارات الأجنبية في القارة، وإيجاد مصادر للمواد الخام للصناعة العربيّة الليبية.
5 - المشاركة في دعم خطط التنمية الأفريقية للتعجيل بإصلاح هياكلها الاقتصادية، والمساهمة في تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها.
6 - المشاركة في التنمية البشرية لشعوب القارة عن طريق البرامج الثقافية والاجتماعية، وتقديم المنح الدراسية وإعارة المدرسين وإرسال الفرق الطبية.
7 - تكثيف التواجد العربي الليبي الفاعل في القارة خدمة للأهداف الوطنية والقومية.
8 - العودة إلى الأصالة الأفريقية والمحافظة عليها ومحاربة الثقافة الأجنبية.

وفي سبيل ضمان الوصول إلى نتائج ملموسة تحقق الأهداف المشار إليها بذلت الجماهيريّة العظمى جهوداً حثيثة حيث ساهمت في مؤسسات مالية ودولية إقليمية وعالمية ومنها:

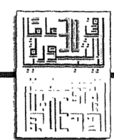
أ - المصرف الدولي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا - الخرطوم.

ب - مصرف التنمية الإفريقي - أبيدجان.

ج - الصندوق الدولي للإنشاء والتعمير - واشنطن.

هـ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - روما.

د - المصرف الإسلامي للتنمية - جدة.



وقد لعبت هذه المؤسسات دوراً هاماً في تقديم القروض لدول القارة، كما قامت الجماهيرية العظمى بتقديم العديد من المنح والهبات والمساعدات وقد اتسمت فترة 1970 ـ 1999ف. بإرساء قواعد التعاون العربي الليبي مع الدول الأفريقية، حيث تم توقيع (171) اتفاقية تعاون، شملت مختلف أوجه التعاون الإستراتيجي والاقتصادي والفنّي والثقافي وغيرها، كما بلغت محاضر الاجتماع والاتفاقيات الموقعة خلال نفس الفترة 64 محضراً، تناولت توسيع وتطوير مجالات التعاون الثنائي مع الدول الأفريقية.

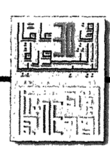
ويمكن القول بأن السياسة الخارجية للجماهيرية العظمى لم تقتصر على جانب التعاون الاقتصادي، وإقامة العلاقات السياسية وتنميتها، وإنما أضافت إلى ذلك بعداً آخر وهو الاهتمام باستقلالية القارة الأفريقية من جانب، وعدم اعتمادها على القوى الأجنبية في تسيير أمورها أو الدفاع عنها من جانب آخر، ويبرز ذلك في تأكيد قيادة الثورة على ما يلي:

1 ـ إن كل المشاكل والقضايا التي تعاني منها القارة الأفريقية هي أساساً من صنع الاستعمار.

2 ـ إن قضايا أفريقيا لا تخص إلاّ الأفارقة، وعليه فإن القضايا الأفريقية ينبغي أن يحلّها الأفارقة بأنفسهم ولا يتركون أحداً يتدخّل في تلك القضايا.

3 ـ إن أفريقيا للأفريقيين ولا حلف لأفريقيا إلاّ مع نفسها.

ولقد سعت الثورة الليبية لتأكيد ذلك منذ قيامها، وإن كان قد ظهر بوضوح أكثر في سنة 1978ف.، حيث كرّست اجتماعات ولقاءات عديدة بين الرؤساء الأفارقة ساعين إلى حل المشاكل الأفريقية، حيث زار قائد الثورة النيجر في أواخر الشهر الأول من عام 1978 ف.، وعقدت اجتماعات الدورة الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا في منتصف الشهر الثاني من عام 1978 ف. واجتماعات الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية الأقطار الأفريقية في 1978/2/20 ف.بطرابلس ثم لقاء القمة بين الرؤساء الأفارقة الأربعة لكل من الجماهيريّة العظمى، والنيجر، والسودان وتشاد، الذي



تمخض عنه إعلان مسبق لحل المشكلة الأفريقية، وقد قال قائد الثورة في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الختامية لمؤتمر قمة الرؤساء الأفارقة الأربعة الآتي:

« لقد أكدنا أن أفريقيا للأفريقيين، وأن الأفارقة قادرون على حل مشاكلهم، ويرفضون أي وصاية على مشاكلهم الداخلية من قبل أي جهة أجنبية، واجتماعنا اليوم يؤكد الثقة في أنفسنا، وينهي أي مبرر لدول الاستعمار التي لا تزال تفرض الوصاية على مشكلة ناميبيا، ومشكلة زمبابوي، ومشكلة القرن الأفريقي، والتي كانت تريد أن تفرض وصاية أيضاً على مشكلة تشاد، لكن نحن أثبتنا لها هنا أن الأفارقة قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم وقادرون على تحمّل مسؤوليات مشكلات القارة، نحن في هذا البيان صممّنا على حل مشكلة تشاد معاً بإرادة أفريقية، وأظهرنا للعملاء والاستعمار بأن يرفعوا أيديهم عن مشكلة تشاد وعن أفريقيا. » (10)

وتعزيزاً لهذا الموقف من قضايا القارة، فقد واصلت الجماهيريّة العظمى العمل من أجل دعم الدول الأفريقية، وتقوية العلاقات معها من أجل تحرير وانعتاق القارة من الاستعمار والتمييز العنصري. وقد اتخذ إجراء باعتبار الجماهيريّة العظمى دولة من دول المواجهة الأفريقية مع نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وأنّها تتحمل كافة الالتزامات المترتبة على دول المواجهة الأفريقية، وقد واصلت الجماهيريّة العظمى مساندتها للمناضلين في سبيل الحرية بالوقوف إلى جانب حركات التحرر الأفريقية في جنوب القارة وناميبيا، حيث دعمتها مادياً ومعنوياً.

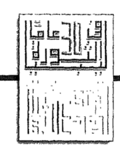
أما السياسة الخارجية لثورة الفاتح تجاه دول العالم الثالث (11)، يمكن دراستها من خلال التركيز على مجموعتين في هذا العالم الثالث، الأولى مجموعة الدول الإسلامية، والثانية مجموعة دول عدم الانحياز (12). ويمكن بإيجاز ذكر

---

(10) كلمة قائد الثورة في الجلسة الافتتاحية لاجتماعات الدورة الثلاثين، للجنة التنسيق لتحرير افريقيا، 1978/2/4ف .

(11) يقصد بالعالم الثالث هنا كل دول العالم الأخرى التي لا تنتمي الى القارة الافريقية أو الوطن العربي ولا تدخل ضمن المنظومتين ، الشرقية سابقاً ، أو الغربية .

(12) كانت ليبيا عضوا في هذه الحركة إلا انها لم تصبح فاعلة إلا بعد قيام الثورة حيث تبنّت دوراً جديداً تتمثل في تبنيها سياسة عدم الانجياز.



أبرز الأُسس التي تتخذها الجماهيريّة العظمى حيال المجموعة الأولى، مجموعة الدول الإسلامية وذلك على النحو التالي:

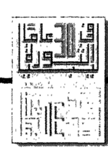
* السعي المستمر لدعم العلاقات مع الدول الإسلامية، وتأكيد دور جمعية الدعوة الإسلامية، والاهتمام بالدور الذي تقوم به الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الإسلامية.
* دعم الدعوة الإسلامية في أفريقيا ومساعدة المسلمين في هذه القارة الأمر الذي أسفر عن اعتناق الكثيرين من أبنائها للإسلام.
* تشجيع المسلمين في شتى أنحاء العالم على إرسال أبنائهم إلى المعاهد والجامعات الليبية والوطن العربي.
* الوقوف إلى جانب المسلمين في الفلبين ضد الإرهاب والقتل وحرب الإبادة التي تمارس ضدهم، كذلك الوقوف إلى جانب المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، ومدّهم بالدعم والمساعدة.

ولتنفيذ هذه الأمور رأت قيادة الثورة تأسيس جمعية الدعوة الإسلامية، وصندوق الجهاد، والدعم المادي والمعنوي إلى كل المؤسّسات والهيئات الإسلامية على مختلف المستويات. وتأسيساً على ما سبق فقد واصل المكتب الشعبي للاتصال الخارجي دعم ومساندة الشعوب الإسلامية وفق المبادىء التالية:

1- تقوية التضامن بين الدول الإسلامية.
2- دعم وتطوير التعاون بين الجماهيريّة العظمى والدول الإسلامية في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية.
3- تأييد حركات التحرّر الإسلامية والدفاع عن حقوق الأقليات الإسلامية وتقديم الدعم لها.

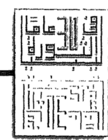
وبإيجاز يمكن أيضاً ذكر أبرز الأُسس التي تتخذها الجماهيرية العظمى حيال المجموعة الثانية، مجموعة عدم الانحياز وذلك على النحو التالي:

* مناصرة قضايا الشعوب من أجل تحرر حقيقي، أمن شامل وتعايش سلمي



نزيه على أساس من التكافؤ والمساواة.

* التصدي بكل قوة لكل صور التفرقة والعنصرية والاستغلال، ومحاولة السيطرة والتحكّم في مقدرات ومصائر الشعوب.
* الدعوة الجادة في كافة المؤتمرات والملتقيات والمحافل الدولية إلى اتخاذ مواقف مستقلة وحازمة من خلال الالتزام المسؤول أمام الذات والآخرين بعدم الانحياز لأي من الكتل العالمية المتنافسة، والإصرار على تصفية القواعد الأجنبية، ونبذ الارتباط بالأحلاف العسكرية، والانعطاف من سائر أشكال النفوذ والتبعية.
* المشاركة الفعّالة في كافة مجالات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية في حل مشاكل الشعوب المضطهدة والإسهام في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، والعمل على القضاء على عوامل القلق والتوتر على الصعيد الدولي، ومن ذلك، التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.
* الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على التعاون المتكافىء والعادل في قضايا الطاقة والموارد الأولية، والمواد المصنعة، والتقنية والتنمية، وتوفير أفضل الظروف للقضاء على مشاكل التخلّف ومظاهره في الدول النامية، باعتبار أن رخاء وتقدم وازدهار المجتمع الإنساني كل لا يتجزأ.
* الاعتماد على لغة الحوار، والتفاهم المشترك والتفاعل الخصب والتواصل النشيط مع الأطراف والقوى المؤمنة بالحرية الحقيقية والأمن والسلّام والرخاء الشامل حول القضايا والمشاكل الإنسانية المعاصرة.



ومن هنا كان سعي ثورة الفاتح العظيم إلى تحقيق الآتي:

1 ـ إجراء حوار عربي أوروبي أكثر قوة ويحدّد موقفاً من قضايانا المشتركة.

2 ـ الإصرار على أن يتحول البحر المتوسط إلى بحيرة للسّلام، وبحر للتجارة، ومركز للاتصال بين القارات المختلفة.

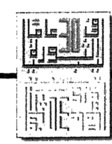
3 ـ التمسك بحق كل شعب، مهما كان حجمه في أن يؤكد كيانه ويبرز خصائصه، ومن ثم كان الإصرار على أن تكون اللغة العربيّة لغة عمل رسمية في المحافل الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وفي تحرير وثائق السفر الدولية، مقدمة لتأكيد حق بقية الشعوب في فرصة متكافئة لتأكيد كيانها في مواجهة التعصّب للغة بعينها.

أما السياسة الخارجية تجاه الكتلة الغربية والكتلة الشرقية سابقاً، يمكن دراستها بالتركيز أولاً على دول المعسكر الغربي. فيمكن القول إن دول المعسكر الغربي بصفة عامة ارتبطت بالمنطقة العربية في علاقة غير متكافئة، فكان الوطن العربي بأقاليمه ودويلاته المختلفة مناطق نفوذ واستعمار لعدد من الدول الأوروبية الغربية، «وليبيا» لم تكن مستثناة من تلك القاعدة، حيث ابتليت أولاً بالاستعمار الإيطالي، ثم قيدت بنفوذ أجنبي في أجزاء من أراضيها، تتمثّل في قواعد عسكرية استغلت من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا.

ويمكن ذكر أبرز ملامح السياسة الخارجية لليبيا منذ قيام الثورة، اتجاه دول المعسكر الغربي في النقاط التالية:

1 ـ مطالبة ليبيا الثورة كل من بريطانيا وأمريكا بتصفية قواعدهما في الأراضي الليبية، كخطوة لتحرير تلك الأراضي من القواعد والقوات الأجنبية. فكان الجلاء شرط أساسي للحرية وهي المبادىء الأساسية للثورة.

2 ـ سعي قيادة الثورة إلى تخليص البلاد من بقايا الطليان الفاشست الذين اعتبرتهم الثورة بقايا المستعمرين الذين سرقوا خيرات الأرض وقتلوا الأطفال والشيوخ والنساء وشرّدوا الرجال وكانوا سبباً في تركهم لبلادهم



أو نفيهم إلى أماكن مجهولة لا زالت الجماهيريّة العظمى تطالب بالتحقيق في مصيرهم. وكانت مغادرة بقايا الطليان في 1970/10/7 ف.

3- دعم موقف مالطا للتخلّص من القواعد الأجنبية، ودعم موقف الشعوب الأوروبية المطلّة على البحر المتوسط التي تسعى إلى التخلّص من التبعية لنفوذ القوى الكبرى. (13)

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للجماهيرية العظمى تجاه المنظومة الشرقية سابقاً فقد اتسمت بالتعاون منذ قيام الثورة، وذلك بسبب توافق أهداف ومبادىء الثورة في الحرية والاشتراكية، ومساندة قضايا التحرر في العالم، وإدانة الاستعمار، مع المبادىء التي تتمسك بها دول المعسكر الشرقي سابقاً ولذلك فإن السياسة الخارجية للجماهيرية العظمى تجاه المنظومة الشرقية سعت إلى:

1 ـ توطيد العلاقات مع دول المعسكر الشرقي (سابقاً)، وخاصة الاتحاد السوفييتي، وذلك من خلال إقامة علاقات التعاون والتبادل التجاري، وعلاقات دبلوماسية وسياسية وعسكرية.

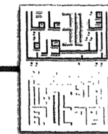
2 ـ تواصل اجتماعات اللّجان المشتركة مع دول المنظومة الاشتراكية لتطوير أوجه التعاون في شتّى المجالات، برز في توقيع عدد من الاتفاقيات مع هذه الدول، إضافة إلى تبادل الزيارات على كل المستويات.

ثانياً: السياسة الخارجيّة لثورة الفاتح العظيم خلال فترة الثمانينات:

رغم فشل التجارب الوحدوية التي خاضتها ليبيا مع بعض الدول العربيّة خلال فترة السبعينات، إلاّ أن هذا التوجه نحو تحقيق الوحدة العربيّة استمر، ومن نتائج الجهود التي بذلتها ثورة الفاتح العظيم خلال هذه الفترة التقارب الليبي السوري الذي أكدّه اجتماع اللجنة العليا الليبية السورية والذي نتج عنه التوقيع على محضر تناول أوجه التعاون بين البلدين.

---

(13) ثورة الفاتح، العيد الخامس طرابلس، وزارة الاعلام ، ص 31 .



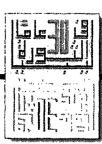
ولقد استمرت جهود الجماهيريّة العظمى بخصوص تحقيق الوحدة العربيّة الشاملة، ودعت إلى التمسك بالصيغ الوحدوية المطروحة على الساحة العربيّة، ومن هذه المبادرات كان عقد اللجنة الشعبية العامة بالجماهيريّة العظمى ومجالس الوزراء في كل من سوريا واليمن وتونس والجزائر اجتماعات عديدة خلال سنوات 86/87/1988 ف.، وتم عقب كل اجتماع من هذه الاجتماعات التوقيع على محاضر اتفاقيات، تضمّنت نتائج تلك المباحثات.

قدّم قائد الثورة في هذه الفترة مشروعاً لتحقيق الوحدة العربيّة إلى ملوك ورؤساء الدول العربيّة أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي بالجزائر (14)، وقد تمثّل هذا المشروع في تشكيل مجلس رئاسة، كما يشكّل رؤساء الوزارات لجنة تنفيذية أو مجلساً تنفيذياً اتحادياً. ويترك هذا المشروع كل دولة من الدول على وضعها هي عليه، وقد تابع المكتب الشعبي للاتصال الخارجي مشروع تحقيق الوحدة العربيّة، وقد أفادت معظم الردود العربيّة أن المشروع يحتاج إلى الدراسة.

وقد شهد النصف الأول من العام 1988 ف. تطورات هامة في إطار الوحدة العربيّة، تمثّلت في الحرص على إزالة الحدود بين الدول العربيّة. وبالفعل تم تهديم البوابة الحدودية بين الجماهيريّة العظمى وتونس برأس اجدير في 1988/4/7 ف.. وقبل ذلك بأيام تم سحب الفرقة العسكرية من الحدود الغربية بين الجماهيرية العظمى وتونس، وفي خطاب قائد الثورة في الذكرى الثامنة عشرة لطرد القوات والقواعد البريطانية في 1988/3/28 ف. تم إعلان سحب القوات الليبية من الحدود المصرية، وإلغاء المنطقة العسكرية.

وبصفة عامة شهد النصف الثاني من عام 1988 ف. توجهات وحدوية على مستوى المنطقة العربيّة، بين شطري اليمن في المشرق، وبين دول الشمال الأفريقي الخمس في المغرب. وفي هذا الإطار قام قائد الثورة بزيارات هامّة إلى كل

(14) خطاب قائد الثورة في الذكرى الثامنة لثورة الفاتح العظيم، السجل القومي ، المجلد التاسع عشر، 87 / 1988، ص ص 38 /44 . .



من تونس والجزائر، كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات.

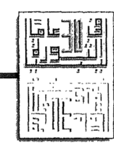
وفي عام 1989 ف. تكاثفت الجهود من أجل تحقيق دعائم وحدة المغرب العربي، وذلك بتشكيل لجان فنيّة من دول المغرب العربي التي قامت بإعداد تقاريرها وتوصياتها التي رفعت إلى مؤتمر القمة المغاربية الذي عُقد بمراكش بالمغرب في 1989/2/16 ف.، حيث شاركت فيه كل من المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وتونس، والجماهيرية العظمى، وقد أطلق على المؤتمر، مؤتمر القمة التأسيسي لدول المغرب العربي، وفي الجلسة الختامية للمؤتمر تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 ف..

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية وموقف الجماهيريّة العظمى منها، فقد استمر وفق الأُسس التي حدّدت خلال فترة السبعينات مع التأكيد على دعم الانتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة دعماً سياسياً ومادياً. إضافة إلى الاستمرار في التمسك بالمواقف المبدئية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية والمبادرة بالاعتراف الكامل بقيام الدولة الفلسطينية المستقلّة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف، انطلاقاً من قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية.

أما ما يتعلق بالسياسة الخارجيّة الليبية تجاه أفريقيا خلال هذه الفترة، فلقد استمرت سياسة الدعم والتعاون مع الدول الأفريقية، واستمر دور المؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي وذلك من خلال دعم وتطوير التعاون الثنائي مع الدول الأفريقية، فخلال الفترة من 80 إلى 88 تم التوقيع على (61) اتفاقية وعلى (67) محضر اجتماع واتفاق(15).

وبلغت القروض التي تم تقديمها مبلغ (189) مليون دولار، إضافة إلى تقديم (11) مليون ومائة ألف طن من النفط الخام، قدّمت كقروض إلى ثلاث دول أفريقية هي: موزمبيق، تنزانيا، وغانا، وبلغت تكاليفها 228,567 مليون دولار. كما تم

(15) موجز التقرير العام للتعاون العربي الليبي الافريقي، المكتب الشعبي للاتصال الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص 6.



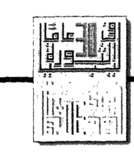
(11) قرضاً خلال فترة الثمانينيات بمبلغ 448 مليون دولار منها 182.6 دولار كقروض نفطية. (16)

وفي مجال تقديم المساعدات العينية والنقدية قدّمت الجماهيريّة العظمى مساعدات عديدة تمثّلت في مبالغ كبيرة خصّصت لبناء المدارس والمستشفيات والمساجد والمكتبات والمباني الإدارية والكتب المدرسية، والمصاحف القرآنية والأدوية والمعدات الطبية والغذائية، كما قدّمت المنح الدراسية وأقامت المراكز الثقافية في العديد من العواصم الأفريقية.

بالإضافة إلى ذلك تبنّت الجماهيريّة العظمى فكرة تأسيس المؤسّسات الاقتصادية والمالية، مثل الشركات والمصارف المشتركة مع مختلف الأقطار الأفريقية. فقد تم إنشاء (9) شركات في الفترة من 1980 إلى 1988 ف. إضافة إلى ما تم إنشاؤه من شركات في الفترة من 1970 إلى 1979ف.

ورغم التزام السياسة الخارجيّة للجماهيرية العظمى خلال هذه الفترة أيضاً بدعمها ومساندتها لدول القارة الأفريقية ولحركات التحرير فيها ضد الاستعمار والعنصرية، إلاّ أن ذلك شابه بعض الخلافات والمنازعات بينها وبين بعض الدول الأفريقية، وكان أبرز تلك الخلافات النزاع بين الجماهيريّة العظمى وتشاد الذي كان له أُسسه في السياسة الخارجيّة لثورة الفاتح العظيم والذي ينطلق من أساسين أولهما تأييد الوحدة الوطنية التشادية، والثاني الدفاع عن الحدود الجنوبية المتاخمة لتشاد (17). وبذلك فإن حل النزاع الليبي التشادي كان مشروطاً بأمرين أولهما إجراء مصالحة وطنية تشادية وثانيهما انسحاب القوات الأجنبية من تشاد (18). وإيماناً من الجماهيريّة العظمى بضرورة حل المشاكل الأفريقية في الإطار الأفريقي، وعدم إتاحة الفرصة للقوى الخارجية للتدخّل في الشؤون الأفريقية، قام

(16) المرجع السابق نفسه، ص 6.
(17) أنظر المجلد التاسع العشر، السجل القومي، ص.ص 56 / 66.
(18) المرجع السابق نفسه، ص 188.



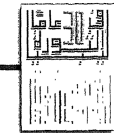
قائد الثورة في ذكرى الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لقيام منظمة الوحدة الأفريقية بإعلانه عن اعتراف ليبيا بتشاد وإنهاء كافة المشاكل المعلقة بينها وبين هذا البلد بطريقة أخوية وودية، كما تم الإعلان عن تقديم مساعدات ليبية لتعمير شمال تشاد وتعمير المدن التشادية التي دمّرتها غارات السّلاح الجوي الليبي. كما تضمنت هذه المبادرة دعوة الأطراف المتنازعة في تشاد للاجتماع في ليبيا والتأكيد على بذل الجماهيريّة العظمى لمساعيها من أجل المصالحة الوطنية، إضافة إلى الإعلان عن تسليم الأسرى التشاديين، والإعلان عن عودة علاقة الجماهيريّة العظمى ببعض الدول الأفريقية كينيا، ليبيريا، زائير، مورشيوس، الغابون، السنغال، غامبيا، ساحل العاج. (19)

أما ما يتعلق بالسياسة الخارجيّة للجماهيرية العظمى تجاه دول العالم الثالث، فقد استمرت في هذه الفترة على نفس النهج الذي بدأته في مرحلة السبعينات، والذي يعبّر عن مبادىء ثورة الفاتح، التي ترجم تحركها السياسي في العمل على نصرة قضايا الإنسان، ومحاربة التعصّب، والتصدّي للعدوان والاستجابة علانية لنصرة الإنسان في كل مكان، وبرز ذلك واضحاً بالنسبة لأبناء إيرلندا الشمالية، وللزنوج في أمريكا، والمسلمين في الفلبين، ولشعب أريتريا.

تميّزت هذه الفترة، باستمرارية التواصل مع دول العالم الثالث، فانتظمت في الجماهيريّة العظمى عشرات المؤتمرات واللقاءات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية والفنيّة والعلمية، وعقدت الاتفاقات الثنائية مع دول العالم الثالث في شتّى المجالات، وقدّم العون للمناطق التي تعرّضت للقحط والجفاف والكوارث الطبيعيّة.

أمّا السياسة الخارجية للجماهيرية العظمى تجاه المعسكر الغربي، والمنظومة الشرقية سابقاً، يمكن القول إن هذه الفترة اتّسمت أيضاً بالتأزّم بين الجماهيريّة العظمى وبعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. فمن أبرز جوانب الخلاف بين الجماهيريّة العظمى وهذه الدول: الموقف من مشكلة حقّ

(19) صحيفة الزحف الأخضر، 30 الماء (مايو) 1988.

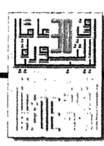


الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وسيطرته على كامل أرضه وهو مطلب تنادي به الجماهيريّة العظمى، وهو مطلب غير مقبول من قبل دول الكتلة الغربية. ثم النزاع الليبي التشادي وموقف الدول الغربية ومن بينها أمريكا وفرنسا أيضاً مثّل نقطة خلاف وتأزّم في السياسة الخارجيّة للجماهيرية العظمى تجاه الدول الغربية.

واتسمت هذه الفترة من الثمانينات بشكل عام بتأزّم العلاقات الليبية الغربية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الصراع بين الدولتين واضحاً، فقد بدأ بتدهور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وقفل المكتب الشعبي الليبي في واشنطن، ثم المواجهة الليبية الأمريكية على خليج سرت. وأخيراً العدوان الأمريكي على الجماهيريّة العظمى في 1986/4/15ف. ومشاركة دول المعسكر الغربي في العدوان، ولو بعدم إدانته، وعليه فقد اتخذت الجماهيريّة العظمى موقفاً من هذه الدول ونددّت بمواقفها تجاه العدوان الأمريكي، ووفقاً لتقرير المكتب الشعبي للاتصال الخارجي حول علاقة بريطانيا (20) مع الجماهيريّة العظمى، بأنّه لم يطرأ أي تغيير إيجابي على العلاقات مع بريطانيا، بل زادت العلاقات سوءاً عندما مارست ضغوطاً سياسية على الدول الأوروبية لفرض إجراءات سياسية واقتصادية على ليبيا.

أمّا ما يتعلّق بعلاقات الجماهيريّة العظمى مع دول أوروبا الغربية الأخرى خلال النصف الثاني من الثمانينات، فقد تم تكثيف الحوار من قبل الجماهيريّة العظمى مع كل من فرنسا وإيطاليا واليونان تشجيعاً لها لاتخاذ سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة. كما أسفرت الزيارات التي قام بها المسؤولون الفرنسيون إلى الجماهيريّة العظمى عن الاتفاق على سحب القوات الفرنسية من تشاد. كما شهدت هذه الفترة اتجاها إيجابيا في سبيل إعادة تطبيع وحسن العلاقات مع مجموعة الدول الغربية، وفي إطار ذلك استجابت بعض هذه الدول للمساعي التي بذلها المكتب الشعبي للاتصال الخارجي من أجل إلغاء الإجراءات التي اتخذتها دول السوق الأوروبية المشتركة ضد الجماهيريّة العظمى خلال النصف الأول من سنة

(20) رد المكتب الشعبي للاتصال الخارجي على قرارات المؤتمرات الشعبية، مصدر ذكره، ص 40.



1986ف. (21) إلاّ أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية تميّزت بالطابع السلبي، خاصة بعد استمرار تجديدها لقرارات الحظر الاقتصادي على الجماهيريّة العظمى، إضافة إلى تصعيد حملتها ضد الجماهيريّة العظمى، حيث اتّهمت الجماهيريّة العظمى بإنتاج أسلحة كيماوية. وقد تمّ مواجهة هذه الحملة سياسياً وذلك من خلال تصريحات قائد الثورة المتكرّرة للرد على هذه الحملة، ثم من خلال الاتصالات التي أجريت من قبل الجماهيريّة العظمى على صعيد الوطن العربي أو الأفريقي أو على مستوى العالم الإسلامي وعلى المستوى الدولي، وذلك لفضح وكشف أبعاد وأهداف هذه الحملة.

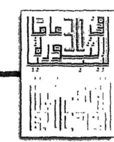
أما ما يتعلّق بالسياسة الخارجيّة للجماهيرية العظمى تجاه الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الشرقي سابقاً، يمكن القول أن موقف هذه المجموعة من القضية الفلسطينية ومناصرتها لها، وإدانة التحركات الاستعمارية، كان الأساس في استمرارية العلاقات الجيّدة بين الجماهيريّة العظمى ودول المعسكر الشرقي سابقاً وتجسّد ذلك من خلال علاقات التعاون والتبادل التجاري، والعلاقات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية طوال هذه الفترة.

ثالثاً: السياسة الخارجيّة لثورة الفاتح العظيم خلال فترة التسعينات:

كان للمتغيرات الدولية التي شهدها العالم في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، والتي تمثّلت في تفكّك الاتحاد السوفييتي سابقاً ومجموعة أوروبا الشرقية تأثيراً على الساحة الدولية، ممهّداً لبروز مفهوم النّظام الدولي الجديد الذي مكّن الولايات المتحدة من الانفراد باتخاذ القرار، وذلك عبر الهيمنة على الدائرة الفاعلة في منظمة الأمم المتحدة وهي مجلس الأمن. (22) هذا ما اتضح جلياً في حرب

(21) المرجع السابق نفسه، ص 26.

(22) ميلود المهذبي، قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت 1995ف.، ص 39.



الخليج الثانية، وفي معالجة مجلس الأمن لقضية لوكربي. تلك القضية التي اتّهم فيها اثنان من الليبيين بالتسبّب في إسقاط طائرة أمريكية فوق لوكربي بأسكتلندا في عام 1988 ف.. (23)

ولقد سعت الجماهيريّة العظمى لحل النزاع بينها وبين الدول الغربية: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا من خلال استنادها إلى مرتكزين أساسيين هما: (24)

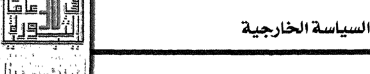
* مخاطبة الدول الثلاث فيما يتصل بالرغبة في حل النزاع قانونياً. ففي كل المبادرات التي قدّمتها ليبيا، فإنّها كانت تعتمد - وبشكل مركّز - على التعامل وفقاً للأسلوب القانوني، وتستند إلى المعطيات الكفيلة بإيجاد حل عادل للنزاع المُثار، بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

* رغبة في مخاطبة أكبر عدد ممكن من أشخاص القانون الدولي، فإن ليبيا، وأمام تعنّت الأطراف الثلاث، لجأت إلى المنظمات الدولية، والإقليمية، باعتبارها إحدى أهم أدوات صناعة القرار الدولي.

أما ما يتعلّق بمطالب الدول الثلاث المتعلّقة بنزاعها مع الجماهيريّة العظمى، فقد بدأت هيئة المحلّفين بالمحكمة المحلية لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكيّة بتقديم قرار باتهام اثنين من المواطنين الليبيين بوضع مادة متفجرة على متن طائرة (بان أم) رحلة رقم (103) مما أدّى إلى تحطم تلك الطائرة فوق مدينة لوكربي (بأسكتلندا) في 1988/12/21ف.، الوثيقة رقم (23317/س). وفي ذات التاريخ، صدر عن النائب العام لأسكتلندا إعلان جاء فيه.. أنه توجد أدلّة كافية لتبرير التقدّم

(23) سيتم التركيز خلال دراسة هذه الفترة على دور الجماهيرية لحل قضية لوكربي باعتبارها قضية حددت مسار أسس السياسة الخارجية للجماهيرية العظمى خلال فترة التسعينات.

(24) المرجع السابق نفسه، ص 95



إلى المحكمة بطلب الحصول على أمرين بالقبض على الشخصين الليبيين بتهمة التآمر، والقتل، والإخلال بقانون الطيران (الوثيقة 23307/س).

وبتاريخ 1991/11/27ف.، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكيّة، والمملكة المتحدة، في بيان مشترك (الوثيقة 23308/س)، أنّه يجب على ليبيا:

1 ـ أن تسلّم جميع المتهمين بارتكاب الجريمة بتقديمهم إلى المحاكمة، وأن تقبل المسؤولية عن أعمال المسؤولين الليبيين.

2 ـ أن تكشف النقاب عما تعرفه عن هذه الجريمة، بما في ذلك جميع المسؤولين عنها، وأن تتيح على نحو كامل إمكانية الوصول إلى جميع الشهود، والوثائق وسائر الأدلّة الماديّة، بما في ذلك جميع أجهزة التوقيت المتبقية.

3 ـ أن تدفع التعويضات المناسبة.

وبعد التشاور الذي تم ما بين الدول الثلاث، صدر بلاغ بتاريخ 1991/11/19ف.، عن رئاسة الجمهورية، ووزارة الخارجية الفرنسية (الوثيقة 23306/س) يطلب من ليبيا ما يلي: (25)

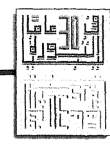
1 ـ تقديم جميع الأدلّة الماديّة التي في حوزتها، وتسهيل الاطّلاع على جميع الوثائق التي تفيد في إظهار الحقيقة..

2 ـ تسهيل الاتصال، والمقابلات الضروريّة، بما في ذلك جمع الأدلّة..

3 ـ الإذن للمسؤولين الليبيين بالرد على جميع طلبات قاضي التحقيق المكلّف بالتحقيق القضائي..

وبتاريخ 1991/12/30ف. قدّمت كل من الولايات المتحدة الأمريكيّة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، إعلاناً مشتركاً (الوثيقة 23309/س)، جاء فيه أن الدول الثلاث قدّمت مطالب محدّدة للسلطات الليبية أن تقبل بالإجراءات القضائية الجارية، في أعقاب التحقيق الذي تمّ في تفجير طائرتي (بان. أم 103) و(772 UTA)، وهي تطلب

(25) المرجع السابق نفسه، ص 96.



أن تمتثل ليبيا لجميع تلك المطالب، وأن تلتزم ليبيا.. على نحو ملموس، وقطعي، بوقف جميع أشكال الأعمال الإرهابية، ووقف كل مساعدة للجماعات الإرهابية. وينبغي أن تبرهن ليبيا فوراً عن طريق إجراءات ملموسة، عن تخليها عن الإرهاب. (26)

أما ما يتعلّق بإجراءات مجلس الأمن فقد صدر القرار الأول لمجلس الأمن رقم (92/731)، والذي دعا فيه ليبيا إلى إبداء التعاون الكامل في تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية التي تعرّضت لها طائرة (بان. أم 103) وطائرة (772)...

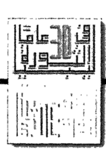
كما أصدر مجلس الأمن القرار (92/748) وبموجبه طلب المجلس من ليبيا: (27)

1- وجوب امتثال الحكومة الليبية بدون مزيد من التأخير للفقرة (3) من القرار (731) فيما يتعلّق بالطلبات الواردة في الوثائق (23308/س) و (23306/س) و (23309/س).
2- يجب على الحكومة الليبية أن تلتزم على نحو قاطع بوقف جميع إشكال المساعدة إلى المجموعات الإرهابية، ويجب أن تظهر على الفور بإجراءات ملموسة تخليها عن الإرهاب.
3- فرض عقوبات اقتصادية ملزمة طبقاً للفصل السابع من الميثاق تشمل حظر الطيران المدني من، وإلى ليبيا، وتخفيض مستوى عدد البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج، وحظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا.

وفي 1993/11/11ف. أصدر مجلس الأمن القرار (93/883) والذي ينصّ على:(28)

1- منع تصدير بعض المعدّات المتعلّقة بالنفط.
2- تجميد الأرصدة الليبية.
3- قفل مكاتب الخطوط الجوية العربيّة الليبية في الخارج وقطع كل علاقة بها.

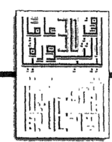
(26) المرجع السابق نفسه، ص 97 .
(27) المرجع السابق نفسه، ص 98 .
(29) المرجع السابق نفسه، ص 98 .



أما مبادرات الجماهيريّة العظمى بشأن هذه القضية خلال المراحل المختلفة، فقد بدأت قبل صدور القرار (92/731)، تلك المبادرات التي تبرز مدى تعاون الجماهيريّة العظمى للوصول بهذه القضية إلى حل يرضي جميع الأطراف وإبراز ما يمكن قوله في هذا الخصوص هو إخطار الأمين العام في عدة مناسبات بموجب مكاتبات رسمية صادرة عن أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، باستعداد الجماهيريّة العظمى بالشروع في التعاون مع الدول الغربية المعنية، تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة على إجراء المحاكمة في دولة محايدة، لا تعترض عليها أطراف النزاع. إضافة إلى تقدّم الجماهيريّة العظمى إلى محكمة العدل الدولية منفردة بعرض النزاع، وذلك وفقاً لما تقضي به أحكام اتفاقية مونتريال لعام 1971ف. (29) وكان نتيجة الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بلاهاي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في 1998/2/27ف. لصالح الجماهيريّة العظمى، وهو الحكم الذي قضت بموجبه المحكمة باختصاصها وفقاً لاتفاقية مونتريال وأحكام القانون الدولي مؤكّدة بأن مطالب ليبيا ضد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هي مطالب مشروعة وفق القانون الدولي وفي المقابل رفض مطالب هاتين الدولتين أمريكا وبريطانيا التي لا تستند إلى أي أساس قانوني.

ويعتبر هذا الحكم بمثابة تأكيد للحق الليبي وتعضيد لموقف الدفاع الليبي الرافض تسليم المواطنين الليبيين اللذّين تتهمها واشنطن ولندن بالتورّط في إسقاط طائرة أمريكية فوق سماء لوكربي بأسكتلندا العام 1988ف.، والذي بسببه تعرّضت الجماهيريّة العظمى لحظر جوّي عسكري منذ عام 1992ف. وكانت ليبيا قد رفضت تسليم مواطنيها استناداً إلى أن القانون الدولي واتفاقية مونتريال الخاصة بسلامة الطيران المدني تقرّ حق ليبيا في محاكمة المشتبه فيهما أمام المحاكم الليبية، كما قدّمت اقتراحات عديدة لضمان سلامة سير المحاكمة أمام محكمة محايدة وبقضاة إسكتلنديين وهو ما كانت ترفضه واشنطن ولندن أيضاً.

(29) المرجع السابق نفسه، ص 100 .



أما مبادرات الجماهيريّة العظمى بعد صدور قرارات مجلس الأمن تمثل في رسائل رسمية صادرة عن الدولة الليبية، أكّدت فيها قبولها للقرار (92/731)، أبلغته بالخطوات التي اتخذتها استجابة للقرار وهي: (30)

1 - إدانة الجماهيريّة العظمى للإرهاب بكافة أشكاله، واستعدادها الكامل للتعاون مع أية جهة تكافح الإرهاب وتعمل للقضاء عليه...

2 - قطع الجماهيريّة العظمى لعلاقاتها بجميع الجمعيات، والمنظمات، التي يشتبه في تورطها في أعمال إرهابية، وغلق حدودها في وجه العناصر المتهمة بالإرهاب.

3- تعاونت الجماهيريّة العظمى مع حكومة المملكة المتحدة من أجل الكشف عن عناصر ومنظمات تتهمها الحكومة البريطانية بالتورّط في أعمال إرهابية.

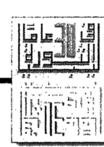
4- قامت السلطات القضائية الليبية بإجراء اتصالات ومباحثات مباشرة مع السلطات القضائية الفرنسية قصد الوصول إلى تحديد المسؤولية في قضية تفجير الطائرة الفرنسية، وفي هذا الشأن التقى قاضيا التحقيق الفرنسي والليبي عدة مرات. (31)

5 - تمنع التشريعات الليبية تسليم المواطنين إلى دول أخرى، وهي قاعدة قانونية آمرة، ولا تنفرد بها ليبيا. ورغم ذلك قام المكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بعرض القضية على المؤتمرات الشعبية الأساسية، التي أصدرت قراراً يقضي بعدم ممانعتها بأن يمتثل المشتبه فيهما أمام محكمة عادلة ونزيهة يتفق بشأنها..

---

(30) المرجع السابق نفسه، ص ص 101 / 102 .

(31) توصلت الجماهيرية العظمى وفرنسا الى اتفاق فيما يتعلق بقضية طائرة U.T.A. بفضل جو التفاهم الذي ساد بين الدولتين.



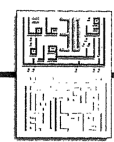
6 - إن الجماهيريّة العظمى برفضها تسليم المشتبه فيهما، ليس تشكيكاً في نزاهة القضاء البريطاني أو طعناً في نزاهة المؤسّسة القضائية الأمريكيّة، بل إنها تخشى من أن تجري المحاكمة في جو من عدم توافر المناخ الملائم، والموضوعية، الذي لا بد من أن يتوافر في أية محاكمة... ويمكن إرجاع الموقف الليبي من هذه المسألة، إلى الظروف التي أحاطت بالقضية من حملات إعلامية مغرضة،... أدانت فيها وسائل الإعلام الغربية ليبيا (32)، والليبيين قبل الاستماع إلى أقوال المشتبه فيهما، أو الانتهاء من التحقيق معهما، أو مثولهما أمام المحكمة.

كان للتحرك الليبي منذ بداية الأزمة دوراً بارزاً على المستوى الدولي والإقليمي لكسب التأييد في هذه القضية، وتمثّل ذلك في مواقف المنظمات الدولية والإقليمية مثل حركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة العالم الإسلامي، وجامعة الدول العربيّة، والتي في مجموعها تمثّل تعدداً ثقافياً، وتنوّعاً حضارياً، وهي أيضاً تشكل أغلبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة. حيث أعربت هذه المنظمات في مواقفها عن قلقها لتصعيد الأزمة، إضافة إلى التضامن مع ليبيا وجهودها من أجل كشف الحقائق فيما يتعلّق بهذه الأزمة، وأيضاً الإعراب عن الأسف لاستمرار العقوبات المفروضة على الجماهيريّة العظمى التي تسببت في أضرار إنسانية واقتصادية واجتماعية. (33)

رغم الأزمة التي عانتها الجماهيريّة العظمى في مواجهتها مع الغرب، ورغم العقوبات التي فرضت عليها من قبل مجلس الأمن منذ عام 1992 ف.، إلاّ أن هذه الفترة تميّزت بتحسّن مستوى العلاقات سواء على المستوى العربي، والأفريقي، والدولي واتضح ذلك في مواقف التضامن مع ليبيا، إضافة إلى تكثيف جهود

(32) لوكربي في الصحافة العالمية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته .

(33) أدى تطبيق قراري مجلس الامن (92/748) ،(93/883) الى أضرار بالغة طالت جميع أوجه الحياة في ليبيا خلال الفترة 1992/1999ف. ، حيث بلغ مجموع ما خلفته الخسائر 29،923،728 مليار دولار. أنظر المرجع السابق نفسه ، ص ، 179 / 199 .



مصر وتونس اللّتين كانتا بمثابة بوابة ومنفذ لليبيا على العالم إضافة لجزيرة مالطا.

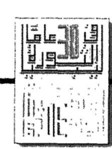
وفي إطار الحديث عن مساعي الأطراف الدولية المختلفة لحل هذه القضية، فإن كثيراً من الدول العربيّة ودول غير عربية أفريقية ومن آسيا وأمريكا اللاتينية، ودول أوروبية بذلت جهوداً متواصلة للدفاع عن الجماهيريّة العظمى وهي جهود تم الاعتراف بها من قبل قائد الثورة الذي ذكر في إحدى خطبه أنّه:

«بالنسبة لقضية لوكربي كل الجهود التي بذلت من عدد كبير من الدول الشقيقة والصّديقة ومن رؤسائها لمساندة الشعب الليبي بداية من جيراننا من الرئيس حسني مبارك مصر ومن الرئيس زين العابدين تونس والمغرب إخواننا في الخليج في الأردن في بلدان أخرى غير عربية أفريقية ومن آسيا ومن أمريكا اللاتينية وبلدان أوروبية حتى إيطاليا معروف التاريخ الذي بيننا وبينها.. لكن الآن إيطاليا صديقة لليبيا وبذلت جهوداً متواصلة في المحافل الدولية دفاعاً عن ليبيا... قضية لوكربي بحكم محكمة العدل الدولية قضية ليست سياسية بل هي قضية مدنية جنائية قانونية لا يختص بها مجلس الأمن....» (34)

كان لمساعي كل من جنوب أفريقيا وزعيمها المناضل الأفريقي نلسون مانديلا والمملكة العربية السعودية اللّتان شاركتا في المفاوضات دور كبير في قفل ملف قضية لوكربي وإيجاد تسوية وافقت عليها أطراف النزاع. ولقد برّر الزعيم نلسون مانديلا مشاركة جنوب أفريقيا والمملكة العربيّة السعودية في حل هذه القضية قائلاً:

«سوف لن ننسى دعم ليبيا المادي والمعنوي لكفاحنا ضد التمييز العنصري والحكم العنصري وسيبقى هذا في ذاكرتنا وسيكون لنا دافعاً قوياً من أجل أن نخفّف المعاناة التي يعاني منها شعب الجماهيريّة العظمى وجنوب أفريقيا تنظر إلى ليبيا على أنّها تقوم بدور مهم في منظمة الوحدة الأفريقية في إدارة شؤون القارة على أن إعادة ولادة أفريقيا تتطلب الطاقة الكامنة في هذا البلد وشعبه، إن القيود

(34) خطاب قائد الثورة في مدينة بنغازي بتاريخ 2/3/1999 ف .



التي فرضتها عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا لم تكن عائقاً ضد ليبيا فحسب لكن للقارة بأسرها إنّها أثّرت في القارة وفي خارجها ولنفس السبب فإنني أنا وإخواني خادم الحرمين الملك فهد وولي العهد عبد الله قدّمنا دعمنا ومساعدتنا في محاولة لحل قضية لوكربي.....» (35)

وقد أعلن المناضل نلسون مانديلا مضمون رسالة موجهة من السلطات الليبية للأمين العام للأمم المتحدة تضمنت النقاط التي تم الاتفاق عليها وهي: (36)

1 - انعقاد محكمة أسكتلندية في هولندا من أجل محاكمة المشتبه فيهما وفقاً للقانون الأسكتلندي وتأسيساً على الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الخبراء القانونيين في الأمم المتحدة وليبيا وبحضور مراقبين دوليين يعيّنهم الأمين العام للأمم المتحدة. كما ترغب الجماهيريّة العظمى أن يتم ذلك بالتشاور مع جمهورية جنوب أفريقيا والمملكة العربيّة السعودية.

2 - أن يقضي المتهمان في حالة إدانتهما الحكم في أسكتلندا تحت إشراف الأمم المتحدة وأن يسمح لقنصلية ليبية تفتح في أسكتلندا لهذا الغرض بالوصول للمتهمين وفقاً للترتيبات التي تم الاتفاق بشأنها مع السلطات البريطانية.

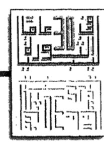
3 - أن يتم تجميد العقوبات المفروضة على ليبيا فور وصول المشتبه فيهما إلى هولندا وبعد ذلك سيتم رفع العقوبات نهائياً خلال 90 يوماً تقريباً بتقرير يقدّمه الأمين العام إلى مجلس الأمن.

كما تتعهد الجماهيريّة العظمى بأن يتم تسليم الرجلين للأمين العام للأمم المتحدة قبل يوم 1999/4/6ف. لمثولهما أمام المحكمة. وقد سلّمت هذه الرسالة من قبل مندوب الجماهيريّة العظمى المقيم لدى الأمم المتحدة للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان.

---

(35) خطاب الرئيس نيلسون مانديلا ، طرابلس بتايخ 1999/3/19ف .

(36) صحيفة الزحف الأخضر ، 20/ 3/ 1999 ف.



وتأسيساً على قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي صاغها مؤتمر الشعب العام وآخرها القرار الصادر في 1998/12/14 ف.، تم تسهيل مثول المواطنين الليبيين المشتبه فيهما أمام المحكمة في هولندا وبناء على قناعة المشتبه فيهما بالمثول طواعية أمام المحكمة المشار إليها حتى يتمكنا من إظهار الحقيقة بما فيها من مصلحة للجميع ورغبتهما بموافقة فريق الدفاع عنهما بالسفر إلى هولندا لهذا الغرض... فقد سمحت اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام لهما بالسفر وفقاً للترتيبات التي اتخذتها الأمانة العامة للأمم المتحدة. (37)

أعلن مجلس الأمن الدولي يوم 1999/5/4 ف.، تجميد العقوبات المفروضة على الجماهيريّة العظمى بعد أن أبلغه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بتسهيل إجراءات مثول المواطنين الليبيين المشتبه فيهما أمام المحكمة في بلد ثالث، على أن يتم رفع العقوبات نهائياً خلال 90 يوماً بتقرير يقدّمه الأمين العام إلى مجلس الأمن.

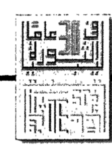
ترتب على تسليم المشتبه فيهما، استئناف رحلات شركة الخطوط الجوية الليبية كنتيجة لتجميد العقوبات بعد انفراج قضية لوكربي، إضافة إلى استئناف الكثير من الخطوط الجوية العالمية لرحلاتها من وإلى الجماهيريّة العظمى. (38)

ولقد تميزت السياسة الخارجيّة للجماهيرية العظمى خلال هذه الفترة (التسعينات) ، بتركيزها على أفريقيا بشكل بارز، على الرغم من أن ذلك يعتبر تأكيداً وامتداداً لأحد أهم ركائز السياسة الخارجية في الجماهيريّة العظمى منذ قيامها. ويبرّر قائد الثورة الاهتمام والانحياز لأفريقيا بقوله:

«إن أفريقيا العظيمة هي المتراس العظيم الذي ينبغي أن يستند عليه الشعب الليبي لكي يضمن عمقاً هائلاً غير محدود يكفل لها بكل تأكيد إمكانيات قوية في

(37) بيان اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، 5 / 9 / 1999 ف .

(38) تلبية لنداء قائد الثورة بشأن نقل الحجيج الليبيين على الطائرات الليبية من مدينة طرابلس وبنغازي لأداء فريضة الحج ، في إطار التحديات المفروضة على الجماهيرية.



اتجاه... إن أفريقيا العظيمة هي الترس القوي الذي لا مثيل له والذي ينبغي على الشعب الليبي أن يتقي به أي ضربات معادية موجهة إليه... إن أفريقيا هي أرض الإمكانيات والثروات والعطاءات اللامحدودة... أفريقيا عندما يستند عليها الشعب الليبي ويندمج فيها ويتلوّن بلونها ويتجنّس بجنسيتها وينتمي إلى قوميتها يكون قد رسا على شاطىء النجاة وتحصّن بحصن أمين.» (39)

وخلال تعامل الجماهيريّة العظمى مع قضية لوكربي، فإنّها اتخذت العديد من الإجراءات التي تساهم في كسر حالة العزلة بفعل العقوبات الدولية المفروضة عليها، فما كان من الجماهيريّة العظمى إلاّ أن استمرت في توطيد علاقاتها على كل المستويات مع العديد من أقطار العالم، خاصة الدول العربيّة وأفريقيا.

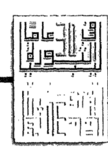
والاهتمام الذي مُنح للقارة الأفريقية من قبل الجماهيريّة العظمى، خاصة في النصف الثاني من التسعينات، انطلق من النظرة لأفريقيا كامتداد وعمق استراتيجي للجماهيرية العظمى. هذا التوجه كما تبرّره العديد من الخطابات لقيادة الثورة في الجماهيريّة العظمى، بأنّه ليس تخلّياً عن العروبة، بل هو دعم وتفعيل لها. وفي تفسير لتوجّه الجماهيريّة العظمى نحو أفريقيا وتأكيداً للدور العربي فقد ذكر قائد الثورة أن:

«هجوم أمريكي وهجوم بريطاني وهجوم أطلسي وحصار وعقوبات وحظر واغتيالات. كل الذي تعرّضنا له كان من أجل هذا الشعار الذي رفعناه في مثل هذا اليوم وهو الوحدة... يظنون أنني اتخذت هذا الموقف (التوجه نحو أفريقيا) أو أعلنت هذا الموقف لأن العرب لم يقفوا مع ليبيا ولم يخرقوا الحصار، وتركوا أمريكا وبريطانيا وفرنسا... الدول الغربية تستفرد بليبيا والعرب يتفرّجون... لا هذا مفروغ منه... أولاً العرب مساكين بذلوا كلهم جهداً. هذه كلمة للأمانة بذلوا جهداً ملوكاً ورؤساء وشيوخاً وسلاطين لكن لا توجد عندهم حيثية مع أمريكا وبريطانيا.» (40)

---

(39) خطاب العقيد معمّر القذافي بمدينة طرابلس، بتاريخ 1999/9/5 ف.

(40) خطاب العقيد معمّر القذافي بمدينة سبها بتاريخ 1998/10/5 ف.



وقد صاحب هذا التوجه الليبي نحو أفريقيا زيارات من قبل قائد الثورة لعدد من دول الأفريقية، حيث أمَّ فيها حشوداً من المسلمين من أنحاء أفريقيا في صلاة الجمعة، بمدينتي كانو/بنيجيريا وأنجامينا/بتشاد، خلال عامي 1997 ف. و1998 ف..

كما تعززّ نجاح السياسة الخارجيّة للجماهيرية العظمى في أفريقيا خلال هذه الفترة، بزيارة المناضل الأفريقي نلسون مانديلا للجماهيرية العظمى في الشهر العاشر من عام 1997 ف.، حيث دافع عن زيارته لليبيا متصدياً لانتقادات بعض الأطراف الدولية التي لم تبد ارتياحها لهذه الزيارة فكان رد المناضل الأفريقي قائلاً:

نحن نقيم علاقات مع أولئك الذين ساندوا حربنا والذين امتنعوا عن إقامة علاقات اقتصادية مع النظام العنصري. (41)

كما حدّد الزعيم مانديلا موقف جنوب أفريقيا من قضية لوكربي الذي يتلخص في أن:

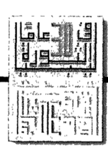
المشتبه فيهما يجب أن يحاكما في بلد محايد ولا نستطيع أن نقبل أن يكون بلدٌ واحدٌ هو المشتكي والمدعي والقاضي والمتهم. (42)

كما منح الرئيس مانديلا العقيد معمّر القذّافي في احتفال شعبي أقيم في مدينة زوارة، وسام الرجاء الصالح الذهبي وهو أعلى شرف تمنحه جنوب أفريقيا لمواطن من دولة أخرى لتكريم الذين ساهموا من خلال جهودهم في التصدّي لنظام التمييز العنصري.

وفي إطار الدور الذي تلعبه الجماهيريّة العظمى في أفريقيا، وتأكيداً لأواصر التعاون بين أقطارها، واستجابة لدعوة العقيد معمّر القذّافي بأهمية تلاحم أفريقيا وتشكيل تجمعات وتكتلات اقتصادية وأحلاف عسكرية. وفي إطار تعزيز الوحدة والتلاحم والترابط العربي الأفريقـي، تم التوقيع على معاهـدة إنشـاء تجمّع دول

(41) كلمة الزعيم المناضل نيلسون مانديلا بمدينة زواره في الشهر العاشر من عام 1997 ف .

(42) كلمة الزعيم المناضل نيلسون مانديلا بمدينة زوارة في الشهر العاشر 1997 ف.



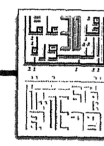
الساحل والصحراء، وذلك في ختام أعمال القمة الأفريقية الثانية التي انعقدت في طرابلس في الفترة من 4- 1998/2/6 ف. بحضور كل من العقيد معمّر القذافي قائد ثورة الفاتح، والرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان، والرئيس إدريس دبي رئيس جمهورية تشاد، والرئيس الفا عمر كوناري رئيس جمهورية مالي، والرئيس إبراهيم مناصرة رئيس جمهورية النيجر ووزير الدولة والبيئة والمياه بجمهورية بوركينا باسم الرئيس بليز كمباوري . كما حضرت القمة الأفريقية بصفة مراقب كل من جمهورية مصر العربيّة وجمهورية تونس.

كما بيَّنت المعاهدة هيئات ومؤسسات هذا التجمّع وهي كالتالي:

* مجلس رؤساء الدول.
* المجلس التنفيذي.
* الأمانة العامّة.
* مصرف التنمية.
* المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتم تحديد مقر الأمانة العامة بصفة مؤقتة بمدينة طرابلس بالجماهيريّة العظمى، واختارت القمّة بالإجماع العقيد معمّر القذافي رئيساً للدورة الحالية لمؤتمر رؤساء الدول، كما تم تعيين الأخ محمّد المدني الأزهري من الجماهيريّة العظمى أميناً عاماً للتجمع والسيد آدم توغوي من جهورية تشاد أميناً عاماً مساعداً.

وقد انعقدت قمة رئاسة تجمّع دول الساحل والصحراء في مدينة سرت في الشهر الرابع من عام 1999 ف. حيث تم التوقيع على جملة من الوثائق وهي، وثيقة حرية تنقّل الأفراد والأموال بدول التجمّع، وثيقة إنشاء المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة، ووثيقة تشكيل تحديد صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ووثيقة النِّظام الداخلي لأجهزة التجمّع ولوائح أمانته. كما انضمت جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تجمّع دول الساحل والصحراء، في 1999/4/14 ف. في سرت ، إضافة إلى انضمام أريتريا.



وقد ساهم تحرك الدبلوماسية الليبية تجاه الدول الأفريقية، في إعطاء بُعد عملي لقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، تمثّل ذلك في التأييد الأفريقي الذي أضافته إلى الدعم الذي تحصلت عليه من الجامعة العربيّة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز حيث عبّرت القمة الأفريقية في قرارها الذي اعتمدته في العاصمة البوركينية واغادوغو في عام 1998 ف.، عن ترحيبها بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية باختصاصها النظر في القضية المرفوعة أمامها من الجماهيريّة العظمى ضد الولايات المتحدة الأمريكيّة والمملكة المتحدة. وقد أكّد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية على أن: (43)

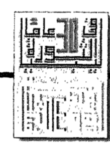
أولاً: يدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار برفع العقوبات المفروضة على ليبيا إلى أن يصدر حكم محكمة العدل الدولية.

ثانياً: يقرّر عدم الاستمرار في الامتثال للعقوبات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1992/748 ورقم 1993/883 بحلول الشهر التاسع في حالة عدم استجابة أمريكا وبريطانيا لمقترح إجراء محاكمة للمشتبه فيهما في بلد ثالث محايد بحلول موعد مراجعة العقوبات في الشهر السابع عام 1998 ف.، وذلك تأسيساً على حكم محكمة العدل الدولية ومخافة القرارين المذكورين للمواد 27 فقرة 3 و33 و63 فقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة ولما سبّبته العقوبات من أضرار بشرية واقتصادية جسيمة بالشعب الليبي وبالكثير من الشعوب الأفريقية.

ثالثاً: يقرّر أنه ولأسباب أخلاقية ودينية وبأثر فوري فإن منظمة الوحدة الأفريقية وأعضاءها لن يحترموا منذ الآن العقوبات المفروضة على ليبيا والتي تحول دون القيام بالواجبات الدينية أو تقديم مساعدات إنسانية طارئة أو تلبية الالتزامات القانونية تجاه منظمة الوحدة الأفريقية.

---

(43) صحيفة الجماهيرية، 1998/6/10 ف.



رابعاً: يدعو اللجنة الوزارية الأفريقية إلى الاستمرار في أداء مهمتها.

خامساً: يكلّف الأمين العام بمتابعة تنفيذ القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة.

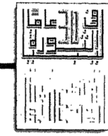
واعتباراً من الشهر التاسع من عام 1998 ف.، توافد على الجماهيريّة العظمى الرؤساء الأفارقة مخترقين للحظر الجوي الذي كان مفروضاً على الجماهيريّة العظمى.

ولقد برز الدور الليبي واضحاً لاحتواء مشاكل القارة الأفريقية، وذلك من خلال الجهود المتمثّلة في دور العقيد القذافي لحل النزاع الدائر في منطقة البحيرات الكبرى، وتدخّله لحسم الصراع بين الحكومة السودانية والمعارضة، وبين السودان وأريتريا وإثيوبيا.

ففي 1999/4/18 ف. انعقدت قمة مصغّرة في ليبيا، ضمّت رؤساء كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية لوران ديزيه كابيلا، وأوغندا يوري موسفيني، وتشاد إدريس ديبي فضلاً عن العقيد القذّافي قائد ثورة الفاتح. ونتيجة لهذه القمّة وقّع اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة البحيرات الكبرى ولا سيما في الكونغو الديمقراطية، وينص الاتفاق على نشر قوة سلام أفريقية محايدة وسحب القوآت الأجنبية.

وشهدت الفترة ما بعد تعليق العقوبات تعزيز للعلاقات الليبية الأفريقية، وتأكيد لوقوف أفريقيا مع الجماهيريّة العظمى ودعمها بعد ذلك، حيث تواصلت اجتماعات اللجان العليا المشتركة بين الجماهيريّة العظمى وبعض الدول الأفريقية لبحث وتعزيز العلاقات الثنائية في كافة المجالات، إضافة إلى توقيع اتفاقات تعاون بين الجماهيريّة العظمى وعدد من تلك الأقطار منها جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد.

إن أهمية الدور الذي تلعبه الجماهيريّة العظمى في أفريقيا كوسيط محايد، وكشريك أخذاً في الاعتبار العلاقات التاريخية بينها وبين القارة ناتج عن جملة من المعطيات المحدّدة وهي:



1 - إن ليبيا دولة أفريقية، وتم التأكيد على ذلك من قبل العقيد القذافي في مناسبات عديدة، إضافة إلى اعتزاز الليبيين غير المحدود بانتمائهم الأفريقي، كما أن ليبيا عبر العصور هي عامل دعم ومساندة للأفريقيين، وذلك يبرز في الوقوف المشترك ضد الغزاة الأوروبيين.

2- ليس لليبيا أيّة مطامع سياسية توسعية في القارة الأفريقية، فهي عدا كونها دولة صغيرة، فإن شعبها قد عانى كما عانت شعوب أفريقيا ويلات الاستعمار.

3- ليس لليبيا أيضاً، مطامع اقتصادية، فالشعب الليبي يعتبر في وضع اقتصادي ميسور، كما أن الاقتصاد الليبي يقوم على مبادىء الاشتراكية والعدالة الاجتماعية.

4- إن النظام الليبي، نظام ثوري، يدعو إلى حرية الإنسان وإلى تقدمه وخيره، ويدعو إلى التعاون والرخاء وتبادل المنافع الاقتصادية والعلمية والحضارية.

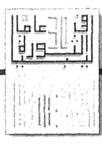
وبصفة عامة، يمكن ذكر أبرز ملامح السياسة الخارجية للجماهيرية العظمى خلال فترة التسعينات خاصة فيما يتعلّق بسعيها لحل قضية لوكربي وذلك في ما يلي:

1- التحرّك الجاد لحل عادل تتفق عليه أطراف النزاع في قضية لوكربي.

2- الدور الذي لعبته السياسة الخارجيّة للجماهيرية العظمى، لتحسين علاقاتها مع دول العالم، خاصة مع أقطار الوطن العربي، وأفريقيا، ومجموعة دول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ودول المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربيّة. حيث برز ذلك في قرارات الدعم التي صدرت عن تلك الأطراف.

3- البحث عن وسائل مختلفة لكسر العزلة وحالة الحصار، وتمثّل ذلك بتشجيع السياحة والاهتمام بها.

4- التأكيد على أهمية التوجّه نحو أفريقيا كعمق استراتيجي للجماهيرية العظمى، إضافة إلى تعزيز هذا بالتعاون مع مختلف دولها في كافة المجالات.

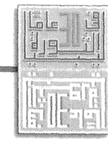


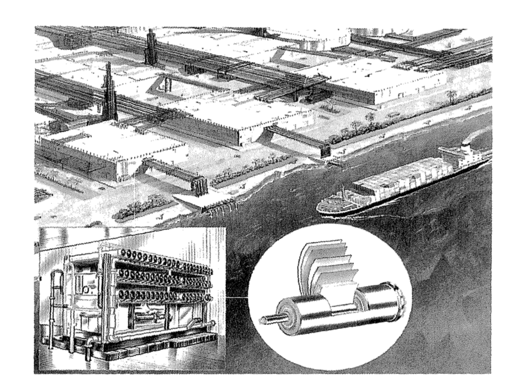
وخلاصة القول أنه ورغم كل المتغيرات الدولية التي حدثت في العالم في العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن ، لم تتأثر السياسة الخارجية الليبية لأنها ارتكزت على ثلاثة مبادىء ؛ عربية ، إفريقية ، إسلامية ، وعالمية .. عربية قومية وإفريقية ، ساندت العرب والأفارقة ماديّاً ومعنوياً لتخليصهم من عقدة الخوف وتحريرهم من التبعية والهيمنة الإستعمارية.. وكان لها في ذلك محاولات جادّة وصادقة من أجل لمّ شمل العرب وتحرير أفريقيا ، وتأكيد هويتهم وحضارتهم التي ما زالت أطلالها تعمّ أرجاء المعمورة ... وإسلامية لأنها وقفت مع المسلمين في جميع أقطار العالم ، وساندتهم من أجل التصدي لكل أشكال الاضطهاد والعسف والجور والاستغلال ، وعلوّ كلمتهم وحقهم في أن يعيشوا حياة حرّة كريمة ...

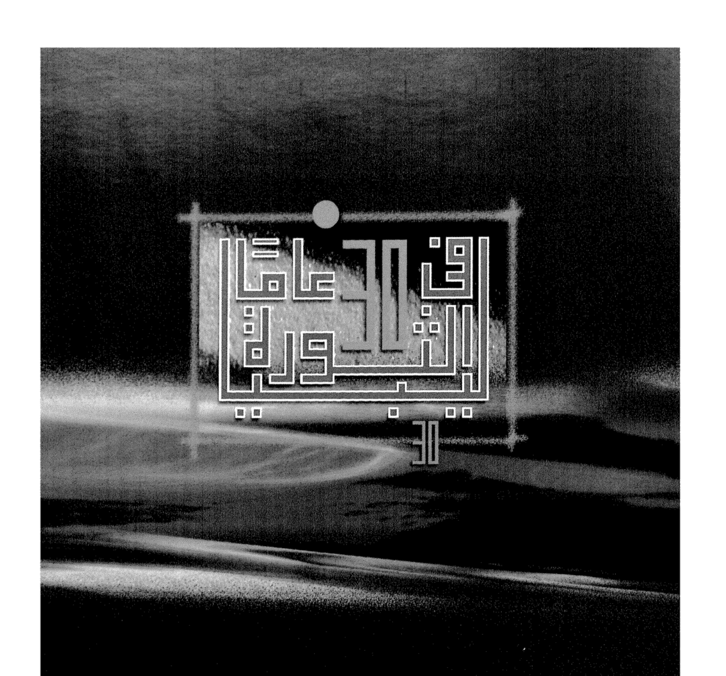
أما على المستوى العالمي فقد كان للسياسة الخارجية الليبية مواقف جهادية، إذ ناصرت كل حركات التحرر في العالم من أجل إحقاق الحقّ وعودته لأهله .. ولم تكن هذه المواقف وليدة صدفة ، وإنما جزءاً من سياسة « ليبيا » الخارجية التي تعشق الحرّية .. فصارت نموذجاً لكل أحرار العالم .. واكتسبت من خلالها وزناً قومياً وعالمياً، يقف التاريخ المعاصر شاهد عيان عليها .. ويرصدها في صفحات الشرف والشرفاء .



الفصل الرابع

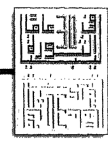






الفصل الخامس

النمو الاقتصادي



الفصل الخامس

النمو الاقتصادي: تطور الاستثمار والدخل القومي

تطور الاستثمار المحلي (1970 - 1997):

يحتل الاستثمار مكان الصدارة كمحرّك للنمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي. ويعبّر الاستثمار من جانب آخر عن مدى قدرة النشاط الاقتصادي على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للاستثمار، ومدى قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب تلك الاستثمارات وترجمتها إلى زيادات فعّالة من الناتج القومي.

لقد شهد الاستثمار المحلي في الجماهيريّة العظمى ارتفاعاً مضطرداً منذ عقد السبعينات من هذا القرن. وقد اتخذت استراتيجية التحول الاقتصادي في الجماهيريّة العظمى خلال الخطط الاقتصادية المختلفة استخدام معظم المدخرات المحلية، والناتجة عن ارتفاع أسعار وكميات النفط المصدّرة خلال تلك الفترة، من استثمارات محلية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، دون التركيز في البداية على الاستثمارات الخارجية إيماناً من المسؤولين عن برمجة وتنفيذ الخطط الاقتصادية على قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب تلك الاستثمارات، وتحويلها إلى معدلات نمو عالية من الناتج القومي، وذلك بالرفع من الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الأساسية كقطاع الزراعة والصناعة وخلق بنية أساسية متينة متمثّلة في استثمارات مماثلة في قطاع الخدمات العامة والصناعات الأساسية.

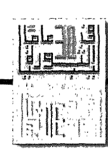
ولقد استهدفت السياسة الاستثمارية في الجماهيرية العظمى بشكل عام تحقيق الأهداف التالية:

1 - تحقيق معدل نمو في الدخل القومي الحقيقي يفوق معدل النمو في عدد السكان ومن ثم الرفع من معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.

2 - تنويع مصادر الدخل القومي في الجماهيرية العظمى وتخفيض درجة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

3- توفير مصادر عمالة إضافية للعمالة الوطنية.

4 - الرفع من كفاءة الخدمات العامة والصناعات الأساسية اللازمة لإحداث



عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

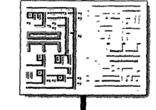
وعادة ما تستغرق الاستثمارات سنوات طويلة لتحقيق مردودها وذلك لارتباطها بعامل اجتماعية يصعب تغييرها في مدة قصيرة لتواكب التغيرات المادية. إلاّ أن نظرة عامة لتطور الاستثمار المحلي خلال الفترة من 1970 وحتى سنة 1992 تعطي فكرة واضحة عن المجهودات التي بُذلت في هذا المجال ومدى مشاركة تلك الاستثمارات في الرفع من حجم رأس المال القومي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأية تغيرات مستقبلية في الناتج القومي والنشاط الاقتصادي بوجه عام، كما يتضح من الجدول (1 ـ 5) الذي يبيّن حجم وتوزيع التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والذي يعبر عن مدى تطور حجم الاستثمار المحلي خلال الفترة 1970ـ 1992.

وعلى الرغم من البطء النسبي لعملية الاستثمار في بداية الفترة المذكورة إلاّ أن حجم الاستثمار ومعدل نموه أخذ يتسارع بشكل كبير في المراحل التالية حيث بُدء في تنفيذ برامج استثمارية طموحة بالمقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغ حجم التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة بالأسعار الجارية نحو (8.31) مليار دينار ليبي، أي حوالي (105) مليار دولار.

ومن الخصائص المميزة للبرنامج الاستثماري المنفذ خلال هذه الفترة ما يلي:

أولاً: لم يحظ قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي إلاّ بنسبة قليلة من إجمالي الاستثمارات، إذ لم تزد عن 9 %، وذلك بالرغم من المكانة البارزة التي يحتلها هذا القطاع في توليد الدخل القومي، والتي وصلت في بعض السنوات إلى 60 % من إجمالي الدخل. وأن معظم المدخرات القومية التي استخدمت في برامج الاستثمار قد تولدت في هذا القطاع.

ثانياً: حظي قطاع النقل والتخزين والمواصلات والكهرباء والغاز والمياه على معدل استثمار كبير بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أُنفق على



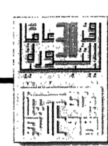
جدول رقم (1 - 5)

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية (1970 - 1997)

بقيمة المشتري الجارية و بالمليون دينار ليبي

ر.م الأنشطة الإقتصادية	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	المجموع
1- الزراعة و الغابات و صيد الاسماك	11.6	33.6	37.9	79.4	154.1	149.9	170.9	188.4	217.5	234.2	334.2	375.9	247.7	237.4	241.5	173.5	142.5	146.0	142.8	112.8	174.1	30.1	85.0	3721
2- استخراج النفط و الغاز الطبيعي	93.0	28.5	29.5	32.3	22.1	26.1	24.2	45.4	99.1	87.4	150.4	154.4	156.3	164.8	174.7	183.6	150.0	152.7	149.4	185.5	240.7	198.7	244.5	2793.3
3- التعدين و المحاجر الأخرى	0.6	1.2	1.7	1.9	2.3	2.3	2.4	2.3	2.9	2.4	3.1	5.0	5.0	4.0	4.5	5.0	2.4	2.7	2.6	0.3	0.1	0.1	0.1	54.9
4- الصناعات التحويلية	9.4	30.5	54.9	75.2	127.3	121.5	171.2	164.6	163.2	269.8	431.8	442.9	342.7	396.5	347.2	274.5	224.5	228.4	223.5	82.3	43.9	37.6	67.6	4331
5- الكهرباء و الغاز و المياه	36.6	41.3	57.7	87.6	118.2	135.1	168.2	195.2	205.5	334.3	370.8	261.3	252.0	238.9	240.0	212.3	193.0	197.3	193.1	180.2	105	270.8	78.0	4172.4
6- التشييد	2.2	11.5	14.5	22.4	31.1	28.4	26.3	31.2	16.3	20.0	22.8	25.0	30.0	33.0	40.0	50.0	41.5	41.9	41.0	98.6	102.2	102.3	112.8	945
7- التجارة و المطاعم و الفنادق	3.0	6.3	4.5	5.5	5.4	5.9	6.7	14.5	23.4	59.8	83.2	107.0	90.0	55.7	51.1	30.0	25.0	25.7	25.1	12.2	6.0	5.0	6.9	657.9
8- النقل و التخزين و المواصلات	20.1	38.1	65.2	87.1	145.8	157.7	198.3	228.5	268.1	320.7	439.4	703.8	690.4	507.3	421.7	286.2	214.0	217.6	212.9	144.2	152.6	118.1	110.9	5748.7
9- المال و التأمين و العقارات و خدمات الأعمال	0.3	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.4	1.1	0.9	1.0	3.2	1.8	2.0	2.2	2.0	2.0	0.5	1.0	1.0	20.3	7.7	8.8	11.6	68.7
10- ملكية المساكن	39.6	44.1	91.3	138.2	228.3	235.5	244.4	245.6	256.5	224.8	248.5	322.2	232.7	217.1	206.5	161.2	130.0	132.4	129.6	92.8	118.7	75.3	113.7	3929
11- الخدمات العامة (عدا التعليم و الصحة)	10.3	30.0	29.1	37.8	68.3	91.4	111.4	134.2	152.6	203.6	190.1	195.7	154.2	136.7	116.5	127.5	103.5	105.4	103.2	130.4	99.7	92.3	93.6	2517.5
12- الخدمات التعليمية	8.1	15.2	30.8	45.6	55.8	73.1	72.8	77.4	74.3	108.5	128.4	198.5	195.4	157.0	128.0	78.1	64.0	64.9	63.5	71.5	64.7	62.7	58.8	897.1
13- الخدمات الصحية	5.4	4.9	17.8	21.5	19.5	26.2	26.7	37.9	50.5	87.3	67.4	105.6	67.5	56.4	56.5	42.7	34.5	35.1	34.4	25.0	19.4	32.3	23.9	898.4
14- الخدمات الأخرى	2.5	2.5	1.5	1.5	1.0	1.4	2.0	2.0	1.2	1.5	1.7	1.2	2.2	0.8	0.8	1.5	0.1	0.4	0.4	0.1	0.5	0.2	0.4	28.2
الإجمالي	242.7	287.9	436.5	636.2	979.4	1054.7	1225.9	1368.3	1532.0	1955.3	2475.0	2900.3	2468.1	2207.8	2031.2	1628.1	1325.5	1351.5	1322.5	1156.8	1135.3	1034.3	1007.8	31763

المصدر : أمانة التخطيط، مكتب الحسابات القومية.



هذا القطاع حوالي 13 % من إجمالي الاستثمار خلال تلك الفترة.

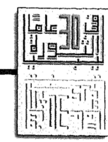
وهذا يؤكد الاهتمام الكبير الذي توليه خطط التنمية الاقتصادية في الجماهيرية العظمى لقطاع البنية الأساسية والتي من شأنها الرفع من الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

ثالثاً: حظى قطاع الصناعات التحويلية بالمرتبة الثانية، من حيث الأهمية من أجمالي الاستثمارات القومية، إذ أنفق على هذا القطاع حوالي 14 % من هذه الاستثمارات، وذلك في محاولة لخلف قاعدة صناعية تهدف إلى توفير السلع الأساسية الاستهلاكية، ومستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى، وكذلك تخفيض درجة الاعتماد على الواردات وخلو فرص عمل جديدة للعمالة المحلية.

رابعاً: لما للخدمات العامة التي تؤديها أجهزة الدولة المختلفة والخدمات الصحية والتعليمية من أهمية قصوى، من مساعدة القطاعات الإنتاجية الرئيسية على أداء وظائفها وخلق عمالة محلية ماهرة وواعية، واستدراكاً لما لحق بتلك الخدمات من قصور فقد أعطى البرنامج الاستثماري في الجماهيريّة العظمى اهتماماً خاصاً لتلك الخدمات، حيث وجّه إليها حوالي 14 % من إجمالي الاستثمارات خلال هذه الفترة.

خامساً: لقد حظي قطاع الإسكان والتشييد بأهمية كبيرة أيضاً في هذا البرنامج الاستثماري، حيث أُنفق على بناء المساكن والأنشطة المتعلقة بها حوالي 15 % من إجمالي الاستثمارات خلال نفس الفترة، وذلك بهدف توفير السكن اللائق للمواطنين.

سادساً: بالرغم من الصعوبات المناخية، ومشاكل التربة، ونقص المياه، التي تجابه قطاع الزراعة في الجماهيريّة العظمى إلاّ أن برامج التنمية أولت هذا القطاع أهمية خاصة حيث أنفق حوالي 12.2 % من إجمالي الاستثمار على قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك، وذلك في



محاولة لتوفير الغذاء محلياً، وخلق فرص عمل محلية للمواطنين، وبث روح الحيوية في القطاع الزراعي، الذي اعتمد عليه الليبيون لفترات طويلة كمصدر للدخل والعمل. وجدول (1 ـ 5) يبيّن التكوين الرأسمالي خلال الفترة 1970 ـ 1997.

ومن هذا العرض الموجز لتطور حجم وتوزيع الاستثمارات القومية المحلية يتضح لنا ما يلي:

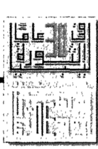
أولاً: لقد اعتمد البرنامج الاستثماري في الجماهيريّة العظمى برنامجاً متوازناً للإنفاق على مختلف أووجه النشاط الاقتصادي، بدءاً بمشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة لتوفير المناخ الملائم للقطاعات الإنتاجية، وانتهاء بالاستثمار المباشر في القطاعات الأساسية الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

ثانياً: لقد اعتمدت خطط التنمية في الجماهيريّة العظمى على الاستثمارات المحلية كاستراتيجية واضحة للرفع من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وخلق قاعدة رأسمالية قوية للنشاط الاقتصادي في سنوات لاحقة.

ثالثاً: يتضح من الاستراتيجية الاستثمارية لخطط التنمية الاقتصادية في الجماهيريّة العظمى التركيز الدائم على خلق بنية أساسية متينة، يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً في إنشاء وإدارة الكثير من المشروعات الإنتاجية بشكل ميسّر واقتصادي. أي أنّها لا تهدف إلى تحقيق معدلات إنتاجية عالية في الأمد القصير بل إلى تحقيق معدلات إنتاجية معقولة لفترات طويلة.

رابعاً: يتضح أيضاً من استراتيجية الاستثمار في الجماهيريّة العظمى محاولة تنويع مصادر الدخل والعمالة وتخفيض الاعتماد على النفط كمصدر أساسي لها، وذلك بتوجيه نسب كبيرة من الإنفاق الاستثماري على كل من قطاعي الزراعة والصناعة، والخدمات المساعدة لها.

خامساً: إن معظم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة قد نفذ عن



جدول رقم (2 - 5)

توزيع الإستثمارات بين القطاعين العام و الخاص 1970 - 1997

بملايين الدنانير

الفترة	قطاع عام		قطاع خاص		الإجمالي
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1972 - 1970	546.6	% 69.1	244.4	% 30.9	**791**
1975 - 1973	1742.6	% 79.1	460.4	% 20.9	**2203**
1980 - 1976	7282.8	% 87.2	1057.2	% 12.8	**8259.2**
1985 - 1981	980.5	% 91.7	88.7	% 8.3	**10692**
1990 - 1986	4051.2	% 90.2	440.1	% 9.8	**4491.3**
1997 - 1991	3295.7	% 75.4	1075.3	% 24.6	**4371**
1997 - 1970	**17899.4**	% 88.1	3666.1	% 11.9	**21565.5**

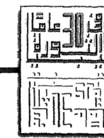
المصدر: أمانة التخطيط، مكتب الحسابات القومية.

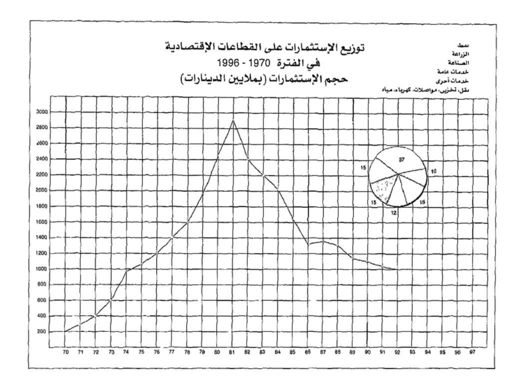
طريق القطاع العام، حيث نسبة استثمارات هذا القطاع من أجمالي الاستثمار حوالي 88.1 %، بينما لم تزد مشاركة القطاع الخاص خلال الفترة 1970و1997 عن 12 % من إجمالي الاستثمار (جدول 2ـ5).

يحتل الناتج المحلي حصيلة النشاط الاقتصادي، ويعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي للمواطنين، وهو الناتج النهائي لمزج عناصر الإنتاج المحلي. وبقدر توفّر عناصر الإنتاج المحلية، كماً ونوعاً، يتحدد مستوى الناتج المحلي أو الدخل المحلي.

وكنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الاستثمار المحلي (تكوين رأس المال المحلي) خلال السنوات 1970 ـ 1997 في الجماهيريّة العظمى، شهد الناتج المحلي تطورات مميزة خلال الفترة نفسها، ويمكن إجمال تلك التطورات (جدول 3ـ5) من الآتي:

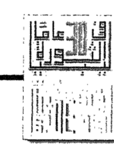
أولاً: بالرغم من التذبذبات الحادة في أسعار النفط، وتذبذب الكميات المصدّرة تبعاً لذلك، والتي تشكّل مصدراً هاماً من مصادر الناتج المحلي في الجماهيريّة العظمى إلاّ أن الناتج المحلي استطاع أن يحقّق متوسط نمو سنوي حوالي 10 % خلال الفترة 1970ـ1997.





ثانياً: بالمقارنة بسنة الأساس (1970) ارتفع الناتج المحلي نهاية سنة 1997 إلى عشرة أمثال ما كان عليه، وربما كان ذلك نتيجة مباشرة لزيادة عائدات النفط.

ثالثاً: بالرغم من الانخفاض الشديد في أسعار النفط العالمية في السنوات الأخيرة، والتي بلغت في بعض السنوات أكثر من 60 % وانخفاض الكميات المصدرة بشكل كبير، وخاصة بعد سنة 1980، إلاّ أن أثر هذا الانخفاض كان أقل حدة من الناتج المحلي. فقد سجل الناتج المحلي أكبر انخفاض له سنة 1986 وهو 18 %.



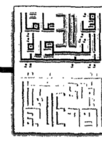
جدول رقم (3 - 5)

تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجماهيرية العظمى 1970 - 1997

ملايين الدينارات الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التغير %	معدل النمو
1970	1288	-	-
1971	1587	123	% 23 +
1972	1753	136	% 10 +
1973	2183	169	% 25 +
1974	3796	295	% 74 +
1975	3674	285	% 3 -
1976	4768	370	% 30 +
1977	5613	436	% 18 +
1978	5496	427	% 2 -
1979	7603	590	% 38 +
1980	10277	798	% 35 +
1981	8869	689	% 14 -
1982	8781	682	% 1 -
1983	8481	658	% 4 -
1984	7681	596	% 9 -
1985	8050	625	% 5 +
1986	6577	511	% 18 -
1987	6594	512	0
1988	6547	508	0
1989	7224	561	% 10 +
1990	7820	607	% 8 +
1991	8900	691	% 14 +
1992	9135	708	% 2.5
1993	9287.5	721	% 1.8
1994	9913.5	770	% 6.8
1995	10582.5	822	% 6.8
1996	11782.5	915	% 11.3
1997	12975.5	1007	% 10
معدل النمو السنوي	1988 - 1970		% 11.5
معدل النمو السنوي	1997 - 1970		% 10

رابعاً: لقد بدأ نمو الناتج المحلي في التباطؤ منذ بداية الثمانينات وذلك لتقلص عائدات النفط من ناحية وظروف الحظر الذي تعرّض لها الاقتصاد الليبي منذ بداية التسعينيات من ناحية أخرى. وجدول (3 - 5) يشير إلى هذا الاتجاه



جدول رقم (4 - 5)

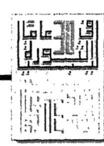
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية (1970 - 1997)

تكلفة عوامل الدخل الجارية وملايين الدينارات

الأنشطة الإقتصادية	1970	نسبة المساهمة	1997	نسبة المساهمة
الزراعة و الغابات و صيد الأسماك	33.1	% 2.6	899.5	% 6.9
إستخراج النفط و الغاز الطبيعي	812 6	% 63.1	2977.5	% 22.9
التعدين و المحاجر الأخرى	1.7	% 0.1	243.5	% 1.9
الصناعات التحويلية	22.5	% 1.7	1260 5	% 9 7
الكهرباء و الغاز و المياه	6.5	% 0.5	270.5	% 2.1
التشييد	87.8	% 6.8	870.0	% 6.7
التجارة و المطاعم و الفنادق	47.0	% 3.6	1510.5	% 11.6
النقل و التخزين و المواصلات	43.2	% 3.4	1137.5	% 8.8
المال و التأمين و العقارات	13.0	% 1.0	355.5	% 2.7
ملكية المساكن	59.6	% 4.6	525.5	% 4.0
الخدمات العامة (عدا التعليم و الصحة)	98.1	% 7.6	1416,0	% 10.9
الخدمات التعليمية	39.7	% 3.1	683.0	% 5.3
الخدمات الصحية	15.8	% 1.2	272,5	% 2.1
الخدمات الأخرى	8.0	% 0.6	553.5	% 4.3
الناتج المحلي الإجمالي : يوزع بين	1288.3	100.0	12975.5	100.0
إستخراج النفط و الغاز الطبيعي	812.6	63.1	2977.5	24.0
الأنشطة الإقتصادية غير النفطية	475 7	39.9	9998.0	76.0

المصدر . أمانة التخطيط

خامساً: من المستهدفات الرئيسة في خطة التنمية الاقتصادية في الجماهيريّة العظمى من خلال البرنامج الاستثماري الذي نُفّذ خلال الفترة (1970 ـ 1988) إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لصالح الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وبما يحقّق مصادر جديدة ومتجددة للدخل بعيداً عن سيطرة قطاع النفط الخام، باعتباره مصدراً غير متجدد وقابلاً للنضوب وجدول(4ـ5) يبيِّن مدى تطور مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 ـ 1997.



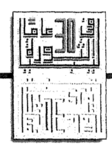
وعلى الرغم من الانخفاض الحاد الذي شهده إنتاج وتصدير وأسعار النفط الخام خلال العقدين الأخيرين، وأثر ذلك على استثمارات خطط التحول، فإن الاقتصاد حقّق تحسناً ملحوظاً لصالح الأنشطة غير النفطية التي زادت القيمة المضافة الإجمالية من 7.475 مليون دينار من 1970 إلى 9998 مليون دينار في 1997بمعدل نمو يصل في المتوسط إلى 4.7 % سنوياً، وهو أعلى من معدل نمو استخراج النفط والغاز الطبيعي.

ومن الملاحظ أن مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي زادت من 36.9 % من 1970 إلى 76 % في 1997 في الوقت الذي انخفضت فيه مساهمة نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي من 63.1 % إلى 24 % في نفس الفترات المشار إليها. وبالإضافة إلى ذلك زادت مساهمة الزراعة من 2.6% إلى 6.9%، ونشاط الصناعات التحويلية من 1.7 % إلى 9.7 %، ونشاط الكهرباء من 0.5 % إلى 2.5 % وكذلك بالنسبة لبقية القطاعات كما هو مبيّن في جدول (4 ـ 5).

دخل الفرد:

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي من 656 ديناراً عام 1970 إلى حوالي 2426 دينار عام 1997، بمعدل نمو متوسط يصل إلى 10 % وهو معدل مرتفع بالمقارنة بمعدل الزيادة في السكان والمقدر بحوالي 3.8 % خلال الفترة 1970 ـ 1997.

وإذا ما حسب متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية يتضح أنه قد زاد من 237 ديناراً في 1970 إلى 1870 ديناراً عام 1997، أي أنه قد زاد بأكثر من سبعة أمثاله خلال الفترة 1970 ـ 1997، وهو يفوق أيضاً معدل الزيادة في السكان في نفس الفترة. ويبين جدول (5 ـ 5) تطور متوسط دخل الفرد النقدي في الجماهيريّة في الفترة 1970 ـ 1997.

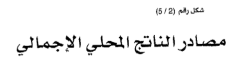


جدول رقم (5 - 5)

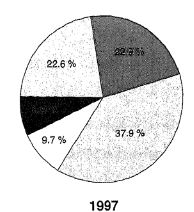
تطور متوسط دخل الفرد مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 - 1997

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	عدد السكان (الف نسمة)	دخل الفرد (دينار)	دخل الفرد (دولار)
1970	1288.3	1963.0	656	2216
1975	3674.3	2683.1	1369	4624
1980	10553.0	3245.8	3252	10985
1985	7852.1	3668.2	2140	7228
1990	7749.6	4844.0	1600	4320
1997	12975.5	4347.5	2426	6064
معدل الزيادات 1997 - 1970	% 8.9	% 3.8		

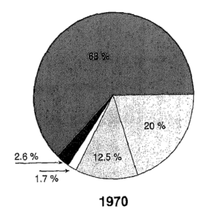
شكل رقم (2 / 5)



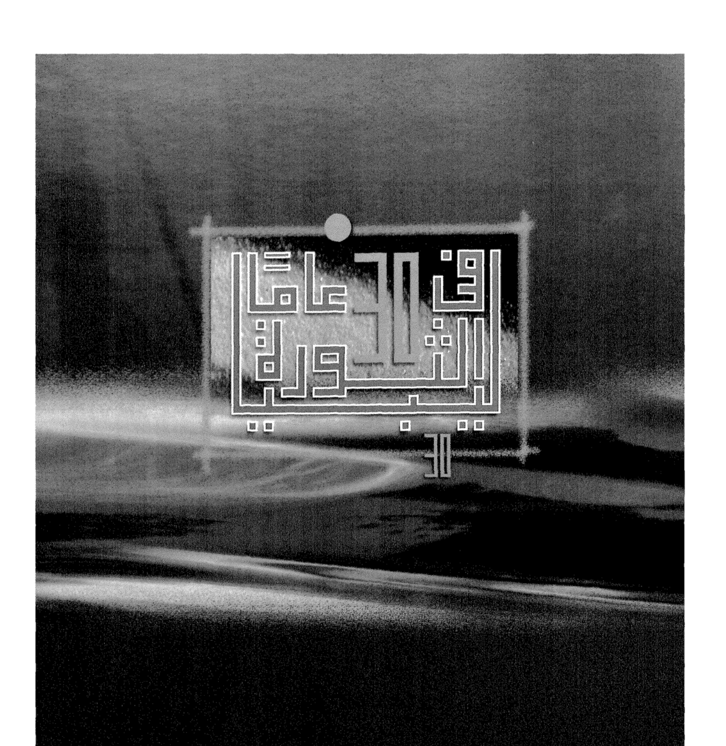




1997

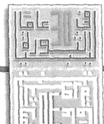


1970

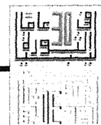


الفصل السادس

الزراعة وموارد المياة



الفصل السادس



الزراعة وموارد المياه

أ ـ الزراعة والثروة الحيوانية: *

اتجه الاهتمام بالزراعة، منذ قيام الثورة، في الفاتح العظم، سنة 1969ف.، حيث قامت عمليات استصلاح أراضٍ، وتنمية زراعية، واسعة، شملت معظم أرجاء البلاد، سعياً وراء تنويع الإنتاج ومصادر الدخل القومي والتقليل من الاعتماد على النفط؛ وذلك بخلق قاعدة اقتصادية قوية، تعتمد على قطاعات إنتاجية تنموية متعددة.

كما استهدفت السياسات الزراعية، بعد الثورة، تحقيق الاكتفاء الذاتي، من المنتجات الزراعية وتوفير العيش الكريم للمزارع والمواطن العربي الليبي، ولهذا فقد حظي قطاع الزراعة باهتمام من برامج خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي الثلاث؛ الخطة الأولى (1973 ـ 1975ف.)، والخطتين الخمسيتين (1976 ـ 1980 و 1981 ـ 1985ف.). وقد تحددت، بذلك، استراتيجية التنمية، على أساس زيادة معدل نمو قطاع الزراعة، بما يكفل زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التالية:

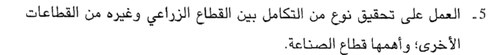
1 ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والغذائية وإنتاجها محلياً، ليتحقق الأمن الغذائي والحرية السياسية والاقتصادية.

2 ـ رفع مستوى القدرة الإنتاجية للأيدي العاملة، ورأس المال والأراضي الزراعية، لتحقيق الزيادة في دخل المزارعين ورفع مستوى معيشتهم.

3 ـ تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الملكية القبلية وإعادة توزيع عوامل الإنتاج.

4 ـ خلق تجمعات بشرية مستقرة، في المناطق الزراعية الجديدة، وإقامة القرى الزراعية المتكاملة، للحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

(*) في هذا الجزء تمت الاستعانة بالمعلومات والاحصاءات التي وردت في ليبيا الثورة في 25 عاماً، وخاصةً للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية بصورة عامة.

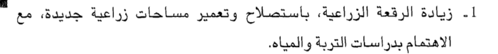

5- العمل على تحقيق نوع من التكامل بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى؛ وأهمها قطاع الصناعة.

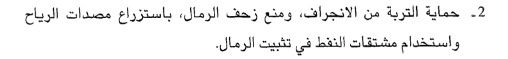
6- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، التربة والمياه، بغرض حماية التربة من الانجراف واستخدام أفضل الطرق في الحصول على المياه واستعمالاتها.

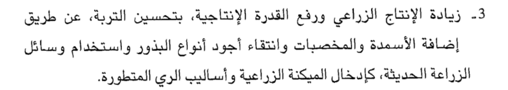
سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية:



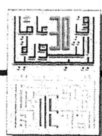
وتحقيقاً لتلك الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد وضع مجلس التنمية الزراعية السياسات والاستراتيجيات، التي تكفل تحقيق الأهداف المرسومة، عن طريق:


1- زيادة الرقعة الزراعية، باستصلاح وتعمير مساحات زراعية جديدة، مع الاهتمام بدراسات التربة والمياه.


2- حماية التربة من الانجراف، ومنع زحف الرمال، باستزراع مصدات الرياح واستخدام مشتقات النفط في تثبيت الرمال.


3- زيادة الإنتاج الزراعي ورفع القدرة الإنتاجية، بتحسين التربة، عن طريق إضافة الأسمدة والمخصبات وانتقاء أجود أنواع البذور واستخدام وسائل الزراعة الحديثة، كإدخال الميكنة الزراعية وأساليب الري المتطورة.

4- البحث والتنقيب عن مصادر المياه وحسن استغلالها وذلك باستحلاب السحب، لزيادة كميات الأمطار وبناء السدود، التي يستفاد منها في تغذية المخزون الجوفي وإقامة الصهاريج، وبتنظيم حفر الآبار، للحد من

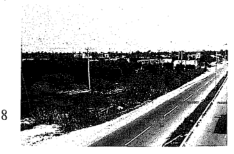


استنزاف الموارد المائية الجوفية، وبإقامة المشاريع المائية الاستراتيجية، كالنهر الصناعي العظيم، لتوفير مياه الشرب والري للتجمعات السكنية، والتنمية الزراعية والصناعية في الجماهيرية.

5 ـ نشر الوعي الزراعي بين المزارعين، بإقامة المعاهد والمؤسسات العلمية، التي تخدم المشاريع الزراعية، وتعمل على تخريج المهندسين الزراعيين، وبتدريب الفنيين من أبناء المزارعين، وبإقامة الدورات التدريبية والبرامج التثقيفية، التي تهدف إلى إرشاد المزارعين، لاستخدام طرق الزراعة الحديثة.

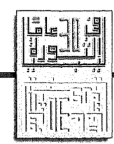
6 ـ إقامة الجمعيات التعاونية والمؤتمرات الفلاحية والمصارف الزراعية، التي تقدم الخدمات والمساعدات والقروض الزراعية للمزارعين، وتسويق إنتاجهم الزراعي.

7ـ الاهتمام بالثروة الحيوانية وتنميتها، بتحسين المراعي الطبيعية وتوفير الخدمات الطبية البيطرية وإقامة المحطات الإنتاجية، لتنمية الأبقار والأغنام والإبل والدواجن، لزيادة الإنتاج من اللحوم والبيض والألبان ومنتجاتها.



8ـ العمل على تحقيق التنمية السكانية المتوازنة، بإقامة المشاريع الاستيطانية والإنتاجية في المناطق الصحراوية النائية.





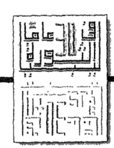
الاستثمارات في مجال التنمية الزراعية

وتحقيقاً لتلك الأهداف الوطنية الطموحة والسياسات والاستراتيجيات، التي رسمها مجلس التنمية الزراعية، لتنمية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، تمّ تخصيص مبالغ طائلة، لاستثمارها في مجالات متعددة، للنهوض بهذا القطاع إلى المستوى المطلوب؛ فنجد أنه قد خُصص مبلغ قدره 4647.3 مليون دينار، للتنمية الزراعية المتكاملة بالجماهيرية العظمى من مجموع مخصصات ميزانيات التحول، خلال الفترة، 1970 ـ 1987ف.، التي بلغت 28653.1 مليون دينار، أي بما يعادل 16 % من ميزانيات التحول، وبذلك يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية، حسب الأهمية، بالنسبة للبرامج الإنمائية، بعد قطاع التنمية الصناعية، وقد بلغ حجم الاستثمار الفعلي في هذا القطاع خلال الفترة 1970 ـ 1987ف. حوالي 4145.5 مليون دينار (جدول رقم 1 ـ 6)؛ أي بمعدل تنفيذ 89.4 %، من مجموع المخصصات لهذا القطاع. وقد أنفق جُلّ هذا المبلغ خلال الخطتين الخمسيتين (1976 ـ 1980) (1981 ـ 1985ف.).

جدول رقم (1 - 6)

الاستثمار الفعلي في قطاع الزراعة (1970 - 1987)

السنة	قيمة الاستثمار بملايين الدنانير
72 - 70	135.0
75 - 73	555.0
80 - 76	1703.2
85 - 81	1494.1
1986	130.5
1987	137.0
	4154.8

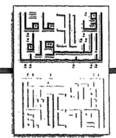


فخلال فترة العشر سنوات لخطتي التنمية المشار إليهما أنفق ما يزيد عن 3197 مليون دينار، كما أنَّ إجمالي ما أنفق على قطاع الزراعة لإجمالي الاستثمار يمثل حوالي 17.2 % من إجمالي الاستثمار الفعلي لميزانيات التحول، خلال الفترة المشار إليها، (1970 ـ 1987ف.)، وبعبارة أخرى؛ فإنَّ الإنفاق السنوي على الزراعة بلغ حوالي 231 مليون دينار في المتوسط، أي بما يعادل 19 مليون دينار في الشهر الواحد، وحوالي 650 ألف دينار في اليوم.

ولا شكَّ في أنَّ ما أنفق على قطاع الزراعة يعتبر استثماراً ضخماً، حيث زاد على أربعة مليارات من الدنانير، أي بما يعادل 36.5 مرة حجم الاستثمارات خلال الفترة (1963 ـ 1969ف.) البالغ 65.4 مليون دينار وقد وُجهت هذه الاستثمارات في مجالات مختلفة من نشاط القطاع الزراعي والحيواني، فقد أنفقت هذه الأموال لاستصلاح الأراضي وبناء السدود المائية وحفر الآبار وإنشاء الطرق الزراعية المعبدة وزراعة الأشجار المثمرة وإدخال الميكنة الزراعية في جميع نواحي النشاط الزراعي، مثل توفير المحاريث الحديثة والبذارات والجرارات الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية بجلب السلالات الجيدة وتوفير الأعلاف والرعاية البيطرية وبناء الحظائر وتوفير خلايا النحل... الخ. هذا، بالإضافة إلى إقامة المستوطنات الزراعية المتكاملة وإنشاء المزارع الحديثة بمستلزماتها. وكل هذه المجالات هي من مجالات الاستثمارات الحيوية في القطاع الزراعي التي أدَّت إلى زيادة الإنتاج الزراعي في الجماهيرية.

الإنجازات في مجال استصلاح وتعمير الأراضي:

أدَّت تلك الاستثمارات الضخمة في قطاع الزراعة إلى استصلاح وتعمير مساحات شاسعة من الجماهيرية العظمى فعلى سبيل المثال لا الحصر ـ تم استصلاح حوالي 1.800000 هكتار من الأراضي، خلال الفترة من (1970 ـ 1987ف.). وهذه المساحة التي تم استصلاحها أكبر من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة التي وجدت سنة 1969ف.، بحوالي الضعفين، حيث أصبح حجم الأراضي الزراعية في سنة



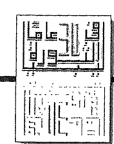
1987ف. حوالي 2641000 هكتار منها 468000 هكتار مروي (17.7% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة)، و1.17300 هكتار بعلي (82.3 % من إجمال الأراضي الزراعية) ويعني هذا أن حجم الأراضي الزراعية سنة 1987ف. قد تضاعف، وأصبح أكثر من 300 % من حجمها سنة 1970ف.، وبالإضافة إلى استصلاح وتعمير الأراضي فقد وجهت استثمارات كبيرة في مجالات أخرى من القطاع الزراعي، مما أدّى إلى زيادة معدلات النمو في المنتجات الزراعية المختلفة. ومن أهم هذه الاستثمارات الأخرى ما أنفق في مجال حفر الآبار وزراعة الأشجار المثمرة والغابات، وما تم استثماره في إقامة الصوامع وأماكن التخرين وإقامة الطرق المعبدة والترابية وتوفير الآلات الزراعية، فعلى سبيل المثال تم حفر (3035 بئراً)، كما تمت زراعة أكثر من ثمانية وعشرين مليون شجرة مثمرة وإقامة حوالي 15 ألف مزرعة ورصف حوالي (7250) كيلو متراً من الطرق المعبدة، بالإضافة إلى توفير الآلاف من المحاريث (11491) محراثاً، وزعت على المزارعين وغير ذلك من الجرارات والبذارات والآلات الزراعية المتنوعة.

ويمكن تلخيص أهم مجالات الاستثمارات وما تم توفيره من رأس المال، لتنمية قطاع الزراعة في الجدول (2-6).

جدول رقم (2 - 6)

أهم مجالات الإستثمار في القطاع الزراعي في الفترة (1970 - 1997)

البيان	العدد
عدد الآبار	3035
عدد الأشجار المثمرة	28081293
عدد صوامع الحبوب	32
عدد المزارع الموزعة	14853
عدد مساكن المزارعين	11804
الطرق الزراعية المعبدة بالكلم	9250
عدد الصوبات الزجاجية	1197
عدد خلايا النحل	2661
عدد الجرارات الموزعة	10495
عدد المحاريث الموزعة	15491
عدد المقطورات الموزعة	7227
عدد البذارات الموزعة	3850



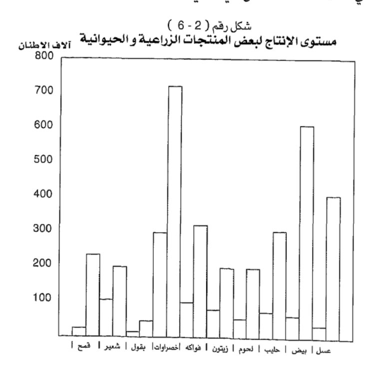
المشاريع الزراعية:

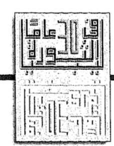
ولتحقيق التنمية الزراعية المتكاملة وإحداث التنمية المكانية المتوازية، فقد تبنى مجلس التنمية الزراعية إنشاء خمس مناطق جغرافية كبرى للتنمية الزراعية في الجماهيرية العظمى، كما يوضحها الشكل (1-6) وهي تشمل:

1. مشاريع منطقة الجبل الأخضر.
2. مشاريع سهل الجفارة.
3. مشاريع الصلول الخضر.
4. مشاريع منطقة الكفرة والسرير.
5. مشاريع منطقة فزان.

هذا بالإضافة إلى العديد من المشاريع الاستيطانية والإنتاجية الأخرى الموزعة على مناطق الجماهيرية العظمى. ويمكن تلخيص الأهداف والإنجازات التي تم تحقيقها في تنمية هذه المشاريع في الآتي:

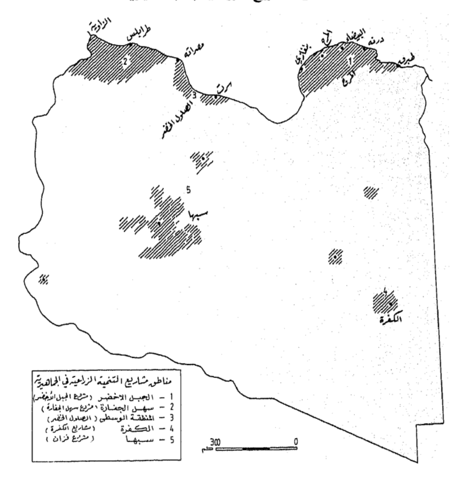
شكل رقم (2 - 6)
مستوى الإنتاج لبعض المنتجات الزراعية و الحيوانية

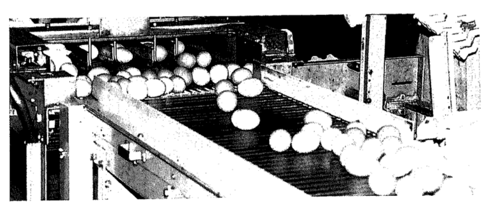


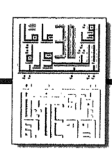


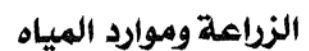
شكل رقم (6/1)

مناطق المشاريع الزراعية بالجماهيرية









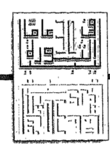
مشاريع الجبل الأخضر:

تهدف مشاريع الجبل الأخضر إلى استزراع وتنمية 1،211099 هكتاراً وإقامة 6596 مزرعة حديثة، موزعة على كل مناطق الجبل الأخضر وسهل بنغازي ومشروع وادي القطارة الزراعي ومشروع جنوب غرب بنغازي ومشروع وادي الباب ومشروع الفاتح الزراعي - الذي يضم منطقتي المرج والأبيار - وعلى مشروع الوسيطة في منطقة البيضاء والمشروع الأوسط (العويلية ، وادي الكوف) ومشروع القبة والفتايح ومشاريع تنمية المراعي والغابات في جنوب الجبل الأخضر، علاوة على تنمية هضبة البطنان.

وتهدف هذه المشاريع إلى خلق نظام زراعي مستقر معتمداً على الري، لإنتاج الخضروات والفواكه المختلفة، وتهدف كذلك إلى إقامة المزارع البعلية لإنتاج الحبوب والأعلاف. هذا، وتتراوح مساحات المزارع المروية ما بين 25.5 هكتاراً، أماً مساحات المزارع البعلية فتصل إلى أكثر من 80 هكتاراً، كما تهدف هذه المشاريع إلى توطين البدو الرحل وشبه الرحل وتوفير الاحتياجات الغذائية لسكان المنطقة.

مشاريع سهل الجفارة:

تهدف إلى استزارع مساحة إجمالية تقدر ب 517005 هكتاراً منها 17979هكتاراً مروياً و499026 هكتاراً بعلياً، وإلى إقامة 4273 مزرعة موزعة على أربعة وعشرين مشروعاً؛ هي مشاريع: وادي كعام، الهضبة الخضراء، الهيره ، القربولي، وادي الرمل، ترهونة، مسلاته، العربان، بئر الترفاس، المجينين بن غشير ، الوادي الحي، أبو شيبة ، سهل نالوت ، مرتفعات غريان ، جادو، ومشاريع الغابات والمراعي وزراعة الحبوب.



مشاريع الصلول الخضر:

تمتد على طول الشريط الساحلي من المنطقة الوسطى، وتهدف إلى استزراع 469240 هكتاراً من الحبوب والمراعي. وسوف تتم تنميتها. عن طريق مياه النهر الصناعي العظيم التي تأتيها من مناطق تازربو والسرير.. ومن أهم المشاريع مشروع وادي جارف الزراعي ومشروع زمزم الزراعي وسوف الجين المردوم وأبو غنيم الزراعي وسلطان وزلة والجفرة ومراح الوشكة وشماريع بن جواد ومراعي سرت.

مشاريع الكفرة والسرير:

وأهمها مشروع الكفرة الإنتاجي، ويهدف إلى استزراع 32350 هكتاراً، لإنتاج الحبوب وتربية الأغنام، هذا بالإضافة إلى مشروع الكفرة الاستيطاني الذي يهدف إلى إنشاء 864 مزرعة حديثة متكاملة التجهيزات، مجمعة في 54 قرية نموذجية، يتم فيها تجميع وتوطين سكان الواحات المتناثرة في المنطقة، مثل سكان واحات ربيانة وبزيمة والطلاب. كذلك مشروع السرير الإنتاجي، الذي يقع في منطقة صحراوية، والهدف منه استزراع مساحات واسعة لإنتاج الحبوب، وضمن هذا المشروع يدخل مشروع جالو وأوجلة الاستيطاني ومرادة الزراعي.

مشاريع منطقة فزان:

تشمل المشاريع الزراعية الاستيطانية الموزعة على مناطق سبها ومرزق وأم الأرانب وزويلة والحميرة وبراك بوادي الشاطىء وأوباري بوادي الحياة ومناطق القطرون وفاس. وقد استهدفت مشاريع فزان تنمية واستزراع 27350 هكتاراً. وتمّ توزيع 312 مزرعة على الواحات في المنطقة، بالإضافة إلى إقامة مشروع مكنوسة الإنتاجي للحبوب، على مساحة تبلغ 3930 هكتاراً وقد بلغ إنتاج المشروع من القمح خلال الموسم الزراعي 1985/1986ف. نحو 9350 طناً، محققاً بذلك أعلى معدل إنتاجية، بلغت نحو 4.4 طناً للهكتار، وقد بلغت مساهمة إنتاج هذا المشروع نحو 11.4 % من إنتاج

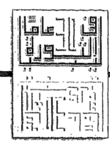
مشروعات الحبوب في الجماهيرية العظمى البالغ 86.4 ألف طن، كما بلغت نسبة مساهمته في إجمالي إنتاج القمح على مستوى الجماهيرية العظمى 4.8 %، ويُعتبر هذا المشروع بالإضافة إلى مشروعي الكفرة والسرير، من المشاريع الإنتاجية الاستراتيجية، التي تمثل تجربة الجماهيرية العظمى الرائدة في التنمية الصحراوية، حيث تستعمل فيها أحدث أساليب الإنتاج الزراعي، كالري المحوري والميكنة الزراعية المتطورة وصوامع التخزين الضخمة، التي تهدف إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، كالحبوب.

تنمية الثروة الحيوانية:

لقد تمّ إضافة إلى مشاريع تنمية المراعي وتوزيع الحيوانات على المزارعين المنتفعين بالمشاريع الاستيطانية سابقة الذكر تنمية مساحات رعوية شاسعة تصل إلى 1.202217 هكتاراً، وهذا يمثّل نسبة 14 %، تقريباً من إجمالي المساحات الرعوية بالجماهيرية العظمى، كما أقيم العديد من المشاريع الإنتاجية لتربية الحيوانات، فعلى سبيل المثال أنشئت عام 1980ف. (64) محطة لتربية الأبقار، ووصلت المحطات إلى 92 محطة عام 1985ف.، بطاقة إجمالية قدرها (46) ألف رأس من البقر، لتوفير الألبان واللحوم وقد وزعت هذه المحطات الإنتاجية على عديد من مناطق الجماهيرية العظمى، نذكر منه محطة أبقار طبرق والفتايح والبيضاء، ومشروع غوط السلطان ومحطات بنغازي وطرابلس وسبها ومحطات المنطقة الوسطى. كما أقيم العديد من مشاريع تربية الأغنام، منها مشاريع تنمية الأغنام في الكفرة والسرير، بالإضافة إلى مشاريع تربية الإبل في مناطق فزان والكفرة والمنطقة الوسطى ومنطقة البطنان.



أمّا في مجال تربية الدواجن، فقد تمّإنشاء مزارع الأمهات لإنتاج اللحم، بطاقة 162 ألف أمّ ، ومزارع الأمهات لإنتاج البيض، بطاقة ألف أمّ ، وأقيمت أربعة معامل تفريخ، بطاقة 15.9 مليون كتكوت، سنوياً، علاوة على مزارع إنتاج البيض، بطاقة 1134 مليون بيضة سنوياً، ومزرعتان متكاملتان للتسمين، بطاقة 7.5 مليون



طن، ومزرعة للتسمين بطاقة 2.25 ألف طن سنوياً، وإقامة 16 مجزراً آلياً، في مناطق مختلفة.

تطوّر الإنتاج النباتي والحيواني:

هذا، وقد أدّت الاستثمارات الضخمة في قطاع التنمية الزراعية والثروة الحيوانية وبرامج التنمية الريفية المتكاملة إلى تطوّر ملحوظ، في مجال الإنتاج النباتي والحيواني، فقد تضاعفت بعض المنتجات الزراعية عدة مرات، خلال فترة خطط التحول من (1970 ـ 1987 ف.)، كما هو موضح في الجدول (3 ـ 6)، وفي الشكل رقم (2 ـ 6).

وعلى سبيل المثال فقد أدت حظائر الدواجن إلى زيادة إنتاج البيض. سواء من المشاريع الإنتاجية العامة أو من المشاريع العائلية من 45.5 مليون بيضة، سنة 1970 ف. إلى 607.5 مليون بيضة سنة 1987 ف. و675 مليون بيضة في سنة 1991 ف.، كما أدى إنشاء محطات الأبقار إلى زيادة كميات الحليب المنتجة من 52.4 ألف طن سنة 1970 ف. إلى 200 ألف طن سنة 1987 ف. وإلى 250 ألف طن سنة 1991 ف. وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية الأخرى، مثل القمح والشعير والفواكه والزيتون واللحوم وعسل النحل، كما هو موضح في الجدول (3 ـ 6).

وقد انعكس نموّ وتطوّر الإنتاج النباتي والحيواني على نصيب الفرد من المنتجات الزراعية حيث ارتفع نصيب الفرد من القمح من حوالي 13.5 كليوجراماً سنة 1970 ف. إلى حوالي 45 كيلوجراماً سنة 1987 ف.، بينما ارتفع نصيب الفرد من إنتاج الشعير من 26 كيلوجراماً سنة 1970 ف. إلى 43 كليوجراماً سنة 1987 ف.، بينما كان متوسط نصيب الفرد من الخضروات 102 كليوجراماً، و45 كليوجراماً من الفواكه زاد إلى حوالي 177 كليوجراماً من الخضروات، و65.5 كيلوجراماً من الفواكه، عام 1987 ف.، كذلك بالنسبة للحوم والحليب والبيض، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الحليب من 26 كليوجراماً إلى 49 كليوجراماً، كما نما متوسط إنتاج الفرد من 23 بيضة عام 1970 ف. إلى حوالي 148 بيضة عام 1987 ف.



جدول (3 - 6)

تطور الإنتاج الزراعي و الحيواني خلال الفترة (1970 - 1991)

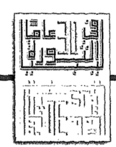
بآلاف الأطنان

الإنتاج	1970	1975	1980	1985	1987	1990	1991 تقديري	الزيادة المطلقة 91 / 70	معدل النمو السنوي المركب %
القمح	27.2	75.1	240.5	210.0	185.0	195.0	120.0	92.8	7.5
الشعير	52.8	191.8	71.0	105.0	176.0	134.0	178.0	125.8	6.0
البقول	13.7	21.1	12.6	12.0	17.0	18.0	19.5	5 8	1.7
الخضراوات	205.2	562.3	667.5	827.5	725.0	982.0	1016.0	811.3	7.9
الفواكه	90.3	130.4	187.5	280.0	268 0	300.0	349.0	258.7	6.6
الزيتون	69.2	150.4	161.0	145.0	147.0	150.0	169.0	99.8	4.3
اللحوم	42.3	57.7	58.0	94.0	130.0	144.5	157.0	104.7	6.4
الحليب	52.4	86.6	99.1	150.5	200.0	210.0	250.0	197.6	7.7
البيض (مليون بيضة)	45.5	160.0	258.4	554.5	607.5	840.0	675.0	629.6	13.7
العسل طن	30.0	235.0	360.0	500.0	400.0	600.0	700.0	670.7	16.2

المصدر : أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، أضواء على منجزات الإقتصاد الوطني

الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي:

إنّ زيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة، وما أدّت إليه من تطور في الإنتاج الزراعي قد أثرت بصورة ملحوظة على مدى مساهمة قطاع الزراعة في الاقتصادي الوطني. حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة، من الناتج المحلي الإجمالي من 33.1 مليون دينار، سنة 1970ف. إلى 342.5 مليون دينار، سنة 1987ف. وهذا الارتفاع في مشاركة قطاع الزراعة، (القيمة المضافة لقطاع الزراعة) في النشاط الاقتصادي والإنتاجي يشير إلى أن هذا القطاع قد نما بمعدل نمو مركب قدره 14.7 %، سنوياً. وبما أن معدل هذا النمو يفوق معدل النمو من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة نفسها، فإن النتيجة كانت زيادة نسبة مشاركة هذا القاطع الإنتاجي للاقتصاد، وهو الهدف الذي سعت إليه خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، خلال هذه الفترة، فقد ارتفعت نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 2.6 %، سنة 1970ف.إلى 5.1 % سنة 1987ف.



الفصل السادس

التنمية الريفية والاجتماعية:

أولت ثورة الفاتح العظيم اهتماماً كبيراً بالتنمية الريفية والاجتماعية عن طريق إنشاء العديد من البرامج التعليمية والتدريبية، التي تهدف إلى خدمة المزارعين وأسرهم، ويمكن تلخيص أهمّ هذه البرامج فيما يلي:

1 - إقامة الكليات والمعاهد الزراعية المتخصصة، في مناطق المشاريع ككلية الزراعة بجامعة عمر المختار في منطقة الجبل الأخضر، وكلية الزراعة بجامعة الفاتح بطرابلس، وكمعهد الزراعة البعلية في منطقة الفتايح الزراعية، وكالمعهد الزراعي في منطقة العويلية، بالإضافة إلى المعاهد الأخرى في طرابلس ومصراتة والزاوية. وقد قامت هذه الكليات والمعاهد بتخريج ما يزيد على 2500 مهندس زراعي، بالإضافة إلى 3650 مرشداً زراعياً.

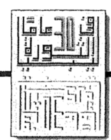
2- إقامة مراكز التنمية الريفية، لتدريب وتعليم أسر المزارعين في المشاريع الزراعية:

أ- تدريب المزارعين وأبنائهم على قيادة وصيانة الآليات الزراعية.

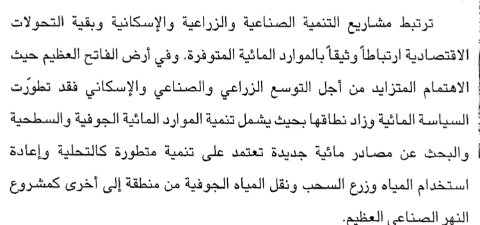
ب- محو الأمية للكبار.

ج - إعداد برامج لتدريب المرأة على أعمال الحياكة والتطريز والصناعات الغذائية والأعمال المنزلية.

د - إعداد برامج لتدريب المزارعين على تحديث الزراعة واستخدام أحدث الأساليب المتطورة في عمليات الحراثة والاستزراع والري والحصاد، مثل استخدام أنواع مختلفة من المحاريث للحراثة العميقة والسطحية، وآليات الحفر والتسوية والتدريب على استخدام أساليب البذر الآلي والغرس وكيفية القيام بعمليات تقليم الأشجار ورعايتها مع تطوير أساليب الري،



كاستخدام الري بالرش والتنقيط، وتدريب المزارعين على وقاية النباتات واستعمال الأسمدة الكيماوية وترشيدهم إلى طريق استعمالاتها السليمة، علاوة على إدخال وتطوير أساليب الحصاد والالتقاط وجني الثمار.

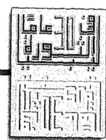


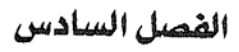
ب. موارد المياه:

ترتبط مشاريع التنمية الصناعية والزراعية والإسكانية وبقية التحولات الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالموارد المائية المتوفرة. وفي أرض الفاتح العظيم حيث الاهتمام المتزايد من أجل التوسع الزراعي والصناعي والإسكاني فقد تطوّرت السياسة المائية وزاد نطاقها بحيث يشمل تنمية الموارد المائية الجوفية والسطحية والبحث عن مصادر مائية جديدة تعتمد على تنمية متطورة كالتحلية وإعادة استخدام المياه وزرع السحب ونقل المياه الجوفية من منطقة إلى أخرى كمشروع النهر الصناعي العظيم.

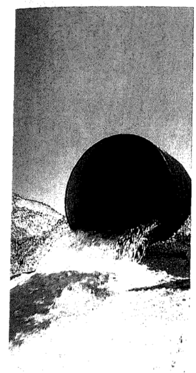
ولمواكبة أهداف المجتمع العربي الليبي ومخططات التنمية كان لا بدّ من وجود جهاز متخصص ومسؤول عن الموارد المائية في الجماهيرية العظمى، ولهذا تمّ إنشاء الهيئة العامة للمياه عام 1972ف. تأكيداً من ثورة الفاتح العظيم على أهمية الموارد المائية وتمشياً مع خطة التحول الأولى 73/75 ف.، ومع خطة التحول الثانية 1976/1980 ف. أصبح من الضروري وجود جهاز علمي أكثر توسعاً ومسؤولية على جميع الموارد المائية، ولهذا صدر القانون رقم (3) لسنة 1977 ف. بإنشاء أمانة السدود والموارد المائية.

وفي هذا الجزء نقدّم نبذة مختصرة عن أهم منجزات ثورة العظيم في قطاع الموارد المائية، وكأي قطاع من قطاعات التنمية في الجماهرية العظمى فهو قطاع يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية الضخمة ويسعى في الوقت نفسه إلى





الفصل السادس



بلوغ الوضع المائي الأمثل الذي يوفر ويغطي الاحتياجات الضرورية من المياه لاستخدامها في الأغراض المختلفة دون أي سوء استغلال أو مساس بالبيئة الطبيعية لهذا المورد.

ولتحديد أهم منجزات ثورة الفاتح العظيم في قطاع المياه سنتناول أنواع الموارد المائية في الجماهيرية العظمى كلاً على حدة وهي كما يلي:

1 ـ المياه الجوفية.

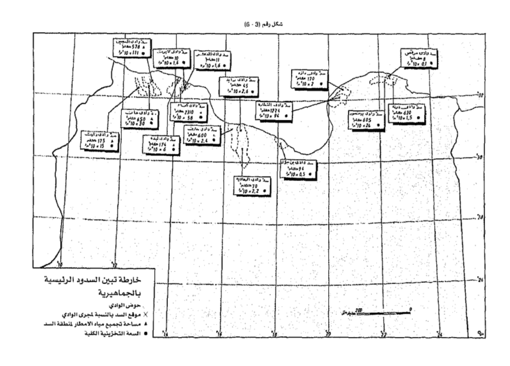
2 ـ المياه السطحية.

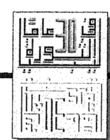
3 ـ المياه الناتجة عن محطات التحلية.

4 ـ المياه المعاد استخدامها.

5 ـ مشروع النهر الصناعي العظيم.

شكل رقم (3 - 6)

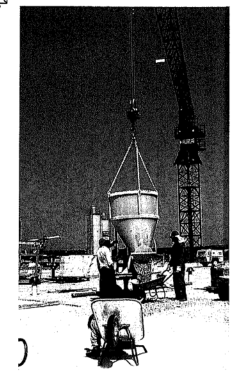




أولاً: المياه الجوفية :

وهي المياه المحفوظة في بعض الطبقات الصخرية تحت سطح الأرض وتنتج من عمليات تسرّب مياه الأمطار إلى هذه الصخور وتكون المياه الجوفية متجددة إذا كان هناك تغذية مباشرة أو غير مباشرة نتيجة تسرب مياه الأمطار إلى الخزانات الجوفية كما هو موجود في المناطق الشمالية من الجماهيرية العظمى ويمكن الحصول على المياه الجوفية إمّا عن طريق طبيعي وذلك نتيجة لتسرب المياه إلى السطح في شكل عيون أو بواسطة حفر آبار ضحلة أو عميقة تصل إلى الطبقات الحاملة للمياه.

وتعتبر المياه الجوفية من أهم المصادر المائية بالجماهيرية وتقدر بحوالي 95.6 % من جميع الموارد المائية المتوفرة حالياً، ولهذا السبب اهتمت ثورة العظيم منذ الأيام الأولى من تفجرها بهذا المورد المائي ويمكن توضيح أهم منجزات الثورة في هذا المجال كما يلي:

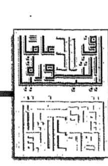


1. نتيجة لاتساع مساحة الأراضي العربية الليبية وعدم إخضاع هذه الأراضي المترامية الأطراف لأي مخطط علمي قبل الثورة فقد قامت الجهات المسؤولة عن تنمية الموارد المائية بعد الثورة مباشرة بتقسيم أراضي الجماهيرية إلى عشر مناطق رئيسة (أنظر جدول رقم 4-6) وتـمّ تكليف العديد من الشركات العالميـة المختصة بالقيام بدراسات استطلاعية عامة تغطي تلك المساحات الشاسعة. ويهدف هذا النوع من الدراسات لتحقيق الأغراض التالية:

أ- تحديد الصفات العامة للخزانات الجوفية في كل منطقة.

ب- تقدير مصادر المياه السطحية في المنطقة الواقعة تحت الدراسة ومعرفة علاقتها بالمياه الجوفية في نفس المنطقة.

ج- تحديد واختيار أفضل الأماكن الصالحة للتنمية داخل كلّ منطقة، ومن ثمّ إجراء الدراسات التفصيلية الدقيقة عليها.



حدول رقم (4 - 6)

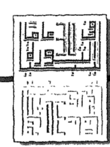
أهم الدراسات الاستطلاعية في البحث عن المياه الجوفية

رقم	المنطقة	اسم الدراسة	الجهة المتفذة	الأمانة صاحبة المشروع
1	المنطقة الغربية	مسح مصادر المياه و التربة لإجراء التمية الهيدروزراعية	جيفلى	أمانة السدود و الموارد المائية
2	المنطقة الوسطى	مسح مصادر المياه و التربة لإجراء التسية الهيدروزراعية	جيفلى	أمانة السدود و الموارد المائية
3	المطقة الشرقية	مسح مصادر المياه و التربة لإجراء التمية الهيدروزراعية	فرانلاب	محلس إستصلاح و تعمير الأراضي
4	المطقة الشرقية الوسطى	دراسة مصادر المياه	فرانلاب	مجلس إستصلاح و تعمير الأراضي
5	وادي سوف الحين - الجفرة - وادي	دراسة هيدروحيولوحية إقليمية	ابرحوبروحكت	أمانة السدود و الموارد المائية
6	غدامس - درج	دراسة هيدروجيولوجية إقليمية	خبراء أمانة السدود و الموارد المائية	أمانة السدود و الموارد المائية
7	حبل فران - وادي الشاطىء - الجفرة	دراسة هيدروجيولوحية	إيدرونكميكو	أمانة السدود و الموارد المائية
8	حوص مرزق	دراسة مصادر المياه	حبراء أمانة السدود و الموارد المائية	أمانة السدود و الموارد المائية
9	السرير - تيستى	دراسة مصادر المياه	حيفلى	امانة السدود و الموارد المائية
10	جنوب شرق الجماهيرية (حوض الكفرة)	دراسة مصادر المياه	حيفلى	أمانة السدود و الموارد المائية

2ـ بعد الانتهاء من الدراسات الاستطلاعية العامة لمعظم مناطق الجماهيرية العظمى تمّ تحديد أهم المواقع القابلة للتنمية ومن ثمّ أجري عليها المزيد من الدراسات شبه التفصيلية والتفصيلية الدقيقة. ويهدف هذا النوع من الدراسات إلى تقييم المصادر المائية (بالمليون متر مكعب في السنة) وتحديد خواص ومساحات الخزانات الجوفية وكذلك خواص الجريان السطحي للمياه في المنطقة، ويرتبط هذا النوع من الدراسات التفصيلية بتصميم مشروع تنمية للمياه السطحية والجوفية لأغراض الزراعة أو لأغراض الاستعمال البشري والتجمعات الأخرى.

وقد بلغ عدد العقود التي تمّ التعاقد عليها وتمّ تنفيذها جميعاً مع الشركات العالمية المتخصصة بمثل هذه الدراسات سبعين عقداً موزعة على مناطق الجماهيرية المختلفة (أنظر جدول رقم 5ـ6).

3 ـ لضمان حسن استغلال المياه الجوفية وحتى يتسنى إخضاع هذا الاستغلال للمعايير العلمية الدقيقة التي تضمن استمرارية الاستفادة من هذا المورد المائي المهم قامت الجهات المختصة بهذا المورد بالخطوات الآتية:



أ- حفر العديد من آبار المراقبة في مختلفة مناطق الجماهيرية العظمى وذلك من أجل مراقبة التطورات التي تطرأ على الخزانات الجوفية من خلال معرفة التغيير في مستوى المياه وكذلك التغيير في نوعية تلك المياه على المدى البعيد.

ب - تمّ إنشاء شبكة كبيرة من الآبار الاختيارية في مناطق عديدة من الجماهيرية العظمى وذلك من أجل التعرف على الطبقات الحاملة للمياه وإجراء الاختبارات للإلمام بالإمكانيات والمعاملات الهيدروليكية لكل خزان.

ج - تمت برمجة المشروعات المائية وذلك باستخدام الحاسب الآلي وطرق الإحصاء والبيانات إذ وفرت المناولة الآلية للمعلومات المائية في شتى أنحاء الجماهيرية العظمى الجهد والوقت علاوة على إنجاز جميع المتطلبات بدقة وسرعة فائقتين.

ثانياً: المياه السطحية:

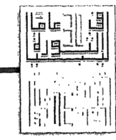
تعتبر المياه السطحية أحد المصادر المائية المهمة وخاصة في المناطق الشمالية من الأراضي الليبية حيث تتراوح كمية الأمطار في هذه المناطق بين 150- 450 ملم سنوياً وتزداد أحياناً حتى تصل إلى 600 ملم سنوياً، وكان الجزء

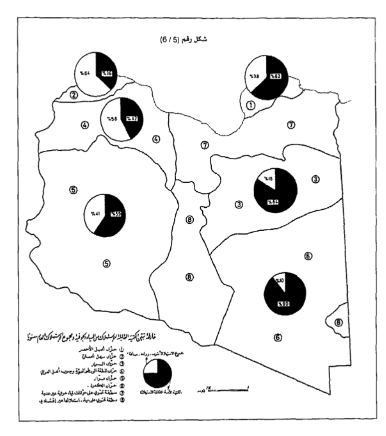
جدول رقم (5 - 6)

أهم الدراسات الاستطلاعية في البحث عن المياه الجوفية

رقم	المنطقة	اسم الدراسة	الجهة المنفذة	الأمانة صاحبة المشروع
1	غرب سهل جفارة	تنمية مصادر المياه الجوفية	خبراء أمانة السدود و الموارد المائية	أمانة السدود و الموارد المائية
2	طرابلس	المخطط الرئيسي لمياه طرابلس	مكتب مانكول الهندسي	بلدية بنغازي
3	القبوللى	مسح المصادر المائية للتنمية الهيدروزراعية	انرجوبروجكت	امانة استصلاح و تعمير الأراضي
4	وادي الرمل	مسح للتنمية الزراعية	جيفلى	أمانة استصلاح و تعمير الأراضي
5	وادي المعيبين	هيدروجيولوجيا	هيدروبروجكت	أمانة استصلاح و تعمير الأراضي
6	بن غشير	مسح للتنمية الزراعية	حيفلى	أمانة استصلاح و تعمير الأراضي
7	وادي الهيرة - ابو شيبة - غريان	مسح للتنمية الزراعية	حيفلى	أمانة استصلاح و تعمير الأراضي
8	بئر الغنم	دراسة مشروع	هيدروبروجكت	أمانة استصلاح و تعمير الأراضي
9	بئر الترفاس	المصادر المائية	جيفلى	أمانة استصلاح و تعمير الأراضي

ملاحظة : هذا الجدول يوضح بعض الدراسات التفصيلية في المنطقة الأولى فقط أي المنطقة الغربية علماً بأن الجهات المعنية بهذا المورد قامت بالعديد من الدراسات التفصيلية في جميع أنحاء الجماهيرية





الأكبر من هذه المياه قبل الثورة يذهب سدى وبدون أي استغلال يذكر إلى البحر عن طريق مجاري الأودية الواقعة على امتداد الشريط الساحلي، وتقدر كمية المياه السطحية التي تتدفق في الأدوية صوب البحر أو تتجمع في بعض المناطق الداخلية ويتم تبخرها بما لا يقل عن 200 مليون متر مكعب سنوياً.

ونتيجة لاهتمام الثورة المتزايد بموارد المياه المختلفة من أجل التوسع الزراعي والصناعي، أقيمت الدراسات الجيومورفولوجية والهدروجيولوجية لمعظم الأودية بالأراضي الليبية وتم بناء العديد من السدود الرئيسة الضخمة والسدود التعويقية (أنظر جدول رقم 6-6) وتحويل مجاري بعض الأودية من أجل المحافظة على مياه الأمطار وحجزها (شكل 3-6) ومن ثم تحقيق الأهداف التالية:

جدول رقم (6 - 6)

أهم السدود التي تم انجازها و التي تحت الإنجاز

أ - المنجزة

رقم	اسم السد	السعة التخزينية الكلية مليون متر مكعب	مساحة تجميع مياه الأمطار كيلو متر مربع
1	كعام	111	2310
2	القطارة	94	1224
3	المجينين	58	578
4	عار	30	620
5	بو منصور	24	602
6	زارات	15	175
7	لبدة	6	174
8	زايد	2.6	42
9	جارف	2.4	600
10	الزهاوية	2.2	70
11	زازة	2	170
12	الذكر	1.6	11
13	تابريت	1.6	10
14	درنة	1.5	620
15	بن جواد	0.5	94
16	مرقص	0.1	8

ب - تحت الإنجاز

الرقم	اسم السد	الرقم	اسم السد
1	سد أبو عائشة	8	سدود وادي الربيع
2	سد واذي الرماں	9	سد أبو شيبة
3	سد وادي سوق الخميس	10	سد وادي العين
4	سد وادي الشهبين	11	سد وادي المعلق
5	سد وادي الكيب	12	سد وادي المهبول
6	سد وادي العودة	13	سد وادي السواخ
7	سد وادي الخليج	14	سد وادي المنستير الغربي

1 ـ تغذية الخزانات الجوفية وخاصة في المناطق التي لا يتوفر فيها مخزون مناسب من المياه الجوفية.

2 ـ استغلال المياه المحتجزة خلف السدود في المشاريع الزراعية والصناعية الضخمة المقامة بجوار تلك السدود.

3 ـ التحكم في الفياضانات وحماية المدن والمصانع الواقعة بجوار بعض الأودية الرئيسة.

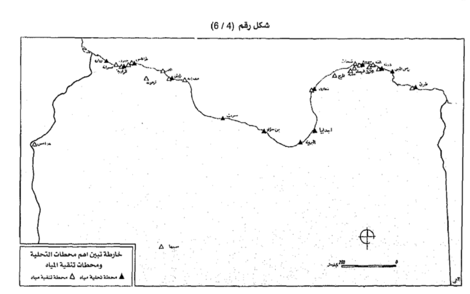
4 ـ مقاومة انجراف التربة عن طريق التخفيف من تدفق المياه السطحية.

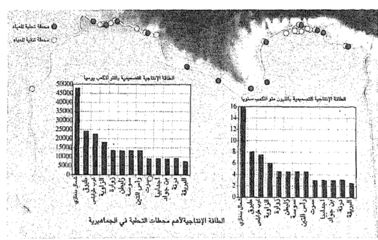


ثالثاً: مياه التحلية:

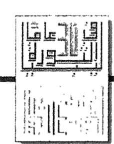
تعتبر من الموارد الرئيسة غير المحدودة إلا أن التكلفة الباهظة للمتر المكعب الواحد من هذه المياه وتعرض محطاتها للعديد من المشاكل الطبيعية والهندسية كالتغيرات في كمية ونوعية الترسبات البحرية في منطقة سحب مياه البحر وعمليات التآكل المستمر لمحتويات المحطات، علاوة على المعطيات الاقتصادية العالمية السائدة في هذه الفترة قلل نسبياً من انتشارها والاعتماد عليها في كثير من بلدان العالم.

شكل رقم (4 / 6)





الطاقة الإنتاجية لأهم محطات التحلية في الجماهيرية



وفي الجماهيرية العظمى وعلى امتداد الشريط الساحلي تم إنشاء العديد من هذه المحطات وذلك بناء على الاحتياجات الفعلية والضرورية لمناطق التجمعات السكانية التي تعاني من نقص في مياه الشرب. أنظر جدول رقم (7-6)، شكل (4-6).

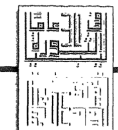
جدول رقم (7 - 6)

أهم محطات التحلية بالجماهيرية

محطات إزالة ملوحة مياه البحر	الطاقة الإنتاجية التصميمية متر مكعب/يوم	الإنتاج السنوي التصميمي مليون متر مكعب/سنة
شمال بنغازي	48000	16
طبرق	24000	8
غرب طرابلس	22500	7.5
الزاوية	18000	6
زوارة	13500	4.5
زليطن	13500	4.5
سوسه	135000	4.5
رأس التين	135000	4.5
سرت	9000	3
اجدابيا	9000	3
بن جواد	9000	3
درنه	9200	3.1
البريقه	7500	2.5
المجموع	**210200**	**70.1**

رابعاً: المياه المعاد استخدامها:

حرصاً من ثورة الفاتح العظيم على استغلال المصادر المائية والاستفادة منها بأقصى حد اقتصادي ممكن، وتمشياً مع أساليب التقنية الحديثة في مجال تنمية الموارد المائية، قامت ثورة الفاتح العظيم ببناء العديد من محطات تنقية مياه المجاري واستخدام المياه الناتجة عن هذه المحطات لريّ بعض المشاريع الزراعية المجاورة للتجمعات السكانية والقريبة من المدن. أنظر جدول رقم (8-6). وهناك



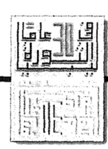
جدول رقم (8 - 6)

أهم محطات التحلية بالجماهيرية

محطات التنقية	الطاقة الإنتاجية التصميمية متر مكعب/يوم	الإنتاج السنوي التصميمي مليون متر مكعب/سنة
طرابلس	40000	14.20
بنغاري	27000	9.85
الزاوية	14200	4.82
الخمس	8000	2.92
زليطن	6000	2.19
جنزور	6000	2.19
صبراته	4000	1.46
مصراته	3000	1.09
درنه	2550	0.93
القبه	2000	0.73
المرج	1800	0.66
البيضاء	1500	0.55
شحات	1500	0.55
سبها	1500	0.55
طبرق	1330	0.48
غدامس	1200	0.44
سوسه	1000	0.36
الابرق	1000	0.36
مسه	1000	0.36
ترهونه	1000	0.36
المجموع	**124580**	**36.05**

إمكانية في الوقت الحاضر لإعادة استخدام حوالي 40% من إجمالي كميات المياه المستهلكة بواسطة المنازل والخدمات والمرافق العامة.

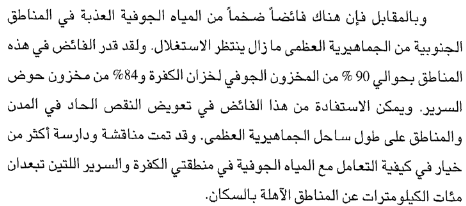
ومما سبق ذكره يتضح أنه خلال مسيرة ثورة الفاتح العظيم تم التوسع في دراسة المياه الجوفية، وحصر معظم المياه السطحية بواسطة السدود الرئيسة والفرعية، وإنشاء العديد من محطات التحلية، وبناء العديد من معامل التنقية لإعادة استخدام المياه، وأخيراً إخضاع استغلال هذه المياه للمعايير العلمية الحديثة حتى تضمن استمراريتها والاستفادة القصوى منها وذلك بأقصى حد اقتصادي ممكن.

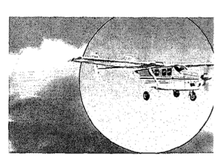


النهر الصناعي العظيم

النهر الصناعي العظيم وتفاوت الميزان المائي في الجماهيرية العظمى

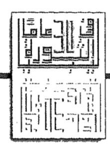
يتضح مما سبق عرضه مدى الجهد الثوري الضخم الذي بذلته ثورة الفاتح العظيم للتوسع في دراسة المياه الجوفية، والمحاولات الناجحة التي بذلت للاستفادة إلى أقصى حد من المياه السطحية، وذلك عن طريق إنشاء السدود. بالإضافة إلى بناء محطات التحلية ومعامل التنقية واستحلاب السحب وغيرها. غير أن مشكلة المياه في الجماهيرية العظمى هي أن هناك تفاوتاً هائلاً في الميزان المائي من منطقة إلى أخرى. فلو قارنا مثلاً إجمالي الموارد المائية في المناطق الساحلية من الجماهيرية العظمى (جدول 6/9) بالاحتياجات الضرورية للمياه في هذه المناطق (جدول 6/10) لعرفنا مدى الإجهاد الذي تعاني منه هذه المناطق الأمر الذي يهدد مخزونها المائي بالنفاد خلال وقت قصير نسبياً.





وبالمقابل فإن هناك فائضاً ضخماً من المياه الجوفية العذبة في المناطق الجنوبية من الجماهيرية العظمى ما زال ينتظر الاستغلال. ولقد قدر الفائض في هذه المناطق بحوالي 90 % من المخزون الجوفي لخزان الكفرة و84% من مخزون حوض السرير. ويمكن الاستفادة من هذا الفائض في تعويض النقص الحاد في المدن والمناطق على طول ساحل الجماهيرية العظمى. وقد تمت مناقشة ودراسة أكثر من خيار في كيفية التعامل مع المياه الجوفية في منطقتي الكفرة والسرير اللتين تبعدان مئات الكيلومترات عن المناطق الآهلة بالسكان.

وكان التوجه الأول للاستفادة من هذا المخزون المائي الضخم هو إنشاء مجمعات زراعية في مناطق الكفرة، حيث توجد مواقع المياه وري المجمعات المقترحة عن طريق حفر الآبار. غير أنه حال دون ذلك فقر التربة في المناطق الجنوبية الصحراوية وصعوبة نقل المنتجات الزراعية إلى مناطق الاستهلاك في الشمال وخاصة الخضراوات سريعة العطب. بالإضافة إلى عدم وجود الأيدي العاملة الكافية لزراعة وجني المحاصيل في المناطق الصحراوية الجنوبية.



جدول رقم (6-9)

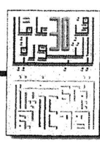
إجمالي الموارد المائية بالمناطق الساحلية في الجماهيرية العظمى

نوعية المياه	المساهمة بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية %
المياه الجوفية	1250	% 85.3
المياه السطحية	110	% 7.5
مياه التحلية	70.1	% 4.8
المياه المعاد استخدامها	35.5	% 2.4
المجموع	1465.6	**% 100**

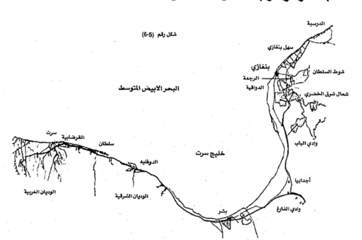
جدول رقم (6-10)

إحتياجات المياه للاغراض العامة والزراعة والصناعة

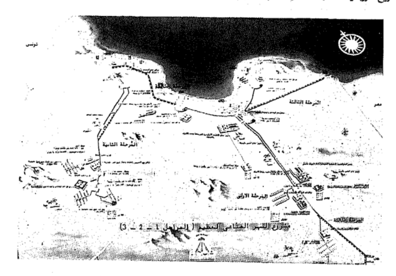
نوع الإحتياجات	المساهمة بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية %
الاغراض العامة «الشرب و الخدمات و غيرها»	435	%16.4
الزراعة	2164	% 81.4
الصناعة	60	% 2.2
المجموع	**2659**	**% 100**

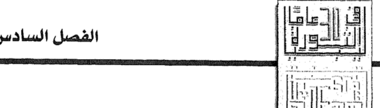


كما طرح خيار نقل البشر من مواقع الطلب المتزايد على المياه في المناطق الساحلية والآهلة بالسكان إلى مواقع المياه في الخزانات الجوفية في قلب الصحراء. غير أن الفكرة لم تجد تجاوباً أو قبولاً من سكان المدن الساحلية الذين ظلوا يعيشون في هذه المدن منذ عصور طويلة، وأيضاً لأن كثيراً من الصناعات النفطية التي تعتمد عليها الجماهيرية العظمى بالإضافة إلى معظم الأراضي الزراعية الخصبة تتركز قرب المدن الساحلية.



الهيئة العامة لإستثمار مياه النهر الصناعي العظيم (المرحلة الأولى)
المشاريع الزراعية المستهدفة على منظومة المرحلة الاولى





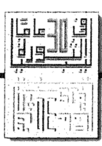
الفصل السادس

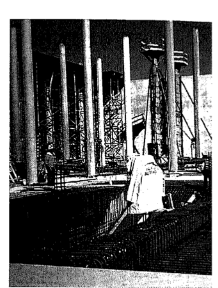
ولهذا كله، وكنتيجة للعديد من الدراسات التي أجريت للجدوى الاقتصادية فقد تقرر ضرورة نقل المخزون الجوفي من المياه العذبة من مناطق الجنوب إلى مناطق الاستهلاك الساحلية في الشمال، خاصة وأن تكلفة استخراج المتر المكعب من المياه الجوفية من حوض الكفرة والسرير ونقله إلى المدن الساحلية، عبر خط من الأنابيب الخرسانية تحت سطح الأرض، لا تزيد عن 100 درهم (0.35 دولار). وذلك مقارنة بـ1.271 درهم (3.75 دولار) تحلية المتر المكعب من مياه البحر و950 درهم (2.80 دولار) تكلفة نقل المتر المكعب من المياه بالناقلات البحرية من الدول المجاورة للجماهيرية العظمى.

ومن نتائج الدراسات المكثفة ومقارنة البدائل التي طرحت للاستفادة من المياه الجوفية الهائلة في الجنوب، فقد ولدت فكرة النهر الصناعي العظيم، التي تهدف إلى نقل المياه الجوفية العذبة من الصحراء الليبية عبر منظومة من الأنابيب الضخمة لمسافة تربو عن أربعة آلاف كيلومتر، نحو المناطق الساحلية في الجماهيرية حيث مراكز تجمع السكان والأراضي الطينية الخصبة ذات المردود الكبير. من هنا تحولت الفكرة بعد تطبيقها على أرضية الواقع إلى أضخم مشروع هندسي عرفه التاريخ حتى الآن.. مشروع **أنابيب النهر الصناعي العظيم**.

في الشهر التاسع من عام 1984 ف. بدأ العمل في مشروع النهر الصناعي العظيم لنقل المياه الجوفية من أحواض الكفرة والسرير وتازربو وفزان في الجنوب، إلى مدن بنغازي وسرت وطرابلس وطبرق وغيرها من المدن الساحلية في الشمال. عن طريق منظومات هائلة من الأنابيب الضخمة والتي بلغ عددها أكثر من ربع مليون في المراحل الأولى من المشروع(*).

(*) في عرس من أعراس الجماهيرية العظمى، وبتاريخ 1984/8/28ف.، وضع الأخ العقيد معمّر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم الحجر الأساسي لمشروع النهر الصناعي العظيم، إيذاناً ببدء العمل في المشروع.



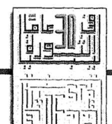


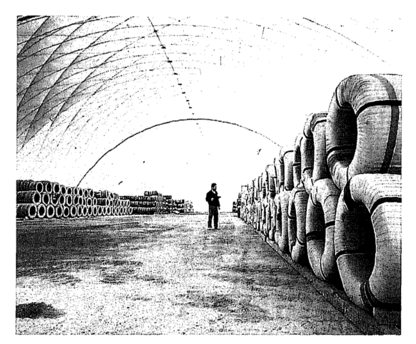
وقد شيد مصنعان من منطقتي السرير والبريقة لتوفير العدد الهائل من الأنابيب التي يحتاجها النهر الصناعي العظيم بجميع منظوماته والتي صنعت من مادة الخرسانة السابقة الإجهاد، ثم تلحم ببعضها وتدفن في خنادق تحت الأرض على عمق سبعة أمتار والتي تشكل في امتدادها إلى الشمال نهر الأنابيب العظيم.

مصانع الأنابيب :

لقد روعي في اختيار مادة صنع الأنابيب أن المنظومات التي سيتم نشرها ودفنها تحت الأرض على امتداد النهر تمر بمختلف أنواع التربة الرملية والطينية والسبخية وتربتي الحجر الجيري والرملي. كما أخذ في الاعتبار طبيعة المناطق المختلفة بين الصحراء والساحل، إذ تتنوع المناطق ما بين الجاف والممطر والحار والبارد مما يستدعي اختيار مادة تملك خواص مقاومة الصدأ والتآكل والتقادم، ومقاومة التربة الملحية. كما تتحمل الضغوط وتغييراتها داخل وخارج الأنابيب، إلى جانب تقلبات الجو وارتفاع وانخفاض درجات الحرارة. وقد تم اختيار الخرسانة سابقة الإجهاد للتصنيع، وهي مادة أساسها الاسمنت وتدخل في تركيبتها مجموعة من المكونات الأخرى من بينها الركام والحصى والرمل والحديد وأسلاك الصلب.

في سنة 1986ف. بدأ مصنع البريقة العمل في خطين من الإنتاج يصنعان الأنابيب بقطر 4 أمتار، تبعه مصنع السرير بثلاثة خطوط إنتاج تنتج أنابيب أخرى بأقطار مختلفة تتراوح بين 1.6 متر إلى 3.6 أمتار ورغم أن غالبية الأنابيب المطلوبة في مشروع النهر الصناعي العظيم من النوع المستقيم، إلا أن مصنعي البريقة والسرير ينتجان أيضاً مقاطع الأنابيب والتركيبات ذات المواصفات الخاصة مثل الأكواع والوصلات المتعامدة والمعابر ومخفضات الأقطار. ويتم تصنيع كل هذه الأنواع في خطوط إنتاج متوازية.



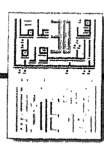


وتستعمل الرافعات الضخمة المتحركة في خطوط الإنتاج لنقل الأنابيب بين مراكز العمليات. وينتج مصنعا البريقة والسرير معاً 220 أنبوباً في اليوم، مما جعل الجماهيرية العظمى حالياً أكبر منتج للأنابيب الخرسانية سابقة الإجهاد في العالم.

المراحل التي يمر بها إنتاج الأنبوب:

يمر إنتاج أنبوب النهر الصناعي العظيم بعدة مراحل نستطيع أن نلخصها في ثلاث مراحل هما:

أولاً: تبدأ عمليات إنتاج الأنبوب عادة بوصول لفات الحديد إلى المصنع حيث تقطع إلى ألواح وتلحم طولياً ثم تخضع لعملية اللف الإسطواني (الدرفلة)، بعد ذلك توضع الاسطوانة في وضع رأسي ثم تثبّت الأطراف وتنقل إلى مرحلة الاختبار. وذلك عن طريق ضغط المياه بداخلها بقوة للتأكد من سلامة وجودة أعمال اللحام الطولي والدائري.



ثانياً: تنقل الإسطوانة في وضع رأسي لتوضع بين قالبين من الصلب، وتهيأ لعملية صب الخرسانة، وعادة يدهن القالبان بمادة شحمية من الجهة المواجهة للإسطوانة لتسهيل عملية فصلهما عن الجسم الخرساني للأنبوب.

يبدأ صب الخرسانة مع الهز الخفيف للمساعدة على تجانس وتكثيف المواد الخرسانية حول الإسطوانة والتأكد من إلغاء كل الفراغات الهوائية فيها، ثم يتم معالجة الخرسانة بالهواء الساخن والبخار لمدة 36 ساعة.

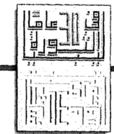
ثالثاً: ينقل الأنبوب في المرحلة الثالثة إلى مرحلة لف السلك سابق الإجهاد. وتتم عملية لف السلك حول الأنبوب بدقة وإحكام، وبشدٍ عالٍ مرة واحدة أو مرتين. ويوفر السلك الملفوف حول الأنبوب من الخارج معادلة الضغط التي تنجم عن اندفاع المياه داخل الأنبوب.

بعد لف السلك يرش الأنبوب بالماء ثم يوضع في منصة دائرية تمهيداً لتغليفه بطبقة من الملاط الخرساني فوق الأسلاك بمقدار 19 ملم لتوفير بيئة قلوية تمنع تأكسد الحديد وتحمي الأسلاك من الصدأ والتآكل.

وبعد مرحلة التغليف ينقل الأنبوب إلى الأفران ويعالج بالبخار لمدة 18 ساعة حيث يخضع بعدها لاختبارات عديدة منها قياس أبعاده واختبار درجة تماسكه وتحديد مقاومته الكهربائية. يكون بعدها الأنبوب جاهزاً للاستعمال. تبدأ بعد ذلك مئات الشاحنات الضخمة والمزودة بقاطرات وذات القدرة الكبيرة على السير في المناطق الوعرة مما يضمن حسن أدائها في مناطق الوديان والرمل على حد سواء.

نقل مياه مشروع النهر الصناعي العظيم:

يشتمل هذا العمل على حفر خنادق لردم حوالي 465 ألف أنبوب خرساني وتركيب غرف للتفتيش وضوابط الضغط وكل ما يتعلق بتركيب الأنابيب ومستلزماتها والأعمال المدنية الضخمة المصاحبة لها. وتتكون منظومات نقل

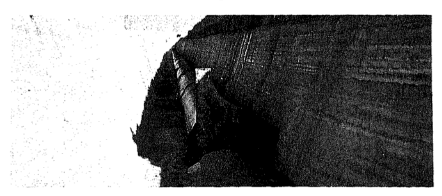


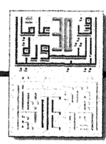
المياه من ست منظومات تنقل ما يزيد عن 6.500.000 م^3 من المياه ولمسافة 3500 كيلومتر. ويمكن تقسيم هذه المنظومات إلى ما يلي:

1 ـ منظومة السرير سرت/تازربو بنغازي:

تتضمن هذه المنظومة الجزء الأكبر من منظومة نقل المياه والتي تتكون من خطوط تجميع مياه الآبار بالإضافة إلى خطين لنقل المياه يمتد أحدهما من السرير إلى سرت والثاني من تازربو إلى بنغازي. ويبلغ طول هذين الخطين معاً 18100 كيلو متر ينقلان أكثر من مليوني متر مكعب من المياه إلى الشريط الساحلي يومياً. وتستغرق رحلة المياه من حقول الآبار إلى الساحل حوالي تسعة أيام. كما تعتمد فلسفة التشغيل على أن يظل الضّخ مستمراً طوال السنة وبمعدل ثابت. وتحقيقاً لهذا الغرض أنشئت خزانات الموازنة الضخمة لأداء مهمة التخزين الاستراتيجي أثناء فصل الصيف، نظراً لأن معدل الصرف خلال أشهر الصيف يكون كبيراً بعكس الصرف خلال فصل الشتاء. وستعمل الخزانات الضخمة والتي سبق ذكرها والتي تبلغ سعتها حوالي 37 مليون متر مكعب من المياه في منطقة سرت وحوالي 76 مليون متر مكعب من المياه في منطقة بنغازي، على تخزين الفائض من المياه أثناء فصل الشتاء لاستغلاله خلال فصل الصيف.

ولضمان استمرارية التشغيل والصيانة تم إنشاء خمسة مراكز لدعمها في تازربو والسرير واجدابيا وسرت وبنغازي.

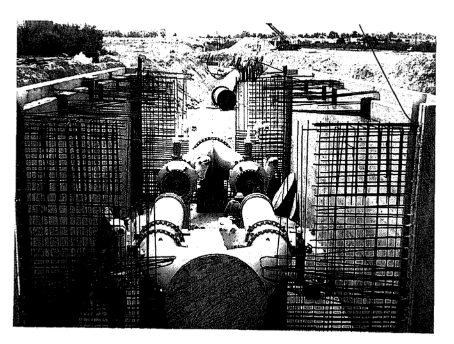


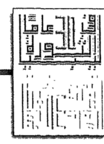


2ـ منظومة جبل الحساونة سهل الجفارة:

تعتبر هذه المنظومة هي الثانية من حيث حجم الأعمال التي يجب أن تتضمنها. والمنظومة تبدأ من حقول الآبار شرق فزان وتنتهي عند سلسلة جبال نفوسة قرب مدينة ترهونة حيث تنساب بعدها المياه بالانسياب الطبيعي إلى سهل الجنارة جنوب طرابلس. ويبلغ طول خط نقل المياه بهذه المنظومة حوالي 650كم يتم عن طريقها نقل ما لا يقل عن 2.5 مليون متر مكعب من المياه يومياً عبر شبكة من خطوط أنابيب تنطلق من تجميع مياه الآبار. حيث تضخ المياه إلى نقطة مرتفعة تقع بين جبل الحساونة وجبل السوداء.

بعد ذلك تتدفق المياه بالانسياب الطبيعي نحو الشمال عبر أنابيب خرسانية سابقة الإجهاد تتراوح أقطارها بين 4.16 أمتار. وقد تم أيضاً إنشاء مراكز لدعم التشغيل والصيانة بهذه المنظومة في منطقة باب بن غشير وشمال شرق جبل الحساونة.





3- وصلة القرضابية / السدادة:

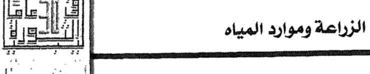
تعتبر هذه الوصلة منظومة في حد ذاتها وتقدر المسافة بين القرضابية والسدادة بحوالي 200كم. وتهدف هذه الوصلة إلى نقل ما يقارب من 980 ألف متر مكعب من المياه يومياً من منظومة (السرير / سرت/تازربو بنغازي) إلى منظومة (جبل الحساونة سهل الجفارة) وبالعكس من منظومة (جبل الحساونة الجفارة) إلى منظومة (السرير سرت تارزبو بنغازي) وذلك بواسطة أنابيب خرسانية سابقة الإجهاد بقطر 4 أمتار. ويبلغ طول خط نقل المياه بهذه المنظومة 190 كيلو متراً وهي نفس المسافة تقريباً بين القرضابية والسدادة التي سبق وأشرنا إليها، حيث يتم نقل المياه من الشرق إلى الغرب بواسطة محطتي ضخ المياه، الأولى بالقرب من خزان القرضابية والذي تبلغ سعته حوالي 6.8 مليون متر مكعب ، والثانية عند نقطة الربط على منظومة (جبل الحساونة ، سهل الجفارة) بالقرب من منطقة السدادة، كما تم إنشاء مركز لدعم التشغيل والصيانة بمنطقة السدادة وتطوير مركز دعم التشغيل والصيانة بمنطقة خزان القرضابية بالقرب من مدينة سرت.

4- منظومة غدامس النقاط الخمس / الزاوية:

تهدف هذه المنظومة إلى ضخ ما يقارب من 90 مليون متر مكعب من المياه سنوياً من حوض غدامس ونقل هذه المياه إلى المدن الساحلية بالجزء الغربي من سهل الجفارة والتجمعات السكانية بالمنطقة الغربية من الجماهيرية العظمى، وذلك لسد الاحتياجات الفعلية من مياه الشرب، ويبلغ طول هذه المنظومة من خطوط المياه حوالي 500 كيلومتر. كما يتم ضخ المياه بواسطة ثلاث محطات ضخ من أكثر من 144بئراً تتراوح أعماقها بين 800 و1100 متر عمق.

5- منظومة أنابيب ربط الكفرة/تازربو:

تعتبر هذه المنظومة امتداداً لمنظومـة، السـرير/ سرت / تازربو بنغازي إلى

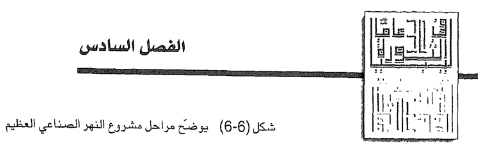


الجنوب. والهدف من هذه المنظومة زيادة معدل تدفق المياه اليومي بمقدار 1.68 مليون متر مكعب من المياه يومياً وذلك بربط حقل آبار الكفرة بأنابيب نقل مياه لمنظومة بتازربو بواسطة خط من أنابيب التجميع الخرسانية سابقة الإجهاد، وأنابيب من الحديد المطاوع بطول 373 كيلومتر تتراوح أقطارها بين 3.6 و4 أمتار. ولإنتاج كمية المياه المطلوبة من حقل الكفرة فإن الأمر يتطلب حفر ما يقارب من 267 بئراً إنتاجياً، ويتم نقل مياه هذا الخط بالانسياب الطبيعي أو الجاذبية حتى شمال منطقة جالـو حيث توجد محطة ضخ أنشئت ضمن منظومة، السرير / سرت/ تازربو/ بنغازي، لدفع المياه إلى خزان التجميع والموازنة بإجدابيا والذي تبلغ سعته 4 ملايين متر مكعب من المياه.

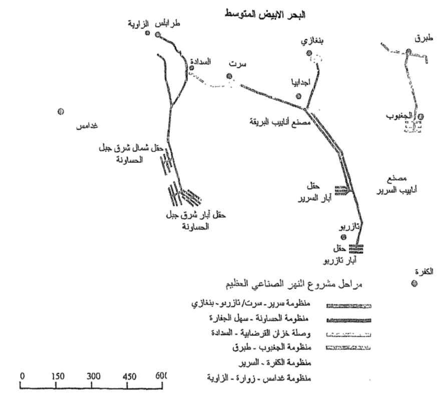
6ـ منظومة الجغبوب / طبرق:

تم في أواخر عام 1998ف. إعداد برنامج استكشافي للمنطقة الواقعة جنوب وجنوب شرق وجنوب غرب منطقة الجغبوب وقد أكدت الدراسات الأولية على وجود كميات كبيرة من المياه الجوفية بمنطقة جنوب الجغبوب مما شجع على إعداد برنامج يشتمل على حفر ما مجموعه 15 بئراً منها 5 آبار استكشافية بعمق 1200 متراً وعدد 5 آبار استكشافية تتراوح أعماقها ما بين 420 و380 متراً وكذلك حفر 5 آبار مراقبة بعمق 1200 متراً وبناء على نتائج حفر هذه الآبار سيتم تحديد المعلومات الهيدروليكية المائية للخزانات الجوفية بالمنطقة ومدى إمكانية استغلالها على نطاق واسع وذلك لتغطية الاحتياجات المائية لمنطقة البطنان بشرق الجماهيرية العظمى:

ولتحديد مواقع هذه المنظومات العملاقة وكذلك الخزانات الضخمة والتي تمثل بحيرات معلقة في صحراء الجماهيرية العظمى، ومراكز دعم التشغيل والصيانة لهذه المنظومات وكذلك المناطق والمدن التي استفادت والتي ستستفيد من هذا المشروع الأعجوبة يمكن العودة إلى الخريطة شكل (6/6).



شكل (6-6) يوضّح مراحل مشروع النهر الصناعي العظيم



مجالات استعمال مياه النهر الصناعي العظيم:

لقد عرفنا كيف أن مشروع النهر الصناعي العظيم يهدف إلى توفير مصدر جديد للمياه العذبة في الجماهيرية العظمى عن طريق نقل كميات كبيرة من المياه من أعماق الصحراء إلى المناطق الساحلية ذات الأراضي الخصبة والآهلة بالسكان، وفعلاً تم تخصيص الجزء الأكبر من هذه المياه للأغراض الزراعية حتى تتمكن البلاد من قطع شوط كبير على طريق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والحيوانية وتحقيق أكبر قدر من الحرية الاقتصادية والأمن الغذائي.

من هنا تم العمل على إنجاز الخطوة المكملة لهذا المشروع العظيم بتأسيس الهيئة العامة لاستثمار مياه النهر الصناعي العظيم وذلك بموجب قرار اللجنة

الشعبية العامة رقم (524) لسنة 1989ف. بتاريخ 1989/7/1 ف. بوضع كافة التصورات والدراسات المتعلقة بالاستثمار الزراعي لمياه النهر الصناعي العظيم.

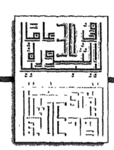
ولقد بادرت الهيئة منذ الوهلة الأولى بإجراء سلسلة من الدراسات والبحوث التي تغطي كافة الجوانب المتعلقة بالاستثمار الزراعي، وشملت تلك الدراسات حوالي 450 ألف هكتار من المساحات القريبة من مسار منظومة مياه المرحلة الأولى وفقاً للأسس الفنية المعمول بها في هذا المجال وذلك لترشيح أفضل الترب ذات القدرة الإنتاجية العالية. وتحديد التركيب المحصولي الأمثل للمناطق المستهدفة مع تحديد الدورة الزراعية وطرق ومواعيد الزراعة المناسبة، كما تم إجراء دراسات ميدانية عن الري والصرف وذلك لتحديد الاحتياجات المائية للمحاصيل المستهدفة وفقاً للظروف المناخية السائدة لكل منطقة، وترشيح نظام الري الأمثل. وقد اهتمت الهيئة كذلك بإعداد دراسات متكاملة عن الكوادر الفنية المطلوبة مع بيان لكيفية الإعداد والتدريب لتلك الكوادر للقيام بالمهام الموكلة إليها.

ولقد اتخذت خطة الاستثمار تحديد شكل الاستثمار الزراعي لمياه المرحلة الأولى في اتجاهين أساسيين:

أ- دعم المزارع القائمة فعلياً بمياه الري وذلك من المواقع التابعة لمنظومة السرير / سرت، وكذلك المواقع التابعة لمنظومة تازربو بنغازي. وللمزيد من التفاصيل راجع الأشكال (5 – 6 و 6 – 6 و7 – 6).

ب استصلاح مناطق جديدة ووضعها تحت الري الدائم ويمكن تصنيف تلك المناطق على النحو التالي:

- مشاريع محددة لخدمة بعض المجمعات القائمة على مشاريع صناعية كبيرة.
- مشروع بشر ويهدف لسد الاحتياجات الزراعية لمجمع البريقة النفطي.
- مشروع النوفلية ويهدف لسد الاحتياجات الزراعية لمجمع رأس الأنوف النفطي.
- مشاريع مستحدثة إنتاجية واستيطانية (انظر جدول رقم6/11).



أنواع المحاصيل الزراعية المقترحة للمشاريع المختلفة:

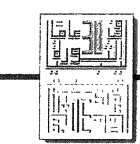
لم يتم اختيار أنواع المحاصيل الزراعية المستهدفة في مناطق الاستثمار المختلفة بطريقة عشوائية بل أجريت عدة دراسات متكاملة قبل الاختيار وذلك لتوضيح فوائد هذه المشاريع من عدة جوانب مثل تحقيق المردود الاقتصادي الأمثل

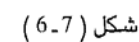
جدول رقم (11 - 6)

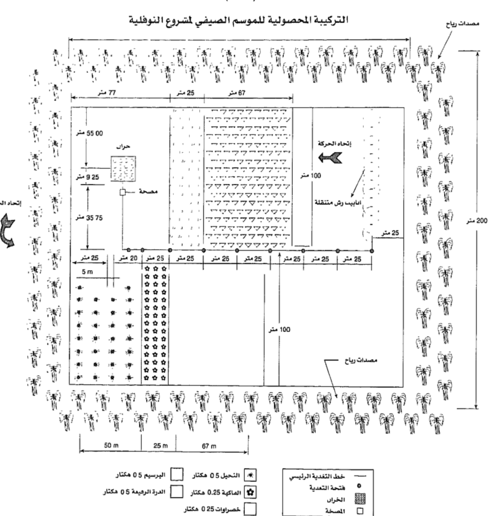
إجمالي الإنتاجيات لمشروعات جهاز إستثمار مياه المرحلة الأولى للنهر الصناعي العظيم بالمنطقة الوسطى

إسم المشروع	عدد المزارع	المساحة هكتار	الإنتاج بالمشروع / طن				
			حبوب	تبن	خرطان	فاكهة	خضروات
الوادي الفارغ		80				640	
الوديان الشرقية	173	519	1156	492		1044	2610
مشروع مزارع وادي هراوه	368	1104	2076	883	9066	883	1987
مشروع سلطان و العامره	417	1251	2350	1000	6518	1376	188
المزارع الصغيرة وادي الحنيوه	169	507	794	338		1014	2535
مشروع السواده و ابو زاهيه	959	5754	13522	5754	30981	5275	7193
المزارع الكبيرة القرضابية	3	5400	29268	10800	20738		
الوديان الغربية	1374	3425	3244	1374		8244	
مشروع النوفلية	17	850	1128	480	5509	919	1275
مشروع بشر	288	1728	4061	1727	9246	1494	2160
مشروع ثامت و زكير	150	750	2115	630	3815	825	1125
المجموع	**4068**	**21369**	**59714**	**23478**	**85871**	**21714**	**19073**

من استخدام مياه النهر الصناعي العظيم ومراعاة توجهات المجتمع لإنتاج السلع الغذائية الأساسية كخطوة هامة على طريق الاكتفاء الذاتي. وعلى هذا الأساس اعتبرت محاصيل الحبوب والأعلاف هي العمود الفقري للتركيب المحصولي المقترح سواء لنمط المزارع الصغيرة أم المزارع الكبيرة. واستناداً إلى ذلك تقرر زراعة معظم المساحات بالقمح والشعير والبرسيم والعلف الحيواني لتأمين حاجيات البلاد من هذه المواد الغذائية الاستراتيجية مع تخصيص ساحات محدودة لزراعة الفاكهة والخضروات لتحقيق الاكتفاء الذاتي للأسر المنتجة في هذا المجال. (شكل رقم 7-6 يوضح التركيبة المحصولية لمزارع مشروع النوفلية).




شكل (7ـ6)

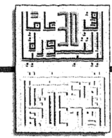


إجمالي الإنتاجيات لمشروعات جهاز استثمار مياه المرحلة الأولى للنهر الصناعي العظيم بالمنطقة الوسطى .

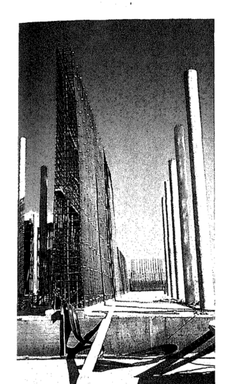
المخصصات المائية الزراعية خط السرير - سرت

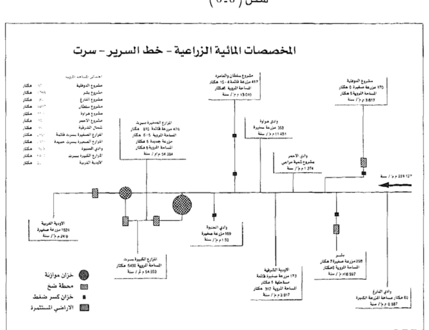
نظام تغذية المشاريع من مياه النهر الصناعي العظيم

التركيبة المحصولية للموسم الصيفي لمشروع النوفلية



شكل (8-6)





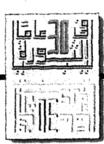
نظم الرّي :

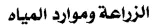
أجريت الدراسات الشاملة لتوفير أحدث الطرق العلمية واستخدامها في تقدير الاحتياجات المائية للتركيبة المحصولية ومفاضلة أجهزة الري المختلفة ووضع أنسب المواصفات الفنية مستخدمين كل ما توفر من معلومات عن المياه والتربة والمناخ آخذين في الاعتبار كل التوجيهات والترشيدات التي تتمشى مع أهداف المشروع. وبالتالي اعتمد على أنظمة الري التالية:

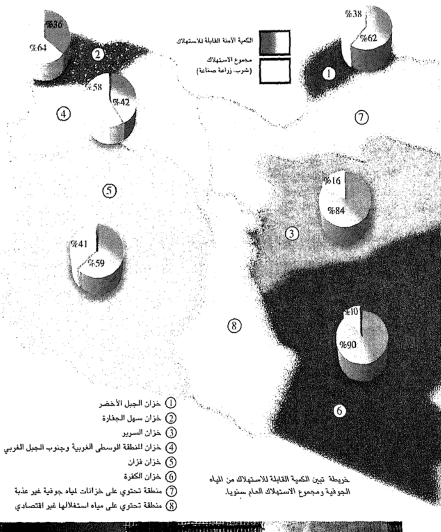
1 - الري بالرش.

2 - الري بالتنقيط.

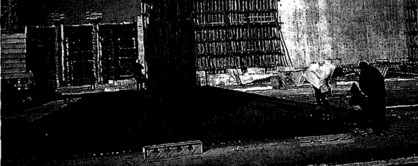
3 - الري السطحي.

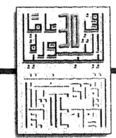


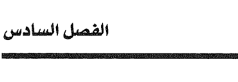




خريطة تبين الكمية القابلة للاستهلاك من المياه الجوفية ومجموع الاستهلاك العام سنويا.



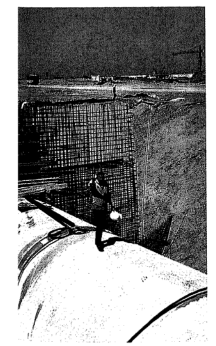




وقد تم تنفيذ خزانات المزارع بحيث تتسع لاستيعاب كمية المياه المخصصة للمزرعة الواحدة والتي تم تحديدها بناءً على التركيبة المحصولية المخصصة لكل مشروع حيث يتم تخزينها لحين توزيعها داخل المزرعة بإحدى طرق الري السالفة الذكر.

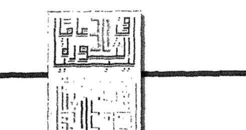
كما تم العمل على مد شبكات طرق حديدية رئيسية وفرعية لتسهيل عمليات النقل والخدمات في كل المشاريع الزراعية وتنفيذ محطات كهرباء فرعية وشبكات الكهرباء اللازمة. وتجنباً لمخاطر السيول والفيضانات أنشئت شبكات الصرف بقنوات رئيسية وفرعية صممت لتصريف المياه الزائدة عن حاجة التربة.

إن المشاريع الزراعية المقامة على مياه المرحلة الأولى من مشروع النهر الصناعي العظيم يتم تغذيتها عن طريق خزانات الموازنة باستخدام محطات الضخ أو عن طريق فتحات التغذية الموجودة على خط النهر بواسطة خطوط النقل الموصلة بخزانات كسر الضغط التي تعتمد سعتها على المخصصات المائية للمشروع والتركيب المحصولي. وتعمل هذه الخزانات على كسر الضغط الناتج عن قوة تدفق المياه في خط النقل وعلى تخزين المياه وتوزيعها عن طريق شبكة أنابيب تربط خزانات المزارع بخزانات كسر الضغط مع الاستفادة من الانسياب الطبيعي قدر الإمكان وفي حالة تعذر ذلك تقام محطات الضخ اللازمة (انظر شكل 7ـ 6). والجدير بالذكر أن الاستعمال الزراعي للمرحلة الأولى من مياه مشروع النهر الصناعي العظيم تمثل النسبة العظمى وتبلغ المخصصات الزراعية حوالي 549،502 مليون متر مكعب سنوياً موزعة على النحو التالي:

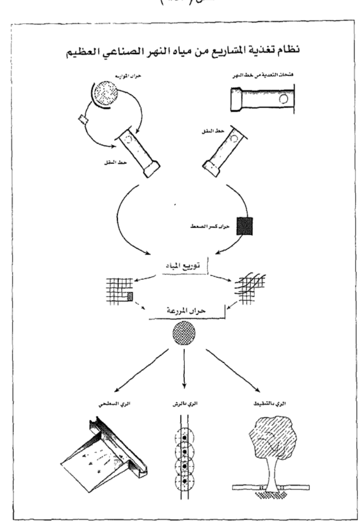


316.770 مليون متر مكعب سنوياً من منظومة تازربو ـ بنغازي.

232.732 مليون متر مكعب سنوياً من منظومة السرير ـ سرت أما مخصصات الشرب والصناعة وتقدر بحوالي 150.498 مليون متر مكعب سنوياً وذلك لدعم المدن والقرى والمشاريع الصناعية الكبرى (شكل11 ـ 6) الذي يوضح المخصصات المائية لمشاريع المرحلة الأولى).

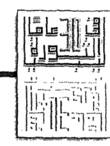


شكل (9-6)



حقائق وأرقام

مشروع النهر الصناعي العظيم هو أكبر مشروع هندسي مدني على مستوى العالم في الوقت الحاضر. وفيما يلي بعض الحقائق والأرقام التي تثبت مدى ضخامة هذا المشروع الحضاري العظيم والفريد من نوعه على مستوى الكرة الأرضية بقاراتها الست والحقائق والأرقام هي:



الفصل السادس

1 ـ عن طريق هذا المشروع يتم نقل 6.500.000 م3 (ستة ملايين وخمسمائة متر مكعب من المياه) يومياً من أعماق الصحراء إلى المناطق الساحلية الآهلة بالسكان حيث الأراضي الزراعية الخصبة والمشاريع الصناعية الضخمة، وذلك عن طريق منظومات أنابيب المشروع. ويتم استخراج هذه الكمية الهائلة من المياه من أربعة أحواض مائية قدرت الطبقات الحاملة للمياه فيها على النحو التالي:

أ ـ حوض الكفرة بحجم 20.000 كيلومتر مكعب.

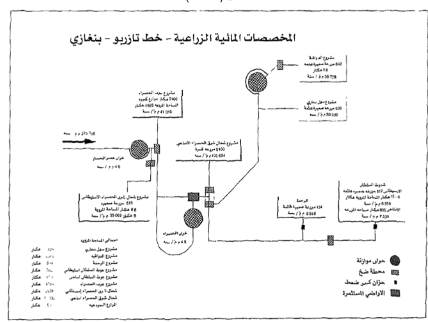
ب ـ حوض السرير بحجم 10.000 كيلو متر مكعب.

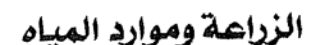
ج ـ حوض مرزق بحجم 4.000 كيلو متر مكعب.

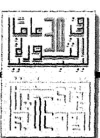
د ـ حوض الحمادة الحمراء بحجم 3.500 كيلومتر مكعب.

2ـ تستخرج المياه من هذه الأحواض عن طريق حفر عدد 1200 بئر لإنتاج الكمية المطلوبة من المياه يومياً.

شكل (6ـ10)



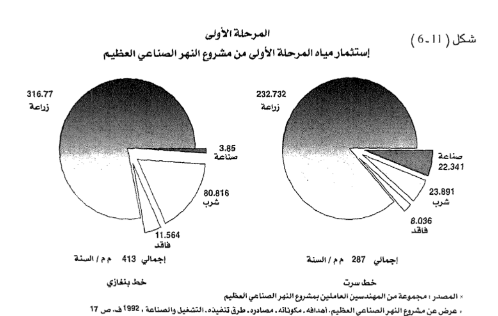




شكل (11-6)

المرحلة الأولى

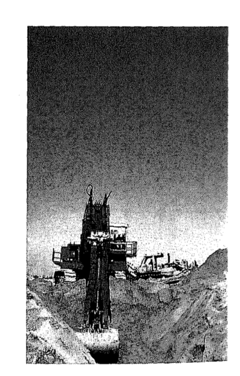
إستثمار مياه المرحلة الأولى من مشروع النهر الصناعي العظيم



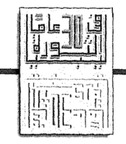
× المصدر : مجموعة من المهندسين العاملين بمشروع النهر الصناعي العظيم

، عرض عن مشروع النهر الصناعي العظيم. أهدافه. مكوناته. مصادره. طرق تنفيذه. التشغيل والصناعة ، 1992 ف. ص 17

3 ـ تصل مياه النهر الصناعي العظيم إلى المناطق الشمالية من الجماهيرية العظمى عن طريق منظومات من الأنابيب يبلغ طولها حوالي 5000كم (خمسة آلاف كيلومتر)، من هذه المنظومات منظومة النقل ويبلغ طولها 3500 كيلومتر وتشتمل على 465.000 أنبوب معظمها بقطر 4 أمتار وبطول 7.5متر وتتراوح أوزانها بين 70 و86 طن للأنبوب الواحد وذلك حسب ضغوطها التصميمية. أما خطوط التجميع بحقول الآبار فيبلغ طولها 1500كم وتشتمل على 200.000 أنبوب تتراوح أقطارها بين 1.6 متر و2.08 متر وبطول 7.5 متر.



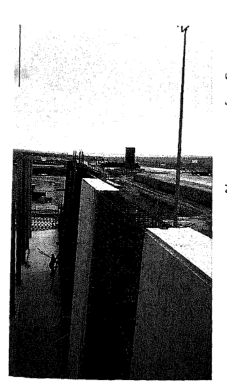
4 ـ يتم تصنيع الأنابيب الخرسانية سابقة الإجهاد باستخدام عناصر الحديد والفولاذ ومركبات الخرسانة والملاط والقطران، وقد أصبحت الجماهيرية العظمى بتنفيذ مشروع النهر الصناعي العظيم من أكبر الدول المنتجة للأنابيب الخرسانية سابقة الإجهاد في العالم وذلك من خلال مصنعي السرير والبريقة.



5 ـ يبلغ طول أسلاك الفولاذ السابقة الإجهاد الملفوفة حول الأنابيب المصنعة حوالي 5500.000كم وإذا اعتبرنا محيط الكرة الأرضية حوالي 27.000كم فإن هذه الأسلاك كافية للالتفاف حول الكرة الأرضية حوالي 204 مرات.

6 ـ تبلغ كمية الركامات المستخدمة في إنشاء مشروع النهر الصناعي العظيم حوالي 30.000.000 طن، وهذه الكمية تكفي لبناء عدد 20 هرم مثل هرم خوفو الأكبر.

7 ـ يبلغ حجم الأتربة والصخور المستخرجة من حفر خنادق خطوط الأنابيب المستخدمة في النهر الصناعي حوالي 275.000.000 متر مكعب وهذا الرقم يعادل 18 مرة الأتربة والصخور المستخرجة من حفر مشروع السد العالي في جمهورية مصر العربية.



8 ـ تبلغ كمية الإسمنت المستخدمة في مشروع النهر الصناعي العظيم حوالي 6.000.000 طن (ستة ملايين طن) وتكفي هذه الكمية من الإسمنت لتعبيد طريق إسمنتي من الجماهيرية العظمى إلى الهند.

9ـ لقد أنجز مشروع النهر الصناعي العظيم خزانات شبيهة بالبحيرات العذبة المعلقة من أهمها:

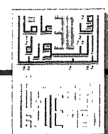
أ ـ خزان القرضابية سعته 68000.000 متر مكعب.

ب ـ خزان سرت الذراعي سعته 15.000.000 متر مكعب.

ج ـ خزان إجدابيا سعته 4.000.000 متر مكعب.

د ـ خزان عمر المختار سعته 4.700.000 متر مكعب.

هـ ـ خزان الخضراء الزراعي سعته 42.000.000 متر مكعب.



10 ـ بالرغم من أن تدفق المياه في أنابيب النهر الصناعي العظيم تسير بالجاذبية والانسياب إلى الشمال إلا أن القدرة الكهربائية المستخدمة لاستخراج ونقل التدفق اليومي من المياه تقدر بحوالي 600 ميجاوات.

11 ـ تبلغ تكلفة المتر المكعب من مياه مشروع النهر الصناعي العظيم 147 درهماً. وتمثل هذه التكلفة إجمالي التكلفة الإنشائية لجميع مراحل المشروع والتشغيلية لمدة خمسين عاماً، بينما تبلغ التكلفة التشغيلية فقط لإنتاج المتر المكعب الواحد من تحلية مياه البحر 860 درهماً.

الخلاصة

1 ـ يبلغ طول منظومة نقل المياه من السرير إلى إجدابيا 381 كم.

2 ـ يبلغ طول منظومة المياه من إجدابيا إلى بنغازي 159 كم.

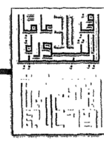
3 ـ تم تعبيد حوالي 2000كم من الطرق وذلك لتركيب الأنابيب كبيرة الحجم على امتداد خنادق الحفر التي توضع بها الأنابيب بحيث تتمكن الشاحنات والمقطورات الكبيرة الحجم من نقل الأنابيب إلى مواقع تركيبها.

4 ـ هذه الطرق تم تعبيدها بمواصفات خاصة لتتحمل وزن الشاحنات الكبيرة الخاصة لنقل الأنابيب مع وزن الأنبوب الذي يبلغ 120 طناً.

5 ـ مصنع السرير لإنتاج الأنابيب الضخمة سابقة الإجهاد به ثلاثة خطوط للإنتاج، أما مصنع البريقة فبه خطان.

6 ـ يتم تدفق المياه من الخزانات العلوية بالسرير وتارزبو إلى خزان التجميع والموازنة بإجدابيا بالانسياب الطبيعي.

7 ـ خزان التجميع والموازنة بإجدابيا دائري كما يظهر بوضوح في الصور المرفقة، ويبلغ قطره 923.2 متراً مقاساً من الحافة الداخلية، ويتسع لأربعة ملايين متر مكعب من المياه.



8 - المواد المستخدمة في إنشاءات خزان إجدابيا هي من أتربة أعمال الحفر ومن محاجر الإمداد التي اعتمدت بالقرب من موقع الخزان.

9 - يقدر الخبراء بأن هناك خمسين عاماً أو أكثر من احتياطي المياه العذبة وذلك على مستوى الضخ الحالي، وهذه المياه موجودة في طبقة المياه الجوفية للصحراء الليبية وعليه صممت الأنابيب ليكون عمرها الافتراضي أكثر من خمسين عاماً.

10 - يتكون حقل أبار السرير من عدد 150 بئراً.

11 - يتكون حقل آبار تارزبو من عدد 120 بئراً.

12 - تصل الطاقة الإنتاجية لمجموع هذه الآبار مليوني متر مكعب من المياه الجوفية في اليوم.

13 - تقوم بإنتاج الأنابيب المستخدمة في مشروع النهر الصناعي العظيم ثلاثة مصانع تم افتتاح مصنعين منها أحدهما في السرير والثاني في البريقة.

14 - مصنع السرير أكبر خمس مرات من أكبر مصانع الأنابيب في العالم.

15 - بهذه المصانع الثلاثة أصبحت الجماهيرية العظمى، أول دولة في العالم في صناعة الأنابيب من هذا النوع الضخم.

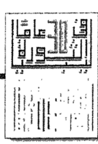
16 - يتم تصنيع أنبوب واحد كل ربع ساعة.

17 - تقدر السعة التخزينية لكل خزان من الخزانين العلويين بالسرير 170 ألف متر مكعب من المياه.

18 - طول السلك الداخل في صناعة الأنابيب لمشروع النهر الصناعي العظيم تقدر ب 130 لفة حول الكرة الأرضية.

النهر الصناعي العظيم وذاكرة التاريخ

تم إنشاء جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي العظيم بموجب القانون رقم 11 لسنة 1983 ف. الصادر في 1983/10/6 ف. تنفيذاً لقرارات المؤتمرات



الشعبية الأساسية التي صاغها مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده الاستثنائي يوم 1983/10/3 ف.

تم بطرابلس التوقيع على عقد تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع النهر الصناعي العظيم بتاريخ 1983/10/9 ف .

عقدت اللجنة الشعبية لجهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي العظيم أول اجتماع لها بقاعة الاجتماعات واللجنة الشعبية لبلدية بنغازي بتاريخ 1984/8/28 ف.

يوم الثلاثاء 1984/8/28 ف. وضع قائد ثورة الفاتح العظيم حجر الأساس لمشروع النهر الصناعي العظيم بمنطقة السرير إيذاناً بالبدء في التنفيذ وألقى كلمة بهذه المناسبة التاريخية جاء فيها:

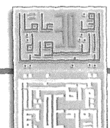
«إن هذه الأمة هي أمة الحضارة والمجد وليست أمة الدونية وإنها أمة الكفاح. فالعرب هم الذين بنوا إرم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد وهم ثمود الذين جابوا الصخرة بالواد، أي سد مآرب التاريخي الشهير، وهم بناة الإهرامات تلك الأوتاد العظيمة، وهم الذين يصنعون حجر الأساس لمشروع النهر الصناعي العظيم وجعلنا من الماء كل شيء حيّ صدق الله العظيم هكذا قررنا إعادة صياغة الحياة فوق الأرض التي أصبحت حرة».

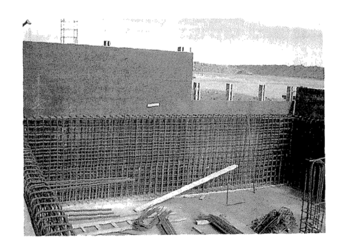
قائد الثورة

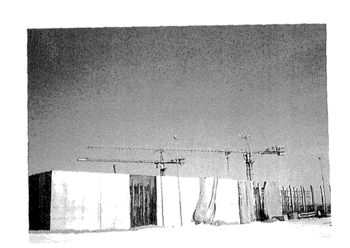
بتاريخ 1986/8/28 ف.

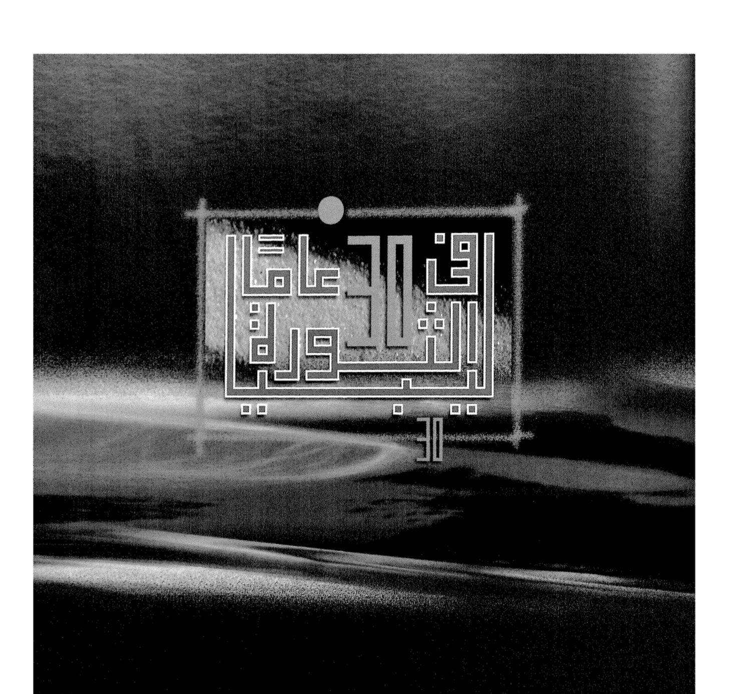
إفتتح الأخ قائد الثورة مصنع إنتاج الأنابيب سابقة الإجهاد بالبريقة كما تم إفتتاح مصنع السرير لإنتاج الأنابيب وبدأ الإنتاج الفعلي للمصنعين منذ هذا التاريخ.

أصدرت اللجنة الشعبية العامة قراراً رقم 524 لسنة 1989 بتأسيس الهيئة العامة لاستثمار مياه النهر الصناعي العظيم للأغراض الزراعية بتاريخ 1989/7/1 ف.



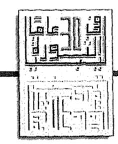




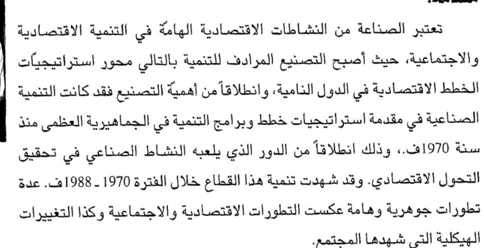


الفصل السابع

الصناعة



الفصل السابع



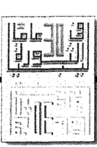
مقدمة:

تعتبر الصناعة من النشاطات الاقتصادية الهامّة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح التصنيع المرادف للتنمية بالتالي محور استراتيجيّات الخطط الاقتصادية في الدول النامية، وانطلاقاً من أهميّة التصنيع فقد كانت التنمية الصناعية في مقدمة استراتيجيات خطط وبرامج التنمية في الجماهيرية العظمى منذ سنة 1970ف.، وذلك انطلاقاً من الدور الذي يلعبه النشاط الصناعي في تحقيق التحول الاقتصادي. وقد شهدت تنمية هذا القطاع خلال الفترة 1970 ـ 1988ف. عدة تطورات جوهرية وهامة عكست التطورات الاقتصادية والاجتماعية وكذا التغييرات الهيكلية التي شهدها المجتمع.

كان دور النشاط الصناعي حتى سنة 1969ف. هامشياً في الاقتصاد الوطني، فقد كان يعتمد في تنمية على المبادرات الفردية، التي أعطت أولوية الاستثمار للأنشطة البديلة التي تتميز بسرعة مردودها، وقلة مخاطرها الاستثمارية، الأمر الذي انعكس على هيكل النشاط الصناعي الذي تمثل في تلك الفترة من منشآت صناعية صغيرة ذات طاقات محدودة.

لقد كان الهدف الأساسي للتخطيط الصناعي خلال الفترة 1970 ـ 1988ف. هو تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد إنتاجي، ولتحقيق ذلك فقد تم التركيز على تنفيذ المشروعات الصناعية الكبيرة والاستراتيجية والتي لا يقوم الأفراد في العادة بالإقدام عليها، إما لضخامة الاستثمارات التي تتطلبها أو لطول فترة التفريخ اللازمة لإعطاء مردودها. ويشير الجدول رقم (1 ـ 7) إلى حجم الإنفاق الاستثماري على مستوى النشاط الصناعي والذي تطور من 59 مليون دينار سنة 1972 ليصل 4133 مليون دينار سنة 1988ف. *.

(*) لم يتمكن الباحث من الحصول على البيانات المتعلقة بحجم الانفاق الاستثماري خلال السنوات العشر الماضية نظراً لضيق الوقت.



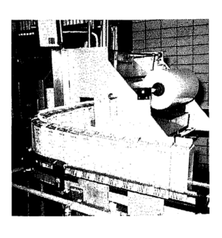
الصناعة

ومن ناحية اتجاه النمو في هذا القطاع فقد تم التركيز كمرحلة أولى على توفير احتياجات الجماهير في نشاطات رئيسة، وهي الغذاء والكساء ومستلزمات البناء والتشييد، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالصناعات الاستراتيجية. ويمكن تقديم عرض موجز للتحولات الثورية التي أنجزت في هذا القطاع وفقاً للآتي:

* تطور عدد المشروعات الصناعية.
* تطور الإنتاج الصناعي.
* اتجاهات التنمية.
* التحولات على مستوى فروع الصناعة الأساسية في القطاع.

تطور المشروعات الصناعية:

إدراكاً لأهمية التصنيع في تحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، واقتناعاً بأن إقامة قطاع صناعي يستجيب للأهداف الاقتصادية الجديدة والمتمثلة في الحد من تأثير قطاع النفط وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، لا يتأتى إلا بتظافر كافة الجهود، وقيام الدولة بالأعباء الرئيسة للتنمية الصناعية. وذلك بالنظر إلى طبيعة الاستثمارات في القطاع الصناعي وخاصة المشروعات الاستراتيجية الكبيرة.



وإيماناً بأن تحقيق هذه السياسة يتطلب بناء هياكل تنظيمية للاضطلاع بمهام التصنيع في المرحلة المقبلة، وبما يمكن من خلق منشآت هامة قادرة وفعّالة. بناءً على هذا فقد تم إنشاء المؤسسة الوطنية العامة للتصنيع بمقتضى القانون رقم 26 لسنة 1970ف. لتضطلع بتنفيذ وتشغيل المشروعات الصناعية. كما تم إنشاء مركز البحوث الصناعية بموجب القرار رقم 25 لسنة 1970ف. كأحد الأجهزة التنفيذية المساعدة في مجال الصناعة، وحددت اختصاصاته في دراسة المشروعات الصناعية، وتقديم الخدمات الفنية والاقتصادية، بالإضافة إلى القيام بأعمال البحث الجيولوجي والتنقيب عن الخامات المحلية.

كما تم تأسيس عدد من الشركات الصناعية لأول مرة في الجماهيرية العظمى، وذلك للتنسيق والتعاون في إدارة مجموعة من المنشآت الصناعية، كما أنها تعمل على تذليل المشاكل والصعوبات التي تحول دون الانطلاق في الإنتاج، فضلاً عن قيام بعضها بعمليات الاستيراد.

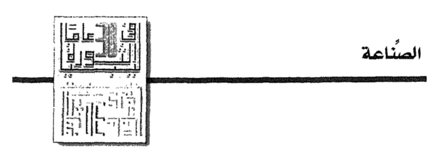
جدول رقم (1 - 7)

الإنفاق الإستثماري على مستوى النشاط الصناعي

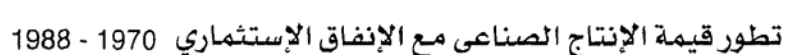
(الف دينار)

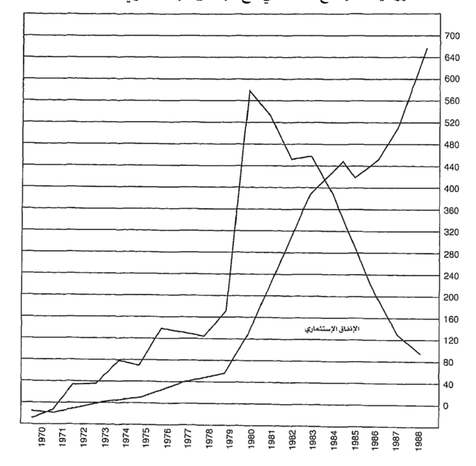
النشاط الصناعي	1972	1975	1980	1985	1987	1987 - 1972
الصناعات الغذائية	2956	36046	136293	247811	260350	260350
الملابس والجلود	1870	18137	87107	120774	123616	123616
الأثاث والورق	-	4515	20911	39160	47324	47324
الكيماوية	34200	82508	107954	197834	210666	210666
الكيماوية الاساسية	32	1154	23346	336365	361228	361220
تكرير النفط	9334	56969	148519	244122	249050	249050
البتروكيماويات	118	33918	332576	847013	869159	869159
الإسمنت والجير	4500	52055	220634	324274	333881	333881
مواد البناء	500	13068	53236	62460	65827	65827
المعدنية الاساسية	78	2898	105645	808165	1027927	1027927
المعدنية والكهربائية	2000	21907	88361	126305	138188	138188
الصناعات الصغرى	326	2326	8426	26539	33131	33131
تطوير الصناعة	1727	2817	20886	73668	84739	84739
المشاركة في إنشاء الصناعات	-	2525	15292	34219	35939	35939
إجمالي النشاط الصناعي الإنتاجي	57641	330843	1579308	3488649	3841025	3841025
البحوث والدراسات	500	5600	21300	38873	41297	41297
تشجيع الصناعة	300	7000	10900	11600	11600	11600
التعليم الصناعي	-	750	33128	60650	71927	71927
الثروة البحرية	202	6497	52497	82114	88816	88816
القروض الصناعية	1000	6000	40000	76500	79130	79130
	2002	25847	157825	275737	292770	292770
	59643	356690	1737133	3764386	4133745	413395

المصدر اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، تقييم النشاط الإقتصادي 1970 - 1998 قطاع الصناعة ص. 65

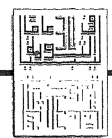


شكل رقم (1 - 7)





وخلال الفترة 1970 ـ 1988ف. بدأ حوالي 163 مشروعاً صناعياً مرحلة الإنتاج منها 56 مشروعاً تغطي الصناعات الغذائية، و23 مشروعاً في صناعة الغزل، والنسيج والملابس، والجلود، وعدد 13 مشروعاً في الصناعات البتروكيمائية و23 مشروعاً في صناعة مواد البناء وعدد 22 مشروعاً في الصناعات المعدنية والهندسية، وصناعة الأخشاب والورق، بعدد 8 مصانع وذلك إلى جانب 20 مشروعاً صناعياً في مراحل مختلفة من التنفيذ.



الفصل السابع

تطوّر الإنتاج الصناعي:

تمشياً مع الاستراتيجية بعيدة المدى التي تهدف إلى الحد من اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر لتمويل غيره من القطاعات الاقتصادية، فقد تم

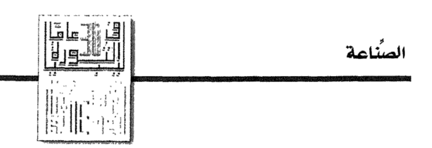
جدول رقم (2 - 7)

تطور قيمة الإنتاج الصناعي مع الإنفاق الإستثماري خلال الاعوام (1970 - 1988)

(مليون دينار)

العام	قيمة الإنتاج	الإنفاق الإستثماري
1970	17.5	15
1971	19.6	29
1972	22.2	65.1
1973	27.9	62.5
1974	31.5	107
1975	38.6	100
1976	53.1	165.5
1977	72.7	160.7
1978	82.7	157.1
1979	96.7	210.2
1980	150.1	583.2
1981	243.5	530.9
1982	358.4	409.7
1983	4.9	421
1984	448.1	377.1
1985	424.6	284.7
1986	463.4	207.8
1987	542.4	154.8
1988	655.4	128.7

المصدر: امانة اللجنة الشعبية للصناعة، تقرير متابعة اعداد إدارة الشركات والإنتاج 1988 ص 4



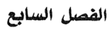
التركيز على القطاعات الإنتاجية بما فيها قطاع الصناعة، وذلك لتنويع هيكل الإنتاج، وسد الحاجات المحلية من السلع الصناعية والتصدير إن أمكن، وذلك بالاستفادة من الخامات المتوفرة محلياً، بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي، أو على الأقل الحد من التبعية الاقتصادية.

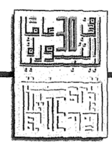
وبالنظر إلى حجم الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع فقد تطور الإنتاج الصناعي من 17.6 مليون دينار سنة 1970ف. إلى ما قيمته 82.7 مليون دينار سنة 19 78ف. قامت بتحقيقه (58) منشأة صناعية وطنية.

وبفضل القلاع الصناعية الضخمة التي شيدت في مختلف أرجاء الجماهيرية العظمى بفعل الثورة، فقد بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي خلال سنة 1988ف. ما قيمته 655.4 مليون دينار (أنظر جدول (1 - 7).

وقد بلغ متوسط قيمة الإنتاج الشهري في سنة 1988ف. (54.6) مليون دينار بينما لم يتعد هذا المتوسط 44.4 مليون دينار في سنة 1982ف. و38 مليون دينار عام 1986 ف. ويشير الجدول رقم (1 - 7) والرسم البياني رقم (1 - 7) إلى التطور الهائل الذي حدث في الإنتاج الصناعي.

كما تجدر الإشارة إلى تطور عدد المنتجين في هذا القطاع، حيث كان عددهم لا يتجاوز 2939 منتجاً سنة 1973ف.، وقد وصل إجمالي عدد المنتجين من قطاع الصناعة بما فيهم الأطقم المساعدة الفنية إلى 41931 منتجاً سنة 1988ف.

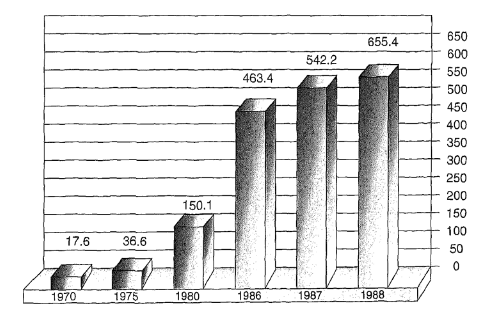




ويوضح جدول رقم (2 ـ 7) والرسوم البيانية المرفقة تطور قيمة الإنتاج الصناعي مع الإنفاق الاستثماري من الفترة 1970 ـ 1988ف.

شكل رقم (2 - 7)

مقارنة قيمة الإنتاج الصناعي والإنفاق الإستثماري



اتجاهات التنمية:

تعتبر الخطة الثلاثية للتنمية 73/75 الركيزة الأساسية لخطة الصناعة، وذلك بما شهدته من تقدم في العملية التخطيطية، ومن تحسن في الأساليب الفنية، كما تضمنت لأول مرة بعض المستهدفات في بعض المتغيرات الاقتصـــادية الرئيســة



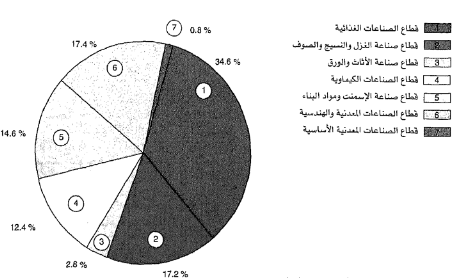
الصناعة

كالإنتاج والدخل والاستثمار والتوظيف، وكانت الخطة تهدف في مجال الصناعة إلى تحقيق إنتاج إضافي في جميع المشاريع، بالإضافة إلى تحقيق استغلال أفضل للطاقات الإنتاجية الصناعية الموجودة وذلك عن طريق توفير المواد الخام وخلق الحوافز وعوامل التشجيع الصناعيّة.

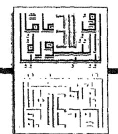
وكمرحلة أولى نحو التنمية الصناعية في الجماهيرية العظمى. فقد بنيت استراتيجية التخطيط الصناعي على أساس إعطاء الأهمية لفروع الصناعات التالية (أنظر الرسم التوضيحي شكل رقم 3-7):

شكل رقم (7 / 3)

هيكل الإنتاج الصناعي
(نسبة مساهمة القطاعات المختلفة 1988)



الصدر : تقرير المتابعة، أمانة الصناعة .



أ- الصناعات الغذائية وذلك لتوفير احتياجات المواطن من الأغذية محلياً بدلاً من الاستيراد.

ب - صناعة مواد البناء والتشييد: وذلك للحاجة إليها في تنفيذ برامج التنمية.

ج - الصناعات البتروكيمائية والكيماوية وذلك للميزة النسبية التي يمكن أن تتميز بها الجماهيرية في هذا المجال.

د - الصناعات المعدنية الأساسية التي يستخدم إنتاجها النهائي كسلع وسيطة مثل حديد التسليح، والأنابيب والجرارات الزراعية، وسيارات الشحن، والتي تساهم في تنفيذ مشاريع القطاعات الأخرى مثل الزراعة والتشييد والبناء والنفط والكهرباء.

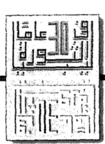
وتعتبر خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي في الفترة 1976/1980ف. مكملة للخطة السابقة حيث ركزت على التوسع في فروع الصناعات المذكورة أعلاه.

أما خطة التحول للفترة 1981/1985ف. فقد تم التركيز فيها على الآتي:

أ - إعطاء أولوية الاستثمار والتنفيذ للصناعات التصديرية الكيماوية والبتروكيمائية والتكرير، مع الاهتمام بالصناعات التي تنتج سلع الاستهلاك النهائي والوسيط.

ب - التوجه إلى الصناعات المعدنية الأساسية التي تكون مدخلاً للصناعات الثقيلة في المدى الطويل، فإنشاء مصنع المسبوكات والمطروقات والبدء في إنشاء المرحلة الأولى من مجمعي الحديد والصلب والألمنيوم، وهي من الصناعات التي تعتبر ركيزة النمو الاقتصادي.

ج - تحقيق الاكتفاء الذاتي من المستلزمات الأساسية لقطاع التشييد، مثل: الترابة (الإسمنت) والجير والآخر.



الصناعة

وفيما يلي عرض لأهم الإنجازات التي حدثت خلال الفترة 1970/1988ف. بفضل الدفعات الإنمائية الهائلة، وبفعل المنجزات الثورية العملاقة التي حدثت خلال هذه الفترة.

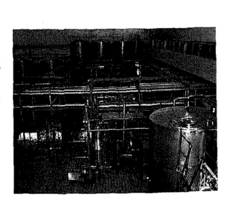
التحولات على مستوى الصناعات الأساسية في القطاع :

إن المتتبع للمسيرة الإنمائية التي استمرت كل هذه المدة، يدرك التحولات الجذرية الهامة التي حدثت في بناء الاقتصاد الوطني في كافة القطاعات، وقد حدث ذلك بفعل الاستثمارات الهائلة التي تم توظيفها، والتي وصلت قيمتها في مختلف القطاعات إلى حوالي 24894 مليون دينار، كانت حصة قطاع الصناعة منها حوالي 4293 مليون دينار.

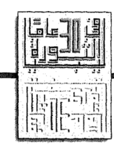
وبالرغم من صعوبة حصر الإنجازات التي تحققت في قطاع الصناعة، إلا أننا سنتعرض لأهمها في فروع الصناعات الأساسية.

أولاً ـ الصناعات الغذائية :

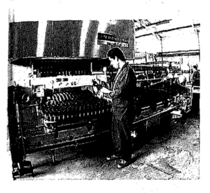
تشير البيانات إلى أن الطاقات الصناعية في هذا المجال قد تضاعفت عدة مرات خلال هذه الفترة، وعلى سبيل المثال بلغت حوالي (11) مرة في صناعة الألبان، وحوالي (4) مرات في صناعة طحن الغلال. كما أن الإنتاج الصناعي حقق تطوراً كبيراً في مجال الصناعات الغذائية حيث زاد إنتاج الألبان من (16) ألف طن عام 1970ف. إلى(180) ألف طن في سنة 1988ف.، هذا إلى جانب التطور الكبير الذي تحقق في إنتاج المكرونة والخبيز، والخبز والحلويات وتعليب الأسماك والخضروات والفواكه، وفيما يلي عرض لأهم الإنجازات في هذا المجال:



1ـ الألبان ومنتجاتها: يوجد في الجماهيرية أحد عشر مصنعاً، وصل إجمالي إنتاجها سنة 1988ف. حوالي (180) ألف طن، وتقوم بالإشراف على هذه المصانع الشركة العامة للألبان ومنتجاتها.



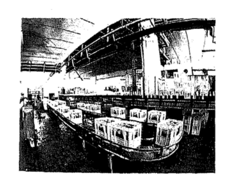
2 ـ مجموعة مصانع الغلال والأعلاف: أنشىء سبعة عشر مصنعاً لصناعة الأعلاف بجميع أنواعها وكذلك طحن الغلال وإنتاج الدقيق.



3 ـ مصانع السميد ومشتقاته: وعددها ثمانية مصانع، موزعة في كافة أنحاء الجماهيرية وتنتج السميد والمكرونة.

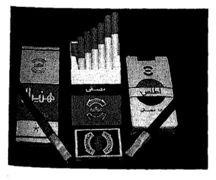
4 ـ صناعة الخبز والخبيز والحلويات: توجد أربعة مخابز آلية في كل من طرابلس ومصراته وسبها بطاقة إنتاجية تصميمية إجمالية (43200) طن.

5 ـ المعمورة للمواد الغذائية: تضم هذه الشركة خمسة عشر مصنعاً تنتج الخضر والفواكه والعصائر بمختلف أنواعها، والبقوليات، والمخللات ورب التمر، وأغذية الأطفال ومعجون الطماطم.

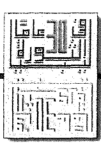


6ـ مصانع تصنيع وتعبئة المشروبات: عدد المصانع في هذا المجال تسعة مصانع موزعة على مختلف أنحاء الجماهيرية، وأهم منتجاتها المشروبات الغازية، والمياه المعدنية.

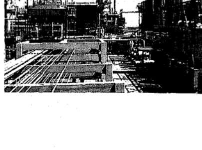
7 ـ مصانع تعليب الأسماك: بلغ عددها خمسة مصانع في كل من طرابلس، صبراته، الخمس، زوارة، وبنغازي.



8ـ مصانع التبغ والكبريت: تقدر الطاقة الإنتاجية لمصنع التبغ بحوالي 6000 طن سنوياً بالإضافة إلى مصنعى كبريت الخشب وكبريت الشمع بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 40 مليون علبة، و30 مليون علبة في السنة من كل نوع على التوالي.







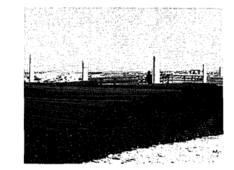
ثانياً ـ الصناعة الكيمياوية:

يتم في هذا المجال من الصناعة الاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة في الجماهيرية، حيث يتم تصنيع المواد الأولية الموجودة في الطبيعة في صورة رواسب ملحية، وأهم الإنجازات في هذا القطاع:

1 ـ المجمع الكيماوي بأبي كماش: تعتبر الصناعات الكيماوية القائمة في الجماهيرية ذات أهمّية كبرى، وتعتمد على استغلال الأملاح المتوفرة في سبخة أبي كماش. ويشتمل المجمع على المصانع التالية:

أ ـ مصنع الملح بطاقة إنتاجية 40.000 طن سنوياً.

ب ـ مصنع التحليل الكهربائي وأهم منتجاته الصودا الكيماوية (49000) طن سنوياً، وهيبوكلوريد الصوديوم (8900) طن سنوياً، وحامض هيدروكلوريد 8000 طن سنوياً وكلور سائل 5000 طن سنوياً.



ج ـ مصنع إنتاج ال ڤي. س. أم. وهي المادة الخام الرئيسة لتصنيع ال بي. ڤي. س.

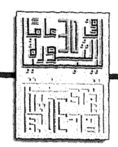
د ـ مصنع إنتاج ال ڤي. تي. س. وهي المادة الخام الرئيسة لصناعة اللدائن بأنواعها وأغراضها المختلفة سواء أكانت المرنة أم الصلبة.

2 ـ مصانع الصابون ومواد التنظيف: تبلغ الطاقة الإنتاجية المتاحة في الجماهيرية لإنتاج الصابون العطري (3) آلاف طن، وبالنسبة للصابون المسحوق حوالي (18000) طن سنوياً يتم إنتاجها في ستة مصانع.

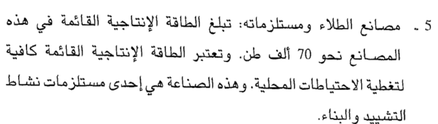
3 ـ مصانع الإطارات والنضائد: وهي تتكون من مصنع النضائد السائلة ومصنع الإطارات ومصنع تلبيس الإطارات.



4 ـ مصانع اللدائن ومنتجات الإسفنج الصناعي: بلغ عدد المصانع في هذا المجال حوالي ستة عشر مصنعاً في مختلف أنحاء الجماهيرية، وأهم منتجاتها الإسفنج الصناعي والشمع والطباشير والأكياس وغيرها من منتجات اللدائن.







5 ـ مصانع الطلاء ومستلزماته: تبلغ الطاقة الإنتاجية القائمة في هذه المصانع نحو 70 ألف طن. وتعتبر الطاقة الإنتاجية القائمة كافية لتغطية الاحتياطات المحلية. وهذه الصناعة هي إحدى مستلزمات نشاط التشييد والبناء.

6 ـ مصانع الغازات الصناعية والطبية: وتوجد خمسة مصانع تبلغ طاقتها الإنتاجية المتاحة نحو 2.7 من الغازات الطبية والصناعية.



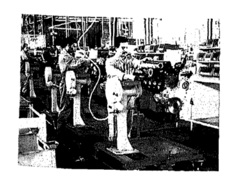
ثالثاً ـ الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية:

شهدت هذه الفترة قيام العديد من الصناعات الجديدة في هذا المجال مثل الجرارات الزراعية، والشاحنات والحافلات، والثلاجات والأفران والغسالات، وأجهزة الاستقبال المرئي، والأنابيب بمختلف أنواعها وفيما يلي نتعرّف بإيجاز على أهم المصانع في مجال الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية:



1 ـ مصنع الجرارات الزراعية: تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المصنع 6000 جرار زراعي سنوياً بمعدل وردية واحدة. وقد بدأ المصنع في الإنتاج في النصف الثاني من عام 1980ف.

2 ـ مصنع المقطورات: يقوم المصنع بإنتاج تجهيزات الشاحنات ورؤوس الجر المتمثلة في صناديق الشاحنات ومقطوراتها وخزانات الوقود وخزانات الصرف.



3 ـ مصانع الثلاجات والأفران والغسالات والمجمّدات: وقد بدأت في الإنتاج عام 1989 وتشمل الخطوط الإنتاجية الآتية:

- خط إنتاج الثلاجات.
- ثلاثة خطوط إنتاجية للأفران الغازية في كل من طرابلس والزاوية ومصراته.

4- مصانع الإلكترونات: تضم المصانع التالية:
- مصنع أجهزة الاستقبال المرئي الملون، وقد بدأ الإنتاج في سنة 1988ف.
- مصنع الهوائيات، وقد بدأ الإنتاج في سنة 1987ف.
- مصنع الهواتف والمقسمات وقد بدأ الإنتاج عام 1988ف.

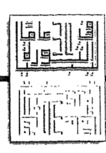
5- مجمع الأنابيب: وقد بدأ الإنتاج في عام 1978ف. ويشمل المصانع التالية:
- مصنع إنتاج الأنابيب الملحومة حلزونياً لاستخدامات النفظ والغاز.
- مصنع إنتاج الأنابيب الملحومة طولياً للأغراض المنزلية.
- مصنع إنتاج أنابيب الري بالرش للأغراض الزراعية.

6- مصنع الدرفلة: ويقوم بإنتاج عروق الصلب بأبعاد 15 سم ف 15 سم وبأطوال قدرها 3 أمتار.
7- مصنع الدراجات: وقد بدأ الإنتاج في سنة 1983ف. وينتج الدراجات الصغيرة والكبيرة.
8- مصنع الأسلاك والكابلات الكهربائية.

رابعاً ـ مجمع الحديد والصلب:

يعد مجمع الحديد والصلب من أضخم المجمعات الصناعية في الجماهيرية، وتشتمل مكوناته على الآتي:

أ- مصنعان للصلب: المصنع الأول مكون من 3 أفران كهربائية سعة كل منها 90 طناً للصبّة الواحدة، وخط واحد للصب المستمر للكتل، وخطين للصب المستمر للعروق لإنتاج 630.000 طن من الكتل والعروق سنوياً. أما المصنع الثاني فمكون من :



ثلاثة أفران كهربائية سعة كل منها 90 طناً سنوياً للصبة الواحدة، وخطين للصب المستمر للبلاطات وذلك لإنتاج 611.000 طن من البلاطات سنوياً.

ب- مصنعان لدرفلة القضبان والأسياخ لإنتاج 200.000 طن سنوياً.

ج- مصنع لدرفلة القطاعات الخفيفة والمتوسطة لإنتاج 120.000 طن سنوياً.

د - مصنع للدرفلة على الساخن لإنتاج 580 طن سنوياً من الشرائط.

هـ- مصنع للدرفلة على البارد لإنتاج 140 طن سنوياً من الشرائط والصفائح على البارد و100.000 طن سنوياً من الصفائح على الساخن.

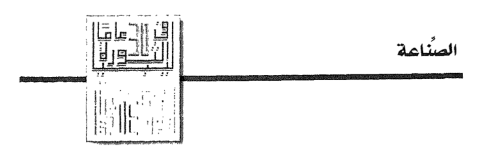
خامساً - صناعة الأثاث والورق:

ففي صناعة الأثاث يتم التركيز على صناعة الأثاث التحويلية، وقد تطور عدد المصانع ليصل إلى خمسة عشر مصنعاً في أنحاء الجماهيرية تقوم بإنتاج مختلف أنواع الأثاث المنزلي والمكتبي والمدرسي. وبلغت الطاقة الإنتاجية حتى نهاية 1986 حوالي 650 ألف م2 ووصلت في سنة 1987ف. إلى 1300.000 $م^2$ ومن المقدر أن تصل إلى 1580.000 $م^2$ مع نهاية 1990ف.

أما فيما يتعلق بصناعة الورق فيوجد بالجماهيرية أكثر من سبعة مصانع تقوم بإنتاج الكراسات والورق الحسّاس، والورق الصحي، وصناديق الكرتون. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمصانع الكراسات حوالي (60) مليون كراسة سنوياً.

سادساً - صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود:

انطلاقاً من اهتمام ثورة الفاتح العظيم بتوفير الحاجات الأساسية للمواطن، وبما أن الملبس يعتبر من ضمن هذه الحاجات، فقد تم إعطاؤه أهمية كبيرة، وفيما يلي أهم المصانع التي شيدت في هذا المجال:



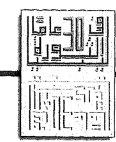
1 ـ مصنع جنزور للنسيج والصباغة والتجهيز: بدأ الإنتاج عام 1976ف.، وتبلغ طاقته الإنتاجية 24.5 مليون متر مربع. ويساهم إنتاج المصنع بتغطية الطلب المحلي في الوقت الحاضر بحوالي 83 %.

2 ـ مصنع غزل الصوف بالمرج ويتم فيه إنتاج البطاطين وذلك بالتكامل مع مصنع البطانيات وتقدر طاقته الإنتاجية بحوالي 900 ألف وحدة في السنة.

3 ـ مجمع بني وليد لصناعة السجاد وتبلغ طاقته الإنتاجية 2.1 مليون متر مربع في السنة.

4 ـ مصانع إنتاج الملابس الجاهزة والملابس الداخلية ويبلغ عددها (62) مصنعاً تبلغ طاقاتها الإنتاجية 22.5 مليون قطعة في السنة، كما تجدر الإشارة إلى أنه توجد 46 وحدة لإنتاج الملابس موزعة على مختلف بلديات الجماهيرية ويتركز أغلب إنتاجها في البدل العربية بوجه خاص.

5 ـ مصانع الجلود والأحذية: تبلغ الطاقات الإنتاجية في صناعة الجلود نحو (10م) مليون قدم مربع في السنة، وتتركز في مدينتي بنغازي وطرابلس، وتتكامل هذه الصناعة مع صناعة الأحذية التي تبلغ طاقاتها الإنتاجية نحو 12.2 مليون زوج في السنة، وتتركز في أربعة مصانع رئيسة.



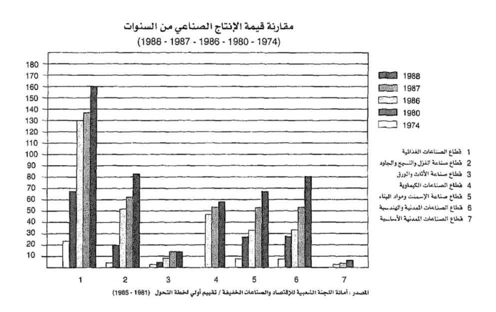
الفصل السابع

سابعاً - صناعة الإسمنت ومواد البناء:

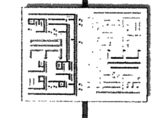
تعتبر هذه الصناعة من الصناعات الاستراتيجية، وقد شهدت تطوراً كبيراً خلال الفترة 1970 1988ف.، وقد وصلت قيمة الإنتاج في هذا القطاع إلى حوالي 68.1 مليون دينار، في حين أنها كانت لا تتجاوز 982 ألف دينار في سنة 1979ف. وتعتبر هذه الطاقة كافية لسد احتياجات البلاد من الإسمنت، وتفوق حاجاتها في الوقت الحاضر. وتشرف على هذه الصناعة خمس شركات على مستوى الجماهيرية تقوم بإنتاج الإسمنت وكذلك لوازم البناء الأخرى.

ومن هنا تتضح الإنجازات الثورية العملاقة التي تحققت في هذا القطاع (الصناعة) خلال هذه الفترة حيث تم توظيف ما يزيد عن 4 آلاف مليون دينار في الصناعة، أحدثت تطوراً كبيراً في قيمة الإنتاج الصناعي كما يشير إلى ذلك جدول رقم (3ـ 7) والرسوم البيانية المرفقة.

وقد وصل عدد المنشآت الصناعية الإنتاجية على مستوى الجماهيرية إلى أكثر من 300 مصنعاً. وقد بلغت قيمة الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة أكثر من 650 مليون دينار.



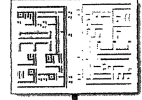
المصدر : أمانة اللجنة الشعبية للإقتصاد والصناعات الخفيفة / تقييم أولي لخطة التحول (1981 - 1985)



جدول رقم (3 - 7)

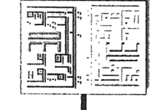
الطاقات الصناعية المنفذة في اهم الأنشطة الصناعية خلال الفترة (1970 - 1991)

الإنتاج	الوحدة	1970	1975	1980	1985	1990	1991	الزيادة المطلقة 70 - 91
الألبان	الف طن	8.0	26.0	174.2	187.6	280.0	230.0	222.0
طحن الغلال	الف طن	83.0	186.0	399.0	610.0	636.0	696.0	613.0
العلف	الف طن	84.0	84.0	400.4	926.6	1.050.0	1.050.0	966.0
النسيج	مليون متر	-	-	23.0	23.0	25.5	25.5	25.5
السجاد	مليون متر	-	0.5	1.4	1.4	5.7	9.2	9.2
الأحذية	مليون زوج	0.5	3.8	10.2	10.2	14.0	18.5	18.0
البطاطين	الف وحدة	-	-	800.0	800.0	800.0	800.0	800.0
الإطارات	الف وحدة	-	-	990.0	990.0	990.0	990.0	990.0
الصابون العطر	الف طن	-	-	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
اللدائن	الف طن	-	-	1.0	60.0	60.0	60.0	60.0
الصودا الكاوية	الف طن	-	-	49.0	49.0	49.0	49.0	49.0
تكرير النفط	مليون طن	0.5	3.0	15.5	15.5	16.8	16.8	16.3
الإسفلت	مليون طن	-	-	200.0	200.0	200.0	200.0	200.0
الأمونيا	الف طن	-	-	660.0	660.0	660.0	660.0	660.0



(تابع) جدول رقم (3 - 7)

الإنتاج	الوحدة	1970	1975	1980	1985	1990	1991	الزيادة المطلقة 70 - 91
اليوريا	الف طن	-	-	907.5	907.5	907.5	907.5	907.5
الميثانول	الف طن	-	-	660.0	660.0	660.0	660.0	660.0
الأسمنت	مليون طن	0.1	2.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.1
الجير	مليون متر	-	37.5	275.0	275.0	275.0	275.0	275.0
بلاط الجدران	الف طن	-	-	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
الطوب الآجر	الف طن	60.0	60.0	320.0	320.0	320.0	320.0	260.0
الزجاج	الف طن	-	-	12.0	12.0	30.0	30.0	30.0
الأنابيب الحديدية	الف طن	-	-	43.0	43.0	43.0	43.0	43.0
الجرارات الزراعية	جرار	-	-	5.000.0	5.000.0	6.000.0	6.000.0	6.000.0
الدراجات	الف وحدة	-	-	75.0	75.0	225.0	225.0	225.0
الأسلاك والكابلات	الف طن	-	-	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
انابيب الري بالرش	مليون متر	-	-	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
الشاحنات والحافلات	وحدة	-	-	4.500.0	4.500.0	4.500.0	4.500.0	4.500.0
الثلاجات والافران والمجمدات	وحدة	-	-	40.000.0	75.000.0	105.000.0	105.000.0	105.000.0
درفلة العطارات	الف طن	-	-	60.0	60.0	60.0	60.0	60.0
التبغ	طن	2.000.0	2.000.0	6.000.0	6.000.0	6.000.0	6.000.0	4.000.0
اجهزة الاستقبال المرئي	الف وحدة	-	-	-	-	150.0	150.0	150.0
اجهزة الاستقبال المسموع	الف وحدة	-	-	-	-	165.0	165.0	165.0
نضائد سائلة	الف وحدة	-	-	-	274.0	274.0	274.0	274.0

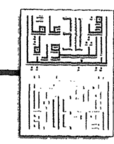


(تابع)

الإنتاج	الوحدة	1970	1975	1980	1985	1990	1991	الزيادة المطلقة 70 - 91
ملح طعام	الف طن	-	-	40.0	40.0	40.0	40.0	40.0
هيبوكلوريت الصوديوم	الف طن	-	-	-	9.0	9.0	9.0	9.0
حامض ايدروكلوريك	الف طن	-	-	-	8.0	8.0	8.0	8.0
كلور سائل	الف طن	-	-	-	5.0	5.0	5.0	5.0
جبس	الف طن	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	0.0
هواتف	الف هاتف	-	-	-	-	100.0	100.0	100.0
مقسمات	مقسم	-	-	-	-	667.0	667.0	667.0
هوائيات	الف وحدة	-	-	-	-	216.4	216.4	216.4
مضخم	الف وحدة	-	-	-	-	100.0	100.0	100.0
مغذى	الف وحدة	-	-	-	-	100.0	100.0	100.0
مغذى تيار مستمر	الف وحدة	-	-	-	-	100.0	100.0	100.0
محولات	الف محول	-	-	-	-	300.0	300.0	300.0
الدارات المطبوعة	الف متر	-	-	-	-	60.0	60.0	60.0
حاسبات	حاسوب	-	-	-	-	5.000.0	5.000.0	5.000.0
مصافي السيارات	الف مصفى	-	-	-	-	3.860.0	3.860.0	3.860.0
اكياس الإسمنت	مليون كيس	-	36.0	72.0	72.0	72.0	72.0	72.0
حديد قضبان واسياج	الف طن	-	-	-	60.0	*460.0	*460.0	460.0
قطاعات خفيفة ومتوسطة	الف طن	-	-	-	-	120.0	120.0	120.0
لفات وصفائح مدرفلة على الساخن	الف طن	-	-	-	-	580.0	580.0	580.0
لفات وصفائح مدرفلة على البارد	الف طن	-	-	-	-	140.0	140.0	140.0

يتضمن مصنع طريق المطار بطرابلس.

المصدر : أمانة اللجنة الشعبية العامه لتخطيط الإقتصاد ـ أضواء على منجزات الإقتصاد الوطني (1970 ـ 1991 ف)



الفصل السابع

وقد تطور القطاع الصناعي في الفترات اللاحقة لتصل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 9.7% في عام 1997 ف.، وتحقيق معدل نمو سنوي مركب بلغ 16 % بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970 ـ 1997 ف.

ولعل أهم المنجزات التي تحققت أخيراً الآتي:

١ ـ المشروعات الصناعية:

دخل الإنتاج حوالي 388 مشروعاً صناعياً عاماً وجاري تنفيذ 74 مشروعاً آخر. وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (4 ـ 7).

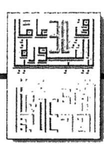
ولقد تمخض عن الطاقات الإنتاجية التي أدت إلى زيادة في الإنتاج الصناعي، وإضافة إلى ذلك فقد توسع الإنتاج الصناعي في الأعوام الأخيرة نتيجة لدخول العديد من المنتجات كالجرارات الزراعية، والشاحنات والحافلات، والثلاجات، والأفران، والمجمدات وذلك كما هو موضح بجدول (5 ـ 7).

حدول رقم (4 - 7)

المشروعات الصناعية التي دخلت الإنتاج
وتلك الجاري تنفيذها خلال (1970 - 1997)

البيان	مشروعات دخلت الإنتاج	مشروعات في مرحلة التنفيذ
الصناعات الغذائية	79	1
صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	142	4
صناعة الاخشاب والورق	18	1
الصناعات التروكيميائية	27	4
صناعة مواد البناء	35	1
الصناعات المعدنية والهندسية	70	8
الصناعات الصغرى ومراكز الاسر المنتجة	17	55
المجموع	**388**	**74**

المصدر اللجنة الشعبية العامة للتخطيط· منجزات التنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال 28 عاماً (4 - 1998) ف



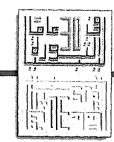

الصناعة

جدول رقم (5 - 7)

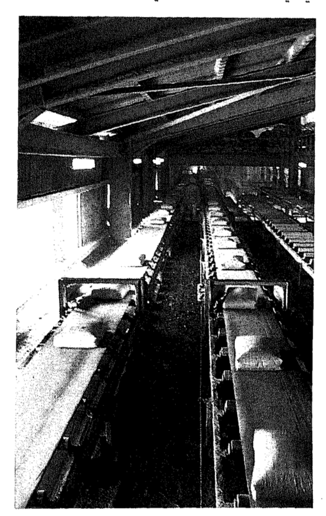
تطوير الإنتاج في اهم المنتجات الصناعية خلال الفترة (1970 - 1996)

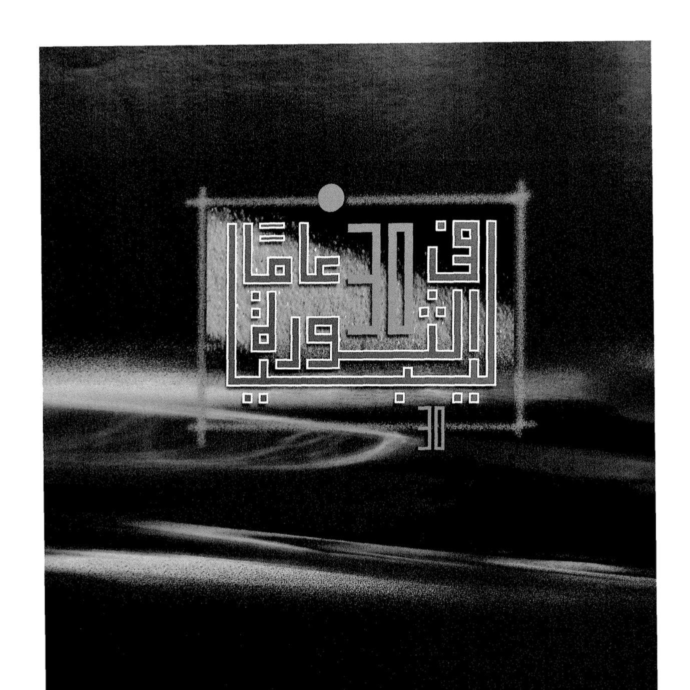
نوع الإنتاج	الوحدة	1970	1980	1990	1995	1996
طحن الغلال	الف طن	32	146	393	460	478
الالبان	الف طن	-	39.9	73 4	80	62
الأعلاف	الف طن	-	163.0	72.3	600	656
المسوحات	مليون متر	-	11	15	6	8.1
الأحذية	مليون زوج	-	4	3	6	5.6
الإطارات	الف اطار	-	-	725	300	249
الصابون العطري	الف طن	-	-	2	2	2.2
الإسمنت	الف طن	95	1900	4040	3200	2900
الجير	الف طن	-	74	22	9	-
الطوب الاحر	الف طن	-	114	85	50	19
الجرارات الزراعية	جرار	-	2514	3576	1500	1289
الشاحنات والحافلات	وحدة	-	-	955	1900	3150
المقطورات وصناديق السيارات	وحدة	-	-	940	500	863
التلاجات	ثلاجة	-	-	6900	6900	10880
الأفران	فرن	-	-	38116	35000	50570
المجمدات	محمد	-	-	14000	7000	8808
الدراجات	الف دراجة	-	-	52	60	52
بضائد سائلة	الف بضيدة	-	53	79	180	174
تكرير النفط	مليون طن	0.3	5.1	13	13.8	15.3
ملح الطعام	الف طن	7.5	2.4	16	13	14
الأمونيا	الف طن	-	93.5	200	650	664
الميثانول	الف طن	-	320.0	625	635	701
اليوريا	الف طن	-	-	225	900	884
هيكلوريد صوديوم	الف طن	-	-	-	15	11
اللدائن	الف طن	-	-	46.0	49.0	41
الصودا الكاوية	الف طن	-	-	37.0	36.0	30.8
الإيثلين	الف طن	-	-	309.3	296.0	123.0

المصدر اللجنة الشعبية العامة للتخطيط: منجزات التنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال 28 عاماً (4 - 1998) ف



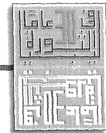
ومن خلال جدول (5 ـ 7) يلاحظ مدى التطور الكبير الذي طرأ على الإنتاج الصناعي، ففي بعض الصناعات مثل طحن الغلال يمكن القول أنه هناك زيادة مطلقة كبيرة سنة 1970ف. من 32 ألف طن إلى 478 ألف طن في سنة 1996 ف. وفي الإسمنت من 95 ألف طن في سنة 1970ف. إلى 249 ألف طن في سنة 1996 ف. وهكذا بالنسبة لباقي المنتجات الصناعية والتي بدأت في الثمانينات وهي تعتبر إضافة للقاعدة الصناعية مما أدى إلى زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإنتاجي في الجماهيرية العظمى في الفترة حتى سنة 1996 ف.



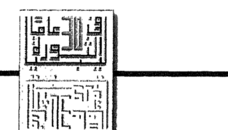


الفصل الثامن

النفط والغاز



الفصل الثامن



النفط والغاز الطبيعي

مقدمة:

يعتبر قطاع النفط والغاز الطبيعي من القطاعات المهمة، بل إنه يمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

وانطلاقاً من أهمية هذا القطاع فقد أولته الثورة منذ قيامها أهمية خاصة من حيث كونه يمثل مصدر الدخل الرئيسي للاقتصاد الوطني من جهة، ومن حيث السيطرة عليه من قبل الشركات الأجنبية من جهة أخرى.

الاستراتيجية المتبعة في قطاع النفط والغاز الطبيعي:

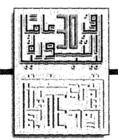
بنت الثورة منذ قيامها استراتيجية لقطاع النفط والغاز الطبيعي، وتتمثل هذه الاستراتيجية في تنمية قطاع النفط والغاز الطبيعي بحيث ترتكز على توظيف مزاياه في تنمية الأنشطة الإنتاجية الرئيسة لتعوّض تدريجياً الدور التقليدي الذي يمثله هذا القطاع في الاقتصاد الوطني بتطوير أنماط استخداماته كمصدر للطاقة إلى مصدر أساسي للتصنيع، وتصدير النسبة الكبيرة منه كمنتجات نصف مصنعة أو منتجات نهائية عوضاً عن تصديره كخامات أولية. وبمعنى آخر فإن هذه الاستراتيجية تقوم على تخفيض الإنتاج من الخام وإمكانية تصنيعه وتصديره، وكذلك العمل على تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني عوضاً عن الاعتماد كلياً على النفط الخام.

ومن هنا يمكن القول: بأن السياسة النفطية تركزت منذ قيام الثورة على توجيه الثورة النفطية وفق مقتضيات المصلحة الوطنية، وإحكام الرقابة والإشراف على هذا القطاع الخام.

ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية في النقاط التالية:

1 ـ ترشيد إنتاج النفط الخام، وتكييف معدلاته وفقاً لاحتياجات الاقتصاد الوطني.

2ـ السيطرة الوطنية على جميع أنشطة الصناعة النفطية، أي أنشطة الاستكشافات والإنتاج والتسويق في مجال النفط، والقيام بإنشاء الشركات الوطنية



للدخول في مجالات الحفر والاستكشاف والتسويق، وممارسة رقابة وطنية فعلية ومباشرة على كافة عمليات الشركات الأجنبية.

3- تلييب أكبر عدد ممكن من الوظائف النفطية والتدريب المستمر والسريع للعناصر الوطنية للمساهمة بدور كبير في مجال استخراج وصناعة النفط وصولاً إلى مرحلة التلييب الكامل لجميع أنشطة هذا القطاع في أقرب وقت ممكن. والعمل على زيادة مساهمة القوى العاملة الوطنية في جميع أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتسويق.

4- زيادة الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي، بإضافة اكتشافات جديدة واستخدام التقنيات الحديثة التي تهيء زيادة الاحتياطي النفطي.

5- العمل على إنشاء صناعات نفطية متعددة تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني متنوع غير خاضع لسيطرة قطاع النفط.

6- زيادة نسبة التصنيع المحلي من الخامات النفطية وتصديرها كمنتجات وسيطة نصف مصنعة في المراحل الأولى ثم التدرج إلى جعلها سلعاً نهائية.

7- العمل على تحقيق أسعار عادلة للنفط الليبي والاستفادة من مميزات خامات النفط الليبي.

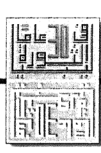
وتحقيقاً لهذه الأهداف، فقد بدأت الثورة في اتخاذ الكثير من الإجراءات التي أدت إلى إعادة هيكلة الصناعة النفطية، وزيادة السيطرة على مقدراتها.

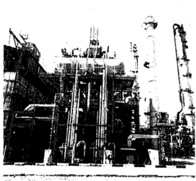
تحولات مهمة في قطاع النفط والغاز الطبيعي:



لقد أعيد النظر في اتفاقيات المشاركة المبرمة في الماضي وألغي منها ما كان غير صالح، ووضعت اللوائح اللازمة لوضع الرقابة على الإنتاج موضع التنفيذ، عملاً على المحافظة على الثروة النفطية من النفاد السريع.

ولقد واجهت الثورة منذ قيامها شركات النفط الأجنبية في مجال تقنية الإنتاج وتصحيح الأسعار. وبناء عليه فقد أصدرت كثيراً من القوانين، واللوائح والقرارات





التي تضمن السيطرة على مقدرات الصناعة النفطية.

ومن هنا بدأت الجماهيرية منذ بداية الثورة في الدخول في مفاوضات مع شركات النفط وذلك بهدف تحقيق أسعار عادلة للنفط المستخرج من الأرض الليبية.

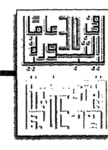
فقد صدر القانون رقم 24 لسنة 1970ف.، والذي أنشئت بموجبه المؤسسة الوطنية للنفط، التي أعطيت صلاحيات عديدة للدخول والمشاركة في جميع مراحل الصناعة النفطية بالإضافة إلى توزيع المنتجات النفطية والغاز في السوق المحلية.

وتقوم المؤسسة الوطنية للنفط بصلاحياتها واختصاصاتها عن طريق شركاتها المملوكة لها بالكامل، والتي تتنوع من شركات تشغيل، واستكشاف، وإنتاج إلى شركات تكرير وتصنيع وتوزيع داخلي وتسويق خارجي وشركات خدمات مختلفة. وكذلك عن طريق شركات مشاركة مع شركات أجنبية تعمل في مجالات الاستكشاف والإنتاج والخدمات النفطية المتخصصة.

ولقد صدر القانون رقم 69 لسنة 1970ف. بقصر نشاط استيراد وبيع وتوزيع المنتجات النفطية على المؤسسة الوطنية للنفط بعد أن كان هذا النشاط مقصوراً على ثلاثة شركات أجنبية هي: السيل، وشل، وإسو. وتصحيحاً لهذا الوضع صدر هذا القانون بتأميم هذه الشركات وإنشاء شركة البريقة لتسويق النفط، التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط التي عهد إليها بعملية التسويق المحلي بالإضافة إلى التسويق الخارجي لحصص المؤسسة الوطنية من النفط الخام الليبي.

كما صدرت قوانين أخرى بتأميم العديد من الشركات النفطية الأجنبية منها القانون رقم (115) لسنة 1971ف. بتأميم الشركة البريطانية (ب. ب) وإنشاء شركة وطنية ليبية باسم شركة الخليج العربي للنفط، كما صدر القانون رقم 42 لسنة 1973بتأميم حقوق شركة (نلسون بنكرهنت) من عقد الامتياز رقم (65) ونقلها لشركة الخليج العربي للنفط.

وصدر القانون رقم 44 لسنة 1973ف. بتأميم 51 % من شركة (أوكسيدنتال) وشركة (أسو ستاندرد) والشركة الليبية الأمريكية للبترول، وشركة (شل) وشركة



(موبيل أويل ليبيا)، وشركة الزيت (تكساسو عبر البحار). كما صدر القانون رقم 15 لسنة 1974ف. بتأميم الشركة الليبية الأميركية للنفط بالكامل، والقانون رقم 35 لسنة 1974ف. بتأميم شركة (شل) للتنقيب. وفي سنة 1981ف. أنشئت شركة سرت للنفط لتحل محل شركة (أكسون العالمية) بعد انسحابها من الجماهيرية.

ونتيجة لهذه القوانين واللوائح الهامة فقد تقلص عدد الشركات الأجنبية التي كانت تمتلك 100 % من عقود الامتياز، وتكونت شركات وطنية أصبحت تمتلك 100 % من عقود الامتياز، كما أصبحت هناك شركات مشتركة بنسب مختلفة.

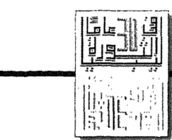
ولقد تم استحداث اتفاقيات جديدة تسمى باتفاقيات المقاسمة يتم بموجبها تحقيق المزيد من الحماية للثروة النفطية.

ونتيجة لهذه الجهود الكبيرة من قبل الثورة في السيطرة على هذا القطاع الهام، فقد تم الدخول في مفاوضات هامة لتصحيح أسعار النفط. ولقد أحدثت ثورة الفاتح العظيم إنجازات كبيرة في هذا المجال لم يقتصر مداها على النفط الخام الليبي فقط، بل انتقلت آثارها إلى مختلف دول العالم وفي مقدمتها دول الدومن (منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبك»).

فقد أدت اتفاقية سبتمبر 1970ف. إلى تصحيح أسعار النفط الخام الليبي. ثم بعد ذلك جاءت اتفاقية طرابلس عام 1971ف. لتُرفع بموجبها الأسعار المعلنة للنفط الليبي، وكذلك رفع نسبة الضريبة التى روعي فيها الموقع الجغرافي والنوعية الممتازة للنفط الليبي، ثم بعد ذلك جاءت تسوية مايو 1972ف. التي تمت على أثر انخفاض قيمة الدولار، وأدت إلى زيادة الأسعار المعلنة بنسبة 8.41% هذا بالإضافة إلى تعديل أسعار الغاز المصدر.

ونتيجة لهذه الاتفاقيات فقد ارتفعت أسعار النفط الخام الليبي من نحو (2.5) دولار للبرميل في سنة 1970ف. إلى نحو (16.06) دولار للبرميل من عام 1975ف.، ثم بعد ذلك إلى (47) دولار للبرميل في سنة 1980ف.

وتحقيقاً لسياسة الثورة من عدم تبديد ثروة البلاد النفطية، وبالتالي تحديد





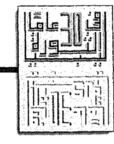
جدول رقم (1 - 8)

تطور إنتاج النفط الخام (1970 - 1998)

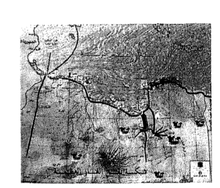
(الف برميل في اليوم)

السنة	الانتاج من النفط الخام
1970	3300
1971	2800
1972	2300
1973	2200
1974	1521
1975	1480
1976	1933
1977	2063
1978	1983
1979	2092
1980	1827
1981	1109
1982	1017
1983	1030
1984	957
1985	1024
1986	1034
1987	973
1988	1030
1989	1101
1990	1372
1991	1483
1992	1400
1993	1361
1994	1390
1995	1399
1996	1394
1997	1395
1998	1385

المصدر: هذه البيانات مستقاة من مصادر مختلفة هي:
- أمانة اللجنة الشعبية العامة للطاقة.
- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985
- منظمة الاقطار المصدرة للنفط - تقرير الامين العام الثامن والتاسع
- منظمة الاقطار المصدرة للنفط - النشرة الشهرية للمنظمة
- المؤسسة الوطنية للنفط



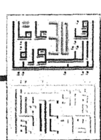
إنتاج النفط الخام عند المستوى المقبول فنياً واقتصادياً، إلى الحد الذي يفي بمتطلبات الجماهيرية في الدفعة القوية للتنمية وفي احتياجاتها الجارية، فقد تم خفض الإنتاج من (3300 ألف) برميل في اليوم في سنة 1970 إلى نحو (2063 ألف) برميل في اليوم في سنة 1977 ثم إلى (1827 ألف) برميل في اليوم في سنة 1980ف. وقد وصل معدل إنتاج النفط الخام إلى (1034 ألف) برميل في اليوم في سنة 1986ف،، و973 ألف برميل في اليوم في سنة 1987ف. ويرجع الانخفاض في معدلات الإنتاج في السنوات الأخيرة إلى التزام الجماهيرية باستراتيجية ترشيد الإنتاج، وكذلك التزامها بسقف الإنتاج المحدد لها من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (الدومن) بخصوص الإنتاج والتصدير، ثم ارتفع إلى (1030 ألف) برميل في اليوم في سنة 1988ف. و(1101 ألف) برميل في اليوم في سنة 1989ف. ثم إلى (1372 ألف) برميل في اليوم في سنة 1990ف،، وبعد ذلك ارتفع ليصل إلى 1385 برميل في اليوم في سنة 1998ف.وبين جدول (1 - 8) تطور إنتاج النفط الخام خلال الفترة 1970 حتى سنة 1998.



كما تم الاهتمام بإنتاج الغاز الطبيعي سواء أكان الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام، أم الغاز الطبيعي المكتشف في حقول الغاز. ويبين الجدول (2 - 8) تطور إنتاج الغاز الطبيعي في بعض السنوات ابتداءً من عام 1973ف. وحتى 1990ف. وقد صاحب نشاط إنتاج النفط والغاز الطبيعي نشاط آخر مرتبط به، وهو تنمية احتياطيات النفط والغاز الطبيعي. ولذلك فقد تم الاهتمام بنشاط الاستكشاف حيث يعتبر النشاط الاستكشافي من أهم أساليب زيادة الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي.

وقد قامت المؤسسة الوطنية للنفط عن طريق شركاتها المملوكة بالكامل أو الشركات المشتركة بإجراء نشاطات كبيرة في مجال الاستكشاف في جميع أنحاء الجماهيرية سواء على اليابسة أو في المناطق البحرية في المياه الإقليمية والجرف القاري.

ونتيجة لهذا النشاط الكبير، فقد تمت تنمية كثير من الحقول النفطية، ولعل أهمها حقل البوري البحري النفطي والذي يعتبر من أهم الاكتشافات البحرية النفطية للجماهيرية وربما في حوض البحر المتوسط.



النفط والغاز الطبيعي

ويبين جدول (2 ـ 8) تطور احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في بعض السنوات بداية من 1973 وحتى سنة 1990.

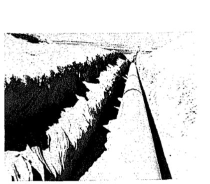
جدول رقم (2 - 8)

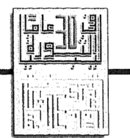
تطور إنتاج الغاز الطبيعي (1973 - 1990)

السنة	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)
1973	15931
1975	13834
1977	19996
1978	21231
1979	23456
1980	20380
1981	12700
1982	13100
1983	12500
1984	12350
1988	12500
1989	13500
1990	16200



المصدر : منظمة الاقطار المصدرة للبترول، تقرير الامين العام السنوي (سنوات مختلفة)





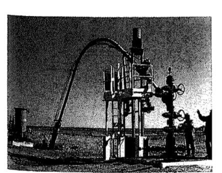
جدول رقم (3 - 8)

تطور إحتياطي النفط و الغاز الطبيعي 1973 - 1991

السنة	إحتياطي النفط بليون برميل في اليوم	إحتياطي الغاز الطبيعي بليون متر مكعب
1973	25.5	764.2
1975	26.1	744.8
1977	25.0	728.0
1978	24.3	685.0
1979	23.5	680.0
1980	23.0	674.0
1981	22.6	657.0
1982	21.5	609.0
1983	21.3	-
1984	21.2	601.0
1985	21.3	606.0
1986	21.0	-
1987	21.0	788.0
1988	22.0	728.0
1989	22.80	722.0
1990	45.0	1218
1991	45.0	1218

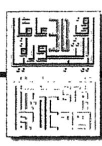
المصدر : منظمة الاقطار المصدرة للبترول، تقرير الامين العام السنوي (سنوات مختلفة)
منظمة الاقطار المصدرة للبترول - النشرة الشهرية

دخول مجال الصناعات النفطية:



لعل أهم تطور حدث في الصناعة النفطية في ظل الثورة بجانب ترشيد الإنتاج وتصحيح الأسعار والحفاظ على الثروة النفطية، هو الدخول في مجال الصناعة النفطية سواء في مجال تكرير النفط أو في مجال تصنيع الغاز الطبيعي وتصنيع النفط.

ففي مجال تكرير النفط توجت ثورة الفاتح إنجازاتها في قطاع النفط بالدخول لأول مرة في مجال تكرير النفط الخام وصناعة المشتقات النفطية من بنزين



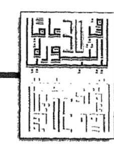
وكيروسين وزيوت وغيرها من المنتجات الأخرى التي تلبّي احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض للخارج.

وقد تطور الإنتاج من نحو 3.7 مليون برميل من المنتجات النفطية في عام 1970ف.التي يتم إنتاجها من مصفاة البريقة، إلى نحو 12.4 مليون برميل عام 1975. وتطورت طاقة صناعة التكرير تطوراً كبيراً لتصل إلى (380) ألف برميل في اليوم في سنة 1986ف.، موزعة على مصفاة رأس لانوف بطاقة (220) ألف برميل في اليوم، ومصفاة الزاوية بطاقة (120) ألف برميل في اليوم، ومصفاة البريقة بطاقة (10) آلاف برميل في اليوم، ومصفاة طبرق بطاقة (20) ألف برميل في اليوم، ومصفاة السرير بطاقة (10) آلاف برميل في اليوم. ويجري التخطيط لإقامة مصافٍ أخرى مثل مصفاة سبها.

وتسهم وحدتا إنتاج الإسفلت بالزاوية وبنغازي في توفير احتياجات الجماهيرية من الإسفلت. كما توجد وحدة لخلط الزيوت بمصفاة الزاوية لتكرير النفط تقوم بتوفير الاحتياجات المحلية من أنواع الزيوت المختلفة.

والجدير بالملاحظة أن الجماهيرية بعد دخولها مجال تكرير النفط انخفض استيرادها من بعض المشتقات النفطية بل وتوقف استيرادها من بعض المشتقات النفطية الأخرى مثل الكيروسين والزيوت الثقيلة وغيرها.

أما في مجال تصنيع النفط والغاز فقد تم إنشاء مجمع ضخم يعد من أكبر المجمعات النفطية في أفريقيا وهو مجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيماوية، حيث تبلغ طاقته الإنتاجية (فيما عدا المصفاة) حوالي 1169 ألف طن/ السنة وكما يلي:



المنتج	الطاقة الانتاجية الف طن / السنة
أ – مصنع الايثلين	
1 – ايثلين	330
2 – بروبلين	171
3 – خليط رباعي الكربون	131
4 – جازولين حراري	334
5 – زيت وقود ثقيل	43
ب – مصنعي البولى ايثلين	
1 – بولى ايثلين مرتفع الكثافة	80
2 – بولى ايثلين منخفض الكثافة	80
ويجري التعاقد على إنشاء الوحدات البتروكيماوية التالية :	
1 – البولى بروبلين	70
2 – البيوتادايين	58
3 – محسن البنزين	47
4 – احادي البيوتين	18
5 – البنزين العطري	60

حيث يتم تصدير معظم هذه المنتجات عبر ميناء رأس لانوف،

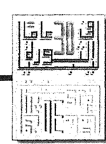
جدول رقم (4 - 8)

الإنتاج السنوي للمنتجات البتروكيماوية المصنعة بكل من مرسى البريقه و رأس لانوف خلال الفترة 1992 - 1998 ف.

(آلاف الأطنان المترية)

السنة	الأيثلين	البروبلين	خليط ك 4	الجازولين الحراري	الميثانول	اليوريا	الأمونيا
1992	123	69	47	122	413	621	413
1993	282	159	110	283	612	587	437
1994	202	120	82	210	657	771	514
1995	299	175	126	321	680	921	666
1996	129	81	59	140	729	905	673
1997	222	129	90	222	763	888	680
1998	288	175	127	302	713	914	682
الاجمالي	1.545	908	641	1.600	4.567	5.607	4.065

الكميات أعلاه بآلاف الأطنان المترية.

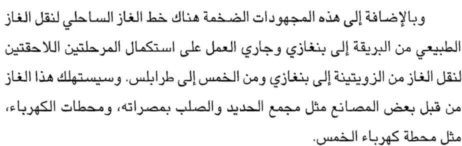


تحولات كبيرة في مجال التوزيع الداخلي للوقود :

نظراً للتطور والتحول الكبير الذي شهدته الجماهيرية، فإنه بمجرد قيام الثورة بادرت بتأميم التسويق الداخلي للوقود الذي تسيطر عليه ثلاث شركات أجنبية وتولته شركة وطنية تم إنشاؤها لهذا الغرض هي شركة البريقة لتسويق النفط.



وخلال الفترة من 1970ف. وحتى الآن أمكن سد حاجة المواطن من مختلف المنتجات النفطية في موقع وجوده على امتداد رقعة الجماهيرية. فقد تم إنشاء وتشغيل أكثر من 344 محطة توزيع وقود، وكذلك تم إنشاء (15) مستودعاً لتخزين المنتجات النفطية، وتم إنشاء (500) كيلومتراً من خطوط الأنابيب. كما تمتلك الشركة أسطولاً من السيارات لنقل المنتجات النفطية لجميع أنحاء الجماهيرية يتكون من حوالي (1200) شاحنة.



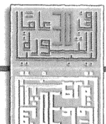
وبالإضافة إلى هذه المجهودات الضخمة هناك خط الغاز الساحلي لنقل الغاز الطبيعي من البريقة إلى بنغازي وجاري العمل على استكمال المرحلتين اللاحقتين لنقل الغاز من الزويتينة إلى بنغازي ومن الخمس إلى طرابلس. وسيستهلك هذا الغاز من قبل بعض المصانع مثل مجمع الحديد والصلب بمصراته، ومحطات الكهرباء، مثل محطة كهرباء الخمس.

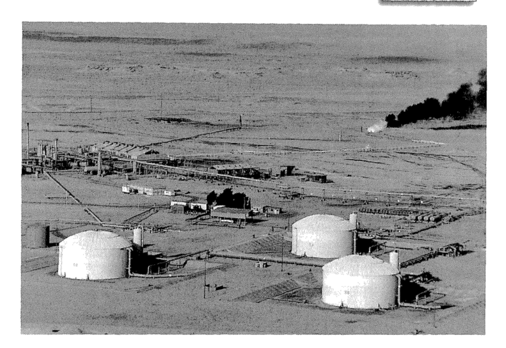
ويعتبر هذا الخط بداية لمشروع خط أنابيب الغاز الساحلي المخطط تشييده على امتداد ساحل الجماهيرية الذي ربما يكون نواة لمشروع خط أنابيب غاز المغرب العربي

وبصفة عامة يمكن القول بأن الثورة حققت خلال هذه السنوات إنجازات كبيرة في مجال النفط والغاز الطبيعي سواء أكان ذلك على مستوى ترشيد الإنتاج أم على مستوى الأسعار التي كانت آثارها كبيرة بحيث ولدت ثورة في الأسعار.

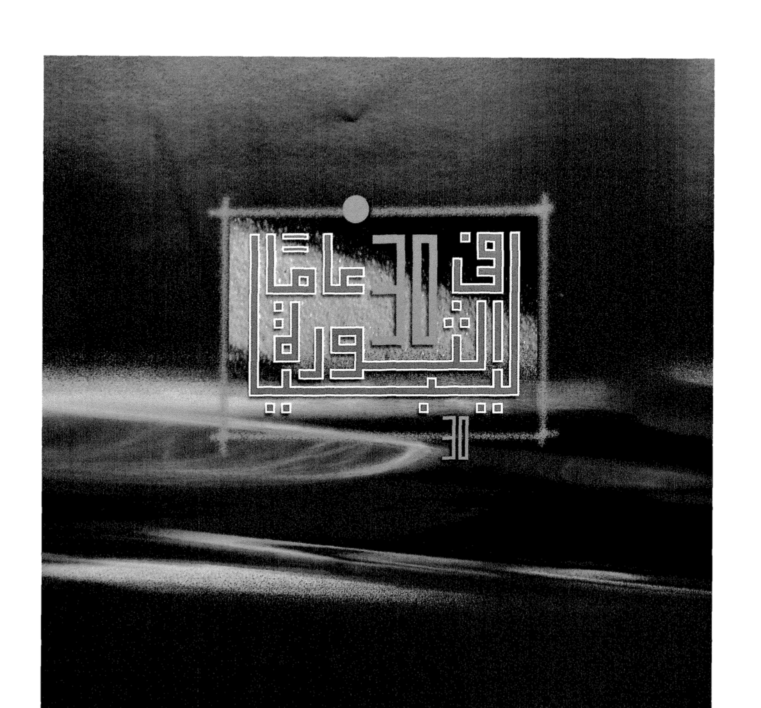
كما ارتادت الجماهيرية مجال الصناعات النفطية ومجال صناعات تكرير النفط وحققت إنجازات كبيرة في هذا المجال بالرغم من الحصار النفطي الذي فرض على الجماهيرية، ولكن هذه النجاحات والإنجازات الكبيرة تدل على أن هذا الحصار فشل في تحقيق أهدافه.


الفصل الثامن



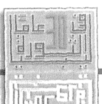






الفصل التاسع

التّجارة الدّاخليّة والخارجيّة



التجارة الداخلية والخارجية

أولاً ـ التجارة الداخلية:

تمارس التجارة الداخلية والخارجية في الجماهيرية خلال الفترة من 1970ف. 1997ف. من خلال منشآت اشتراكية وشركات جماعية ومساهمة وإفراد يقوم بعضها بالاستيراد والتسويق ويقوم بعضها الآخر بالإنتاج والتسويق مباشرة بينما تتخصص بعض القنوات في التسويق فقط.

وقد تم تنظيم قطاع التجارة وفقاً للأهداف والمعايير التالية:

1 ـ إنّ هدف النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات المتعددة وفقاً لأمثل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة.

2 ـ الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة المستعملة في مجالات التصنيع والتصدير والاستيراد والتسويق.

3 ـ استقرار واستمرار عرض السلع في قنوات التوزيع بأقل تكلفة ممكنة وبأنسب الشروط وأفضلها.

4 ـ إيجاد نوع من الرقابة على النشاط الاقتصادي يحقق توحيد الأسعار وتوفير السلع التي تتناسب وأنماط الاستهلاك في مختلف مناطق الجماهيرية وبما يكفل القضاء على الاستغلال.

وعلى هذا الأساس وجدت ثلاثة أنواع من الشركات والمنشآت وذلك كما يلي:

1 ـ شركات أو منشآت صناعية.

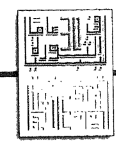
2 ـ مؤسسات وشركات استيراد وتصدير عامة وجماعية مساهمة متخصصة في هذا المجال.

3 ـ قنوات توزيع تتمثل فيما يلي:

أ ـ الأسواق الشعبية.

ب ـ الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

ج ـ الموزعين الأفراد.

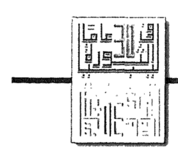


وقد تم تحقيق ذلك من خلال استصدار مجموعة من التشريعات التي تضم القوانين واللوائح والقرارات خلال الفترة 1970 ـ 1997ف.، حيث ساهمت هذه التشريعات في تنظيم قطاع التجارة، مما ساهم في توفير السلع للمواطنين في مواقعهم، بيسر وسهولة. فعلى صعيد التجارة الداخلية، تم دعم إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ليبلغ عددها في نهاية عام 1997 ف. 5598 جمعية تضم حوالي 5 مليون نسمة ويساهم فيها 750.345 أسرة. كما هو موضح بالجدول (1 ـ 9) مما يشير إلى أن كل المواطنين والمقيمين مسجلين بهذه الجمعيات ويتحصلون على حاجاتهم الأساسية منها. كما تم دعم شركات التسويق المحلي والتي بلغ عددها 7 شركات تضم 401 سوقاً وبمساحة 500 ألف متر مربع، وتعتبر هذه الشركات من أهم أدوات التسويق التي تعمل على توفير السلع المستوردة والمنتجة محلياً للمواطنين.

أما فيما يخص الموزعون الأفراد كقناة معتمدة للتوزيع، فقد أتاح القانون رقم (9) لسنة 1992ف. المجال أمام الأفراد لمزاولة الأنشطة الإنتاجية والخدمية. وقد بدأ الأفراد في مزاولة نشاط التجارة وصدرت العديد من التشريعات التي اعتمدت الموزع الفرد من بين قنوات التوزيع الثلاث العاملة في نشاط التوزيع، ويقدر عدد الموزعين الأفراد بحوالي 100.000 ألف موزع.

هناك قناة أخرى تساهم في توفير السلع في هذه الأسواق والجمعيات الاستهلاكية والموزعين الأفراد هي قناة تجارة الجملة، حين بلغ عدد تشاركيات تجارة الجملة حتى نهاية عام 1997 ف. حوالي 268 تشاركية يساهم فيها 804 مساهماً. أما عدد شركات تجارة الجملة فقد بلغ 14 شركة يساهم فيها 126 مساهماً.

عدد من السلع الأساسية الاستهلاكية وتوزع عن طريق الجمعيات الاستهلاكية يتم دعمها من خزينة المجتمع وذلك حسب ما قررته المؤتمرات الشعبية الأساسية كسياسة للمحافظة على استقرار أسعار هذه السلع من ناحية، وتقديمها لكل من يحتاج إليها بأسعار مناسبة. وبذلك فقد بلغ حجم الدعم السلعي المعتمد للسلع



جدول رقم (1 - 9)

عدد الجمعيات التعاونية الإستهلاكية حسب المناطق حتى 1997 / 9 / 30

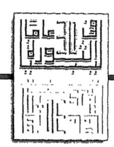
المنطقة	عدد الجمعيات	عدد المساهمين	عدد الاسر
طرابلس	995	1.214.703	187.558
بنغازي	547	725.323	115.690
الزاوية	742	651.140	93.060
مصراته	559	495.260	74.723
فزان	564	391.329	47.687
الجبل الأخضر	720	378.996	57.956
الجبل الغربي	445	309.278	50.294
النقازة	379	246.060	36.487
الوسطى	251	327.580	34.051
البطنان	182	132.648	27.031
سوق الجين	107	74.475	10.522
الواحات	83	66.761	9.226
الجفرة	24	40.534	6.060
الإجمالي	5598	4.964.087	750.345

المصدر : امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مؤشرات التنمية 1997

التموينية حوالي 1212 مليون دينار خلال الفترة 1978 ـ 1997ف. ، بلغ حجم المنقذ الفعلي من هذا الدعم المعتمد حوالي 747 مليون دينار.

ثانياً: التجارة الخارجية:

يأتي دور قطاع التجارة الخارجية مكملاً للتجارة الداخلية حيث تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في الاقتصاد الليبي حيث تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لما تقوم به من توفير لاحتياجات الاقتصاد الوطني من السلع والمعدات الرأسمالية والمواد الخام اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تضمنتها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها توفر منافذ في الأسواق العالمية لتصريف الإنتاج المعد للتصدير والإنتاج الزائد عن حاجة الاقتصاد المحلي.



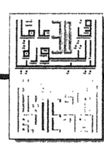
جدول رقم (2 - 9)

تطور دعم السلع التموينية خلال الفترة (1978 - 1997)

السنة	الدعم الفعلي المدفوع	الدعم المخصص
1978	54.5	48.0
1979	67.5	64.0
1980	138.2	135.2
1981	112.8	90.0
1982	79.3	70.0
1983	24.8	23.0
1984	29.1	47.0
1985	29.5	8.0
1986	19.2	8.0
1987	10.0	10.0
1988	19.0	3.5
1989	48.0	25.0
1990	51.0	9.0
1991	27.0	4.0
1992	23.0	12.0
1993	41.0	16.0
1994	36.0	4.0
1995	98.0	16.0
1996	144.0	24.0
1997	160.0	130.0
المجموع	1211.9	746.7

أهداف واستراتيجيات التجارة الخارجية في الجماهيرية العظمى:

واكبت أهداف التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية، التي وضعت لتحقيقها التطورات التي شهدها الاقتصاد الليبي منذ قيام ثورة الفاتح العظيم عام 1969 ف. وقد انعكست هذه التطورات في خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي التي تم تنفيذها ابتداءً بالخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973- 1975 ف.، ثم خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 - 1980 ف. وخطة التحول



الاقتصادي والاجتماعي 1981 ـ 1985 ف. وقد جاءت أهداف وسياسات التجارة الخارجية في الخطط المشار إليها على النحو التالي:

أولاً ـ الخطة الثلاثية للتنمية (1973 ـ 1975) ف. : (1)

احتوت الخطة على برنامج استثماري تميز بالكثافة الاستثمارية العالية، وقد تطلب تنفيذ هذا البرنامج رسم سياسة لنمو الواردات بمعدل 51.6 % أثناء الخطة، وبمعدل نمو سنوي مركب بنحو 14.9 % وكذلك نمو الصادرات النفطية بمعدل 15.8 % خلال الخطة، وبمعدل سنوي مركب يصل إلى 5%. وقد روعى في تحديد معدل نمو الصادرات النفطية ضمان الحد من إنتاج النفط الخام إلى المستوى المناسب فنياً، وبما يكفل الحصول على التمويل اللازم لاستيراد المعدات والآلات من الخارج.

وقد عكست الخطة أيضاً سياسة الإحلال الجزئي للإنتاج المحلي محل الواردات، على الأخص بالنسبة لبعض المنتجات الغذائية ومواد البناء.

ثانياً ـ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976 ـ 1980) ف.: (2)

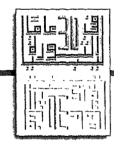
تتلخص أهداف سياسة التجارة الخارجية الواردة في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 ـ 1980ف. في النقاط التالية:

1ـ تحقيق المزيد من الإشراف والتوجيه لنشاط الاستيراد وإعادة تنظيم أجهزة الاستيراد، بما يكفل تشجيع الشركات العام في هذا المجال والتنسيق بين أجهزة الاستيراد والجهاز المصرفي لتوجيه نشاط التجارة، بحيث يقصر الاستيراد والتوزيع على المنشآت الشعبية ولتحقيق السيطرة الكاملة على قطاع التجارة الخارجية.

---

(1) الجمهورية العربية الليبية ، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1973 ـ1975 ف. ص 42 .

(2) الجمهورية العربية الليبية ، وزارة التخطيط، خطة التحويل الاقتصادي والاجتماعي ، 1976 / 1980ف. ص 69 ـ 80 .



2- استخدام أدوات السياسة التجارية المناسبة والكفيلة بحماية الإنتاج المحلي و توجيه نشاط الاستيراد، لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

3- تطوير جهاز ونظام التصدير، بما يكفل إيجاد منافذ، لتصريف فائض الإنتاج الزراعي والصناعي المستهدف في الخطة في الأسواق الخارجية.

ثالثاً- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985) ف.: (3)

أوضحت استراتجية التحول الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى التي وردت بالخطة، أن الهدف هو بناء اقتصاد قوي ، له مقومات إنتاجية متنوعة، وعلى هذا الأساس رسمت استراتيجية التجارة الخارجية، التي تضمنت النقاط التالية:

1- ترشيد الواردات وتنظيمها بما يكفل توفير مستلزمات التحول من السلع الرأسمالية والمواد الخام، بأفضل الشروط.

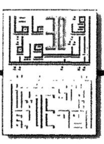
2- تنويع السلع الموجهة للتصدير، بحيث لا يقتصر على تصدير النفط الخام، والدخول في مجال تصدير المنتجات النفطية (منتجات تكرير النفط) ومنتجات الصناعات البتروكيماوية.

3- الاتجاه إلى أسواق جديدة بهدف التقليل من الاعتماد على الأسواق التقليدية وربط علاقات تجارية جديدة مع دول العالم الثالث والدول الصديقة.

أما بعد عام 1985 ف.، ونتيجة لتدني: أسعار النفط، وبالتالي عدم استقرار الإيرادات من العملة الأجنبية فقد تم الاعتماد على خطط التحول السنوية للتلاءم مع الموارد المتاحة.

ونستعرض فيما يلي كيف انعكست هذه الاستراتيجية والسياسات التي رسمت لتحقيقها على صادرات وواردات الجماهيرية العظمى خلال الفترة من سنة 1969 إلى سنة 1996ف.

(3) الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 1981-1985 ف . الجزء الأول ، ص 114-116 .



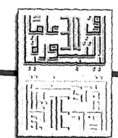
تطور إجمالي قيمة الصادرات:

يتضح من الأرقام الواردة بالجدول رقم (3 ـ 9) أن قيمة الصادرات من السلع قد نمت، خلال فترة الدراسة بمعدلات تتناسب واحتياجات تمويل خطط التحول الاقتصادي التي نفذت خلال تلك الفترة، فقد زادت قيمة الصادرات من 772.8 مليون دينار عام 1969ف. إلى 2445.2 مليون دينار عام 1974ف.، أي بنسبة 216 %. وقد جاء هذا الارتفاع الهائل في قيمة الصادرات نتيجة لزيادة معدلات تصدير المنتجات النفطية من جهة وارتفاع أسعار النفط، من جهة أخرى.

أما أثناء الفترة من 1974 إلى 1980ف. ، أثناء تنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الأولى فقد ارتفعت قيمة الصادرات بمعدل 115 %، وأثناء الفترة من 1980 إلى 1986ف. ، وهي فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية، فقد انخفضت قيمة الصادرات من النفط الخام بنسبة 72% تقريباً. ويرجع هذا الانخفاض في إجمالي قيمة الصادرات النفطية إلى الظروف التي مرت بها سوق النفط العالمية، وانسجاماً مع متطلبات سياسة منظمة الدومن، التي تحدد سقف الإنتاج من النفط الخام للدول الأعضاء في المنظمة.

تطور قيمة الواردات السلعية:

زادت الواردات السلعية بحوالي (10) مرات بين عامي 1970 و1996ف. أي من 198مليون دينار إلى حوالي 1915 مليون دنيار، وبمعدل نمو سنوي مركب قدر9.1 % ليبلغ معدل الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي 15.4% ليبلغ عام 1970وحوالي 16.2 % عام 1996ف. ومن ناحية أقرب انخفضت نسبة الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية من19.09 % سنة 1970 إلى 17.8% سنة 1996، بعد أن وصلت إلى 20.6 % سنة 1990 الجدول (3 ـ 9) يبين تطور الواردات حسب أقسام السلع خلال الفترة من عام 1970ف. إلى عام 1996ف.



الفصل التاسع

الواردات حسب التوزيع الجغرافي:

استهدفت سياسات الاستيراد التي نفذت خلال الفترة المشار إليها تنويع التوزيع الجغرافي للواردات السلعية، والبحث عن أسواق جديدة وربط الجماهيرية العظمى بعلاقات تجارية متينة مع الدول الشقيقة والصديقة ودول العالم النامي. وطبقاً للبيانات المتاحة تحتل الدول الأوروبية المرتبة الأولى كمصدر للواردات الليبية حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي الوارادات حوالي 31%عام 1970ف.، ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 61،4% عام 1980ف. ثم عاد الانخفاض ليصل إلى 53.8 % عام 1990ف.وإلى 46.1% عام 1996.

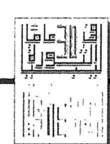
وعلى مستوى الدول تحتل إيطاليا المرتبة الأولى كمصدر للواردات الليبية ثم تليها ألمانيا. أما الواردات الليبية من الدول العربية فقد كانت متذبذبة وضئيلة قبل التسعينات، ثم شهدت تحسناً خلال السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال.

جدول رقم (3 - 9)

تصنيف الواردات حسب السلع خلال الفترة 1970 - 1996 ف.

(بالمليون دينار)

السلعة	1970		1975		1980		1985		1990		1996	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية و حيوانات حية	39.3	19.9	161.9	15.4	338.6	16.9	184.8	15.2	311.7	20.6	340.6	17.8
مشروبات وتبغ	2.5	1.3	3.5	0.3	10.7	0.5	3.9	0.3	2.1	0.2	6.5	0.3
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	3.6	1.8	28.2	2.7	36.9	1.8	17.8	1.5	31.9	2.1	33.7	1.8
مواد الوقود المعدنية و المحروقات و المواد المتصلة بها	6.3	3.2	20.4	1.9	13.1	0.7	8.7	0.7	4.3	0.3	7.7	0.4
زيوت و شحوم ميدانية	2.8	1.4	14.2	1.4	37.6	1.9	19.3	1.6	28.7	1.9	35.5	1.9
مواد كيماوية	11.4	5.8	39.0	3.7	107.8	5.4	68.3	5.6	102.4	6.7	145.8	7.6
مصنوعات صنفت في الغلب على أساس المواد التي صنعت منها	42.4	21.4	306.1	29.2	484.5	24.1	265.5	21.9	359.2	23.8	432.9	22.6
الآلات و معدات النقل	58.7	92.6	359.4	34.3	726.2	38.0	488.7	40.2	522.6	34.6	686.3	35.8
مصنوعات مختلفة	31.0	15.6	116.0	11.1	214.8	10.7	150.4	12.4	142.5	9.4	216.3	11.3
سلع غير مصنفة على أساس النوع	--	--	--	--	--	--	7.0	0.6	5.3	0.4	9.5	0.5
المجموع	**198.0**	**100**	**1048.7**	**100**	**2006.2**	**100**	**1214.4**	**100**	**1510.9**	**100**	**1914.8**	**100**



جدول رقم (4 - 9)

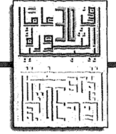
التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة (1970 - 1996) ف.

(القيمة بالألف دينار)

الدولة	1970		1975		1980		1985		1990		1996	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
إيطاليا	42712	21.6	271893	25 5	592618	29.5	257394	21 2	279679	18 5	339114	17.1
ألمانيا	17950	9.1	127262	14.3	267188	13.3	189564	15.6	221140	14.6	252521	13.2
إسبانيا	--	--	262214	4.3	88353	4.4	35593	2 9	--	--	47046	2 4
تركيا	--	--	8200	0.2	15770	0.8	28278	2.3	78324	5 2	76543	4.0
اليونان	--	--	44921	4.3	40563	2.0	14853	1.2	21952	1.5	19931	1 0
فرنسا	12524	6.3	92694	8.2	40563	6.8	55223	4.5	111324	7.4	93576	4.9
هولندا	6190	3.1	21500	2 5	135607	1 9	55381	4 6	84533	5.6	55872	2.9
رومانيا	--	--	29033	1.9	37567	0.8	7869	0.7	--	--	--	--
يوغسلافيا	--	--	29033	1.9	37567	0.8	7869	0.7	--	--	--	--
بلغاريا	--	--	29033	1.9	37567	0.8	7869	0.7	--	--	--	--
أمريكا	--	--	29033	1.9	37567	0.8	7869	0.7	--	--	--	--
بريطانيا	--	--	29033	1.9	37567	0.8	7869	0.7	--	--	--	--
تونس	5946	3 0	13222	0.3	139683	0 3	4495	0.30	33071	--	37530	2 5
مصر	--	--	--	--	--	--	--	--	10489	--	40470	2.0
المغرب	--	--	--	--	--	--	--	--	32638	--	121294	2.1
كوريا الجنوبية	--	--	--	--	--	--	35150	3.0	31146	2.1	121294	6.3
اليابان	11116	5.6	86821	8 3	151341	7.5	79160	6.5	65942	4 4	71141	3.7
مجموع البلدان أعلاه	142324	71.9	839621	81.1	1664657	83.0	861709	78.2	1116508	74	1385639	72.2
مجموع البلدان الأخرى	55678	28.1	209115	18 0	341414	17.0	352735	21.8	394390	26	529204	27 8
الاجمالي	**198002**	**100**	**1048736**	**100**	**2006151**	**100**	**1214444**	**100**	**1510898**	**100**	**1914843**	**100**

التوزيع الجغرافي للواردات 1996ف.:

زادت الواردات من تونس من 33 مليون دينار سنة 1990ف. إلى 48 مليون دينار سنة 1996ف. ومن مصر من 10.5 مليون دينار إلى 37.5 مليون دينار. أما الواردات الليبية من المغرب فقد ارتفعت من 32.6 مليون دينار خلال سنة 1990ف. إلى 40.5 مليون دينار سنة 1996ف. هذا. ويبين الجدول (4ـ9) تطور الواردات السلعية حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة 1970ـ 1996ف.



الصادرات السلعية:

بلغت الصادرات السلعية خلال سنة 1970ف. حوالي 841 مليون دينار، ثم زادت قيمة الصادرات سنة 1996ف. بحوالي أربع مرات عما كانت عليه سنة 1970ف. لتبلغ 2736.6 مليون دينار، وذلك بمعدل زيادة مستوى مركب 5.7% بين السنين المشار إليهما أعلاه.

التوزيع الجغرافي للواردات

1970

الدول العربية 3 %

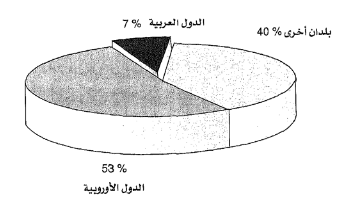
بلدان أخرى 48 %

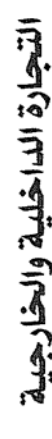
49 %

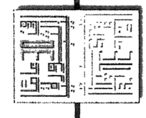
الدول الأوروبية

التوزيع الجغرافي للواردات

1996





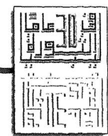


جدول رقم (5 - 9)

تطور الصادرات الليبية خلال الفترة (1970 - 1996) ف.

(بالمليون دينار)

السلعة	1970		1975		1980		1985		1990		1995	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية و حيوانات حية	0.027	--	0.03	--	--	--	--	--	13.3	0.35	5.5	0.2
مشروبات و تبغ	0.017	--	--	--	--	--	--	--	0.6	0.02	--	--
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	0.6	0.1	0.1	0.01	--	--	--	--	20.5	0.5	2.9	0.1
مواد الوقود المعدنية و المحروقات و المواد المتصلة بها	841.1	99.9	2023.1	99.9	6486.3	99	3592.1	99	3534.7	94.4	3433.2	95.9
زيوت و شحوم ميدانية	--	--	--	--	--	--	--	--	0.1	--	--	--
مواد كيماوية	--	--	1.1	0.05	0.8	0.3	53.5	1	30.3	0.8	91.6	1.2
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	0.03	21.4	0.4	0.02	1.5	0.5	--	--	1.1	0.03	43.9	--
الآلات و معدات النقل	--	29.6	0.1	0.02	1.5	0.5	--	--	1.1	0.03	0.1	--
مصنوعات مختلفة	--	15.6	--	0.02	0.4	0.02	--	--	2.7	0.07	1.5	--
سلع غير مصنفة على أساس النوع	--	0.0	--	--	--	--	--	--	0.1	--	--	--
المجموع	**841.8**	**100**	**2024.8**	**100**	**6489.1**	**100**	**3645.6**	**100**	**3744.9**	**100**	**3578.7**	**100**



غير أن قيمة الصادرات الليبية بلغت ذروتها سنة 1980ف. حيث وصلت في تلك السنة 6489 مليون دينار، أما سبب انحدار قيمة الصادرات الليبية فيرجع إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط الخام حيث أن النفط الخام يمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات الليبية.

كما أن معدل الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 1970ف. بلغ حوالي 65.3 %، وانخفض هذا المعدل إلى 30.7 % سنة 1996ف.، وهذا راجع، كما سبق القول، إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية خلال الفترة ما بعد سنة 1980ف.

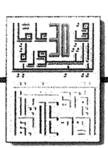
الجدول (5 - 9) يوضح تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 1970 - 1996ف.، حيث يلاحظ أن الصادرات من النفط الخام ومشتقاته تساهم ما بين 99.9% و94.4 % مما يعني تضاءل الصادرات السلعية الأخرى نسبة إلى النفط الخام.

وهذا راجع بطبيعة الحال إلى اعتماد الجماهيرية العظمى على الصادرات النفطية كمصدر للصرف الأجنبي، بينما تم الاعتماد على سياسة إحلال الواردات ضمن استراتيجية زيادة الإنتاج المحلي سواء كان في مجال الإنتاج الزراعي أم الإنتاج الصناعي.

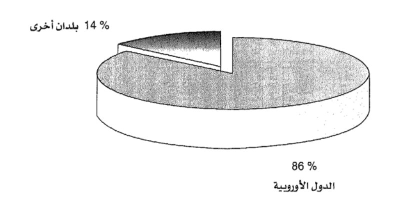
التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية :

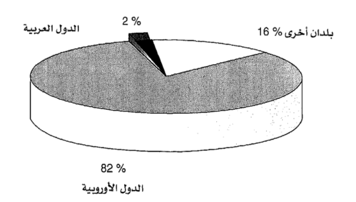
تأتي الدول الأوروبية في المرتبة الأولى بالنسبة للصادرات الليبية، حيث بلغت الصادرات إلى هذه الدول ما نسبته 71 % من إجمالي الصادرات سنة 1970ف. وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 85.3 % سنة 1990ف.، أما سنة 1996ف. فقد بلغت 84.1 % وعلى مستوى البلدان تحتل إيطاليا المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة الصادرات الليبية إلى إيطاليا ما نسبته 25.9 % من إجمالي الصادرات الليبية سنة 1970ف. وارتفعت هذه النسبة إلى 43.1 % سنة 1996ف. وبذلك تعتبر إيطاليا المستورد الرئسي للصادرات الليبية.

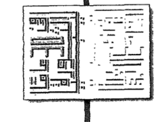
أما الصادرات إلى الدول العربية فهي محدودة وغير مستقرة، حيث زادت على سبيل المثال إلى تونس من 91.5 مليون دينار سنة 1990 إلى 75.7 سنة 1996ف.



شكل (6ـ9) يبين تطور قيمة الصادرات الليبية خلال الفترة 1970ـ1996ف.





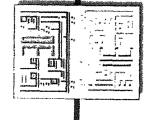


جدول رقم (6 - 9)

التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية خلال الفترة (1970 - 1996) ف.

(القيمة بالألف دينار)

الدولة	1970		1975		1980		1985		1990		1995	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
إيطاليا	218090	25.9	442921	21.9	1298693	18.5	1118677	30.7	1792494	47.9	1543977	43.1
فرنسا	113344	13.5	74806	3.7	178745	2.8	392265	10.8	320506	8.6	138705	3.9
هولندا	79627	9.5	41853	2.1	109722	1.7	324193	8.9	104686	2.8	26296	0.7
ألمانيا الغربية	147305	17.5	394169	19.5	818345	12.6	306372	8.4	24095	6.5	583185	16.3
إسبانيا	38363	4.6	103977	5.1	319312	4.9	323690	8.9	344515	9.2	329599	9.2
تركيا	--	--	33324	1.6	206994	3.2	206946	5.7	136713	3.7	--	4.4
اليونان	--	--	2670	1.0	213506	3.3	208114	5.7	165092	4.4	94505	2.7
يوغسلافيا	--	--	13464	0.7	81303	1.3	151164	4.1	--	--	90145	2.5
رومانيا	--	--	20579	0.1	126304	1.9	7813	0.2	65307	1.7	45765	1.3
الإتحاد السوفياتي	--	--	--	--	--	--	82194	2.2	--	--	--	--
أمريكا	22251	2.6	443798	21.9	2298693	35.4	--	--	--	--	--	--
بلغاريا	--	--	2801	0.1	27478	0.4	119896	3.3	--	--	--	--



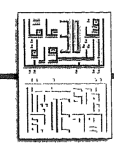
جدول رقم (6 - 9)

التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية خلال الفترة (1970 - 1996) ف.

تابع

(القيمة بالألف دينار)

الدولة	1970		1975		1980		1985		1990		1996	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
بهاماس	--	--	89546	4.4	324641	5.0	2123	0.1	--	--	--	--
تونس	--	--	--	--	--	--	--	--	19468	0.5	75709	2.1
اليابان	--	--	68705	3.4	87816	1.4	--	--	--	--	--	--
بريطانيا	127697	15.2	--	--	--	--	51778	0.1	66835	1.8	91111	2.5
مجموع البلدان أعلاه	746677	88.8	1732613	85.5	6091561	92.4	3295225	90.4	3258711	87.1	3018994	88.7
مجموع البلدان الأخرى	95152	11.2	292238	14.5	397611	7.6	350342	9.6	486220	12.9	559755	11.3
المجموع الكلي	**841829**	**100**	**2024851**	**100**	**6489172**	**100**	**3645567**	**100**	**3744931**	**100**	**357849**	**100**



جدول رقم (7 - 9)

الميزان التجاري للجماهيرية العظمى حتى (1970 - 1997)

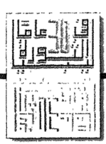
(مليون دينار)

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان
1970	856	263	593
1975	2006	1447	559
1980	6489	3070	3419
1985	3646	1938	1708
1990	3215	2145	1070
1991	3011	2327	384
1992	2890	2135	755
1993	2619	2579	40
1994	2682	2348	334
1995	3104	2149	955
1996	3479	2564	915
1997	3778	2739	1039

المصدر: السنوات ما قبل 1990
د. عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي
منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية 1992
سنة 1990 ما بعدها: مصرف ليبيا المركزي - ميزان المدفوعات - اعداد مختلفة

ميزان المدفوعات للجماهيرية العظمى:

يضم ميزان المدفوعات حقوق والتزامات الجماهيرية العظمى تجاه الخارج فيما يخص حركة السلع والخدمات وانتقال الملكية. ولعل أهم حساب في ميزان المدفوعات هو حساب أو ميزان السلع والذي يطلق عليه الميزان التجاري، وهو يضم كل صادرات وواردات الجماهيرية العظمى سواء كانت صادراتها النفطية، أو غير النفطية، وكذلك الواردات السلعية المختلفة، سواء كانت للاستهلاك أو الإنتاج أو سلع استثمارية. أي أن الواردات المدرجة في الموازنة السلعية، بالإضافة إلى الواردات الخاصة بأغراض النتيجة سواء كانت الواردات التي تستوردها جهات وطنية أو التي تستوردها. الشركات الأجنبية العاملة بالجماهيرية العظمى ويوضح الجدول (7- 9) حالة الميزان التجاري خلال الفترة 1970 ـ 1997ف.



الميزان التجاري :

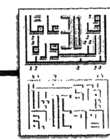
يوضح الجدول (7 - 9) تطور الميزان التجاري والذي يوضح وجود فائض مستمر في هذا الميزان، أي أن قيمة إجمالي الصادرات المختلفة هي دائماً أكبر من قيمة إجمالي الواردات لجميع الأغراض في الجماهيرية العظمى سواء كانت لسداحتياجات برامج التنمية أم لأغراض الاستهلاك ومواد الإنتاج الأخرى، غير أن هذا الفائض يلاحظ بأنه وصل أعلى مستوى له سنة 1980ف. نتيجة لارتفاع أسعار النفط في تلك السنة، ثم بدأ هذا الفائض في الانخفاض خلال السنوات اللاحقة إلى نهاية التسعينات تقريباً لانخفاض أسعار النفط الخام العالمية التي وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 1986 ف.، ثم انخفضت كذلك سنة 1998 ف. إلى مستوى مقارب لما حدث سنة 1986ف.

ميزان الخدمات:

لعل أهم ميزان فرعي في ميزان المدفوعات بعد الميزان التجاري هو ميزان الخدمات، حيث كما تعلم تقوم التجارة الخارجية في الخدمات كما تقوم في السلع المادية. فالتجارة في الخدمات تعني النقل، التأمين، السفر، السياحة، عوائد الاستثمارات العلاج، الحج، مصروفات البعثات الدبلوماسية... إلخ وهذه الخدمات قد ترتب التزامات كبيرة على الدولة، وقد تكون مصدراً مهماً من مصادر الدخل خاصة السياحة والنقل والتأمين وعوائد الاستثمارات.

وبالنظر إلى الجدول (8 - 9) الذي يوضح ميزان الخدمات نجد أن صافي الحساب دائماً بالسالب نظراً لأن الأجانب يقدمون خدمات أكبر مما يقدمه الاقتصاد الليبي لهم، وهذا شيء طبيعي.

فالميزان التجاري الليبي يحقق فائضاً، فلا بأس إذن من أن نطلب بعض الخدمات من الخارج يتم تحويلها من فائض الميزان التجاري.



الفصل التاسع

من الجدول (8 ـ 9) يتضح أن الخدمات المختلفة التي يقدمها الأجانب إلى المقيمين في الجماهيرية العظمى هي أعلى قيمة من الخدمات التي يقدمها المقيمون في الجماهيرية العظمى إلى الخارج. وبذلك أظهر ميزان الخدمات عجزاً مستمراً طوال الفترة 1970 ـ 1997ف. وقد بلغ هذا العجز أعلى مستوى له سنة 1991ف. حيث بلغ 689 مليون دينار.

وبالرغم من العجز المستمر لميزان الخدمات فإنه يظل دائماً أقل من فائض الميزان التجاري، وبذلك فإن صافي ميزاني السلع والخدمات يمثل فائضاً باستثناء سنتي 1991 و1993ف.

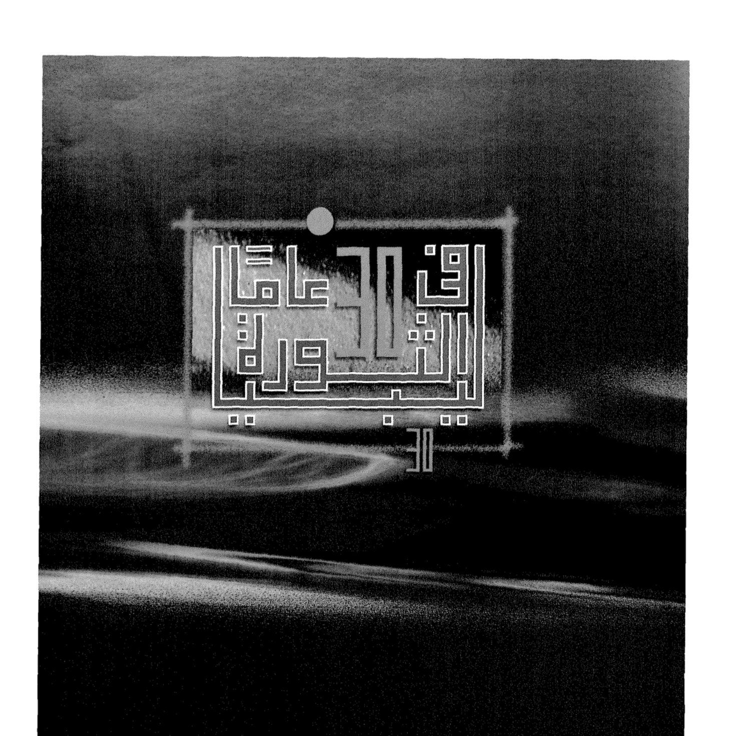
جدول رقم (8 - 9)

ميزان الخدمات للجماهيرية العظمى حتى (1970 - 1997)

(مليون دينار)

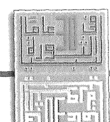
السنة	دائن	مدين	الصافي
1970	49	357	308
1975	111	706	595
1980	428	1081	653
1985	150	710	560
1990	222	542	320
1991	211	900	689
1992	248	470	222
1993	192	544	352
1994	169	390	221
1995	193	371	177
1996	220	475	255
1997	258	487	229

المصدر: السنوات ما قبل 1990
د. عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي
منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية 1992
سنة 1990 ما بعدها: مصرف ليبيا المركزي - ميزان المدفوعات - اعداد مختلفة

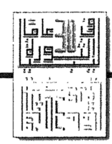


الفصل العاشر

النقود والمصارف والتأمين




10
593806
10
593806



عرض النقود:

لقد شهد عرض النقود في ليبيا تطوراً كبيراً، خلال الفترة 1970 ـ 1987ف.، وذلك لمواكبة حاجات التجارة المحلية وعمليات التبادل المتزايدة والناتجة عن الزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي

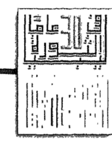
والجدول (I ـ 10) يوضح مدى الارتفاع الكبير، الذي حققه عرض النقود، خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من (241) مليون دينار سنة 1970 ف. إلى حوالي (5237) مليون دينار في عام 1995 ف.؛ أي أنه قد تضاعف بما يزيد عن (21) مرة، وذلك بالإضافة إلى التطورات النقدية التالية:

1 ـ إن معظم الارتفاع في عرض النقود خلال الفترة (1970 ـ 1995 ف.) قد تم في الودائع تحت الطلب، التي ارتفعت ، بما يزيد عن (24) مرة بينما لم ترتفع العملة في التداول أكثر من (19) مرة، خلال نفس الفترة، ويعد ذلك مؤشراً على ارتفاع الوعي المصرفي لدى المواطنين ونجاح الجهاز المصرفي في استقطاب الودائع.

2ـ إن المحرك الرئيسي وراء الزيادة المضطردة في عرض النقود هو ارتفاع حجم الأصول الأجنبية لدى المصرف المركزي والتسهيلات الإئتمانية التي تمنحها المصارف التجارية.

3ـ إن معظم الارتفاع في عرض النقود قد حدث خلال العشر سنوات الأولى من الفترة 1970 ـ 1995 ف.)، وإن السنوات اللاحقة لذلك قد شهدت متوسط نمو سنوي يقل بكثير عن ذلك لسبب ما تعرضت له أسواق النفط العالمية من انخفاض في الأسعار، الأمر الذي أدى ألإلى انخفاض الأصول الأجنبية لدى المصرف المركزي والمصارف التجارية، لمواجهة الطلب المتزايد على الواردات من الخارج.

4ـ إن عرض النقود في الجماهيرية العظمى خلال الفترة(1970 ـ 1995 ف.). قد ارتفع بمعدل نمو يفوق بكثير معدل النمو في الناتج المحلّي الإجمالي،



حيث لم يرتفع الأخير بأكثر من خمس مرات بينما ارتفع عرض النقود بما يزيد عن (21) مرة.

تطور المصارف التجارية:

في 1969/10/13 ف. أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتلييب جميع المصارف الأجنبية العاملة بالبلاد. وذلك بامتلاك مصرف ليبيا المركزي 51% من رأس مال تلك المصارف، ثم تلا ذلك قرار آخر بتاريخ 1970/12/22ف.، تمّ بموجبه تأميم باقي الحصص الأجنبية في تلك المصارف، وبذلك أضحت المصارف التجارية الخمسة العاملة بالجماهيرية (المصرف التجاري الوطني، مصرف الجماهيرية، مصرف الأمة، مصرف الوحدة، ومصرف الصحاري). مملوكة بالكامل للدولة من خلال مصرف ليبيا المركزي.

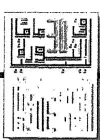
والجدير بالذكر أن تلك التطورات التي شهدها القطاع المصرفي لم تقتصر على ملكيتها فقط بل تخطتها إلى مجال الخدمات التي يقوم بها وأهمها مجال

جدول رقم (1 - 10)

تطوير عرض النقود والعوامل المؤثرة في الجماهيرية العظمى (1970 - 1995) (مليون دينار)

البند	1970	1975	1980	1985	1990	1995
عرض النقود	241.0	844.4	2856.9	3492.2	4452.3	5237.2
أ - عملة خارج المصارف	112.2	345.9	682.3	985.0	1461.1	2035.4
ب - ودائع تحت الطلب	128.8	498.5	2174.6	2507.2	2991.2	3201.8
- صافي الاصول الاجنبية	571.8	690.0	4206.6	1926.5	1087.3	1874.1
أ - مصرف ليبيا المركزي	565.4	677.3	3878.9	1767.5	1279.6	1764.4
ب - المصارف التجارية	6.4	12.7	327.7	159.0	192.3	109.7
- صافي الاصول المحلية	130.7	145.3	1439.7	1565.7	3365.0	3363.1
أ - تسهيلات إئتمانية	95.8	641.5	1095.3	2068.9	2719.9	4068.2
ب - شبه النقود	79.6	490.6	1179.2	1397.6	1440.9	3116.8
ج - ودائع الخزانة العامة	279.8	338.0	1042.4	806.4	889.2	822.6
د - بنود آخرى	67.2	339.5	223.4	1700.8	2975.2	3234.3

المصدر مصرف ليبيا المركزي.



الأقراض، الذي شمل القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوفير مصادر التمويل لها، عن طريق الودائع، مما يؤكد الدور المتعاظم للمصارف التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجماهيرية العظمى والانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد على التمويل الذاتي إلى اقتصاد ناضج يعتمد في جزء كبير من استثماراته على التمويل الخارجي عن طريق هذه المصارف.

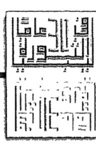
ومن الجدولين (2 ـ 10) (3 ـ 10) اللذين يمثلان تطور حجم القروض التي تمنحها المصارف التجارية وحجم الودائع التي استطاعت تلك المصارف استقطابها تتضح الحقائق التالية:

1ـ إن حجم القروض التي منحتها المصارف التجارية لمختلف القطاعات الاقتصادية (تجارة وصناعة وزراعة وخدمات نقل وفنادق وغيرها) قد شهد اتساعاً كبيراً، من خلال الفترة (1970 ـ 1997 ف.). في حين بلغ إجمالي القروض التي منحتها المصارف التجارية سنة 1970 ف. (96) مليون دينار تقريباً، ارتفع هذا الرقم ليصل إلى أكثر من 3343 مليون دينار سنة 1997 ف.

2ـ لقد سجل إجمالي القروض نمواً متزايداً، خلال السنوات 1970 ـ 1997ف. ويعكس ذلك الدور الفعال الذي قامت به المصارف في تمويل المشاريع الإنتاجية العامة والخاصة خلال تلك الفترة.

3ـ لقد واكبت الزيادة في حجم القروض التي منحتها تلك المصارف الارتفاع المضطرد في حجم الناتج القومي الذي تحقق خلال السبعينات ثم أخذت هذه القروض إما في الزيادة بشكل متواضع أو الانخفاض في بعض السنوات.

4ـ إن حجم الودائع (بأنواعها المختلفة) التي استطاعت المصارف التجارية استقطابها قد شهدت هي الأخرى تطوراً كبيراً، خلال الفترة (1970 ـ 1997 ف.). في حين لم يزد حجم تلك الودائع عن (92) مليون دينار سنة (1970ف.). فقد ارتفع حجمها، ليصبح حوالي (4345) مليون في نهاية سنة (1997 ف.).



جدول رقم (2 - 10)

حجم القروض الممنوحة (1970 - 1997)

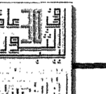
(مليون دينار)

نهاية سنة	حجم القروض الممنوحة	نسبة التغيير	معدل النمو
1970	26.2	-	-
1975	641.9	667	567.3
1980	1321.2	1373	105.8
1985	2153.7	2239	63.0
1990	2533.3	2633	17.6
1995	3587.8	3730	41.6
1996	3152.8	3277	(12.1)
1997	3343.4	3475	6.0

المصدر مصرف ليبيا المركزي، النشرات الإقتصادية، اعداد مختلفة.

5 ـ لقد سجل حجم الودائع لدى المصارف التجارية نمواً متزايداً، خلال تلك الفترة وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ أكثر من (24%) وهذا المعدل يعد مرتفعاً إلى درجة كبيرة إذا ما قورن بكثير من الدول النامية بل يؤكد مدى فاعلية المصارف التجارية في قيامها بدورها أداة لتعبئة المدخرات القومية وتمويل التنمية الاقتصادية.

6 ـ تؤكد معدلات النمو المرتفعة في حجم ودائع المصارف التجارية، مدى الثقة التي تمتعت بها تلك المصارف، لدى المودعين وقدرتها على استقطاب مستويات مرتفعة من الودائع.



جدول رقم (3 - 10)

تطور الودائع في المصارف التجارية خلال الفترة (1970 - 1997)
(ملايين الدينارات)

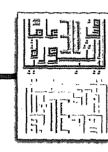
نهاية سنة	ودائع تحت الطلب	ودائع زمنية	ودائع إدخار	إجمالي الودائع	نسبة التغيير	معدل النمو
1970	91.1	23.1	15.4	129.6	-	-
1975	483.2	109.1	23.6	615.9	475	375.2
1980	1987.3	378.2	50.7	2416.2	1864	292.3
1985	2457.1	726.0	64.6	3247.7	2506	34.4
1990	2727.7	504.5	89.2	3321.4	2563	2.3
1995	4008.9	1279.9	214.3	5503.1	4246	65.7
1996	4166.2	1473.0	239.8	5879.0	4536	6.8
1997	4344.8	1431.5	263.3	6039.6	4660	2.7

المصدر مصرف ليبيا المركزي.

مصرف ليبيا المركزي:

يعمل مصرف ليبيا المركزي كغيره من المصارف المركزية كمصرف للإصدار ومصرف للمصارف ومصرف للدولة، وبقدر اتساع أداء المصرف المركزي لهذه الوظائف تتسع معها حجم عملياته وصلاحياته في إدارة دفة السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني.

ولقد دأب مصرف ليبيا المركزي منذ إنشائه، في شهر الطير (أبريل) 1956ف. وفي ظل قانون المصارف رقم (4) لسنة (1963 ف) والتعديلات اللاحقة على هذا القانون في أوائل السبعينات على مواصلة تأدية وظائفه والجدول (4-10) يوضح تطور أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي، خلال الفترة (1970-1995 ف.) التي يمكن بشأنها سرد الحقائق التالية:



1ـ لقد حققت عمليات مصرف ليبيا المركزي ارتفاعاً كبيراً، خلال الفترة (1970 ـ 1995 ف.) حيث ارتفعت أصوله وخصومه خلال الفترة.

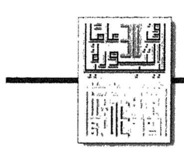
2ـ لقد تلاشى دور الأصول المحلية ممثلة في سندات الخزانة المحلية (اقتراض من الداخل) كجزء من غطاء الدينار الليبي وأصبحت العملة المحلية مغطاة بالكامل، إما بسبائك ذهبية أو أصول أجنبية أخرى وذلك بداية من سنة 1980ف. تدعيماً للدينار الليبي ومحافظة على قيمته المحلية والدولية.

3ـ بدأ المصرف المركزي في الاضطلاع بدوره في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الجماهيرية العظمى، وذلك بإقراض الخزانة العامة وقبول السندات المصدرة من قبلها، ومن ثم محاولة سد الفجوة بين إيرادات ومصروفات الخزانة العامة وخاصة في السنوات الأخيرة؛ وهو الوضع الذي نتج عن انخفاض أسعار النفط عالمياً وانخفاض صادراته.

4ـ لقد ارتفع رأس مال واحتياطيات مصرف ليبيا المركزي بدرجة كبيرة خلال الفترة (1970 ـ 1995ف.)، وذلك لدعم الموقف المالي للمصرف المركزي والرفع من كفاءاته في تأدية وظائفه المختلفة.

5 ـ لقد دأب مصرف ليبيا المركزي على تأكيد دوره كمصرف للدولة من خلال مسك حسابات الخزانة العامة وإقراضها والاشتراك في وضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويتضح ذلك من خلال النمو المتعاظم لتلك البنود في ميزانية المصرف.

6 ـ استمر مصرف ليبيا المركزي في أداء دوره في الإشراف والرقابة على المصارف التجارية وذلك من خلال مسك حساباتها ومراقبة عملياتها وإصدار اللوائح والقرارات التي تؤكد مشاركة المصارف التجارية في عملية التنمية الاقتصادية.



جدول رقم (4 - 10)

العمليات المصرفية (م.ل.م.) آلاف الدينارات

البنـــد	1970	1975	1980	1985	1990	1995
الاصول:						
أ - اصول أجنبية	451.2	323.2	3171.1	787.6	170.9	22.5
ب - اصول محلية	1.1	712.6	503.2	1153.4	4521.2	5957.2
ج - اصول آخرى	11.0	125.3	349.9	2563.1	807.0	2022.0
الخصوم:						
أ - رأس المال	1.0	1.0	1.0	100.0	100.0	100.0
الاحتياطيات	7.0	7.0	7.0	151.0	230.0	230.0
ب - ودائع المصارف	44.9	157.0	803.9	816.9	236.8	2247.3
ج - خصوم أخرى	54.6	424.0	1129.4	1794.4	1980.6	2005.9

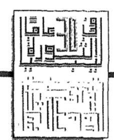
المصدر مصرف ليبيا المركزي.

جدول رقم (5 - 10)

تطور عمليات مصرف ليبيا المركزي (قسم الاصدار) (آلاف الدينارات)

البنـــد	1970	1975	1980	1985	1990	1995
الاصول:						
أ - اصول أجنبية	451.2	323.2	3171.1	787.6	170.9	22.5
ب - اصول محلية	1.1	712.6	503.2	1153.2	4521.2	5957.2
الخصوم:						
نقود في التداول (مصدرة)	117.0	355.5	710.6	1009.8	1490.8	2134.6

المصدر مصرف ليبيا المركزي.



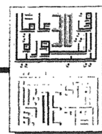
المصارف المتخصصة:

ضمن محاولات الدولة المستمرة، لتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية الأساسية، وخاصة قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان وعدم الاعتماد كلية في تمويل هذه القطاعات على المصارف التجارية والتي عادة ما تحجم عن إقراض تلك القطاعات بطبيعة عملها الذي يقتصر على القروض القصيرة الأجل، وحاجة تلك القطاعات إلى قروض طويلة الأجل. ثم إنشاء ثلاثة مصارف متخصصة للقيام بتلك المهام. وفيما يلي موجز لتطور تلك المصارف وما حققته في مضمار الإقراض.

أولاً: المصرف الزراعي:

لقد حدّد القانون رقم (133) لسنة 1970 ف. أهداف المصرف الزراعي في المساهمة في النهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني وتشجيع التعاون الزراعي ودعمه وذلك عن طريق:

1. تقديم مختلف القروض النقدية والعينية إلى المشتغلين بالنشاط الزراعي والحيواني.
2. مد الجمعيات التعاونية الزراعية بما تحتاجه من تسهيلات ائتمائية والقيام بما يلزمها من عمليات مصرفية.
3. تنفيذ برامج منح الإعانات الحكومية للمشتغلين بالنشاط الزراعي والحيواني.
4. إنشاء الشركات والمنشآت المتصلة بالأغراض التي يقوم عليها المصرف والمشاركة فيها.
5. بيع وشراء ورهن وتملك الأراضي الزراعية والعقارات وغيرها من المنشآت اللازمة لتحقيق أغراض المصرف.



6- القيام بالخدمات الأخرى المتعلقة بالشؤون الزراعية والإنتاج الحيواني، بالتعاون مع الأمانات المتخصصة.

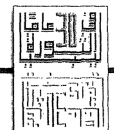
ولتمكين المصرف الزراعي من تحقيق تلك الأهداف ودعم العاملين بالقطاع الزراعي قامت الدولة برفع رأس مال هذا المصرف من (1) مليون دينار عند إنشائه سنة 1955ف. إلى (48) مليون دينار بنهاية سنة 1988ف. وارتفع عدد فروع ومكاتب المصرف إلى (42) فرعاً موزعة على مختلف البلديات بالجماهيرية، وألغيت الفائدة المصرفية على القروض الزراعية.

جدول رقم (5 - 10)

قروض المصرف الزراعي حسب فترة الاستحقاق القروض القائمة

نهاية	قصيرة الاجل	متوسط الأجل	طويلة الأجل	المجموع
1965	1715	1179	1449	4343
1966	2802	2463	2112	7377
1967	0929	2579	2951	6459
1968	1171	2366	4023	7560
1969	1020	2282	5587	8889
1970	1629	2747	6999	11375
1971	2307	4606	9292	16175
1972	3510	6791	11813	22114
1973	3150	8726	1376	25258
1974	3836	10871	14796	29503
1975	3395	11355	15891	30641
1976	4406	10166	17671	32243
1977	9722	9470	19469	38661
1978	7561	13447	20480	41488
1979	10060	14632	20372	45064
1980	8330	11152	18764	38246
1981	19365	9293	17337	46095
1982	15000	9713	18578	43291
1983	12450	12400	18365	43215
1984	15850	12480	17300	45630
1985	20750	11850	16800	49400
1986	2590	4430	1880	8900
1987	4650	4000	2660	11310
1988	3400	6000	5500	14900

* تشكل قروض هذه السنوات حجم القروض الممنوحة وليست القروض القائمة (الرصيد) كما هو الحال في السنوات السابقة لها.



قروض قصيرة الاجل	قروض متوسطة الاجل	قروض طويلة الاجل	المجموع
101.5 مليون دينار	77.7 مليون دينار	45.9 مليون دينار	225.1 مليون دينار
1988 / 1957	1988 / 1961	1988 / 1966	1988 / 1957

ويقوم المصرف الزراعي بمنح العاملين بالقطاع الزراعي والحيواني ثلاثة أنواع رئيسية من القروض الزراعية وهي القروض الموسمية (قصيرة الأجل) والقروض المتوسطة الأجل، التي لا تزيد فترة استحقاقها عن خمس سنوات، ثم القروض طويلة الأجل التي تمتد فترة استحقاقها إلى خمس عشرة سنة.

هذا ولقد بلغ حجم القروض التي منحها المصرف الزراعي منذ إنشائه، وحتى نهاية سنة 1988ف. ما يزيد عن (225) مليون دينار، موزعة على الأنواع الثلاثة على النحو التالي:

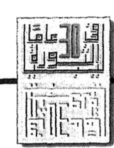
وتعكس هذه الأرقام التطور السريع الذي شهده الإقراض الزراعي في ليبيا، وخاصة في السنوات اللاحقة لسنة 1970ف. وكما يتضح من الجدول (10/7).

ثانياً: مصرف التنمية:

تم إنشاء مصرف التنمية بالقرار رقم (8) لسنة 1981 إفرنجي وشمل ضمن عملياته العمليات التي كان يقوم بها القسم الصناعي في المصرف العقاري الصناعي السابق، ويهدف هذا المصرف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تقديم القروض لتمويل الاستثمارات اللازمة لمشروعات القطاعات الإنتاجية، في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها من المشروعات الإنتاجية، ذات الجدوى الاقتصادية سواءً كانت في شكل مشروعات جديدة أو توسيعات أو تحديثات لطاقة إنتاجية قائمة أو أعمال مساعدة لها. وذلك ضمن استراتيجية وأهداف خطة التحول.

2- توفير المساعدة والمشورة الفنية للمشروعات الإنتاجية، بما يضمن لهذه



المشروعات العمل بطريقة إقتصادية مجدية .

3 استظهار الفرص الاستثمارية التي تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل للمواطنين بما يخدم خطة التحول وعرضها على الجهات المختصة بالتنفيذ.

4 استقطاب المشاركات الأجنبية، بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية محلياً.

ولقد حدد قرار إنشاء المصرف موارده في رأس المال المدفوع من قبل الدولة وقد بلغ (100) مليون دينار بالإضافة إلى المخصصات التي تعتمدها خطة التحول للقروض الصناعية، وما يقوم مصرف التنمية باقتراضه من الخارج أو الداخل عن طريق إصدار السندات وشهادات الاستثمار وطرحها للتداول.

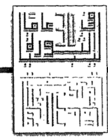
جدول رقم (6 - 10)

بيان بالقروض الممنوحة من مصرف التنمية إعتباراً من 1970 م وحتى نهاية سنة 1986

نوع النشاط	(أ) 1970 - 1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	المجموع
1 - صناعة غذائية	-	70800	51857	135893	2032925	407590	7834744	10533809
2 - صناعة مواد بناء	-	45937	1200000	-	75425	152400	384000	1857762
3 - صناعة كيماوية وبلاستيكية	-	8000	-	20000	49460	76349	7039626	7880576
4 - صناعة معدنية	-	-	3000	741775	8500	733520	5176000	6689795
5 - صناعة نسيجية	-	-	-	730850	9000	152952	564740	1457542
6 - صناعة منزلية	-	-	8000	-	24000	51000	290200	373200
7 - صناعة الأثاث	-	12000	10500	18000	6080	6700	-	53280
8 - صناعات كهربائية	-	-	-	1541000	-	40000	3100000	4681000
9 - خدمات صناعية (ورسن)	-	17500	14960	-	7625	9500	-	49585
10 - صناعة أخرى	-	-	-	9050	-	15200	65360	89610
	9000000	154237	1315317	3196568	2213015	2332352	24454670	42666159

أ - لم ترد القروض طبقاً للصناعات نتيجة لاختلاف التقسيمات بعد سنة 1980 .

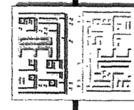
* تشمل قروض المصرف العقاري الصناعي (الفرع الصناعي) السابق.



ويقوم مصرف التنمية بمنح قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، لتمويل المشروعات الصناعية، التي يقوم بها كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمتمثل في التشاركيات الصناعية التي يقوم بإنشائها وإدارتها أفراد طبيعيون.

والجدول (6 ـ 10) يوضح تطور قروض هذا المصرف، كمّاً ونوعاً، خلال الفترة (1970 ـ 1986ف.) التي ارتفعت من حوالى (1) مليون دينار سنة 1970 ف. إلى ما يزيد عن (24) مليون دينار سنة 1986ف. ، ولقد بلغ إجمالي القروض التي منحها المصرف للصناعات المختلفة خلال هذه الفترة ما يزير عن (42) مليون دينار.

والجدير بالذكر أن مصرف التنمية يمنح مختلف القروض الصناعية بأسعار فائدة متدنية تتراوح بين 1% 3% مع إعطاء فترة سماح مناسبة، قبل البدء في سداد تلك القروض.

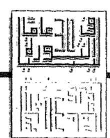


جدول رقم (7 - 10)

بيان بالقروض الممنوحة من قبل المصرف للشركات العامة والتشاركيات الإنتاجية والخدمية إعتباراً من عام 1987 وحتى نهاية عام 1998 ف

البيان / السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	الاجمالي
ص. غذائية	2889800	4392500	1547678	1628100	813600	226500	146300	94000	674500	58600	3093000	178000	**15742578**
ص. مواد البناء	766500	566000	306000	155000	184100	385990	588690	626632	300000	488561	126500	1475000	**5968973**
ص. كيماوية	1554642	1100900	659000	3489000	268000	157000	55090	-	375000	-	849394	-	**8508026**
ص. معدنية	1516178	1301000	649600	848700	251000	418000	55800	-	600000	30026	330000	571000	**6571304**
ص. نسيجية	734239	142700	143323	157000	256700	106000	3058700	188032	880000	1885340	5742209	104400	**13398643**
ص. خشبية	154300	170000	523000	54000	8000	95028	32000	-	236000	-	594000	-	**1866328**
ص. صناعية	39000	279500	431049	579075	232000	122596	54000	68000	390000	418187	9254807	520676	**12388890**
انشطة اخرى	781203	319656	1034300	133000	25900	274500	159000	318000	404643	13515993	125200	29000	**17120395**
الإجمالي	8435862	8272256	5293950	7043875	2039300	1785614	4149580	1294664	3860143	16396707	20115110	2878076	81565137

وتشمل عدد 495 مشروع من النقل الريفي بقيمة إجمالية وقدرها 13503751 دينار موزعة على مختلف المناطق حسب البرنامج المعد من قبل اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل.



تتكون موارد المصرف من العناصر التالية:

أ- رأس المال والاحتياطات.

ب- الاقتراض.

ج- ما يخصص من ميزانيات التحول لغرض الأقراض.

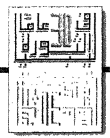
د- نسبة سنوية تحدد بقرار من اللجنة الشعبية العامة من حصيلة ما يؤول للمجتمع من عوائد نشاطات الشركات والمنشآت في القطاعات والمشروعات الإنتاجية.

يقوم مصرف التنمية بالاقتراض من الخارج والداخل عن طريق إصدار السنداتوشهادات الاستثمار وطرحها للتداول.

وكذلك بمنح قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية والخدمية وغيرها من المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية سواء كانت في شكل مشروعات جديدة أو توسعات أو تحديثات لطاقات إنتاجية قائمة أو أعمال مساعدة لها، والتي يقوم بها كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمتمثل في شكل شركات عامة وشركات جماعية مساهمة والتشاركيات الصناعية والتي يقوم بإنشائها إداراتها أفراد طبيعيون والجدول (7 - 10) يوضح تطور قروض المصرف من سنة 1987ف. وحتى نهاية سنة 1998 ف. والتي ارتفعت من حوالي (42666158) مليون دينار إلى (81565137) مليون دينار مقارنة بالفترة التي تسبق هذا البيان.

والجدير بالذكر أن مصرف التنمية يمنح مختلف القروض مقابل عوائد مصرفية لا تتجاوز (6.5%) مع أعطاء فترة سماح مناسبة لكل مشروع قبل البدء في سداد أقساط تلك القروض وعلى فترات مناسبة تتمشى ودخل كل مشروع.

هذا بالإضافة إلى قيام المصرف باستثمار أمواله من خلال مساهمته في العديد من الشركات العامة الموضحة بالجداول المرفقة والتي بلغت في مجملها 23 شركة بقيمة اجمالية وقدرها 24054593 دينار.



ثالثاً: مصرف الادخار والاستثمار العقاري:

نظراً لما يحضى به قطاع الإسكان من أهمية خاصة في الاقتصاد القومي وضرورة توفير المسكن المناسب لجميع أفراد المجتمع وبسبب التكلفة العالية لإنشاء المساكن وعدم قدرة ذوي الدخل المحدود على تمويل هذا المشروع ذاتياً فقد قامت الدولة بإنشاء مصرف عقاري أوكلت له مهمة تمويل إنشاء المساكن الخاصة في شكل قروض طويلة الأجل وبدون فوائد.

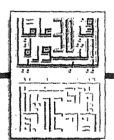
لقد بدأ هذا المصرف في ممارسة أعماله كقسم خاص بالمصرف الصناعي العقاري في سنة 1965 ف. برأس مال قدره (10) عشرة ملايين دينار ثم زيد رأسماله ليصل إلى (45 خمسة وأربعون مليون دينار.

وبحلول سنة 1981 ف. تم إلغاء القسم العقاري بالمصرف الصناعي العقاري ليصبح مصرفاً عقارياً مستقلاً تحت اسم مصرف الادخار والاستثمار العقاري.

الذي أنشىء بموجب القانون رقم (2) لسنة 1981ف. الصادر في 1981/1/27 ف. برأسمال قدره (100) مائة مليون دينار سدد منه (77) سبعة وسبعون مليون دينار وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (8 - 10)

المساهمون	المكتتب به	المدفوع منه
امانة الإسكان	40 مليون دينار	17 مليون دينار
صندوق الضمان الاجتماعي	20 مليون دينار	20 مليون دينار
صندوق الجهاد	20 مليون دينار	20 مليون دينار
صندوق خدمات المنتجين	10 مليون دينار	10 مليون دينار
شركة ليبيا للتأمين	5 مليون دينار	5 مليون دينار
المصارف التجارية	5 مليون دينار	5 مليون دينار
الإجمالي	100 مليون دينار	77 مليون دينار



بلغت إجمالي أصول المصرف في في 1998/12/31 ف. 592.7 مليون دينار.

أغراض المصرف دعم حركة البناء والتعمير وتشجيع الادخار العقاري وتقديم التسهيلات الائتمانية لغرض توفير السكن الملائم في إطار خطة التنمية الاقتصادية في الجماهيرية العظمى وفي سبيل تحقيق ذلك له اتخاذ الوسائل التالية:

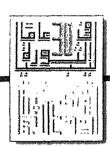
1 ـ العمل على إبراز أهمية دور المواطنين لتحقيق هذا الهدف بتشجيعهم على الادخار لتوفير السكن وذلك لحسابهم وحساب أولادهم أو من يعولونهم.
2ـ تشجيع الإسكان التعاوني.
3ـ منح القروض العقارية.
4ـ إصدار السندات وشهادات الاستثمار.
5ـ قبول الودائع المتعلقة بالنشاط العقاري.
6ـ تنفيذ وإدارة المشروعات العقارية لحسابه وحساب الغير.
7ـ إنشاء وامتلاك العقارات والتصرف فيها.
8ـ تأسيس المنشآت العقارية أو الاشتراك فيها.

مساهمة المصرف في دعم حركة البناء والتعمير.

ساهم مصرف الادخار والاستثمار العقاري مساهمة فعالة منذ إنشائه في عام 1981 ف. في دعم حركة البناء وإنشاء المسكن الملائم والصحي للمواطن سواء كان ذلك من خلال منح القروض العقارية أو إنشاء الوحدات السكنية وتمليكها بالتقسيط المريح.

هذا وقد بلغت قيمة القروض الممنوحة من المصرف منذ إنشائه وحتى في 1998/12/31 ف. (486 مليون دينار) متمثلة في عدد 17615 قرض إضافة إلى عدد 5100 قرض جاري الصرف فيها بقيمة إجمالية قدرها (46 مليون دينار).

كما قام المصرف بتنفيذ عدد من المشروعات الإسكانية متمثلة في إنشاء عدد 2810 وحدة سكنية وتم الانتهاء منها وملكت جميعها للمواطنين ويقوم المصرف في



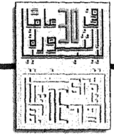
الوقت الحاضر بتنفيذ عدد من المشاريع الإسكانية والاستثمارية متمثلة في إنشاء عدد 1463 وحدة سكنية وأسواق تجارية وعمارات إدارية وكذلك يقوم المصرف باستكمال مشروعات الإسكان العام غير المستكملة والبالغ عددها 11218 وحدة سكنية.

المصرف العربي الليبي الخارجي

أنشىء المصرف العربي الليبي الخارجي بموجب القانون رقم (18) لسنة 1972 ف. وكان الهدف من إنشائه مزاولة الأعمال المالية والمصرفية خارج الجماهرية العظمى وكذلك إيجاد أفضل الفرص لاستثمار الأموال الليبية ودعم التواجد العربي في الأسواق المالية الدولية وتكملة الأنشطة المصرفية المحلية في الخارج لتلقي الاهتمام والعناية الكافية من مؤسسات المصرف الخارجي التي تم تأسيسها على مدار عمر المصرف.

باشر المصرف نشاطه في منتصف يونيو 1972 ف. برأس مال قدره (20) مليون دينار ليبي ووصل إلى (222) مليون دينار ليبي المدفوع والمصرح به (300) مليون دينار ليبي حتى تاريخه كان حجم ميزانيته سنمة 1975 ف. (216) مليون دينار ليبي ووصل في نهاية سنة 1998 ف. إلى (5.486) مليون دينار ليبي وزادت الودائع المقرضة خلال الفترة من (80) مليون دينار ليبي إلى (2.050) مليون دينار ليبي، وارتفع بند التسهيلات من (45) مليون دينار ليبي سنة1975 ف. إلى (1.210) مليون دينار ليبي حتى نهاية سنة 1998 ف..

ولقد استطاع المصرف منذ إنشائه بناء شبكة مصرفية متكاملة في العديد من الدول العربية والإفريقية والدولية حيث بلغ عدد المساهمات حتى نهاية سنة 1998 ف. (38) مساهمة موزعة على (25) دولة في مختلف أنحاء العالم (حسب الجدول المرفق) فقد تبتت فاعلية هذا التواجد سواء في الظروف العادية أو في فترة الحظر الذي قرره مجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة الأمريكية ضد الجماهيرية العظمى فقد استطاع المصرف الخارجي بالتعاون مع مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية أن يؤكد أهمية السياسة الاستراتيجية التي أنشىء من أجلها.



الفصل العاشر

المساهمات كما هي في 31 / 12 / 1998 ف

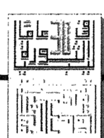
نشاط مصرفي

اسم المؤسسة المساهم فيها	نسبة المساهمة
مصرف شمال أفريقيا التجاري / بيروت	% 6.6283
المصرف العربي عبر القارات / باريس	% 50
المصرف العربي للإستثمار والتجارة الخارجية / أبو ظبي	% 42.28
المصرف العربي التركي / اسطنبول	% 47.6923
المصرف العربي الأسباني / مدريد	% 30
المصرف العربي اليوناني / أثينا	% 30
المصرف البريطاني العربي التجاري / لندن	% 25
المؤسسة العربية المصرفية / البحرين	% 1.82
مصرف يوباف الدولي / هونج كونج	% 10
المصرف العربي الإيطالي / روما	% 47.2220
المصرف العربي الدولي / القاهرة	% 28.76
شركة اليوباك / كير اساو	% 12.9451
شركة بروموتورا ديل الكاريبي / بنما	% 38.701
شركة الخدمات المالية العربية / البحرين	% 8.26
شركة انفير جنز هوتيلبراس لوس كايوس	% 32.8967
مصرف المغرب العربي للإستثمار والتجارة / الجزائر	% 50
برنامج تمويل التجارة العربية / أبو ظبي	% 0.50
مصرف اليوباف الدولي / البحرين	% 95.5036
شركة الصرافة والخدمات المالية	% 14.3
مصرف اليوباف باريس / باريس	% 5.40
ارلا بنك الدولي / البحرين	% 19.09
مصرف قناة السويس	% 20
شركة ديموريكو القابضة / بيروت	% 100
شركة التطوير والتجهيز العقاري ديموريكو / بيروت	% 100
شركة التجارة والخدمات العقارية ترافسكو / بيروت	% 100

نشاط تنموي

اسم المؤسسة المساهم فيها	نسبة المساهمة
مصرف شاري التجاري / انجاميكا	% 50
مصرف افريقيا الإستوائية / أوغندا	% 98.572
مصرف الساحل التجاري / باماكو	% 76.87
مصرف شنقيط / موريتانيا	% 51
مصرف النيجر التجاري / نيامي	% 50
مصرف التنمية للإقتصاد التونسي / تونس	% 7
الشركة المصرفية عبر افريقيا / لومي	% 50
بنك الإستثمار العربي الاردني / عمان	% 10
شركة الإستثمارات النفطية	% 33.3335
المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية / تونس	% 50
مصرف بوركينا التجاري / واجادوجو	% 50
بنك الاسكان الاردني / عمان	% 15

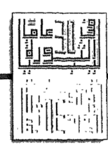
حيث لعب المصرف العربي الليبي الخارجي دوراً كبيراً في تمويل التجارة الدولية بالمشاركة في عدد كبير من الإصدارات المالية الدولية، كما نظم عدداً من القروض والتسهيلات لبعض الدول الشقيقة والصديقة، وكانت إجمالي هذه القروض حتى 1998/12/31 ف. (242) مليون دولار أمريكي، وكان للمصرف دوراً مميزاً في التجارة الخارجية للجماهيرية العظمى وخصوصاً خلال الحظر الذي فرضه مجلس الأمن الدولي حيث قام المصرف بتحصيل العوائد النفطية وصادرات الحديد والصلب بكل حرص تجنيباً لهذه الأموال من التجميد ونذكر على سبيل المثال أهم العمليات المصرفية التي نفذها المصرف الخارجي خلال سنة 1998 ف.:



* (832) حوالة نفطية بمبلغ قدره (3.076) مليون دولار أمريكي.
* (328) اعتماد توريد بمبلغ قدره (692) مليون دولار أمريكي.
* (639) اعتماد تصدير بمبلغ قدره (558.1) مليون دولار أمريكي.
* (995) حوالة مالية واردة بمبلغ قدره (3.5) مليار دولار أمريكي.
* (5587) حوالة مالية صادرة بملغ قدره (9) مليون دولار أمريكي.
* (6000) عملية بيع عملة أجنبية بمبلغ قدره (60) مليون دولار أمريكي.

ونتيجة للمشاكل التي واجهتها المصارف التجارية أثناء فترة الحظر الأمريكي فقد قام المصرف الخارجي بإجراء ترتيبات مع مصرف ليبيا المركزي بتعزيز وتغطية الاعتمادات المستندية المفتوحة من قبل المصارف التجارية حيث بلغت الاعتمادات التي تم تعزيزها خلال سنة 1998 ف. فقط (7488) اعتماداً بمبلغ إجمالي قدره (2.807) مليون دولار أمريكي، وقام المصرف الخارجي أيضاً بالاشتراك مع عدد من المصارف الدولية ومساهماتنا في الخارج ويدعم من المصرف المركزي بترتيب التسهيلات المالية الخاصة بالمرحلة الأولى والثانية من النهر الصناعي العظيم، وقد انتهت المرحلة الأولى بدون أي مشاكل ومن المتوقع أن تنتهي المرحلة الثانية بدون أية عوائق.

ويقوم المصرف الخارجي بالتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي في تسريع تنفيذ بعض المشروعات في خطة التحول والتي لا تسمح الموازنات المخصصة لها بالتنفيذ فترة واحدة حيث يقوم المصرف بدور الممول المؤقت لهذه المشروعات بضمانات مصرف ليبيا المركزي خصماً من موازنات عددة سنوات قادمة، وعلى سبيل المثال نذكر بعض المئسسات والشركات الوطنية المحلية التي استفادت من التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف الخارجي:



المؤسسة الوطنية للنفط:

1 شركة سرت لتصنيع النفط والغاز (600 مليون دولار أمريكي).

2 شركة رأس الأنوف لتصنيع النفط والغاز (400 مليون دولار أمريكي).

الشركة الليبية للحديد والصلب:

1 الوحدة الثالثة بقيمة (362.352 مليون مارك ألماني).

2 تمويل الصادرات بقيمة (50 مليون دولار أمريكي).

الشركة العامة للإلكترونيات:

1 قرض بقيمة (10 مليون دولار أمريكي).

جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية:

1 قرض بقيمة (108 مليون دولار أمريكي).

الشركة العامة للكهرباء:

1 الربط الكهربائي بين الجماهيرية ومصر بقيمة (20.220 مليون فرنك سويسري).

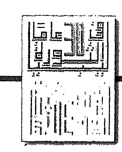
2 تنفيذ محطة الزاوية الغازية بقيمة (321 مليون فرنك سويسري).

3 تنفيذ الخطوط الهوائية بطول (370 كم) بقيمة (42 مليون دولار أمريكي).

الخطوط الجوية العربية الليبية:

1 قرض بقيمة (70 مليون دولار أمريكي).

2 قرض بقيمة (85 مليون دولار أمريكي).



التأمين:

ظلت الفروع والتوكيلات الأجنبية هي هيئات التأمين الوحيدة بالسوق الليبي حتى أُنشئت أول شركة تأمين ليبية، وهي شركة ليبيا للتأمين سنة 1964 ف. ثم تـوالى بعدهـا إنشـاء شركـات الصحـاري للتأمين عـام 1967 والمختـار للتـأمين عام 1968 ف. ثم شركة شمال أفريقيا للتأمين عام 1969 ف..

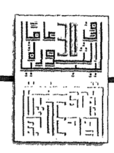
ولقد حظى قطاع التأمين باهتمام بالغ، بعد قيام الثورة وتبلور هذا الاهتمام في صدور سلسلة من القرارات التي كان من شأنها تلييب ودعم قطاع التأمين في ليبيا. ومن بين تلك القرارات:

1 صدور قانون جديد للإشراف والرقابة على شركات التأمين، وذلك في سنة 1970 ف. ويهدف إلى بسط رقابة شاملة على شركات التأمين وضمان حقوق جملة وثائق التأمين إلى جانب القضاء على الوكالات والفروع الأجنبية التي كانت تشكل مظهراً من مظاهر السيطرة والنفوذ الأجنبي.

2 ضماناً لحسن توجيه أموال شركات التأمين نحو قنوات استثمار تهدف إلى تحقيق التنسيق بين السياسات الاستثمارية لمختلف الأوعية الإدخارية في البلاد، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم (56) لسنة 1970 ف. بتقرير بعض الأحكام الخاصة بمشاركة الدولة في شركات التأمين، بما لا يقل عن 60% من رأسمالها.

3 صدور مجموعة من القرارات سنة 1971 ف. لضرورة التأمين الكلي على الإعتمادات المستندية وعلى الواردات الحكومية والتأمين الإلزامي على المركبات الآلية.

4 صدور القانون رقم (80) لسنة 1971 ف.، القاضي بتأميم شركات التأمين ودمجها في شركتين، هما شركتا «ليبيا للتأمين» والمختار للتأمين، وذلك استجابة لمقتضيات مرحلة التجول، حتى توضع كل مصادر التمويل والإدخار في نطاق تتوفر لها فيه استغلالها بالشكل الأمثل.



5 صدور قرار اللجنة الشعبية العامة بتاريخ 28، 12، 1980 ف. بدمج شركة المختار للتأمين في شركة ليبيا للتأمين وبذلك أصبحت هناك شركة واحدة للتأمين وهي شركة ليبيا للتأمين. تقدم خدماتها من خلال (8) ثمانية فروع و(35) مكتباً نوعياً تغطي معظم مناطق الجماهيرية.

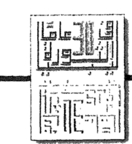
جدول رقم (9 - 10)

تطور حجم الأقساط المباشرة للسنوات 1970, 1977, 1987

نوع التأمين	الاقساط المباشرة 1970	الاقساط المباشرة 1977	الاقساط المباشرة 1987	معدل النمو 1987/1977
التأمين البحري	294	14.631	18.504	% 26.4
تأمين الحوادث المتنوعة	227	7.240	10.192	% 40.7
تأمين الحريق	163	2.825	14.915	% 42.8
تأمين السيارات	553	5.273	8.056	% 52.7
الإجمالي	**1.237**	**29.969**	**51.667**	**% 72.4**

المصدر: التقارير السنوية 1970, 1977, 1987 ف لشركة ليبيا للتأمين

وتمارس شركة ليبيا للتأمين أعمالها من خلال خمسة أنواع رئيسية وهي التأمين البحري وتأمين الحوادث المتنوعة وتأمين الحريق وتأمين السيارات وتأمين الحياة. والجدولان (12ـ10/ 13ـ10) يوضحان مدى تطور الأنواع الأربعة الأولى من التأمين خلال الفترة (1970ـ1987) وذلك من حيث الأقساط المباشرة التي استلمتها الشركة والتعويضات التي دفعت عن تلك التأمينات وتعكس تطوراً ملحوظاً في إجمالي الأقساط. التي ارتفعت من حوالي (1.2 مليون دينار) سنة 1970ف. إلى ما يزيد عن (51) مليون دينار نهاية سنة 1987 ف.، بينما ارتفعت حجم التعويضات خلال نفس الفترة من (120) ألف دينار، إلى ما يزيد عن (14) مليون دينار.



جدول رقم (10 - 10)

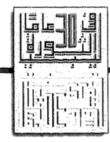
تطور التعويضات المسددة للسنوات 1970, 1977, 1987

نوع التأمين	الاقساط المباشرة 1970	الاقساط المباشرة 1977	الاقساط المباشرة 1987	معدل النمو 1987/1977
التأمين البحري	-	4.243	6.548	% 54.3
تأمين الحوادث المتنوعة	-	2.100	2.504	% 19.2
تأمين الحريق	86	876	3.256	% 271.6
تأمين السيارات	04	3.849	2.086	% 46 -
الإجمالي	27	-	-	
	03	-	-	
	120	11.068	14.394	% 30

التأمين على الحياة

من ضمن النشاطات التي تمارسها شركة ليبيا للتأمين في مجال صناعة التأمين هو نشاط التأمين على الحياة. ويختلف هذا النوع من التأمين عن غيره من فروع عديدة على الصعيدين الفري والعام، ونذكر من هذه المزايا على سبيل المثال ميزة الإدخار طويل المدى وتكوين أرصدة مالية جيدة بالمصارفي بالإضافة إلى تخفيف حدة التضخم في البلاد بشكل عام.

ولعل الأرقام الموضحة بالجدول السابق تعطي صورة واقعية وملموسة عن هذا النوع من التأمين الذي قد شهد بعض التراجع في عدد وثائق التأمين بين سنتي 1994 و1995 ف.. في حين حقق ارتفاعاً في إجمالي مبالغ التأمين والأقساط المدفوعة والتعويضات التي قامت الشركة بدفعها عن التأمين عن الحياة، وبذلك يحتاج قطاع التأمين على الحياة مزيداً من التشجيع والانتشار للنهوض به إلى مستوى أفضل نظراً لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية جمة في تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للاستثمار.



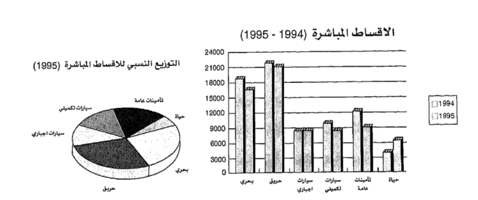
جدول رقم (11 - 10)

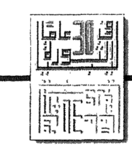
الاقساط المباشرة

000، د.ل

البيـــان	1995	1994	التغيير		الاهمية النسبية	
			1977	النسبة	1995	1994
بحري	18906	16533	2373	14.4	24.9	23.5
حريق	21942	21248	694	3.3	28.9	30.0
سيارات إجباري	8561	8592	31	0.4	11.3	12.1
سيارات تكميلي	9950	8609	1341	15.6	13.0	12.2
تأمينات عامة	12466	9128	3338	36.6	16.4	12.9
الإجمالي	**71825**	**64110**	**.7715**	**12.0**	**94.5**	**90.7**
حياة	4202	6608	2406	36.4	5.5	9.3
الإجمالي الكلي	**76027**	**70718**	**5309**	**24.4**	**100**	**100**

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع إجمالي الأقساط المباشرة خلال العام 1995ف. وبلغت هذه الزيادة 5,309,000 د. ل. وكان للتأمينات العامة الأثر الكبير في هذه الزيادة حيث سجل لوحده ما نسبته 63% من إجمالي الزيادة المحققة، إلا أن تأمينات الحياة سجلت انخفاضاً في الأقساط بقيمة 2,406,000 د.ل. بسبب إلغاء وثيقة الحياة الجماعي للخطوط الجوية العربية الليبية.





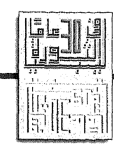
جدول رقم (12 - 10)

التعويضات المباشرة المسددة

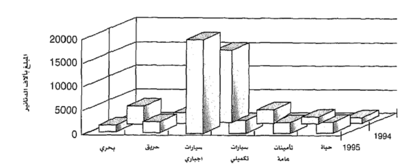
000. د.ل

البيــان	1995	1994	التغيير		الاهمية النسبية	
			القيمة	النسبة	1995	1994
بحري	1567	3344	1777	53.1	5.1	13.5
حريق	1838	901	937	104.0	6.0	3.6
سيارات إجباري	19341	15208	4133	27.2	62.3	61.3
سيارات تكميلي	3666	2664	1002	37.6	11.8	10.8
تأمينات عامة	2061	1319	742	56.3	6.6	5.3
الإجمالي	**28473**	**23436**	**5037**	**21.5**	**91.8**	**94.5**
حياة	2556	1371	1185	86.4	8.2	5.5
الإجمالي الكلي	**31029**	**24807**	**6222**	**25.1**	**100**	**100**

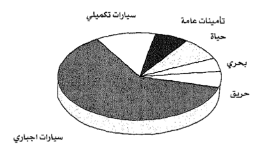
من خلال الجدول أعلاه نجد أنه إجمالاً قد ارتفعت التعويضات المسددة خلال هذا العام، وكما هو متوقع فإن تأمين الإجباري هو الذي ساهم في الارتفاع بشكل مباشر وهو الاتجاه الذي آل إليه ومنذ عدة سنوات، بسبب ارتفاع عدد ومبالغ الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم، وعلى العكس من ذلك فإن التأمين البحري سجل انخفاضاً في تعويضاته بشكل ملحوظ بسبب تخفيض تعويضات البحري بضائع بقيمة مسترد عن حادث الباخرة (اكسبرس فيتر) بمبلغ 1.225.000د.ل.



الاقساط المباشرة المسددة



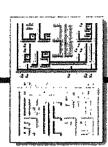
التوزيع النسبي للأقساط المباشرة المسددة 1995



المصارف الأهلية

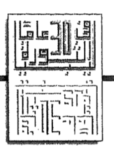
بترشيد من الأخ قائد الثورة تجسّد على أرض الواقع تأسيس المصارف الأهلية، وهي شركات أهلية مساهمة تهدف إلى توسيع قاعدة الملكية الجماعية للمؤسسات المالية والمصرفية وإيجاد قنوات جديدة لتمويل المشروعات والأنشطة الاقتصادية وخلق مواطن عمل في مختلف المناطق.

وبالرغم من حداثة التجربة، إلا أن المصارف الأهلية استطاعت استقطاب العديد من المساهمين وتعبئة مدخرات المودعين. وأنشأت المصارف الأهلية شركة مساهمة تحمل اسم المؤسّسة المصرفية الأهلية برأس مال مصرح به قدره 13 مليون دينار، وأوكلت إليها القيام بالعديد من المهام لصالح المصارف الأهلية.



المصارف الأهلية التي باشرت نشاطها حتى 31 / 12 / 1998 ف

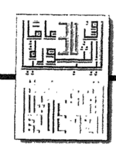
	اسم المصرف
1	مصرف النقاط الخمس الأهلي
2	مصرف العجيلات الأهلي
3	مصرف صبراتة الأهلي
4	مصرف صرمان الأهلي
5	مصرف جنزور الأهلي
6	مصرف حي الأندلس الأهلي
7	مصرف طرابلس الأهلي
8	مصرف سوق الجمعة الأهلي
9	مصرف سهل الجفارة الأهلي
10	مصرف غريان الأهلي
11	مصرف مزدة الأهلي
12	مصرف يفرن الأهلي
13	مصرف جادو الأهلي
14	مصرف نالوت الأهلي
15	مصرف غدامس الأهلي
16	مصرف قصر بن غشير الأهلي
17	مصرف ترهونة الأهلي
18	مصرف مسلاتة الأهلي
19	مصرف سوف الجبن الأهلي
20	مصرف رأس غزال الأهلي
21	مصرف الخمس الأهلي



تابع

المصارف الأهلية التي باشرت
نشاطها حتى 31 / 12 / 1998 ف

	اسـم المصــــرف
22	مصرف زليتن الأهلي
23	مصرف مصراتة الأهلي
24	مصرف تاورغاء الأهلي
25	مصرف سرت الأهلي
26	مصرف اجدابيا الأهلي
27	مصرف قمينس الأهلي
28	مصرف بنغازي الأهلي
29	مصرف الابيار العقورية الأهلي
30	مصرف المرج الأهلي
31	مصرف شحات الأهلي
32	مصرف البيضاء الأهلي
33	مصرف القبة الأهلي
34	مصرف درنة الأهلي
35	مصرف طبرق الأهلي
36	مصرف الجفرة الأهلي
37	مصرف الكفرة الأهلي
38	مصرف سبها الأهلي
39	مصرف البوانيس الأهلي
40	مصرف وادي الشاطىء الأهلي
41	مصرف مرزق الأهلي
42	مصرف وادي الحياة الأهلي



مصرف التجارة والتنمية:

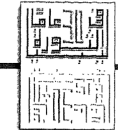
إيماناً بأن الشركات الجماعية التي يملكها ويقرر سياستها أكبر عدد من المساهمين هي الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني، ظهر إلى حيز الوجود مصرف التجارة والتنمية كشركة مساهمة ليبية تأسس وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 3991 ف. بشأن المصارف والنقد والائتمان وباشر أعماله بتاريخ 1996/6/15 ف.، وفتح بعد ذلك فروعاً له في مدينتي طرابلس ومصراته.

وقد نجح المصرف في استقطاب المدخرات وحشدها لتمويل كثير من الأنشطة الاقتصادية. ففي عام 1998 ف.، أي بعد سنتين تقريباً من إنشائه بلغت الودائع تحت الطلب أكثر من 67 مليون دينار والودائع لأجل حوالي 5 مليون دينار وودائع التوفير 2 مليون تقريباً. ومنح المصرف قروضاً وسلفيات بقيمة 9 مليون دينار تقريباً. بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال بعض الشركات المساهمة.

وقد كان المصرف رائداً في تقديم الخدمات المصرفية الحديثة وأدوات التعامل المصرفي مثل بطاقات الائتمان والصكوك السياحية بالدينار الليبي والمصرف الناطق وغيرها.

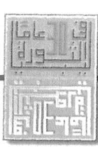
المساهمات والاستثمارات
في 31 / 12 / 1998

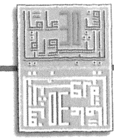
البيـــــان	نسبة مساهمة	المبلــــغ
مساهمة المصرف في رأس مال الشركة الليبية المالطية	% 51	1020000
مساهمة المصرف في رأس مال الشركة العامة لمستلزمات التشاركيات	% 51	510000
مساهمة المصرف في رأس مال فندق الجودة	% 40	559207
مساهمة المصرف في رأس مال شركة الاخشاب	% 10	1000000
مساهمة المصرف في رأس مال شركة الصناعات الهندسية		12000000
الرصيد		15089207



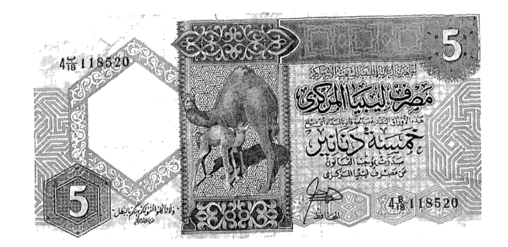
ح / المساهمة في رؤوس أموال الشركات
في 31 / 12 / 1998

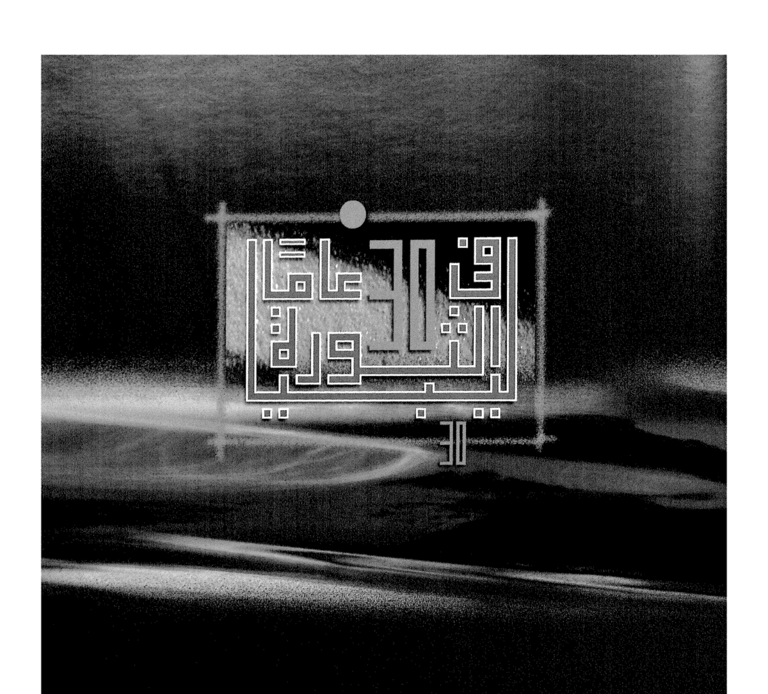
البيـــــــان	نسبة مساهمة	المبلـــــغ	
الشركة الوطنية للمقاولات الصناعية	% 50	000	1500000
الشركة الليبية لصناعة الآجر	% 20	000	800000
الشركة الوطنية لصناعة الصابون	% 56.7	000	2268370
الشركة العربية لصناعة الاثاث	% 10	000	100000
الشركة العربية للمواد الكهربائية والمنزلية	% 10	000	100000
الشركة الاهلية لصناعة وإستيراد الأثاث	% 35	000	350000
الشركة الوطنية لتنمية الصناعة - بنغازي	% 78.5	000	1570000
الشركة العامة للقرطاسية	% 10	000	100000
الشركة العربية لتوريد وصناعة الملابس - طرابلس	% 8.25	000	165000
الشركة الوطنية لتسويق المنسوجات - طرابلس	% 10	000	150000
الشركة الوطنية للمنسوجات والملابس - بنغازي	% 10	000	150000
شركة الامل لتجارة وتصنيع الملابس - سبها	% 8	000	40000
الشركة الوطنية لتجارة وتصنيع الملابس - طرابلس	% 8.25	000	165000
الشركة الاهلية لتجارة وتصنيع الملابس - بنغازي	% 8.25	000	165000
الأزياء الحديثة لتجارة وتصنيع الملابس - بنغازي	% 8.25	000	165000
شركة الجنوب لتجارة وصناعة المكرونة - سبها	% 67.5	000	675000
شركة القطن الطبي والضمادات الطبية	% 59	000	362016
الشركة الوطنية للسميد	% 10	000	140000
الرصيد		000	8965386






الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
مصرف ليبيا المركزي
10
10
عشرة دنانير

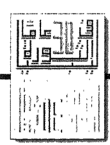

5
118520
مصرف ليبيا المركزي
خمسة دنانير
صدرت بموجب القانون
عن مصرف ليبيا المركزي
المحافظ
118520
5



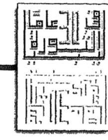
الفصل الحادي عشر

الاستثمارات الخارجيّة

الفصل الحادي عشر



حيث إنّ الإيرادات، من بيع النفط، ليس ملكاً للأجيال الحالية فقط، ولكنّ النفط وجد تحت هذه الأرض، لتستفيد منه كل الأجيال، التي قدّر لها أنْ تعيش عليها، وحيث لا يمكن لجيل أن يستخرج حصة وأنْ يترك حصة باقي الأجيال منه، ذلك لأنّ حصة أي جيل، في هذه الحالة تساوي رياضياً صفراً. هذا، بالإضافة إلى أنّه لا يوجد ضمان من أنّ النفط سوف تتضاءل قيمته أو من أن يصبح لا قيمة له، في الأمد الطويل جداً؛ وذلك نتيجة الاكتشافات النفطية المتزايدة، يوماً بعد يوم، زيادة على احتمال اكتشاف طاقة بديلة للنفط، استغلالها أفضل اقتصادياً من النفط. وخير مثال على ذلك ما حدث للفحم الحجري، بعد اكتشاف واستغلال النفط. وبالتالي فإنّ الطريقة التي انتهجتها الجماهيرية العظمى ألاّ يستخرج النفط بكميات كبيرة، بالشكل الذي يؤدي إلى استنزافه، خلال عدد قليل من السنوات، وألاّ يستخرج بكميات صغيرة، بالصورة التي تترك منه كميات كبيرة في الأرض، للمستقبل البعيد جداً، مما يعرض قيمته للتضاؤل أو الانعدام؛ ولكن تراعى حصة الأجيال القادمة، في ما يتم استخراجه من نفط، في كل سنة من السنوات؛ أي يستقطع مبلغ ماليّ، من قيمة المبيع من النفط، حصةً لتلك الأجيال. إلاّ أنّه من الناحية الاقتصادية يجب ألاّ يحتفظ بما هو مخصص للأجيال القادمة من أموال، في شكل نقديّ أو في أرصدة مجمدة، دون استثمارها؛ ذلك لأنّ هذا يؤدي إلى تناقص قيمتها الحقيقية، نتيجة للارتفاع المستمر في الأسعار العالمية، إضافة إلى تضييع فرصة تنمية تلك الأموال بعائد، ناتج عن استثمارها. وبالتالي فإن ما حدث في الجماهيرية العظمى هو مراعاة نصيب الأجيال القادمة في ما يتم استخراجه من نفط أو استغلال للثروات؛ مراعاته إمّا في البناء الداخلي والرفع من المستوى المعيشي للمجتمع الليبي - إذ كان معظمه يعيش في مساكن من الصفيح والخيام، أو في بيوت لا تتوفر فيها الحدود الدنيا من الشروط الصحية، إضافة إلى تخلف وسائل الاتصال والمواصلات والتعليم والصحة وغيرها من متطلبات العصر - وإمّا في أن يتم استثمار الأموال في استثمارات خارجية تضمن المحافظة عليها، في شكل عملات صعبة، تنمّى. وحيث إنّ

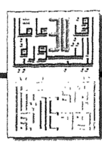


الثورة قد انشغلت في السنوات الأولى، بالبناء الداخلي، رغم أن هناك أموالاً يتم توجيهها إلى استثمارات خارجية، لذلك فقد تأخر إنشاء شركة متخصصة في الاستثمارات الخارجية، حتى سنة 1985ف. أمّا قبل ذلك فلم يكن إلاّ شركة الاستثمارات الوطنية تقوم باستثمار الأموال، داخلياً وخارجياً؛ وبما أن جل استثماراتها الداخلية كانت تستخدم في البناء، لذلك حلّت في سنة 1981ف.، لتؤول كل استثماراتها الداخلية لمصرف الادخار والاستثمار. أمّا استثماراتها الخارجية فقد آلت إلى الشركة التي أُنشئت، لهذا الغرض: الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية.

نشأة الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية:

أُنشئت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، بموجب القانون، رقم 6، لسنة 1981ف.، تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية؛ في دور انعقادها العادي الثالث، لسنة 1389 ـ 1390 من وفاة الرسول، الموافق 1980 ف.، التي صاغها مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي السادس في الفترة من 27 صفر ـ غرة ربيع الأول 1390، من وفاة الرسول، الموافق 3 ـ 7 يناير 1981، وهي شركة مساهمة تتمتع بجنسية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ولها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

ولقد حدد القانون المذكور رأسمال الشركة، بمبلغ 500.000.000 خمسمائة مليون دينار ليبي، مقسماً على خمسة ملايين سهم، قيمة كل سهم مائة دينار، مملوكة كلها للدولة. هذا، ويجوز زيادة رأسمال الشركة، باقتراح من الجمعية العمومية للشركة، وموافقة اللجنة الشعبية العامة. وحيث إنّ القانون نص على أن تؤول إلى الشركة مجموعة من المساهمات والاستثمارات الخارجية، التي كانت قائمة، أو كانت تحت التأسيس، وقت إنشائها؛ لذا فإنه تدخل من ضمن رأسمالها القيمة الدفترية لتلك المساهمات والاستثمارات، التي تظهرها سجلات الجهات التي وجدت بها المساهمات والاستثمارات، أمّا باقي رأس المال فقد نصّ القانون على أن تقوم الدولة بدفعه نقداً.



إدارة الشركة

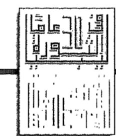
لقد نصَّ القانون، رقم 6، لسنة 1981ف.، على أن تدار الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، بمجلس إدارة مكوّن من خمسة أعضاء، بما فيهم الرئيس. وقد اشترط في مَن يعيّن لمجلس الإدارة أن يكون من هؤلاء الذين تتوفر فيهم المؤهلات والخبرات المتصلة بأغراض الشركة، حيث يصدر قرار بتعيين أعضاء مجلس الإدارة، من اللجنة الشعبية العامة. ويكون تعيين كل من الرئيس والأعضاء لمدة خمس سنوات، ويكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال واتخاذ القرارات اللازمة، لتحقيق أغراضها، باستثناء ما احتفظ به القانون أو نظام الشركة الأساسي من سلطات للجمعية العمومية.

أغراض إنشاء الشركة:

لقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم (6)، لسنة 1981ف.، الخاصة بإنشاء الشركة، والمادة (2) من نظامها الأساسي على أن تكون أغراض إنشاء الشركة هي استثمار الأموال العربية الليبية، خارج الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والنقل والصيد البحري وبالتعدين والمواصلات وغيرها من القطاعات، على أسس اقتصادية سليمة، بما يساهم في تنمية موارد الاقتصاد الوطني وتنويعها.

وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها الحق في القيام بجميع أوجه النشاط، التي ترى أنَّها تحقق كلٌ أو بعض أهدافها، أو تنمية حقوقها، ومصالحها. ولها على وجه الخصوص:

أ- التأسيس أو المساهمة فيه، أو التملك الكلي أو الجزئي للمشروعات، في القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة.



ب- إقراض واقتراض الأموال.

ج- إجراء كافة التصرفات القانونية، في ما تمتلكه من أموال، وخلاف ذلك من أوجه التصرف القانوني.

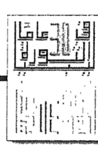
د- القيام بأعمال أخرى تكفل تحقيق أغراضها، أو تكلف بها في إطار التعاون، بين الجماهيريّة العربيّة الليبيّة الشعبيّة الاشتراكيّة العظمى، وغيرها. ويجوز أن يكون للشركة في سبيل تحقيق أغراضها مصالح أو اتفاقيات مع الآخرين ممن يديرون أو يزاولون أعمالاً مماثلة أو مشابهة لأغراضها، مما قد يعاونها على تحقيق أهدافها.

جدول رقم (1-11)

مساهمات الشركة العربية الليبية للإستثمارات الخارجية في شركات مشتركة

القطاعات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الشركات القابضة و الإستثمار	145683148	109840722	111091356	152443918	199109456	80923001	81341774
شركات النقل البحري	31842878	33698053	33698053	33736101	33764144	33761144	33764144
الشركات الصناعية	8842497	10375363	12640618	13515337	13515337	16319670	23383953
شركات الصيد البحري	3782888	4455183	4924337	5865514	7622120	7955252	8036898
الشركات السياحية	10312491	16739125	17915793	20074374	20202916	21602889	21763643
الشركات الزراعية	12680904	40625751	46393115	45765629	1722729	17924947	18370538
شركات التعدين	9687356	10945420	11472289	16654172	15506784	15506784	15945988
الشركات العقارية	286448	11232631	14293145	15506784	293010	826203	1209800
الشركات التجارية		221997	221997	293010	328856	367789	2123039
قطاع الركات الأخرى	1890687	2292657	4387617	1956334	1928407	2056668	6577339
المجموع	225009895	240426902	257038319	305811173	309495744	197247352	212517116

المصدر: التقارير السنوية للشركة العربية الليبية للإستثكارات الخارجية للسنوات من 1981 إلى 1987 ف.

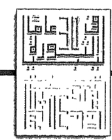


نشاطات الشركة الاستثمارية:

من أغراض الشركة الموضحة أعلاه استثمار الأموال، خارج الجماهيرية العظمى، في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والصيد والنقل البحري والتعدين والمواصلات وغيرها؛ وبالتالي فإنا نقوم فيما يلي بتصنيف مساهمات الشركة في شركات، خارج الجماهيرية العظمى، حسب القطاعات وتطورها، خلال سنوات إنشاء الشركة، إلى نهاية سنة 1987ف.؛ فمن الجدول رقم (1 ـ 11) يبدو واضحاً أنّ هناك زيادة ملحوظة في استثمارات الشركة، في قطاعاتها المختلفة. وهذه الزيادة قد يكون سببها زيادة في رأسمال الشركة المدفوع، حيث كان في نهاية سنة الإنشاء، (1981ف.) 238.780.500 ديناراً، ثم ارتفع إلى أن أصبح 268.911.300 ديناراً، في نهاية السنة المالية 1986ف.، أو أنّ زيادة الاستثمارات قد مولّت بأرباح الشركة، التي يتم احتجازها، أو تُعَلّى للاحتياطات والمخصصات. ولقد كان للعامل الأخير دور كبير في تمويل استثمارات الشركة، حيث إنّ الأرباح المحققة سنوياً لا يتم توزيعها على المساهمين؛ (الخزانة العامة للدولة) بل يعاد استثمارها بالكامل، بالشركة. وهذا تأكيد على أنّ الغرض من إنشاء الشركة هو الاستثمار، من أجل تنمية الموارد الاقتصادية، ومراعاة حصة الأجيال القادمة من ثروات البلاد الطبيعية والمحافظة عليها، في شكل عملات صعبة وتنميتها.

وقد تظهر الصورة أوضح، لو تمّ إبراز الزيادات في استثمارات الشركة، في القطاعات المختلفة، في شكل نسب مئوية، موضحة بالجدول رقم (2 ـ 11).

يتضح من الجدول رقم (1 ـ 11) ورقم (2 ـ 11) أن استثمار الأموال في مساهمات، خارج الجماهيرية العظمى يتزايد، من سنة لأخرى، بصفة عامة. إلاّ أنّ هناك انخفاضاً في ما هو مستثمر من أموال في الشركات القابضة وفي الاستثمار، ما بين السنتين 1985 ـ 1986ف. وقد يبدو للوهلة الأولى أنّ هناك تقليصاً في استثمارات الشركة، خاصة أنّ الانخفاض كان كبيراً، بالقدر الذي أدّى إلى تخفيض قيمة المساهمات، بنسبة 36.27%، ولكن سبب الانخفاض ليس لتقليص في



الفصل الحادي عشر

استثمارات الشركة، في الحقيقة، بل لبيع مساهمات الشركة في شركة الفيات؛ (شركة إيطالية لتصنيع السيارات)، ولاستثمار الأموال الناتجة عن البيع (القيمة الدفترية للأسهم والأرباح الرأسمالية) في محفظة خاصة(۱)، وبالتالي فإنّ الانخفاض في المساهمات قد ترتبت عليه زيادة أكبر في المحافظة الاستثمارية، وذلك بسبب الأرباح الرأسمالية الكبيرة، التي تحصلت عليها الشركة من عملية البيع.

جدول رقم 11-2

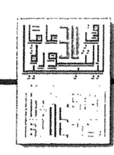
زيادة الاموال المستثمرة في المساهمات (نسباً مئوية)

القطاع	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الشركات القابضة و الإستثمارات	(24.6)	1.1	37.2	30.6	(59.4)	0.5
النقل البحري	5.8	00	0.1	0.1	00	00
الشركات الصناعية	17.3	28.8	6.9	00	20.7	43.3
شركات الصيد البحري	17.3	10.5	19.1	30.0	4.4	1.0
الشركات السياحية	17.8	7 0	12.1	0.1	6.9	0.7
الشركات الزراعية	62.3	14.2	(1.4)	(62.4)	4.1	2.5
شركات التعدين	220.4	4.8	45.2	(6.9)	00	2.8
الشركات العقارية	13.0	27.3	8.5	(99.1)	182.0	46.4
الشركات التجارية	3821.4	00	32.0	12.2	11.8	477.2
الشركات الأخرى	21.3	91.4	(55.4)	(1.4)	6.7	219.8
المجموع	**6.9**	**6.9**	**19.0**	**1.0**	**(36.3)**	**7.7**

تنويع الاستثمارات:

لقد سبق أن ذكرنا أنّ الغرض من إنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية هو استثمار الأموال، خارج الجماهيرية العظمى على أسس اقتصادية سليمة، وسلامة الأسس الاقتصادية تعني في الاستثمار تحقيق أكبر ما يمكن من عائدات وأقل ما يمكن من مخاطرة. وتقاس عائدات الاستثمار، بما يتحقق عنها من

(۱) لم تتأثر المحافظ الاستثمارية في سنة 1986ف.، لأنّ البيع تمّ قرب انتهاء السنة المالية 1986ف.، وبالتالي فإن المحفظة الخاصة ظهرت في سنة 1987ف. أما الأموال المتحصل عليها من عملية البيع فقد تأثرت بها الودائع في سنة 1986ف.، كما يظهر في الجدول رقم (3)، التالي .



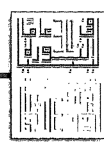
عائدات دورية، تأتي في شكل توزيعات دخل أو فوائد على قروض أو إيجارات عقارات أو غيرها، وكذلك الزيادة في القيمة السوقية للأصول الاستثمارية. أمّا المخاطرة فهي التقلبات المتوقعة في عائدات الأصول الاستثمارية؛ أي أنّه كلما كانت تقلبات العائدات المتوقعة أكثر كلما كانت المخاطرة أكبر. وقد ثبت علمياً أنّ مخاطرة عائدات مجموعة من الأصول الاستثمارية تنخفض كلما كانت تلك الأصول أكثر تنويعاً. والتنويع قد يكون في منشآت مختلفة تعمل في الصناعة نفسها، أو في صناعات مختلفة، أو في دول مختلفة؛ حيث إنّ التنويع في منشآت مختلفة يؤدي إلى تخفيض المخاطرة المترتبة على عوامل خاصة بكل منشأة. أمّا التنويع في الاستثمار، في صناعات مختلفة، يعمل على تخفيض المخاطرة المترتبة على ظروف خاصة بكل صناعة، في حين أنّ التنويع، في دول مختلفة يقود إلى تخفيض المخاطرة، التي يكون سببها عوامل خاصة بكل دولة، على حدة. ولكي تستفيد الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية فقد قامت بتنويع استثماراتها، سواءً بالاستثمار في منشآت مختلفة داخل الصناعة الواحدة، أو بالاستثمار في العديد من الصناعات (القطاعات) المختلفة، أو بالاستثمار في عدد كبير من الدول.

ونتناول فيما يلي مساهمات الشركة وتوزيعاتها القطاعية والجغرافية كما هي في نهاية عام 1998ف.

مساهمات الشركة وتوزيعاتها القطاعية والجغرافية:

بلغت قيمة استثمارات الشركة طويلة الأجل (مساهمات) حوالي 356.4 مليون دينار وذلك بنهاية سنة 1998 وبعدد 29 شركة موزعة قطاعياً على النحو التالي:

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته حوالي 55.1% من إجمالي المساهمات مستثمر في الشركات القابضة والاستثمارية وجاء هذا التركيز نظراً لتنوع نشاط الشركات القابضة والاستثمارية مما يقلل عنصر المخاطرة إلى حد كبير وكذلك مما يساعد على زيادة إيراداتها نظراً لتنوع أنشطتها حسب ظروف البيئة الاستثمارية



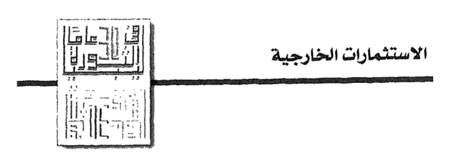
جدول رقم (2 - 11)

تطور إنتاج الغاز الطبيعي (1973 - 1990)

ر.م	القطاعات	العدد	قيمة المساهمات مليون د.ليبي	%
1	الشركات القابضة و الإستثمارية	22	196.3 ،	22
2	الشركات الصناعية و السياحية و العقارية	36	75.8	36
3	الشركات الزراعية و الصيد و النقل البحري	14	48.8	14
4	شركات أخرى	8	13.6	8
5	شركات تحت التصفية(بسبب الحروب الأهلية و الحصار و عدم الجدوى الإقتصادية)	12	21.9	12
6	**الإجمالي**	**92**	**356.4**	**92**

المحيطة بها والعائد المتوقع منها. ثم جاء قطاع الشركات الصناعية والسياحية والعقارية في الترتيب الثاني وبنسبة حوالي 21.3 % من إجمالي المبالغ المستثمرة وذلك نظراً لما يتميز به الاستثمار العقاري والسياحي من عائد مرضي سواء كان في شكل عائد إيرادي سنوي أو أرباح رأسمالية.

ويبين الشكل رقم (1 ـ 11) تطور استثمارات الشركة طويلة الأجل (المساهمات) خلال السنوات 1981 إلى 1998ف. حيث أن هذه الأموال تزداد سنة بعد أخرى، باستثناء الانخفاض البسيط الذي حدث عليها، خلال سنة 1985ف. وهذه الزيادة في الأموال المستثمرة أتت، نتيجة لإعادة استثمار الأرباح، التي تحققها الشركة، وكذلك من زيادات رأسمال الشركة المدفوع. وزيادة في الإيضاح والتفاصيل فإنّ الجدول رقم (3 ـ 11) يبيّن الأموال المستثمرة في المساهمات والتطورات التي حدثت عليها خلال السنوات، من نشأة الشركة حتى نهاية السنة المالية 1998ف.



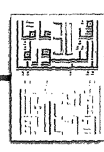
شكل رقم (1 - 11)

تطوّر الأموال المستثمرة في المساهمات

(بملايين الدينارات)

السنة	القيمة
1981	225009298
1982	240426902
1983	257038319
1984	305811176
1985	309495744
1986	197247353
1998	356400000

ويبدو واضحاً من الجدول (3 ـ 11) التغير الذي حدث في المساهمات، إذ انخفضت بمقدار كبير، بين السنتين 1985 ـ 1986ف؛ وذلك بسبب بيع أسهم الشركة في شركة الفيات. ولقد انعكست الأموال المتحصل عليها من بيع أسهم شركة الفيات في زيادة الودائع.



جدول رقم (3 - 11)

تطور الاموال المستثمرة في المساهمات (1981 - 1998)

الأصل / السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1988
مساهمات	225009298	240426902	257038319	305811176	309495744	197247353	356400000

وأما من ناحية التوزيع الجغرافي فإنه كالآتي:

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته حوالي 75% من قيمة مساهمات الشركة في الوطن العربي وأفريقيا. جاء هذا كنتيجة لاهتمام الجماهيرية العظمى بهذه الساحة اقتصادياً واستراتيجياً رغم انخفاض عوائدها الاقتصادية وارتفاع نسبة المخاطرة بها، علماً بأن إجمالي استثماراتنا في أفريقيا كان بتكلفة مقدارها 64.9 مليون دينار ليبي وتصل قيمتها السوقية الآن إلى حوالي 78.1 مليون دينار، وتصل قيمة الشركات المجمدة والتي تحت التصفية إلى حوالي 5.8 مليون دينار نتيجة للحروب الأهلية واضطراب البيئة السياسية بها، ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن قيمة الاستثمارات الجديدة المتوقعة بأفريقيا خلال الفترة القادمة تصل إلى حوالي 100مليون دينار.

يبين الجدول (5 ـ 11) إجمالي قيمة أصول الشركة وإجمالي الأرباح التي حققتها خلال سنوات نشاطها.

يلاحظ من الجدول رقم (5 ـ 11) أن الشركة حققت صافي عائد إيجابي في جميع سنوات نشاطها وبدون استثناء بالرغم من تفاوت مبلغ صافي الربح من سنة إلى أخرى وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والبيئة السائدة في تلك السنوات وكذلك لفصل المحفظة الاستثمارية التي تكونت نتيجة للأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع أسهم شركة الفيات والتي تعتبر جزءاً من رأسمال الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية اعتباراً من سنة 1990 ف..



جدول رقم (4 - 11)

إجمالي الأصول والأرباح المحققة

دينار ليبي

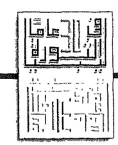
رأس المال المدفوع	325.000.000
إجمالي قيمة الأصول	708.651.909
إجمالي الإحتياطات	187.813.377
إحتياطات المساهمات	70.173.330*
إجمالي الأرباح المحققة	1.225.461.075

وبشكل عام نلاحظ ما يلي:

1 - تمّ تحقيق صافي ربح قيمته حوالي 1.255 (مليار ومائتان وخمسة وخمسون مليون دينار) أي ما يوازي حوالي 4 أضعاف رأس المال المستثمر خلال سنوات نشاط الشركة.

2 - إذا ما استثنينا الأرباح الرأسمالية المحققة في سنة 1986ف. فإننا نلاحظ أن الشركة حققت ربحاً إجمالياً صافياً مقداره حوالي 542 مليون وبنسبة حوالي 176% من رأس المال المستثمر هذا يعني أن متوسط معدل العائد السنوي يصل إلى حوالي 9.3% سنوياً. ويعتبر هذا العائد مقبولاً ومرضياً إذا ما تمت مقارنته بمعدلات العائد على الاستثمارات ذات المخاطرة المحدودة والذي لا يتجاوز 5% سنوياً. على أساس 1997/12/31ف. وتقدر قيمة الاحتياطات المضافة عن سنة 1998ف. بحوالي 5 مليون دينار ليصل المجموع إلى حوالي 75 مليون دينار.

3 - يلاحظ أن نسبة العائد على المساهمات وحدها كان إيجابياً خلال جميع سنوات النشاط ويصل إلى حوالي 3% وقد تحقق هذا العائد بالرغم من أن



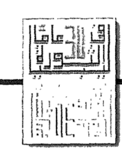
إنشاء جل مساهماتنا (وبنسبة حوالي 70 %) كان نتيجة لاتفاقيات ثنائية بين الجماهيرية العظمى والدول الأخرى. ولم يؤخذ في الاعتبار في ذلك الوقت أهمية الجدوى الاقتصادية كمعيار أساسي للاستثمار.

4- يلاحظ أيضاً أنه بالرغم من محدودية رأس المال المدفوع وثباته خلال السنوات الأخيرة، إلا أن مجموع أصول الشركة ارتفع بشكل مضطرد ووصل إلى حوالي 709 مليون دينار في سنة 1998 ف..

5- بلغت الاحتياطات بالشركة ما قيمته حوالي 188 مليون دينار وبلغت الاحتياطات بالشركات المشتركة ما قيمته حوالي 75 مليون دينار (جدول رقم 11/6).

6- تم تخصيص الجزء الأكبر من عائدات الشركة للاستثمارات الجديدة في شكل إعادة استثمار الأرباح المحققة وذلك بسبب عدم تمكن الشركة من الحصول على أي دفعات نقدية من الخزانة العامة كجزء من رأسمالها منذ سنة 1985 ف. وقد بلغت على سبيل المثال الاستثمارات الجديدة (الممولة ذاتياً) حوالي 35 مليون دينار في سنة 1996 ف. و58 مليون دينار في سنة 1997 ف. و30 مليون دينار في سنة 1998 ف..

7- وتجدر الإشارة أن هناك أرباح رأسمالية كبيرة تصل في بعض الأحيان إلى ما بين 20ـ 30 % سنوياً. وهذا من شأنه أن يعزز بشكل كبير وواضح المركز المالي للشركة.



جدول رقم (2 - 11)

تطور إنتاج الغاز الطبيعي (1973 - 1990)

ر.م	البلد	العدد	المبلغ	%
1	الوطن العربي و أفريقيا	46	266.075.498	74.6
2	آسيا	6	26.597.739	7.5
3	أوروبا	14	25.103.926	7.1
4	مالطا	12	14.216.173	4.0
5	أمريكا اللاتينية	2	2.603.176	0.7
6	شركات تحت التصفية (نتيجة للحصار و الحروب الأهلية و عدم الجدوى الإقتصادية	12	21.846.595	6.1
	الإجمالي	92	356.443.102	100

هذا فيما يتعلق بالعوائد المالية المباشرة وهناك الكثير من العوائد الأخرى والتي نلخصها فيما يلي :

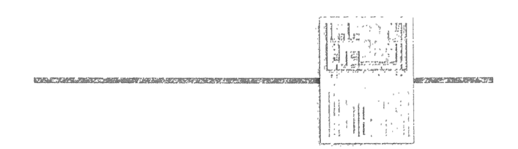
1- تدريب وتأهيل عدد كبير من العناصر الوطنية في مجالات المال والاستثمار.

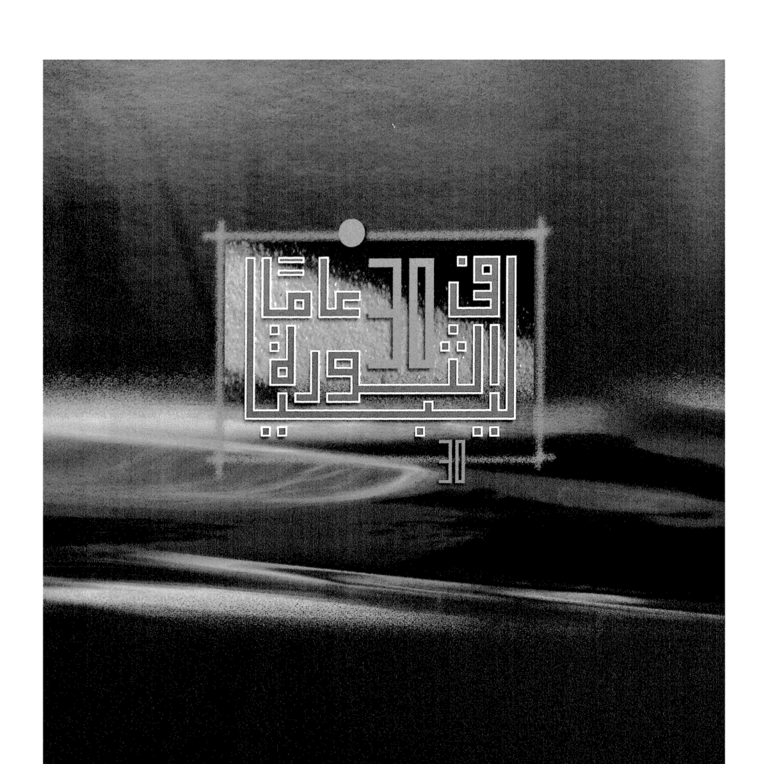
2- الخوض في نشاط الأسواق المالية العالمية واكتساب خبرة تراكمية في هذا المجال.

3- تواجد الجماهيرية العظمى الاقتصادي والسياسي في العديد من دول العالم ومساعدة الدول الصديقة في محاربة الهيمنة الاقتصادية والسياسية.

4- تقديم التسهيلات الائتمانية للمؤسسات والشركات العربية الليبية لتمويل احتياجاتها من العملات الأجنبية (عن طريق استيراد السلع أو تقديم خدمات لكل طباعة كتاب دراسي.. وغيره).

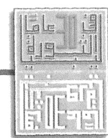
5- المساهمة في نقل التقنيات المتطورة للجماهيرية العظمى من خلال مساهماتها في شركات تمتاز بالتقنية العالية في مجالات مختلفة مثل الصناعات الكهربائية والدوائية... وغيرها.

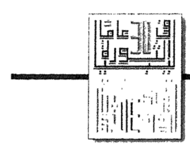




الفصل الثاني عشر

هيكلية الاقتصاد الليبي





هيكلية الاقتصاد الليبي

مقدمة:

يمر المجتمع العربي الليبي بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية منذ قيام الثورة في عام 1969 ف. وقد شمل التحول الاقتصادي، المؤسسات الاقتصادية، وعلاقات الإنتاج، والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى دور القطاعات المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادي.

وقد تزامنت هذه التحولات وتوافقت مع تطور حركة المجتمع والظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني على مدى ربع قرن.

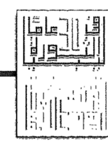
ويهدف هذا الفصل إلى تتبع مسيرة الاقتصاد الوطني والتغيرات التي طرأت على هيكله في إطار الأسس والمبادىء التي أقرها المجتمع وتمت صياغتها في شكل تشريعات وقوانين تهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية والنفوذ الأجنبيّين وتحويله إلى اقتصاد وطني إنتاجي يعتمد على الملكية العامة للشعب الليبي والملكيات الخاصة لأفراده لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن التعرف على التطورات التي طرأت على هيكل الاقتصاد الوطني يتطلب مسحاً شاملاً لواقع القطاعات والمؤسسات الاقتصادية، وعرضاً تحليلياً لمختلف التشريعات والسياسات الاقتصادية المطبقة، ومعرفة الدور الذي تلعبه هذه القطاعات والمؤسسات في النشاط الاقتصادي. ولا يمكن، بطبيعة الحال، الإلمام بكل هذه الجوانب في فصل واحد، في إطار هذا الكتاب. إذ يتطلب القيام بذلك دراسات مطولة قد تستوعب أكثر من فصل واحد. وعلى هذا الأساس سنحاول تسليط الضوء على هذا الموضوع (هيكله الاقتصاد الليبي) من خلال عرض المحاور التالية:

أولاً: هيكل النشاط الاقتصادي.

ثانياً: دور القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي وتطورها.



أولاً: هيكل النشاط الاقتصادي:

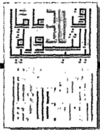
يتصف الاقتصاد الليبي بكونه اقتصاداً صغير الحجم نسبياً يعتمد على مورد طبيعي ناضب، هو النفط، كمصدر للدخل ومورد للصرف الأجنبي. كما يتصف بارتفاع معدل نمو السكان ومحدودية القوى العاملة الوطنية خصوصاً العمالة الماهرة. ويعتبر اتساع الرقعة الجغرافية من الملامح المميزة لليبيا في ظل قلة عدد السكان، الأمر الذي أضفى إلى تناثر السكان وتدني الكثافة السكانية في المناطق الداخلية والريفية من البلاد، وفي الوقت نفسه تزداد الكثافة السكانية في المدن الرئيسية المطلة على الساحل. ونظراً لاتساع المنطقة الصحراوية من البلاد فقد رتبت هذه الوضعية صعوبات وأعباء إضافية واجهت مجهودات التنمية وحدّت من الاستغلال الأفضل للإمكانيات المتاحة.

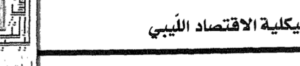
وقد رتبت هذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الليبي جملة من النتائج انعكست على جملة من المتغيرات الهامة من أهمها:

1. الاستراتيجيات المتبعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. هيكل النشاط الاقتصادي ودور القطاعات المختلفة فيه.
3. هيكل الاستثمار والإنتاج والاستخدام.

يوضح هيكل الناتج المحلي الإجمالي، أنماط الاستثمار والاستخدام، ومستوى الأداء في الاقتصاد الوطني، كما يعكس طبيعة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد.

فقد وجهت جهود التنمية ورسمت استراتيجياتها بحيث تتحقق أهداف لتوسيع مصادر الدخل، وتخفيف الاعتماد على النفط من خلال توجيه جل الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، والعمل على إشراك المواطنين في تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق تنمية مكانية متوازنة.





جدول رقم (1 - 12)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الدخل الخارجية) في عامي 1981 و 1992

			الهيكل %	
القطاعات الاقتصادية	1970	1990	1990	1990
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	33.1	423.5	5.4	5.4
استخراج النفط والغاز الطبيعي	812.6	2250.1	28.8	28.8
الصناعات التحويلية	22.5	573.1	7.3	7.3
التجارة والمطاعم والفنادق	47.0	517.5	6.6	6.6
المال والتأمين والعقارات	13.0	336.5	4.3	4.3
التشييد	87.8	1020.5	13.1	13.1
النقل والتخزين والمواصلات	43.2	442.5	5.7	5.7
ملكية المساكن	59.6	314.2	4.0	4.0
الخدمات العامة(1)	161.6	1699.5	22.0	22.0

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى، خلال السنوات 1970 - 1990، النوار (فبراير) 1991 م. ص. 12 .

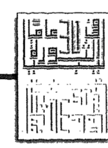
من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم والمتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي حسب الانشطة الاقتصادية، يتضح ما يلي:

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (1ـ 12) والمتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية، يتضح ما يلي:

1ـ يساهم قطاع النفط والغاز بنحو 29% من إجمالي الناتج المحلي، وعلى الرغم من تدني الأهمية النسبية لقطاع النفط في هيكل الإنتاج فيما بين عامي 1970 ـ و1990 ف.، إلاّ أنه ظل في الترتيب الأول بالمقارنة ببقية القطاعات الأخرى، علاوة على كون قطاع النفط المصدر الرئيسي للصرف الأجنبي، حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من 98% من إجمالي الصادرات.

2ـ تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعات التحويلية في تكوين

(1) تشتمل الخدمات العامة على التعليم والصحة، والخدمات الآخرى.



الناتج المحلي، بالمقارنة بقطاع النفط من جهة، ومقارنة بالقطاعات الخدمية من جهة أخرى، وذلك بالرغم مما حظيت به القطاعات الإنتاجية من استثمارات طيلة الفترة الماضية منذ عام 1970ف.

3- يأتي قطاع الخدمات العامة وقطاع التشييد في الترتيب الثاني والثالث على الترتيب بعد قطاع النفط في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وذلك نظراً لما سيضطلع به قطاع الخدمات العامة من دور في النشاط الاقتصادي وباعتباره المستخدم الرئيسي للقوى العاملة.

جدول رقم (2 - 12)

توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية
إجمالي الفترة 1970 - 1988

القطاع	الأهمية النسبية
النقل والتخزين والمواصلات والكهرباء والغاز والحياة	% 32
الخدمات العامة (التعليم والصحة)	% 16
الصناعة	% 15
الاسكان والتشييد	% 12
الزراعة	% 12
الخدمات الاخرى والنفط	% 10

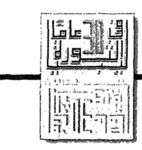
المصدر: مشتق من البيانات الواردة بالفصل الخامس، حول التكوين الرأسمالي الثابت

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1- حظيت قطاعات النقل والمواصلات والكهرباء والتخزين بجل الاستثمارات التي نفذت فيما بين عامي 1970 و1988ف. وهو ما يشير إلى الاهتمام الذي أعطي لبناء مشروعات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني.

2- جاءت قطاعات الخدمات العامة (التعليم والصحة)، في الترتيب الثاني بعد قطاعات البنية التحتية للاقتصاد حيث استحوذت على حوالي 16% من إجمالي الاستثمارات المنفذة.

3- إذا نظرنا إلى قطاعي الزراعة والصناعة كقطاع إنتاجي واحد، نجد أنهما



قد استحوذا على 27 % من إجمالي الاستثمارات التي نفذت منذ عام 1970ف. وبذلك يحتلان الترتيب الثاني بعد قطاع البنية التحتية في تكوين رأس المال الثابت المحلي.

وبالنظر إلى هيكل الاستخدام، يمكن الوقوف على تطور توزيع القوى العاملة في الاقتصاد الوطني وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (3- 12).

جدول رقم (3 - 12)

تطور هيكل الاستخدام في الاقتصاد الوطني 1970 - 1990

(نسب مئوية)

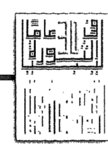
النشاط الاقتصادي	1970	1980	1990
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	29.0	18.9	18.5
استخراج النفط والغاز	2.3	1.4	1.6
الصناعات التحويلية	4.7	7.1	9.8
التشييد	11.3	21.3	15.4
الادارة العامة (عدا التعليم والصحة)	12.8	8.0	10.0
الخدمات التعليمية	8.2	11.2	15.5
الخدمات الصحية	4.5	5.6	5.5
الخدمات والقطاعات الاخرى	27.2	26.5	23.7

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى، المصدر السابق ص.81 .

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

1 - تميز قطاع الخدمات العامة بكونه المستخدم الرئيسي للقوى العاملة في الاقتصاد الوطني، حيث تصل نسبة العاملين في هذا القطاع نحو 31% من إجمالي القوى العاملة.

2 - انخفضت الأهمية النسبية للعاملين في قطاع الزراعة من 29% في عام 1970ف إلى 18.5% في عام 1990ف. ويشير هذا التحول إما إلى قلة اعتماد الزراعة على الأيدي العاملة وتميزها بالطابع الكثيف برأس المال (الميكنة الزراعية) أو نمو القطاع الصناعي وتوفيره فرص العمل للقوى العاملة الوطنية بحكم النمو الاقتصادي الذي يشهده المجتمع.



3 ـ لم تتجاوز نسبة الاستخدام في قطاع الصناعات التحويلية 9.8% بالرغم من التحسن الملحوظ في مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في استخدام القوى العاملة في عام 1990ف. بالمقارنة مع عام 1970ف.

ثانياً: دور القطاع العام والخاص في النشاط الاقتصادي:

لقد اقتضت أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى الخصائص المميزة للاقتصاد الوطني، قيام القطاع العام بدور أساس في النشاط الاقتصادي في إطار التحول الاشتراكي الذي شهده المجتمع.

حيث يلاحظ من خلال التطورات التشريعية ومنذ السنوات الأولى لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 ـ 1980ف. تنامي دور القطاع العام وانحسار دور القطاع الخاص. ويمكننا تتبع ذلك باستعراض النقاط التالية(1):

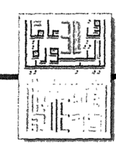
1 ـ استهدفت جميع خطط التنمية منذ عام 1973ف. تحقيق أهداف تنويع مصادر الدخل، وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل التباين بين دخول الأفراد وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة. وتمت صياغة هذه الأهداف في شكل برامج وسياسات ومشروعات نفذت جلها من قبل مؤسسات وشركات القطاع العام بالمقارنة بما اضطلع به القطاع الخاص.

2 ـ حددت خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 ـ 1980ف.، دائرة عمل القطاع العام والقطاع الخاص من خلال هيكل التكوين الرأسمالي الثابت المخطط بين القطاعات المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادي، وتوزيع الاستثمارات بين القطاع والعام والقطاع الخاص. وقد دعم ذلك نمط وسياسات الاستخدام التي اتبعت في الفترة الماضية والتشريعات التي واكبت ذلك والتي حرمت الاستخدام بأجر لدى الغير.

وقد وزعت الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص على النحو التالي:

1 ـ استأثر القطاع العام بنحو 86 % من حجم الاستثمار الكلي الذي نفذ خلال

(1) الهيئة القومية للبحث العلمي « الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليّبي ، 1992ف، دراسة غير منشورة .



الفترة 1973 ـ 1990ف. بينما لم يستأثر القطاع الخاص إلاّ بنسبة لم تصل إلى 10%.

2- بلغ نصيب استثمارات القطاع العام في الزراعة نحو 93.7% من إجمالي الاستثمارات الموزعة بقطاع الزراعة في مقابل 6.9% للقطاع الخاص.

3- استأثر القطاع العام بنحو 98% من حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة، وخصص للقطاع الخاص نحو 2% من إجمالي الاستثمارات الصناعية.

4- تقدر حصة قطاع المواصلات والنقل بنحو 18.9% من إجمالي الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني خصص منها 15.3% للقطاع العام و3.6% للقطاع الخاص.

ولقد تم توزيع الاستثمارات في القطاعات الأخرى على نحو مشابه، تأكد في ظله دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي على حساب مساهمات القطاع الخاص والأفراد. ففي بعض القطاعات مثل خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال استحوذ القطاع العام على كل الاستثمارات التي نفذت في هذه القطاعات.

وقد ترتب على هذه التوجهات تحقق جملة من النتائج من أهمها:

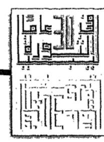
1- تنفيذ البنية التحتية للاقتصاد الوطني المتمثلة في بناء الطرق ومحطات توليد الكهرباء ومد الشبكات وربط مختلف المناطق بوسائل الاتصال وبناء الموانىء والمطارات.

2- بناء العديد من المصانع والمنشآت الإنتاجية والخدمية في مختلف المجالات.

3- صارت الخزانة العامة الممول الرئيسي لكافة النشاطات الاقتصادية، بالاعتماد على إيرادات النفط وعوائد تصدير المنتجات النفطية.

4- صار القطاع العام المستخدم الرئيسي لمعظم العاملين من المجتمع الأمر الذي رتب جملة من الأعباء المالية التي تنامت مع الزيادة في عدد السكان ومن ثم الزيادة في عدد المستخدمين.

ومنذ منتصف الثمانينات، بعد الأزمة النفطية، بدأت عوائد النفط تنحسر، وصارت الدول النفطية تواجه مشاكل تمويلية حدّت من قدرتها على استكمال برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تدنت إيرادات الخزانة العامة من



المصادر المحلية. وقد انعكس كل ذلك على مستويات الأداء ومعدلات الكفاءة بالمشروعات الإنتاجية والخدمية العامة، كما تدنى العائد على بعض المشروعات الاستثمارية.

بالإضافة إلى ذلك واجه الاقتصاد الوطني حصاراً تقنياً فرض عليه من الخارج حال دون حصول المشروعات الصناعية على التقنية الحديثة والمعدات اللازمة.

ولقد استوجبت هذه المشاكل، وحرصاً على التحول نحو الإنتاج وإيجاد مصادر بديلة للنفط، إعادة النظر في الكثير من المشروعات العامة والبدء في تقييم أوضاعها، والتوجه نحو تشجيع بيع وتمليك بعض المشروعات العامة للعاملين بها في إطار الملكية الجماعية، ثم النظر في الأسس العامة للنشاط الاقتصادي والتوجه نحو دعم المبادرات الفردية والتشاركية في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي:

يمكننا تقسيم المراحل التي تمت خلالها تنظيم وهيكلة النشاط الاقتصادي إلى ثلاث مراحل رئيسية: (1)

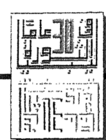
المرحلة الأولى:

اتسمت هذه المرحلة بالتوجه نحو تحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الشركات الأجنبية، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال القطاعين العام والخاص. وقد تميزت هذه المرحلة بصدور القوانين التالية:

1- القانون رقم (65) لسنة 1970ف. بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالتجارة والشركات التجارية والإشراف عليها. وقد تضمن هذا القانون حظر ممارسة النشاط التجاري على غير الأشخاص الطبيعيين الليبيين، واشترط ألاّ يقل ما يملكه الليبيون أو الشركات الليبية في رأس مال الشركات المساهمة عن 51 %.

2- القانون رقم (80) لسنة 1970ف. بتأميم شركات التأمين.

(1) عبد القادر شهاب «الإصدار وتداول الأوراق المالية» بحث مقدم لندوة دور المؤسسات والأسواق



3- القانون رقم (153) لسنة 1970ف. بتأميم الحصص الأجنبية في المصارف العاملة في ليبيا وإعادة تنظيمها وتحديد مساهمات الليبيين فيها. وقد حظر هذا القانون على الشركات غير المملوكة لليبيين مزاولة الأعمال المصرفية وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم التي يمتلكها غير الليبيين في وقت صدور هذا القانون.

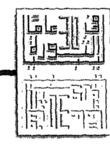
4- القانون رقم (86) لسنة 1975ف. بشأن تنظيم تجارة السيارات وتوزيعها، حيث قصر نشاط تجارة السيارات على ست شركات تم دمجها في شركتين عامتين مملوكة للمجتمع.

المرحلة الثانية:

تميزت هذه المرحلة بترسيخ التوجهات نحو حلول الدولة والشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع محل الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط التجاري بصفة خاصة، ونظمت خلالها الملكية. ومن أهم التشريعات في هذه المرحلة صدور قانون بتأميم التجارة الخارجية. وتم قصر نشاط الاستيراد والتصدير على المنشآت والشركات العامة. كما صدر القانون رقم (8) لسنة 1984ف. بشأن بعض الضوابط الخاصة بالتعامل التجاري منع بموجبه الأشخاص الاعتباريون والأشخاص الطبيعيون في الجماهيرية، من القيام بالأعمال التجارية أو بأعمال السمسرة. ثم صدور القانون رقم (7) لسنة 1986ف. بإلغاء ملكية الأرض.

المرحلة الثالثة:

يمكننا اعتبار صدور القانون رقم (9) لسنة 1985ف. بشأن الأحكام الخاصة بالتشاركيات بداية مرحلة التحول نحو الإنتاج من خلال هيكلية جديدة للنشاط الاقتصادي يقوم في ظلها الأفراد، في شكل تشاركي وجماعي، بمزاولة الأعمال الإنتاجية الصناعية والزراعية، والمهن والحرف والأعمال ذات الطابع الإنتاجي لحساب نفسه مباشرة، أو بالاشتراك مع آخرين عن طريق تأسيس تشاركيات وفقاً للضوابط والأحكام المنصوص عليها في القانون رقم (9) لسنة 1985ف. المشار إليه.



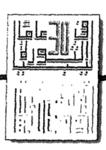
الفصل الثاني عشر

كما صدر القانون رقم (8) لسنة 1988ف. بشأن بعض الأحكام المتعلقة بالنشاط الاقتصادي. فقد أجاز هذا القانون للأفراد بأنفسهم أو بالمشاركة مع غيرهم ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الزراعة والرعي والصناعة والحرف وتوزيع السلع وأداء الخدمات أو أي نشاط اقتصادي آخر يحتاجه المجتمع، ويهدف كل ذلك إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع دون استغلال الغير.

وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي صاغها مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الرابع عشر عام 1988ف. صدر القرار رقم (427) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة بشأن أسس تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية. وقد نصت المادة الثانية من القرار المشار إليه على تولي اللجان الشعبية العامة النوعية، واللجان الشعبية للبلديات نقل ملكية الوحدات الاقتصادية التابعة لها إلى الملكية الجماعية على أساس تشاركيات وشركات جماعية وفقاً لأحكام هذا القرار. كما نصت المادة الخامسة على أنه يحق لكل منتج أو مواطن أن يساهم في أي وحدة اقتصادية تسري عليها أحكام هذا القرار بشرط ألاّ تزيد مساهمته على مبلغ (10.000) عشرة آلاف دينار ليبي في جميع الوحدات الاقتصادية. ونصت المادة الخامسة، أيضاً على أن تكون أولوية المساهمة في الوحدة الاقتصادية للمنتجين بها ثم للمواطنين الذين لم يسبق لهم المساهمة في أي وحدة اقتصادية ثم لبقية المواطنين.

ثم صدر القانون رقم (9) لسنة 1992ف. بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، الذي توسع أكثر في فتح المجال أمام المبادرات الخاصة في مباشرة النشاط الاقتصادي. فقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على ما يلي:

«للأفراد والأشخاص الاعتبارية ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الإنتاج وتوزيع السلع وتقديم الخدمات كالتعليم، والصحة، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والسياحة، والنقل، والعقارات، والتمويل وكذلك الأعمال المهنية والحرفية، كالمحاماة، والطب، والهندسة، والمحاسبة، وتوثيق العقود والمحررات والاستشارات المالية



والاقتصادية والقانونية، والتجارة، والحدادة، وغيرها من الأنشطة الأخرى.

كما نصت المادة الثالثة على أن الأنشطة الاقتصادية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم (9) المشار إليه، تمارس بإحدى الصور التالية:

1 ـ شركات مساهمة.

2 ـ مؤسسات وشركات عامة.

3 ـ تشاركيات.

4 ـ نشاط أسري.

5 ـ نشاط فردي.

وقد حدد القانون الأسس والضوابط المتعلقة بإنشاء المؤسسات والشركات العامة والشركات المساهمة بما في ذلك عدد الأسهم وقيمة السهم في الشركة المساهمة.

وقد تلى صدور القانون رقم (9) لسنة 1992ف. صدور مجموعة من القرارات عن اللجنة الشعبية العامة من أهمها:

1 ـ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (300) لسنة 1993ف. بشأن لائحة تمليك المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية العامة.

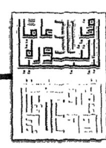
وقد نصت المادة رقم (1) من الفصل الأول من اللائحة «أحكام تمهيدية» على أنه، في تطبيق أحكام التمليك المنصوص عليها بهذه اللائحة، يقصد بالمنشآت، الجهات التي تباشر نشاطاً اقتصادياً والواردة فيما يلي:

أ ـ المؤسسات والمنشآت والشركات العامة.

ب ـ الشركات المساهمة المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة.

ج ـ المرافق والأجهزة وغيرها مما يدخل في الأموال العامة بمقتضى المادة (87) من القانون المدني.

وبشكل عام تسري أحكام هذه اللائحة على كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية



التي يتم تسييرها من قبل الدولة.

وقد أوضحت اللائحة آلية وأسلوب تمليك المنشآت وأدواته، الذي تضمن:

1- تمليك جزء من أسهم المنشأة للأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين.
2- تمليك المنشأة بالكامل وطرح أسهمها للتمليك.
3- حل وتصفية المنشأة وإنهاء وجودها القانوني.
4- أية مقترحات أو توصيات أخرى من قبل لجان التقييم.

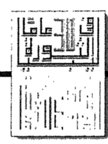
كما حددت أدوات التمليك على النحو التالي:

أ- اللجنة المركزية لتمليك المنشآت.
ب- أمانة اللجنة المركزية.
ج- اللجان القطاعية.
د- لجان التقييم التي تنشأ لمختلف المنشآت المملكة، ومن يعاونها من خبراء.

2- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1207) لسنة 1990ف. بشأن الأحكام الخاصة بمباشرة نشاط الاستيراد والتصدير.

3- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (43) لسنة 1993ف. بشأن نشاط تجارة الجملة.

وعلى صعيد القطاع المصرفي فقد تم إصدار القانون رقم (1) لسنة 1993ف. بشأن المصارف والنقد والائتمان بدلاً عن قانون المصارف لسنة 1963ف. وقد نص القانون على تمليك المصارف التجارية للمواطنين والسماح للأفراد بتأسيس شركات مساهمة (شركات مصرفية) بحيث لا يقل رأس مال الشركة عن عشرة ملايين دينار موزع في شكل أسهم اسمية لا تزيد قيمة السهم عن 10 دنانير. كما أجاز قانون المصارف الجديد للمصارف غير الوطنية فتح وكالات أو مكاتب تمثل المصارف الأجنبية في ليبيا، ويسمح للأفراد من المواطنين، فتح حسابات بالعملة الأجنبية والاحتفاظ بها.



وتعتبر هذه التوجهات الجديدة للمجتمع والخاصة بالانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الجماعية لأفراد المجتمع، والملكية التشاركية والفردية، الإطار العام لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني نحو الإنتاج وتعزيز الحرية الاقتصادية.

رابعاً: التوجه نحو إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي والقطاعات المكونة له:

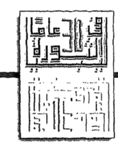
تعزيزاً للحرية الاقتصادية التي تهدف إلى رفع كفاءة الأداء الاقتصادي عن طريق الدفع بالمواطنين نحو النشاطات الإنتاجية فقد صدرت التشريعات والقوانين التي تقضي إعادة هيكلية القطاعات والنشاطات الاقتصادية والتحول نحو الملكية الجماعية والفردية. والهدف الأساسي من وراء هذه الاتجاهات هو تحقيق جملة من الأهداف والتي من أهمها:

أ - تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، والتخفيف من حدة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، والسماح لأكبر عدد من أفراد المجتمع في المساهمة في النشاطات الإنتاجية والخدمية، مثل خدمات السياحة والصناعات التصديرية والخدمات المصرفية.

ب - إشراك أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع والمؤسسات الفردية والأسرية في النشاط الاقتصادي بما يكفل توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة الملكية وتحقيق المزيد من الحرية الاقتصادية للأفراد.

ج - تخفيف العبء على الخزانة العامة وذلك بتجنب تحمل الخزانة العامة لعبء تمويل المنشآت الخاسرة أو المتعثرة والاستمرار في دعمها.

د - تحقيق التخصيص الأفضل للموارد الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، للرفع من كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق أقصى عائد ممكن من استخدامات الموارد المتاحة.



هـ- تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو مشاريع منتجة. تساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

1 ـ إقامة التشاركيات:

إن من أهم التطورات التي حدثت في الاقتصاد الليبي، كما أسلفنا، الاتجاه نحو إقامة التشاركيات. والتشاركيات هي إطار عملي لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي، عن طريق السماح للأفراد بمزاولة الأعمال الصناعية والزراعية وكذلك المهن والحرف والأعمال ذات الطابع الإنتاجي، بمفردهم أو مع بعض أفراد أسرهم أو مع الغير عن طريق المشاركة.

ولتشجيع ودعم العمل التشاركي تم إنشاء الجهاز التنفيذي للتشاركيات والصناعات الصغرى، مهمته تنفيذ خطط وبرامج النشاط التشاركي، والقيام بالبحوث والدراسات الخاصة بتطوير وتحسين النشاط التشاركي.

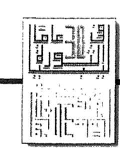
ومنذ عام 1986ف. تم إنشاء وإقامة الكثير من التشاركيات بلغ عددها نحو 10223 تشاركية في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4 - 12)

التشاركيات الانتاجية حسب اوجه النشاط

النشاط	العدد	النشاط	العدد
الصناعات الغذائية	1330 تشاركية	الصناعات الكيماوي	1027 تشاركية
الغزل والنسيج والجلود	2958 تشاركية	صناعات مواد البناء	663 تشاركية
الاثاث والورق	766 تشاركية	الصناعات المعدنية والهندسية	3479 تشاركية

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد اضواء على منجزات الاقتصاد الوطني، خلال الفترة 1970 - 1991 شهر الماء 1992، ص. 34 .



وقد تحصلت هذه التشاركيات على التمويل اللازم لنشاطها، وذلك وفقاً لجدواها الاقتصادية. حيث منحت التشاركيات في مختلف النشاطات، قروضاً بلغ إجمالي قيمتها خلال الفترة منذ عام 1981ف. وحتى 1992ف. 46.87 مليون دينار، وذلك على النحو التالي:

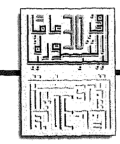
والشكل البياني التالي يوضح تطور عدد التشاركيات الممولة من قبل مصرف التنمية، خلال الفترة 1981 ـ 1992ف.

جدول رقم (5 - 12)

الطلبات الموافق عليها من قبل مصرف التنمية لتمويل التشاركيات 1981 - 1992

السنة	عدد الموافقات	النسبة %	المبلغ (دينار)
1981	11	0.59	154237
1982	10	0.54	115317
1983	16	0.86	245569
1984	18	0.97	189990
1985	38	2.04	966500
1986	182	9.78	3495778
1987	260	13.98	5717626
1988	347	18.66	8103400
1989	243	13.07	7061156
1990	218	11.72	4575100
1991	272	14.62	9794800
1992	245	13.17	6440900
إجمالي الفترة	**1860**	**100.0**	**46869873**

المصدر: مصرف التنمية - التقارير السنوية

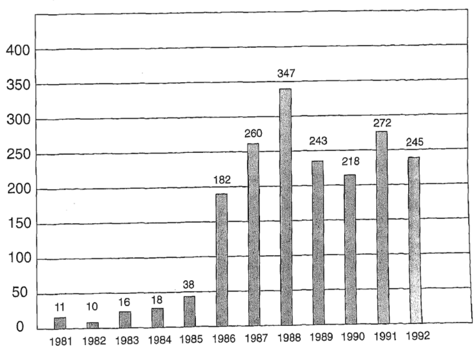


الفصل الثاني عشر

يلاحظ من الشكل السابق أن التطور في بناء وإنشاء التشاركيات شهد نشاطاً واضحاً بعد صدور القانون رقم (9) لسنة 1985ف. بشأن التشاركيات. وقد استمر نمو عدد التشاركيات الممنوحة قروضاً تمويلية حتى وصل أعلى رقم له في سنة 1988ف. إلاّ أن عدد التشاركيات الممولة بقروض انخفض قليلاً في السنوات التالية، وقد يكون ذلك نتيجة لبدء الأفراد في التوجه نحو إقامة نشاطات اقتصادية أخرى في ظل القوانين التي صدرت بعد عام 1988ف. والمتعلقة بتنظيم النشاط الاقتصادي. ويمكن الوقوف على توزيع التشاركيات حسب الأنشطة الاقتصادية عن طريق النظر إلى التوزيع الفعلي للقروض الممنوحة على النحو المبين بالجدول رقم (6–12).

شكل رقم (1 / 12)

تطور عدد التشاركيات الموافق على تمويلها بقروض: 1981 - 1992



جدول رقم (6 - 12)

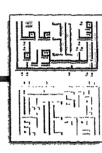
عدد التشاركيات التي حصلت على تمويل، والمبالغ المتحصل عليها، حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة 1981 - 1991

السنة	عدد الموافقات	النسبة %	المبلغ (دينار)
صناعات غذائية	469	41.65	7 497 209
صناعات بلاستيكية	171	15.19	5 487 228
صناعات نسيجية	136	12.08	2 166 543
.انشطة خدمية	70	6.22	1 773 464
مواد بناء	65	5.77	4 845 807
صناعات خشبية	25	2.22	1 041 300
صناعات معدنية	78	6.93	2 622 433
صناعات كيماوية	14	1.24	370 550
صناعات منزلية	49	4.35	1 336 056
صناعات اخرى	47	4.17	173 503
المجموع	**1126**	**100**	**29 036 083**

المصدر: مصرف التنمية - التقارير السنوية

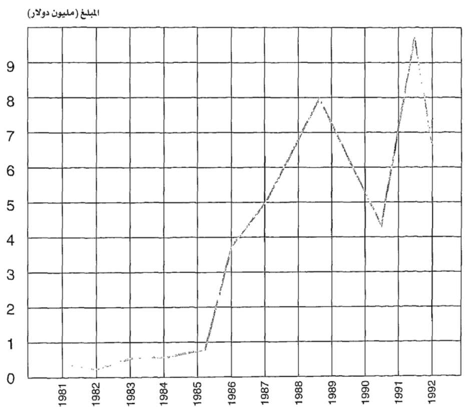
كما يوضح الشكل البياني رقم (2 ـ 12) المبالغ التي تمت الموافقة عليها لتمويل النشاط التشاركي خلال الفترة 1981 ـ 1992ف.

أمّا فيما يتعلق بتوزيع التشاركيات حسب نوع النشاط فيتضح من خلال الجدول رقم (6) والشكل البياني (3 ـ 12) أن نشاط الصناعات الغذائية يأتي في الترتيب الأول من حيث الأهمية، يليها نشاط الصناعات البلاستيكية فالصناعات النسيجية ثم المعدنية وتشاركيات الأنشطة الخدمية، في الترتيب الثاني، والثالث، والرابع، والخامس على التوالي، وتأتي بقية النشاطات التشاركية الأخرى في التراتيب السادس وحتى العاشر. ويوضح هذا النمط، أولاً، الاهتمام بتوفير السلع الغذائية ثم إقامة الصناعات التي تعتمد على بعض الخامات المحلية مثل ب. في. سي. المحبب الذي ينتج محلياً وتقوم عليه الصناعات البلاستيكية، كما أن احتياجات



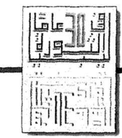
شكل رقم (2)

تطور المبالغ الموافق عليها لتمويل التشاركيات 1981 - 1992



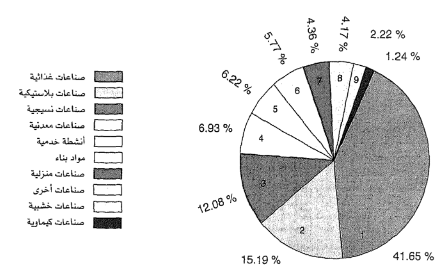
السوق تلعب هي الأخرى دوراً أساسياً في توجيه النشاط التشاركي مثل الحاجة إلى المصنوعات النسيجية والصناعات المعدنية.

وبصفة عامة يمكن القول إن قطاع التشاركيات تطور تطوراً كبيراً، وحظي بتشجيع كبير من خلال التسهيلات التمويلية التي قدمت من المصارف وخصوصاً منها مصرف التنمية، وقد انعكس ذلك إيجابياً على الاقتصاد الوطني، من خلال توفير السلعة وخلق فرص عمل للمواطنين والمساهمة في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد.



شكل رقم (3 / 12)

هيكل النشاط التشاركي
نسبة وأهمية الأنشطة المختلفة في نشاط التشاركيات
(1981 - 1991)

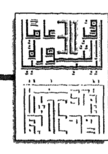


٢ المصانع والمنشآت المملكة:

لقد تبلور، في ظل التوجهات الجديدة للمجتمع على طريق التحول نحو الإنتاج، اتجاه آخر بجانب إنشاء التشاركيات، وهو الاتجاه نحو تمليك المصانع والمنشآت التابعة للدولة للعاملين في هذه المصانع والمنشآت، وبهدف توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والرفع من كفاءته.

ويعني هذا الاتجاه نقل ملكية هذه الوحدات الاقتصادية العاملة والتي كانت مملوكة للدولة إلى العاملين فيها في شكل ملكية جماعية.

ورغم أنه لا تتوفر بيانات كافية عن عدد الوحدات والمصانع التي ملكت للعاملين بها، إلاّ أنه منذ عام 1989 ف. يلاحظ بأن عدد الوحدات المملّكة أخذ في التزايد.



وللتدليل على التوجه نحو تمليك المنشآت نورد بعض الأمثلة لبعض المصانع والمنشآت التي آلت للعاملين بها. وقد منحت هذه المنشآت تسهيلات من مصرف التنمية. ويوضح الجدول رقم (7- 12) بيان بالمصانع المملكة حسب نوع النشاط.

جدول رقم (7 - 12)

بعض المصانع المملكة للعاملين بها حسب النشاط

المصنع	نوع النشاط
عين زارة	صناعة الصاج
النصر	صناعة الأثاث
الهدف	صناعات معدنية
الانعتاق	صناعة الألنيوم
ثورة الحجارة	صناعة الألنيوم
تحرير الشغيلة	صناعة الألنيوم
الانتصار	صناعة الخبيز
ابو سليم	صناعة الملابس
طريق المطار	صناعة الملابس
امل المنتجين	الصاج المضلع
الشروق	صناعة الألنيوم
الفاتح	صناعة الألنيوم
السلاوى	صناعة الملابس
الزي الوطني	صناعة الملابس
الوثيقة الخضراء	صناعة الألنيوم

أسلوب تمليك المصانع والمنشآت:

في إطار القانون رقم (9) لسنة 1992ف. ولائحته التنفيذية بموجب القرار رقم (300) لسنة 1993ف. الصادر عن اللجنة الشعبية العامة، يتم نقل ملكية المنشآت المملوكة جزئياً أو كلياً للدولة إلى الأفراد وفقاً للضوابط والإجراءات المنصوص عليها عن طريق لجنة مركزية أنشئت لهذا الغرض.

تتولى اللجنة المركزية تكوين لجان تقييم لمختلف المنشآت المملكة، تكون مهمتها تقييم هذه المنشآت وتقديم بيان بمركزها المالي والإداري وتوصي بشأنها ما تراه مناسباً. ثم تقوم اللجنة المركزية بدراسة تقارير لجان التقييم واتخاذ حيالها إحدى التوصيات التالية:

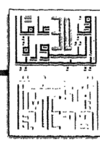
1 - تمليك جزء من أسهم المنشأة للأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين.
2 - تمليك المنشآت بالكامل وطرح أسهمها للتمليك.
3 - حل وتصفية المنشآت وإنهاء وجودها القانوني.

وتضمن اللجنة المركزية للتمليك تقريرها المقدم إلى أمين اللجنة الشعبية العامة النوعية في القطاع المختص، النقاط التالية:

1 - نتائج تقييم المنشأة.
2 - توقعات ربحية المنشأة.
3 - اقتراح بعدد الأسهم عند تقرير تمليكها.
4 - تحديد سعر بيع السهم بما لا يزيد عن 100 دينار.
5 - الحد الأقصى المقترح تمليكه للشخص الطبيعي وأصوله وفروعه.

ويلاحظ من خلال هذا الأسلوب ما يلي:

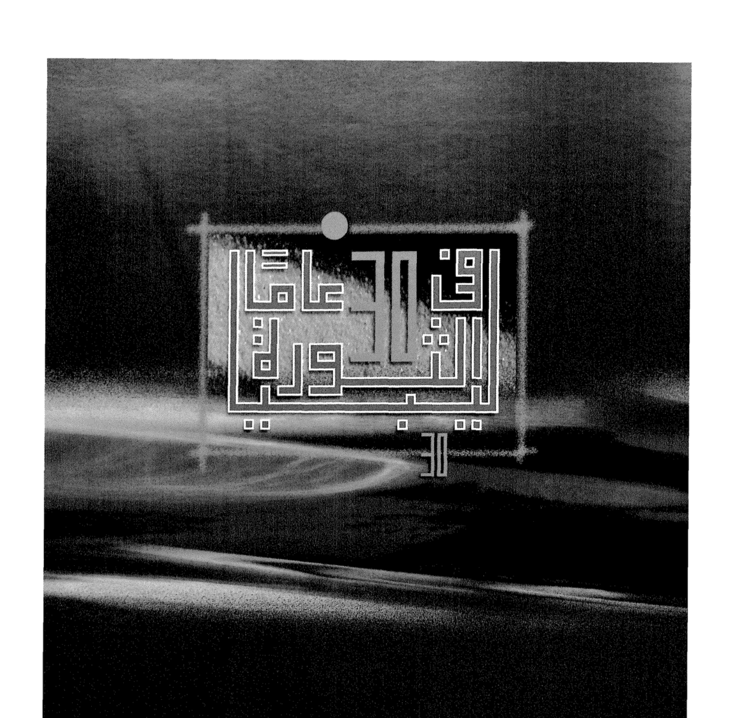
1 - إن الأسس المتبعة تنبع من ضرورة تقييم المنشآت ومعرفة مركزها المالي وتمليك المنشآت المجدية اقتصادياً.
2 - إن الهدف هو توسيع قاعدة الملكية لهذه المنشآت بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد.
3 - تعطى الأولوية للعاملين بهذه المنشآت.
4 - يتم اختيار إدارة المنشآت المملكة من قبل حاملي الأسهم (الملاك الجدد) على أسس علمية وبما يكفل تحقيق المنشآت لأهدافها.



النتائج المتوقعة:

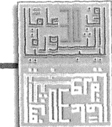
من المتوقع أن يؤدي تحقيق أهداف الهيكلة الاقتصادية الجديدة جملة من النتائج الإيجابية للاقتصاد الوطني من أهمها:

1. زيادة معدلات التشغيل في الوحدات الإنتاجية التي يتم تمليكها، والرفع من كفاءتها الإدارية والمالية.
2. إيجاد قاعدة إنتاجية تسهم بتوفير مصدر بديل للدخل ومشاركة الأفراد في بناء الاقتصاد الوطني بشكل أفضل.
3. التخصل من المنشآت التي كانت ترهق كاهل الخزانة العامة مما يؤدي إلى توفير موارد تمويلية يمكن استخدامها في أوجه إنفاق أكثر جدوى وكفاءة.
4. زيادة موارد الخزانة العامة عن طريق، أولاً: الضرائب التي تجبى من الدخول المتولدة عن النشاطات الجديدة. وثانياً: الوفر الذي يطرأ نتيجة لرفع الدعم الذي تتحمله الخزانة العامة لهذه المنشآت.
5. خلق فرص عمل جديدة وتولد دخول عن النشاطات الإنتاجية والخدمية التي يتولاها الأفراد.
6. التخلص من العوائق والبيروقراطية التي تعاني منها منشآت القطاع العام، بتملك الأفراد لها ملكية مباشرة وتحمل مسؤولية إدارتها.

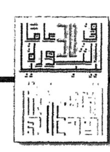


الفصل الثالث عشر

الكهرباء



الفصل الثالث عشر



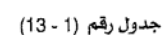
الكهرباء

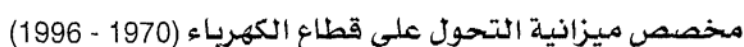
يعتبر توفير الطاقة الكهربائية من العوامل المهمة لدفع نمو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تنعكس آثارها على كفاءة الإنتاج واقتصادياته، كما أن معدل استهلاك الطاقة الكهربائية يعتبر مؤشراً مهماً لمدى التقدم والرفاه الاقتصادي في البلدان المختلفة. وترتيباً على ذلك فإن خطط التحوّل في الجماهيرية منذ 1970ف. وحتى الآن أولت هذا القطاع اهتماماً كبيراً، إذ انصبّت استراتيجيات خطط التحول المختلفة في مجال الطاقة الكهربائية على العمل لتوفير الطاقة الكهربائية بما يكفل تلبية احتياجات القطاعات والأنشطة المختلفة المكوّنة للاقتصاد الوطني.

وعليه فإن خطط التحوّل في الجماهيرية العظمى في مجال الكهرباء من 1970 حتى 1996 ف. استهدفت خلق نمو سريع في توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية لضمان الإيفاء باحتياجات الاقتصاد الوطني المتزايدة مع حركة النمو في مجال الطاقة. وبالتالي فإن استراتيجية خطط التحوّل تمثلت في تحقيق تأمين احتياجات الطاقة الكهربائية المتزايدة للتنمية في قطاعي الصناعة والزراعة، وكذلك العمل على تحسين شبكات النقل والتوزيع وتخفيض نسبة الفاقد في الشبكات إلى الحد المقبول فنياً واقتصادياً، وبالإضافة إلى ذلك هدفت استراتيجية التحوّل إلى تكوين شبكة متكاملة للطاقة الكهربائية من طريق ربط الشبكات في المناطق المختلفة بعضها ببعض.

ويتضح مدى اهتمام ثورة الفاتح العظيم بقطاع الكهرباء من خلال المخصصات الاستثمارية الكبيرة الموجهة للإنفاق على هذا القطاع، فلقد بلغ إجمالي المخصصات في الفترة من 1970 حتى 1988ف. حوالي 2961.9 مليون دينار. ويتبين من البيانات أن المخصصات الإنمائية في قطاع الكهرباء ازدادت من 77 مليون دينار في سنة 1970ـ 1972ف. إلى 1692.9 مليون دينار في الفترة 1970 - 1988ف. وذلك كما هو موضح بجدول (1 ـ 13) ثم ارتفعت إلى 3551.6 مليون دينار في الفترة 1970ـ 1996 ف.




جدول رقم (1 - 13)


مخصص ميزانية التحول على قطاع الكهرباء (1970 - 1996)

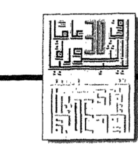
الفترة الزمنية	المخصصات (مليون دينار)
1972 - 1970	77.0
1975 - 1973	255.3
1980 - 1976	871.6
1985 - 1981	1186.1
1986	270.8
1987	162.2
1988	139.0
1988 - 1970	2961.9
1991	66.0
1995	90.0
1996	40.0
1996 - 1970	3551.6

المصدر : امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط
المنتجات الاقتصادية والاجتماعية خلال 18 عاماً
المنتجات الاقتصادية والاجتماعية خلال 19 عاماً 1997
المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1970 - 1996 الكانون

ويتضح من الجدول السابق مدى كثافة الاستثمارات في هذا القطاع. وربما تكون الفائدة أعم وأكثر لو نظرنا إلى الإنفاق الفعلي لهذه المخصصات الاستثمارية الكبيرة. ويبين جدول (2 ـ 13) الإنفاق الفعلي على قطاع الكهرباء في الفترة 1970 ـ 1996ف.

ويتضح من هذا الجدول أن حجم الإنفاق الفعلي على قطاع الكهرباء قد بلغ 2634.6 مليون دينار خلال الفترة 1970 ـ 1988ف. أي بنسبة 89% من المخصصات المرصودة لهذا القطاع خلال الفترة نفسها. ثم تطور إلى 3042.3 في الفترة 1970ـ 1996ف.

ويمكن ملاحظة أن الإنفاق الإنمائي الفعلي على قطاع الكهرباء قد ازداد من 56.8 مليون دينار في الفترة 1963 ـ 1969 ف.إلى 2634.6 مليون دينار في الفترة 1970ـ



1988ف. وهذا يعني أن الإنفاق الفعلي على قطاع الكهرباء قد زاد 45 مرة عما كان عليه في سنة 1969ف. ثم ازداد مرة أخرى في الفترة 1970 ـ 1996 ف. إلى حوالي 53 مرة.

فهل حققت هذه الاستثمارات الكبيرة في هذا المجال الهدف المنشود منها وهو توفير طاقة كهربائية لمختلف الأنشطة ومناطق الاقتصاد الوطني.. أي توفير احتياجات الزراعة والصناعة بالإضافة إلى احتياجات المواطنين للاستهلاك المنزلي من الطاقة الكهربائية؟

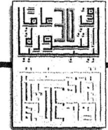
جدول رقم (2 - 13)

الإنفاق الفعلي على قطاع الكهرباء في الفترة (1970 - 1996)

الفترة الزمنية	المصروفات الفعلية (مليون دينار)	المصروفات x 100 المخصصات
1972 - 1970	80.3	103.9
1975 - 1973	212.2	83.1
1980 - 1976	1053.2	120.8
1985 - 1981	982.1	82.8
1986	110.1	40.8
1987	117.5	72.4
1988	79.2	
1988 - 1970	2634.6	89.0
1996	47.3	
1996 - 1970	3042.3	85.7

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط
المنتجات الاقتصادية والإجتماعية خلال 18 عاماً
المنتجات الاقتصادية والإجتماعية خلال 19 عاماً
المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية 1970 - 1996 الكانون 1997

يبدو من خلال البيانات والإحصاءات المتوفرة أن هذه الاستثمارات الكبيرة في قطاع الكهرباء قد أدت إلى تطور نمو القطاع بصورة سريعة وملموسة مقارناً بما كان عليه قبل سنة 1970ف.، فالاستثمارات الكبيرة والجهود التنموية الهائلة ولَّدت تطوراً كبيراً في مجال الطاقة الكهربائية حيث تعتبر مشروعات الطاقة الكهربائية من مشروعات البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والطاقة الكهربائية تتولد من محطات الكهرباء التي تتكون من ثلاثة أنواع:



أ - محطات غازيّة

ب- محطات بخاريّة

ج - محطات ديزل

ويلاحظ أن الطاقة الكهربائية المركّبة قد ازدادت حوالي 12 مرة خلال الفترة 1970 ـ 1988ف. وقد أدى ذلك إلى ازدياد الطاقة الكهربائية المنتجة حوالي 12 مرة عما كانت عليه في سنة 1970ف. وازدادت الطاقة الكهربائية حوالي 17 مرة بين سنة 1970 وسنة 1977 ف.

وكما أسلفنا فإن الطاقة الكهربائية تعتبر من المؤشرات المهمة لمدى تطور المجتمع، ولعل متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية خير مؤشر في هذا المجال، إذ يؤخذ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية في العادة كمؤشر لتقدم المجتمعات بجانب المؤشرات الأخرى في الاقتصاد.

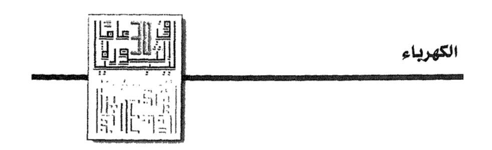
ويتضح من البيانات المتوفرة حول تطور قطاع الكهرباء في الجماهيرية العظمى أن متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية المنتجة قد زاد من 337كيلووات/ ساعة للفرد في سنة 1970 ف.إلى 2078 كيلووات/ ساعة للفرد في سنة 1988ف.، أي بزيادة مطلقة قدرها 1741 كيلووات/ ساعة للفرد خلال هذه الفترة. وهذا يعني أن استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية قد زاد بأكثر من 6 مرات عما كان عليه في سنة 1970ف. وبمعدل نمو سنوي يقدّر بحوالي 11% تقريباً. كما زاد متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية إلى 2360 كيلووات في سنة 1997 ف.



وهذا برهان واضح على أن الاستثمارات الكبيرة في قطاع الكهرباء قد ساهمت فعلاً في إحداث تطور في قطاع الكهرباء بصورة مضطردة وملحوظة.

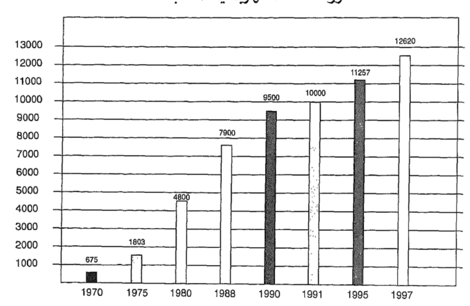
ويمكن إيضاح هذا التطور عن طريق بعض المؤشرات الواردة بالشكل (1 ـ 13).

* منجزات التحول الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى 1970- 1980ف.، 12، 1980ف. ص 36ـ 38 (بيانات 70، 75، 80).



شكل رقم (1 - 13)

تطور الطاقة الكهربائية المنتجة



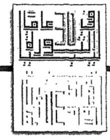
الرسم مبني على جدول (3 - 13)

* المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 19 عاماً. أي النار 1989ف. (بيانات 70-80).

* بيانات استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية لسنتي 1975، 1980ف. مستقاة من خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985ف. الجزء الثاني.

* أرقام 1990 و1991ف. مستقاة من أضواء على منجزات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970 - 1991ف. الماء 1992ف. ص 73.

* أرقام 1995 المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 - 1996ف. الكانون 1997ف. أرقام 1997 ف. منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال 28 عاماً الطير 1428م ص 23.



جدول رقم (4 - 13)

تطور خطوط نقل الكهرباء (1970 - 1997)

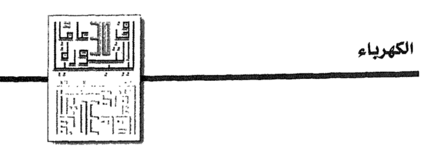
البيان	وحدة القياس	1970	1975	1980	1988	1990	1991	1995	1997	عدد مرات الزيـادة 70 - 88	معدل النمو السنوي المركب 70 - 88	عدد مرات الزيـادة 70 - 91	عدد مرات الزيـادة 70 - 97
القدرة المركبة	البياس	248	879	1950	3111	2400	2400	4204	4234	12.5	11.1	9.7	17
الطاقة الكهربائية	ميجاوات												
المنتجة	حجاوات	675	1803	4800	7900	9500	10000	11257	12620	11.7	11.4	14.8	18.6
متوسط إستهلاك	/ ساعة												
الفرد من	كيلووات												
الطاقة	/ ساعة												
الكهربائية	للفرد	377	734	1497	2078	1959	1940	2470	2360	6.2	7.4	5.8	6.2

المصدر . امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط

وهذه الزيادة الكبيرة في الطاقة الكهربائية تطلبت مد آلاف الكيلومترات من خطوط نقل الكهرباء وأبراجه، حيث يبلغ إجمالي خطوط نقل الكهرباء حوالي 4000كيلومتر بالنسبة للجهد الفائق 220 كيلوڤولت في سنة 1988ف.مقابل 1594كيلومتراً في سنة 1970ف.، أي بزيادة مطلقة قدرها 2406 كيلومتر. وقد تضاعفت خطوط نقل الكهرباء في السنوات اللاحقة لتصل في سنة 1997ف. إلى 11606 كيلومتر، إي بزيادة مطلقة قدرها 10012 كيلومتراً.

كما بلغ إجمالي خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد العالي 66 كيلوڤولت حوالي 5000 كيلومتر في سنة 1988ف.مقارناً بحوالي 150 كيلومتراً فقط في سنة 1970ف.، أي بزيادة مطلقة قدرها 4850 كيلومتراً.

وهذا يعني أن خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد العالي 66 كيلوفولت زادت حوالي 33 مــرة في الفتــرة 1970 ـ 1988ف. ثم ازدادت بعـــد ذلك بصـــورة كبيـرة لتصـل في



سنة 1997ف. إلى 39321 كيلومتراً، أي بحوالي 28 مرة عما كانت عليه في سنة 1970ف.، وذلك كما هو مبين في جدول (13.4).

ويتضح من خلال جدول (4-13) أن خطوط نقل الكهرباء قد زادت زيادة كبيرة وملحوظة في الفترة من 1970 حتى 1988ف. فبالنسبة لخطوط نقل الكهرباء ذات الجهد 220 كيلوڤولت قد ازدادت بواقع 3 مرات خلال هذه الفترة، إلا أنها ازدادت بصورة أكبر أي بحوالي 7 مرات في الفترة 1970 ـ 1997ف.

وتدل هذه الأرقام على مدى تطور الاقتصاد الوطني الذي شهد العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1970 ـ 1997ف، ومن ضمن هذه التحولات إنجاز العديد من المحطات الكهربائية التي تستهدف توصيل التيار الكهربائي إلى مختلف المشروعات الإنمائية ولتلبية الاحتياجات المنزلية.

وقد تحقق هذا الهدف من خلال ملاحظتنا للتطوّر الكبير والنمو السريع الذي حصل في قطاع الكهرباء منذ قيام الثورة وحتى الآن.

شكل رقم (2 - 13)

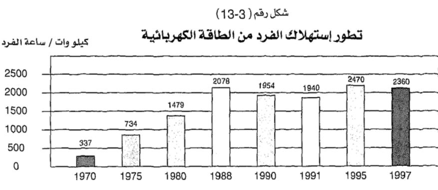
القدرة المركبة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية

ميجاوات
5000
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
248
879
1950
3111
2400
2400
4204
4234
1970
1975
1980
1988
1990
1991
1995
1997

المصدر: الرسم مبني على جداول (1 - 3)

شكل رقم (13-3)

تطور إستهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية



المصدر : البيانات مستقاة من جداول (1 - 3)

ولقد ساهم هذا النمو السريع في قطاع الكهرباء في تحقيق جزء مهم من البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لأن الإنتاج في كل الأنشطة سواء أكانت صناعية أم زراعية أم منزلية يعتمد على الطاقة الكهربائية المولّدة، وبالتالي فإن تطور قطاع الكهرباء قد ساهم بصورة غير مباشرة في توليد الدخل القومي ونموه.

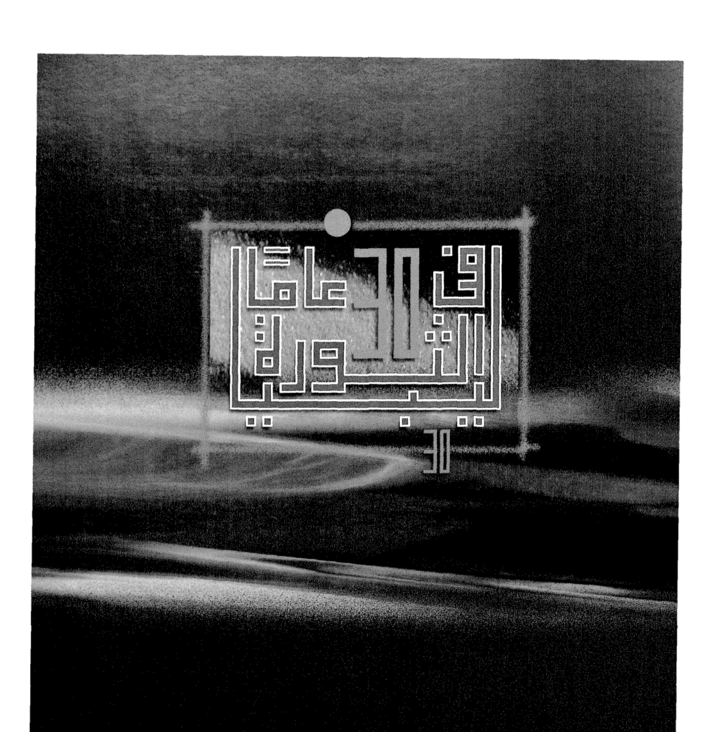
بالإضافة إلى ذلك يسعى قطاع الكهرباء في مشروعات الربط الكهربائي مع جمهورية مصر العربية من ناحية الشرق وجمهورية تونس من ناحية الغرب توطئة لربط شبكة الكهرباء الليبية مع شبكة الكهرباء العربية في شرق الوطن العربي ومغربه.

جدول رقم (4 - 13)

تطور خطوط نقل الكهرباء (1970 - 1997)

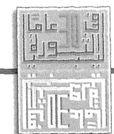
الخط	وحدة القياس	1970	1988	1991	1997	عدد مرات الزيادة 70 - 88	معدل النمو السنوي المركب 70 - 88	عدد مرات الزيادة 70 - 91	عدد مرات الزيادة 70 - 97
كيلوفولت	كيلو متر	1594	4000	7926	11606	3	--	5.0	7.2
كيلوفولت	كيلو متر	150	5000	8600	12373	33	% 21.5	57	82

المصدر : امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط

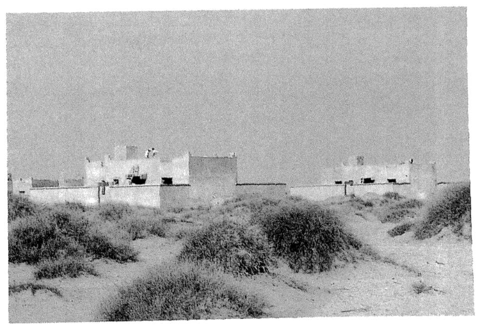


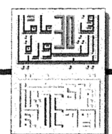
الفصل الرابع عشر

الإسكان والمرافق

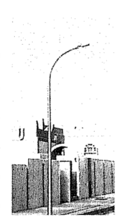




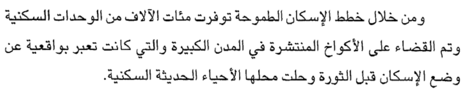




أولاً: الإسكان :



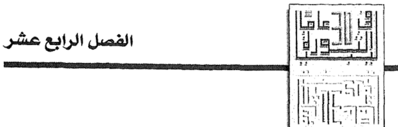
تعد الجماهيرية العظمى من البلدان القليلة التي نجحت إلى حد كبير، في التغلب على الأوضاع السكنية السيئة بالمقارنة بالدول المشابهة لها في الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. رفعت الثورة منذ قيامها شعار مسكن صحي ولائق لكل مواطن ولمواجهة تحقيق هذا الشعار وفرت المساكن للمواطنين ولمدة عقدين متتاليين، منذ بداية العقد قبل الماضي وحتى نهاية العقد الماضي (1970 ـ 1990ف.) من خلال الإسكان العام والإسكان الاستثماري والأسكان الزراعي وإسكان محدودي الدخل ومنح أعداد كبيرة من القروض العقارية عن طريق برامج وإدارات للإقراض بالمصارف وساهمت الخزانة العامة بتمويل نسبة عالية من تكاليف إنشاء المساكن وصلت إلى التغطية الكاملة لمشروعات إسكان محدودة الدخل والإسكان العام.



ومن خلال خطط الإسكان الطموحة توفرت مئات الآلاف من الوحدات السكنية وتم القضاء على الأكواخ المنتشرة في المدن الكبيرة والتي كانت تعبر بواقعية عن وضع الإسكان قبل الثورة وحلت محلها الأحياء الحديثة السكنية.

خلال فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات تم التركيز على تطوير قطاع الإسكان، حيث تم إقامة ما يقارب من 23000 وحدة سكنية بمعدل 9.9 وحدات لكل 1000 نسمة[1] والجدول رقم (1 ـ 14) يوضح التطور والزيارة في الرصيد الإسكاني للفترة ما بين 1973 و1995 ف. خلال الفترة 1984 ـ 1995ف. أضيف ما مجموعه 192.700 وحدة سكنية للرصيد الإسكاني وبحلول 1995ف. كانت حوالي 95 بالمائة من جملة المساكن بها مزودة بجميع المرافق اللازمة.

في الوقت الحالي لم تعد الدولة هي المسؤول الأساسي على توفير المسكنواقتصر دورها على توفير الدعم المالي وأشكال أخرى من الدعم في هذا المجال. وأصبح أرباب العائلات والأسر الفردية والقطاع الخاص إلى جانب بعض الأجهزة العامة هم الذين يتولون بناء المساكن حالياً. وهـذا يعني أن المشـاريع



الإسكانية العامة الضخمة السابقة التي كانت تقع على كاهل الدولة قد تم استبدالها بالآف المشاريع الصغيرة. ومن المتوقع أن يقود هذا التغير في الأدوار إلى توفير فرص محلية كبيرة وخاصة في قطاعي التشييد وصناعة مواد البناء.

جدول رقم (1 - 14)

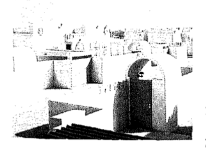
تطور الإسكان (1973 - 1995) (بالآلاف)

نوع المنازل	1973	1984	1995
منزل تقليدي	243.6	347.3	472.2
دارة (فيلا)	17.1	49.7	72.7
شقة	22.6	118.3	163.3
الاجمالي	283.6	515.5	708.2

المصدر: نتائج التعددات السكنية للسنوات 1973 و 1984 و 1995

تولي سياسة قطاع الإسكان والمرافق أهمية قصوى لتطوير مختلف الخدمات والوسائل الضرورية لدعم عملية بناء المساكن ولحل الصعوبات التي تواجه المستثمرين في مجال الإسكان والمتمثلة في الآتي:

* توفير مواد البناء وتخفيض تكلفتها.
* توفير الأراضي وتوفير القوى العاملة.
* توفير الموارد المالية والقروض.



إن المجتمع العربي الليبي هو أحد المجتمعات التي تواجه تحولات اقتصادية واجتماعية ونمواً سكانياً سريعاً زادت معه الحاجة إلى وحدات سكنية جديدة لمقابلة هذا النمو، علاوة على برامج تحسين الأوضاع الإسكانية ومتطلبات استبدال المتهالك من الوحدات القائمة، إضافة إلى العديد من المؤثرات الأخرى المصاحبة



لمراحل التحول كالتنقل الإداري، وتطوير نظم البناء والتأثر بالمستجدات الحديثة في نظام الحياة للأسرة الليبية وسعيها المستمر لتحسين ظروف سكنها. كل هذا أدى إلى زيادة الطلب على المساكن، وزيادة الفجوة بين الطلب من جهة وعدد المساكن المتوفرة.

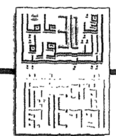
وقد تولت عدة جهات دراسة متطلبات الإسكان وتحديد مؤشرات رقمية حول احتياج الجماهيرية العظمى من الوحدات السكنية لتغطية العجز القائم التراكمي ولمقابلة الاحتياج المستقبلي. وقد جاءت عملية تكوين الهيئة العامة للإسكان، كآلية لتنفيذ الخطط وتبني السياسات الإسكانية وصدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (272) لعام 1994ف. بإنشاء الهيئة العامة للإسكان محدداً دورها واختصاصاتها في مجال توفير السكن حيث تولت الهيئة تحديد المشاكل ودراستها والتعرف على المعوقات وتبني مقترحات محددة لحل هذه المشاكل من خلال خطط طويلة وقصيرة المدى .

أولاً: الخطة الإسكانية طويلة المدى:

يتم من خلالها تحقيق مستهدفات قطاع الإسكان لتوفير المسكن الصحي بكل أنواعه (حضري، ريفي، رعوي) وتحقيق تنفيذ الأعداد المطلوبة سنوياً وفق الاحتياجات السكنية. ولقد تم تقدير الاحتياج السكني بحوالي 50000 وحدة سكنية يضاف إليها العجز التراكمي وما تزال مكونات الخطة طويلة الأمد في طور الدراسة والأمر يحتاج إلى تقييم المرحلة الحالية وتحديث البيانات وإعداد قاعدة معلومات للسكن وتدارك كل المعوقات والمشاكل التي تواجه ما يتم تنفيذه من برامج إسكانية.

ثانياً: الخطة الإسكانية قصيرة المدى:

من خلال برنامج ثلاثي استغرق تنفيذه سنوات بدأت في 1996/1/1 ف.



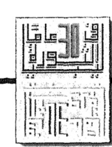
وحتى 1998/12/31 ف. ساهمت فيه كل القنوات المعنية بالسكن من وسائل تمويل ووسائل تنفيذ وتحقق خلاله تنفيذ عشرات الآلاف من الوحدات السكنية لتخفيف حدة المشكلة الإسكانية والتحول نحو جعل الدولة عامل مساعد في توفير السكن بدلاً من كونها عامل ضمان للسكن بالإضافة إلى وضع البرامج التنفيذية لأكبر عدد من الوحدات السكنية يمكن تحقيقه من خلال الإمكانيات والقدرات المتاحة.

البرنامج الإسكاني الثلاثي 1996- 1998 ف.

جاء في البرنامج الثلاثي الذي تبنته الهيئة العامة للإسكان أن المشكلة الإسكانية في الجماهيرية تكمن في إعادة هيكلة وتخطيط قطاع الإسكان وإدماجه في الدور الاقتصادي للبلاد وتوفير الظروف الملائمة لبعث سوق عقارية نشيطة يكون فيها القطاع الخاص والأفراد أطرافاً أساسية كما هو الشأن في القطاعات التنموية الأخرى.

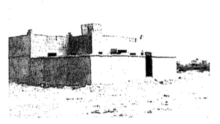
يهدف البرنامج الثلاثي للإسكاني إلى تحقيق الآتي:

1- دمج برنامج الإسكان في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لتحقيق الاعتماد المتبادل بين مدخلات ومخرجات الإسكان ومدخلات ومخرجات العمليات التنموية الأخرى.
2- دعم قدرة الإسكان لمواجهة الطلب المتزايد على السكن وخاصة الطلب الناتج عن الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل ضماناً لاندماجها الاجتماعي.
3- تحسين ظروف حياة السكان بتوفير المرافق والتجهيزات العامة التي تكفل استمرار الحياة في المباني السكنية.
4- دعم نظام تمويل السكن وتوفير القروض للمواطنين وتوفير المال اللازم لهذا القطاع بصفة عامة.
5- التحكم في السوق العقارية وتوفير الأراضي.
6- تنظيم قطاع مواد البناء وتوفير العمالة اللازمة.

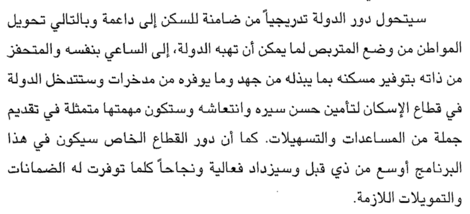


7- توفير الضمانات القانونية ومراجعة التشريعات والقوانين واللوائح بما يضمن تنشيط قطاع البناء وإرساء سوق عقارية مستقرة.

8- إعداد قاعدة معلوماتية حول الإسكان والقيام بمسح شامل لحصر وتحديد الأراضي الحضرية الشاغرة لاستثماره في هذا المجال.



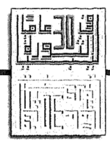
لقد أكدت الهيئة العامة للإسكان أن هذا البرنامج لن يواجه كل الطلب على السكن بقدر ما هو برنامج لدفع وإنعاش القطاع والنهوض به من جديد باستخدام كل قنوات التمويل والتنفيذ المتاحة دون الاقتصار على مجهودات الدولة لوحدها ودون التوقف في حدود الثلاث سنوات(2).



سيتحول دور الدولة تدريجياً من ضامنة للسكن إلى داعمة وبالتالي تحويل المواطن من وضع المتربص لما يمكن أن تهبه الدولة، إلى الساعي بنفسه والمتحفز من ذاته بتوفير مسكنه بما يبذله من جهد وما يوفره من مدخرات وستتدخل الدولة في قطاع الإسكان لتأمين حسن سيره وانتعاشه وستكون مهمتها متمثلة في تقديم جملة من المساعدات والتسهيلات. كما أن دور القطاع الخاص سيكون في هذا البرنامج أوسع من ذي قبل وسيزداد فعالية ونجاحاً كلما توفرت له الضمانات والتمويلات اللازمة.

كما شدد البرنامج الثلاثي على إحياء دور الجمعيات التعاونية الإسكانية نظراً لخبرتها المكتسبة في ميدان الإسكان ولما تتمتع به من مرونة في تسيير وإنجاز المشاريع السكنية كما يمكن أن تلعب هذه التعاونيات دور الوسيط بين المؤسسات المصرفية والصناعية والإدارية من ناحية، والمواطن الذي يعتزم بناء مسكنه بنفسه من ناحية أخرى.

وقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرارات التنفيذية للخطط الإسكانية المعتمدة من المؤتمرات الشعبية وبلغ عدد الوحدات الإسكانية المقرر تنفيذها 110 ألف وحدة سكنية على مستوى الجماهيرية العظمى وذلك طبقاً للتوزيع والبرامج الإسكانية الواردة في جدول (2-14).



جدول رقم (2 - 14)

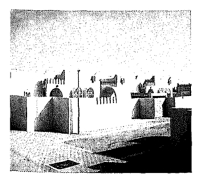
توزيع الوحدات الإسكانية حسب البرنامج الإسكاني في الجماهيرية العظمى

الإسكان الإستثماري	41000
الإسكان غير المستكمل	12000
الإسكان الإقتراضي	7000
الإسكان الريفي و الرعوي	10000
الإسكان الوظيفي	10000
إسكان ذوي الدخل المحدود	30000
المجموع العام	110000 وحدة سكنية

المصدر: الهيئة العامة للإسكان، (مجموع التقارير) غير منشورة، سرت 1999 ف.

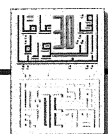
ثانياً: برامج مياه الشرب والمجاري وتصريف مياه الأمطار:

اشتملت الخطط المختلفة، التي نُفّذت في الجماهيرية العظمى على عدة برامج رئيسية، تهدف إلى تحسين الخدمات وتطويرها في قطاع المرافق، مثل برامج المياه، وبرامج المجاري وتصريف مياه الأمطار.



يعد نقص المياه إحدى مشكلات التحضر الجوهرية إذ أن أي تجمع سكاني لا يستطيع العيش دون ماء وأن مسألة نوعية المياه لا تقل أهمية عن مسألة كمية المياه. فاتساع المدن والتحضر السريع نتج عنهما مشاكل عديدة كان من أهمها مشكلة التزود بالمياه.

يرتبط النمو السكاني والحضري بالمياه وينعكس في ظاهرتين، أولهما: أن النمو السكاني سيؤدي بالتالي إلى زيادة الاستهلاك للمياه وبالتالي الحاجة إلى توفيرها سواء للاستخدام المنزلي أو الزراعي أو الصناعي، وثانيهما: أن زيادة التحضر وتركز





السكان في تجمعات محددة سيؤدي إلى زيادة الطلب على المياه في مراكز معينة، وبالتالي توفير المياه لها بنقلها وتوزيعها ومد شبكات المياه إليها وذلك في أماكن محددة وتأثير ذلك على تكلفة الإنتاج والتشغيل. هذا بالإضافة إلى تأثيرها على سياسات التخطيط المكاني وبرامج التوطن الصناعي وإعادة توزيع السكان.

أخذت مشكلة تأمين المياه الصالحة للشرب تكتسب اهتماماً دولياً، حيث أدرك الجميع أنه لا يمكن تحقيق المستوى المعيشي اللائق الذي يتمشى مع كرامة الإنسان، ما لم يتمتع هؤلاء بسهولة الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية.

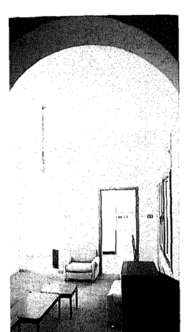
إن حوالي 70 بالمائة من سكان العالم باستثناء الصين يتمتعون بسهولة الحصول على مياه الشرب. وتعد الجماهيرية العظمى من الدول المتقدمة في مجال توفير مياه الشرب للمواطنين وإن أكثر 95% من السكان في الجماهيرية العظمى يتمتعون بسهولة الحصول على مياه الشرب الصالحة.

ففي برامج مياه الشرب عملت ثورة الفاتح العظيم على تنمية الموارد المائية لاستعمالها في الشرب وتعويض النقص وذلك بالعمل على حفر مئات الآبار وإنشاء محطات التحلية ومحطات ضخ المياه وخزاناتها ومد شبكات المياه إلى كل منزل، حيث تم مد شبكات المياه بطول أكثر من 15 ألف كيلومتر خلال هذه الفترة.

تعد الجماهيرية العظمى رائدة في برامج نقل المياه الجوفية فمشروع النهر الصناعي العظيم يعتبر من أكبر المشروعات الهندسية العالمية والذي يعد مثالاً يحتذى به في معركة الإنسان ضد العطش والتصحر فإما أن يغرق في بحر من الرمل، وإما أن يطفو على قطرة ماء.

لقد تم توصيل مدن طرابلس وبنغازي وسرت بشبكة النهر الصناعي العظيم، كما تم توصيل التجمعات السكانية بمياه الشرب مثل إجدابيا، سلطان، بن جواد، رأس الأنوف، الزويتينة وغيرها. كما يتم توصيل بقية التجمعات السكانية الأخرى في غرب البلاد.

يعد مشروع تزويد 100 مدينة وقرية بالمياه من أكبر المشروعات المائية في



الجماهيرية العظمى بعد مشروع النهر الصناعي العظيم وذلك من حيث الشمولية، والحجم وتوفير مصادر المياه ولقد استهدف المشروع الآتي:

1 ـ توفير 360 000 متر مكعب من المياه يومياً لمدن وقرى الساحل الليبي.

2ـ تنفيذ ما طوله 700 كيلومتر من الشبكات.

3ـ حفر عدد 313 بئر تتراوح أعماقها من 100 إلى 450 متر.

4ـ إنشاء 94 خزان أرضي وعلوي منتشرة في مختلف المدن والقرى.

5ـ تنزيل ما طوله 74820 متر مواسير صاعدة في الأبار.

6ـ تشغيل ثلاث محطات تحلية في كل من درنة وزليتين والخمس والعمل جارٍ لتشغيل محطة طبرق.

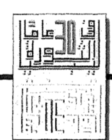
7ـ توصيل مياه النهر الصناعي العظيم بكل من الجفرة سلوق، وقمينس، والمقرون.

8ـ توريد وتركيب 485 مضخة غاطسة وطاردة.

9ـ توريد محطات معالجة وتبريد.

كما تم الانتهاء من تنفيذ خزان سيدي السائح جنوب طرابلس والعمل جارٍ على تنفيذ خزان الطلحية في جنوب شرق بنغازي وكلها تعد من أكبر خزانات المياه في الشرق الأوسط.

ويعد مشروع تزويد مدينة طرابلس بمياه الشرب من منظومة النهر الصناعي العظيم من أهم المشروعات المائية في الجماهيرية العظمى.



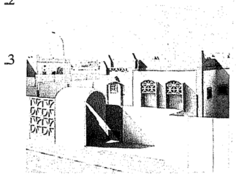
يهدف المشروع إلى توصيل كمية (000 400م3) أربعمائة ألف متر مكعب من المياه العذبة يومياً إلى مدينة طرابلس والتي تغطي احتياجات مليون وستمائة ألف نسمة وسيتم تزويد شبكة المدينة الجاري تجديدها عن طريق محطات الضخ القائمة بكل من السواني وعين زارة والمتصلة بالخط الناقل للمياه بطول 42 كيلومتر من الخرسانة المسلحة سابقة الأجهاد بقطر 2400 مليمتر يتصل بالخط الرئيس لمنظومة النهر عند منطقة سيدي السايح.

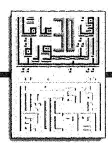
أما في مجال برنامج المجاري وتصريف مياه الأمطار فلقد أولت اللجنة الشعبية العامة للإسكان والمرافق أهمية قصوى لتجميع النفايات السائلة ومعالجتها بتنفيذ 1870 كيلومتر من خطوط أنابيب تجميع المجاري، إلا أن إدارة النفايات السائلة لم تصل بعد إلى الحد المرضي.

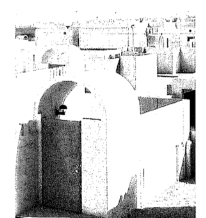
ولأجل تحسين إدارة النفايات السائلة بشكل فعلي على المدى الطويل تعتزم اللجنة الشعبية العامة للإسكان والمرافق تطبيق استراتيجية متكاملة لإدارة النفايات السائلة وذلك من خلال السياسات التالية:

1. تطبيق برامج لإدارة النفايات السائلة على نطاق واسع في كل المناطق وذلك يشمل بناء المنشآت، وإدارة وحدات معالجة النفايات السائلة وشبكة التجميع وصيانتها.
2. إقامة وحدات معالجة المجاري وتشغيلها في كل المدن الساحلية التي يزيد عدد سكانها على 10،000 نسمة وفي مدن الدواخل التي تتجاوز 000 20 نسمة.
3. ضخ مياه المجاري المعالجة وتفريقها واستخدامها في ري الغابات.

ويبين الجدول رقم (3ـ14) بعض الوحدات القياسية، التي تحققت في الفترة ما بين 1970 و1998 ف. .







جدول رقم (3 - 14)

تطور الخدمات في مجال مياه الشرب ومجال الصرف الصحي وتصريف مياه الامطار خلال الفترة (1970 - 1998) ف.

البيان	الوحدة	1970	1998
مياه الشرب			
حفر الآبار	بئر	426	1792
إنشاء خزانات	خزان	320	1028
سعة الخزانات	الف متر مكعب	58	829
شبكات المياه	كيلومتر	3000	10297
محطات ضخ المياه	محطة	131	736
معامل تحلية المياه	معمل	8	50
الصرف الصحي			
محطات الضخ	محطة	72	162
طاقة الضخ	ألف م^3/يوم	117	463
محطات تنقية	محطة	8	28
تصريف مياه الأمطار	كيلومتر	1057	3922

المصدر: مجموع تقارير غير منشورة. اللجنة الشعبية العامة للإسكان والمرافق.

ثالثاً: برنامج إعداد المخططات للمدن والقرى :

خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات كان نمو التجمعات السكانية في الجماهيرية يدار ويوجه على أساس المخططات العمرانية الشاملة والعامة والتي أعدت حتى عام 1988ف.، وبحلول عام 1970ف. كان قد تم الانتهاء من إعداد 29 مخططاً شاملاً و148 مخططاً عاماً، حيث تم من خلالها تحديد مشاكل التنمية، كما تم إعداد مخططات تفصيلية لاستعمالات الأراضي وبيانات حول أنشطة القاعدة الاقتصادية والاتجاهات السكانية وتوفر فرص العمل وبهذا وفرت المخططات الوسائل لضمان نمو عمراني موجه مباشرة بعد تفجر ثورة الفاتح .العظيم انطلقت عجلة تشييد المشاريع الإسكانية والمرافق والصناعات والخدمات بسرعة مثيرة، ورغم وجود هذه المخططات دعت الحاجة إلى إعادة تقييمها وتحديثها. وبالتالي كلفت اللجنة الشعبية العامة للإسكان والمرافق مجموعة الشركات الاستشارية

جدول رقم (4 - 14)

برنامج إعداد المخططات الشاملة والعامة (1980 - 2000)

نوع المخطط	طرابلس	بنغازي	الخليج	سبها	المجموع
عدد المخططات الشاملة	24	11	2	1	38
عدد المخططات العامة	55	55	11	58	179
مخططات آخرى	11	7	2	-	20
مخططات المدن الجديدة	1	-	3	-	4
الإجمالي	91	73	18	59	241

المصدر : سعد خليل القذيري، التقرير المطني (المسورة) اللجنة الوطنية للإعداد لمؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، تركيا 1996 ف.

لإعداد مخططات جديدة وتم اعتمادها وبدء في عام 1984 ف.

بتطبيق هذه المخططات والجدول رقم (4 ـ 14) يوضح المخططات التي تم انجازها حتى عام 2000 ف. والعمل جارٍ.

الآن في الإعداد للقيام بأعمال إعداد مخططات عمرانية شاملة وعامة جديدة لكامل التراب الليبي وحتى عام 2020 ف. وتشمل المرحلة التخطيطية القادمة إعداد المخططات التالية:

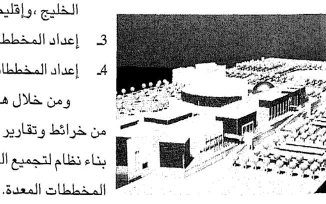
1ـ إعداد المخطط الوطني الطبيعي طويل المدى 2000ـ 2020 ف .

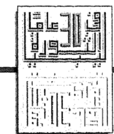
2ـ إعداد المخططات الإقليمية الأربعة (إقليم طرابلس، وإقليم بنغازي، وإقليم الخليج ،وإقليم سبها).

3ـ إعداد المخططات الإقليمية الفرعية للشعبيات.

4ـ إعداد المخططات المحلية والتي تشمل إعداد مخططات لحوالي 300 تجمع سكاني.

ومن خلال هذا البرنامج سيتم تقديم مستندات المخططات بالشكل التقليدي من خرائط وتقارير ودراسات وأيضاً على اسطوانات خاصة بالحاسوب، كما سيتم بناء نظام لتجميع المعلومات الجغرافية عن كل إقليم والمدن الرئيسة لتسهيل متابعة المخططات المعدة.

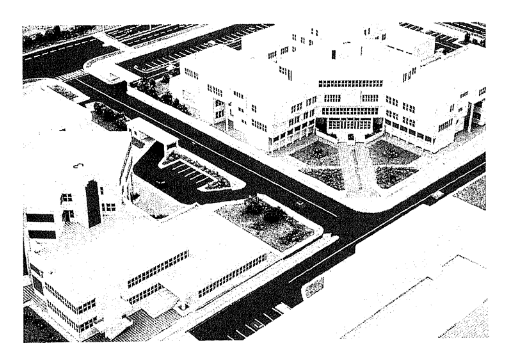


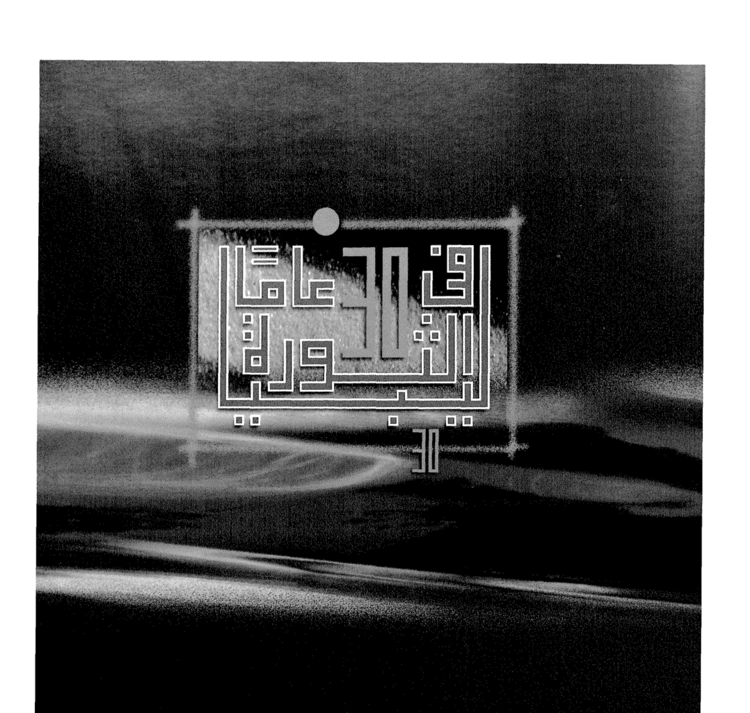


المراجع

1 - اللجنة الشعبية العامة للاسكان والمرافق ، والتجمعات البشرية ، والتنمية الاسكانية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، تقرير وطني لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول التجمعات السكنية (هابيتان) اسطنبول، 3 ـ 16 الصيف (يونيو) 1996 ف. .

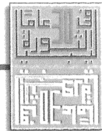
2- سعد خليل القزيري، التقرير الوطني (المسودة) اللجنة الوطنية للإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، تركيا 1996 ف.

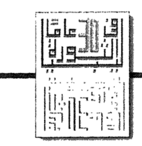




الفصل الخامس عشر

النقل والمواصلات





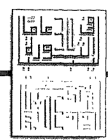
النقل والمواصلات

مقدمة:

تعتبر شبكة النقل في أي إقليم أو أية دولة مرآة لدرجة تقدّمها. ولهذا يشار إلى أن شبكة النقل الأرضي - خاصة - تعكس بصدق مدى تطور المجتمع والمرحلة التقنية التي بلغها. وقد أظهر الكثير من الدراسات أن الركود الاقتصادي في الكثير من المناطق يرجع إلى عدم وجود شبكات الطرق والموانىء الجيدة. فالنقل يعتبر عصب الاقتصاد وأحد القطاعات الاقتصادية المهمّة، ذات التأثير المباشر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير قطاعات الإنتاج والخدمات على حد سواء. فقطاع النقل بصفة عامة يقوم بدور أساسي وفعّال في دفع عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير القطاعات الإنتاجية وقطاعات الخدمات.

فتنمية الأراضي الزراعية وتسويق حاصلاتها وسهولة نقل المستلزمات السلعية والخدمية والقوى العاملة، وتنمية الصناعات القائمة وخلق صناعات جديدة، وإمكانية استغلال المعادن والثروات الموجودة بأراضي البلاد، وتنمية التجمعات السكانية والمناطق النائية اقتصادياً واجتماعياً؛ كل ذلك يتوقف تحقيقه إلى حد بعيد على مدى توفّر خدمات النقل والمواصلات وكفاءة تشغيلها. هذا بالإضافة إلى دورها الفعّال في إنجاح المخططات والبرامج الصحية والتعليمية وأهميتها في نشر الثقافة والوعي بين المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية.

ويزداد الاهتمام بدرجة أكبر بهذا القطاع في بلد كليبيا حيث المساحات الشاسعة من الأراضي والطبيعة الصحراوية والعدد القليل والمتناثر من السكان، بالإضافة إلى تأخر ومحدودية وسائل النقل في الماضي من جهة والرغبة الأكيدة في تطوير وتنمية هذه الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. لهذا حرصت الثورة منذ قيامها على هذا القطاع وأولته أهمية خاصة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد لرفع مستوى معيشة المواطنين ولإزالة الفوارق بينهم. ويتمثّل هذا الاهتمام في تخطيط كل ما يتعلّق بأنواع النقل وتنفيذه ومتابعته في جميع أنحاء ليبيا وإقرار الخطط والبرامج اللازمة لها ووضعها موضع التنفيذ،

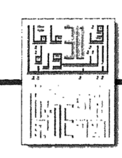


وذلك بما يتفق والأهداف القومية للدولة وفي حدود السياسة العامة.

لهذا تلقى استراتيجية التحول، سواء على المدى القريب والمتوسط أو على المدى البعيد والتي تتلخص في بناء قاعدة اقتصاديّة متينة ومستقلّة عن النفط - مسؤولية وعبئاً كبيرين على قطاعات البنية الأساسيّة ومن أهمّها قطاع المواصلات والنقل البحري الذي يحظى بالمزيد من التطوير والتحديث ليتمكن من تأدية المستهدف من الخطط المتتالية والمتمثّل في تكوين شبكة من الطرق الرئيسة والفرعيّة والزراعيّة والممّهدة، وتطوير المطارات القائمة وإنشاء مطارات ومهابط جديدة، لربط أنحاء البلاد وتدعيم الأسطول الجوي لنقل الركاب والبضائع، وتطوير الورش والمستودعات، وإنشاء وتجهيز ورش جديدة، وتطوير خدمات النقل العام للركاب، وتعميم خدمات البريد والبرق والهاتف، وتغطية مختلف المناطق بمحطات الأرصاد الجوية لخدمة حركة الطيران والسفن والبحوث الزراعية والصناعية وتطوير وتوسيع الموانىء البحرية القائمة، وإنشاء موانىء جديدة لمواجهة متطلبات النشاط الصناعي الجديد، وتطوير الأسطولين التجاري والنفطي لزيادة مساهمتهما في نقل الصادرات والواردات المحلية والعالمية، وتدعيم معاهد التدريب، وإنشاء الأكاديميّة البحرية لتحقيق تلييب الأجهزة الإدارية والفنية لهذا القطاع.

الاستثمارات في هذا القطاع:

يتضمن قطاع النقل والمواصلات نشاطات الطرق والمطارات والموانىء والنقل البري والجوي والبحري والنقل العام للركاب والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والأرصاد الجوية ولأهمية هذه الأنشطة فقد خصصت لها الدولة الاعتمادات اللازمة لإنجاز المشروعات المتعلقة بكل نشاط من هذه الأنشطة. فإذا نظرنا إلى مخصصات هذا القطاع في الفترة من 1970ف. وحتى 1975ف. على سبيل المثال، وجدنا أنها ارتفعت من 30.104.532 د. ل عام 70/ 1971ف. إلى 72.704.000د. ل عام 1975 ف. أي بزيادة مقدارها 42.302.468 د. ل وبنسبة زيادة بلغت 140%. وقد بلغت جملة مخصصات التنمية على سبيل المثال لقطاع النقل



والمواصلات منذ قيام الثورة ووحتى نهاية عام 1975 ف. مبلغاً قدره 270.345.032 د. ل كان للطرق نصيب كبير منه بلغ 25.623.640 د. ل بنسبة تقدّر ب 46.5% من إجمالي مخصصات هذا القطاع (1).

أما مخصصات هذا القطاع في الخطة الخمسية 1976 / 1980 ف. فقد بلغت 1851.300.000 د. ل. في حين تم رصد حوالي 2100 مليون د. ل لهذا القطاع في الخطة الخمسية 81/1985 ف. وقد بلغت جملة مخصصات هذا القطاع في الفترة من 1970 ف. إلى 1987ف. حوالي 3750.6 مليون د. ل.

هذا ويبيِّن الجدول رقم (1 ـ 15) الإنفاق الفعلي على هذا القطاع في الفترة 1970 ـ 1987 ف.

جدول رقم (1 - 15)

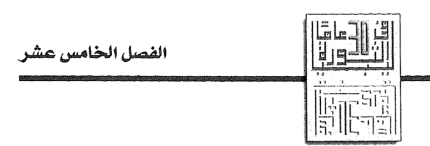
الإنفاق الفعلي على قطاع النقل والمواصلات خلال الفترة (1970 - 1987)

الفترة 72 - 70	الخطة الثلاثية 75 - 73	الخطة الخمسية 80 - 76	الخطة الخمسية 85 - 81	1986	1987	الإجمالي
77.8	226.2	1125.6	1828.6	144.9	152.0	3555.1

المصدر: امانة التخطيط، إنجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 1970 - 1987، طرابلس ص 8 .

من هذه الأرقام يتّضح أن الإنفاق الفعلي على هذا القطاع قد تطور أو ازداد من 77.8 مليون د. ل في الفترة من 1970 / 1972 ف. إلى 152 مليون د. ل سنة 1987ف. في حين بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي في الفترة 1970 / 1987 ف. حوالي 3.555.1 مليون د. ل. بمتوسط إنفاق يقدّر بحوالي 197.5 مليون د. ل.

(1) وزارة المواصلات، الكتاب السنوي لمنجزات الثورة في قطاع النقل والمواصلات ، 1975 ف. طرابلس ، ص32 .



الفصل الخامس عشر

النقل البري:

يعتبر هذا الفرع من الفروع المهمّة في قطاع النقل والمواصلات، وقد تم الاهتمام به، ويظهر هذا الاهتمام جلياً في الصورة المشرّفة التي ظهر بها. فالتطور والتحسّن بديا واضحين في الطرق والنقل العام للركاب والورش والمركبات بصفة عامة. في هذا الجانب ستتم مناقشة موضوعات الطرق والنقل العام للركاب والورش والمستودعات مع الإشارة إلى السكك الحديدية.

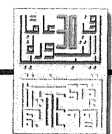
شكل رقم (1 / 15)

تطور الطرق الرئيسية في ليبيا

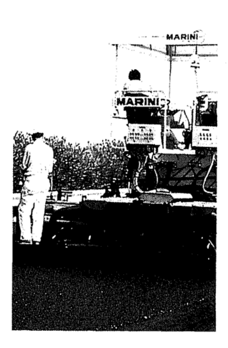
اطوال الطرقات بالكيلومتر

16000
15000
14000
13000
12000
11000
10000
9000
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0

السنوات 1970 1977 1980 1987



النقل والمواصلات



الطرق:

تعتبر الطّرق الوسيلة الوحيدة لربط المناطق بعضها ببعض خصوصاً وأن البلاد مترامية الأطراف ومساحتها تقترب من 2 مليون كلم². إن توفير شبكة جيدة للطرق يعدّ عاملاً رئيساً لتنمية المناطق البعيدة والقرى المبعثرة داخل هذا النطاق الصحراوي الكبير والتي حرمت مدة طويلة من الخدمات. كما تعمل هذه الطّرق على ربط البلاد بالأقطار المجاورة.

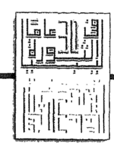
لقد كانت الطرق المعبّدة محدودة وضيّقة في بعض المناطق، وتنعدم كلياً في مناطق أخرى، اللّهم إلاّ بعض المسالك والطّرق الترابية، ولهذا نجد أن الاتصال صعب بين الكثير من المناطق داخل البلاد. أمّا في السنوات العشرين الأخيرة فإن الطرق تحسنت بدرجة كبيرة وأصبحت البلاد تضاهي الدول المتقدمة في هذا المجال. فمنذ قيام الثورة ازداد طول شبكات الطّرق الرئيسية من 5800 كم عام 1970 ف. إلى 8.800 كم عام 1977 ف. إلى 10.700 كم عام 1980 ف. إلى 15.700 كم عام 1985 ف. إلى 15.930 كم عام 1987 ف. وبذلك ازدادت الطّرق من 5800 كم عام 1970 ف. إلى 15.930 كم عام 1987 ف. بزيادة بلغت حوالي 10130 كم وبمتوسط رصف بلغ حوالي 563 كم في السنة وبنسبة زيادة بلغت 274.7%. كما ازداد طول مسافات الطّرق الزراعية من 250 كم عام 1970 ف. إلى 7500 كم عام 1987 ف.(1).

والشكل التالي رقم (1 ـ 15) يوضح تطور شبكة الطّرق الرئيسة في ليبيا. ولأهمية هذا القطاع فقد خصّص له في خطط التحول الثلاث مبلغ وقدره 368.984.000 د. ل، في حين كان نصيب هذا القطاع وحده في الفترة 70 / 1975 ف. 25.623.640 د. ل. بنسبة تقدّر ب 46.5% من إجمالي مخصصات قطاع النقل والمواصلات(2).

وتسهيلاً لحركة السير خصوصاً داخل المدن الكبيرة وحولها، فقد تم بناء العديد من الجسور خاصة في المناطق الجبلية مثل جسر وادي الكوف وغيرها من الجسور.

(1) أمانة التخطيط ، إنجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 70ـ1987 ف. ، طرابلس، ص 34 .

(2) المرجع السابق ، ص 197 .



وفي السنوات الأخيرة تم الانتهاء من إنشاء العديد من الجسور داخل المدن الرئيسة لا سيما طرابلس وبنغازي وذلك لتسهيل تدفق حركة المرور داخل هذه المدن. وأهم مثال على ذلك مجموعة الجسور التي أقيمت على طول الطريق الساحلي في القطاع الذي يمر بمدينتي طرابلس وبنغازي وكذلك مجموعة الجسور على الطرق الدائرية داخل هاتين المدينتين، وكذلك تظهر هذه الجسور في مدن مصراته واجدابيا والمرج ودرنه وغيرها من المدن.

ولأهمية هذا القطاع فقد تم إنشاء ثلاث شركات متخصصة في إنشاء الطرّق(1) وصيانتها وهي:

1 ـ الشركة الوطنية للطرق والمهابط التي أُنشئت بموجب القانون رقم 144لسنة 1972 ف. بتاريخ 14 الفاتح 1972 ف. برأس مال قدره 2 مليون دينار ليبي تملكه الدولة بالكامل، وقد تم رفع رأس المال إلى 2.250 مليون د. ل.

2 ـ الشركة الليبية العامة لإنشاء الطرق وصيانتها التي أُنشئت بموجب القانون رقم 77 لسنة 1971ف. بتاريخ 1971/10/11 ف. برأس مال قدره 3 مليون د. ل تملكه

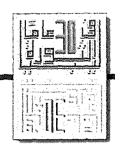
الدولة بالكامل، وقد تم رفع رأس مال الشركة إلى 3.250 مليون د. ل.

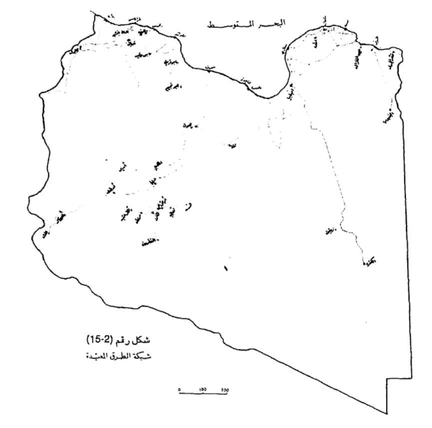
3 ـ شركة مصراته العامة للطرق التي أُنشئت بموجب القانون رقم 68 لسنة 1973 بتاريخ 1973/9/27 ف. برأس مال قدره مليون دينار ليبي تملكه الدولة بالكامل تم زيادته إلى1.25 مليون دينار ليبي.

وقد قامت هذه الشركات الثلاث منذ بدء إنشائها بتنفيذ العديد من مشروعات الطرّق بالبلاد، بالإضافة إلى قيامها بالإصلاح والصيانة للعديد من الطرق ومطاري طرابلس وبنينه الدوليين. شكل رقم (2 ـ 15).

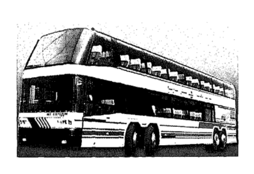
---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 197 .



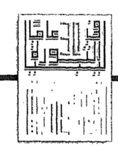


شكل رقم (2-15)
شبكة الطرق المعبدة



الورش والمستودعات :

تختص إدارة النقل البري بالإشراف على هذا القطاع الذي يقدّم خدمات الإصلاح والصيانة للمركبات العامة بمختلف المناطق داخل البلاد. فقد قامت هذه الإدارة بتجهيز وتحسين الورش القائمة بالآلات والمعدات والمهندسين والفنيين، بالإضافة إلى إنشاء الكثير من الورش وتجهيزها في مختلف البلديات وذلك لتقديم أعمال الإصلاح والصيانة والغسيل وغيرها للمركبات العامة. كما قامت وتقوم الآن هذه الإدارة بإنشاء العديد من المستودعات الخاصة بالمركبات العامة. وتتوزع هذه الورش والمستودعات في كل من اجدابيا وبنغازي وطرابلس وسبها ومصراتة والمرج وهون وبراك ونالوت والزاوية وصبراتة وترهونة وسرت ويفرن وطبرق ودرنة وأوباري ومرزق والكفرة.



الفصل الخامس عشر

النقل العام للركّاب:

لقد قامت شركات خاصة بعد قيام الثورة بأعمال النقل العام للركاب حتى نهاية 1970 ف. حين صدر قرار مجلس قيادة الثورة في 1971/1/28 ف. بتأميم هذه الشركات وإنشاء المؤسّسة العامة للنقل العام للركّاب، وبذلك آلت إلى المؤسسة ملكية الحافلات العاملة التي تم تأميمها والبالغ عددها في ذلك الوقت بجميع أنحاء البلاد حوالي 408 حافلة تم إضافة 200 حافلة لهذا الأسطول بنهاية الخطة الثلاثية 1975/1973 ف.[1] أما بنهاية الخطة الخمسية 1976/ 1980 فقد أُضيفت إلى هذا الأسطول عدد 1000 حافلة بواقع 200 حافلة كل عام[2]. هذا كما عملت المؤسسة على إعادة تنظيم هذا القطاع وزيادة كفاءته بزيادة عدد الحافلات وذلك بواقع 270 حافلة كل عام في الخطة الخمسية 1985/1981 ف. [3] وإنشاء المرافق اللازمة مثل الورش ومحطات الانتظار. ونتيجة لهذا الاهتمام فقد بلغ عدد حافلات النقل العام للركاب 1730 حافلة عام 1987ف. مقابل 408 حافلة عام 1970 ف. أي بمعدل زيادة بلغ 1322 حافلة وبمتوسط سنوي بلغ 73 حافلة وبنسبة زيادة بلغت 424%.[4] الشكل رقم (3 ـ 15).

كذلك يجدر بنا الإشارة إلى ما قامت به المؤسّسة من إنشاء خطوط جديدة لربط مدن ليبيا بعضها ببعض، ولربط ليبيا بالدول المجاورة، وذلك بإنشاء الخط الساحلي.

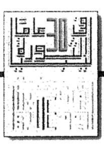
---

(1) وزارة المواصلات، الكتاب السنوي لمنجزات الوزارة 1975ف.، طرابلس ص 143.

(2) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1985/1981ف. ، طرابلس ، ص271 .

(3) المراجع نفسه، ط. 277 .

(4) أمانة التخطيط، إنجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 1970 / 1987 ف. ، طرابلس ، ص35 .

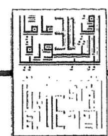




مشروع السكك الحديدية :

بناء على الدراسات التي أُقيمت وأظهرت أهمية هذا القطاع في عملية النقل، فقد اتخذ قرار بإدخال هذه الوسيلة للبلاد، وتمّت دراسة إمكانية إنشاء خط للسكك الحديدية يربط طرابلس بتونس بطول (500) كيلومتر، وخط طرابلس/ مصراتة بطول (200) كيلومتر. كذلك تمّت الدراسة الأوليّة لربط وادي الشاطىء بالطريق الساحلي بخط سكك حديدية بطول (800) كيلومتر، وذلك لاستغلال خام الحديد في تلك المنطقة[1]. هذه الخطوط على الرغم من استكمال الدراسات المختلفة الخاصة بها، إلاّ أن العمل لم يبدأ فيها حتى الآن. الشكل رقم (4-15).

(1) أمانة التخطيط، منجزات ثورة الفاتح خلالَ عشر سنوات 1970 / 1979 ف. طرابلس، ص 36.





شكل (15-4)

البحر المتوسط
تونس
طرابلس
الخمس
مصراته
سرت
بنغازي
درنه
طبرق
مصر
سبها
طريق سكك حديدية مقترح :
0 100 200 كيلومتر

النقل البحري:

أهمية هذا القطاع المتزايدة جعلت الثورة تولي اهتماماً خاصاً به، فقدمت له ما يستحق من دعم وعناية، ورصدت له الأموال اللازمة لتطوير الموانىء البحرية القائمة، وإنشاء موانىء جديدة حتى تستجيب للنشاط التجاري الآخذ في الازدياد. وبسبب المشاريع الطموحة الجاري تنفيذها، وكذلك لتكوين أسطول نفطي وتجاري يستجيب للمطامح الوطنية، ويكون إحدى الدعائم التي تعزّز اقتصادنا للتخلّص من التحكّم الأجنبي، ويسهم في ازدهار التجارة العالمية.

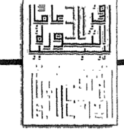


الموانىء:

إنّ مكانة ليبيا العالمية، وموقعها الاستراتيجي المهم على الساحل الجنوبي من البحر المتوسط فرضا ضرورة تطوير الموانىء البحرية، والرفع من مستوى الخدمات بما يتمشى وحجم النشاط التجاري والمترتب على ما يجري تنفيذه من برامج ثورية طموحة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية. لذا كان من المحتم العمل على تطوير الموانىء البحرية القائمة، وإنشاء موانىء جديدة حتى تتمكن من استيعاب حجم البضائع الواردة والصادرة الآخذة في الازدياد، والناتجة من ضخامة المشاريع التي تضمنتها خطط التحول.

إن صغر مساحة التخزين، وضيق الأرصفة وقلة عمق الغاطس من أهم أسباب ازدحام الموانىء بالسفن والبضائع، خصوصاً إذا أضفنا إلى ذلك الزيادة الكبيرة في أعداد السفن وأحجامها، ولهذا بدأت عملية توسيع الموانىء القائمة، وبناء حواجز أمواج لها، ومن هذه الموانىء: طرابلس وبنغازي ودرنة وزوارة وسرت ورأس الانوف، اعتباراً من السنة الأولى للخطة الثلاثية 1973/1975 ف.، حتى الوقت الحالي. كما تم إضافة أرصفة جديدة ثابتة، وأخرى عائمة، وإنشاء مسطح المخازن في كل منها لرفع القدرة الاستيعابية لها. هذا كما تم إنشاء موانىء جديدة، ومن أهمّها ميناء مصراتة، وميناء المجمع الصناعي بالبريقة.

ونظراً لحاجة الموانىء للتجهيزات والمعدات البحرية والبرية المختلفة فقد تم تزويدها بالقاطرات البحرية والرافعات العائمة، ورافعات أرصفة شوكية لرفع الحاويات، بالإضافة إلى معدات وتجهيزات أخرى مختلفة مثل المقطورات والجرارات وشفاطات الحبوب، ومعدات لاسلكية، وورش، وقطع غيار، وأحواض عائمة، كما هو الحال في ميناء طرابلس، ومجموعة من الزوارق الصحية التي تم تزويدها بوسائل الإسعافات السريعة لاستعمالها في الموانىء التجارية عند الحاجة. وقد ترتب على كل هذه الإضافات والزيادات زيادة الطاقة الاستيعابية للموانىء من (3.6) مليون طن في عام 1970 ف. إلى (9.5) مليون طن في عام



1988ف. بمعدل زيادة بلغ (5.9) مليون طن[1]. والجدول رقم (2 ـ 15) يوضح هذه الزيادة.

وقد ترتب على تنفيذ الخطة السريعة لتطوير الموانىء خلال الخطة الثلاثية 73/1975 ف. زيادة الطاقة الاستيعابية للموانىء من (3.9) مليون طن عام 1972 ف. إلى (10.2) مليون طن بضائع عام 1975 ف. بنسبة زيادة بلغت نحو 164% (تشغيل ثلاث ورديات). شكل رقم (5 ـ 15) (2) . وفي مجال الموانىء النفطية قامت المؤسسة بإنشاء ميناء نفطي سادس، وهو ميناء الزاوية، كما عملت على تطوير وتوسيع ميناء مرسي البريقة من مرسي لتصدير النفط فقط إلى ميناء تجاري لتصدير البضائع ومنتجات المصانع القريبة منه.

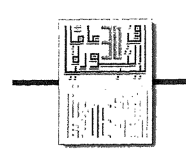
جدول رقم (2 - 15)

الطاقة الاستيعابية للموانىء (1972 - 1975) ف.

الموانىء	طاقة الموانىء في عام 1972	طاقة الموانىء في عام 1975	نسبة الزيادة %
ميناء طرابلس	2323	5950	156
ميناء بنغازي	1249	3070	146
ميناء زوارة	20	470	2250
ميناء درنة	132	325	146
ميناء طبرق	150	420	180
الإجمالي	3874	10235	264

(1) مجلة الصياد، السنة الخامسة والاربعون، العدد 2309 ، فبراير 1989 ف. ص 45 .

(2) أمانة تخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 1976/1980 ف.، طرابلس، ص 410 .



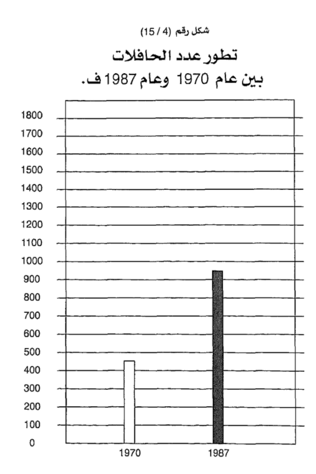
النقل والمواصلات

ولأهمية هذا القطاع فقد تم إنشاء مؤسسة تهتم به، وهي المؤسسة العامة للموانىء والمنائر بموجب القانون رقم (82) لعام 1970 ف.، وتختص بحكم إنشائها بتنفيذ سياسة الدولة في مجال الموانىء والمنائر، وتتولى إدارة الموانىء القائمة حالياً، وما ينشأ عنها مستقبلاً بطريقة تكفل حسن سير العمل وانتظامه، والارتفاع بمستواه(1).

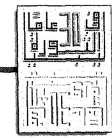
شكل رقم (4 / 15)

تطور عدد الحافلات

بين عام 1970 وعام 1987 ف.

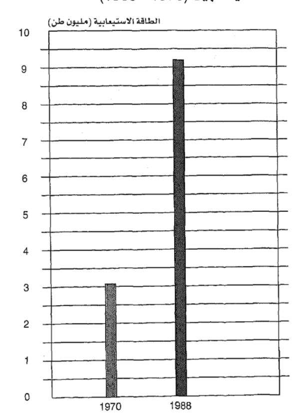


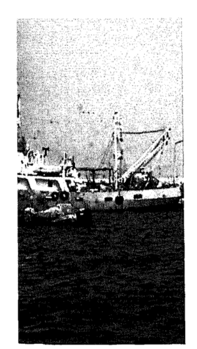
(1) أمانة النقل البحري، انجازات قطاع النقل البحري، 76 / 77، طرابلس، ص 16 .



شكل رقم (5 - 15)

تطور الطاقة الإستيعابية للموانىء
فيما بين (1970 - 1989) ف.





الأسطول البحري الليبي:

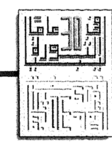
يضم هذا الأسطول الذي بُدىء في تطويره، تحسين خدماته ثلاثة أنواع من السفن، وهي ناقلات النفط وبواخر البضائع، وسفن الركّاب.

أ- ناقلات النفط:

نظراً لأهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الوطني من جهة، ورغبة البلاد في التحرّر وعدم الاعتماد على الغير من جهة أخرى، فقد رأت أمانة المواصلات والنقل البحري ضرورة إنشاء وتنمية الأسطول النفطي لنقل النفط ومنتجاته. فمن سفينة واحدة (أم الفرود) التي تبلغ حمولتها (5500) طن، والتي تكوّن منها الأسطول النفطي قبل خطة التحول 1973/1975 ف.، قفز الأسطول قفزة رائعة في عام 1974 ف. حيث تم دعمه بأربع ناقلات للنفط، وهي: البريقة، رأس الانوف، وحمولة كل منهما (86.000) طن، وكذلك الناقلتان السرير، ومرسى البريقة، وحمولة كل منهما (47.000) طن، وبذلك ارتفعت حمولة هذا الأسطول إلى (271.500) طن[1]. وقد استمر أسطول ناقلات النفط في النمو حيث تم دعمه في عام 1975 ف. بناقلة النفط انتصار وحمولتها (141.000) طن. وفي سنة 1976ف. انضمت إلى هذا الأسطول الناقلتان: الزوتية، والسدرة، وحمولة كل منهما (121.000) طن. وبذلك ارتفعت حمولة الأسطول إلى (500 654) طن. أما في سنة 1977 ف. فقد انضمت إليه الناقلتان: الركوة، وعين تاورغاء، وحمولة كل منهما (30.000) طن. وبهذا أصبحت حمولة الأسطول (714.500) طن، وفي العام نفسه تم دعم الأسطول بنوع آخر من الناقلات، وهي ناقلة إسفلت حمولتها (9.754) طن، وذلك لاستعمالها في نقل حوالي (200.000) طن من الإسفلت المستورد من الخارج سنوياً. كما استغلت الطاقة الفائضة في هذه الناقلة لنقل زيت الوقود الثقيل[2].

(1) وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 1973/1975 ف.، طرابلس، ص249 .

(2) أمانة النقل البحري، انجازات قطاع النقل والمواصلات ، 1976 / 1977ف. ، طرابلس، ص53 .



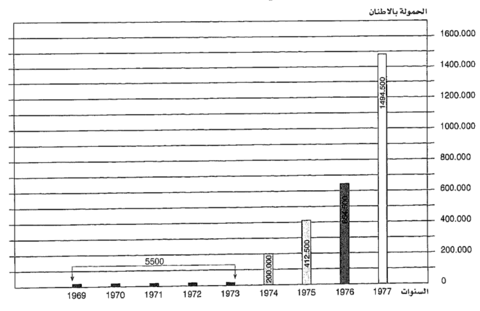
الفصل الخامس عشر

كما تم دعم هذا الأسطول بثلاث ناقلات للنفط هي: الفويهات، والهاني، والقرضابية، وحمولة كل منها (54.000) طن، بالإضافة إلى ناقلة النفط العملاقة: اجدابيا، التي تبلغ حمولتها (318.000) طن، لتعطي الأسطول النفطي دفعة قوية بحيث ترتفع حمولته إلى (14.945.000) طن.

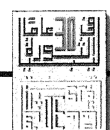
وفي الخطط الخمسية 1976/1980ف.، و1981/1985 ف.، تم دعم الأسطول بالعديد من الناقلات المختلفة الأحجام لنقل المنتجات النفطية والبتروكيماوية ليصبح عدد الناقلات في هذا الأسطول (19) (1) ناقلة ولتضيف إلى الحمولة السابقة حمولة جديدة تبلغ (1.277.000) طن. وعلى سبيل المثال، الشكل رقم (6-15) يوضح تطور حمولة هذا الأسطول من سنة 1969 ف. إلى سنة 1977 ف.

شكل رقم (6 / 15)

تطور الاسطول النفطي بالاطنان من سنة 1969 إلى سنة 1977



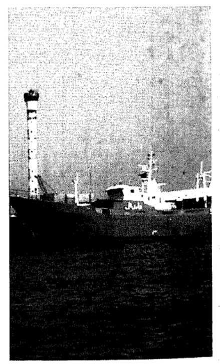
(1) أمانة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 81/1985 ف.، طرابلس، ص275 .



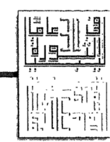
ب- الأسطول التجاري:

في مجال نقل البضائع بدىء في إنشاء أسطول سفن البضائع الجافة سنة 1971ف.، حيث تم شراء أول سفينة، وهي سفينة الشحن الأفقي: التمساح، والتي تبلغ حمولتها (2.900) طن. وفي سنة 1972 ف. انضمت إلى هذا الأسطول السفينتان: صبراتة، وجرمة، وهما من النوع التقليدي، وحمولة كل منهما (2.100) طن، وبذلك أصبحت حمولة الأسطول (7.100) طن. وفي العام 1974ف. انضمت إليه السفينة: درنة، هي من النوع الأفقي، وحمولتها (2.900) طن(1). وفي عام 1975 ف. دعم الأسطول بسفينتين إحداهما من النوع التقليدي وهي السفينة: ابن ماجد، وحمولتها (7.500) طن، والثانية من النوع الأفقي وهي السفينة: غات، وحمولتها (2،900) طن. أما في عام 1977 ف. فقد انضمت إلى هذا الأسطول السفينتان: ابن بطوطة وابن جبير، وهما من النوع التقليدي، وحمولة كل منهما (7.500) طن، وبذلك تصل حمولة هذا الأسطول إلى (35.400) طن، وخلال عامي 1981/1982 ف. تم دعم هذا الأسطول بثلاث سفن أخرى حمولة كل منها 9000 طن.

ونظراً لأهمية النقل البحري في حركة النقل الداخلي والخارجي رأت أمانة المواصلات والنقل البحري ضرورة تدعيمه بأعداد أخرى من السفن لتصبح نسبة مساهمته في حركة النقل الداخلي والخارجي 60% من حركة نقل البضائع العامة، ولتحقيق هذا الغرض عملت على تدعيم هذا الأسطول في الخطة الخمسية 1981/1985ف. بعدد 12 سفينة شحن تقليدي بحمولة إجمالية 7800 طن وبعدد 4 سفن شحن أفقي بحمولة قدرها 14000 طن وبعدد 4 سفن لنقل الحبوب بحمولة قدرها 72000 طن، وبعدد 4 سفن أخرى لنقل المواشي بحمولة قدرها 48000 طن، وبعدد 2 سفن حاويات بحمولة قدرها 2400 طن ليصبح بذلك عدد سفن الأسطول البحري التجاري الليبي 36 سفينة بحمولة إجمالية قدرها 000 280 طن(2).



(1) أمانة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1981/1985ف. ص 279 .
(2) أمانة النقل، إنجازات قطاع النقل البحري 1976 / 1977 ف، طرابلس ص 62 .



أمّا في مجال نقل الركاب فقد بُدىء في إنشاء هذا الأسطول في سنة 1977ف.، إذ انضمت إلى الأسطول البحري أول باخرة ركّاب وهي غرناطة التي تبلغ حمولتها الكلية 10840 طناً بينما تبلغ حمولتها الساكنة 3650 طناً. وتستوعب السفينة حوالي 1000 راكب وتبلغ حمولة عنابرها 2200 طن، ويمكنها نقل 300 سيارة، وهي مزودة بقوارب للنجاة سعة 848 شخصاً علاوة على 48 عوّامة سعة كل منها 25 شخصاً. كما تم خلال الخطة 1976 ـ 1980ف. شراء السفينة طليطلة وهي بمواصفات السفينة غرناطة نفسها. هذا كما تم إضافة السفينة قاريونس، والتي تتسع ل 600 راكب وتحتوي على مخازن للبضائع والسيارات[1]. كذلك تم تدعيم هذا الأسطول بسفينتين ساحليتين لتصبح حمولته 18000 طن.

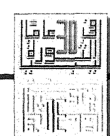
هذا وتشرف على أسطول الناقلات والأسطول التجاري الشركة الوطنية العامة للنقل البحري، والتي أنشئت عام 1975 ف.، وحدّد رأسمالها وفق قانون إنشائها بمائة مليون دينار ليبي مقسّمة إلى مليون سهم مملوكة بكاملها للدولة، قيمة كل منها 100 د. ل. وقد حدّدت أغراض الشركة بالقيام بجميع أعمال النقل البحري على اختلاف أنواعه سواء لحسابها أو لحساب غيرها، ولها حق القيام بأعمال الوكالة من الشركات الملاحية والوكالة بالعمولة والتخليص على البضائع والتخزين والإنقاذ وتجهيز جميع أنواع السفن والناقلات والعائمات ومهمات النقل الأخرى.

الشركات البحرية ومشاركة ليبيا فيها:

شاركت ليبيا في تأسيس عدة شركات بحرية مشتركة منها ما هو بالنقل البحري بواسطة ناقلات النفط وسفن البضائع الجافة، ومنها ما هو خاص ببناء وإصلاح السفن. وذلك بهدف التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة. ويُظهر الجدول

---

(1) أمانة النقل ، انجازات قطاع النقل البحري، 1976 ـ 1977 ف. طرابلس، ص 62 .



رقم (3 ـ 15) هذه الشركات والدول المشتركة في تأسيسها ورأسمالها ونسبة مشاركة ليبيا في رأس مال هذه الشركات(1):

التدريب في مجال النقل البحري:

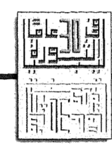


مما لا شك فيه أن المنشآت المختلفة الخاصة بالنقل البحري التي أُقيمت على أرض ليبيا، والأساطيل التي أُنشئت تحتاج في تشغيلها إلى عناصر كفوءة ومؤهلة تأهيلاً جيداً حتى تحقق الأغراض التي أنشئت من أجلها. لهذا نجد أن برامج التدريب المختلفة سواء في الخطط السابقة أو في الخطط الحالية تهدف إلى تكوين العناصر الوطنية القادرة على إدارة مشروعات التنمية بالموانىء وتشغيلها وصيانتها، وكذلك وسائل النقل البحري، وذلك بتطوير برامج التدريب في الخارج كما حدث في الخطط الأولى، إذ تم إيفاد 444 طالباً من حملة الشهادة الثانوية ما بين سنة 1971ف. وسنة 1977 ف. للدراسة في الكليات البحرية في كل من بريطانيا وإسبانيا واليونان ومصر(2). وبالداخل عن طريق تزويد مركز التدريب بطرابلس باحتياجاته من المدرّبين ووسائل التدريب المختلفة، ولتحقيق الغرض أي التدريب بالداخل فقد تم إنشاء مركز تدريب بسعة 500 متدرب لإعداد الفنيين في أعمال الميكانيكا والكهرباء واللاسلكي وأعمال الصيانة والتخزين والمناولة واستعمال المعدات البرية والبحرية وغيرها. كما تم إنشاء مرفأ للتدريب على استخدام المعدات البحرية مثل زوارق الإرشاد والقاطرات والرافعات البحرية يستوعب 150 متدرباً، ونتيجة لهذا ارتفع عدد القوى العاملة في هذا المجال من6600 مشتغل عام 1975 ف. إلى 120000 مشتغل في نهاية 1980 ف. كما تم افتتاح كلية بحرية مهمتها تخريج عناصر متخصصة من ضبّاط ومهندسين بحريين وضباط لاسلكي في المستوى الجامعي لتزويد الأسطول البحري بالعناصر الكفوءة والقادرة على الإدارة والتسيير والتشغيل بحيث يقل الاعتماد على العناصر الأجنبية في هذا المجال.

---

(1) أمانة النقل البحري ، انجازات قطاع النقل البحري، 1976 ـ 1977 ف. طرابلس، ص 66 .

(2) أمانة النقل البحري ، انجازات قطاع النقل البحري، 1976 ـ 1977 ف. طرابلس، ص 70.



جدول رقم (3 - 15)

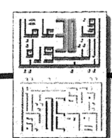
الشركات البحرية والمشاركة الليبية

اسم المشتركة	الدولة المشتركة	رأسمال الشركة	مساهمة ليبيا	النسبة
العربية البحرية لنقل النفط	ليبيا - السعودية - الكويت - الجزائر العراق - أبوظبي - قطر - البحرين	500000000 دولار	67857100 دولار	% 13.5
الشركة العربية للملاحة البحرية	ليبيا - الأردن - مصر - السودان - العراق اليمن - السعودية - سوريا - الكويت - لبنان	16200000 دولار	2700000 دولار	% 16.4
شركة الإتحاد العربي للنقل البحري	ليبيا - مصر - سوريا	135455000 دولار	-- دولار	--
الشركة الجزائرية الليبية للنقل البحري	ليبيا - الجزائر	50000000 دولار	25000000 دولار	% 50
الشركة المالطية البحرية المحدودة	ليبيا - مالطا	5500000 دولار	1375000 دولار	% 25
الشركة الليبية الباكستانية للملاحة البحرية المحدودة	ليبيا - باكستان	20000000 دولار	10000000 دولار	% 50
شركة الإستقلال التونسية الليبية للنقل البحري	ليبيا - تونس	170000 دولار	35000 دولار	% 50
الشركة الرومانية الليبية المشتركة المساهمة للنقل البحري	ليبيا - رومانيا	21000000 دولار	10290000 دولار	% 49
الشركة الليبية التركية المشتركة للنقل البحري	ليبيا - تركيا	40000000 دولار	20000000 دولار	% 50



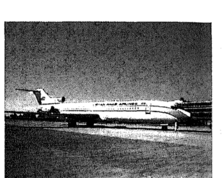
النقل الجوي:

لقد حَظِي هذا القطاع باهتمام المسؤولين على قطاع النقل والمواصلات نظراً لأهميته في النقل السريع، خصوصاً وأن ليبيا دولة مترامية الأطراف تزيد مساحتها عن 1.750 مليون كم^2، وينتشر سكانها قليلو العدد على شكل تجمعات قليلة متناثرة خاصة في المناطق الداخلية. هذا الوضع جعل لزاماً على الدولة الاهتمام بالنقل



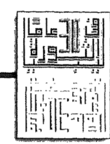
الجوي لربط هذه التجمعات وتقريب المسافة بينها، نتيجة لذلك تم الاهتمام بالطيران المدني وبناء المطارات وتطوير الأسطول الجوي، وبناء المكاتب الخاصة بالطيران.

الطيران المدني:



تختص مصلحة الطيران المدني بإنشاء المطارات وتشغيلها وإدارتها، وتنفيذ قواعد المرور الجوي لتأمين سلامة الطيران والجمهور ومراقبة تحركات الطائرات لمنع التصادم بينها، أو لمنع تصادمها بالعوائق وذلك عن طريق إنشاء شبكة من الطرق الجوية تخدمها أجهزة مساعدة للملاحة ولهداية الطائرات من مكان لآخر، وكذلك إرشاد الطائرات إلى مسالك الانتظار والاقتراب من المطارات. كما تختص بمراقبة النقل الجوي التجاري، بما يكفل حقوق مؤسّسات النقل الجوي الوطنية دون الإخلال بالمعدلات العالمية للأسعار. قبل قيام الثورة كانت تختص بالإشراف على ميزانية التنمية بالمصلحة لتشغيل الخدمات المتناهية في القدِم، ولم تكن هناك مشروعات ملموسة للتنمية، وقد عملت المصلحة بعد ذلك على تطوير المطارات القائمة ورفع مستوى الخدمات التي تقدم في هذا المجال بالإضافة إلى إنشاء مطارات حديثة مجهزة بأحدث المعدات والأجهزة العالمية.

لقد نمت حركة الملاحة الجوية نمواً كبيراً في الفترة ما بين عامي 1996 ـ 1975 ف. بالنسبة لخدمات الركّاب والبضائع سواء منها الخارجي أو الداخلي، وأصبحت بذلك جميع المطارات داخل البلاد تعاني ضغطاً متزايداً، ولحل هذه المشكلة تقرر خلال الخطط التنموية المختلفة في مجال المطارات إنشاء مشاريع متكاملة لبعض المطارات، كمطار الكفرة، ومطار غدامس وإنشاء مطارات داخلية جديدة، مثل مطارات غات ،مصراته ، هون ، براك ، الأبرق وغيرها، كما تم إنشاء مجموعة من المهابط مثل مهبط العوينات الشرقية. هذا في مجال المشاريع الجديدة، أمّا في مجال تطوير المطارات القائمة فقد عملت المصلحة على إنشاء مطار طرابلس العالمي، الذي



يشتمل على محطة للركّاب ومبنى الخدمات، ومبنى برج المراقبة ومبنى كبار الزوار ومبنى صيانة الأعمال ومحطة إطفاء الحرائق ومبنى ملء البالونات بالإيدروجين ومساحة توقف الطائرات، وشبكة الطرق ومكان انتظار السيارات ومستودعات خزّانات الوقود والمهابط وحظيرة إيداع سيارات المطافىء والإسعاف.

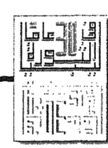
كما تم تطوير ميناء بنينة الجوي في بنغازي بإنشاء مهبط بطول 3600 م وعرض 45م بدرجة تحمّل تسمح باستقبال الطائرات العملاقة(1). كما تجري الآن عمليات توسيع هذا المطار وتطويره خصوصاً بعد إعادة فتحه للرحلات الخارجية.

أمّا مطار سبها فقد تمّت فيه إطالة المهبط القديم وزيادة درجة تحمّله حتى يستوعب الطائرات العملاقة، كما تم توسيع العديد من مرافقه وتحسينها مثل صالات الركّاب. ولخدمة الطيران والمطارات تمّ إنشاء مركزي معلومات الطيران في كل من طرابلس وبنغازي، كما تم إنشاء مبنى البحث والإنقاذ ومهمته مساعدة الطائرات المنكوبة ووسائل النقل الأخرى أو الأشخاص الذين يفقدون في الطرق الصحراوية أو البحار الواقعة في نطاق تأمين الطيران المدني. ولقد تم تزويد المطارات بالمعدات والأجهزة المختلفة للتشغيل كأجهزة الهبوط الآلي وإنارة المهابط والاتصالات اللاسلكية والأجهزة الملاحية المساعدة والأجهزة الألكترونية.

الأسطول الجوي:

نتيجة لزيادة حركة النقل الجوي بالمطارات الليبية، تقرّر إنشاء أسطول متكامل للنقل الجوي الداخلي والدولي واعتمدت المبالغ اللازمة لشراء عددٍ من الطائرات المتوسطة والقصيرة المدى لتوحيد طراز الطائرات العاملة بمؤسسة الخطوط الجوية العربيّة الليبية لسهولة أعمال الصيانة وحسن الأداء. فقد تمّ إضافة

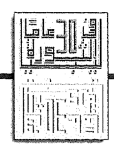
(1) وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 ـ 1980ف. ، طرابلس، ص398 .



طائرتين إلى الأسطول قبل خطة التحول الثلاثية 1973/1975 ف.(1). ثم تم تعزيزه بثلاث طائرات بوينج 727 وست طائرات فوكر في نهاية الخطة(2). مما مكّن شركة الخطوط الجوية العربيّة الليبية من افتتاح خطوط جديدة أضيفت إلى شبكة رحلاتها على المستوين الداخلي والخارجي. هذا وقد ارتفع عدد طائرات الأسطول الجوي من طائرتين عام 1970 ف. إلى 14 طائرة حديثة عام 1977 ف. منها 6 طائرات بوينج 727، و8 طائرات فوكر لخدمة 12 نقطة خارجية و8 نقاط داخلية. كما تم تحقيق المستهدف خلال خطة التحول الخمسية 1976 ـ 1980 ف. عن طريق دعم أسطول الركّاب النفّاث بعدد 4 طائرات سعة 148 مقعداً، وخدمات النقل الداخلي بشراء عدد 4 طائرات أخرى سعة 44 مقعداً وبذلك أصبح الأسطول الجوي لنقل الركّاب يتكوّن من 17 طائرة نفّاثة بلغت قدرتها نقل حوالي 1244425 راكباً خلال عام 1979 ف. عن طريق الرحلات الدولية والمحلية(3).

أما في خطة التحول الخمسية 1981 ـ 1985 ف. فقد تم تعزيز هذا الأسطول بعدد 12 طائرة حديثة من النوع النفّاث قادرة على نقل 2.8 مليون راكب سنوياً (4). وإلى جانب أسطول نقل الركّاب بُدىء في الخطة الخمسية 1976 ـ 1980 ف. بإنشاء أسطول نقل البضائع وذلك بشراء طائرتي بضائع أضيفت إليها في الخطة 1981 ـ 1985 ف. حوالي 4 طائرات لزيادة نقل البضائع بمقدار 000 100(5) طن سنوياً. هذا وقد بلغ مجموع الطائرات التي زوّد بها الأسطول الجوي 33 طائرة بنهاية 1987 ف. ليرتفع معدل خدمة الركّاب للرحلات المحلية والدولية من 109 آلاف راكب عام 1970 إلى 000 555 راكب عام 1987 ف.(6) . الشكل التالي رقم (7 ـ 15) يوضح تطوّر الأسطول الجوي من سنة 1970 ف. وحتى سنة 1987 ف.

(1) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1973ـ 1975ف. ، طرابلس، ص 299 .
(2) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976ـ 1980ف. ، طرابلس، ص 359 .
(3) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981ـ 1985ف. ، طرابلس، ص 270 .
(4) المصدر نفسه، ص274 .
(5) المصدر نفسه ص 274 .
(6) أمانة التخطيط ، انجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 1970ـ 1987ف. طرابلس، ص34 .



مكاتب الخطوط الجويّة:

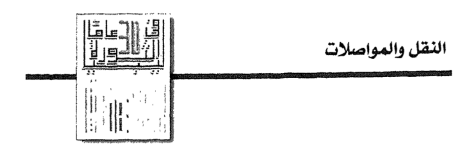
حرصت شركة الخطوط الجوية العربيّة الليبية التي تم تأسيسها سنة 1975 ف. على تقديم خدمات أفضل للركاب وذلك بتحسين عدة مكاتب قائمة بالداخل والخارج وتأثيثها. كما عملت على افتتاح عدة مكاتب جديدة في الداخل والخارج، وتطوير خدمات هذه المكاتب بالطرق الآلية.

التدريب في مجال النقل الجوي:

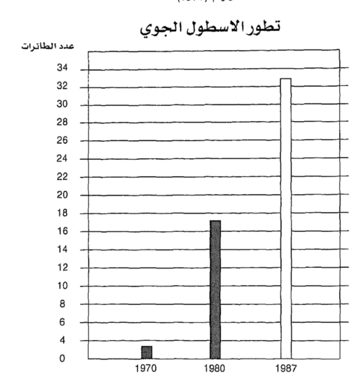
لتحقيق خدمات أفضل في مجال النقل الجوي يجب توفير العنصر الكفوء المدرّب، ولهذا اتجهت مصلحة الطيران المدني إلى تدريب العنصر الوطني في مجال الخدمات الملاحية، إذ تم إنشاء معهد للطيران المدني عام 1971 ف. مهمته تدريس علوم الطيران المختلفة المتمثلة في المراقبة الجوية وصيانة اللاسلكي وعمليات اللاسلكي والأرصاد الجوية وهذا المعهد يضم الأقسام التالية:

1. قسم هندسة صيانة اللاسلكي.
2. قسم عمليات اللاسلكي.
3. قسم الكهروماكينات.
4. قسم الأرصاد الجوية.
5. قسم البحث والإنقاذ.

هذا، كما تم إنشاء نادٍ للطيران سنة 1972 ف. بفروعه الثلاثة، في البداية في كل من طرابلس وسبها وبنغازي، وأضيف بعد ذلك فرع آخر في طبرق. وتقوم هذه الفروع الأربعة في الأساس بتدريب الشباب على قيادة الطائرات الخفيفة، كما تقوم بتقديم خدماتها إلى بعض القطاعات الأخرى التي تستخدم الطائرات الخفيفة مثل مجلس التنمية الزراعية ومؤسّسة الطاقة الذرية. هذا كما تقوم بدورات التدريب على الضيافة الجوية وغيرها في الداخل. وبالإضافة إلى الدورات التدريبية في الداخل تقوم بإرسال العديد من الشباب في دورات دراسية في الخارج للدراسة والتدريب



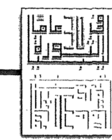
شكل رقم (15/7)



في مجال الخدمات الملاحية المختلفة لا سيما في مجال قيادة وهندسة الطائرات.

الأرصاد الجوية:

تعتبر الأرصاد الجوية من العلوم العصرية الحديثة التي توليها دول العالم أهمية خاصة لارتباطها الوثيق بمجالات أخرى مثل الملاحة الجوية وخدمة الطيران المدني والزراعة والصناعة والإنشاء العمراني والصيد، ولم تقتصر أهمية الأرصاد الجوية على هذه المجالات بل تعدّتها إلى مجالات أخرى، وأصبح لها دور كبير في الوقت الحاضر في أبحاث الفضاء والتجارب العلمية المتعددة.



الفصل الخامس عشر

وتقوم مصلحة الأرصاد الجوية بالإشراف على عمليات الأرصاد المختلفة، ولتحقيق خدمات الأرصاد قامت المصلحة بإنشاء وتجديد حوالي 20 محطة من محطات الأرصاد السطحية في المطارات لتسجيل المعلومات الجوية وإرسالها في فترات زمنية محددة. وعادة يتم تسجيل هذه المعلومات كل ثلاث ساعات بالنسبة للمحطات الخارجية [1] . أما المحطات التابعة لمراكز التنبؤات بالمطارات فيتم تسجيل المعلومات كل نصف ساعة لما لهذه المعلومات من أهمية بالنسبة لنشاط الطيران. كما توجد شبكة من محطات الأرصاد المناخية يبلغ عددها 45 محطة موزعة على مختلف أنحاء البلاد[2] لتجميع المعلومات المناخية، كما يوجد أكثر من 200 محطة لرصد الأمطار بأماكن متفرقة لقياس كمياتها. ويحسن بنا أن نشير إلى محطات أرصاد طبقات الجو العليا التي لها أهمية خاصة في خدمة الملاحة الجوية، ويوجد عدد 4 محطات منها بكل من مطارات طرابلس وسبها والكفرة ومنطقة بوعطني[3]. بالإضافة إلى محطات أرصاد زراعية بلغ عددها 6 محطات في كل من طرابلس والجبل الأخضر وسهل الجفارة والشاطىء والكفرة والجفرة، وذلك للحصول على معلومات وتنبؤات العوامل الجوية. ولأهمية هذا النشاط فقد تم على سبيل المثال رصد مبلغ مقداره 000 354/ د. ل في خطة التحول الخمسية 1976 - 1980 ف. لتحسين خدمات الأرصاد الجوية[4]. وكذلك تم إنشاء المركز الوطني للأرصاد الجوية.

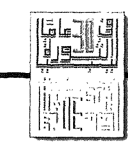
---

(1) أمانة المواصلات، أضواء على التنمية بقطاع النقل والمواصلات - «الارصاد الجوية» 1978 ف، طرابلس ص5 .

(2) المرجع نفسه ، ص 7 .

(3) أمانة المواصلات، أضواء على التنمية بقطاع النقل والمواصلات - «الارصاد الجوية» 1978 ف، طرابلس ص7 .

(4) المرجع نفسه ، ص 5 .



المواصلات السلكية واللاسلكية:

يعد نشاط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية من الأنشطة المهمّة. فهذا المرفق الحيوي له صلة مباشرة بمصالح المواطنين فهو يسهّل اتصالاتهم المختلفة سواء في داخل الدولة أو خارجها.

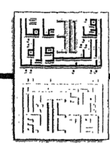
ونتيجة لأهمية هذا المرفق فقد تمّ تدعيم شبكاته السلكية واللاسلكية داخل البلاد وخارجها لمسايرة الاحتياجات المتزايدة عليه. ولتحقيق المتطلبات المرجوة منه فقد صدر القانون رقم 83 لسنة 1970 ف. بإنشاء المؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، بدلاً من الإدارة العامة للبريد، ثمّ استبدلت بشركة اشتراكية هي الشركة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التي منحت صلاحيات اتخاذ القرارات المختلفة وسرعة تنفيذها لتقديم خدمات أفضل للمواطنين سواء أكانت بريدية أو برقية أو هاتفية، أو نقل البرامج الإذاعية المسموعة منها والمرئية إلى مختلف أنحاء البلاد. ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم الاهتمام بالآتي:

مباني البريد:

إن التطور الكبير الذي شهده مرفق البريد في السنوات التي تلت قيام الثورة استلزم توسيع مباني البريد القائمة وإنشاء مبانٍ أخرى جديدة، فقد تم إنشاء العديد من مكاتب البريد في كثير من المناطق، على سبيل المثال في طرابلس وبنغازي وسبها ومصراته وإجدابيا وفي غيرها من المدن والقرى. وقد بلغ عدد هذه المكاتب حتى عام 1975 ف. حوالي 177 مكتب بريد بالإضافة إلى 107وكالات أهلية موزعة على مختلف البلديات[1]. هذا كما اهتمت المؤسسة ومن بعدها الشركة بترميم المكاتب القديمة وتوسيعها وتوفير مستلزماتها، حتى تواكب التطور الكبير الذي شهده هذا القطاع.

---

(1) وزارة المواصلات و الكتاب السنوي لمنجزات الثورة في قطاع النقل والمواصلات، 1975 ف، طرابلس ، ص 179 .

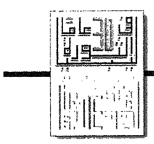


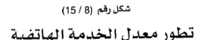
المقسّمات وشبكات الهواتف:

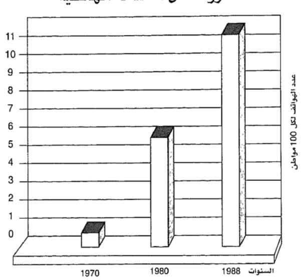
لقد أولت مؤسسة البريد أهمية خاصة مع بداية السبعينات للخدمات الهاتفية، هذا الاهتمام كان واضحاً في النقلة الكبيرة في زيادة أعداد خطوط الهواتف من 15 ألف هاتف عام 1970 ف. إلى 328.7 ألف هاتف عام 1987 ف. أي بزيادة بلغت 313.7 ألف هاتف وبمتوسط إنجاز بلغ 17.4 ألف هاتف في السنة، وليرتفع معدل الخدمة لكل 100 من السكان من 0.8 هاتف عام 1970 ف.(1) . إلى 11.8 هاتف عام 1988ف. والشكل رقم (8 ـ 15) يوضح تطور معدل الخدمات الهاتفية من سنة 1970 ف. إلى سنة 1988ف. هذا الارتفاع الكبير كان نتيجة طبيعية لإنشاء شبكات الهواتف، وتركيب المقسّمات الهاتفية وتوسيعها في جميع أنحاء البلاد. ففي هذا الشأن تم توسيع مقسّمات الهواتف في طرابلس وبنغازي ودرنة واجدابيا، وإنشاء مقسّمات جديدة في كل من سبها والزاوية وغيرها من المدن والقرى. كما تم إنشاء شبكات الكوابل في كل من طرابلس وبنغازي وسبها ومصراتة، في حين تم إنشاء مقسّم الاتصال الآلي في كل من طرابلس وبنغازي. كما تم في الخطة الأخيرة 1981 ـ 1985 ف. توسيع الشبكات الهاتفية لعدد (7) بلديات هي: بنغازي وسبها والجبل الأخضر وخليج سرت والزاوية والمرقب والجبل الغربي، مع إنشاء شبكات جديدة لباقي البلديات بسعة (146.200) خط(2). وتم كذلك إنشاء شبكات هاتفية هوائية لفروع بعض البلديات وتوسيع مقسّمات هاتفية من 500 خط إلى 1000 خط لنحو (28) فرعاً بلدياً، جملة سعتها نحو 14000 خط. وفي السنوات الأخيرة تم تطوير النداء الآلي بين المدن، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشروعات المقسّمات الهاتفية، وخاصة المقسّمات بمدينة طرابلس، كما تم إنشاء مجمّعات هاتفية في كل من طرابلس وبنغازي.

(1) مجلة الصياد، السنة الخامسة والاربعون، العدد 2309 ، فبراير 1989 ف. ص 45.

(2) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1981 ـ 1985 ف.، طرابلس، ص 278 .



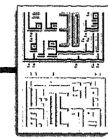




شبكات اللاسلكي:

لتحقيق مزيد من الترابط والاتصال بين المناطق المختلفة داخل البلاد؛ تم التركيز على التوسع في مد شبكات اللاسلكي لتحسين الخدمات الهاتفية والبرقية وتطويرها لإيصال البرامج الإذاعية المسموعة منها والمرئية. وتعتبر شبكة لاسلكي الجنوب الرئيسية (أبو قرين - سبها)[1] من أهم هذه الشبكات التي تخدم المنطقة الجنوبية بعد ربطها مع شبكة الموجات السنتيمترية التي تمتد على طول الساحل الليبي، والتي تم عن طريقها نقل برامج الإذاعة المرئية والمسموعة إلى المراكز السكانية على طول الساحل الليبي، هذا بالإضافة إلى تسهيل الاتصالات داخل البلاد وخارجها. كما تجب الإشارة إلى شبكة لاسلكي طرابلس، الجبل الغربي، والتي تغطي الخدمات الهاتفية والبرقية، وتنقل البرامج المسموعة والمرئية إلى هذه المنطقة.

(1) وزارة المواصلات، الكتاب السنوي لمنجزات الوزارة1974ف.، طرابلس، ص 129 .



وتم في الأعوام الأخيرة ربط العديد من المدن بشبكات الموجات السنتيمترية، وذلك لنقل برامج الإذاعة المسموعة والمرئية إليها، وهذه المدن: ترهونة وبني وليد واجدابيا والمرج. كما تم إنشاء كابل بحري بين طرابلس وبنغازي، وكابلين آخرين مطمورين بين كل من طرابلس ومصراتة من جهة، وسبها من جهة أخرى، وذلك لتسهيل الاتصالات بين المناطق الشمالية والجنوبية.

شبكات الاتصالات الدوليّة :

لقد تم الاهتمام بشبكة الاتصالات الدوليّة لتسهيل الاتصال بين البلاد والدول الأخرى، وفي هذا الإطار تم تنفيذ عدة شبكات للاتصالات الخارجية، منها شبكة الموجات المنثورة بين الجماهيرية العظمى واليونان (درنة كريت)(1). وقد تم عن طريقها الاتصال مع دول شرق أوروبا ووسطها، وشرق البحر المتوسط عن طريق اليونان. كذلك تم ربط البلاد بكل من مالطا وإيطاليا بكوابل بحرية ليتحقق الاتصال السهل بين الجماهيريّة العظمى وهذه الدول.

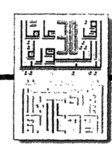
كذلك يجب أن نشير إلى إنشاء كابل بحري بين طرابلس ومرسيليا وذلك وفقاً للاتفاقية المبرمة في شهر (مارس) 1974 ف. بين المؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وفرنسا، بشأن إنشاء منظومة كابل هاتفي بحري ذات سعة 480 دائرة هاتفية(2)، حتى لا تقتصر الخدمة الهاتفية الدولية مع أوروبا على الكابل البحري بين طرابلس وإيطاليا.

أما على المستوى القاري، فقد تم إنشاء شبكة اتصالات هاتفية وبرقية تربط بين الجماهيرية وبعض الدول الأفريقية، والتي من أهمها تنزانيا وأوغندا والنيجر ومالي.

---

(1) وزارة المواصلات ، الكتاب السنوي لمنجزات الثورة في قطاع النقل والمواصلات، 1975ف.، طرابلس، ص 198.

(2) وزارة المواصلات ، الكتاب السنوي لمنجزات الثورة 1974ف.، طرابلس، ص 135.



التدريب في مجال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:

من أجل التنمية الإدارية، وتوفير الأيدي العاملة المدرّبة اللازمة لتسيير إدارة المشاريع الخاصة بالخدمات البريدية بالكفاءة المطلوبة، فقد تم توسيع معهد التدريب بمدينة البيضاء، وتطوير العمل به، كذلك تم إنشاء فرع له بمدينة طرابلس، وقد عملت المؤسسة على تزويدهما بأحدث الأجهزة والمعدات اللازمة للتدريب، وكذلك بالخبرات والمدرّسين المتخصصين مع إنشاء ورش مركزية بكل من طرابلس وبنغازي لصيانة وإصلاح الأجهزة والمعدات والآلات وغيرها، كما زُوّدت الورشة المركزية بمدينة طرابلس بوحدة تصنيعية لتصنيع قطع الغيار محلياً.

وفي السابق، اتخذت المؤسسة عدة قرارات بإيفاد بعض الشباب إلى الدول الشقيقة والصديقة للتدرّب في هذا المجال.

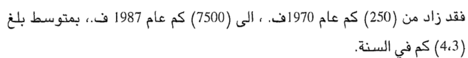
الخلاصة:

يتضمن هذا القطاع نشاطات الطرق والمطارات والنقل البري والبحري والجوي، والمواصلات السلكية واللاسلكية بجانب النشاطات الأخرى التي تساهم كل منها مساهمة فعّالة في دفع عجلة التنمية، وزيادة طاقتها. وقد شهد هذا القطاع نشاطاً ملحوظاً منذ قيام الثورة وحتى الآن للمشاركة في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني، والرفع من مستوى البلاد الاقتصادي والاجتماعي.

ونستعرض في ما يلي أهم الإنجازات التي حققتها برامج هذا القطاع ومشروعات في مختلف الانشطة الرئيسة الخاصة به، وذلك بمقارنة سنة 1970ف.، بسنة 1987ف.

1 ـ النقل البري :

في مجال الطرق، زاد مجموع طول الطرق الرئيسية المرصوفة من (5800) كم عام 1970ف.، الى 930 15 كم، بزيادة بلغت حولى 10130 كم، وبمتوسط رصف بلغ حوالى (563) كم في السنة، وبنسبة زيادة بلغت 7 ،274 % أما طول الطرق الزارعية،





فقد زاد من (250) كم عام 1970ف. ، الى (7500) كم عام 1987 ف.، بمتوسط بلغ (4،3) كم في السنة.

أما في مجال النقل العام للركاب ، فقد بلغ عدد حافلات النقل العام 1978 ف.، مقابل (408 حافلة) أي عام 1970ف. بمعدل زيادة بلغ (1322) حافلة، وبمتوسط سنوي يقدر ب (73) حافلة، وبنسبة زيادة بلغت 424% .

2ـ النقل البحري:

في هذا المجال ازدادت ناقلات النفط من لا شيء عام 1970 ف. الى (11) ناقلة عام 1987 ف.، كذلك الحال بالنسبة لسفن البضائع إذ ازدادت هي الأخرى من لا شيء في سنة 1970 ف. الى (11) سفينة عام 1987 ف.

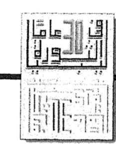
أما سفينة نقل الركاب فقد ازدادت هي الأخرى من لا شيء في سنة 1970ف. الى (3) سفن عام 1987ف. وقد ترتب على الاهتمام بالموانئ زيادة طاقتها الاستيعابية من (3،6) مليون طن عام 1970ف.، الى (9،5) مليون طن عام 1988ف. بزيادة قدرها (5،9) مليون طن.

3ـ النقل الجوي :

في هذا المجال تم الاهتمام بالاسطول الجوي حيث بلغ عدد طائراته حوالى (33) طائرة عام 1987ف. بزيادة بلغت (31) طائرة عن عددها عام 1970 ف. ليرتفع معدل خدمة الركاب للرحلات المحلية والدولية من (109) آلاف راكب عام 1970ف. الى (1،555،000) راكب عام 1987ف.

4ـ المواصلات السلكية واللاسلكية :

في هذا المجال زاد عدد الهواتف من (15) ألف هاتف عام 1970ف. الى حوالي (328،7) ألف هاتفاً 1987 ف.، أي بزيادة بلغت (313،7) ألف هاتفاً بمتوسط إنجاز بلغ (17،4) هاتفاً في السنة، وليرتفع معدل الخدمة لكل (100) من السكان من (0،8) هاتف عام 1970ف. إلى (11،8) هاتفاً عام 1988 ف. والجدول رقم(15،4) يبين تطور قطاع الموصلات خلال الثماني عشرة سنة (1970ـ1987) ف.



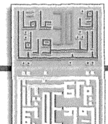
جدول رقم (4 - 15)

تطور قطاع المواصلات

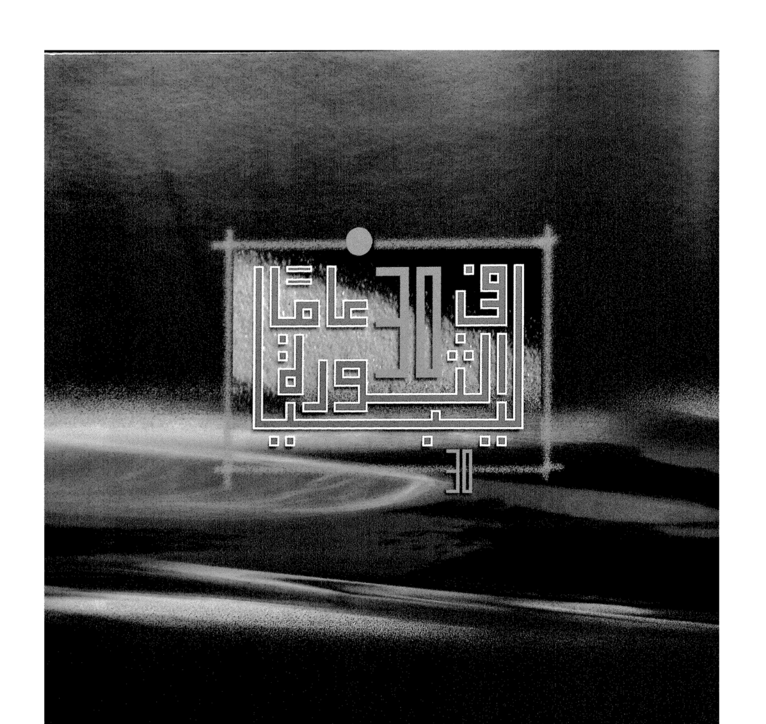
البيان	الوحدة	1970 ف	1987 ف
الطرق الرئيسية المرصوفة	ك . م	5800	15930
الطرق الزراعية	ك . م	250	7500
عدد الطائرات	طائرة	2	33
عدد ركاب الطائرات	راكب	109208	1555000
عدد الحافلات	حافلة	408	1730
عدد الهواتف	هاتف	15000	3267000
معدل الخدمة الهاتفية	هاتف لكل 100 من السكان	0.8	*11.8
الطاقة الإستيعابية للموانىء	مليون طن	3.6	*9.5
عدد ناقلات النفط	ناقلة	--	11
الحمولة	ألف طن	--	1092208
عدد سفن البضائع	باخرة	--	11
الحمولة	ألف طن	--	70000
عدد سفن الركاب	سفينة	--	3
الحمولة	راكب	--	10849

*ارقام سنة 1988 ف.



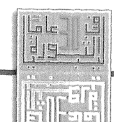


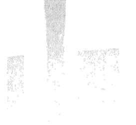
الفصل الخامس عشر

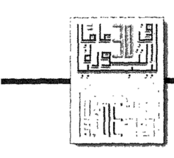


الفصل السادس عشر

التعليم والتكوين المهني







التعليم والتكوين المهني

مُقَدِّمة

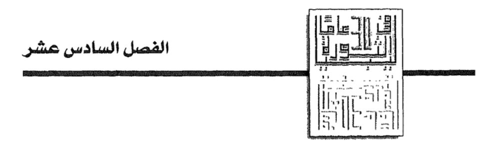
تعمل ثورة الفاتح العظيم منذ قيامها على تطوير التعليم والتكوين المهني. وقد شهدت الجماهيرية العظمى في السنوات الأخيرة نهضة كمية ونوعية في هذا المجال، حيث بنيت عملية التعليم والتكوين المهني في الجماهيرية العظمى على سياسة واضحة المعالم هدفها بناء الإنسان من جميع جوانبه ليكون عنصراً أساسياً ومؤهلاً للمشاركة في بناء المجتمع الاشتراكي الجديد بكفاءة وانطلاقاً من مقولة «المعرفة حق طبيعي لكل إنسان». وفي ضوء هذا المفهوم أعطى المجتمع العربي الليبي حق التعليم والتكوين لجميع أفراده وجعله إلزامياً حتى نهاية التعليم الأساسي (الذي يستغرق تسع سنوات) وتعتبر هذه المرحلة حجر الزاوية في نظام السلم التعليمي. كما يكفل المجتمع مجانية التعليم في جميع المراحل واضعاً في ذلك رغبة أبنائه بما يضمن مستقبلهم وتطوير قدراتهم وقدرات مجتمعهم في امتلاك جميع مقومات التقدم والقوة.

وفقاً لخطط التنمية والسياسة التعليمية فإن أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني قد وضعت أهدافها الرئيسية كالآتي:

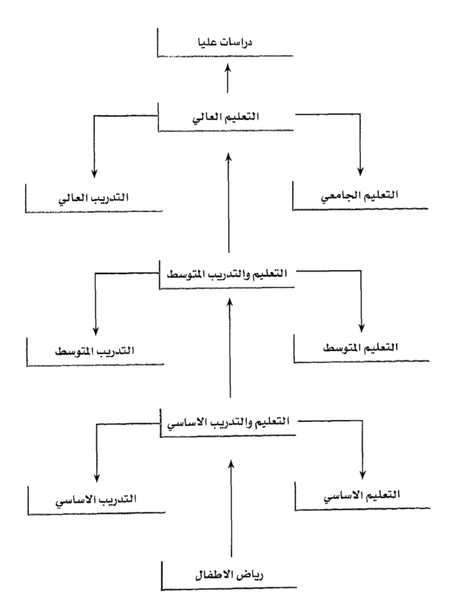
1- القضاء على أمية القراءة والكتابة وكذلك محو الأمية المهنية لجميع أفراد المجتمع.
2- تنمية الموارد البشرية وتكوينها بالشكل الذي يجعلها تساهم في إدارة مؤسسات المجتمع.
3- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفاقد في جميع مراحل التعليم والتدريب.

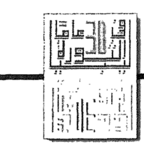
ويتكون النظام التعليمي في الجماهيرية العظمى من المراحل التالية:

1- مرحلة رياض الأطفال.
2- مرحلة التعليم والتدريب الأساسي.
3- مرحلة التعليم والتدريب المتوسط.
4- مرحلة التعليم والتدريب العالي والتعليم الجامعي.



جدول يبين مراحل التعليم المختلفة في الجماهيرية





أولاً: رياض الأطفال:

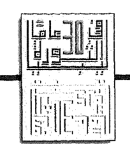
يلتحق بها الأطفال من سن الثالثة وحتى الخامسة لمدة سنتين، وهي مرحلة إعداد للطفل حتى يلتحق بالتعليم الأساسي وفيها يتم توجيه نشاط الطفل وتكوين عادات سليمة وزيادة حب الاطلاع وتنمية مهارات للاستعداد للعملية التعليمية. وفرت الثورة كل الإمكانيات المادية والبشرية لتطوير التعليم في رياض الأطفال نظراً لأهميته البالغة في المراحل التعليمية اللاحقة. وطبقاً للمعلومات المتوفرة لدينا خلال الفترة 1969 ـ 1970ف. وحتى 1986 ـ 1987ف. (انظر الجدول رقم 16/1) بلغت الطاقة الاستيعابية لرياض الأطفال في العام الدراسي (1969 ـ 1970ف.)، (1261) طفلاً وطفلة وقد وصل هذا العدد في العام الدراسي (1986 ـ 1987ف.) إلى (6000) طفل وطفلة.

أما فيما يتعلق بعدد المدرسين والمدرسات المشرفين على هذه المرحلة فقد كان عددهم في العام الدراسي (1969 ـ 1970ف.)، 39 مدرساً ومدرسة، في حين وصل هذا العدد من المدرسين والمدرسات إلى (1053) في العام الدراسي (1986 ـ 1987ف.) أي بمعدل زيادة تصل إلى (2600%). هذا كما وصل نصيب المدرس من الأطفال إلى (32.3) عام (1969 ـ 1970ف.) و(15.3) عام (1986 ـ 1987ف.) في سنة (1998 ـ 1999ف.) بغلت الطاقة الاستيعابية لرياض الأطفال (10429) طفل وطفلة وكان عدد المدارس (92) وعدد المدرسين والمدرسات (1247) كما هو موضح في الجدول المرفق.

جدول رقم (1 - 16)

تطور التعليم الخاص برياض الأطفال

السنوات المختارة	عدد الطلبة والطالبات	عدد المدرسين والمدرسات
1970 - 1969	1261	39
1987 - 1986	16000	1053
1999 - 1998	10429	1247



ثانياً: مرحلة التعليم والتدريب الأساسي:

(1) مرحلة التعليم الأساسي:



وهي مرحلة تعليم إلزامية مدة الدراسة بها تسع سنوات يلتحق بها من أتم سن السادسة وتنقسم هذه المرحلة إلى:

(1-1) - الشق الأول من مرحلة التعليم الأساسي:

وهي مرحلة مدتها ثلاث سنوات، ويلتحق بها التلاميذ بعد إنهاء مرحلة رياض الأطفال تبدأ من السادسة وحتى التاسعة، ويتعلم التلميذ بها أساسيات اللغة العربية والحساب والقراءة والكتابة والتربية البدنية.

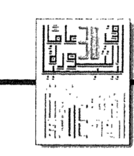
(1-2) - الشق الثاني من مرحلة التعليم الأساسي:

وهي مرحلة مدتها ثلاث سنوات مكملة للشق الأول، يتم فيها التركيز على زيادة توسيع وإغناء الحصيلة اللغوية وتنمية القدرة العقلية له بما يؤدي إلى توجيه طاقاته للتدبر والتأمل فيما حوله.

(1-3) - الشق الثالث من مرحلة التعليم الأساسي:

وهي مرحلة مدتها ثلاث سنوات تهتم بتنمية المدارك العقلية للتلميذ وتحسين ميوله ومواهبه المهنية وإعطاء الأسس العلمية والتربوية والثقافية لاستكمال بناء شخصيته استعداداً لاختيار التخصص الذي يرغبه في المرحلة اللاحقة وفقاً لأولويات واحتياجات المجتمع بما لا يتعارض مع هذه الميول والرغبات، تنتهي هذه المرحلة بحصول التلميذ على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي.

والجدول التالي يبين تطور التعليم الأساسي من سنة (1969/1970ف.) إلى (1989/1999 ف.) .



جدول رقم (2 - 16)

يبين تطور التعليم الاساسي من (1969 / 1970) إلى (1998 / 1999)

السنة	عدد الفصول	عدد التلاميذ	كثافة الفصل	عدد المدرسين	نصاب المدرس من الطلاب
1970 - 1969	11110	347162	31.2	13661	25.4
1990 - 1989	42471	1174586	27.7	85058	13.8
1996 - 1995	49120	1364900	27.8	122020	11.2
1999 - 1998	34778	1160315	33.4	129768	8.9

(2) مرحلة التدريب الأساسي:

مراكز التدريب الأساسي:

وهي مرحلة مدتها سنة واحدة تستوعب فاقد التعليم ممن أتم الشق الثاني من مرحلة التعليم الأساسي وأكمل سن الخامسة عشرة وذلك للتدريب في مهن وتخصصات مختلفة وفقاً للائحة النظام التدريبي الصادرة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (206) سنة 1998 ف.

ومن أهم هذه المراكز:

(1.2) - مراكز التدريب الأساسي في مهنة البناء والتشييد وتشمل التخصصات الآتية:

البناء بالطوب، اللياسة، التبليط، النجارة المسلحة، الحدادة المسلحة، السمكرة الصحية، الطلاء، النجارة العامة، أعمال الكهرباء وأعمال الألومنيوم. وقد بلغ عدد مراكز التدريب الأساسي (168) مركزاً خلال العام التدريبي (1995/96 19ف.)، وعدد المتدربين بها (22409) متدرباً. كما يوجد تخصص التدريب الأساسي في مهنة الصيد البحري حيث وصل عدد المراكز (16) مركزاً وعدد المتدربين بها (288) متدرباً.

وقد كان الهدف من إنشاء هذه المراكز هو:

* محو الأمية المهنية وتدريب أكبر عدد من فاقدي التعليم في هذه المرحلة وخاصة المرتبطة منها بزيادة الإنتاج والبناء والتشييد.
* إعداد المتدربين إعداداً مهنياً وحرفياً متخصصاً يضمن توفير المنتجين شبه المهرة في بعض المهن ومن هذه المراكز.

(2.2) مراكز تدريب المرأة:



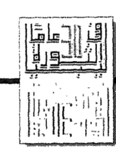
يتم التدريب بهذه المراكز بإقامة دوارت تدريبية لمدة تسعة أشهر تقوم المتدربة خلالها بالتدرب في المجال التخصصي الذي ترغبه، وتمنح لها في نهاية الدورة شهادة اجتياز التدريب بنجاح، وتشارك كثير من الخريجات بالعمل في المراكز التدريبية التي لديها خطوط إنتاجية أو بالعمل في مراكز الأسرة المنتجة التابعة للجنة الشعبية العامة للصناعة حيث تضم هذه المراكز مجموعة من التخصصات منها:

(التفصيل والخياطة، الصناعات التقليدية، حبك الصوف، أشغال التريكو اليدوي والآلي، الصناعات الغذائية، التوعية الصحية والاجتماعية).

وقد كان الهدف من إنشاء هذه المراكز هو :



* محو الأمية والرفع من مستوى الأسرة مهنياً وحرفياً في الريف والحضر.
* إقحام المرأة في التدريب وتحويلها من أسرة مستهلكة إلى أسرة منتجة، وذلك بتوفير التدريب الجيد المناسب الذي يتلاءم وطبيعة المرأة.
* الاهتمام بالتدريب على الحرف اليدوية والصناعات التقليدية ضماناً لاستمراريتها وتطويرها بما يؤكد ويرسخ الشخصية الثقافية للعروبة والإسلام.
* المشاركة في الإنتاج وذلك بقيامها بإنتاج حاجياتها والاكتفاء ذاتياً عن السوق.



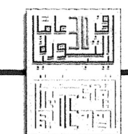
وقد بلغ سنة (1995/1996 ف.) عدد مراكز تدريب المرأة (252) مركزاً وعدد المتدربات (7705) وعدد المدربات (919)، بينما بلغ عدد مراكز تدريب المرأة (302) مركزاً خلال العام (1998/1999 ف.) وعدد المتدربات (10500) وعدد المدربات (3332).

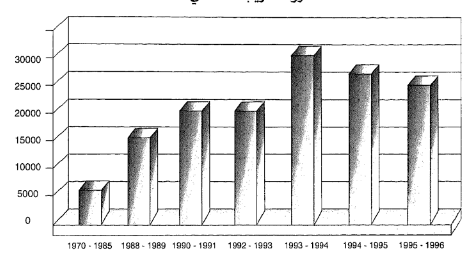
كما توجد مجموعة من التخصصات التي تحتاج إلى تجهيزات ومواد خام ومدربات وسيشرع في التدريب عليها مستقبلاً وهي: (السجاد، الحلاقة والتجميل، الصناعات الجلدية، الصناعات الخشبية، تربية النحل، صيانة المعدات المنزلية، التنجيد، التجليد، صناعة الزهور ونباتات الزينة، صناعة العطور، البستنة، تصميم الأزياء).

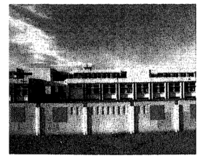
جدول رقم (3 - 16)

تطور التدريب الأساسي

السنوات الدراسية	عدد المراكز	عدد المتدربين
1985 - 1984	36	4637
1989 - 1988	90	13727
1991 - 1990	114	18677
1993 - 1992	126	18598
1994 - 1993	122	28500
1995 - 1994	131	24671
1996 - 1995	168	22490







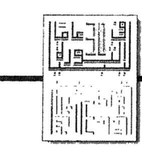
ثالثاً: مرحلة التعليم والتدريب المتوسط:

وهي مرحلة يقبل فيها الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام التعليم الأساسي ومدتها من ثلاث إلى أربع سنوات وتنقسم إلى:

(1) مرحلة التعليم المتوسط والتي تضم الثانويات التخصصية ونظام الثانوية العامة

أ - مرحلة التعليم الثانوي العام:

هي مرحلة مكملة للتعليم الأساسي وتعد الطالب للدراسة والتخصص في التعليم العالي مدتها ثلاث سنوات يتفرع بعد إنهاء السنة الأولى إلى قسمين علمي وأدبي وهو النوع التقليدي من التعليم.



جدول رقم (4 - 16)

يوضح تطور عدد الطلاب والمدرسين بمرحلة التعليم المتوسط (الثانوي العام)

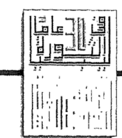
السنة	عدد الفصول	عدد الطلاب	كثافة الفصل	عدد المدرسين	نصاب المدرس من الطلاب
1970 - 1969	281	8304	29.6	803	10.3
1991 - 1990	3507	113683	32.4	7566	15.0
1996 - 1995	7470	278114	37.2	29415	9.5
1999 - 1998	6624	244070	36.8	43000	-

ب - الثانويات التخصصية أو الثانويات التقنية:

ومدتها أربع سنوات، وهي مرحلة متصلة ومنفصلة، أي أنها تستهدف إكساب الطالب حرفة تمكنه من الانخراط في سوق العمل وتؤهله في نفس الوقت لمواصلة تعليمه في مراحل أعلى.

بدأت الثانويات التخصصية في الثمانينات وتحددت في (24) نوعاً، من الثانويات التخصصية التي تستوعب أربعين مساراً تعليمياً، ونظراً للصعوبات التي واجهت مرحلة التنفيذ من حيث عدم القدرة على توفير المعلم الكفء والأجهزة والمعدات التقنية والمباني الملائمة، فقد توقف العمل في كل الثانويات التخصصية باستثناء ثانوية العلوم الأساسية في سنة 1986 ف.

وفي عام 1995 ف. وبتحريض من الأخ قائد الثورة في لقائه مع اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي بمدينة سرت، أعيد تنظيم الثانويات التخصصية من جديد ولتفادي السلبيات السابقة شكلت لجان فنية متخصصة تحت إشراف المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية وتحددت مسميات الثانويات التخصصية كالآتي:



ثانويات العلوم الأساسية

1- ثانويات علوم الحياة.
2- ثانويات العلوم الهندسية.
3- ثانويات العلوم الاقتصادية.
4- ثانويات العلوم الاجتماعية.
5- ثانويات الفنون والإعلام.

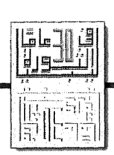
وقد صدر قرار الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (1014) لسنة 1994 ف. بشأن إنشاء (193) ثانوية تخصصية بالمرحلة الأولى بمختلف مناطق الجماهيرية العظمى وبدأت الدراسة بهذه الثانويات خلال العام الدراسي (1996 ـ 1997 ف.) وسيتم إنشاء (194) ثانوية تخصصية أخرى وبذلك يكون العدد الإجمالي لهذه الثانويات (387) ثانوية تخصصية يكون من بينها (175 ـ 200) ثانوية شاملة تضم التخصصات التقنية وأخرى للعلوم الإنسانية.

(2) مرحلة التدريب المتوسط:

ينسب إليها الطلاب الحاصلون على شهادة التعليم الأساسي ومدتها ثلاث سنوات أو ست دورات تدريبية كحد أقصى وسنتان، أي أربع دورات تدريبية كحد أدنى، وذلك كما نصت عليه لائحة النظام التدريبي، ويمنح خريجوها دبلوماً في مجال التخصص الذي نسبوا إليه. ويهدف هذا النوع من التدريب إلى توفير فرص عمل لهذه الفئة وإعداد ملاكات للتدريب والتكوين المهني في مختلف المجالات، كذلك إعداد كوادر قادرة على التعامل مع المعدات والآلات وطريقة صيانتها وتصنيع قطع الغيار لها وإطالة عمرها.

وتضم مرحلة التدريب المتوسط المهن التالية:

(المهن الكهربائية والإلكترونية، المهن الميكانيكية، ومهن هندسة الإنشاءات العامة، والمهن الزراعية، والمهن الشاملة لتدريب المرأة، ومهن الفندقة).

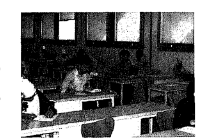


وقد بلغ عدد مؤسسات التدريب المتوسط للعام (1998/1999 ف.) (325) مؤسسة تضم (61932) متدرباً.

ودعماً لتطوير برنامج تدريب المرأة فقد تم اعتماد بعض المعاهد المتوسطة للمهن الشاملة للمرأة وتلتحق بها الطالبات الحاصلات على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي وتضم التخصصات التالية:

(علوم الحاسوب، الرسم الهندسي والصناعي، مهن الفندقة، العلوم النسيجية)، حيث بلغ عدد هذه المعاهد سنة (1995/1996ف.) (46) معهداً يبلغ عدد المتدربات بها (8271) طالبة ومتدربة.

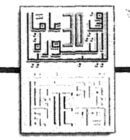
(3) المعاهد الصحية المتوسطة وشعب التعليم الصحي المتوسط:



تكون مدة الدراسة بالمعهد الصحي أو شعبة التعليم الصحي ثلاث سنوات بالنسبة للمستخدمين من حملة شهادة إتمام التعليم الأساسي ويمكن معرفة عدد طلبة المعاهد الصحية والشعب كما هو مبين:

أ- معاهد صحية وشعب متوسطة تابعة للمعاهد العليا وعددها (15) معهداً و(27) شعبة بلغ عدد الطلاب الدارسين بها للعام الدراسي (1998/1999 ف.) كما هو مبين في جدول 5-16 :

السنوات	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		المجموع	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
عدد الطلاب	265	1331	278	1385	261	1328	794	4044
المجموع	1596		1653		1589		4838	



ب- شعب التعليم الصحي المتوسط التابعة للمستشفيات وعددها (29) شعبة وعدد طلابها كما هو مبين في جدول 6-16 :

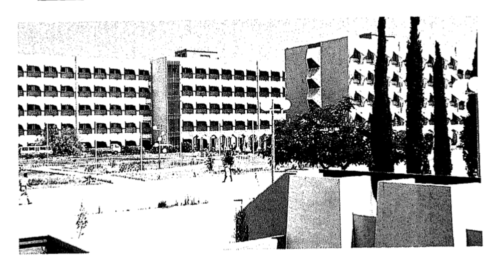
السنوات	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		المجموع	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
عدد الطلاب	11	359	13	249	9	501	33	1109
المجموع	370		262		510		1142	

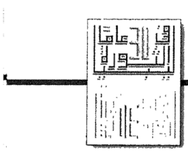
ج- المعاهد والشعب الصحية المتوسطة:

يبين جدول (7) عدد الخريجين من المعاهد والشعب الصحية المتوسطة منذ إنشائها في عام 1958 ف. وحتى نهاية العام الدراسي (1997/1998 ف.)

جدول رقم (7 - 16)

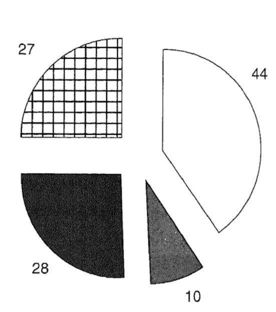
	المعاهد الصحية المتوسطة بالداخل		المعاهد الصحية بالخارج		المجموع	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
عدد الخريجين	8457	24368	676	-	9133	24368
	32825		676		335011	





عدد المراكز والمعاهد العليا





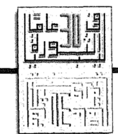
ملاحظة:

1 - شعب التعليم الصحي المتوسط في مستوى المعاهد المتوسطة، إلا أنها تركز على تخريج حاجة المرافق الموجودة به وفي تخصص واحد وعادة ما يكون التمريض العام.

2 - أنشأ معهد صحي عالٍ جديد بمدينة سبها في 1999/5/29 ف. ولم يباشر العمل بعد.

د - معهد شؤون النفط:

ثم إنشاء معهد النفط للتأهيل والتدريب في 1970/8/26 ف.، تحت اسم معهد شؤون النفط بقرار من قائد الثورة ويتبع المؤسسة الوطنية للنفط.



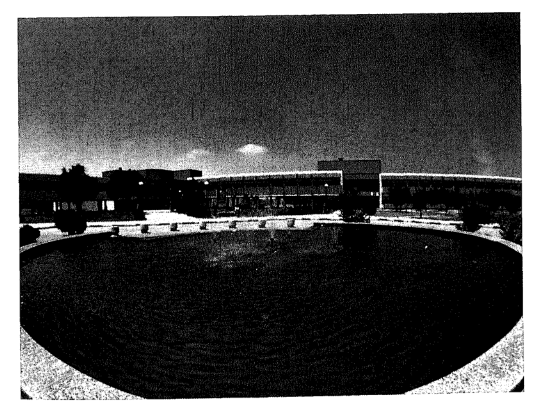
الفصل السادس عشر

الموقع:

يقع معهد شؤون النفط في منطقة الغيران غرب مدينة طرابلس.

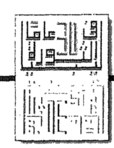
نظام الدراسة:

يتم اختيار الطلبة العرب الليبيين الحاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي (الدور الأول) فقط. ويتم هذا الاختيار من جميع مناطق الجماهيرية العظمى، والتقدير لا يقل عن جيد، والعمر لا يقل عن 15 سنة ولا يزيد عن 18 سنة، على أن يتحصل الطالب على نسبة لا تقل عن 60% في المواد العلمية وهي الرياضيات والكيمياء والفيزياء. وتكون السنة الأولى تمهيدية ويتم التركيز خلال هذه السنة على المواد العلمية ذات الارتباط الوثيق بالتخصصات.



التخصصات هي:

* الحفر وصيانة الآبار
* الكهرباء
* اللحام
* الميكانيكا
* التشغيل
* التبريد والتكييف
* الإنتاج
* الآلات الدقيقة
* السلامة الصناعية



ويوجد قسم داخلي لإيواء الطلبة ومساكن خاصة بأعضاء هيئة التدريس، ويقدم المطعم الوجبات اليومية لطلبة القسم الداخلي، ويمارس الطلبة نشاطهم الرياضي بقاعة الرياضة المجمعة بالمعهد، ويوجد مسجد لإقامة الصلوات اليومية، كما توجد عيادة صحية لتقديم الخدمات الطبية للطلبة.

هـ) المعهد القومي للإدارة:

تأسس بطرابلس 1953ف. وكانت تبعيته إلى إدارة الخدمة المدنية حيث يهدف إلى تدريب الموظفين على أعمال الحسابات ومسك الدفاتر والأمور الإدارية البسيطة. وفي سنة 1968ف.، تم تطوير المعهد تحت اسم المعهد القومي للإدارة وقد صدر قانون إنشائه تحت رقم (41) لسنة 1968 ف.، حيث أصبحت له صفة اعتبارية وميزانية مستقلة. وفي 1997 ف. تم تطويره مرة أخرى وتغير اسمه إلى المعهد الوطني للإدارة ويتبع اللجنة الشعبية العامة.

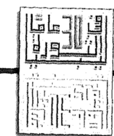
فيما يلي بعض البيانات عن خريجي ومتدربي المعهد لكل خمس سنوات تدريبية خلال 30 سنة من 1957 ـ 1987 ف.

جدول رقم (8 - 16)

بيان خريجي ومتدربي المعهد لكل خمس سنوات تدريبية
خلال 30 سنة من1957 ف- 1987 ف

السنة	الدورات التخصصية العامة	دورات الطباعة وأمانة السر فتيات	الدبلوم المتوسط للإعداد الوظيفي فتيات	الدبلوم المتوسط للتطوير الوظيفي	الدبلوم العالي للإعداد الوظيفي	الدبلوم العالي للتطوير الوظيفي	المجموع
1961 - 1957	164	-	-	-	-	-	164
1966 - 1962	228	-	-	-	-	-	228
1971 - 1967	840	-	-	-	-	-	840
1976 - 1972	1800	212	-	-	-	-	2012
1981 - 1977	944	3467	-	-	-	-	4411
1987 - 1982	3778	4049	2987	93	239	574	11720
المجموع	7754	7728	2987	93	239	574	19376

* مجموع المتدربين والمتدربات في جميع المجالات التدريبية بالمعهد القومي للإدارة من سنة 1957 إلى 1987 ف..



الفصل السادس عشر

1 ـ الدورات التخصصية نعني بها الدورات التدريبية المدرجة ضمن الخطة العامة للمعهد في المجال الإداري والمالي للموظفين المتواجدين في سلك الوظيفة.

2 ـ دورات الطباعة وأمانة السر وهي دورات الآلة الكاتبة بنوعيها (العربية والإفرنجية) فتيات.

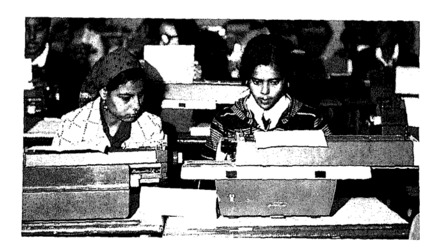
3 ـ الدبلوم المتوسط للإعداد الوظيفي ونعني به الدبلوم المتوسط في العلوم الإدارية والمالية للطالبات بعد الشهادة الإعدادية.

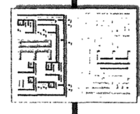
4 ـ الدبلوم المتوسط للتطوير الوظيفي ونعني به الدبلوم المتوسط في العلوم الإدارية والمالية للموظفين المتواجدين في سلك الوظيفة بعد الشهادة الإعدادية.

5 ـ الدبلوم العالي للإعداد الوظيفي ونعني به الدبلوم العالي في العلوم الإدارية والمالية للطلبة والطالبات بعد الشهادة الثانوية العامة.

6 ـ الدبلوم العالي للتطوير الوظيفي ونعني به الدبلوم العالي في العلوم الإدارية والمالية للموظفين المتواجدين في سلك الوظيفة بعد الشهادة الثانوية العامة.

جدول (9ـ16) البرامج التخصصية للخطة العامة من سنة 1993 ـ 1998ف. المعهد الوطني للإدارة

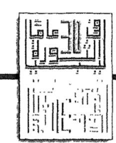




جدول رقم (9 - 16)

البرامج التخصصية للخطة العامة
من سنة 1993- 1998 ف

السنوات	عدد البرامج	عدد المشاركين بالخطة العامة	عدد البرامج الخاصـــة	عدد المشاركين بالخطة الخاصة	فصل الربيع 93 الدبلوم المتقدم	فصل الربيع 93 الدبلوم المتوسط	فصل الخريف 93 الدبلوم المتقدم	فصل الخريف 93 الدبلوم المتوسط
1993	33 برنامجاً	973	31 برنامجاً	496	641	448	558	398
1994	لا شيء	360	لا شيء	262	382	327	-	-
1995	لا شيء	دورات عامة	دورات خاصة		1460	867	-	-
		959	483		المجموع : 2327 متدرب		-	-
		المجموع : 1442 متدرب						
1997	لا شيء	712					-	-
1998	لا شيء	دورات عامة 1151	دورات خاصة 379	تنمية ذاتية 218	804	127	-	-



التعليم العالي

أولاً: المعاهد والمراكز المهنية العليا:

تعتبر المعاهد والمراكز المهنية العليا من أهم إنجازات الجماهيرية العظمى في العقدين الأخيرين من هذا القرن، حيث زاد الاهتمام بها حين اتضحت الحاجة إلى العناصر الفنية المدربة تدريباً عالياً وأصبحت تأخذ مكانها جنباً إلى جنب مع الجامعات، فالتكوين المهني العالي يعتبر الآن عنصراً هاماً في خطة أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني ويخصص له الأموال الكافية لتسييره وتطويره وينقسم التكوين المهني العالي إلى ثلاثة أقسام:

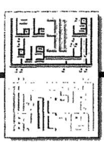
(1) المعاهد العليا لإعداد المعلمين:

إن رسالة هذه المعاهد هي إعداد المعلم الكفء لمرحلة التعليم الأساسي، حيث تم الاستغناء عن المعاهد المتوسطة، وأنشئت هذه المعاهد بديلاً متقدماً لها بهدف رفع مستوى معلم هذه المرحلة، ويلحق بها الطلبة من حملة الثانوية العامة والثانوية التخصصية ومدة الدراسة بها أربع سنوات. وبلغ عدد هذه المعاهد في العام الدراسي 1999 ف. (44) معهداً وعدد الدارسين بها (25518) طالباً وطالبة في مختلف التخصصات.

(2) المراكز المهنية العليا:

(2 . 1) تقوم هذه المراكز بتكوين وتدريب طلبتها وإعدادهم كفنيين مؤهلين تأهيلاً مهنياً متقدماً في العديد من المهن التي يحتاجها المجتمع في تنفيذ خططه التنموية وتسيير مؤسساته الصناعية بأنواعها والشركات وغيرها، ومنهم من يمارس المهنة بشكل مستقل عن طريق إقامة الورش الخاصة أو إقامة مشاريع للخدمات الفنية بالتشارك وينسب إلى هذه المراكز الطلبة من حملة الثانوية العامة والثانوية التخصصية ومدة الدراسة بها (3) ثلاث سنوات وبها (33359) متدرب ومتدربة في مختلف المهن ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع كالآتي:

أ- المراكز العليا للمهن الشاملة:



ويبلغ عددها (27) مركزاً وبها (11070) متدرباً ومتدربة.

ب ـ المراكز المهنية التخصصية العليا:

يبلغ عددها (28) مركزاً وبها (16502) متدرباً ومتدربة.

ج ـ المراكز المهنية العليا لإعداد المدربين والمدربات:

يبلغ عددها (10) مراكز وبها (5787) متدرباً ومتدربة.

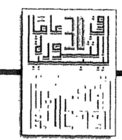
وتقوم هذه المراكز بأنواعها بتدريب وإعداد الفنيين في المهن والتخصصات الآتية:

(المهن الميكانيكية / المهن الكهربائية / المهن الإلكترونية / مهن تقنيات الحاسوب / مهن العمارة والإنشاء / مهن التبريد والتكييف/ المهن الإدارية والمالية / مهن الصحة والسلامة المهنية / مهن تقنيات الخزف / التقنيات الزراعية/ صناعة النسيج/ الفندقة والسياحة / تقنيات اللحام / الصيد البحري / التقنيات الطبية).

جدول رقم (10 - 16)

المراكز والمعاهد العليا	عددها	عدد الطلبة
المراكز العليا للمهن الشاملة	27	11070
المراكز المهنية التخصصية العليا	28	16502
المراكز العليا لإعداد المدربين	10	5787
مجموع المراكز المهنية العليا	65	33359
المعاهد العليا لإعداد المعلمين	44	25518
الإجمالي	109	58877

نلاحظ وجود بعض المراكز العليا النوعية التي تتبع لجهات أخرى غير أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني مثل أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة وأمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي وأمانة اللجنة الشعبية العامة، ويمكن تسمية بعضها كالآتي: (المعهد العالي للصناعة / المعاهد العليا للمهن الصحية / معاهد عليا للإدارة).



فيما يلي بعض المؤشرات الهامة من خلال قراءة الجدول (10ـ16) يتضح ما يلي:

* لو تم استثناء الجامعة المفتوحة فإن نسبة عدد الطلبة في التدريب العالي المهني إلى التعليم الجامعي هي (2: 5).

* نسبة عدد الطلبة في المراكز المهنية العليا إلى عدد طلبة كليات الهندسة هي (1: 2) تقريباً وهذا المؤشر هو ما يجعل أمانة التعليم والتكوين المهني يزداد اهتمامها بالتكوين المهني وزيادة عدد الطلبة في هذه المراكز حتى تصل إلى أعلى المستهدف بحيث تكون هذه النسبة (4: 1).

ما يجب أن يذكر هنا أن أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني جادة في تطوير التكوين المهني وذلك عن طريق:

* مراجعة المناهج وتحديثها في التخصصات المختلفة بالتعاون مع الخبراء الليبيين المختصين والمنظمات العالمية والتقنية.

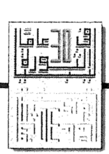
* تنظيم العديد من الدورات التدريبية للمدربين في الداخل والخارج.

* عقدت العديد من الاتفاقيات مع الدول التي لها تجربة ناجحة في هذا المجال وكذلك المنظمات العالمية المتخصصة.

* إنشاء مراكز جديدة للمهن التي يحتاجها المجتمع.

* أوفدت الأمانة العديد من الطلبة خريجي هذه المراكز لإعدادهم كأعضاء هيئة تدريس ومدرسين في هذه المراكز.

* الأمانة بصدد إعداد برنامج للدراسات العليا الفنية لدرجة (ماجستير تقنية) بالتعاون مع الجامعات الليبية وجامعات من خارج الجماهيرية العظمى وخاصة التي لها تجربة في هذا المجال، وذلك لغرض إعداد أعضاء هيئة التدريس الفنيين لهذه المراكز.



3) المعاهد الصحية العليا:

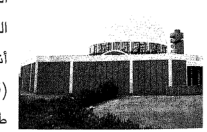
لقد كان بداية إنشاء المعاهد الصحية العليا في سنة 1989 ـ 1990 ف. وحيث وصل عددها الآن ستة عشرة معهداً صحياً عالياً موزعة على معظم مناطق الجماهيرية العظمى. مدة الدراسة بالمعاهد ثلاث سنوات تنتهي بالحصول على دبلوم عالٍ في التمريض أو أحد التخصصات الأخرى.

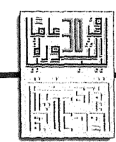
أما عدد الطلبة الدارسين بالمعاهد الصحية العليا للعام الدراسي (1998 ـ 1999 ف.) فهو مبين في جدول (11ـ16):

السنوات	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		المجموع	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
عدد الطلاب	7	1132	15	537	48	432	70	2101
المجموع	1139		552		480		2171	

ثانياً: التعليم الجامعي:

أدركت الجماهيرية العظمى منذ قيام ثورة الفاتح العظيم أهمية التعليم الجامعي فعملت على التوسع فيه بالشكل الذي يحقق حاجة المجتمع من الكوادر المؤهلة تأهيلاً جيداً في المجالات المختلفة بحيث شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين قفزة نوعية وكمية في عدد الجامعات والكليات وانتشرت في جميع أنحاء الجماهيرية العظمى، وأصبح عدد الجامعات (14) جامعة تحتوي على أكثر من (86) كلية و(553) قسماً علمياً في العام الجامعي (1998 ـ 1999 ف.) وبها (165376) طالباً و(5514) عضو هيئة تدريس بعد أن كانت جامعة واحدة في العام الجامعي 1969 ف. بها (3663) طالباً فقط انظر جدول (12ـ16)، و(جدول 13ـ16).

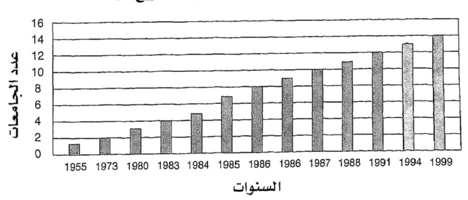


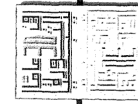


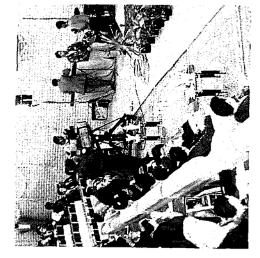
فيما يتعلق بالنظام الدراسي المتبع في جامعات الجماهيرية العظمى فهو يختلف من كلية إلى أخرى فبعضها يطبق نظام السنة الكاملة ومدة الدراسة بها (4) سنوات ويمنح الطالب الإجازة الجامعية الأولى (ليسانس أو بكالوريوس) بعد اجتيازه السنوات الأربع بنجاح، وبعضها يطبق نظام الفصل الدراسي وخاصة كليات العلوم والهندسة والزراعة ويمنح الطالب الإجازة الجامعية الأولى (بكالوريوس) بعد اجتيازه (130) وحدة فصلية بنجاح أما كليات الطب فتتبع نظام السنة الكاملة ومدة الدراسة بها (6) سنوات يمنح الطالب بعد اجتيازها بنجاح درجة (بكالوريوس) في مجال الطب.

ومن بين هذه الجامعات توجد الجامعة المفتوحة التي بها (22015) طالباً، وهي تمثل تجربة التعليم المفتوح وحققت مقولة (المعرفة حق طبيعي لكل إنسان) فكل من لم يحصل على فرصته في الجامعات التقليدية وكل العاملين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة يمكنهم الالتحاق بهذه الجامعة لاستكمال دراستهم الجامعية أثناء العمل في التخصصات التي تطرحها هذه الجامعة. وهي تعتبر من التجارب الناجحة في التعليم المفتوح في الوطن العربي.

شكل يبين زيادة عدد الجامعات الليبية وفقاً لتاريخ الإنشاء



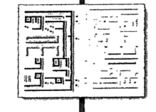




جدول رقم (12- 16)

جدول خاص بأهم البيانات في الجامعات الليبية

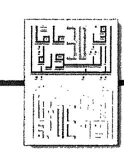
الجامعة	عدد الكليات	عدد الأقسام	عدد أعضاء هيئة التدريس			عدد الطلبة						إجمالي الطلبة الكلي	عدد طلبة الدراسات العليا	عدد طلبة القسم الداخلي
			وطنيون	مغتربون	الإجمالي	وطنيون		الإجمالي	مغتربون		الإجمالي			
						ذكور	إناث		ذكور	إناث				
قاريونس	6	46	392	250	642	11216	17824	29040	501	519	1020	30060	1332	5018
الفاتح	13	85	1269	252	1521	17278	17884	35162	534	531	1065	36227	1147	1672
النجم الساطع	1	5	5	51	56	2919	60	2979	20	1	21	3000	0	2880
سبها	11	49	175	306	481	3466	3788	7254	200	108	308	7562	50	3598
العرب الطبية	4	25	164	121	285	1170	1147	2317	30	26	56	2373	646	1200
عمر المختار	6	27	109	211	320	2130	3473	5603	252	203	455	6058	18	1762
الفاتح الطبية	6	31	350	31	381	3243	5076	8319	121	138	259	8578	7	790
ناصر	12	97	146	451	597	9781	4448	14229	544	351	895	15124	328	6071
التحدي	8	35	59	215	274	1665	2027	3692	103	71	174	3866	13	900
إبريل	6	34	141	221	362	3456	10506	13962	153	160	313	14275	400	1890
الجبل الغربي	7	44	62	264	326	3510	4325	7835	77	81	158	7993	461	5129
درنة	7	30	23	206	229	3236	4219	7455	147	137	284	7739	0	2750
الاسمرية	-	3	6	8	14	499	0	499	7	0	7	506	0	300
الجامعة المفتوحة	-	11	8	18	26	-	-	-	-	-	-	22015	0	0
المجموع	87	522	2909	2605	5514	63569	74777	138346	2689	2326	5015	165376	4402	33960



جدول رقم (13-16)

بيان بأهم البيانات في الجامعات الليبية

الجامعة	نسبة عضو هيئة التدريس	النسبة المئوية لطلبة الداخلي من العدد الكلي للطلبة	نسبة عدد الطلبة المغتربين من العدد الكلي للطلبة	نسبة عدد الطلبة الذكور إلى الطالبات
جامعة الفاتح (طب)	22 : 1	% 9	% 2.8	1.6 : 1
جامعة قاريونس	48 : 1	% 17	% 3.3	1.6 : 1
جامعة الفاتح	66 : 1	% 4	% 3	1.03 : 1
جامعة سبها	15 : 1	% 47.5	% 4	1.09 : 1
جامعة عمر المختار	19 : 1	% 29	% 7.5	1.6 : 1
جامعة النجم الساطع	54 : 1	% 96	% 7	1 : 49
جامعة العرب الطبية	8 : 1	% 50	% 2.4	1 : 1.02
جامعة درنة	34 : 1	% 36	% 3.7	1.3 : 1
الجامعة الاسمرية	36 : 1	% 59	% 1.4	0 : 1
جامعة الجبل الغربي	24 : 1	% 65	% 2	1.2 : 1
جامعة السابع من أبريل	40 : 1	% 13	% 2.2	3 : 1
الجامعة المفتوحة	1235 : 1	% 0	% 0	-
جامعة التحدي	14 : 1	% 23	% 4.4	1.2 : 1
جامعة ناصر	27 : 1	% 38	% 6	1 : 2.19

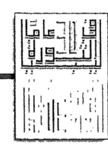


تقدم هذه الجامعات خدماتها مجاناً في جميع التخصصات بجانب العملية التعليمية فالإسكان الطلابي وممارسة الأنشطة المختلفة والمواصلات من وإلى الجامعة كلها تقدم مجاناً وهكذا فالتعليم في الجماهيرية العظمى مجاناً في جميع مراحله وليس مرحلة التعليم الأساسي فقط كما في معظم دول العالم. ويبلغ عدد طلبة القسم الداخلي في الجامعات الليبية الذين تقدم لهم هذه الخدمة مجاناً بجانب الإعاشة الكاملة حوالي (33960) طالباً وطالبة وتبلغ تكلفة الإعاشة في السنة حوالي (65) مليون دينار.

جدول رقم (14 - 16)

إحصائية بعدد الطلبة في التخصصات المختلفة

الجـــامعـــة	عدد الطلبة	عدد أعضاء هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى الأساتذة
الهندسة	17488	806	21.7
العلوم الأساسية	14103	900	15.7
الزراعة	4398	272	15.6
الطب البشري	5815	505	11.5
طب الاسنان	929	93	10.0
الصيدلة	648	75	8.6
التقنية الطبية	3175	82	38.7
الصحة العامة	662	15	44.1
الطب البيطري	1803	110	16.4
الاقتصاد	30754	377	81.6
الآداب	42964	997	43.1
اللغات	1093	162	6.7
العلوم والآداب	23721	603	39.3
القانون	10301	146	70.6
التربية	828	35	23.4
العلوم الإجتماعية	1457	88	16.6
الفنون والإعلام	3232	104	29.3
التربية البدنية	2005	144	13.9
الإجمالي	**165376**	**5514**	-



مؤشرات عامة في التعليم الجامعي في الجماهيرية العظمى:

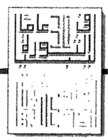
فيما يلي بعض المؤشرات العامة في التعليم الجامعي في الجماهيرية والتي لها دلالات هامة:

جدول رقم (15 - 16)

نسبة عدد الجامعات إلى عدد السكان	(400,000 : 1)
نسبة طلبة الجامعات إلى عدد السكان	(100 : 3)
نسبة عدد طلبة التعليم العالي إلى عدد السكان	(100 : 4.5)
نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى إجمالي عدد الطلبة	(26 : 1)
نسبة عدد الطلبة إلى عدد الطالبات في الجامعات	(1.18 : 1)
نسبة عدد الطلبة المغتربين إلى العدد الكلي للطلبة	(100 : 3.5)
نسبة طلبة الأقسام الداخلية إلى العدد الكلي للطلبة	(100 : 20.6)

إيماناً من الجماهيرية العظمى بمبدأ تقديم المساعدة للدول الفقيرة في جميع أنحاء العالم لمساعدتها في بناء كوادرها المؤهلة فقد قدمت العديد من المنح الدراسية في جامعاتها ومعاهدها وبلغ عددها العام لسنة 1999 ف. حوالي (150) طالباً من مختلف الدول وتقدم لهؤلاء الدراسة والسكن والإعاشة مجاناً إلى جانب مكافأة شهرية للمصاريف الشخصية وتذاكر سفر سنوية، وتخرج في جامعات الجماهيرية العظمى عدد كبير من الطلبة الوافدين وهم الآن يؤدون عملهم في بلدانهم ويشاركون في تطويرها.

يتضح من الجداول الإحصائية المرفقة (جدول15-16) عدد الكليات والأقسام بالجامعات الليبية ويلاحظ أن جامعة قاريونس (بنغازي) 1955 ف. وجامعة الفاتح



جدول يبين عدد الجامعات في الجماهيرية وعدد الكليات في كل جامعة

الجامعات	الكليات التابعة لها
جامعة الفاتح (طرابلس)	كلية العلوم - كلية الهندسة - كلية التربية - كلية الرواعة - كلية الطب البيطري - كلية العلوم الاجتماعية - كلية الفنون والاعلام - كلية التربية المدنية - كلية اللغات - كلية الأداب - كلية الاقتصاد - كلية القانون - كلية المحاسبة (العزيزية)
جامعة قاريونس (بنغازي)	اللغات كلية الأداب - كلية الاقتصاد - كلية القانون - كلية العلوم - كلية الهندسة - كلية الأداب والعلوم (المرج)
جامعة سبها	كلية الأداب - كلية الطب - كلية التربية البدنية (غات) - كلية العلوم الهندسية والتقنية (براك) - كلية الاقتصاد (مرزوق) - كلية الأداب والعلوم (أوباري) كلية العلوم - كلية الرراعة - كلية القانون - كلية المحاسبة - كلية طب الاسنان.
جامعة العرب الطبية (بنغازي)	كلية الطب البشري - كلية الاسنان - كلية الصيدلة - كلية الصحة العامة.
جامعة عمر المختار (البيضاء)	كلية الزراعة - كلية الطب البشري - كلية العلوم - كلية الهندسة - كلية الآداب - كلية الموارد الطبيعية.
جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية (طرابلس)	كلية الطب البشري - كلية الاسنان - كلية الصيدلة - كلية التقنية الطبية - كلية الطب البشري (هرع مصراتة) - كلية الطب البشري (فرع الزاوية).
جامعة ناصر الخمس	كلية الأداب والعلوم (ترهونة) - كلية الأداب (مصراتة) - كلية الهندسة الإلكترونية - كلية الأداب (زليطن) - كلية الأداب والعلوم (بني وليد) - كلية الآداب والعلوم - كلية الهندسة - كلية الاقتصاد(زليطن)- كلية العلوم (مصراتة) - كلية التقنية الطبية (مصراتة) - كلية القانون (ترهونة) - كلية القانون والعلوم الاقتصادية.
الجامعة المفتوحة	نظام الاقسام.
جامعة السابع من ابريل (الزاوية)	كلية الآداب (زواره) - كلية الأداب - كلبة الاقتصاد والمحاسبة (العجيلات) كلية التربية البدنية (بنات) - كلية العلوم - كلية الهندسة (مصراتة).
جامعة التحدي (سرت)	كلية الهندسة - كلية القانون - كلية الطب - كلية القانون والمحاسبة (ودان) - كلية الهندسة (هون) - كلية الاقتصاد - كلية الأداب والعلوم - كلية الأداب والعلوم (ترهونة).
جامعة الجبل الغربي (الزنتان)	كلية المحاسبة (غريان) - كلية البيطرة والرراعة البعلية - كلية العلوم - كلية الهندسة (جادو) - كلية الأداب والعلوم (يفرن) - كلية القانون (نالوت) - كلية الأداب والعلوم (عريان).
جامعة درنة (درنة)	كلية التقنية الطبية - كلية الاقتصاد والمحاسبة - كلية الفنون والعمارة - كلية الفنون - كلية الأداب والعلوم (طبرق) - كلية الهندسة الكهربائية والميكانيكية (طبرق) - كلية الأداب.
جامعة الاسمرية (زليتن)	نظام الاقسام

(طرابلس) 1957 ف. تعتبران الجامعتين الرئيسيتين ومن أكبر الجامعات الليبية. كما تجدر الإشارة إلى أنه توجد من ضمن الجـامعـات الليبيـة جامعتـان طبيتـان بهما مختلف التخصصات الطبية هما جامعة العرب الطبية (بنغازي) وجامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية (طرابلس)، كما أن جامعة النجم الساطع تعتبر جامعة فنية في مجال هندسة النفط فقط. ويمكن تسمية الكليات بالجامعات الليبية فيما يلي:

عدد الطلبة في الجامعات الليبية وفقاً للتخصص.

ثالثاً: الدراسات العليا:

اتضح لنا مما سبق التوسع في التعليم العالي الجامعي والفني، وهذا لا شك يترتب عليه إعداد أعضاء هيئة تدريس للقيام بالتدريس والبحث في الجامعات والمعاهد العليا إلى جانب إعداد بحاث للمراكز البحثية المتخصصة. وقامت الجامعات الليبية بدور كبير في إنجاح هذا البرنامج وفي نفس الوقت استمر الإيفاد إلى الخارج في المجالات غير المتوفرة دراستها بالداخل. وفيما يلي بعض المعلومات حول الدراسة العليا بالداخل والخارج:

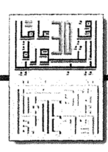
3. 1 الدراسات العليا بالداخل:

تقوم الجامعات الليبية بدور فعال في إنجاح برامج الدراسات العليا وخاصة الإجازة العالية (الماجستير) في مختلف التخصصات، وبدأ هذا البرنامج في جامعة الفاتح وجامعة قاريونس منذ 1957 ف. تقريباً ولكن بشكل محدود ثم توسعت قاعدة هذا البرنامج في هاتين الجامعتين وهما تشكلان ركيزة الدراسات العليا بالداخل، ثم استحدثت برامج في بعض الجامعات الحديثة وأنشئت أكاديمية الدراسات العليا للعلوم الاقتصادية ومجلس التخصصات الطبية الليبي في مجال الطب ويمنح الإجازة التخصصية في الطب.



أما برنامج الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) فهو ما زال محدوداً حيث منحت هذه الإجازة لحوالي (15) طالباً في جامعتي الفاتح وقاريونس في التاريخ واللغة العربية والقانون والرياضيات، ونحن بصدد تطوير هذا البرنامج بالتعاون مع بعض الجامعات في أوروبا وغيرها من بلدان العالم.

أما برنامج الإجازة العالية (الماجستير) فقد نجحت جامعاتنا في توطينه والنهوض، به، حيث يبلغ عدد الخريجين الذين حصلوا على الإجازة العالية (الماجستير) في الجامعات الليبية حوالي (1922) خريجاً في مختلف التخصصات، وذلك حتى العام الدراسي (1998 ف.). أما عدد الطلبة الدارسين في العام الدراسي 1999 ف. في هذا البرنامج فحوالي (5000) معظمهم في جامعة



التعليم والتكوين المهني



قاريونس وجامعة الفاتح وأكاديمية الدراسات العليا للعلوم الاقتصادية ومجلس التخصصات الطبية الليبي ويقوم بتدريسهم والإشراف عليهم حوالي(6609) أستاذاً من الأساتذة الليبيين الأكفاء وحوالي (100) أستاذ من الأجانب المتعاقد معهم لهذا الغرض، وفي المجالات الآتية:

أ- الآداب والعلوم الاجتماعية والقانون:

(لغة عربية / تاريخ / تفسير /تربية وعلم النفس / جغرافيا /علم اجتماع /مكتبات /قانون جنائي / شريعة / قانون دولي / قانون معاملات / قانون عام /قانون خاص / علوم سياسية /خدمة اجتماعية / رعاية اجتماعية /إسلاميات / لغة إنجليزية (حديث) لغة فرنسية (حديث) / محاسبة اقتصاد / إدارة أعمال / تربية بدنية).



ب- العلوم الأساسية:

(رياضيات / فيزياء / كيمياء / علم الحيوان / علم النبات).



ج - الزراعة والطب البيطري:

(اقتصاد زراعي / محاصيل / بستنة / علم الأغذية / تربة ومياه / وقاية نبات إنتاج حيواني / جراحة وولادة / أحياء دقيقة / أمراض دواجن / طب وقائي / أمراض سريرية).



د- العلوم الهندسية:

(هندسة مدنية / هندسة كيميائية / هندسة كهربيائية / هندسة ميكانيكية هندسة صناعية / هندسة نفط / هندسة نووية / إدارة هندسية).

هـ - العلوم الطبية:

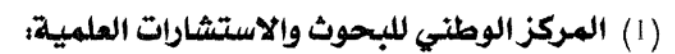
(جراحة عامة/ نساء وتوليد / أمراض جلدية/ أحياء دقيقة/ وظائف أعضاء / علم الأدوية / كيمياء حيوية / تشريح تخدير/ عناية / علم الأمراض).



المراكز البحثية في الجماهيرية العظمى

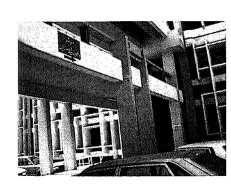


أما فيما يخص البحث العلمي فيوجد في الجماهيرية العظمى مجموعة من المراكز البحثية التخصصية سوف نعطي فكرة مبسطة عنها ولمن يريد التعرف على تفاصيل هذه المراكز فلكل منها دليل خاص يبين نشاطاته وجميع برامجه.



(أ) المركز الوطني للبحوث والاستشارات العلمية:

تم إنشاء الهيئة القومية للبحث العلمي بموجب قرار رقم (827) لسنة 1988ف. الصادر عن اللجنة الشعبية العامة. وتم إلغاؤها بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (28) لسنة 1999 ف.، وتم إنشاء المركز الوطني للبحوث والاستشارات العلمية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (112) لسنة 1999 ف. ليتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني. وأعطيت له كافة المهام التي كانت ممنوحة للهيئة سابقاً حيث تنص المادة (17) من القرار (112) لسنة 1999 ف.:



تؤول إلى المركز الوطني للبحوث والاستشارات العلمية كافة الأموال المنقولة والثابتة المملوكة للهيئة القومية للبحث العلمي، وذلك فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات كما تنقل إليه كافة الاعتمادات التي كانت مخصصة للهيئة القومية للبحث العلمي الملغاة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (28) لسنة 1999 ف. بشأن تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني.

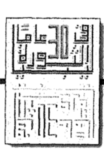
لتحقيق أهداف المركز فهو يمارس الاختصاصات التالية:

أ - تحديد أهداف وأولويات البحث العلمي والتقني.

ب - العمل على تكوين وتأسيس وتحديث البنية التحتية لإمكانات البحث العلمي البشرية والمعملية.

ج - توجد برامج البحث العلمي داخل الوحدات البحثية المتشابهة بالجامعات والمراكز البحثية القطاعية.

د- المساهمة في تطوير وتوطين التقنيات الحديثة اللازمة للتقدم العلمي.



هـ - توثيق الأبحاث والدراسات ونشرها وتعميمها للاستفادة منها.

و - الاستفادة القصوى من الباحثين بالمؤسسات الجامعية والبحثية وتشجيعهم.

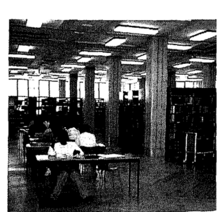
ز - تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر بالمؤسسات الجامعية والبحثية والاهتمام بها.

* هناك مجموعة من الأنشطة التي قامت بها الهيئة في السابق ويمكن لمن يريد الاطلاع الرجوع إلى التقارير السنوية.

* وفيما يخص التعاون العلمي مع المؤسسات العلمية الوطنية والعربية والعالمية، فقد تم الاتفاق مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية:

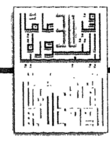
- مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للعلم والتكنولوجيا من أجل الدول العربية (روستاس).
- اتفاقية علمية مع اليونسكو.
- إبرام اتفاقية مع معهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية.
- اتفاقية مع أكاديمية العلوم بجمهورية مصر العربية.
- برنامج سنوي دائم مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية لبعض الأنشطة في داخل الجماهيرية العظمى وخارجها.

يوجد بالمركز مكتبة بحثية تحوي مجموعة كبيرة من العناوين وستكون مكتبة مركزية متخصصة لطلبة الدراسات العليا والباحثين في المستقبل.



كما أن للمركز مجلتان هما مجلة العلوم الأساسية والتطبيقية ومجلة العلوم الاجتماعية، وهما نصف سنوية تنشر بهما البحوث العلمية. وقام المركز بطباعة ثمانية عناوين هذه السنة وهناك مجموعة أخرى في طريقها إلى الطبع، وقد شارك المركز في العديد من المعارض في داخل وخارج الجماهيرية العظمى لمنشوراته.

ويوجد بالمركز شبكة معلومات تزود الباحثين وطلبة الدراسات العليا بكافة الأوراق البحثية التي يحتاجونها، وذلك عن طريق اشتراك المركز في مكتبات عالمية



يمكن عن طريقها توفير المعلومة المطلوبة.

(2) مركز البحوث الصناعية:

يعتبر مركز البحوث الصناعية أحد الإنجازات العملاقة لثورة الفاتح العظيم، إذ تأسس بموجب القانون رقم (25) لسنة 1970 ف.، ويتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة.

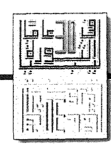
لتحقيق أهداف المركز فهو يمارس الاختصاصات التالية:

أ - في مجال البحوث الجيولوجية.
ب- في مجال البحث والتطوير.
ج - في مجال الدراسات الفنية والاقتصادية.
د - في مجال المعلومات والملكية الصناعية.
هـ- في مجال التنسيق الفني والعلمي.

يقوم المركز بمجموعة من الأنشطة السنوية مثل الندوات والمؤتمرات كما يشارك الباحثين فيه في مناشط علمية كثيرة في الداخل والخارج ومن إصداراته مجلة البحوث الزراعية.

(3) مركز البحوث الزراعية:

أنشىء مركز البحوث الزراعية كمؤسسة عامة ذات صفة اعتبارية تتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي بموجب القانون رقم (109) الصادر في 20 شوال الموافق 7/ 12/ 1971 ف.



أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ- وضع خطة عامة للبحث العلمي الزراعي.

ب - جمع وتصنيف وتقييم البحوث والدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي أجريت في المجال الزراعي.

ج - القيام بالدراسات والبحوث الخاصة بالقطاع الزراعي.

* وللمركز مجموعة من المناشط في صورة مؤتمرات وندوات ولقاءات علمية كما أن لباحثيه نشاطاً ومشاركة في الداخل والخارج.

وفيما يخص التعاون العلمي مع المؤسسات العلمية الوطنية والعربية والعالمية:

تمّ الاتفاق مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية:

1- المركز الدولي للبحوث الزراعية بالمناطق الجافة (ICARDA).

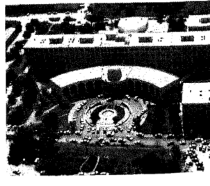
2- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو).

3- برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

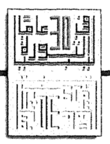
4- مشروع النهر الصناعي العظيم المرحلة الثانية.

ومن إصداراته مجلة البحوث الزراعية.

(4) مركز البحوث النووية:



تمّ الاتفاق على إنشاء مركز البحوث النووية بتاجوراء، بين ليبيا وروسيا سنة 1975 ف.، في إطار التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ويحتوي المركز على مفاعل نووي بقدرة 1 ميجاوات ومنظومة حرجة ملحقة به معامل للكيمياء ومعامل للفيزياء مفاعل توكماك (البلازما - مولد نيتروني، معامل القياسات والتحاليل). بالإضافة إلى النظم الهندسية والورش المساعدة والمساندة لتشغيل المركز.



أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

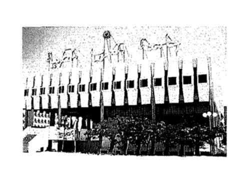
أ - البحث العلمي في مجال الفيزياء النظرية والنووية.

ب - البحث العلمي في مجال البلازما.

ج - إنتاج النظائر المشعة لأغراض الطب، الزراعة، الصناعة.

د - إعداد الكوادر العلمية المؤهلة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

* وللمركز مجموعة من النشاطات في صورة ندوات ومؤتمرات يقوم بها ضمن برامجه السنوية.



ومن ضمن برنامج التعاون العلمي مع المؤسسات العلمية الوطنية والعربية والعالمية



تم الاتفاق مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية:

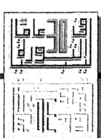
1- الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

2- الهيئة العربية للطاقة الذرية.

وله نشرة دورية هي نشرة التطبيقات - نصف سنوية.

(5) **مركز دراسات الطاقة الشمسية:**

تم تأسيس مركز دراسات الطاقة الشمسية سنة 1978 ف.، بموجب قرار من اللجنة الشعبية العامة ويتبع حالياً اللجنة الشعبية العامة للطاقة.

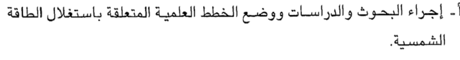






أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:



أ- إجراء البحوث والدراسات ووضع الخطط العلمية المتعلقة باستغلال الطاقة الشمسية.

ب- التعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية والأجنبية في سبيل تحقيق أغراضه العلمية.

ج- نشر الوعي العلمي في مجالات وتطبيقات استغلال الطاقة الشمسية.

* شارك في مجموعة كبيرة من المؤتمرات العالمية في كثير من دول العالم وله اتفاقيات مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية مثل:

1 - كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية.

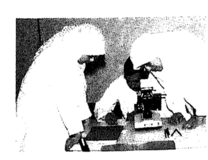
2 - الشركة العامة للكهرباء.

3 - معهد أبحاث الطاقة الشمسية «ألمانيا».

(6) مركز بحوث الأحياء البحرية:

تم إنشاء مركز بحوث الأحياء البحرية تشجيعاً من ثورة الفاتح العظيم للعلم والعلماء بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1582) لسنة 1981 ف.. ويتبع اللجنة الشعبية العامة للثروة البحرية.

أهداف المركز:



تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ- إجراء البحوث والدراسات الميدانية في مجال الأحياء البحرية.

ب- القيام بإعداد المجاميع التصنيفية للكائنات الحية البحرية.

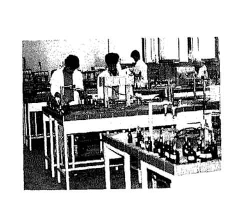
ج- العمل على نشر هذه البحوث وعمل أشرطة وثائقية لها وإحالة نتائجها للأجهزة الشعبية المختصة لتنفيذها.

د - التعاون مع المؤسسات العلمية المحلية والمنظمات الدولية وإقامة الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية.

* شارك المركز في مجموعة من الندوات والمؤتمرات في الداخل والخارج، وله اتفاقيات مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية التالية:

1 - منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

2 - منظمة الأمم المتحدة للتعليم والتربية (اليونسكو).



(7) المركز الوطني للبحوث الصحية والدوائية:

انطلاقاً من اهتمامات ثورة الفاتح العظيم تأسس مركز البحوث الصحية والدوائية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (617) لسنة 1983 ف. ليتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي.

أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ- التعاون والتنسيق مع الهيئات الصحية الوطنية والدولية.

ب- تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية.

ج - نشر بحوثه ودراساته في الداخل والخارج وإصدار مجلة دورية.

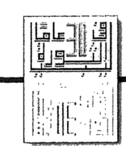
د - العمل على وضع مخطط عام للبحث العلمي الصحي والدوائي.

هـ- تحديد الأمراض المتناقلة بالجماهيرية العظمى وتحديد الأولويات من حيث الأهمية.

و- القيام بالبحوث والدراسات ووضعها موضع التنفيذ.

ز - إجراء الدراسات والأبحاث على الأدوية والمستحضرات الصيدلانية.

ط- إعداد وتأهيل العناصر الوطنية العلمية والفنية المتخصصة في المجال الصحي والدوائي.



* شارك المركز والباحثين به في العديد من الأنشطة العلمية في الداخل والخارج.

(8) المركز الفني لحماية البيئة :

تأسس المركز الفني لحماية البيئة سنة 1984 ف. بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (912) لسنة 1984ف.). وتعديلاته طبقاً لإحكام القانون رقم (7) لسنة1982ف. بشأن حماية البيئة الصادر عن مؤتمر الشعب العام. ويتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق والإسكان.

أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ - اقتراح الخطط والبرامج الخاصة بالبيئة والإشراف على تطبيقها ومتابعة تنفيذها.

ب - الإشراف على إصحاح البيئة.

ج - مواكبة التطور العلمي والتقني في مجال حماية البيئة.

د - التعاون مع الجهات الدولية لإزالة أسباب التلوث.

هـ - القيام بحملات التوعية بمختلف الوسائل للتعريف بالبيئة.

و - متابعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة والاستفادة منها.

ز - تنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية.

* شارك المركز في مجموعة من المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية في الداخل والخارج.

* تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات مع بعض المؤسسات الوطنية والدولية مثل: مركز بحوث الأحياء البحرية.

وللمركز دورية دليل مكافحة الحشرات والحيوانات الضارة.

(9) مركز بحوث العلوم الاقتصادية:

أنشىء مركز البحوث الاقتصادية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (320) لسنة 1986 ف.، ويتبع اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة.

أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ - اقتراح وتحديد أهداف وسياسات البحث العلمي في مجال تخصصه.

ب- تحديد وتنسيق وتمويل مشروعات البحوث ذات الاختصاص.

ج- توفير العناصر اللازمة لأعمال البحث العلمي في مجال تخصصه.

د- دعم التعاون العلمي والثقافي مع الجامعات ومراكز البحوث والجمعيات والباحثين داخل وخارج الجماهيرية العظمى.

هـ- تشجيع دعم حركة التأليف والترجمة والنشر للمراجع والكتب والدوريات والدراسات والأبحاث.

و- الإشراف على عملية الاستشارات المتخصصة للهيئات والمؤسسات والأمانات.

ز- إقامة الندوات والمؤتمرات في الداخل والخارج.

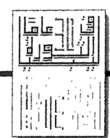
وله مجموعة من المشاركات في الندوات والمؤتمرات العلمية في الداخل والخارج، كما أن للمركز اتفاقيات من بينها:

1- المصرف الدولي.

2- معهد التخطيط القومي.

3- رابطة المعاهد العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* وله مجلة بحوث العلوم الاقتصادية.



(10) المركز العربي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية:

بناء على توصية المؤتمر العلمي الأول حول الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية تجربة الجماهيرية العظمى، وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية لبلدية مرزق بمذكرته رقم (17) لسنة 1997 ف.، صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (27) لسنة 1988ف. بإنشاء المركز ليتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.

أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ- القيام بالدراسات والبحوث العلمية في مجال تطوير المناطق الصحراوية.

ب- دراسة ومناقشة أحدث الأساليب العلمية والتقنية في تنمية الموارد الطبيعية والبشرية.

ج- المساهمة في وضع الخطط الإنمائية.

د- إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لمعاجلة ملوحة التربة وبيان طرق وأساليب الري.

هـ - وضع البرامج العلمية لتطوير البحث العلمي.

و- الاهتمام بالنباتات والأشجار الصحراوية المحلية ولا سيما أشجار النخيل.

ز- المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات الدولية.

* شارك في بعض النشاطات كالمعارض الخاصة بالكتاب، والندوات والمؤتمرات العلمية.

(11) المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء:

انطلاقاً من أن ثورة الفاتح العظيم ثورة علمية تدعو وتحرض دائماً على البحث العلمي والتطوير في كافة الميادين. صدر قرار من اللجنة الشعبية العامة رقم (323) لسنة 1993 ف.. بإعادة تنظيم المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء ومنحه الشخصية الاعتبارية ليتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للمواصلات.

أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ- النهوض بالأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية في المجالات العلمية.

ب- اقتراح أهداف وسياسات أولويات البحث العلمي في مجال التخصص.

ج- بناء قاعدة علمية متخصصة في تطبيقات الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء.

د- الرفع من مستوى القدرة الذاتية العلمية للعلماء والباحثين.

هـ- تنفيذ مشروع الشبكة الوطنية للرصد الزلزالي.

و- اعداد الخطط البحثية والعلمية ومتابعتها، والقيام بالمشاريع البحثية والتطبيقية والدراسات اللازمة.

ز- نشر الثقافة العلمية والوعي العلمي وذلك من خلال المطبوعات التي يصدرها والندوات التي يقيمها.

* شارك في الكثير من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

وفميا يخص التعاون العلمي تمّ الاتفاق مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية:

1- معهد المناطق القاحلة «بمدنين» بالجمهورية التونسية.

2- جامعة تولوز مرصد البرنيس بجمهورية فرنسا.

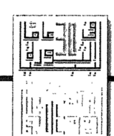
3- جامعة داندي باسكتلندا.

وله نشرة الفضاء وهي فصلية.



(12) مركز بحوث مواد البناء والتشييد:

تأسس مركز بحوث البناء والتشييد طبقاً لأحكام القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة رقم (665) لسنة 1990 ف. ثم انتقلت تبعيته لأمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق والأشغال العامة وذلك بموجب القرار الصادر من اللجنة الشعبية العامة تحت رقم (713) لسنة 1991 ف.



أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ- المساهمة في زيادة الدخل القومي ودعم الاقتصاد الوطني.

ب- إجراء التجارب والاختبارات لمواد البناء ومستلزمات الإنتاج ومراقبة الجودة.

ج - تقديم المشورة الفنية للقطاعين الخاص والعام في مجال مواد البناء والتشييد.

(13) المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية:

تمشياً مع أهداف الثورة العظيمة في رفع المستوى الصناعي في الجماهيرية العظمى وحفاظاً على الاقتصاد الوطني تم إنشاء المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية بموجب أحكام القانون رقم (5) لسنة 1990 ف. ليتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد.

أهداف المركز:

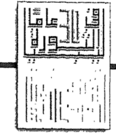
تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ- القيام بكل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس والمعايرة وضبط الجودة.

ب- توفير المعلومات المتعلقة بالمقاييس وضبط الجودة.

ج - يمثل الجماهيرية العظمى في عدد من المنظمات الدولية المتمثلة في المنظمة الدولية للتقييس (ايزو) بجنيف، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمركز العربي للمواصفات والمقاييس بالرباط والمنظمة الأفريقية الإقليمية للمواصفات (ارسو) بنيروبي والمنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية (أويمل) بباريس.

* شارك أفراده في بعض اللقاءات والندوات والمؤتمرات العلمية في الداخل والخارج.



(14) مركز بحوث النفط:

تم تحويل مختبر النفط المركزي إلى مركز بحوث النفط وذلك اعتماداً على أهمية وتأثير صناعة النفط في الاقتصاد الوطني بالجماهيرية العظمى. وتم إنشاء المركز سنة 1977 ف.. ويتبع اللجنة الشعبية العامة للطاقة.

أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ- رسم الخطط لإجراء البحوث والدراسات عن النفط ومشتقاته والبتروكمياويات.

ب- جمع وتصنيف البحوث والدراسات النفطية.

ج - إجراء التحليلات والاختبارات على استكشاف وإنتاج النفط.

د- دراسة المشاكل المتعلقة بإنتاج وصناعة النفط وإيجاد الحلول لها.

هـ- تقييم براءات الاختراع وتراخيص الاستغلال والرسوم والنماذج المتعلقة بالنفط ومشتقاته.

و- نشر البحوث والدراسات التي يجريها المركز.

ز- إجراء الدراسات الاقتصادية الخاصة بقطاع النفط.

* للمركز مشاركات عدة في بعض المؤتمرات والندوات العلمية في الداخل والخارج.

* من منشوراته مجلة بحوث النفط. سنوية، نشرة داخلية شهرية.

(15) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية:

تم إنشاء المركز سنة 1977ف .

أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ - النهوض بالدراسات التاريخية ذات الصفة العلمية والموثقة وإعادة كتابة التاريخ.

ب- تجميع وتوثيق مصادر الجهاد والتاريخ العربي الليبي.

ج - جمع كل الدوريات الشهرية والكتابات المتصلة بمراحل الجهاد.

د - التعريف بالتراث العربي والإسلامي في كافة مراحله وأشكاله على مر العصور.

هـ - إجراء الدراسات المعاصرة ذات الصلة بأهداف المركز وتشجيع الأبحاث المتعلقة بتاريخ ليبيا والمغرب العربي والأفريقي عامة.

* من منشوراته مجلة الشهيد سنوية و الإنصاف سنوية.

(16) معهد الإنماء العربي:

تم إنشاء المركز سنة 1971 ف. ويتبع أمانة مؤتمر الشعب العام.

أهداف المركز:

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ - تخطيط البحوث والدراسات التي تستلزمها التنمية العربية وتحديد الخطوات التنفيذية لتلك البحوث والدراسات.

ب - القيام بالبحوث والدراسات في مجال تحقيق التعاون الإنمائي والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.

ج - اقتراح الخطط لتنظيم وتنسيق التعاون بين مراكز ومعاهد البحث العلمي.

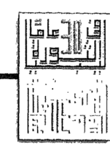
د - القيام بالبحوث الاستراتيجية والدراسات المقارنة في شتى المجالات.

هـ - تشجيع وتوثيق التعاون العلمي والصلات الإعلامية في مجال الإنماء بين أجزاء الوطن العربي.

و - إصدار مجلات دورية تتناول القضايا العلمية والفكرية وشؤون الإنماء العربي.

ز - المساهمة بتقديم الدراسات والاستشارات وتشجيع الترجمة والتأليف في شؤون التنمية ونشر بحوثه في مؤلفات تصدر باللغات العربية والأجنبية ونشر الوعي العلمي والتوعية الإنمائية.

* من منشوراته الدورية: مجلة الفكر العربي ، مجلة الفكر الاستراتيجي، مجلة العلم والتكنولوجية.



(17) **مركز بحوث ودراسات الثروة الحيوانية:**

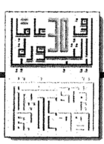
يتبع هذا المركز أمانة اللجنة الشعبية العامة للثروة الحيوانية ويهتم ببحوث الأمراض الوبائية التي تصيب الحيوانات الاقتصادية في سبل تطوير الإنتاج الحيواني.

1ـ التعاون الدولي الفني :

رغم أن العالم هو عبارة عن مجموعة قارات مترامية الأطراف إلا أن العلم والتكنولوجيا جعله صغيراً وذلك من خلال ثورة الاتصالات وعليه فإن المجتمع العربي الليبي قد شعر بأنه في أمس الحاجة إلى التعاون مع باقي دول العالم وقد حرص قطاع التعليم والتكوين المهني أن يكون له تعاون دولي مع بعض المنظمات ذات العلاقة مثل منظمة اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم على وضع برامج للتعاون فيما بينها وكانت الجماهيرية العظمى من هذه الدول وبذلك وضعت أسساً للتعاون في كافة المجالات من بينها مجال التعليم والتكوين المهني ويمكن لنا هنا أن نتناول بعضاً منها:

2ـ التعاون الثنائي:

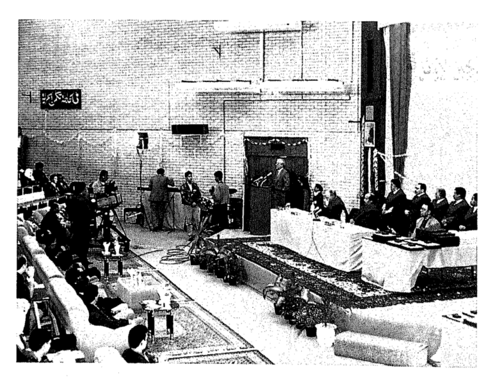
هذا النوع من التعاون هو بين الجماهيرية العظمى وبعض الدول الشقيقة والصديقة. وقد شهدت نشاطات التعليم والتكوين المهني والثقافي والبحث العلمي تزايداً ملحوظاً حيث وصلت عدد اتفاقيات التعاون بين الجماهيرية العظمى والدول الشقيقة والصديقة إلى أكثر من (103) اتفاقية موزعة على النحو التالي:

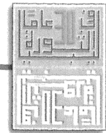


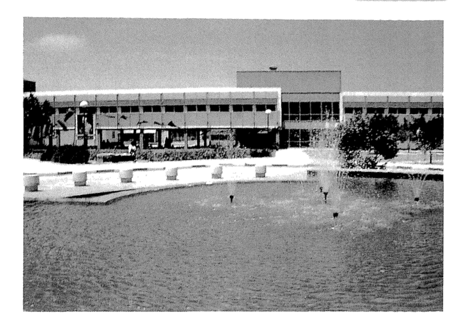
(17) إتفاقية تعاون مع الدول العربية.	(46) إتفاقية تعاون مع الدول الأفريقية.
(13) إتفاقية تعاون مع الدول الأسيوية.	(20) إتفاقية تعاون مع الدول الأوروبية.
(7) إتفاقيات تعاون مع دول أخرى.	

3ـ اللجان المشتركة

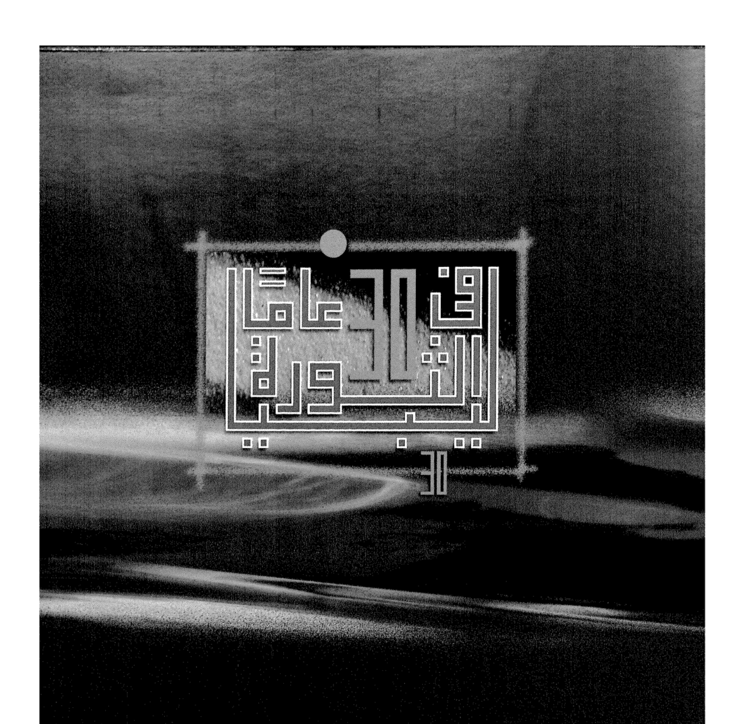
تشكل اللجان المشتركة من العديد من القطاعات التنفيذية في الجماهيرية العظمى ومثيلاتها من الدول الشقيقة والصديقة وقطاع التعليم من بين هذه القطاعات حيث يقوم من خلال هذه اللجان بالمشاركة الفعلية لتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات بما يساهم في تدعيم التعاون الثنائي.





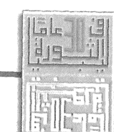


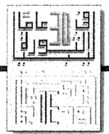




الفصل السابع عشر

الصحة والضمان الاجتماعي





الصحة والضمان الاجتماعي



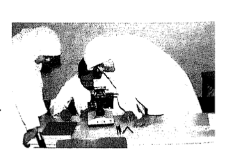
المقدمة:

لقد أولت ثورة الفاتح العظيم من خلال مسيرتها الرائدة لثلاثين عاماً (1969 - 1999 ف.) اهتماماً كبيراً وبالغاً بتوفير الخدمات الصّحيّة وتطويرها واعتبارها هدفاً أساسياً من أهم أهداف التغير الاجتماعي والاقتصادي، وضرورة من ضرورات التنمية وإنجاحها.

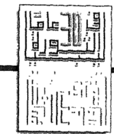
وقد تبلور هذا الاهتمام في استراتيجية ثابتة لهذا القطاع مفادها أن الرعاية الصّحيّة حق يكفله المجتمع لجميع المواطنين وأن التمتع بأعلى مستوى من الصّحّة هو أحد الحقوق الأساسية لكل مواطن، وقد تحققّت هذه الإستراتيجية من خلال توفير وتطوير الخدمات الصّحيّة بإنشاء المرافق الصّحيّة المتطورة وتوفير الأدوية والعلاج المجاني تمشياً مع أحدث التطورات العلمية في العالم في هذا المجال، بقصد توفير أفضل المعدلات لتلك الخدمات كمّاً وكيفاً، علاجياً ووقائياً، لجميع السكان في مختلف بلديات الجماهيريّة العظمى بما يتناسب مع احتياجاتهم.

هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فإن الاهتمام بصحة المواطن يُعتبر عاملاً أساسياً في دفع عجلة التقدم والتغيير على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فكلما تكاملت صحة المواطن الجسمية والنفسية أصبح أكثر قدرة على العمل والإنتاج وتحقيق أهداف التنمية والتقدّم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الثورة حرصت منذ البداية على إعطاء الأولية في تلك الخدمات للمناطق النائية والدواخل التي حرمت من أقل وأبسط الخدمات الصّحيّة قبل ثورة الفاتح العظيم، مما كان سبباً في انتشار أغلب الأمراض وأكثرها خطراً في تلك المناطق: كالملاريا، والبلهارسيا، والتراكوما.... إلخ، وهذا بدوره انعكس على معدلات المواليد وارتفاع معدل الوفيات في تلك المناطق بشكل خاص، حتى استطاعت الثورة بفضل جهودها المتواصلة أن تسيطر على تلك الظواهر المرضية وتقضي عليها نهائياً. (1)



(1) ج.ع.ل.ش.أ. اللجنة الشعبية للتخطيط والإقتصاد، مسيرة البناء والتحوّل خلال ستة عشر عاماً من ثورة الفاتح العظيم 1986ف.



ومن ثم توالت خطط التحوّل العملاقة والمتعددة طويلة وقصيرة الأمد(والجدول رقم 1 ـ 17) يوضح الخطط التنموية خلال الفترة (1970ـ 1985 ف.) (*)في قطاع الصحة لرفع المستوى والخدمات الصّحيّة للمواطن على أرض الفاتح العظيم. ولتحقيق هذه الغاية فقد رصدت خلال هذه الفترة (1969 ـ 1988 ف.) مبالغ طائلة تجاوزت 946.8 مليون دينار، مما كان مردوده واضحاً على ما نفذ من مشروعات عملاقة وفريدة في نوعها في هذا المجال على المستويين العربي والعالمي، وذلك من خلال الإنجازات المادية، ناهيك عن المعدلات الخدمية التي أصبحت تقارن كمّاً وكيفاً بأكثر المعدلات الدولية والعالمية بل تفوقها.

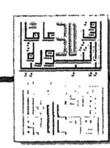
جدول رقم (1 - 17)

الخطط التنموية في قطاع الصحة (1970 - 1985)

الخطة	الفترة الزمنية	المبلغ المرصود
خطة التحول الاجتماعي والاقتصادي (الثلاثية الاولى)	1972 - 1970	50.9 مليون دينار
الخطة الثلاثية للتنمية (الثلاثية الثانية)	1975 - 1973	66.2 مليون دينار
خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (الخمسية الأولى)	1980 - 1976	313.1 مليون دينار
خطة التحول الاقتصادي الاجتماعي (الخمسية الثانية)	1985 - 1981	402.1 مليون دينار

المصدر: ج.ع.ل - وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية الاقتصادية والاجتماعية 1393 - 1395 هـ - 1973 - 1975 م.
ج.ع.ل - وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1396 - 1400 هـ 1976 - 1980 م.

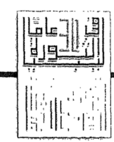
(*) الفترة ما بعد عام 1985ف. أصبحت السياسة الإقتصادية وفق الميزانيات السنوية.



فقد وصل ما نفذ من ميزانية هذا القطاع حتى عام 1987 ف. من إجمالي مخصصاته البالغة 946.8 مليون دينار ما يعادل 799.3 مليون دينار وبنسبة 84.4% من المجموع الكلي، وقد بلغ ما أنفق على مشروعات هذا القطاع (فقط) في المتوسط العام حوالي 44.4 مليون دينار سنوياً و3.7 مليون دينار شهرياً و123 ألف دينار يومياً وهذه المعدلات تفوق بكثير ما قد ينفق في كثير من الدول سواء أكانت عربية أو أفريقية أو غيرها مقارنة بعدد سكان الجماهيريّة العظمى.

ولم يقتصر اهتمام الثورة بهذا القطاع على حدود رصد تلك المبالغ بل تعداه إلى متابعة تنفيذ الإسراتيجية التي وضعت لتحقيق مستوى صحي أفضل للمواطن عن طريق إنشاء أحدث المستشفيات التي بلغ عددها في عام 1988 ف. 103 مستشفىً مركزياً (عامة وتخصصية وقروية) (مجهزة بأحدث الأجهزة وأكثرها تطوراً وفاعلية والتي تتراوح سعتها السريرية بين 200 إلى 1800 سرير للمستشفى الواحد) والعيادات المجمعة التي بلغ عددها 40 عيادة مجمعة والمراكز والوحدات الصّحيّة العامة والتخصصية على كامل تراب الجماهيريّة العظمى بل حرصت كذلك على إعطاء أولية إقامة تلك الإنشاءات والمشاريع في المناطق النائية والواقعة في أطراف الصحراء وتبعد آلاف الكيلومترات عن مراكز الخدمات الأساسية من قبل قيام ثورة الفاتح العظيم.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعطت ثورة الفاتح العظيم اهتماماً خاصاً لأعداد القوى البشرية المتخصصة والفنية والفنية المساعدة العاملة في هذا القطاع، فقد أقيم خلال الفترة (1969 ـ 1998 ف.) أكثر من 43 معهداً ومدرسةً طبية وجامعتان إحداهما في طرابلس والأخرى في بنغازي ومدرسة للعلوم الطبية بسبها، ويهدف إنشاء هذه المؤسسات التعليمية في هذا المجال إلى إعداد كوادر متخصصة بمختلف مستوياتها الفنية بقصد الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن العمالة الأجنبية التي اعتمد عليها هذا المرفق الحيوي زمناً طويلاً، والجدول رقم (2ـ17) يبين عدد الخريجين في هذه الجامعات والمعاهد الطبية بمختلف تخصصاتهم حتى عام 1988ف.



ومن خلال هذا الجدول يتضح جلياً الإنجاز العظيم في إعداد كوادر بمختلف التخصصات الطبية كمرحلة لتلييب هذا القطاع الحيوي المهم والأساسي في عملية البناء والتشييد.

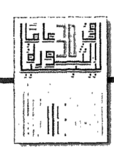
جدول رقم (2 - 17)

عدد الخريجين في الجامعات والمعاهد الطبية داخل وخارج الجماهيرية العظمى حتى عام 1998

فئة الخريجين	عدد الخريجين		المجموع الكلي حتى عام 1998
	من داخل الجماهيرية	من خارج الجماهيرية	
الأطباء البشريون	1574	400	1974
اطباء الاسنان	224	90	314
الصيادلة	462	64	526
مساعدو الصيادلة	1250	-	1250
التمريض العام	4512	23	4535
فنيو مختبرات	929	-	929
فنيو الاشعة	382	43	425
فنيو العلاج الطبيعي	96	131	227
فنيات صحة المجتمع	497	-	497
فنيات صحة الفم	43	247	290
التفتيش الصحي	836	-	836
المجموع الكلي للخريجين	**10715**	**998**	**11713**

المصدر: ج.ع.ل.ش.أ. - أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة، الإدارة العامة للتخطيط الصحي وتنمية القوى العاملة، إستخلاص من تقارير المتابعة حتى عام 1998

ومن خلال هذا الجدول يتضح جلياً الإنجاز العظيم في إعداد كوادر بمختلف التخصصات الطبية كمرحلة لتلييب هذا القطاع الحيوي المهم والأساسي في عملية البناء والتشييد.



الاستراتيجية العامة لقطاع الصّحة: خلال ثلاثين عاماً (1969 ـ 1999 ف.):

لقد تبلورات استراتيجية أو فلسفة التنمية في هذا القطاع الهام في تحقيق أهداف أساسية نستعرضها فيما يلي:

1ـ اتخاذ الوسائل التنظيمية والإدارية والتشريعية التي تكفل الترابط بين الخدمات الصّحيّة والخدمات الأخرى ذات العلاقة المباشرة والمكملة لها مثل خدمات التغذية والإسكان وحماية البيئة ومراقبة المحلات العامة وتوفير الأمن الصناعي وغيرها.

2ـ توفير الخدمات الصّحيّة والرفع من مستواها كماً وكيفاً للوصول إلى معدلات مُثْلَى تنافس بها الدول الأخرى في عدد الأسرّة والمنشآت والمرافق الطبية والفئات الطبية المختلفة وغيرها.

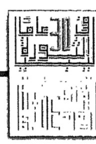
3ـ مراعاة عدالة توزيع الخدمات الصّحيّة العلاجية منها والوقائية بين مناطق الجماهيريّة العظمى مع إعطاء أولوية تلك الخدمات للمناطق النائية.

4ـ التركيز على مشروعات الصّحّة الوقائية بتحصين مختلف الأفراد في المجتمع ضد الأمراض، ونشر الوعي الصحي والغذائي السليم بينهم واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التلوث بجميع أنواعه، ووضع النُّظم الدقيقة لحماية البلاد من الأمراض الوبائية ومنع تسرّبها إلى الداخل وقد أقيم من أجل ذلك خلال مسيرة الثورة العظيمة 1969 ـ 1988ف. أكثر من 15 محجراً طبياً و143 مختبراً طبياً معدة بأحدث التقنيات العلمية الحديثة في جميع أنحاء الجماهيريّة العظمى.

5ـ القضاء على الأمراض السارية والمستوطنة كأمراض الدرن والبلهارسيا والتراكوما وغيرها.

6ـ تجهيز وتطوير وتدعيم المؤسسات الصّحيّة والطبية القائمة بأكثر الأجهزة حداثة وفاعلية وتطوراً.

7ـ التوسع في إيفاد البعثات العلمية والتدريبية لتوفير احتياجات المرافق الصّحيّة



من المهارات الوطنية اللازمة لتحل محل الأجانب وقد بلغ عدد الموفدين الذين أنهوا دراستهم حتى عام 1998ف ـ 1380 موفداً في مختلف التخصصات الطبية.

8ـ الاهتمام بالمعاهد الصحية ومدارس التمريض رأسياً وأفقياً وقد بلغ عدد الخريجين والخريجات في هذه المعاهد والمدارس داخل الجماهيريّة العظمى حتى عام 1988 ف. 8545 خريجاً في مختلف التخصصات الفنية والفنية المساعدة.

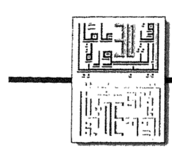
9 ـ الاهتمام ببرامج التثقيف والإرشاد الصحي على جميع المستويات، وبالوسائل الإعلامية المختلفة مقروءة ومسموعة ومرئية لتعم الفائدة على جميع المواطنين، وقد تطور هذا الاهتمام عن طريق وحدات صحة الأسرة والمجتمع والملف الطبي والطبيب الثائر.

10ـ الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالخدمات الصّحيّة والعوامل الاقتصادية والنفسية والاجتماعية التي تؤثّر على المستوى الصحي وذلك للإستفادة منها في تطوير نوع الخدمات وتحسينها.

المؤشرات الإحصائية ومدلولاتها في قطاع الصّحّة خلال ثلاثين عاماً (1996 ـ 1999 ف.)

أولاً: الاستثمارات في قطاع الصّحّة وتطوّرها خلال ثلاثين عاماً:

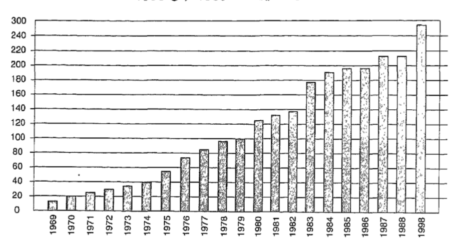
يعكس لنا الجدول رقم (3 ـ 17) تطور الناتج المحلي لقطاع الصحة خلال 30 عاماً 1999/1969ف.، وبالمقارنة بين تلك المؤشرات الإحصائية التي يترجمها هذا الجدول والرسوم الايضاحية له من شكل رقم (17/1) نلاحظ من خلال هذه المقارنة أن الناتج المحلي المحدّد للقطاع قد تضاعف أكثر من 11 مرة عمّا هو عليه قبل ثورة الفاتح العظيم فقد كان الناتج المحلي لقطاع الصّحّة عام 1969 ف. (أي قبل قيام ثورة الفاتح العظيم)، حوالي 15.9 مليون دينار، نجد أن هذا الرقم قد تزايد وبشكل واضح وسريع حتى وصل في عام 1988 ف. حوالي 208.5 مليون دينار أي بزيارة قدرها 195.6 مليون دينار وبنسبة زيادة كلية تفوق 1420% خلال الثلاثين عاماً وهذه المؤشرات في مجملها تؤكّد اهتماماً بالغاً من قبل ثورة الفاتح العظيم وقيادتها



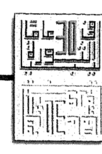


شكل رقم (1 / 17)

تطور الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصّحة (بملايين الدينارات)
خلال ثلاثين عاماً 1969 إلى 1998

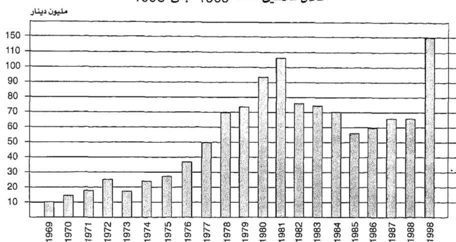


التاريخية منذ تفجرها عام 1969 ف. في وضع هذا القطاع ومشروعاته في الدرجة الأولى من حيث توفير احتياجاته المادية والمعنوية لتنفيذ الاستراتيجية التي وضعت له على أكمل وجه، وهذا يتضح وبشكل لا يدع مجالاً للشك في الجدول رقم (4 ـ 17) والرسوم التوضيحية له في شكل (2 ـ 17) اللذين يترجمان المخصصات المالية التي رصدت لهذا القطاع وتطورها خلال الثلاثين عاماً (1969 ـ 1999 ف.) فمن خلال مقارنة المخصصات المالية لقطاع الصّحّة بين عامي 1969 ف. (قبل الثورة) وعام 1999 ف. (بعد الثورة بثلاثين عام) نلاحظ أن الفرق شاسع ولا يقارن بأي مقياس إلاّ أننا نستعرض هذه المقارنة لكي تعكس الأرقام مقدار هذه الفوارق، ففي عام 1969 ف. لم تتجاوز ميزانية هذا القطاع 6.9 مليون دينار بينما وصلت ميزانية (مخصصات) القطاع عام 1988 ف. 150.250 مليون دينار أي بزيادة قدرها 294.350 مليون دينار وبمعدل يزيد عن 13 ضعفاً وبنسبة زيادة كلية تفوق 1300% عمّا كانت عليه عام 1969 ف. (قبل قيام ثورة الفاتح العظيم).

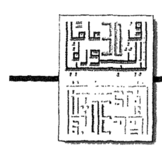


شكل رقم (2 / 17)

تطور الانفاق المالي على قطاع الصحة (بملايين الدينارات)
خلال ثلاثين عاماً 1969 إلى 1998



وهذا المعدّل يعتبر منخفضاً إذا ما قارناه بالفترة الأولى التي سعت فيها ثورة الفاتح العظيم إلى تحقيق كل ما حرم منه هذا الشعب في هذا القطاع المهم قبل الثورة كبعد المرافق الصّحيّة الأساسية لتقديم كافة الخدمات وبجميع مستوياتها ولجميع السكان في كافة مناطق الجماهيريّة العظمى، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت مخصصات قطاع الصّحّة وحدها عام 1981 ف. ال 106 مليون دينار، وبالمقارنة بين هذا العام وعام 1969 ف. نجد أن مخصصات عام 1998 ف. وحدها تصل إلى 150 مليون دينار أي بما يزيد عن 13 ضعفاً وبنسبة كلية تفوق 1300% عمّا هو مخصص لهذا القطاع عام 1969 ف وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نلاحظ أن الاختلاف كبير بين نسب الصرف الفعلي من ميزانيات هذا القطاع قبل قيام ثورة الفاتح وبعدها، (والجدول رقم 5 ـ 17) والرسوم التوضيحية له في شكل رقم (3 ـ 17) (4 ـ 17) يبيّن المخصّص في أعوام قبل قيام الثورة وأخرى بعدها نلاحظ هذا الفارق الكبير، ففي عام 1969 ف. وحده بلغت مخصصات قطاع الصّحّة 6.9 مليـون دينار لم يصـرف

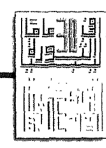


جدول رقم (3 - 17)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة خلال الثلاثين عاماً

السنة	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة بالمليون دينار
1969	13.9
1970	15.8
1971	22.0
1972	26.9
1973	31.7
1974	38.5
1975	51.6
1976	65.1
1977	79.6
1978	94.8
1979	104.2
1980	126.0
1981	138.6
1982	140.2
1983	178.0
1984	190.0
1985	194.1
1986	165.0
1987	208.5
1988	208.5
1998	250

منها إلاّ 2.9 مليون دينار أي أن نسبة التنفيذ لم تصل إلى 43% بينما نجد أن الفارق كبير إذا ما قارنا هذا العام بآخر بعد الثورة، ففي عام 1998 ف. بلغت مخصصات قطاع الصحّة 55.50 مليون دينار أي بنسبة تفوق 91.8% وهذا بذاته يعتبر معدلاً منخفضاً مقارنة بأعوام أخرى بعد ثورة الفاتح العظيم، إذ في عام 1981 ف. فاقت نسبة الصرف 109% وعام 1979 ف. فاقت النسبة 101%.

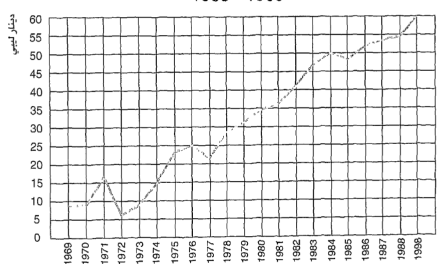


وهذه المؤشرات الإحصائية من حيث الإنفاق المالي تشير مجتمعة إلى الاهتمام الكبير الذي أعطته واستمرت في بذل العطاء فيه ثورة الفاتح العظيم وقيادتها التاريخية لهذا القطاع من بداية المسيرة عام 1969 ف. إلى يومنا هذا، ولعل هذا نابع لما هذا القطاع من أهمية في المحافظة على المواطن السليم أساس قيام المجتمع واستمراريته وتقدّمه.

شكل رقم (3 / 17)

تطور معدل الانفاق الفردي في قطاع الصحة خلال ثلاثين عاماً

1998 - 1969



ثانياً: تطور القوى البشرية العاملة(*) في قطاع الصّحّة خلال الثلاثين عاماً (1969 - 1998 ف.):

تتعرض البيانات الإحصائية الموضحة في الجداول رقم (6-17) (7-17) (8-17) والأشكال التوضيحية لها رقم (5-17) (6-17) (7-17) (8-17) القادمة لتطوّر القوى البشرية العاملة في قطاع الصّحّة على النحو التالي:

أ تطور أعداد الأطباء وأطباء الأسنان (1969 - 1998 ف.):

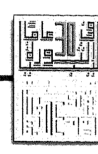
(*) القوى البشرية العاملة تتشمل الأطباء وأطباء الأسنان والهيئات الطبية والطبية المساعدة والفنيين والمساعدين

جدول رقم (5 - 17)

يوضح المخصصات المالية لقطاع الصحة ونسبة الصرف فيها خلال ثلاثين عاماً (للمليون دينار)

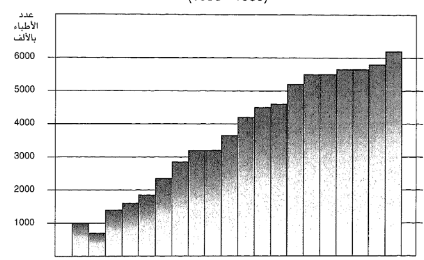
السنة	المخصصات (بالدينار)	المصروفات (بالدينار)	نسبة الصرف %
1969	6.900.000	2.900.000	
1970	9.800.000	4.900.000	% 50.0
1971	17.000.000	3.700.000	% 21.8
1972	24.100.000	15.400.000	% 63.9
1973	17.000.000	9.800.000	% 58.7
1974	22.900.000	15.900.000	% 69.4
1975	36.600.000	20.900.000	% 78.6
1976	35.800.000	28.300.000	% 79.1
1977	47.100.000	36.300.000	% 77.1
1978	68.100.000	53.500.000	% 78.6
1979	69.100.000	69.800.000	% 101.0
1980	93.000.000	69.100.000	% 74.3
1981	106.100.000	115.600.000	% 109.0
1982	93.700.000	84.000.000	% 89.6
1983	75.800.000	68.700.000	% 90.6
1984	71.300.000	63.200.000	% 88.6
1985	55.200.000	48.400.000	% 87.7
1986	59.200.000	44.800.000	% 75.7
1987	55.250.000	50.700.000	% 91.8
1988	55.250.000	50.700.000	% 91.8
1998	150.000	15.000	% 100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6 ـ 17) (ورسومه التوضيحية في شكل رقم (5ـ 17) (6 71) والذي يعكس لنا التطوّر العددي لأعداد الأطباء وأطباء الأسنان ومعدلاتها بالنسبة لعدد السكان، أنه خلال ثلاثين عاماً من مسيرة الثورة خطت سياسة الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن العمالة الأجنبية والاعتماد عليها خطوات جبّارة تعكسها البيانات الإحصائية المتاحة لنا. ففي عام 1969 ف. لم يكن هناك إلاّ 795 طبيباً وطبيب أسنان

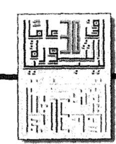


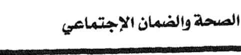
شكل رقم (5 / 17)

تطور عدد الاطباء بما فيهم أطباء الأسنان خلال الثلاثين عاماً (1998 - 1969)



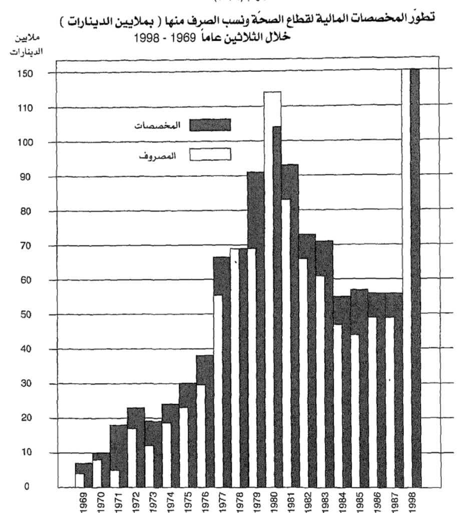
في حين أننا نجد أن هذا العدد قد زاد إلى 5770 طبيباً وطبيب أسنان عام 1998 ف. بزيادة قدرها 4975 طبيباً أي بما يزيد عن 7 أضعاف وبنسبة زيادة كمية تفوق 700% عمّا كان عليه عام 1969 ف.، كما تحسّن معدّل الأطباء بالنسبة لعدد السكان من طبيب لكل 2588 مواطناً عام 1969 ف. إلى طبيب لكل 706 مواطن عام 1998 ف. أي بفارق يصل إلى 1882 مواطناً لكل طبيب خلال الثلاثين عاماً، وهذا المعدّل يعتبر من المعدلات الدولية بالنسبة لمعدلات عدد الأطباء لعدد السكان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إجمالي عدد العناصر الطبية والبالغ 5770 طبيباً أي بنسبة تقارب 60% من المجموع الكلي في حين أننا نجد أن هذا العدد لم يصل إلى أكثر من 80 طبيباً وطبيب أسنان ليبي وبنسبة لم تتجاوز 10% عام 1969ف.، ولعل هذا التطوّر راجعٌ إلى النجاح الذي حظيت به السياسة الفاعلة لثورة الفاتح في هذا القطاع بإنشاء أكثر من جامعتين متخصصتين في العلوم الطبية، بالإضافة إلى سياسة الإيفاد إلى الخارج لإعداد هذه الكوادر لتحمل مسؤوليتها في مسيرة البناء وإحلالها محل الخبرات الأجنبية التي اعتمد عليها القطاع في مسيرته زمناً طويلاً.





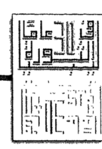
شكل رقم (4 / 17)

تطوّر المخصصات المالية لقطاع الصحة ونسب الصرف منها (بملايين الدينارات)
خلال الثلاثين عاماً 1969 - 1998



ب ـ تطورات أعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة (1969 ـ 1998ف.):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7 ـ 17) والرسوم التوضيحية في شكل رقم (7 ـ 17) والذين يوضحون لنا عددياً وبيانياً على التوالي، تطور أعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة خلال عشرين عاماً. بأن عدد هذه الهيئات قد زاد بمعدلات فائقة بفضل الجهود التي بُذلت لإعداد هذه الكوادر كماً وكيفاً خلال مسيرة الثورة (1969 ـ 1998ف.) بإنشاء أكثر من 43 معهداً صحياً ومدرسة للممرضات ومساعدات الممرضات في مختلف



جدول رقم (4 - 17)

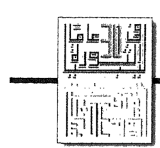
يوضح الانفاق المالي على قطاع الصحة خلال الثلاثين عاماً (بالمليون دينار)

السنة	عدد الاطباء*	المعدل بالنسبة للسكان (طبيب لكل)
1969	795	2588
1970	783	2562
1971	1423	1547
1972	1655	1416
1973	1863	1300
1974	2199	1139
1975	2779	965
1976	3116	911
1977	3116	923
1978	3627	831
1979	4110	760
1980	4388	755
1981	4455	750 752
1982	5182	719 750
1983	5477	752 719
1984	5546	686
1985	5604	673
1986	5604	671
1987	5684	710
1998	5770	706

* عدد الاطباء يشمل الاطباء البشريون والاسنان معاً

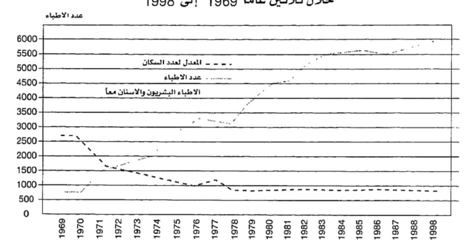
التخصصات والمستويات وبمختلف مناطق الجماهيريّة العظمى.

ففي عام 1969 ف. بلغ عدد الهيئات الطبية والمساعدة 2612 أي بما يعادل ممرضة أو مساعدة ممرضة لكل 726 مواطناً. في حين أن هذا العدد زاد إلى 18188 عنصراً عام 1998 ف. أي بما يعادل ممرضة أو مساعدة ممرضة لكل 226 مواطناً أي بزيادة قدرها 15576 عنصراً وبنسبة تفوق 700% وزيادة سنوية تقدر 35% عما كانت عليه عام 1969 ف. كما أن العناصر الليبية قد زادت وبشكل سريع منذ 1969 ف. حتى



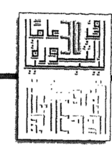
شكل رقم (6 / 17)

تطور عدد الاطباء ومعدلاتهم بالنسبة لعدد السكان
خلال ثلاثين عاماً 1969 إلى 1998



1988 ف.، في عام 1969 لم يكن يتجاوز عدد الليبيين من الهيئات الطبية 261 عنصراً. بينما تجاوز هذا العدد 9246 وبنسبة زيادة التفوق 1000% وزيادة سنوية تصل إلى حوالي 50% وبمعدل زيادة عددي يصل إلى 449 عنصراً سنوياً. خلال العشرين عاماً وهذه المعدلات في الزيادة تعتبر فريدة من نوعها إذا ما قورنت مع كثير من الدول الأخرى العربية وغير العربية.

وتكون الأرقام أكثر فاعلية إذا أخذنا في الاعتبار أن عدد العناصر الليبية من الهيئات الطبية والمساعدة بشكل عام قد تطور تطوراً ملحوظاً خلال هذه الفترة



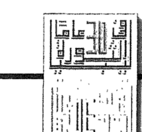
جدول رقم (7 - 17)

تطور إعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة خلال الثلاثين عاما (1969 - 1998)

السنة	العدد	المعدل لعدد السكان
1969	2612	726
1970	3073	644
1971	4473	465
1972	5315	406
1973	6292	358
1974	7026	335
1975	9388	265
1976	9931	260
1977	10467	258
1978	12558	216
1979	12999	221
1980	13524	240
1981	14058	240
1982	15309	224
1983	16295	220
1984	16570	220
1985	17476	217
1986	17486	215
1987	17786	230
1998	18188	226

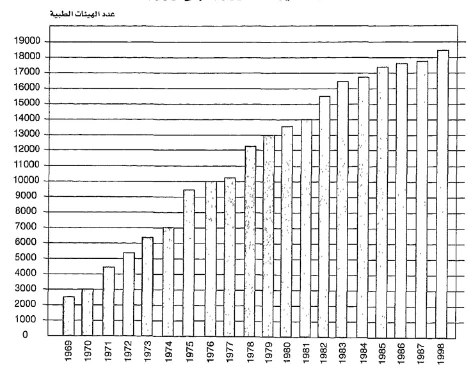
(1969 ـ 1988 ف.) ففي عام 1969ف. لم يتجاوز عدد هذه العناصر الليبية عن 261 عنصراً وبنسبة لا تتجاوز 10% من المجموع الكلي بينما زاد هذا الرقم إلى حوالي 9246 عام 1998 ف. وبنسبة تتجاوز 35% من المجموع الكلي للهيئات الطبية والطبية المساعدة التي ذكرناها سلفاً.

وهذا التطور الملحوظ يرجع بالدرجة الأولى إلى الاهتمام المتزايد من قبل ثورة الفاتح العظيم بهذا القطاع من 1969 ف. إلى يومنا هذا.



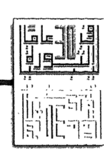
شكل رقم (7 / 17)

تطور اعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة
خلال ثلاثين عاماً 1969 إلى 1998



ج - تطوّر إعداد الفنيين والفنيات المساعدين خلال ثلاثين عاماً (1969 - 1998ف.):

يترجم لنا الجدول رقم (8 - 17) والرسوم التوضيحية في شكل رقم (5 - 17) التطور الهائل في إعداد العناصر الطبية الفنية والفنية المساعدة خلال ثلاثين عاماً من مسيرة الثورة فنجد أن خلال تلك الفترة، قد تطورت تطوراً هائلاً وسريعاً. وبالمقارنة بين الفترتين السابقتين لقيام الثورة ثورة الفاتح العظيم وما بعدها نلاحظ أنه في عام 1969 ف. (قبل قيام الثورة) لم يتجاوز عدد العناصر الفنية والمساعدة 418 عنصراً

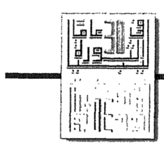


جدول رقم (8 - 17)

تطور عدد الفنيين والمساعدين خلال ثلاثين عاماً

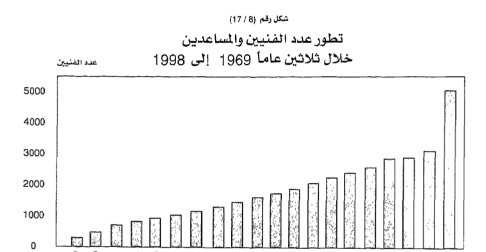
السنة	العدد	المعدل لعدد السكان (فني لكل)
1969	418	5000
1970	485	5210
1971	717	2929
1972	857	2645
1973	884	2640
1974	1013	2481
1975	1335	2010
1976	1485	1712
1977	1658	1773
1978	1799	1675
1979	1909	1638
1980	2239	1460
1981	2617	1310
1982	2771	1300
1983	3000	1300
1984	3300	1102
1985	3600	797
1986	3632	1036
1987	3632	1128
1998	4877	994

بينما زاد هذا العدد وبشكل ملحوظ خلال ثلاثين عاماً (1969 ـ 1998ف.) من عمر الثورة حتى وصل 4877 عنصراً عام 1988 ف. بزيادة تفوق 4459 عنصراً وبنسبة زيادة كلية تربو على 1000%، كما تحسن الحصول العام لإعداد تلك العناصر من فنيين ومساعدين بالنسبة لعدد السكان من فني ومساعد لكل 5000 مواطن عام 1969ف. إلى فني ومساعد لكل 994 مواطناً عام 1998 ف. بالإضافة إلى ذلك (وما يجب أن يؤخذ في الاعتبار) فإن عدد العناصر الفنية والمساعدة من الليبيين بالنسبة



شكل رقم (8 / 17)

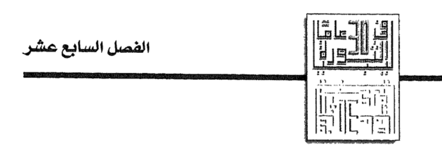
تطور عدد الفنيين والمساعدين
خلال ثلاثين عاماً 1969 إلى 1998



للمجموع الكلي لتلك العناصر العاملة في هذا القطاع قد تطورت بشكل سريع خلال هذه الفترة أيضاً.

ففي عام 1969ف. لم يتجاوز عدد عناصر الليبيين من الفينيين والمساعدين 56فنياً ومساعداً. وبنسبة لا تتجاوز 14% من المجموع الكلي لتلك العناصر بينما زاد هذا العدد حتى وصل 4324 عنصراً عام 1988ف. وبنسبة تقارب 89% من المجموع الكلي لعدد العناصر.

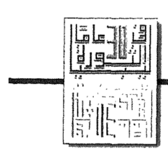
وهذه المؤشرات الإحصائية إحدى الدلائل التي تؤكد بأن الجهود العظيمة والتي بذلت خلال هذه الفترة من مسيرة (1969 ـ 1998 ف.)، من أجل تلييب أكبر عدد ممكن من الوظائف الصّحيّة المتخصصة والإدارية وغيرها، بهدف تقليل الاعتماد على الأيدي العاملة غير العربية الليبية في هذا المرفق الحيوي قد أتت ثمارها مع بداية العقد الثالث من مسيرة الثورة العظيمة.



جدول رقم (9 - 17)

التطور العددي لعدد الاسرة ومعدلها لعدد السكان خلال ثلاثين عاماً (1998 - 1969)

السنة	العدد	المعدل لعدد السكان (لكل 1000)
1969	6421	3.6
1970	7589	3.8
1971	7614	3.6
1972	8027	3.6
1973	9634	4.1
1974	10241	4.1
1975	10080	4.3
1976	12241	4.3
1977	12959	4.4
1978	13418	4.5
1979	13972	4.5
1980	14372	4.6
1981	15054	4.6
1982	16249	4.7
1983	16704	4.7
1984	17839	4.9
1985	19862	5.3
1986	19813	5.3
1987	19661	4.8
1988	23742	5.8
1998	24200	5.6



ثالثاً: التطوّر العددي للتجهيزات في القطاع:

(تطوّر عدد الأسرة ومعدلاتها لعدد السكان 1969 ـ 1998 ف.):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9 ـ 17) والرسومات التوضيحية له في شكل رقم (9 ـ 17) التي تعكس التطور العددي للأسرة خلال ثلاثين عاماً (1969 1988) ف.

شكل رقم (9 / 17)

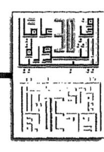
تطور عدد الاسرة خلال ثلاثين عاماً 1969 - 1998

سرير

26.000
24.000
22.000
20.000
18.000
16.000
14.000
12.000
10.000
8.000
6.000
4.000
2.000

1969 1970 1971 1972 1973 1974 1975 1976 1977 1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1998

من عمر ثورة الفاتح العظيم أن عدد الأسرّة قد زاد من 6421 سريراً عام 1969ف. إلى 24200 سريراً عام 1998 ف.، أي بمعدل زيادة 17779 سريراً خلال ثلاثين عاماً، وبنسبة زيادة كلية تفوق 320% كما أن معدلات عدد الأسرة لعدد السكان قد زاد من 3.6 سريراً لكل ألف نسمة عام 1969ف. إلى أكثر من 5.8 سريراً عام 1998 ف. وهذا يعتبر من المعدلات العالية مقارنة بالدول الأخرى.

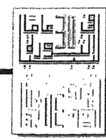


جدول رقم(10 - 17)

التطور العددي لوحدات الرعاية الصحية الاساسية خلال ثلاثين عاماً (1998 - 1969)

السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	414	-
1970	439	+ 25
1971	439	+ 25
1972	439	+ 25
1973	439	+ 25
1974	510	+ 96
1975	584	+ 170
1976	678	+ 264
1977	725	+ 113
1978	742	+ 328
1979	788	+ 374
1980	838	+ 424
1981	878	+ 464
1982	886	+ 472
1983	958	+ 544
1984	998	+ 584
1985	1038	+ 495
1986	1038	+ 430
1987	1038	+ 495
1998	1038	+ 495

ولعل هذه المقارنة تعطي مدلولاتها أكثر إذا أخذنا في الاعتبار أن قبل ثورة الفاتح العظيم 1969 ف. هناك كثيراً من المناطق الداخلية والنائية حرمت من الخدمات السريرية كافة، ولم تكن لديها إلاّ بعض المراكز الصحية التي تتوقف خدماتها عند الإسعافات الأولية فقط، في حين أننا وجدنا تلك المستشفيات



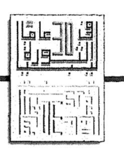
المركزية قد انتشرت بعد ثورة الفاتح العظيم في أنحاء الجماهيريّة العظمى كافة، فقد بلغ عددها 103 مستشفى متخصصاً (منها 8 مستشفيات جارٍ تنفيذها والأخرى منفذة) عام 1988 ف. في حين أن هذا العدد لم يتجاوز 10 مستشفيات متخصصة عام 1969 ف.

وهذه الإنجازات بدورها قد انعكست على المستوى الصحي العام للمواطنين بالجماهيرية بشكل واضح، إذ وصلت الخدمات الطبية لكل قرية ومنطقة نتيجة لسهولة الاتصال بالمراكز المنتشرة في جميع أرجاء الجماهيريّة العظمى.

رابعاً: تطور المرافق الصّحيّة خلال ثلاثين عاماً 1969 - 1998ف.:

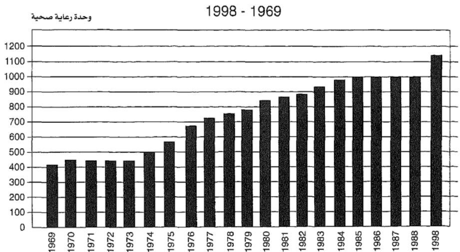
تبلور لنا الجداول رقم (10 - 17) (11 - 17) (12 - 17) (13 - 17) والرسوم البيانية لها في الأشكال رقم (9 - 17) (10 - 17) (11 - 17) (12 - 17) التطور العددي للمرافق الطبية في الجماهيريّة العظمى خلال المسيرة التنموية (1969 - 1988 ف.).

ففي الجدول رقم (10 - 17) والشكل البياني التوضيحي له رقم (9 - 17) نلاحظ التطور السريع في وحدات الرعاية الصحية الأساسية التي كانت تفتقر إليها كثير من المناطق خاصة النائية منها في الجماهيرية، إلاّ أنه بفضل الجهود الجبارة لثورة الفاتح العظيم خلال هذه المسيرة فقد تطوّر عدد وحدات الرعاية الصّحيّة من 414 وحدة عام 1969 ف. إلى 1038 وحدة نموذجية (مجهزة بأحدث التقنيات الحديثة) عام 1988 ف. وبزيادة قدرها 624 وحدة وبنسبة زيادة كلية تفوق 200% عما كانت عليه قبل قيام ثورة الفاتح العظيم. كما أن هذه الوحدات وزعت بشكل عادل بين جميع المناطق، فلا نجد أي منطقة مهما كانت بعيدة إلاّ كانت وحدة الرعاية الصحية الأساسية إحدى مرافقها الأساسية لتقديم الخدمات الطبية الأساسية للسكان والمواطنين في تلك المناطق، التي حرمت منها ردحاً من الزمن وخاصة قبل قيام ثورة الفاتح العظيم.

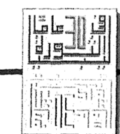


شكل رقم (10 / 17)

التطور العددي لوحدات الرعاية الصحية الاساسية خلال ثلاثين عاماً 1969 - 1998



يترجم لنا الجدول رقم (11 ـ17) والشكل البياني التوضيحي له رقم (10 ـ17) التطوّر العددي لمراكز الرعاية الصّحيّة الأساسية، فبالمقارنة بين عامي 1969 ف. (قبل قيام الثورة) و1998 ف. (بعد ثلاثين عاماً من المسيرة الرائدة) نجد أنّ الفارق كبير بين ما كانت عليه المرافق الصحية الأساسية قبل الثورة وبعدها كمّاً وكيفاً، فقد كان عدد مراكز الرعاية الصّحيّة الأساسية قبل الثورة (1969 ف.) لا يتجاوز 3 مراكز للرعاية الصّحيّة الأساسية تفتقر إلى أبسط التقنيات، وهذا الرقم بحد ذاته يعكس مأساة كان يعاني منها هذا القطاع مما انعكس بدوره سلباً على المستوى الصحي للمواطنين وحرمانهم من أبسط الخدمات الصحية القادرة على حمايتهم من الأمراض التي تفشّت بينهم وبشكل كبير، بينما نجد أنّ هذا الرقم ارتفع وبشكل ملحوظ من بداية السنوات الأولى للثورة وهذا يعبّر عن المبادىء الأساسية التي



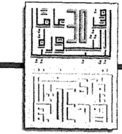


جدول رقم (11 - 17)

التطور العددي لوحدات الرعاية الصحية الاساسية خلال ثلاثين عاماً (1998 - 1969)

السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	3	-
1970	12	+ 9
1971	34	+ 31
1972	34	+ 31
1973	34	+ 31
1974	58	+ 55
1975	58	+ 55
1976	78	+ 75
1977	81	+ 78
1978	88	+ 85
1979	103	+ 100
1980	148	+ 145
1981	168	+ 165
1982	176	+ 173
1983	208	+ 205
1984	228	+ 225
1985	248	+ 245
1986	248	+ 245
1987	248	+ 245
1998	248	+ 245

قامت من أجلها الثورة ومن ضمنها حماية المواطنين صحياً واجتماعياً وإنقاذ هذا الشعب من براثن الأمراض التي عانى منها بسبب نقص الخدمات الصّحيّة بل فقدانها في كثير من الأحيان وبخاصة في المناطق النائية. فارتفع عدد مراكز الرعاية الصحية الأساسية بعد عشرين عاماً من 3 مراكز للرعاية إلى 248 مركزاً للرعاية





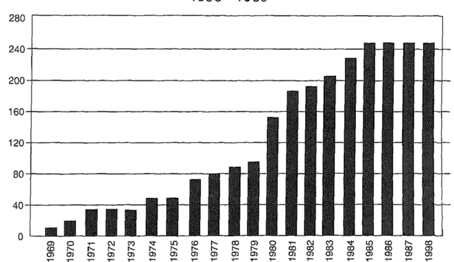
الصّحيّة عام 1998 ف.، أي بزيادة قدرها 245 مركزاً وبنسبة كلية تزيد عن 2100% وهذا المعدل في حد ذاته يعتبر إنجازاً قد يعجز عن تحقيقه كثير من الدول خلال هذه الفترة القصيرة.

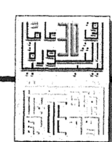
لقد اهتمّت ثورة الفاتح العظيم منذ قيامها 1969 ف. بإنشاء المرافق الطبية ذات الطابع النموذجي المتميّز ولعلّ من أبرز هذه العلامات في إنجازات هذا القطاع العيادات المجمعة المجهزة بأحدث الوسائل العلمية والعملية القادرة على تقديم أفضل الخدمات وأسرعها في جميع التخصصات للمواطن، فقد قامت ثورة الفاتح بإنشاء عدة عيادات مجمعة في مناطق مختلفة في الجماهيريّة العظمى وبخاصة المناطق ذات الكثافة السكانية، وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (12-17) والرسوم

شكل رقم (11 / 17)

التطور العددي لوحدات الرعاية الصحية الاساسية خلال ثلاثين عاماً

1998 - 1969



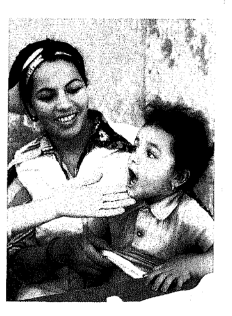


جدول رقم (12 - 17)

تطور عدد العيادات المجمعة خلال ثلاثين عاماً

(1998 - 1969)

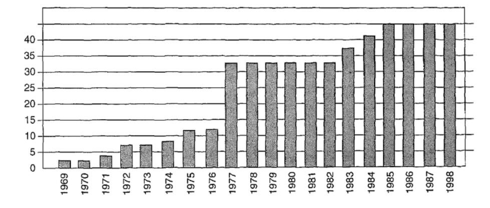
السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	1	-
1970	1	-
1971	3	+ 2
1972	6	+ 5
1973	6	+ 5
1974	7	+ 6
1975	12	+ 11
1976	12	+ 11
1977	28	+ 27
1978	28	+ 27
1979	28	+ 27
1980	28	+ 27
1981	28	+ 27
1982	28	+ 27
1983	32	+ 31
1984	36	+ 35
1985	40	+ 39
1986	40	+ 39
1987	40	+ 39
1998	40	+ 39



التوضيحية له شكل رقم (11 ـ17)، إذ نلاحظ أن هناك تطوّراً واضحاً في عدد تلك العيادات بالمقارنة بين عامي 1969 ف. 1998 ف. ففي عام 1969ف. لم تكن هناك إلاّ عيادة مجمعة واحدة في حين أن هذا العدد وصل إلى (40) عيادة مجمعة من عام 1998 ف. أي بزيادة (39) عيادة وبنسبة زيادة كلية حوالي 3900% وهذا المعدل

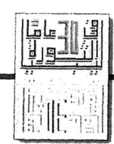
شكل رقم (12/17)

تطور عدد العيادات المجمّعة خلال ثلاثين عاماً 1969 - 1998



يعتبر فريداً إذا نظرنا إلى الإمكانيات المادية المهولة التي تنفق لإنشاء عيادة مجمعة واحدة فهي تقدر بملايين الدينارات لإنشائها وتجهيزها ولكن ثورة الفاتح العظيم في مسيرتها الرائدة لم تعرف المستحيل ولا الصعب، ولعلّ هذه الإنجازات في القطاعات الحرفية إذا ما قورنت بالمشاريع الاستراتيجية الأخرى التي تحققت بفعل ثورة الفاتح العظيم قد لا تجد مكاناً في تصنيفها معها ولكن يظل الإنسان محور تقدّم المجتمع ورقيّه، وهذا المحور هو الذي اتخذته ثورة الفاتح العظيم أساساً لها في تلك الانطلاقة الرائدة والمسيرة التنموية المتميزة التي أنفقت عليها بلايين الدينارات.





الصحة والضمان الإجتماعي

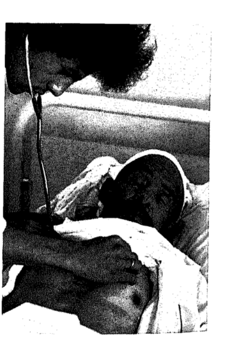


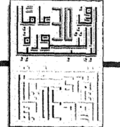
يعكس لنا الجدول رقم (13 ـ17) والرسوم البيانية المرفقة معه شكل رقم (13 ـ17) التطور العددي لإحدى المنجزات في قطاع الصحّة وهي مراكز الدرن، وقد حظيت مثل هذه المراكز التي تهتم بمكافحة الأمراض المستوطنة مثل مراكز مكافحة الملاريا والبلهارسيا وغيرها من الأمراض باهتمام ثورة الفاتح العظيم سعياً وراء خلق الإنسان السوي الخالي من الأمراض والعاهات حتى إنّنا صرنا نسمع الآن عن مثل هذه الأمراض ولا نراها متفشية بين أبناء هذا المجتمع.

جدول رقم(13 - 17)

التطور العددي لمراكز الدرن خلال ثلاثين عاماً (1969 - 1998)

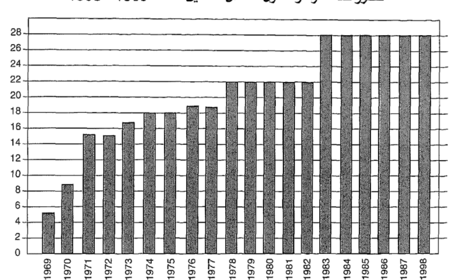
السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	5	-
1970	9	+ 4
1971	16	+ 11
1972	16	+ 11
1973	17	+ 12
1974	18	+ 13
1975	18	+ 13
1976	19	+ 14
1977	19	+ 14
1978	22	+ 17
1979	22	+ 17
1980	22	+ 17
1981	22	+ 17
1982	22	+ 17
1983	28	+ 23
1984	28	+ 23
1985	28	+ 23
1986	28	+ 23
1987	28	+ 23
1998	28	+ 23



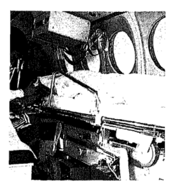


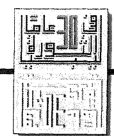
شكل رقم (13/17)

تطور عدد مراكز الدرن خلال ثلاثين عاماً 1969 - 1998

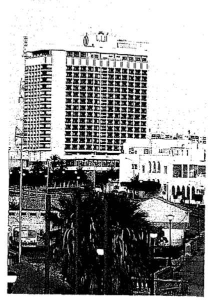


ومن بين الأمراض المستوطنة التي أولت ثورة الفاتح العظيم عنايتها لمكافحته وانقراضه مرض الدرن، فقد أنشئت له أكثر من 28 مركزاً موزعة في أنحاء الجماهيريّة العظمى في حين أن هذه المراكز لم يتجاوز عددها 5 مراكز عام 1969 ف.، أي بزيادة قدرها 23 مركزاً خلال عشرين عاماً وبنسبة زيادة كلية تقدّر بأكثر من 500% عمّا كانت عليه عام 1969 ف.، وهذا في حدّ ذاته يعكس الاهتمام البالغ الذي أولته ثورة الفاتح العظيم ليس في هذا الجانب فحسب بل في جميع الجوانب المتعلقة بهذا القطاع من إعداد الكوادر الفنية إلى توفير الدواء والعلاج المجاني إلى رصد المبالغ الضخمة لإنجاز المرافق الطبية النموذجية إلى تجهيز تلك المرافق بأحدث وأفضل وأكثر التقنيات فاعلية في هذا المجال.





ثانياً: الضّمان الاجتماعي:



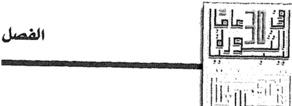
نتناول في هذا الجزء من هذا الفصل أحد القطاعات الأساسية للتحولات الاجتماعية في الجماهيريّة العظمى وهو قطاع الضّمان الاجتماعي وأنظمة الرعاية الاجتماعية. والواقع أننا إذا بحثنا في تعريف مفهوم الضّمان الاجتماعي وتحديده لوجدنا أن هذا المفهوم يختلف باختلاف الأيديولوجيات والسياسات في كل مجتمع، إذ نجد أن بعض المجتمعات تأخذ بفكرة التأمين الاجتماعي لحماية بعض الفئات من الأخطار الصناعية والاجتماعية التي صاحبت حركة التصنيع. غير أن مجتمعات أخرى أخذت بفكرة الأمن الاجتماعي الذي يرمي إلى تدخّل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي نتيجة للأزمات التي تمر بها تلك المجتمعات.(١)

أمّا نظام الضّمان الاجتماعي الذي نحن بصدد الحديث عنه والمطبّق حالياً في الجماهيريّة العظمى منذ صدور القانون رقم 73 لسنة 1973 ف. وكذلك القانون رقم 13 لسنة 1980 ف. فهو نظام شامل لكل أفراد المجتمع لا تقتصر منافعه أو خدماته على فئة معينة كما هو الحال في نظامي التأمين الاجتماعي والأمن الاجتماعي. لقد استهدفت ثورة الفاتح العظيم الإنسان الفرد والمجموع إذ أكدت على أن الرعاية الاجتماعية حق يجب ضمانه لكل المواطنين.

ولمّا كانت الرعاية الاجتماعية هي تلك النشاطات والجهود الإنسانية لتوفير الخدمات لإشباع احتياجات الإنسان المتنوعة بما في ذلك نظم هذا الإشباع وتنظيماته فقد حرصت الثورة منذ انبلاجها عام 1969 على إجراء تعديلات عديدة في النظم الاجتماعية القائمة من قبل كأنظمة التقاعد وأنظمة التأمين الاجتماعي ونظام الزكاة حيث منحت هذه التعديلات مزايا عديدة تهدف جميعها إلى تحسين حقوق المضمونين والمنافع المستحقة لهم.

---

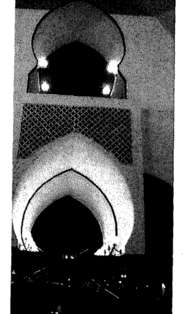
(١) دكتور الكوني ا عبوده ، « مدخل الى فكرة الضمان الاجتماعي الليبي» مجلة العلوم القانونية، مطابع الثورة للطباعة والنشر، العدد الثالث والرابع ، السنة الثانية سنة 1988 ف. ص 53 .



وفي عام 1973 ف. صدر قانون الضمّان الاجتماعي رقم 72 لسنة 1973ف. متمشياً مع الأهداف الإنسانية لثورة الفاتح العظيم فقد اختلف هذا القانون اختلافاً جوهرياً عن نظام التأمين الاجتماعي ونظام المساعدات الاجتماعية التي كانت قائمة قبل قيام الثورة، وقد كان نظام البر والمساعدات الاجتماعية الذي تشرف عليه الجمعية الوطنية للبر والمساعدات الاجتماعية عبارة عن نظام أريد به إسكان العجزة ومنعدمي الدخل إذ أن المساعدات المالية التي تقدّم للفرد لا تزيد عن خمسة دنانير شهرياً وكثيراً ما يتعطّل منح هذه المساعدات بسبب قلّة موارد وإمكانيات الجمعية الوطنية للبر والمساعدات(1).

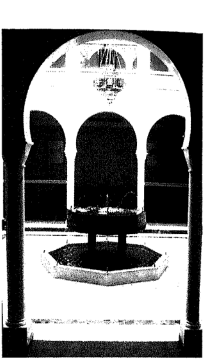
يهدف قانون الضمّان الاجتماعي رقم 72 لسنة 1973 ف. إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وحماية الفرد والأسرة والمجتمع في حالات المرض وإصابة العمل والولادة والشيخوخة والعجز وعند البطالة وفي حالات الكوارث والطوارىء فهو بحق يمثّل نقطة البداية الحقيقية لنظام الضمّان الاجتماعي الشامل إذ تمثلت شموليته بالإضافة إلى المنافع العينية والنقدية، التنظيم والإدارة كذلك فاقتضى القانون ضم جميع الأنظمة الأخرى كالتأمين الاجتماعي ونظام التقاعد وجمعية البر والمساعدات الاجتماعية وأي نظام آخر قديم أو حديث يتفق وأهداف هذا القانون.(2)

أمّا فيما يتعلّق بالمنافع الضمّانية فإن الضمّان الاجتماعي يشمل المنافع النقدية المتمثّلة في معاش الشيخوخة، معاش العجز، معاش المرض المستديم وكذلك المعاش الأساسي لمنعدمي الدخل وفاقدي العائل ومن يقل معاشه بموجب الأنواع الأخرى من المعاشات عن الحد الأدنى المقرر. هذا وقد نصّت المادة 11 من القانون على منافع نقدية قصيرة الأمد وهي المساعدات المالية اليومية في حالة العجز المؤقت للمرض أو إصابة العمل أو الولادة وفي حالة البطالة وعلاوة العائلة



(1) اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، المبادرة وجهود الجماهيرية من أجل المعاقين، ص 9.

(2) الهيئة العامة للضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي ، انتربرنت، مالطا 1978ف. ص 11.



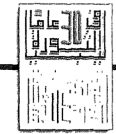
وكذلك المنح والإعانات الأخرى كإعانـة الحمـل وإعانة الدفن ومنحة الولادة أو أية منح أخرى في حالات الكوارث والطوارىء. وقد كفل القانون منافع عينية لكل المستفيدين من أنظمة الضمّان الاجتماعي إذ اشتملت هذه المنافع العينية على إعادة التأهيل للمصابين والمرضى بهدف منحهم فرصاً جديدة للعمل والإنتاج. أما في مجال الطفولة فقد نصّ القانون على رعاية الطفولة بدور الحضانة ودور الرعاية ورياض الأطفال، وأيضاً رعاية الجانحات والأحداث المنحرفين في دور متخصصة ورعاية الشيخوخة في دور الشيخوخة أو الرعاية في البيت.(1)

وفي تحديد المستفيدين من أنظمة قانون الضمّان الاجتماعي رقم 72 لسنة 1973 ف. نصّت المادة 28 بأن تسري أنظمة الضمّان الاجتماعي بحسب نوعيتها على مستخدمي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وأفراد القوات المسلحة والشرطة والعاملين بموجب عقود شفهية أو مكتوبة بالحكومة والقطاعين العام والخاص، وكذلك أصحاب المهن الحرّة وأصحاب الحرف والعاملين بمنازلهم والعاملين في الزراعة لحسابهم أو لدى غيرهم، وأصحاب العمل والشيوخ والأرامل والأيتام ممن لا عائل لهم، وكذلك من انقطعت أو ضاقت بهم سبل العيش ولم يكن لهم مَن تجب عليه نفقتهم.

إن التشريعات الضّمانية في الجماهيريّة العظمى ليست جامدة جموداً مطلقاً بل إنّها متطورة ومواكبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع. ولتساير أنظمة الضّمان الاجتماعي التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أحدثته التحولات الثورية بإعلان قيام سلطة الشعب وإعلان النظام الجماهيري الذي يكفل الرعاية لكل مواطن محتاج، رُئي إعادة النظر في قانون الضّمان الاجتماعي رقم 72 لسنة 1973 ف. ليحل محله تشريع جديد وهو القانون رقم 13 لسنة 1980 ف. الذي تم عرضه في مذكرة على

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص 11، 22 .



المؤتمرات الشعبية لمناقشته في دور انعقادها الثالث لعام 1979ف.، وصاغه مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الخامس بتاريخ: 1 ـ 6/1/1980 ف.(1)

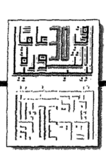
وإذا نظرنا إلى أهم السمات التي تضمنها القانون الجديد بشأن الضّمان الاجتماعي كما وردت بالمذكرة الإيضاحية لوجدنا هذا القانون قد وصف بأنه إسلامي استهدف مبادىء التضامن والتراحم والبر والتكامل وسد حاجة العاجز وتقرير حق للمحروم في مال المجتمع.

أما السمة الثانية للقانون الجديد فهي الثورية أي إنه يقوم على تطبيق ما ورد في النظرية العالمية الثالثة من مقولات اقتصادية واجتماعية، كما يؤكد على مسؤولية المجتمع اتجاه أفراده في توفير المعاش والحاجات الأساسية للفرد غير القادرة على الكسب سواء بسبب المرض أو الإصابة أو الذي بلغ سن الشيخوخة أو مَن انقطعت موارده أو فقد عائلته.(2)

وتمشياً مع ما جاءت به النظرية العالمية الثالثة وتحرير العمال من قيود الأجرة وتطبيقاً لمقولة شركاء لا أجراء اتسم القانون الجديد بإضافة فئة رابعة إلى فئات المضمونين وهي فئة الشركاء. وفيما يتعلّق بالمرأة العاملة راعى القانون الفوارق الطبيعية بين كل من المرأة والرجل سواء من حيث طبيعة العمل أو سن انتهاء الخدمة. ولمّا كانت الأسرة هي البيئة الطبيعية التي ينشأ فيها الطفل فقد نص القانون على قصر إيواء الأطفال في دور الرعاية والمؤسّسات الاجتماعية على الأطفال الذين ليس لهم مأوى خاص أو الذين لا تسمح لهم ظروفهم العائلية بأن ينشأوا في أسرة طبيعية.

(1) أمانة اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980ف.، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، بدون تاريخ الصفحات 47 ـ 49 .

(2) المرجع السابق نفسه، الصفحات 50 ـ 51 .



يضاف إلى ما سبق أن الهدف الحقيقي من قانون الضّمان الاجتماعي ليس تقديم منح وإعانات مالية بل إنه يشجع الفرد في المجتمع على مواصلة البذل والإنتاج حتى يكفل له المجتمع حقوقه ويشبع احتياجاته عند انتهاء خدماته أو عند بلوغه السن المحددة للعمل أو عند العجز عن العمل بسبب الإصابة أو المرض. كما أن منافع الضمان الاجتماعي كما سبق وأن أشرنا ليست مجرد مكافآت أو إعانات وقتية لكنها معاشات دائمة للمضمون ولأفراد أسرته وللمستحقين عنه عند وفاته.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية يهدف قانون الضّمان الاجتماعي إلى تقديم العون والمساعدة وإيواء وتوجيه وتعليم وإرشاد الذين تتطلب ظروفهم ذلك بقصد تكييفهم وإيجاد الحلول التي تتفق مع قدراتهم واستعداداتهم.

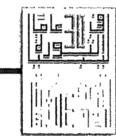
وفي ختام عرضنا لبعض نصوص قانون الضّمان الاجتماعي لا بد لنا أن نشير إلى أن الضمان الاجتماعي في الجماهيريّة العظمى لا يفرّق بين المواطنين وبين غير الوطنيين المقيمين بالجماهيريّة العظمى وذلك تطبيقاً للاتفاقية الدولية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في الضّمان الاجتماعي.(1)

المعاشات والمساعدات والإعانات الضمانية:

قبل أن نتطرق إلى المعاشات والمساعدات التي يقدمها الضّمان الاجتماعي لأفراد المجتمع نشير إلى أن قانون الضّمان الاجتماعي قد حدد في المادة 31 فئات المضمونين المشتركين وفئات المنتفعين بأنظمة الضّمان على الوجه الآتي:

1. المشتركون الذين لهم الحق في الاستفادة من منافع الضمان الاجتماعي سواء كانت هذه المنافع نقدية أو عينية هم فئات الشركاء من المنتجين العاملين في المنشآت الإنتاجية التي تطبق مقولة شركاء لا أجراء والموظفون بالأمانات

(1) أمانة اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الرابع، الدار العربية للكتاب 1983ف. ، ص 81.



والهيئات والمؤسسات العامة واللجان الشعبية والجهات العامة الأخرى، وكذلك العاملون لحساب أنفسهم في المهن الحرة والحرف أو في الزراعة والصناعة، يضاف إلى ذلك المستحقون من أفراد أسر الفئات المشار إليها.

المضمونون الذين يستحقون المعاشات الأساسية منهم الأفراد الذين لا عائل لهم كالأرامل والأيتام والشيوخ والعاجزين ومن انقطعت بهم سبل العيش أو ضاقت عليهم نظراً لعدم وجود من يرعاهم أو يلتزم بنفقتهم. (1)

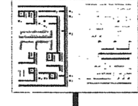
ومن يلقِ نظرة على المعاشات والإعانات والمساعدات التي قدمها الضّمان الاجتماعي خلال ثلاثين سنة مضت يلاحظ أن المعاشات بمختلف أنواعها قد تطورت بشكل ملحوظ، إذ ارتفع الحد الأدنى للمعاشات من ثلاثين ديناراً شهرياً إلى خمسين ديناراً شهرياً. (2) وبعد صدور قانون الضّمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 ف. تم تحديد الحد الأدنى للمعاشات ليصل إلى 96 ديناراً شهرياً، كما رفعت بعض المعاشات الأخرى بنسب ما بين 8% إلى 30% أمّا المعاشات الأساسية فقد رفعت قيمتها من خمسين ديناراً إلى ستين ديناراً للفرد الواحد. أمّا في حالة الفرد الذي يعول شخصاً آخر فقد زيد المعاش الأساسي إلى سبعين ديناراً شهرياً وإلى ثمانين ديناراً بالنسبة للفرد الذي يعول ثلاثة أفراد أو أكثر، يضاف إلى ذلك علاوة العائلة المقررة. (3)

---

(1) أمانة اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 ، لسنة 1980 ف. ، ص 27.

(2) أمانة الضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثاني، المؤسسة العربية الاوروبية للنشر والاعلام، 1979 ف. ص19.

(3) اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، تقرير حول صندوق الضمان الاجتماعي، 1979 – 1985ف، اكتوبر 1985 ف.، ص 4 .



جدول رقم (14 - 17)

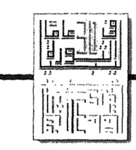
يوضح فيه المساعدات و الإعانات و المعاشات و عدد الحالات خلال السنوات من 1969 - 1978

البيان	1969		1970		1971		1972		1973		1974		1975		1976		1977		1978	
	القيمة	حالة	القيمة	حالة	القيمة	حالة	القيمة	حالة	القيمة	حالة	القيمة	حالة	القيمة	حالة	القيمة	حالة	القيمة	حالة	القيمة	حالة
مساعدات العجز المؤقت																				
المرض العادي	272728	18401	427001	29989	520881	39589	676471	47511	921894	57799	1099371	60257	1332013	62458	1431961	64716	1475789	56580	1862144	51381
إصابة العمل	226299	8761	258889	9050	276968	10288	425275	15358	563400	18463	747240	20633	942553	21657	967011	22309	898180	16868	1028237	13750
الأمومة	3164	105	3388	70	7073	179	12644	260	17757	206	27235	378	37899	501	50029	798	53792	849	58338	944
الدفن	8530	400	13435	436	12027	362	16910	564	23100	789	23460	782	22905	764	25143	847	21000	700	25920	864
الولادة	110494	16155	117677	16472	138537	18571	157992	22571	190057	28005	208201	29743	209391	29913	219645	31377	191744	27392	189910	27130
الحمل	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	3432	393	7251	602	6867	582	7953	690
مجموع المساعدات	**621215**	**43822**	**820390**	**656017**	**95548**	**68989**	**1289292**	**86264**	**171608**	**105262**	**2105507**	**111792**	**2548193**	**115686**	**2701040**	**120649**	**2647372**	**102971**	**3172501**	**94759**
الإعانات																				
إعتلال الصحة لسبب إصابة العمل	21865	249	30792	305	24188	182	31752	248	68356	356	74376	389	107794	498	132508	504	106967	420	88027	333
الشيخوخة	601	24	1114	31	846	34	697	19	1630	31	267	5	425	4	102	1	122	1	46	1
إعتلال الصحة بمرض عادي	242	16	664	39	483	27	1034	38	2334	44	1116	10	338	5	377	4	66	1	--	--
الترمل و التيتم	1132	55	1800	74	1380	53	2511	56	5282	100	1142	35	588	10	588	9	736	6	1091	7
رواح الأرامل	1851	19	2623	31	2498	23	2278	22	4326	30	5245	25	5086	30	4779	27	3879	21	6299	45
مجموع الإعانات	**25682**	**363**	**36993**	**480**	**29395**	**319**	**38272**	**383**	**81928**	**558**	**82946**	**473**	**114231**	**547**	**138354**	**545**	**111770**	**449**	**95463**	**386**
الإعانات	54519	739	60998	896	49517	1017	49560	611	224619	846	317694	1076	463052	1438	596830	1677	556098	1757	739666	1788
الشيخوخة	19717	299	25249	378	35165	517	56530	622	219858	732	279889	993	442984	1418	625267	1712	689451	1924	835376	2112
إعتلال الصحة بمرض عادي	45972	163	57694	799	69376	224	84033	270	144327	285	151090	326	191912	360	227790	395	243324	411	327304	546
إعتلال الصحة الجزئي	62866	548	74504	609	87173	676	99841	808	176069	863	199270	1031	223590	1157	263765	1301	301511	1413	348843	1474
الترمل و التيتم	85829	1580	112492	1789	134293	1926	176165	1636	634377	2140	792350	2673	1078850	3140	1330765	3746	1481161	4361	1981679	4896
مجموع المعاشات	**268903**	**3329**	**330937**	**3871**	**375524**	**4360**	**476129**	**3947**	**1399250**	**4866**	**1740293**	**6099**	**2400389**	**7513**	**3044417**	**8831**	**3271545**	**9871**	**4232868**	**10816**

وبإلقاء نظرة على الجدول (1 ـ 20) الذي يبيّن قيمة المساعدات الإعانات والمعاشات المختلفة وكذلك عدد الحالات المستفيدة بالمنافع الضّمانية خلال الفترة من 1969 ف. إلى 1978 ف.، نلاحظ الزيادات الملحوظة التي طرأت سواء من الناحية القيمية أو من حيث عدد الحالات التي استفادت بالمعاشات أو المساعدات الضمانية. ففي مجال مساعدات العجز المؤقت ارتفعت قيمة المساعدات خلال السنوات العشر الأولى من 621215 ستمائة وواحد وعشرين ألفاً ومائتين وخمسة عشر ديناراً عام 1969 ف. إلى 3172501 ديناراً عام 1978ف. أمّا فيما يتعلّق بالإعانات الخاصة باعتلال الصحة بسبب إصابة العمل أو بسبب المرض العادي، وأيضاً في حالات الترمل واليتم فقد زادت قيمة الإعانات خلال السنوات المذكورة بنسب متفاوتة إذ زادت الإعانات من 25.682 ديناراً عام 1969ف. لتصل إلى 183.354 ديناراً في عام 1976ف. وأما المعاشات في حالات الشيخوخة واعتلال الصحة بسبب المرض أو الاعتلال الجزئي ومعاشات الترمل واليتم فقد زادت قيمتها هي الأخرى من 268.903 ديناراً عام 1969ف. إلى 4.232.868 ديناراً عام 1978ف. كما ارتفع عدد الحالات المستفيدة من المعاشات خلال المدة نفسها إلى 10816 حالة.

أما الجداول الإحصائية (15 ـ 17) (16 ـ 17) (17 ـ 17) فهي تبين عدد المعاشات الأساسية والتأمينية والتقاعدية التي قام صندوق الضّمان الاجتماعي الذي سوف نتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد بصرفها لمختلف بلديات الجماهيرية خلال الفترة من 1979 إلى 1988ف. وبالتالي تؤكد هذه الجداول مدى شمولية نظام الضّمان الاجتماعي، إذ أصبحت منافعه وخدماته المتعددة تغطي كل المواطنين والأجانب بمختلف بلديات الجماهيريّة العظمى(*).

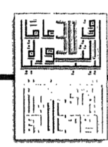
(*) وفقاً للقانون رقم (2) السنة 1998ف.، تغير نظام البلديات الى نظام الوحدات الادارية وأطلق عليها اسم الشعبيات .



أما فيما يتعلّق بالمصروفات المالية عن الفترة المذكورة فإننا سنتناول ذلك عند حديثنا عن نشاطات صندوق الضّمان الاجتماعي ومصروفاته على المنافع الضّمانية النقدية.

صندوق الضّمان الاجتماعي:

لمّا كانت الإدارة عاملاً أساسياً وفعّالاً في تنفيذ وتطبيق أحكام القوانين والتشريعات الضّمانية وإيصال الخدمات لكل الفئات، لذلك نص قانون الضّمان الاجتماعي رقم 72 لسنة 1978 ف. على إنشاء الهيئة العامة للضمان الاجتماعي لتقوم بتنفيذ أحكام شؤون الضّمان الاجتماعي وإدارته بالجماهيرية وفي عام 1979 ف. نص قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر في 20 ربيع الآخر من وفاة الرسول الموافق 29 مارس 1979ف. من الميلاد على إنشاء صندوق الضّمان الاجتماعي بأمانة الضّمان الاجتماعي ليكون له شخصيته الاعتبارية. ولكن ينبغي لنا أن نقول إن صدور قانون الضّمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 ف. أكد على أهمية إنشاء صندوق للضمان الاجتماعي باعتباره جهازاً مستقلاً، فقد نصت المادة (6) من القانون المذكور بأن يكون بأمانة الضّمان الاجتماعي صندوق للضمان الاجتماعي له شخصيته الاعتبارية وميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة وحسابات مستقلة. أما فيما يتعلّق بإدارة الصندوق وتدبير شؤونه فقد نصّ القانون على أن تتولى ذلك لجنة برئاسة أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي وعضوية كل من مدير صندوق الضّمان ومندوبين عن جهات العمل والمضمونين.

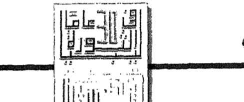


جدول رقم (15 - 17)

بين عدد المعاشات المصروفة لمختلف بلديات الجماهيرية
عند الفترة من 1979 إلى 1988

البلدية	معاش أساسي	معاش تأمين	معاش تقاعدي	معاش ضماني
بنغازي	3691	2522	2094	4070
أجدابيا	2245	296	180	963
الكفرة	618	45	20	110
زلطين	2793	164	167	355
الخمس	3738	286	264	998
سرت	--	230	191	699
مصراتة	2639	430	248	909
سوق الجين	896	88	66	500
ترهونة	2713	243	112	369
الزاوية	3259	390	462	1233
النقاط الخمس	2699	452	243	1223
غريان	2780	238	353	1005
يفرن	2115	195	198	743
غدامس	1246	109	115	501
العزيزية	679	--	--	--
سبها	900	307	317	671
اوباري	1060	61	45	389
الشاطي	1108	32	75	562
مرزق	--	--	--	--
الفاتح	--	385	201	1043
الجبل الأخضر	2046	671	--	1843
طبرق	2458	349	202	671
درنة	1400	161	330	1652
طرابلس	4630	4191	3598	6490

المصدر : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعي
صندوق الضمان الإجتماعي، تقرير حول صندوق الضمان الإجتماعي 1979 - 1985

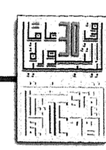


جدول رقم (16 - 17)

يبين عدد المعاشات الاساسية والتأمينية والتعاقدية والمعاشات الضمانية التي قام صندوق الضمان الاجتماعي بصرفها عن طريق أمانات الضمان الاجتماعي بالبلديات حتى 30 / 9 / 1986

البلدية الفرع البلدي	عدد المعاشات الاساسية	عدد المعاشات التقاعدية والتأمينية	عدد المعاشات الضمانية	الإجمالي
طبرق	2361	656	1253	4270
درنة	1391	741	1905	4037
الجبل الأخضر	2234	998	2282	5514
الفاتح	1453	583	67	2103
نغاري	3760	4535	4861	12156
أجدابيا	2335	410	1273	4018
سرت	1833	452	949	3234
سوق الجين	913	169	770	1852
الكفرة	624	68	459	1151
مصراتة	2662	751	1358	4771
زلطين	2755	326	482	3563
الخمس	3375	522	1335	5232
ترهونة	2805	364	629	3798
طرابلس	4458	7622	7823	19903
العزيزية	720	122	916	1758
الزاوية	3398	956	1870	6224
النقاط الخمس	2648	802	1615	5065
غريان	2921	580	1674	5175
يفرن	2338	408	988	3734
غدامس	1418	243	675	2336
سبها	2233	951	1873	5057
اوباري	1133	132	429	1694
مرزق	1186	36	313	1535
المجموع	50954	22427	35799	109180

المصدر : صندوق الضمان الإجتماعي، التقرير السنوي 1986



جدول رقم (17 - 17)

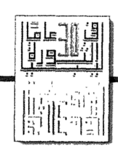
يبين أنواع و عدد المعاشات التي تم صرفها من قبل صندوق الضمان الإجتماعي بمختلف بلديات الجماهيرية عام

إسم البلدية	معاشات تأمينية	معاشات تقاعدية	معاشات تقاعدية للعسكريين	معاشات ضمانية	معاشات أساسية	المجموع
البطنان	319	252	115	2310	2692	5688
طرابلس	5538	4679	2415	17363	5082	35077
الكفرة	52	24	10	344	711	1141
سبها	496	501	191	2715	2546	6449
وادي الحياة	63	86	38	611	1292	2290
مرزق	30	37	18	403	1352	1840
الزاوية	506	792	462	5117	4695	11572
الجبل الأخضر	1421	1186	242	8633	6929	18411
بنغتزي	2574	2497	1140	9977	4286	36474
خليج سرت	844	811	456	5732	7786	15629
المرقب	806	822	263	6228	11238	193357
الجبل الغربي	450	703	278	4350	5995	11776
النقاط الخمس	573	460	268	3821	4635	9759
المجموع	13672	12850	5895	67804	39239	159460

المصدر : صندوق الضمان الإجتماعي، التقرير السنوي 1988

وتطبيقاً لما ورد بالمادة السادسة من قانون الضمّان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 ف.، أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (1940) لسنة 1981 في شأن إعادة تنظيم صندوق الضمّان الاجتماعي، إذ نصت المادة الأولى من القرار بتشكيل لجنة تتولى شؤوون صندوق الضمّان الاجتماعي برئاسة أمين اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي وعضوية كل من مدير صندوق الضمّان الاجتماعي ومندوبين عن المضمونين ليكون أحدهما من الموظفين والآخر من المنتجين وأيضاً مندوبين عن جهات العمل أحدهما من الوحدات الإدارية والثاني من المنشآت المملوكة للمجتمع.(1)

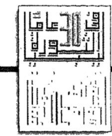
(1) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي ، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثالث، الدار العربية للكتاب، ص 69 .



أشرنا فيما سبق إلى أن ميزانية صندوق الضّمان الاجتماعي وحساباته مستقلة عن الميزانية العامة للدولة وهنا ينبغي التأكيد على أن الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق هو ضمان حق المضمونين في المنافع النقدية والعينية التي نص عليها قانون الضّمان وعلى هذا الأساس حدّدت إيرادات صندوق الضّمان الاجتماعي على الوجه الآتي:

1. الاشتراكات الضّمانية التي يساهم فيها المضمونون وجهات العمل والمنشآت الإنتاجية والخزانة العامة.
2. حصيلة ما يفرض لصالح الضّمان الاجتماعي من ضرائب ورسوم إضافية ويكون الاختصاص بفرضها للجنة الشعبية العامة.
3. ما يخصص بالميزانية العامة للدولة سنوياً لتغطية مصروفات المنافع وسد العجز بالصندوق..
4. اعتماد ميزانية التحول للمشروعات التي يختص بها الصندوق.
5. العائد من استثمار أموال الصندوق.
6. حصيلة أموال الزكاة.
7. ما يرصد للصندوق من الهبات والوصايا وريع الأوقاف.
8. ما يؤول إليه من موارد التحويل الأخرى.(1)

(1) المرجع السابق نفسه، ص 70.



جدول رقم (18 - 17)

بين ما تم صرفه على المنافع الضمانية من عام 1979 حتى نهاية عام 1984

السنة / المنافع الضمانية	1979	1980	1981	1982	1983	1984	الاجمالي
أولاً المنافع النقدية							
أ - المعاشات و العلاوات و الإعلانات للمضمونين							
1 - المعاشات الضمانية	--	--	--	12205495	17528000	21898000	
2 - المعاشات التأمينية	6959468	9264076	10408743	10146840	10011000	15916000	
3 - المعاشات التقاعدية	6452697	74194460	07599202	10146849	08696000	12390000	
4 - معاشات العسكريين	1457621	2061540	02340380	02672927	03045000	04000000	
5 - الإعلانات	0270035	009978	01703779	00756593	01155000	02020000	
المجموع	151139823	18844858	22052104	33062704	40435000	56224000	185758489
ب - المعاشات الأساسية	34200764	31018063	30796509	30793519	35471000	41000000	203179855
المجموع الكلي للمنافع النقدية المنصرفة	49340586	49862921	52848613	63856223	75906000	97224000	389038344

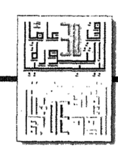
جدول رقم (18 - 17)

السنة / المنافع الضمانية	1979	1980	1981	1982	1983	1984	الاجمالي
ثانياً المنافع العينية الضمانية							
1 - مدفوعات أطباء و فنيين صحيين	14367312	8869591	10328820	9411666	75000000	12057000	
2 - مصاريف العلاج و المراكز الضمانية	02990328	2173997	00888335	1262884	1225000	03396000	
3 - مستحضرات و معدات طبية	03551664	3102178	02681592	1387466	2244000	04000000	
4 - مصاريف العجز المؤقت	02884441	2581912	--	--	--	01145000	
5 - مصاريف الرعاية الاجتماعية	--	--	--	0003301	1190000	--	
مجموع قيمة المنافع العينية	23793745	16727678	13904766	12065317	12159000	20598000	99248506

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي : تقرير حول صندوق الضمان الاجتماعي 1979 - 1985

وقد خصصت أموال صندوق الضمّان الاجتماعي أساساً للصرف منها على المنافع الضمانية واستثمار بعض من هذه الأموال بغرض تحقيق عائد يدعم من إيراداته وليساهم مع بقية القطاعات الأخرى في تحقيق الأهداف التنموية في المجتمع الجماهيري.

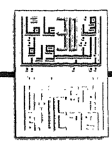
إن إلقاء نظرة على نشاطات صندوق الضمّان الاجتماعي منذ تأسيسه عام 1979ف.وحتى وقتنا الحاضر تبيّن لنا بدون شك مدى استجابة هذه النشاطات مع التحولات الثورية التي تهدف إلى تنظيم المجتمع والنهوض بمؤسساته الاجتماعية.



ففي مجال المعاشات الضّمانية المختلفة يقوم صندوق الضّمان الاجتماعي بالصرف على المنافع النقدية المتمثلة في المعاشات الضّمانية والتأمينية والتقاعدية ومعاشات العسكريين والإعانات النقدية، إذ تشير الإحصائيات الواردة بالتقرير

الصادر في أكتوبر عام 1985 ف. حول نشاطات صندوق الضّمان الاجتماعي عن الفترة من عام 1979 ف. حتى نهاية عام 1984ف. أن مجموع ما تم صرفه على المنافع النقدية وحدها بلغ 389.38.344 ديناراً. أمّا فيما يتعلّق بالصرف على المنافع العينية وهي تلك الخدمات الاجتماعية المتنوعة التي يقدمها صندوق الضّمان الاجتماعي في مجال الرعاية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص رعاية فئات المعاقين. فيبدو من الإحصائيات الواردة بالجدول (18 ـ 17) مدى مساهمة الصندوق في توفير الأدوات والمعدات الطبية المساعدة لفئات المعاقين إلى جانب توفير الرعاية الصحية وإعادة التأهيل في المراكز المخصصة لهذا الغرض.

كما يقوم صندوق الضّمان الاجتماعي بتغطية مصروفات المؤسسات الاجتماعية المتخصصة في رعاية الأفراد الذين حرموا من العيش في ظل نظام أسري طبيعي، ويقوم صندوق الضّمان الاجتماعي من وقت لآخر بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث الاجتماعية التي تهدف إلى التعرف على الظواهر والمشكلات الاجتماعية، وبالتالي اقتراح الوسائل التي تؤدي إلى توفير الرعاية الاجتماعية اللازمة للأفراد أو المحتاجين للرعاية أو المساعدة، لتقوم هذه المؤسسات بتوفير الخدمات الاجتماعية وتوصيلها إلى هؤلاء الأفراد بما يتفق وكرامة الفرد. وبناء على ذلك تشير الإحصائيات فيما يتعلّق بالمنافع العينية بحسب ما ورد في الجدول السابق أن مجموع ما تم صرفه على تلك المنافع خلال سبع سنوات قد بلغ حوالي 99.248.506 دنانير. بينما بلغ إجمالي مصرفات صندوق الضمان الاجتماعي إلى مختلف بلديات الجماهيرية لتغطية مصروفات المعاشات والمنح والمساعات الاجتماعية خلال الفترة من 1986 إلى 1988 ف. 377.555.655 ديناراً. انظر جدول (19ـ 17).



وفي مجال رعاية المعاقين يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بالمساهمة في تجهيز وتشغيل المراكز المتخصصة في تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين بمختلف فئاتهم، كما يقوم بتوفير الأجهزة والمعدات المساعدة كالدراجات النارية والدراجات العادية والكراسي المتحركة للكبار والصغار والعكاكيز وغيرها من

جدول رقم (19 - 17)

بين المبالغ المحولة من قبل صندوق الضمان الإجتماعي لتغطية مصروفات المعاشات والمنافع والمنح والمساعدات الإجتماعية لمختلف بلديات الجماهيرية خلال الفترة من (1986 - 1988)

السنة البلدية	1985 د.ل	1987 د.ل	1988 د.ل	الإجمالي
طرابلس	25200000	24900000	41000619	-
بنغازي	14550000	19880000	24490000	-
الزاوية	5690443	9530000	11661798	-
النقاط الخمس	5650000	7200000	8566362	-
المرقب	10570000	13017156	14349220	-
خليج سرت	9290000	13657000	14904549	-
الجبل الغربي	5760000	8400000	10601476	-
سبها	4100000	4510000	5517000	-
وادي الحياة	1120000	1530000	1610000	-
مرزوق	1350000	1800000	1960000	-
الكفرة	960000	200000	1089000	-
الجبل الأخضر	10760000	14025000	15959322	-
البطنان	3500000	3436000	5260706	-
الإجمالي	98500443	122085156	156970056	77555655

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1986 / 1987 / 1988

جدول رقم (20 - 17)

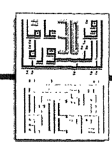
جدول يبين ما تم صرفه من معدات وأجهزة خاصة بتلمعاقين بجميع بلديات الجماهيرية خلال عامي (1981 - 1988)

اسم الصنف	المصروف خلال عام 1981	المصروف خلال عام 1988	المجموع
كرسي متحرك للمعاقين كبار السن	1807	1969	3776
كرسي متحرك للمعاقين صغار السن	892	936	1828
كرسي متحرك رياضي	207	450	657
كرسي متحرك للإستخدام بالموانىء و المطارات	50	24	74
كرسي متحرك لاستعلمالات دورة المياه	--	241	241
كرسي متحرك يستعمل باليد اليسرى	--	46	46
كرسي متحرك يستعمل باليد اليمنى	--	123	123
كراسي للمعاقين بمراكز و دور المعاقين	166	--	166
مشايات للكبار	357	387	744
مشايات للصغار	127	144	271
عكاكيز المرفق لاستعمالات الكبار	2142	4316	6458
عكاكيز المرفق لاستعمالات الأطفال	2211	3847	6058
عكاكيز تحت الإبط لاستعمالات الكبار	3869	4210	8079
عكاكيز تحت الإبط لاستعمالات الأطفال	3514	3062	6576
عصى لاستعمالات الكفيف	380	482	862
دراجات نارية	398	--	398
دراجات عادية	45	--	45
أجهزة أخرى مختلفة	934	1205	2139

المصدر : صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1987 / 1988

الأجهزة التي تيسّر وتمكّن هذه الفئات من ممارسة حياتها ونشاطها في المجتمع.

والجدول رقم (20 ـ 17) يوضح نوع وعدد المعدات والأجهزة المساعدة المختلفة التي قام صندوق الضمان الاجتماعي بتوزيعها على أمانات الضمان الاجتماعي في جميع أنحاء بلديات الجماهيرية خلال عامي 1981 ف. و1988 ف.. إذ يتم توزيع هذه المعدات والأجهزة للمعاقين بدون أي مقابل. أمّا بالنسبة للمراكز التي ساهم صندوق الضمان الاجتماعي في تجهيزها وتشغيلها والخاصة بتأهيل المعاقين فهي:



مركز إعادة التأهيل ببنغازي.

مركز إعادة التأهيل بطرابلس.

معهد الصم والبكم في كل من طرابلس وبنغازي.

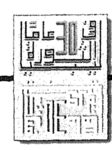
استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي:

أشرنا فيما سبق إلى أن الهدف من استثمار أموال الصندوق هو تدعيم إيراداته. إذ نص قانون الضمّان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980ف. على أن لصندوق الضمان الاجتماعي الحق في استثمار أمواله كما أن العائد الاستثماري لهذه الأموال يعد من إيرادات الصندوق. ومن هذا المنطلق قام الصندوق باستثمار بعض من أمواله في مجالات متعددة كالعقارات السكنية والشركات والوحدات الفندقية والقرى السياحية وغيرها. وفي هذا الصدد سنعرض بعض استثمارات الصندوق المختلفة ومساهماته في الشركات والمنشآت العامة وذلك حسب ما توفر لدينا من بيانات في هذا الخصوص.

ففي مجال المرافق الصّحيَّة والبناء قام صندوق الضمان الاجتماعي باستثمار بعض الأموال في بناء بعض المستشفيات كبناء مستشفى الخضراء بطرابلس ومستشفى السابع من أبريل بمنطقة الهواري ببلدية بنغازي وقد تم تسليم هذين المستشفيين إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة.

وفي استثمارات القرى السياحية والفنادق بلغ إجمالي استثمارات صندوق الضّمان الاجتماعي في هذا المجال 129.000.000 مليون دينار وقد حققّت هذه الاستثمارات عائداً في نهاية عام 1984ف. قيمته 2.986 مليون دينار. (1)

(1) اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي، تقرير حول صندوق الضمان الاجتماعي 1979 ـ 1985 ف.، اكتوبر 1985ف. ص 10 .



الصحة والضمان الاجتماعي



أمّا بالنسبة للاستثمارات العقارية السكنية والإدارية فقد استثمر صندوق الضمان الاجتماعي حتى نهاية عام 1984 ف. ما قيمته 95.500 مليون دينار في هذا المجال وقد حققت هذه استثمارات كذلك عائداً قيمته 3.940 مليون دينار كما تشير تقارير صندوق الضمان الاجتماعي إلى مساهمة الصندوق في المجلس الوطني للاستثمارات العقارية ابتداءً من عام 1984ف. وحتى عام 1986ف. إذ بلغ إجمالي هذه المساهمات ما قيمته 30 مليون دينار.

وفيما يختص بمساهمة صندوق الضمان الاجتماعي في تأسيس الشركات والمؤسسات العامة نجد أن هذه الشركات مملوكة بالكامل لصندوق الضمّان وهي:

شركة الضمّان للصيانة وإدارة الأملاك، شركة الضمّان لإدارة الفنادق، والشركة العامة للألعاب والمشروعات الترفيهية، وشركات ومؤسسات عامة ساهم صندوق الضمان الاجتماعي في تأسيسها بمبالغ مالية مختلفة وهي:

الشركة الوطنية لتجارة وتصنيع الملابس (165 ألف دينار).

الشركة العربية لتوريد وصناعة الملابس (165 ألف دينار).

شركة الأزياء الحديثة وتصنيع الملابس (165 ألف دينار).

الشركة الأهلية لتجارة وتصنيع الملابس (165 ألف دينار).

شركة الأمل لتجارة وتصنيع الملابس (40 ألف دينار).

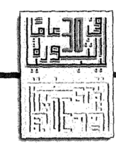
منشأة المعدات الكهربائية (50 ألف دينار).

منشأة المشغولات المعدنية (200 ألف دينار).

شركة المعدات الطبية (200 ألف دينار).(1)

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 20 ـ 21.



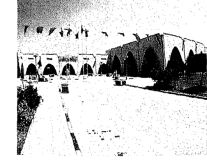
كما ساهم الصندوق في تمويل خطط بعض الوحدات الاقتصادية وذلك بمنح العديد من القروض التي بلغت قيمتها عام 1985 ف. ثلاثين مليوناً وخمسمائة وأربعة وتسعين ألف وثلاثمائة وواحداً وستين ديناراً، وهي موزعة كالآتي:

1. قرض توسيع الشركة العامة (25500611 ديناراً).
2. قرض للشركة الليبية للفنادق (00093750 ديناراً).
3. قرض لمصرف التنمية لصالح قروض الحرفيين وأصحاب الصناعات الصغرى (05000000 دينار).(1)

هذه بإيجاز بعض استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي والتي تمثّلت في مشروعات الفنادق والقرى السياحية والمشروعات الإسكانية والمساهمة في المشاريع الصناعية.

رعاية المعاقين:

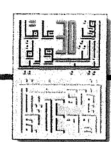
إن فئة المعاقين التي نحن بصدد الحديث عنها في هذا الفصل لم تحظَ بأية رعاية أو خدمات تذكر قبل انبلاج ثورة الفاتح العظيم عام 1969ف.، إذ اقتصرت خدمات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكذلك جمعية البر والمساعدات على تقديم بعض المساعدات المادية البسيطة لبعض فئات المجتمع من الفقراء والأيتام. أمّا بخصوص المعاقين فلم يكن من نصيب هذه الفئة إلاّ إجراء بعض الدراسات والأبحاث وإصدار بعض التشريعات التي لم تجد طريقها إلى التنفيذ. كما أن المركز الوحيد الذي تم إنشاؤه عام 1967ف. لإعادة تأهيل ذوي العاهات لم يتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشىء من أجلها وبالتالي تم إقفاله عام 1968ف.(2)



بدأ الاهتمام الفعلي بفئات المعاقين في المجتمع العربي الليبي ابتداءً من عام 1970 ف. إذ شكلت في تلك السنة من قبل مجلس الوزراء لجنة مهمتها دراسة شؤون

(1) المرجع السابق نفسه، ص 22 .

(2) اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، المبادرة وجهود الجماهيرية من أجل المعاقين، ص 9.





المعاقين ووسائل العناية بهم، انطلاقاً من الاهتمام بالمعاقين والعناية بهم، لم يعد مجرد عطف وإحسان لهذه الفئة لكنها أصبحت قضية تشغل أغلب المجتمعات وتجنّد لها المزيد من الإمكانيات المادية والبشرية وبذل الجهود المكثفة لمساعدة المعاقين وتنمية قدراتهم ليساهموا في العمل والإنتاج.

لقد اهتمت بعض الوزارات منذ السنوات الأولى لقيام الثورة بالتأكيد على ضرورة الاهتمام والعناية بالمعاقين، إذ قامت وزارة التعليم سابقاً بتنظيم طرق تعليمية وتربوية لفئات المتخلّفين عقلياً والمشلولين، وفي عام 1972ف. قامت وزارة الصحة سابقاً بإنشاء معهد لتأهيل الصم والبكم، كما اهتمت بعض الوزارات الأخرى كوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والهيئة العامة للضمان الاجتماعي بالرعاية والتأهيل لبعض الفئات الأخرى من المعاقين، إذ نصت بعض مواد قانون العمل رقم 58 لسنة 1970ف. وقانون الضمان الاجتماعي على قضايا إصابات العمل والعجز وتقديم المنافع والمساعدات الضّمانية.(1)

وفي الخطة الثلاثية للتنمية 1973/ 1975ف. تمثلت أهداف خطة التنمية في قطاع الشباب والشؤون الاجتماعية في توفير الحماية والرعاية لفئات المعاقين وتأهيلهم تأهيلاً مهنياً ومساعدتهم في التغلب على المشكلات التي تصادفهم ليتحولوا إلى طاقات إنتاجية ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الخطة الثلاثية للتنمية 1975/1973ف. عدداً من المشاريع وهي:

1- إنشاء جمعية النور لرعاية الكفيف بطرابلس واعتمدت لها مبلغ 500000 دينار.

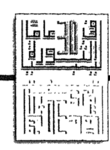
2- استكمال إنشاء جمعية الكفيف الليبي ببنغازي.

3- إنشاء مركز تأهيل ذوي العاهات بطرابلس واعتمد لهذا المشروع مبلغ 17 0000 دينار.(2)

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 9.

(2) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 / 1980 ف.، الجزء الثاني، بدون تاريخ، ص 299.



الفصل السابع عشر

لقد كانت الجماهيرية السبّاقة وصاحبة المبادرة في التركيز على قضية المعاقين على الصعيد الدولي، وذلك انطلاقاً من التوجهات الإنسانية للثورة، ولذا كان ممثل الجماهيرية بالأمم المتحدة أول من اقترح تخصيص سنة دولية للتركيز على المعاقين، وعليه أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 كانون الأول 6791 القرار رقم (123/31) سنة 1981ف. سنة دولية للمعاقين.(1)

وفي السنة الدولية للمعاقين أصدرت الجماهيرية القانون رقم 3 لسنة 1981ف.في شأن المعاقين متضمناً في مواده تعريف المعاقين وتحديد فئاتهم والمزايا النقدية والعينية والتسهيلات الأخرى المتعلقة برعاية المعاقين وتأهيلهم، إذ نصت المادة الأولى من القانون في شأن التعريف بالمعاق بأن المعاق هو كل من يعاني من نقص دائم يعيقه عن العمل كلياً أو جزئياً وعن ممارسة السلوك العادي في المجتمع أو عن أحدهما فقط، سواء كان النقص في القدرة العقلية أو النفسية أو الحسية أو الجسدية، وسواء كان خلقياً أو مكتسباً.(2) أما فيما يتعلق بتصنيف فئات المعاقين فقد حدّدها القانون بالآتي:

أ- المتخلفون عقلياً بمختلف صور هذا التخلف، وهم فاقدو القدرة على ممارسة السلوك العادي في المجتمع.

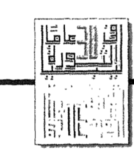
ب- المصابون بإعاقة حسية تعيقهم عن ممارسة السلوك العادي في المجتمع ولو لم يقترن ذلك بعجز ظاهر عن أداء العمل وهم:

1- المكفوفون.
2- الصم.
3- البكم.
4- ضعاف البصر الذين لا يجدي فيهم تصحيح النظر.

---

(1) الاتحاد العام للاخصائيين الاجتماعيين ببنغازي، من أجل المعاق، الجزء الاول ص 29 .

(2)أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي ، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي ، الجزء الرابع، ص 15 .



5- ضعاف السمع الذين لا يجدي فيهم تصحيح السمع.

ج- المصابون بإعاقة جسدية تعيقهم عن ممارسة السلوك العادي في المجتمع. ولو لم يقترن ذلك بعجز ظاهر عن أداء العمل وهم:

1- مبتورو أحد الأطراف أو أكثر.

2- المشلولون.

3- المقعدون.

د - المصابون بأمراض مزمنة تعيقهم عن أداء العمل، ولو لم يقترن ذلك بعجز ظاهر عن ممارسة السلوك العادي في المجتمع، وتحدد هذه الأمراض بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي.

هـ - المصابون ببتر أو عجز دائم في جزء من أجسامهم إذا كانت سلامة هذا الجزء شرطاً أساسياً في مزاولتهم لأعمالهم المعتادة.

وعند تعدد الإعاقة، تكون الإعاقة التي يعاني منها المصاب بشكل أشد هي المعتبرة في إلحاقه بإحدى الفئات المذكورة.(1)

وبالإضافة إلى ذلك فقد اشتمل القانون على العديد من المنافع والمزايا لفئات المعاقين كل بحسب احتياجاته، إذ تضمن الإيواء والخدمات التعليمية والتأهيل وإعادة التأهيل وتوفير فرص العمل، وكذلك الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية والتمتع بتسهيلات وسائل النقل العام والتيسير عليهم في ارتياد الأماكن العامة.

وضماناً لرعاية شؤون المعاقين والحد من الإعاقة، نص القانون على إنشاء لجنة تسمى اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين تتكوّن من مندوبين عن الأمانات التالية:

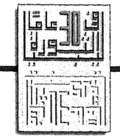
أمانة الضّمان الاجتماعي.

أمانة الصحة.

أمانة التعليم.

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص16.



أمانة الخدمة العامة.

اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي.

أمانة الرياضة الجماهيرية.

القوات المسلحة العربية الليبية.

إلى جانب خمسة أعضاء من ذوي الاهتمام بشؤون المعاقين. على أن تكون مهمة هذه اللجنة التوعية بالإعاقة والوقاية منها وتفادي حدوثها، وكذلك العمل على دمج المعاقين في المجتمع مهنياً واجتماعياً وتهيئة أنسب الظروف المعيشية لهذه الفئة.

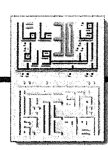
وبالرغم من المزايا الظاهرة.

الدولية تعتبره قانوناً يجب أن يحتذى به، إلاّ أن المأخذ الوحيد على هذا القانون هو عدم نصه على الوقاية من الإعاقة ونظراً للاهتمام المتزايد بفئات المعاقين وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثالث لسنة 1986 ف. التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الثاني عشر في الفترة من2/25 إلى 1987/3/2 ف. صدر القانون رقم 5 لسنة 1987 ف. بشأن المعاقين ليحل محل القانون رقم 3 لسنة 1981 ف.. ينص في أولى مواده على الوقاية من الإعاقة فالوقاية من الإعاقة واجب تقع مسؤوليته على الفرد والأسرة والجماعة والتنظيمات والأجهزة الشعبية في المجتمع.(1)



ولا يفوتنا أن نذكر أن القانون الجديد حدد فئات الإعاقة تحديداً واضحاً وأيضاً الاستحقاق لكل فئة من هذه الفئات، كما ركّز على أهمية التأهيل وتحديد دور الجهات التي يجب أن تساهم في ذلك، كما نص صراحة على إبقاء المعاقين طرف

(1) صندوق الضمان الاجتماعي، القانون رقم (5) لسنة 1987 بشأن المعاقين وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 460 لسنة 1987 بتشكيل اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين وتنظيم ممارسة عملها، مطابع الثورج العربية / طرابلس، ص 8 ، 11 .





أسرهم وقد هدف المشرع من وراء ذلك بأن تتحمل الأسرة مسؤوليتها ودورها في العلاج والتأهيل وإدماج المعاق في المجتمع. كما نصّ القانون على اعتبار المعاق جزءاً أصيلاً في المجتمع يتحمل فيه مسؤوليته. ومن خلال هذا السرد الموجز للتشريعات في شأن المعاقين نلاحظ التغير الكبير الذي أحدثته هذه التشريعات في مجال رعاية المعاقين في الجماهيريّة العظمى، إذ أُنشىء العديد من المؤسسات والمراكز المتخصصة في رعاية المعاقين وتعليمهم وتأهيلهم في مختلف بلديات الجماهيرية ومن بين هذه المؤسسات نذكر الآتي:

1 ـ مركز إعادة تأهيل المعاقين ببنغازي:

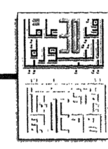
تم إنشاؤه عام 1983 ف. وهو يقدم خدمات لحوالي 300 معاق ويهدف هذا المركز إلى تأهيل توجيه المعاقين اجتماعياً ونفسياً، وذلك لمساعدة المعاق على التكيّف الاجتماعي والنفسي إلى جانب تقديم الخدمات الطبية والتعليمية والترفيهية للمقيمين، ويضم المركز قسماً للإيواء وعيادات طبية للكشف وورشاً للأطراف الصناعية وملاعب ومرافق للنشاط الرياضي والثقافي والاجتماعي والترفيهي.

2ـ مركز إعادة تأهيل المعاقين بطرابلس:

وهو أحد مراكز إعادة التأهيل التي تضمنتها خطة التحول 81/85 ف. وقد تم الانتهاء من إنجاز مشروع هذا المركز في 1983/8/28 ف. ويقدم المركز خدماته لعدد 300 معاق، كما يهدف المركز إلى تقديم خدمات نفسية واجتماعية إلى جانب تأهيل المعاقين مهنياً في مهن تتناسب وقدراتهم.

3ـ مصحّات للمتخلفين عقلياً في كل من العزيزية ومسة:

تم إنشاء مصحتين للأطفال المتخلفين عقلياً في كل من مسة ببلدية الجبل الأخضر والسواني ببلدية العزيزية وذلك بغرض العناية بالمتخلفين عقلياً من صغار



السن ورعايتهم صحياً واجتماعياً ونفسياً، إلى جانب توفير الخدمات التعليمية المناسبة التي تتلاءم ودرجة ذكاء هؤلاء الأطفال وأيضاً تقديم خدمات العلاج الطبيعي والخدمات الترويحية والترفيهية للنزلاء من الأطفال.

4- معهد البيان للصم ببنغازي:

إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تمّ إنشاؤها عام 1973 ف. والتي تقدم خدمات تعليمية وعلاجية للأطفال المصابين بالصمم ومن بين نشاطات هذا المعهد إجراء الفحوص وقياس السمع وتقديم الأجهزة التعويضية إلى جانب إعداد الأطفال إعداداً يمكنهم من المشاركة في المجتمع.

5- معهد التربية الذهنية بجنزور:

ويعنى بالأطفال المتخلفين عقلياً الذين لا يقل مستوى ذكائهم عن 50 درجة ولا تزيد أعمارهم الزمنية عن خمسة عشر عاماً، ويؤدي هذا المعهد العديد من الخدمات التعليمية والرعاية الصحية وتدريب الأطفال على بعض الأعمال اليدوية المناسبة لدرجة ذكائهم كما يقوم المعهد بإجراء البحوث والدراسات الاجتماعية عن المتخلفين عقلياً وظروفهم الأسرية.

6- جمعية الكفيف ببنغازي:

وهي مؤسسة أهلية يشرف عليها الضمان الاجتماعي وقد تم إنشاؤها عام 1961 ف. تهدف إلى رعاية المكفوفين مهنياً واجتماعياً وتقوم بتقديم خدمات تعليمية وتدريب وتأهيل المكفوفين على بعض الصناعات كالسلال والفرش والخيزران ومشتقاته، وأيضاً تأهيل عاملي مقاسم الهواتف، كما تقوم بتقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين من المكفوفين.

7- جمعية النور للمكفوفين بطرابلس:

وهي أيضاً جمعية أهلية أسّست عام 1962 ف. تهدف إلى تقديم الرعاية الاجتماعية والخدمات التعليمية وتأهيل المكفوفين وتدريبهم على صناعة الخيزران والفرش، وتقوم بتوفير الأعمال المناسبة للمؤهلين من المكفوفين إلى جانب الاهتمام بأسر المكفوفين وتقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين منهم.

هذه فقط بعض المؤسسات الاجتماعية وهناك مؤسسات أخرى تمّ إنجازها، وبعض آخر ما يزال تحت الإنجاز وهي جميعها تهدف إلى العناية بالمعاقين وتوفير ما يحتاجونه من رعاية وإعداد.

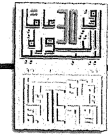
ثانياً: رعاية الأسرة في الجماهيرية:

عندما زارت بعثة الأمم المتحدة ليبيا في بداية الخمسينات كان من بين ملاحظات رئيس البعثة بنجامين هيجنز . أن ليبيا لها مصدر رئيسي وحيد وهو المواهب الكامنة للشعب الليبي(1)، كان يشير بذلك إلى ضرورة التركيز على تنمية الموارد البشرية الليبية لعدم توفر موارد طبيعية في ذلك الوقت. فلا شك أن الموارد البشرية تلعب الدور الأساسي في تنمية المجتمع وتقدمه، لذلك لا بد لأي مجتمع من الاهتمام بموارده البشرية اهتماماً جيداً إذا ما أراد تحقيق مستويات متقدمة في مجالات التنمية المختلفة. فبدون الموارد البشرية لا يمكن كشف الموارد المادية ولا تنميتها وتطويرها ولا الاستفادة منها وتسخيرها في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (2)والأسرة في المجتمع العربي الليبي كما في أغلب المجتمعات هي المصدر الذي يزود المجتمع بالموارد البشرية.

---

(1) D. Higgins, The Economic and Social Developpment - of Libya, United Nations , New York, 1953, P. 6.

(2) عمر محمد التومى الشيباني، الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1973 ص 14 .



ويتمثل أحد جوانب الاهتمام بالموارد البشرية في الاهتمام بمصدر هذه الموارد. فقد نص الإعلان الدستوري الذي صدر بعد قيام الثورة ببضعة أشهر على أن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية. والرعاية الاجتماعية للأسرة تعني بمفهومها الواسع كل الأنشطة والخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى رفاهية الأسرة (1) ولما كانت هذه الأنشطة المتمثلة في خدمات التعليم، الصحة، الإسكان، ... إلخ، قد تمّ تناولها في أماكن أخرى من هذا الكتاب. فالحديث هنا سيتركز أساساً على التشريعات التي تهدف إلى رعاية الأسرة وخاصة الطفل والمرأة مع الإشارة إلى دور الرعاية الاجتماعية التي تتولى رعاية مَن لا راعي لهم.

أ ـ الأسرة والطفولة:

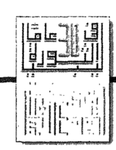


تعتبر الأسرة الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع، والمحيط الأول الذي يتفاعل معه الطفل ويتشرب منه الكثير من القيم والمعايير، وفيه يتحول من مجرد كائن عضوي إلى كائن اجتماعي، وقد أوضح الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة أهمية الأسرة فاعتبرها مهد الفرد ومنشأه ومظلته الاجتماعية ودعا إلى الاهتمام بها ورعايتها لأن أي وضع أو ظرف أو إجراء يؤدي إلى بعثرة الأسرة أو اضمحلالها وضياعها هو وضع غير إنساني وغير طبيعي بل هو ظرف تعسفي... فالمجتمع المزدهر هو الذي ينمو فيه الفرد في الأسرة نمواً طبيعياً وتزدهر فيه الأسرة ويستقر الفرد في الأسرة البشرية... أي الفرد بلا أسرة لا معنى له ولا حياة اجتماعية له.(2)

وجاءت هذه المقولات لتؤكد أهمية الأسرة في المجتمع وحق الفرد في أن ينشأ في أسرة طبيعية فيها أمومة وأبوة وأخوة.

(1) إقبال محمد بشير، إقبال ابراهيم مخلوف وسلمى جمعة، ديناميكية العلاقات الاسرية : دراسة عن الخدمة الاجتماعية، ورعاية الاسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص65.

(2) معمّر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الثالث، الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، الجماهيرية 1979 ف. ص 16 ـ 17.



ويتجلى أحد مظاهر الاهتمام بالطفولة في الجماهيرية العظمى في إصدار التشريعات التي تهدف إلى حماية ورعاية هذه الفئة ويوجد في الجماهيرية العديد من التشريعات التي لها علاقة بصورة أو بأخرى بموضوع رعاية وحماية الطفولة غير أن المجال لا يتسع لمراجعة جميع هذه التشريعات ولذلك سنعرض هنا بعض النماذج فقط لإلقاء الضوء عليها.

من بين التشريعات التي صدرت بعد قيام ثورة الفاتح 1969 ف. والتي لها علاقة في بعض موادها بالطفولة والأحداث قانون العمل رقم 88 لسنة 1970ف. فقد نصت المادة 92 من هذا القانون على أنه لا يجوز استخدام الأحداث أو السماح لهم بدخول أمكنة العمل قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة (1)وهكذا تمّ رفع السن الأدنى للعمل إلى خمس عشرة سنة بدلاً من اثنتي عشرة سنة في القانون السابق. وقد منع القانون منعاً مطلقاً تشغيل الأحداث أو حتى مجرد دخولهم أماكن العمل قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة. أما الأحداث الذين تقع أعمارهم فيما بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة فقد سمح لهم المشرع بالعمل ولكن بقيود وشروط خاصة وفي بعض الصناعات والأعمال التي تحدد من قبل جهات الاختصاص ومنعهم من العمل في بعض الأعمال الأخرى التي قد تؤثر على نموهم الجسمي أو العقلي. فمن الشروط التي تهدف إلى حماية الأحداث الذين تقع أعمارهم فيما بين 15 ـ 18 سنة في حالة اشتغالهم ما يلي:(2)

1ـ أن يكون تشغيلهم في الأعمال والصناعات التي تحددها جهات الاختصاص.

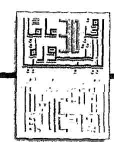
2ـ أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم هو ست ساعات في اليوم مع عدم جواز تشغيل الحدث أكثر من أربع ساعات متواصلة.

3ـ عدم جواز تشغيل الأحداث فيما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً.

---

(1) محمد عبد المطلب أحمد، شرح قانون العمل الليبي، الطبعة الأولى بدون الناشر أو مكان النشر، 1970، ص 347.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 347 ـ 348



4- عدم جواز تشغيل الأحداث أي ساعات إضافية.

5- عدم جواز تجميع أيام الراحة الأسبوعية أو العطلات الرسمية المستحقة للحدث بل لا بد أن يتمتع بها الحدث في حينها.

وكذلك فرق القانون بين مدة الإجازة السنوية المستحقة للأحداث والراشدين، إذ جعل هذه المدة أطول بالنسبة للأحداث، وبهذا نرى أن القانون الذي صدر سنة 1970ف. قد اهتم بالأطفال والأحداث وراعى ظروفهم الخاصة والمرحلة التي يمرون بها، فحرص على منع استغلالهم بحيث يمنع استخدامهم مطلقاً قبل بلوغهم الخامسة عشرة من العمر وقيد مثل هذا الاستخدام لبقية الأحداث بقيود وشروط معينة تهدف في مجملها إلى حمايتهم ورعايتهم من الاستغلال السيىء للأحداث الذي يوجد في كثير من الدول النامية.

ونجد أن ما يتعلق بالطفولة في قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 ف. قد تركز في الرعاية الاجتماعية والمنافع العينية التي يوفرها للأطفال الذين لا راعي ولا مأوى لهم إيماناً بأن الأسرة هي المكان الطبيعي لإيواء ورعاية الأطفال وعملاً بمقولة : أما الذين لا أسرة لهم ولا مأوى فالمجتمع هو وليهم. ولمثل هؤلاء فقط يضع المجتمع دور الحضانة وما إليها (1) فقد جاء في المادة 29 من هذا القانون أن من بين خدمات الرعاية الاجتماعية التي يقدمها الضمان الاجتماعي ما يلي:(2)

1- رعاية من لا راعي لهم من الأطفال في دور الحضانة الإيوائية ورياض الأطفال الإيوائية.

2- رعاية من لا راعي لهم من البنين والبنات في دور الرعاية الخاصة بهم.

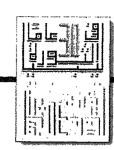
3- رعاية العجزة والمعوقين في الدور الخاصة بذلك.

4- رعاية الأحداث من الجنسين في دور تربية الأحداث وفي دور توجيه المرأة.

---

(1) معمّر القذافي ، المرجع السابق نفسه، ص 43 .

(2) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي ، قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 ف. بنغازي، 1980ف.، ص 24 .



ومن بين الخدمات الاجتماعية التي يقدمها قانون الضمان الاجتماعي الرعاية الاجتماعية للفرد والأسرة بما تقتضيه من جميع البيانات والإحصاءات وبحث المشكلات الاجتماعية... الاهتمام بشؤون الطفولة ورعاية حقوق الأطفال في المجتمع الليبي تنفيذاً لمقولات الكتاب الأخضر والإعلان العالمي لحقوق الطفل (1) وسنلقي لمحة مبسطة عن هذا الدور والخدمات التي توفرها بعد قليل.

ومن مظاهر الاهتمام بالطفولة أيضاً صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 532 لسنة 1981 ف. بتشكيل اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة برئاسة أمين صندوق الضمان الاجتماعي وعضوية مندوبين عن مجموعة من الأمانات ذات العلاقة بالطفولة وعدد من المهتمين برعاية الطفولة. وبحسب ما جاء في قرار تشكيلها تتمثل مهام اللجنة في العمل على تحقيق ما يلي: (2)

أ - التخطيط على مستوى الجماهيرية العظمى بالتعاون مع البلديات حتى تحقق الخدمات المتعلقة بالطفولة الهدف الذي وضعت من أجله.

ب - التنسيق بين الأجهزة المختلفة في مجال رعاية الطفولة تلافياً للازدواجية والتكرار.

ج - متابعة البرامج الموضوعة في هذا المضمار والتحقق من تنفيذها بالشكل المطلوب.

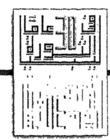
د - إجراء دراسات شاملة لتقييم الوضع الراهن للطفولة من مختلف الجوانب الاجتماعية والصحية والتربوية والثقافية وربط الخطط بنتائج هذه الدراسات والعمل على ربط خطة الطفولة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هـ - التعاون مع المنظمات العربية والدولية المهتمة برعاية الطفولة وتبادل المعلومات والخبرات معها.

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 85.

(2) امانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي ، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الرابع، طرابلس، 1983 ف.، ص 346 - 347.



و- جمع الإحصائيات والبيانات.

ز- اقتراح الأسس اللازمة لإصدار التشريعات المتعلقة بالطفولة ووضع الأنظمة المناسبة لها في ضوء نتائج البحوث والدراسات المختلفة والتي تجري في هذا الخصوص.

ح- اقتراح البرامج الوقائية اللازمة لضمان إيجاد وتنشئة طفولة سليمة خالية من الأمراض والإعاقات الجسدية والانحرافات النفسية والاجتماعية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في هذا المجال ومتابعة تنفيذها.

ومن بين الأعمال المهمة التي أعدتها اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة في سبيل تحقيق بعض الأهداف المذكورة أعلاه مشروع ميثاق حقوق الطفل العربي الليبي الذي سيعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية لمناقشته، وبناء على مقدمته فإن مشروع ميثاق حقوق الطفل العربي الليبي قد جاء مستنداً على:

1- تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

2- الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة.

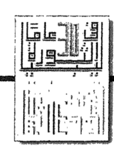
3- ميثاق حقوق الطفل العربي الصادر عن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتاريخ 8-10/12/1982 ف.

4- الإعلان العالمي لحقوق الطفل الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20/11/1959 ف.

وقد جاء هذا المشروع في مجمله مؤكداً على ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الطفل وميثاق حقوق الطفل العربي ومقولات النظرية العالمية الثالثة المتعلقة بالأمومة والطفولة. وتناول مشروع الميثاق في بدايته تعريف الطفولة التي حددها كما يلي:(1)

---

(1) اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة، مشروع ميثاق حقوق الطفل العربي الليبي، أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، طرابلس 1984ف. ، صفحة 18-19.



الطفولة مرحلة من عمر الإنسان تبدأ من ولادته حتى إتمامه سن الخامسة عشرة وهي المرحلة الأساسية في بناء الفرد الذي يتأثر حتماً بعوامل الوراثة والبيئة. وتتطلب هذه المرحلة عناية خاصة كي يتحقق النمو المتكامل للطفل ويتكسب الشخصية السوية.

ومن هذا يتضح أن مشروع الميثاق قد أخذ موقفاً وسطاً في تحديده لمفهوم الطفولة تضم جميع الأعمار ما بين المرحلة الجنينية (مرحلة ما قبل الولادة) ومرحلة الاعتماد على النفس (1). ولا بالمعنى الضيق الذي يحدد الطفولة بالمرحلة التي تبدأ من السنة الثانية للميلاد وتستمر حتى السنة الثانية عشر(2). وقد جاء هذا المشروع متضمناً لأربع فئات من الحقوق التي أكد على ضرورة تحقيقها للأطفال وهي:

أ- حقوق الطفل في التنشئة الأسرية والرعاية الاجتماعية وهنا تضمن الميثاق مجموعة من المبادىء والأسس التي تهدف إلى رعاية ورفاهية الطفولة فاعتبر أن الأسرة هي البيئة الأولى للطفل وعلى المجتمع دعم الأسرة والمحافظة عليها، وأن الطفل تربيه أمه والمجتمع هو ولي الأطفال الذين لا أسرة لهم ولا مأوى. كما أكد على توفير دور الحضانة لأطفال الأمهات العاملات وأن تكون التنشئة الاجتماعية قائمة على مبادىء الدين الإسلامي وتراث المجتمع وقيمه.

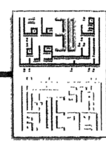
ب- حقوق الطفل في الرعاية الصحية. وتضمن الميثاق تحت هذا العنوان ثلاث عشرة نقطة تؤكد على أهمية الرعاية الصحية للطفل والأم ومنها أن (3):

---

(1) جهاد الخطيب وعبد الله الخطيب، حقوق الطفل في التشريع الأردني: تحليل للبعدين النفسي والاجتماعي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان 1980 ف. صفحة 10.

(2) روبيرت شال واليزابيت هال كما ذكر في: عبد السّلام بشير الدويبي، المدخل لرعاية الطفولة، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 589سياسة الخارجية، صفحة 18.

(3) اللجنة الوطنيّة الدائمة لرعاية الطفولة، المرجع السابق، صفحة 22.



الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية حق مقرر في المجتمع لكل طفل ولكل حامل ومرضع، ولكل أم تربي أطفالاً. ويجب أن تؤدى هذه الخدمات الصحية بصورة تكفل سلامة الطفولة والأمومة، وحماية الأطفال والأمهات من مختلف المراحل من العلل والأمراض وعلاجهم منها حتى تنشأ الأجيال المقبلة قوية البنية صحيحة الجسم سليمة العقل.

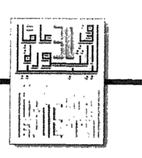
كما تناول هذا القسم أهمية التوعية الصحية والتطعيم والكشوفات الدورية والصحة والتغذية المدرسية والصحة النفسية للأطفال ورعاية المعوقين منهم.

ج- حقوق الطفل في التعليم والتربية. وفي هذا القسم يؤكد الميثاق على حق الطفل في تلقي التعليم الأساسي المجاني الذي يتناسب وقدراته العقلية واستعداده الطبيعي وعلى الاهتمام برياض الأطفال والبرامج التعليمية وعلى الرعاية الخاصة في هذا المجال للأطفال الموهوبين والمعوقين والمتخلفين دراسياً.

د- حقوق الطفل في الحماية التشريعية والقضائية وهذه مجموعة من القواعد العامة التي تهدف إلى حماية الأطفال من الإهمال والاستغلال ولو كان ذلك من جانب أسرهم كما تهدف إلى حماية ورعاية الفئات الخاصة من الأطفال كمجهولي الأبوين والأيتام والجانحين ومساعدتهم على الاندماج والتكيف مع المجتمع. كما نوّه الميثاق بأهمية الدراسات والبحوث الاجتماعية سواء بالنسبة لإصدار التشريعات الخاصة بالطفولة أو معالجة قضايا الأحداث الجانحين والأطفال عموماً.

2- مركز رعاية الأمومة والطفولة:

لا شك أن إصدار التشريعات الخاصة بالطفولة خطوة مهمة في سبيل رعاية الطفل ولكن رعاية الطفولة لا تتحقق بمجرد إصدار هذه التشريعات بل لا بدّ أن يتبع ذلك بالتطبيق الفعلي. والطفولة في الجماهيرية العظمى تتلقى في الوقت الحالي



فعلاً الرعاية الصحية والتعليمية بالمجان بالإضافة إلى العديد من الخدمات الرياضية والترفيهية. أما خدمات الأمومة والطفولة فتهدف بصفة عامة إلى رفع مستوى السلامة والكفاية البدنية والنفسية والاجتماعية للأم والطفل. وقد اعتبرت الخطة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة في الجماهيرية رعاية الأمومة على أنها عملية مستمرة أي أنها تبدأ الرعاية للأم في طفولتها وقبل الزواج والحمل وتستمر أثناء الحمل والولادة وذلك على اعتبار أن صحة الطفل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة أمه. فمثلاً يشمل برنامج رعاية الحامل تسجيلها ورصد التاريخ الصحي العام لها. وتاريخ الحمل والولادة والتاريخ الغذائي والكشف الطبي والاختبارات العملية والإشراف الغذائي والزيارات المنزلية للحامل والتثقيف والتوعية الصحية لها(1).

ويشمل برنامج رعاية الطفولة ما يلي:(2)

أ- التاريخ الصحي للطفل... ويجب أن يكون مفصلاً ومستمراً وشاملاً للمعلومات العامة عن أسرة الطفل وعن نموه وتطوره والأمراض التي أصابته.

ب- الكشف الطبي على الطفل.. ويهتم هذا الكشف بتقويم نمو الطفل وصحته العامة.

ج - تقييم الحالة الغذائية للطفل بمتابعة وزنه وتسجيله بصفة دورية في عيادة الأطفال الأصحاء واكتشاف أي سوء تغذية مبكراً وعلاجه وتزويده بالعناصر الغذائية اللازمة والفيتامينات حسب الحاجة.

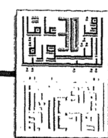
د- الإرشاد التوقعي ويعني التوعية للأم بما سيحدث فيما يتعلق بنموه وتطوره وحاجاته الصحيّة والغذائيّة وإعطاءها الإرشاد اللازم لمواجهة الظروف المستقبليّة المرتبطة بالتغيرات التي ستطرأ على الطفل...

هـ- الفحوص المعملية وتشمل البول وقياس هيموجلوبين الدم.

---

(1) قسم رعاية الأمومة والطفولة، الإدارة العامة لصحة المجتمع، أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحّة، الخطة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة بالجماهيريّة، طرابلس، بدون تاريخ، صفحة 2-4.

(2) نفس المرجع السابق، صفحة 5.



و- الزيارات المنزلية لاستكمال الرعاية الصحية للطفل ودراسة أسباب المشاكل الصحية وعلاجها في بيئة الطفل.

ز - الرعاية الطبيّة وتعمل على توفير وسائل العلاج للطفل لاستعادة صحته وسرعة شفائه مما يلم به من أمراض ويهدف برنامج الرعاية إلى الاكتشاف المبكر للحالات المرضية وعلاجها الفوري في أدوارهاالأولى.

ح - التحصين ضد الأمراض المعدية...

وتنفيذاً لهذه السياسة نحو تحقيق الرعاية الجيِّدة للأمومة والطفولة أخذت إعداد مراكز رعاية الأمومة والطفولة في الازدياد المستمر والانتشار في أنحاء الجماهيريّة كافةً بفضل الجهود التي تبذلها أمانة الصحة في هذا الخصوص ويبيِّن الجدول (21 - 17) تطور عدد مراكز الأمومة والطفولة والعاملين بها خلال السنوات الأولى للثورة.

جدول رقم (21 - 17) (١)

تطور عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة والعاملين بها (1968 - 1976)
بيان المراكز والقوى العاملة بها (39)

سنة	سنة 1972	سنة 1974	سنة 1975	سنة 1976	
عدد مراكز الأمومة و الطفولة	31	63	93	93	108
عدد الزائرات الصحيات	--	29	273	273	280
عدد القابلات	--	18	105	125	141
عدد مساعدات الممرضات	73	162	129	139	177

ويلاحظ من الجدول أن عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة قد تضاعف في فترة قصيرة إذ وصل هذا العدد إلى 63 مركزاً في سنة 1972ف. ثم ازداد هذا العدد بنسبة 71% ليصبح 108 في سنة 1976 ف. وبالمثل قفز عدد مساعدات الممرضات من 73 في سنة 1968 ف. إلى 162 في سنة 1972 ف.. أما عدد الزائرات الصحيات فقد

(1) اللجنة العليا للإعداد العام الدولي للطفولة، أمانة الضمّان الاجتماعي، الطفولة في الجماهيريّة، طرابلس، بدون تاريخ، صفحة 16.

ازداد بحوالي عشرة أضعاف فيما بين 1972 ف. و1976 ف. وكذلك ازداد عدد القابلات بحوالي ثمانية أضعاف في المدة نفسها وهذه من المؤشرات التي تدل على مدى الاهتمام بخدمات الأمومة والطفولة اللازمة لرعاية هذه الفئة.

وإذا ما أردنا إلقاء نظرة على تطور الخدمات التي قدمتها مراكز رعاية الأمومة والطفولة خلال السنوات الأولى للثورة أمكننا أن نشير إلى الجدول رقم (22ـ17) (1).

فالزيارات التي تمت لمراكز رعاية الأمومة والطفولة وزيادة الوعي الصحي بين المواطنين قد ازدادت بنسبة 36% فيما بين سنتي 1969 ف. و1976 ف. بينما ازدادت الزيارات المنزلية التي تهدف إلى خدمة الأمهات والأطفال في بيوتهن بنسبة

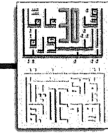
جدول رقم (22 - 17)

تطور بعض خدمات مراكز رعاية الأمومة والطفولة فيما بين (1969 - 1976)

السنة	الزيارات للمراكز	الزيارات المنزلية	الوجبات الغذائية	إجمالي جرعات التحصين
1969	889337	28176	1443306	245891
1970	842910	33560	598500	804170
1971	1046519	25232	740830	340980
1972	1318185	56175	167150	705883
1973	1361522	65540	191197	663973
1974	956081	100566	216975	641869
1975	1082345	119075	302802	738971
1976	1205023	1211511	383719	784142

كبيرة جداً وصلت حوالي 4200% إذ وصل عدد هذه الزيارات في سنة 1976 ف. إلى 1211511 أو ما يعادل عدد هذه الزيارات في سنة 1969 ف. حوالي 43 مرة. كما ازدادت جرعات تحصين الأطفال بأنواعها المختلفة بنسبة 219% في ذات الفترة. أما الوجبات الغذائيـة من الحليب المجاني فقد انخفضت بنسبة 73% مما يدل على تحسن

(1) نفس المرجع السابق، صفحة 17.



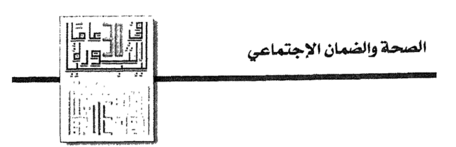
الأوضاع الاقتصادية العامة وقلّة المحتاجين من الأطفال لمثل هذه الوجبات المجانية. ونتيجة لزيادة الاهتمام بالطفولة والأمومة وزيادة الوعي بين المواطنين فقد زادت نسبة الولادات التي تتم تحت الإشراف الطبي بالمؤسسات الصحية بالجماهيرية من 21.2% في سنة 1969 ف. إلى 65.6% في سنة 1976 ف. وإذا كانت هذه المعلومات تمثل نبذة مبسطة عن مراكز رعاية الأمومة والطفولة والعاملين بها وبعض الخدمات التي قدمتها هذه المراكز خلال السنوات الأولى للثورة فإن عدد هذه المراكز قد تطور بصفة مستمرة خلال جميع السنوات التي تمكنا من الحصول على البيانات المتعلقة بها كما يتضح من الجدول (23-17). ففي ما بين 1976 ف. و1981 ف. ازداد عدد المراكز من 108 إلى 168 أي بنسبة زيادة قدرها 55.5% من سنة الأساس أما إذا نظرنا إلى كامل الفترة التي يغطيها

جدول رقم (10 - 20) [40]

تطور إعداد مراكز رعاية الأمومة والطفولة في الجماهيرية (1969 - 1985) م

السنة	العدد	السنة	العدد
1969	31	1978	112
1970	48	1979	127
1971	59	1980	148
1972	71	1981	168
1973	85	1982	188
1974	94	1983	208
1975	96	1984	228
1976	108	1985	248
1977	110	-	-

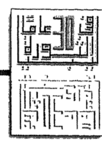
(1) اللجنة الشعبيّة العامة للصحة، الصحة بالجماهيريّة للجماهير، واللجنة الشعبيّة العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981- 1985 ف. الجزء الثاني.



الجدول رأينا عدد المراكز قد ارتفع من 31 في سنة 1969 ف. ليصل إلى 248 مركزاً في سنة 1985 ف،، أي بزيادة قدرها700% من سنة الأساس. وهنا تجدر الإشارة إلى أن خدمات رعاية الأمومة والطفولة لا تقتصر على هذه المراكز وإنما تقدم أيضاً من خلال مؤسسات صحية أخرى كوحدات الرعاية الصحية الأساسية التي تمَ تناولها ضمن قطاع الصحة. (أنظر شكل رقم 14 ـ 17).

شكل رقم (14 / 17)

تطور إعداد مراكز رعاية الأمومة و الطفولة 1969 - 1985



3ـ مراكز الرعاية والتوعية الاجتماعية:

وهي مؤسسات اجتماعية تابعة للضمان الاجتماعي وتقدم خدماتها بالمجان للأمهات والفتيات والأطفال من سن 3 إلى 6 سنوات. وتهدف هذه المراكز إلى:(1)

1ـ توعية الأمهات والفتيات اللائي في سن الزواج اجتماعياً وصحياً وثقافياً على أساليب الحياة الزوجية والأسرية الناجحة وأسس تربية الأطفال ورعايتهم.

2ـ تدريب الأمهات والفتيات على بعض الحرف التي تمكنهم من زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها الاقتصادي كالخياطة والتفصيل والتطريز والتريكو والتدبير المنزلي تحت إشراف مدربات متخصصات.

3ـ تقديم خدمات الرعاية المختلفة لأطفال الأسر ذات الدخل المنخفض وأطفال الأسر كبيرة العدد ومحدودة الدخل.

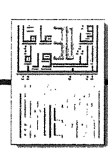
4ـ التعاون مع المؤسسات والهيئات الاجتماعية لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والعمل على حل مشاكل الأسرة الليبية والعمل على دعمها وحمايتها كما تقوم المراكز بعمليات توعية وتثقيف للمجموعات السكنية التي تحيط بها.

وقد تطور عدد مراكز الرعاية والتوعية الاجتماعية من ستة مراكز في سنة 1972 ف. تقدم خدماتها لحوالي 600 من الأمهات والفتيات والأطفال إلى تسعة عشر مركزاً في سنة 1978 تخدم حوالي 4904 من الفئات المذكورة. وفي سنة 1979 ف. أصبح النظام المعمول به بالنسبة لتلك المراكز هو برنامج الصناعات الصغرى والتقليدية لتصبح هذه المراكز مراكز إنتاج وتدريب في الوقت نفسه بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستهلاكية المختلفة بالبلديات.(2)

---

(1) أمانة الشؤون الاجتماعيّة والضّمان الاجتماعي، منجزات أمانة الشؤون الاجتماعية والضّمان الاجتماعي طرابلس، 1978ف. ، ص 4ـ 25.

(2) اللجنة الشعبيّة العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981ـ 1985ف.، الجزء الثاني، طرابلس، بدون تاريخ، ص 230.



4ـ دور الحضانة الإيوائية للأطفال:

وإذا كانت مراكز رعاية الأمومة والطفولة تقدم خدماتها لجميع فئات الأطفال والأمهات فإن هناك فئات من الأطفال الذين يحتاجون إلى إيواء كامل ورعاية خاصة نظراً لظروفهم الاجتماعية. ولما كان المجتمع في الجماهيرية هو العائل لمن ليس له مأوى أو عائل وهو الراعي لكل من تقعد به ظروفه الشخصية أو الاجتماعية عن رعاية نفسه وجدنا بعض المؤسسات كدور الحضانة الإيوائية للأطفال ودور رعاية البنين والبنات موجهة خصيصاً لخدمة أكثر فئات الأطفال حاجة للرعاية.

وتعتبر دور الحضانة الإيوائية للأطفال من المؤسسات الاجتماعية المجانية لأيواء الأطفال من الجنسين من الميلاد وحتى السن السادسة. وبما أن الأسرة هي المكان الطبيعي لتنشئة وتربية ورعاية الأطفال فإن الإيواء في هذه الدور يقتصر على الأطفال الذين لا أسر طبيعية لهم والذين تحول ظروفهم الأسرية دون تقديم الخدمات اللازمة لرعايتهم وتتمثل أهداف دور الحضانة في الآتي:(1)

1 ـ إيواء الأطفال من الجنسين من سن الولادة وحتى نهاية السادسة ممنّ تثبت حاجتهم إلى الرعاية الاجتماعية وتنطبق عليهم شروط القبول.

2 ـ قبول الأطفال اللقطاء لتوفير الرعاية العاجلة لهم وذلك حماية لهم من التعرض لأي نوع من الحرمان.

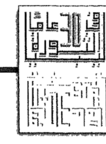
3ـ تربية الأطفال في جو تتوفر فيه شروط الصحة والرعاية الخلقية والدينية والاجتماعية.

4ـ تشجيع المواطنين وتمكين الأسر ممن تتوفر فيهم شروط كفالة وحضانة الأطفال حتى تضمن لهم حياة أسرية أقرب إلى حياة الأسرة الطبيعية.

5ـ متابعة سلامة تنشئة الأطفال داخل الأسر الكفيلة.

---

(1) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشؤون الاجتماعيّة والضّمان الاجتماعي،



جدول رقم (24 - 17)

يبين بعض دور الرعاية الإجتماعية للأطفال وعدد نزلائها في عامي (1976 - 1988)

السنة	دور الحضانة الإيوائية للأطفال		دور رعاية البنين والبنات		دور تربية وتوجيه الاحداث	
	عدد الدور	عدد النزلاء	عدد الدور	عدد النزلاء	عدد الدور	عدد النزلاء
1976	3	313	7	833	2	117
1988	6	274	9	370	5	259

* تم تجميع البيانات الواردة في هذا الجدول من :

1 - الادارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي، دليل الإحصاءات الاجتماعية 3 ، طرابلس، 1976 ف.، جدول رقم 28 ص 67 وجدول رقم 24 ص 83 وجدول رقم 68 ص 103.

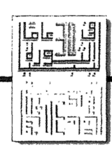
2 - إدارة الرعاية الاجتماعية، صندوق الضمان الاجتماعي ، إحصائية تبين توزيع المؤسسات الاجتماعية ومراكز المعاقين وعدد النزلاء في الجماهيرية في سنة 1988 ف. .

6- تقديم الخدمات المختلفة لبعض أسر الأطفال بقدر ما تسمح به إمكانيات المؤسسة.

وفي سنة 1976 ف. كان عدد دور الحضانة ثلاثاً في كل من طرابلس وبنغازي ومصراتة ثم تضاعف هذا العدد في سنة 1988 ف. إذ أصبحت هذه الدور موجودة أيضاً في بلديات الجبل الأخضر والزاوية وسبها وبذلك اتسعت دائرة الخدمات لمثل هؤلاء الأطفال المهملين والمحرومين من الرعاية الأسرية الطبيعية.

5 - دور الرعاية الاجتماعية للبنين والبنات:

أشرنا إلى أن دور الحضانة الإيوائية للأطفال تقوم برعاية من لا راعي لهم من الجنسين من الولادة وحتى سن السادسة، أما بعد هذه السن فيتم توجيه الذكور إلى دور رعاية البنين بينما توجه الإناث إلى دور رعاية البنات. إذن فهذه الدور تقوم بإيواء



ورعاية البنين والبنات من 6 سنوات إلى 18 سنة ممّن لا تتوفر لهم الرعاية الأسرية إما لعدم وجود الأسرة الطبيعية أصلاً أو لعدم قدرة هذه الأسرة على توفير الرعاية اللازمة. وتتمثل أغراض هذه الدور في:(1)

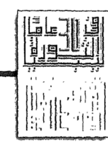
1 - توفير الرعاية الاجتماعية للنزلاء من الجنسين ممن تنطبق عليهم شروط القبول.
2 - إعداد النزلاء في جو تتوافر فيه شروط الصحة والرعاية الخلقية والدينية والتربوية والاجتماعية بما يكفل لهم الإسهام في بناء الوطن وتحمل مسؤولياتهم بكفاءة.
3 - تقديم خدمات اجتماعية لأسر النزلاء بقدر ما تسمح به إمكانيات المؤسسة وذلك رغبة في تحسين الجو الأسري وتوعيته لتهيئة الجو الملائم لنشأة النزيل.

ويتضح من الجدول رقم (11 - 20) أنه رغم زيادة عدد دور الحضانة الإيوائية للأطفال ودور رعاية البنين والبنات واتساع الرقعة الجغرافية التي تتوفر فيها هذه الرعاية إلا أن مجموع نزلاء هذه الدور في سنة 1988 ف. (644) قد نقص بما يقرب من النصف عن مجموع النزلاء في سنة 1976 ف. (1196) وذلك دلالة على تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة واتجاه المواطنين إلى كفالة الأطفال من هذه الدور وبالتالي قلة من هم في حاجة إلى رعاية خارج الأسرة الطبيعية.

6 - دور تربية وتوجيه الأحداث:

وكانت هذه الدور تسمى باسم إصلاحيات الأحداث إلى أن تم إصدار قانون رقم 159 لسنة 1972 ف. ونص على أن يستبدل باسم إصلاحيات الأحداث اسم دور تربية وتوجيه الأحداث. وتعنى هذه الدور بتربية وتوجيه الأحداث الجانحين الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و18 سنة ورعايتهم الرعاية السليمة طبقاً للأساليب التربوية

(1) المرجع السابق نفسه ص 216 .



الحديثة. ولهذا تغيرت دور الأحداث تغيراً جوهرياً بعد ثورة الفاتح وتحولت من دور عقاب تعامل الأحداث كمجرمين في السجون إلى دور للتربية والتوجيه التربوي المبني على نظريات علمية في المجالين النفسي والاجتماعي.(1) وكانت دور تربية وتوجيه الأحداث مقتصرة على بلديتي طرابلس وبنغازي أما الآن فقد اتسعت الرقعة التي تغطيها خدمات هذه الدور إذ أصبحت متوفرة أيضاً في بلديات الزاوية والجبل الغربي والنقاط الخمس.

7- دور رعاية المسنين:

وإذا كانت الدور السابقة تهتم برعاية الأطفال والأحداث فإن دور رعاية المسنين تتولى رعاية من بلغ سن الشيخوخة من الجنسين ممن لا عائل لهم والذين لا تتوفر لهم الرعاية اللازمة في محيطهم الأسري. وتهدف هذه المؤسسات الاجتماعية إلى(2):

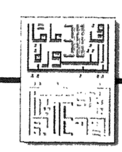
1- إيواء المسنين من الجنسين ممن لا عائل لهم.
2- رعاية النزلاء في جو تتوفر فيه الشروط الصحية والرعاية الاجتماعي والترفيهية بما يكفل لهم رفع روحهم المعنوية وإحساسهم بالرضى والاطمئنان.
3- شغل أوقات فراغ النزلاء وإشباع حاجاتهم المختلفة في هواياتهم وأشياء مفيدة.
4- العمل على استمرار الصلة بين النزلاء وأسرهم ومساعدتهم على التكيف الاجتماعي.

وفي سنة 1970 ف. كان عدد هذه الدور اثنتين إحداهما في طرابلس والأخرى في البيضاء. تخدم 170 من النزلاء، أما في سنة 1988 ف. وحسب ما ورد في أحد تقارير صندوق الضمان الاجتماعي فتوجد هذه الدور في بلديات طرابلس وبنغازي والجبل الأخضر وتقدم في مجموعها خدمات لعدد 160 من النزلاء من الجنسين.

---

(1) أمانة الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي: المرجع السابق ص 67.

(2) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي، المرجع السابق، ص 240.



8. دور حماية وهداية المرأة:

وتقوم هذه الدور بإيواء الجانحات والمعرضات للانحراف من الفتيات والنساء وحمايتهن وتوجيههن اجتماعاً ودينياً ونفسياً بقصد إصلاح سلوكهن وتقويمه حتى يتمكن من التكيف مع المجتمع والعودة إلى الحياة في أسرهن الطبيعية ومن هذه الدور البيت الاجتماعي لحماية المرأة الذي يسعى إلى:(1)

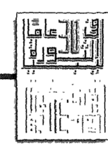
1 ـ توفير الرعاية الاجتماعية للنزيلات وإعدادهن في جو تتوفر فيه الشروط الصحية والرعاية الخلقية والدينية والنفسية ليكفل لهن تقويم وتهذيب سلوكهن وإمكان تكيفهن مع بيئة المجتمع والأسرة.

2 ـ تعويد النزيلات على ممارسة ألوان من النشاط الإيجابي النافع وغرس روح الحياة الاجتماعية السليمة والتدريب على الأعمال المنزلية والهوايات الفنية المختلفة.

3 ـ تقوية العلاقة الأسرية بين النزيلات وأسرهن والعمل على حل المشكلات وتذليل الصعوبات لتهيئة جو الأسرة لاستقبال النزيلة.

وقد بدىء في إنشاء هذه الدور لحماية المرأة منذ أواخر السبعينات في مدينتي طرابلس وبنغازي. أما في سنة 1988 ف. فتوجد مثل هذه الدور في بلديات طرابلس وبنغازي والزاوية والجبل الغربي وتقدم في مجموعها خدمات لحوالي 99 نزيلة. على أن إيواء النزيلات في هذه الدور إيواء مؤقت وذلك لأن الهدف النهائي هو تقويم السلوك ثم إعادة النزيلة لتعيش مع أسرتها. وتستعين هذه الدور بالاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين، للعمل على تذليل الصعوبات والمساعدة على حل المشاكل التي قد تعترض إعادة تكيّف النزيلة مع المجتمع والأسرة.

(1) المرجع السابق نفسه ص 247.



9ـ الأسرة والمرأة:

لا شك أن ما تقدم عن رعاية الأمومة والطفولة سواء من خلال التشريعات أو مراكز الرعاية المختلفة يعتبر أيضاً رعاية للأسرة بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة لأن الطفولة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوظيفة الأمومة التي تختص بها المرأة. ولكن بالإضافة إلى وظيفة الأمومة يقع على كاهل المرأة في المجتمع العربي الليبي، سواء أكانت هذه المرأة تعمل خارج البيت أم لا، الكثير من الواجبات الأسرية الأخرى. وقد استهدفت ثورة الفاتح العظيم خلق الظروف الملائمة لحماية المرأة ورعايتها لما يمكن أن تسهم به المرأة من دور إيجابي داخل الأسرة وفي المجتمع بشكل عام. فجاء الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة ليؤكد أن:

المرأة إنسان والرجل إنسان ليس في ذلك خلاف ولا شك. إذن الرجل والمرأة متساويان إنسانياً بداهة. وأن التفريق بين الرجل والمرأة إنسانياً هو ظلم صارخ ليس له مبرر (1).

ولكن اختلاف الطبيعة البيولوجية للرجل والمرأة اقتضى أن يكون دور المرأة في المجتمع غير دور الرجل. فالصيحات التي ترتفع من بعض الأفراد والمؤسسات في المجتمعات الغربية والتي تدعو إلى المساواة المطلقة بين الرجال والنساء في كل شيء ما هي إلا تعبير كاذب غير قابل للتحقيق على أرض الواقع الاجتماعي. فمثلاً أن تجد المرأة نفسها في ظرف عمل الرجال ذلك جور ودكتاتورية (2).

أي أن ظروف عمل المرأة يجب أن تختلف عن ظروف عمل الرجل تبعاً لاختلاف الطبيعة البيولوجية.

وجاء في الإعلان الدستوري أن العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن قادر فلا تفرقة بين الرجال والنساء بالنسبة لهذا الحق، ولكن أن يعمل كل منهما في ظروف

---

(1) معمر القذافي، مرجع سبق ذكره ص 35.

(2) نفس المرجع السابق ص 56.

تتناسب وتكوينه الطبيعي. وقد استهدف قانون العمل رقم 58 لسنة 1970ف. توفير الرعاية والحماية للمرأة العاملة وخلق الظروف المناسبة لها. فقد جاء في المادة 13 من هذا القانون أنه لا يجوز التفرقة بين أجر الرجال والنساء (1)وبذلك حقق مبدأ المساواة في الأجر بين الجنسين ولما كانت المرأة العاملة تتحمل مسؤوليات الأمومة والكثير من الواجبات الأسرية فقد أفرد القانون بعض مواده لتوفير بعض المزايا الخاصة التي تهدف إلى حماية المرأة العاملة وذلك بالتأكيد على ما يلي:(2)

أ- من حيث طبيعة العمل حرّم القانون تشغيل النساء في الأعمال الشاقة أو الخطرة.

ب- بالنسبة لعدد ساعات العمل حرّم القانون تشغيل النساء أكثر من ثمان وأربعين ساعة في الأسبوع بما في ذلك ساعات العمل الأضافي.

ج- بالنسبة لأوقات العمل حرّم القانون تشغيل النساء ليلاً فيما بين الساعة الثامنة مساءً والساعة السابعة صباحاً إلا في الأحوال والأعمال والمناسبات التي تحدد من قبل جهات الاختصاص.

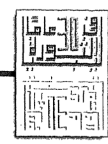
د- أعطى القانون المرأة العاملة التي ترضع طفلاً الحق في فترتين إضافيتين في اليوم ولمدة ثمانية عشر شهراً لا تقل كل منهما عن نصف ساعة لإرضاع وليدها وتحسب هاتان الفترتان من ساعات العمل.

هـ- ألزم القانون الجهة التي تستخدم خمسين عاملة فأكثر بتوفير دار للحضانة لأطفالهن.

و- أعطى القانون المرأة العاملة التي أمضت في عملها ستة أشهر متصلة الحق في الحصول على إجازة وضع بنصف أجر ولمدة خمسين يوماً وإجازة في حالة المرض وأن تمدد هذه الإجازة بشرط ألا تتجاوز في مجموعها ثلاثة أشهر ومنع مطلقاً تشغيل النساء خلال الثلاثين يوماً التالية للوضع.

(1) محمد عبد المطلب أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 322 .

(2) المرجع السابق نفسه، 348- 349 .



ز - نص القانون على أن تمتع المرأة العاملة بهذه الحقوق لا يترتب عليه المساس بالحقوق المقررة لها في قانون التأمين الاجتماعي.

ح - حرّم القانون فسخ عقد العمل أثناء الإجازات، وهذا يتضمن فصل المرأة العاملة أثناء إجازة الوضع.

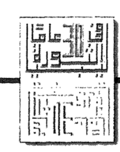
وفي مجال الزواج والطلاق أكد الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة على أن الرجل والمرأة لا فرق بينهما في كل ما هو إنساني فلا يجوز لأي واحد منهما أن يتزوج الآخر رغم إرادته أو أن يطلقه دون محاكمة عادلة تؤيده أو دون اتفاق إرادتي الرجل والمرأة بدون محاكمة.(1)

وكان القانون رقم 176 لسنة 1972 ف. بشأن كفالة بعض حقوق المرأة في الزواج والطلاق قد تضمن بعضاً من هذه المبادىء. فقد نصّت المادة الثانية منه على أنه لا يجوز للولي أن يجبر المولى عليه على الزواج. ويشترط لعقد الزواج اجتماع رأي الولي والمولى عليه، فإذا بوشر العقد برضا الولي صحّ العقد وإذا انفرد أحدهما بالعقد قبل رضا الآخر كان موقوفاً على إجازته وقيل في تفسير ذلك أن هذا القانون قد أعطى المرأة حق تولي عقد الزواج مخالفاً بذلك ما كان يجري عليه العمل... وهو عدم جواز تولي المرأة عقد الزواج (2)وهكذا أصبح من غير الجائز قانوناً أن تجبر الفتاة على الزواج من شخص لا ترغبه بل أوجب القانون استشارة الفتاة في أمر اختيار شريك حياتها وبذلك ألغى ولاية الإجبار على الفتاة التي كثيراً ما أدت إلى زواج الإكراه. وقد استبدل بالقانون المذكور أعلاه القانون رقم 10 لسنة 1984 ف. بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما الذي يعتبر أكثر شمولاً من القانون الملغى.

---

(1) معمر القذافي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(2) سعيد محمد الجليدي، أحكام الأسرة: في الزواج والطلاق وآثارهما، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1986 ف. ص 67.



وقد نصّ هذا القانون الجديد على أن أهلية الزواج تكمل ببلوغ سن العشرين وبذلك رفع الحد الأدنى لسن الزواج للفتاة من ست عشرة إلى عشرين سنة وفي موضوع الاختيار للزواج نصّ القانون الجديد على ما تضمنه القانون السابق من عدم جواز إجبار الفتاة على الزواج رغم إرادتها كما نصّ صراحة على أنه لا يجوز للولي أن يفضل المولى عليها من الزواج بمن ترضاه زوجاً لها مؤكداً بذلك على عدم جواز الإجبار والإكراه في الزواج. وفيما يتعلق بالطلاق أعطى القانون حقاً واضحاً للزوجة إذ نصّ على أن الطلاق يقع باتفاق الزوجين على أن يوثق لدى المحكمة المختصة. وإذا لم يتفق الطرفان على الطلاق حق للزوجة كما يحق للزوج أن تتقدم إلى المحكمة المختصة طالبة التطليق.

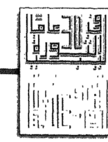
وفي حالة الطلاق أعطى القانون للأم الحق في حضانة وتربية أطفالها.(1)

ثم جاءت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير التي صدرت عن مؤتمر الشعب العام بتاريخ 1988/6/12 ف. لتؤكد على أهمية الأسرة وعلى المساواة بين الرجل والمرأة في كل ما هو إنساني إذ نصّ المبدأ العشرون أن أبناء المجتمع الجماهيري يؤكدون أنه من الحقوق المقدسة للإنسان أن ينشأ في أسرة متماسكة فيها أمومة وأبوة وأخوة، فالإنسان لا تصلح له ولا تناسب طبيعته إلا الأمومة الحقّة والرضاعة الطبيعية فالطفل تربيه أمه ونصّ المبدأ الحادي والعشرون على أن أبناء المجتمع الجماهيري متساوون رجالاً ونساء في كل ما هو إنساني، ولأن التفريق في الحقوق بين الرجل والمرأة ظلم صارخ ليس له ما يبرره، فإنهم يقررون أن الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين لا يجوز لأي منهما أن يتزوج الآخر برغم إرادته أو يطلقه دون اتفاق إرادتيهما، أو وفق حكم محاكمة عادلة، وأنه من العسف أن يحرم الأبناء من أمهم أو تحرم الأم من بيتها.(2)

---

(1) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة الثانية والعشرون 1984ف، ص 640 ـ 664.

(2) مؤتمر الشعب العام، الوثقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير، البيضاء، 12 ـ 6 ـ 1988 ف.

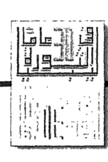


وما زالت التشريعات التي تؤكد على أهمية الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية وعلى الحقوق المتساوية للرجل والمرأة تتوالى.

فقد ناقشت المؤتمرات الشعبية الأساسية في بداية سنة 1989 ف. مشروع قانون تعزيز الحرية الذى أفرد عدة مواد للتأكيد على الحرية في نطاق الأسرة. فجاء في هذا المشروع أن لكل إنسان الحق في تكوين أسرة، وللرجل والمرأة حقوق متساوية في تكوينها وأنه يترتب على الزواج حقوق متساوية بين طرفين أساسها المحبة والرغبة في الحياة المشتركة. وفيما يتعلق بالطلاق جاء في المشروع أن عقد الزواج لا ينحل إلا برضا طرفيه أو بتطليق أو خلع يوقعه القاضي وإذا ما انتهى الزواج بالطلاق فإن حضانة الأطفال تؤول للأم، فلا يجوز حرمان الأم من أطفالها أو حرمان الأطفال من أمهم. وأعطى المشروع الأبناء عند بلوغهم السادسة عشرة حرية اختيار من يستكمل رعايتهم من الوالدين. واقترح المشروع في المادة 30 أن يؤول للمرأة عند الطلاق البيت بكامل محتوياته إلا ما كان حاجة شخصية للرجل. وفيما يتعلق بتنظيم استخدام الأحداث والنساء نصّ المشروع في المادتين 31 و32 على حظر استخدام الأولاد دون الثامنة عشرة استخداماً يعوق نموهم أو يلحق الأضرار بأخلاقهم وصحتهم وعلى أنه لا يجوز تكليف المرأة بعمل لا يتناسب مع تكوينها الطبيعي أو يطمس معالم جمالها أو يهدم أنوثتها.(1)

وأخيراً أصدر مؤتمر الشعب العام في النصف الأول من سنة 1989 ف. قانوناً يقتضي بتولي المرأة للمناصب القضائية في الجماهيرية. وفي نطاق الاهتمام برعاية الأسرة عموماً يقيم صندوق الضمان الاجتماعي مؤتمرات دورية عن الأسرة عقد منها حتى الآن ثلاثة مؤتمرات كان أولها في مدينة البيضاء في سنة 1975 ف. وتناول بالنقاش ثلاث مشاكل اجتماعية مرتبطة بالأسرة وهي مشكلة غلاء المهور ومشكلة الطلاق ومشكلة انحراف الأحداث وقد صدرت أعمال هذا المؤتمر الأول في

(1) مؤتمر الشعب العام، مناقشة مشروع قانون تعزيز الحرية، طرابلس، 1988 ف. المواد 27ـ32 ص 6ـ7.



كتاب مؤتمر شؤون الأسرة. أما مؤتمر الأسرة الأخير فقد أقيم بمدينة طبرق في بلدية البطنان في سنة 1987 ف. وتناولت البحوث التي قدمت فيه موضوعات التنشئة الاجتماعية للطفل ودور الأسرة وتنشئة الطفل المعاق ورعايته ودمجه في المجتمع.

قائمة المراجع

(1) دكتور الكوني أعبودة، مجلة العلوم القانونية، مطابع الثورة للطباعة والنشر 1988 ف.

(2) اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، المبادرة وجهود الجماهيرية من أجل المعاقين.

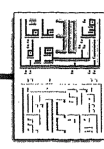
(3) الهيئة العامة للضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، انتربرنت، مالطا 1978 ف.

(4) أمانة اللجنة الشعبيّة للضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 ف.، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، بدون تاريخ.

(5) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الرابع، الدار العربية للكتاب 1983 ف.

(6) أمانة الضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثاني، المؤسسة العربية الأوروبية للنشر والإعلام 1979 ف.

(7) اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، تقرير حول صندوق الضمان الاجتماعي، 1979 ف. / 1985 ف.



(8) صندوق الضمان الاجتماعي: التقرير السنوي 1986 ف.

(9) صندوق الضمان الاجتماعي: التقرير السنوي 1987 ف.

(10) صندوق الضمان الاجتماعي: التقرير السنوي 1985 ف.

(11) أمانة اللجنة الشعبيّة للضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثالث، الدار العربية للكتاب: بدون تاريخ.

(12) صندوق الضمان الاجتماعي: القانون رقم (5) لسنة (1987 ف.) بشأن المعاقين وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 495 لسنة 1987 ف.. بتشكيل اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين وتنظيم ممارسة عملها، مطابع الثورة العربية/ طرابلس بدون تاريخ.

(13) الأمانة العامة للاتحاد العربي للأخصائيين الاجتماعيين، بنغازي، من أجل المعاقين، الجزء الثاني، بدون تاريخ.

(14) عمر محمد التومي الشيباني، الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1973 ف.

(15) إقبال محمد بشير وإقبال إبراهيم مخلوف وسلمى جمعة، ديناميكية العلاقات الأسرية: دراسة عن الخدمة الاجتماعيّة ورعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندريّة، بدون تاريخ.

(16) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الثالث: الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية، 1979 ف.

(17) محمد عبد المطلب أحمد، شرح قانون العمل الليبي، الطبعة الأولى، (بدون ناشر أو مكان نشر)، 1970ف.

(18) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 ف.، بنغازي ، 1980 ف.

(19) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الرابع، طرابلس، 1983 ف.

(20) أمانة الشؤون الاجتماعيّة والضمان الاجتماعي، منجزات أمانة الشؤون الاجتماعيّة والضمان الاجتماعي، طرابلس، 1978 ف.

(21) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشؤون الاجتماعيّة والضمان الاجتماعي، مجموعة التشريعات الاجتماعيّة، طرابلس، 1976 ف.

(22) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشؤون الاجتماعيّة والضمان الاجتماعي، دليل الإحصاءات الاجتماعيّة 3، طرابلس، 1976 ف.

(23) اللجنة الوطنيّة الدائمة لرعاية الطفولة، أمانة اللجنة الشعبيّة العامة للضمان الاجتماعي، مشروع ميثاق حقوق الطفل العربي الليبي، طرابلس، 1984 ف.

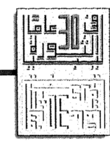
(24) اللجنة العليا للإعداد للعام الدولي للطفولة، أمانة الضمان الاجتماعي، الطفولة في الجماهيريّة، طرابلس، بدون تاريخ.

(25) جهاد الخطيب وعبد الله الخطيب، حقوق الطفل في التشريع الأردني: تحليل للبعدين النفسي والاجتماعي ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعيّة، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمّان، 1980ف.

(26) عبد السلام بشير الدويبي، المدخل لرعاية الطفولة، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985 ف.

(27) قسم رعاية الأمومة والطفولة، الإدارة العامة لصحة المجتمع، أمانة اللجنة الشعبيّة العامة للصحة، الخطة المركزيّة لرعاية الأمومة والطفولة في الجماهيريّة، طرابلس، بدون تاريخ.

(28) اللجنة الشعبيّة العامة للصحة، الصحة بالجماهير للجماهير، طرابلس، بدون تاريخ.



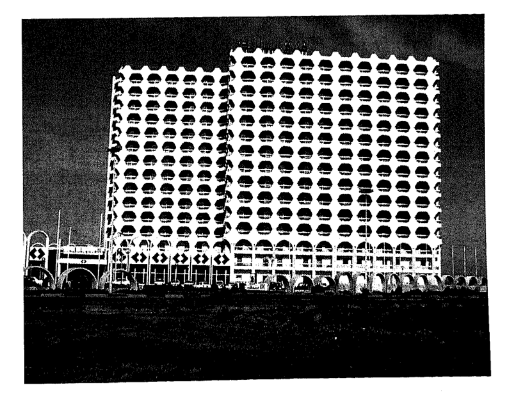
(29) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985 ف.، الجزء الثاني، طرابلس، بدون تاريخ.

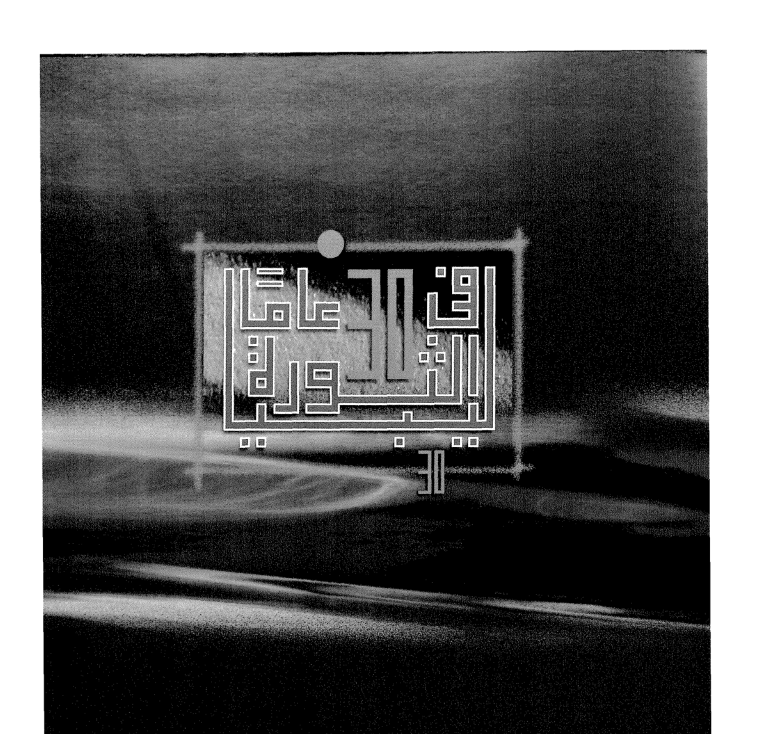
(30) سعيد محمد الجليدي، أحكام الأسـرة في الزواج والطلاق وآثارهما، الطبعة الأولى، الدار الجماهيريّة للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1986 ف.

(31) الجماهيريّة العربيّة الليبيّة الشعبيّة الاشتراكيّة، الجريدة الرسميّة، العدد 61، السنة الثانية والعشرون، 1984 ف.

(32) مؤتمر الشعب العام، الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في المجتمع الجماهيري، البيضاء، 1988.

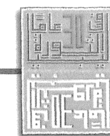
(33) مؤتمر الشعب العام، مناقشة مشروع قانون تعزيز الحرية، طرابلس، 1988 ف. مراجع (19).

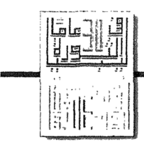




الفصل الثامن عشر

الإعلام والثقافة





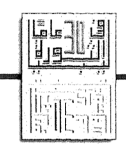
مقدمة

في خضم الزخم الهائل من المعلومات التي تجوب عالم اليوم وكنتيجة لثورة المعلومات التي هي من نتاج تطور عصرنا الحالي وكاستجابة لهذا التطور المذهل في عالم الاتصالات والمعلومات وحتمية توظيفه لصالح التنمية الشاملة أولت ثورة الفاتح العظيم اهتماماً بالغاً بقطاع الإعلام منذ تفجرها في الفاتح العظيم عام 1969ف.

ولعل اهتمام الثورة بقطاع الإعلام جاء انعكاساً لدور الإعلام الفاعل والمؤثر في مجال التنمية، وإذا كان هدفها التنمية ووسيلتها الإنسان وإذا كان الإعلام هو الأداة المؤثرة في التنمية وفي تحقيقها عند الإنسان ثقافة ووعياً وسلوكاً فالاهتمام به ينعكس إيجاباً على تنمية الوعي الوطني والقومي للجماهير، بالإضافة إلى كونه محركاً ودافعاً قوياً للإحساس بالمسؤولية من أجل حشد كل الطاقات والخبرات لإزالة المعوقات وتحقيق حياة كريمة وسعيدة ولمعايشة وتفهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي استهدفتها الثورة .وللإعلام كذلك دور بارز في التعريف بالإنجازات الحضارية العملاقة وخطط التحول التي تطبعه في كل مجالات الحياة في المجتمع ويبرز دور الإعلام كذلك في التصدي للإعلام المضاد وفضح أكاذيبه ودحض افتراءاته وتحصين المواطن بالحقائق والبراهين عن طريق نشر فكر النظرية العالمية الثالثة: الكتاب الأخضر والتبشير به في عالم تسوده عهود الظلام والعبودية والجور واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان وذلك من أجل شحذ الهمم وتقوية العزائم وتوحيد الإرادة تحقيقاً لأمل البشر وسعادة الإنسانية في مجتمع عصر الجماهير.

أهداف قطاع الإعلام والثقافة

لقد تبلورت أهداف التنمية والإنجازات في قطاع الإعلام خلال السنوات الماضية وبعد قيام الثورة فيما يلي:



الفصل الثامن عشر

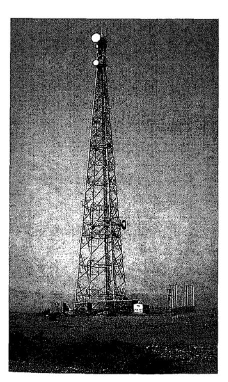


1- التـأكيـد على خـلـق أجهـزة إعـلام شـعبيـة تعبر عن المجتمع وتؤكد وترسـخ
سلطة الشعب وفق منطلقات ثورة الفاتح العظيم وتوجهاتها.

2- تحقيـق أهداف الثورة الثقـافية في خلـق وعي ثقافي وفكـر عـربي معبـر عن طموحات الأمة العربية ودورها الحضاري المستند إلى القيم الروحية الأصيلة
ونتاج المعرفة الإنسانية.

3 - مواصلـة العمـل الـدؤوب لحشـد كـل الجهـود الشعبيـة لتحقيـق التحـولات
الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة.

4 - تدعيم الأجهزة الإعلامية والثقافية بكل الإمكانيات التي تحتاجها والعمل على تطويرها والارتفاع بمستواها وصولاً إلى خلق أدوات فاعلة ووسائل مؤثرة لتحقيق الثورة الثـقافية استكمالاً لدورها الإيجابي في إعداد الأجيال
الصاعدة إعداداً قومياً وثورياً سليماً.

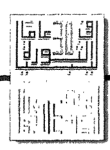


5 - المحافظة على العادات والأعراف الأصيلة وتطويرها بشكل يتفق مع ديننا الإسلامي الحنيف ومتطلبات العصر وتخليص المجتمع من كل الشوائب والظواهر الاجتماعية الدخيلة.

6 - توعية الجمـــاهير وتبصـيرهم بقضـايا وطنهـم وأمتهم استعداداً لتقديم مساهمات إيجابية في بناء المجتمع الجديد.

7- إبـراز أهميـة دور المرأة في المجتمع والمحافظة على كيان الأسرة وتحقيق القيم الاجتماعية والاقتصادية المناسبة.

8- تعميم وسائل النهضة الثقافية والفكرية والعلمية في جميع أنحاء الجماهيرية العظمى.



العظمى ومازالت خارطة هذه الإذاعات تتوسع وتكبر من خلال تحديث المنظومات الإذاعية المختلفة ومحطات الإرسال وكل ماله علاقة بوصول الصوت والصورة إلى كل جماهير المؤتمرات الشعبية، وقد رافق ذلك إعداد الأطر الفنية والخرائط الإذاعية التي تستطيع أن تجسد وتسير كل هذه الإنجازات الحضارية وتحافظ عليها من خلال التدريب والتأهيل لكل العناصر البشرية اللازمة لذلك.

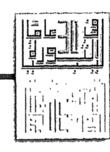
إن التوسع في مجال العمل الإذاعي هو تجسيد وتأكيد للأطروحات الحضارية التي تنادي بها ثورة الفاتح العظيم إدراكاً منها لدور الإعلام الفاعل في الرفع من مستوى الثقافة والإعداد الحضاري السليم لإنسان هذا الوطن وتأكيداً لذلك كان الاهتمام الكبير بالخطاب الإعلامي المباشر الصادق من خلال قنوات إذاعية متعددة شملت العديد من الإذاعات المرئية والمسموعة الحديثة والمستحدثة في الجماهيرية العظمى. وتجلى ذلك من إذاعات الجماهيرية وصوت إفريقيا وإذاعة القرآن الكريم وقناة الجماهيرية الفضائية والبرنامج الاوروبي المرئي والمسموع وشبكة واسعة من الإذاعات المحلية.

وقد بدأت تجربة الإذاعات المحلية في كل من طرابلس وبنغازي ثم سبها والرباط الأمامي (سرت) ثم الجبل الأخضر والجبل الغربي وأخرى في الزاوية والواحات ومصراته وإذاعات محلية أخرى على الطريق.

وتهدف هذه الإذاعات إلى ترسيخ القيم الحضارية كثورة الفاتح العظيم ونشر الثقافة الجماهيرية والوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي لتعميق مفهوم التنمية ولتحقيق جماهيرية الفن والإبداع.

والإذاعات المحلية قادرة أكثر من غيرها على التعريف بمدنها وقراها وإحياء تراثها وبطولات جهادها ونشاطات جماهيرها الشعبية وتأكيد أصالتها وعروبتها.

ونهجاً على الطريق نفسه الذي يحافظ على الهوية العربية الإسلامية ويجسد الانتماء إلى مبادىء حضارية أصيلة وسامية ومقاومة للتلوث الثقافي والاجتماعي كان إنشاء شركة إستقبال وإعادة البث المرئي كمحاولة جادة لنشر المعرفة وتوفير



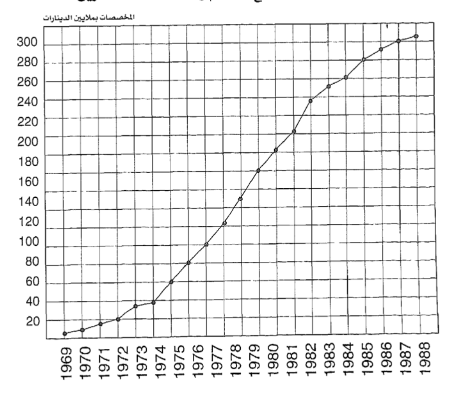
الفصل الثامن عشر

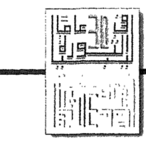
المعلومات الهادفة المفيدة بعيداً عن التشويش والفن الهابط الرخيص وقد باشرت الشركة نشاطها الإعلامي بمحيطتين في كل من طرابلس وبنغازي خلال عامي 1995ف. و1996 ف. ويزداد نشاطها الآن في مختلف مدن الجماهيرية العظمى.

وبمقارنة سريعة وبعد قيام الثورة مباشرة تستطيع أن تتبين كم أن الفارق شاسع بين ما ينفق على الإعلام في عهد الثورة العظيمة وما أنفق عليه قبلها.

والبيانات الإحصائية المتوفرة في هذا الصدد تؤكد بصدق الاهتمام الكبير بهذا القطاع في عهد الثورة إذ لم تتجاوز مخصصاته قبلها 1.5 مليون دينار بينما

تطور المخصصات المالية لقطاع الإعلام والثقافة خلال عشرين عاماً





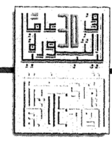
بلغت مخصصاته خلال عام 1987ف. وحده 10.8 مليون دينار وبنسبة تعدت 600٪ مما كان ينفق عليه قبل قيام الثورة.

وتبدو المقارنة أكثر وضوحاً عندما نستعرض مخصصات هذا القطاع خلال خطط التنمية المتعددة والتي بدأت سريعة نظراً للحاجة الملحة إليها والتي تطلبتها ظروف المرحلة، إذ كانت ثلاثية في بدايتها ثم أصبحت بعد ذلك خماسية بعد أن وضعت الأسس وأخذت الخطط مسارها الطبيعي الثابت.

وتجلّى ذلك واضحاً في الخطط التالية: (1970 ـ 1972)، (1973 ـ 1975)، (1976 ـ 1980)، (1981 ـ 1985)، (1986، 1987)ف.، حيث أنفق على قطاع الإعلام والثقافة خلال هذه الخطط ما قيمته 342.5 مليون دينار بينما لم ينفق على القطاع نفسه خلال السبع سنوات السابقة لقيام الثورة سوى 6.6 مليون دينار، فالفرق شاسع بين الرقمين وهنا يكمن إدراك الثورة العظيمة لقيمة الإعلام ودوره المهم في التوعية والإرشاد ودفع عجلة التقدم والرقي، والجدول اللاحق يوضح ذلك:

جدول رقم (1 - 18)

الخطة	المخصصات بملايين الدينارات	الإنفاق الفعلي بملايين الدينارات
1969 - 1963	6.6	6.6
1972 - 1970	11.9	4.5
1975 - 1973	25.1	14.1
1980 - 1976	132.3	113.3
1985 - 1981	99.3	94
1986	12	8.6
1987	10	9
	290.8	243.5



وهذا الاهتمام الكبير والإنفاق الضخم كان نتيجة لما كانت عليه أجهزة الإعلام قبل الثورة فالإذاعة المسموعة على سبيل المثال كانت عبارة عن محطتين محدودتي الجهد والقوة حول مدينتي طرابلس وبنغازي وإرسالهما محدود الوقت والمساحة وتتعرضان دائماً للتشويش والانقطاع وتعتمدان في مادتها وإدارتها على إنتاج وعناصر أجنبية نظراً لندرة الكفاءات المحلية وقلة خبرة الموجود منها. لهذا كان اهتمام الثورة بهذا القطاع سريعاً وفاعلاً فتحول العدد من مجرد محطتين عام 1969ف. ليقفز العدد إلى أكثر من (26) محطة إرسال وتقوية أي بزيادة قدرها (24) محطة وبنسبة بلغت 1300% خلال عام 1985ف.، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2 - 18)

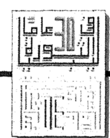
جدول يوضح التطور العددي لمحطات الإرسال المسموعة في الجماهيرية العظمى

السنة	عدد محطات الإرسال	نسبة الزيادة
1969	2	--
1975 - 1973	9	% 350
1980 - 1976	17	% 750
1985 - 1981	26	% 900



أما الإذاعة المرئية فكانت أسوأ حالاً من سابقتها المسموعة نظراً لقلة الخبرة في مجالها ولمتطلباتها المادية والبشرية، لهذا فقد تأخر الاهتمام بها، أو التفكير فيها قبل الثورة إذ لم يتم افتتاحها إلا عام 1968ف. وبإمكانيات شبه معدومة. وكان إرسالها محصوراً حول مدينتي طرابلس وبنغازي.

ولكن طموحات الثورة وتطلعاتها كانت أكبر وأعظم من هذه المحطات والأجهزة لهذا شهدت اعتماد خطط تنموية قصيرة وطويلة الأمد لمواكبة حركة الثورة وأهدافها. وكانت هذه الخطط على مسارين؛ المسار الأول تمثل في المجمع





الإعلامي الضخم بطرابلس وتمثل المسار الثاني في إنشاء وتطوير محطات الإرسال والتقوية، فقد تطور عدد محطات الإرسال والتقوية من مجرد محطتين 1969ف. ليصل إلى أكثر من (20) محطة إرسال وتقوية عام 1985 ف. بزيادة قدرها 18 محطة ونسبة بلغت 900 %. عما كانت عليه قبل الثورة وفي مدة وجيزة غَطّى الإرسال المرئي كل الجماهيرية العظمى.

جدول رقم (3 - 18)

جدول يوضح التطور العددي لمحطات الإرسال والتقوية المرئية في الجماهيرية العظمى

السنة	عدد محطات التقوية	نسبة الزيادة
1969	2	--
1975 - 1973	9	% 350
1980 - 1976	17	% 750
1985 - 1981	20	% 900

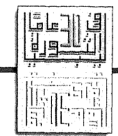
وكان الاهتمام كذلك بالثقافة التي أولتها الثورة العناية الكبيرة وعملت على نشرها في جميع أرجاء الجماهيرية العظمى وخاصة النائية منها والتي كانت محرومة من أبسط وسائل الاتصال والتعبير عن تراثها الذي كافحت من أجله ردحاً من الزمن ضد الاستعمار بشتى أنواعه وأشكاله.

جدول رقم (4 - 18)

جدول يوضح التطور العددي للمسارح في الجماهيرية العظمى

السنة	عدد المسارح	نسبة الزيادة
1975 - 1973	4	--
1980 - 1976	7	% 80
1985 - 1981	20	% 400





مراكز ثقافية

وبعد قيام الثورة غطت المراكز الثقافية ومراكز توزيع الصحف والمجلات والكتب والمسارح ودور العرض كل المناطق بدون استثناء في المدن والقرى، ولعل البيانات الإحصائية هي الشاهد الأكيد الذي يدل على هذا الاهتمام وأفضل وسيلة لتطور عدد هذه المراكز والمسارح التي هي دعامات الثقافة الجماهيرية ووسائل انتشارها في المجتمع الجماهيري، حيث نجد أن عدد المسارح لم يتجاوز (4) مسارح عام 1969ف.، في المدن الكبيرة فقط ولكن هذا العدد تجاوز (20) مسرحاً عام 1985ف. بزيادة بلغت (16) مسرحاً وبنسبته زيادة قدرها 400% شمل المناطق النائية، بالإضافة إلى أكثر من 36 دار عرض مجهزة تستخدم كمسارح في بعض الأحيان.

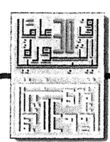


وفيما يخص المراكز الثقافية والمكتبات العامة فقد تطور العدد من (23) مركزاً ثقافياً ومكتبة عامة 1975ف. إلى أكثر من 89 مركزاً ومكتبة عام 1985 ف.، أي بزيادة قدرها 66 مركزاً ثقافياً وبنسبة بلغت 287% عما كانت عليه عام 1969ف.

جدول رقم (5 - 18)

جدول يوضح التطور العددي للمراكز الثقافية والمكتبات العامة في الجماهيرية العظمى

العام	العدد	النسبة
1975 - 1973	23	--
1980 - 1976	57	% 148
1985 - 1981	89	% 287





كما بلغ عدد الفرق الفنية والمسرحية عام 1988ف. أكثر من 100 فرقة منتشرة في جميع أنحاء الجماهيرية العظمى تقوم بنشر تراثها وثقافتها في الداخل والخارج. والإنجازات في هذا القطاع لا يمكن حصرها ولكن ما ورد في هذا الفصل مجرد مؤشر بسيط على مدى الاهتمام به في جوانبه المادية والبشرية.

والإنجاز الثقافي الآخر الذي أضافته الثورة في مجال الثقافة والمعرفة هو دار الكتب الوطنية، وذلك شعوراً منها لما للمكتبات الوطنية من أهمية كظواهر حديثة يتحتم وجودها للحفاظ على التراث الثقافي والحضاري للشعوب إذ أنها المكان القانوني للمصنفات المعدة للنشر إلى جانب دورها في حفظ وتجميع التراث المؤلف خدمة للأجيال القادمة.

ومن هذا المنطلق كان استكمال دار الكتب الوطنية في بنغازي في الخطة الثلاثية 1973 ـ 1975 ف. وتم تجهزها بالكامل عام 1979 ف. وهي معدة بأحدث الآلات والأجهزة اللازمة لأداء عملها، وتتسع الدار لأكثر من 374 متردداً في وقت واحد وتستوعب من الكتب أكثر من 500.000 كتاب بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الخرائط والمواد غير المطبوعة وهي مزودة بشكبة من الحاسب الآلي والأجهزة السمعية والبصرية لتوفير أفضل الخدمات للمترددين عليها.



وقد قامت الدار بتأهيل مستخدميها عن طريق الدورات المتخصصة في الداخل والخارج وهي تشارك في كل المؤتمرات والندوات الدولية ذات العلاقة بمجال عملها. ويمكن إيجاز أهداف دار الكتب الوطنية في الآتي:

1ـ تجميع وحفظ الإنتاج الفكري في الجماهيرية في كافة فروع المعرفة ومتابعة قانون الإيداع.
2ـ حفظ الوثائق والمخطوطات وكل ما له قيمة وطنية وقومية ودولية.
3ـ إصدار الببليوغرافيا الوطنية التي تتضمن كل ما ألف وطبع أو نشر في الجماهيرية العظمى.

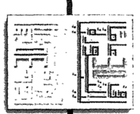
4. تعتبر الدار حلقة وصل مع المنظمات الدولية ذات الاختصاص وتباشر الإعارة الدولية مع المكتبات ومراكز المعلومات في العالم.

الإنجازات في مجال الخيالة

والثورة كدأبها في وسائل الإعلام الأخرى، أولت قطاع الخيالة أهمية خاصة فكانت بداية هذا الاهتمام إنشاء إدارة الإنتاج السينمائي 1970 ف.، حيث تم تجهيزها بأحدث الآلات، والمعدات اللازمة لصناعة الخيالة، وقد رافق ذلك إنشاء معمل متكامل لتحميض وطبع أشرطة الخيالة المختلفة بمنطقة الظهرة في طرابلس وإنشاء مركز للتصنيع الفني بمنطقة الهضبة الخضراء بطرابلس ضم قسماً للتسجيلات الصوتية ومرفقاتها اللازمة إلى جانب توفير مكتبة عامرة للأشرطة والتسجيلات الصوتية المختلفة وقد أنتجت الإدارة خلال خطتها بين عامي 1970 و 1973 ف. مجموعة من الأشرطة التعليمية التي تنتج محلياً لأول مرة تتمشى مادتها العلمية مع مناهجنا الدراسية وكان ضمن الخطة إنتاج خمسة أشرطة روائية عربية ليبية طويلة.



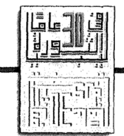
وكانت مرحلة الانطلاق والتطور الفعلية لصناعة الخيالة في الجماهيرية العظمى تلك التي كانت ما بين عامي 1976 - 1990 ف. والتي شهدت تحديد الاحتياجات الفعلية من دور العرض في الجماهيرية التي تضمنتها الخطة وتم تنفيذها في تلك الفترة وهي 35 دار عرض موزعة حسب الكثافة السكانية، وبالإضافة إلى ذلك اتجهت المؤسسة العامة للخيالة التي تم إنشاؤها بتاريخ 1973/12/3 ف. إلى إنتاج الأشرطة الروائية الطويلة إلى جانب الأشرطة التسجيلية الإخبارية المختلفة وكذلك الإنتاج المشترك، وتزداد إمكانيات الشركة العامة للخيالة يوماً بعد يوم بتواصل إنتاجها تبعاً لذلك.



جدول رقم (6 - 18)

مشروعات إقامة دور عرض جديدة ومناطق إقامتها

ر.م	المنطقة	العدد	الجهة المنفذة	ملاحظات	ر.م	المنطقة	العدد	الجهة المنفذة
1	طرابلس	4	الضمان الإجتماعي	تمّ فقط تشييد كافة دور العرض التي أسند تنفيذها إلى أمانة الإسكان	11	القبة	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
1 أ	مسرح العرالة		الضمان الإجتماعي		12	شحّات	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
1 ب	الهضبة		الضمان الإجتماعي		13	مسلاتة	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
1 ج	قرجي		الضمان الإجتماعي		14	القربوللي	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
1 د	أبو سليم		الضمان الإجتماعي		15	قصر بن غشير	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
2	بنغازي	2	الضمان الإجتماعي		16	العزيزية	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
2 أ	الجهة الشرقية		الضمان الإجتماعي		17	الزهراء	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
2 ب	الجهة الغربية		الضمان الإجتماعي		18	صرمان	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
3	الخمس	1	الضمان الإجتماعي		19	العجيلات	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
4	بن وليد	1	الضمان الإجتماعي		20	الجميل	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
5	تاجوراء	1	الضمان الإجتماعي		21	يفرن	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
6	حنرور	1	الضمان الإجتماعي		22	مراده	1	أمانة الإسكان - تمّ التنفيذ
7	الزاوية	1	الضمان الإجتماعي					
8	صبراتة	1	الضمان الاجتماعي					
9	غات	1	الضمان الإجتماعي					
10	حيّ الأندلس	1	الضمان الإجتماعي					



الخاتمة

وإذا كنا قد حاولنا في الصفحات السابقة أن نتتبع خطوات الثورة العظيمة وإنجازاتها في مجال الإعلام والثقافة فإن ذلك يبدو للوهلة الأولى مجرد محاولة لأن الإنجازات في هذا المجال كغيرها في مجالات الحياة الأخرى يصعب احتواءها في عجالة سريعة وذلك للأسباب الآتية:

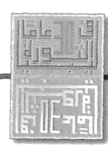
1 - إن الثورة العظيمة استطاعت في مدة قصيرة بعد تفجرها أن تغطي كل الجماهيرية العظمى على اتساع مساحتها بالصوت والصورة وأن تفتح نوافذ إعلامية وثقافية أخرى على شتى بقاع العالم.

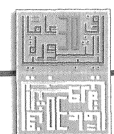
2 - إن تحليل مضمون هذه الوسائل الذي أثرى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل والخارج عن طريق نشر النظرية العالمية الثالثة فكر الكتاب الأخضر وما أحدثه من خلخلة في البنية البشرية الظالمة التي كانت سائدة في العالم لا يمكن استيعابه في فصل من كتاب تعددت فصوله لتغطي مجالات أخرى.

3- إن مجرد شعور الإنسان بحاجته للانعتاق من كل مظاهر الظلم والاستغلال وما يشهده عالم اليوم من استجابات وردود فعل إيجابية لدليل على الدور الهام والفاعل لوسائل الإعلام المختلفة.

4- إن ما أنجزته هذه الوسائل من قضاء على التخلف وتحقيق تنمية شاملة وحث للمواطن وتوعيته بقضاياه لبراهين على أهمية هذه الوسائل والجهد الذي بذل من أجلها.



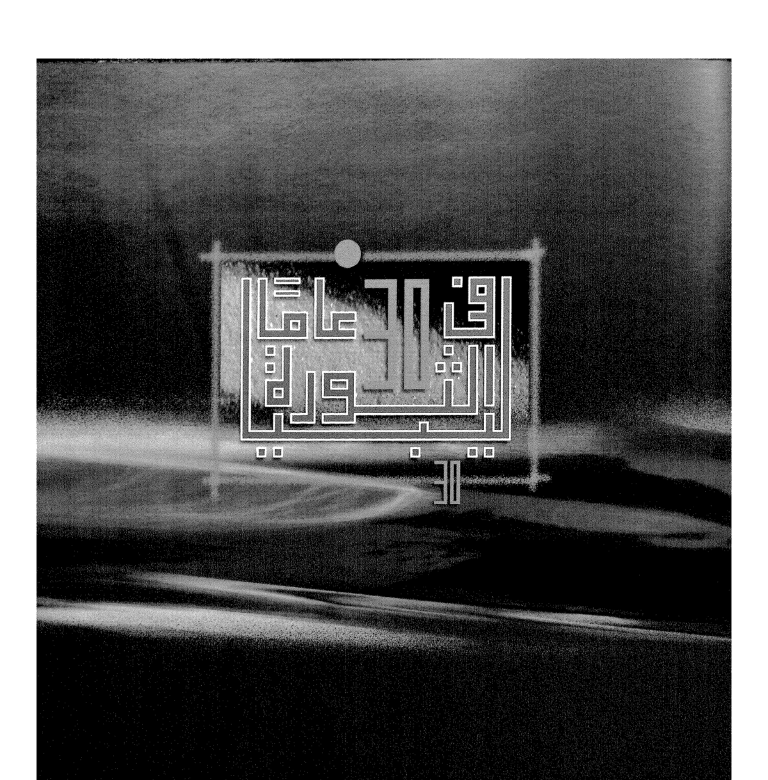




الفصل الثامن عشر

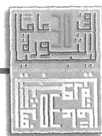




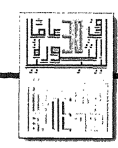


الفصل التاسع عشر

الرياضة الجماهيرية



الفصل التاسع عشر



إن ما حققته ثورة الفاتح العظيم خلال الثلاثين عاماً من الإنجازات العملاقة المادية والمعنوية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية ومنذ انبلاج فجرها في الفاتح 1969 ف.، يصعب على المرء أن يحصره في سطور.

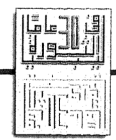
ولا يختلف اثنان في أن قطاع الرياضة والشباب قد نال القدر الكبير والاهتمام الوافر من رعاية واهتمام ثورة الفاتح العظيم وقد تجسد ذلك في الانجازات الرائدة فكراً وعملاً في مجال الرياضة والشباب.

لقد فجرت ثورة الفاتح العظيم، ثورة الشباب التي استهدفت جوهر الإنسان لتعيد بناء الإنسان المتطلع إلى التقدم وفق أهداف ومبادىء وأطروحات ثورية، ومن هذا المنطلق سخرت ثورة الفاتح العظيم كل مجهوداتها من أجل توفير متطلبات إعداد وتنشئة الشباب وفق أساليب علمية وصحية جديدة، لذلك فقد أقامت معسكرات الإعداد لبراعم وأشبال وسواعد الفاتح العظيم لإعداد العناصر المؤمنة بفكر الثورة وسلاحها فكر الكتاب الأخضر وأطروحات النظرية العالمية الثالثة الرائدة.

وتعاظم اهتمام ثورة الفاتح العظيم بقطاع الشباب والرياضة عندما اعتبرت هذا القطاع قطاعاً متكاملاً مستقلاً جديراً بالرعاية والاهتمام فتجسد ذلك في ورقة العمل الأولى التي تضمنت ملاحظات الأخ قائد ثورة الفاتح العظيم التي طرحها في اجتماعه التاريخي باللجنة المركزية العليا للرياضة الذي عقد بتاريخ (1975/9/16)ف. وفيما يلي نورد هذه الملاحظات المهمة التي أضحت القواعد الرئيسة لبناء هيكل الرياضة الجماهيرية والتي أسهمت في تحقيق الإنجازات الرائدة على صعيد الرياضة الجماهيرية:

1 - لا بد أن تبنى الرياضة على مفهوم اشتراكي جديد، يقضي على الاحتكار الذي يعتبر مرفوضاً بعد الثورة بجميع أشكاله، في الملكية أو العلم أو السياسة أو الرياضة.

2 - يجب الرجوع إلى ما كانت عليه مبادىء الرياضة عبر التاريخ، ومنذ الحضارة اليونانية.





3ـ يتعين الأخذ بنظام النادي الرياضي، والقرية الرياضية، والمدينة الرياضية بهدف توسيع قاعدة مزاولي الرياضة، وعليكم أن تضعوا لها الصيغة المناسبة.

4ـ ينبغي تغيير مفهوم النادي ليصبح قيادة رياضية للحي أو القرية، ومن الضروري أن يزاول أعضاؤه جميع اللعبات والفروسية، واعتبار كرة القدم لعبة من عشرات الألعاب.

5ـ سكان المنطقة، أو الحي، أو القرية هم أعضاء النادي الذي يقطنون في دائرته، وعليهم تسديد اشتراكاتهم فيه.

6ـ الرياضة تربية للبدن، ووقاية من الأمراض، وترفيه، وسعادة للإنسان لا يجب أن يحرم منها الصغير والكبير، الشباب والشيوخ.

7ـ لا بد أن توضع ضوابط وقواعد محددة للإنفاق على خطة الرياضة، ولا نريد أن نمارس الإسراف كما كان في العهد المباد.. انتقال فرق بطائرات، وإقامة في الفنادق على حساب الدولة.

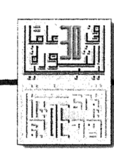
8ـ لا بد من تنوع الرياضة، ولا تقتصر على كرة القدم، وكلما كثرت الألعاب كلما ازداد عدد المزاولين للرياضة.

9ـ هناك ألعاب يجب أن يعاد النظر فيها، مثلاً المصارعة، والملاكمة من المخلفات الهمجية عبر التاريخ، اثنان يتصارعان ويتبارزان والجمهور يتفرج، إن العالم سيلغي مثل هذه الألعاب بمجرد أن يتطور، إنها رياضة عديمة الجدوى وتثير الروح العدائية.

10ـ ضرورة العناية بالفروسية، وسباق الخيل فهي هواية وتربية لهذه الحيوانات التي يستفيد منها المواطن قبل أن تنقرض.



11ـ اقتراح إنشاء وزارة للشباب أراه غير منطقي لأنه بنفس التفكير يقترح إنشاء وزارة للشيوخ ووزارة للأطفال، ووزارة للمرأة، والوضع السليم أن تنشأ وزارة للرياضة أو للتربية الرياضية، أو تركيز المسؤولية في مجلس أعلى، أو جهاز متخصص في الأنشطة الرياضية.



12- المدارس هي القاعدة الأساسية لنشر الرياضة على الأجيال.

13- تعميم الرياضة على جميع أفراد الشعب، وربط مفهومها بأهداف ومبادىء الخط الثوري القومي هو العمود الفقري للخطة التي تضعونها.

وإذا نجحنا في ذلك تهون المصروفات.

إن هذه الملاحظات المهمة التي وضعها الأخ قائد ثورة الفاتح العظيم، حددت معالم الطريق الصحيح الذي استهدف إعادة بناء الإنسان العربي الليبي بناء صحيحاً ليسهم فيما بعد في صنع التقدم والتطور.

وانطلاقاً من اهتمام ثورة الفاتح العظيم المتزايد بقطاع الرياضة والشباب تم إنشاء أمانة للشباب والرياضة في عام 1976 ف.

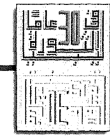


وبصدور الفصل الثالث من الكتاب الأخضر وهو الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة تم إعلان جماهيرية الرياضة، والذي وضع حداً فاصلاً بين مفهومين ونظامين تاريخيين لممارسة النشاط الرياضي وكان ذلك في عام 1979 ف..

وقد قسمت الرياضة وفق المبادىء الجديدة التي طرحتها النظرية العالمية الثالثة إلى نوعين : خاصة وعامة. حيث أن النوع الأول من الرياضة تهم الفرد شخصه والنوع الثاني فهو يهم كل الشعب يمارسه كله ولا يتركه لأحد يمارسه بالنيابة عنه.

إن الرياضة الخاصة لا تهم إلا من يمارسها وعلى مسؤوليته ونفقته، والرياضة العامة حاجة عامة للناس لا ينوب أحد في ممارستها نيابة عنهم مادياً وديموقراطياً...

كما أن النوادي الرياضية التي هي أساس الرياضة التقليدية في العالم اليوم.. إن هذه المؤسسات ما هي إلا أدوات احتكارية اجتماعية شأنها شأن الأدوات السياسية الدكتاتورية التي تحتكر السلطة دون الجماهير... فكما يحطم عصر الجماهير أدوات احتكار الثروة والسلطة والسلاح.. لا بد أن يحطم أدوات احتكار النشاط الاجتماعي من رياضة وفروسية وما إليها.. إن الرياضة العامة تخص كل





الجماهير وهي حق لكل الشعب لما لها من فوائد صحية وترفيهية.. إن الرياضة نشاط عام ينبغي أن يمارس لا أن يتفرج عليه.. إن مدرجات الملاعب ستختفي عندما لا يوجد من يجلس عليها...

من هذا المنطلق وضعت أمانة اللجنة الشعبية العامة للرياضة الجماهيرية استراتيجيتها وفق معطيات فكر الكتاب الأخضر:

1 ـ نشر الرياضة على أوسع نطاق ممكن بما تسمح به الإمكانات المتاحة وتوسيع قاعدة الممارسين لها.

2ـ تنويع أساليب الممارسة الرياضية للجماهير وتوفير البدائل أمام المواطن.

3ـ نشر الأشكال الجماعية لممارسة الرياضة وتطويرها، وخصوصاً ما ينبع منها من تاريخ هذا الشعب وتراثه.

4ـ تحويل كل الأجهزة المتصلة بقطاع الرياضة إلى خدمة المفهوم الثوري للرياضة وإعادة تنظيمها على هذا الأساس.

5ـ البدء في إعداد الإطارات الرياضية عقائدياً وفنياً بما يكفى لتحقيق أهداف البرامج والخطة اللاحقة.

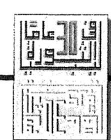
6ـ تنظيم الاحتكاك الخارجي ووضع ضوابط الإفادة منه تبشيرياً ورياضياً.

7ـ تقوية الأدوات الإعلامية لقطاع الرياضة لتمكينها من أداء مسؤوليتها التبشيرية.



8ـ التحضير لإعداد خطة تطبيقية طويلة المدى للتطوير الرياضي داخل الجماهيرية العظمى واستخدام البحث العلمي في تخطيط الأنشطة الرياضية للجماهير.

9ـ التركيز على نشر الساحات الشعبية وميادين الفروسية في مختلف مناطق التجمعات السكانية.



الرياضة الجماهيرية

وأمام مسؤولية خطة أمانة اللجنة الشعبية العامة للرياضة الجماهيرية التي أقرتها من أجل تأكيد جماهيرية الرياضة وتحسين مستوى مرافقها وتعميمها على جميع مناطق الجماهيرية العظمى دون استثناء فقد تركز تنفيذ الخطة على ثلاثة برامج وهي:

1 ـ برنامج المنشآت الرياضية.

2 ـ برنامج منشآت رعاية الشباب.

3 ـ دعم الحركة الكشفية وتطويرها.

وعلى الرغم من ضخامة حجم المشاريع والبرامج، وصعوبة تنفيذها بسرعة، فقد تحقق الكثير من هذه البرامج التي تمثلت في الآتي:



1 ـ المدن الرياضية واستكمال مرافقها.

2 ـ المجمعات الرياضية والشبابية.

3 ـ الملاعب الرياضية لمختلف الألعاب ومرافقها الإدارية.

4 ـ الساحات الشعبية التي أنشئت في معظم المناطق والتي تضم العديد من الملاعب والمرافق الإدارية.

5 ـ قاعات رياضة المرأة.

6 ـ ميادين الفروسية، ولعل من أهم هذه الميادين مدرسة الفروسية التي أنشئت في مدينة طرابلس، والتي احتضنت العديد من المسابقات الدولية للفروسية.

7 ـ ملاعب قديمة، تمت صيانتها وتهيئتها لتكون صالحة للنشاط الرياضي الجماهيري.

8 ـ إقامة المصائف.

9 ـ إنشاء المعاهد الرياضية.

10 ـ تنظيم معسكرات الشباب.

11 ـ إنشاء جمعيات بيوت الشباب.



* الاهتمام بالألعاب الشعبية:

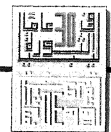
اهتمت ثورة الفاتح العظيم بإحياء الألعاب الشعبية القديمة التي أهملت وطواها النسيان، على الرغم من أنها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تاريخ وترات الشعب العربي الليبي.

وقد بدأ الاهتمام الجاد بالألعاب الشعبية، عندما تقرر تنظيم المهرجانات الرياضية للألعاب الشعبية حيث شكلت العديد من اللجان الفنية والإدارية، لوضع اللوائح والقواعد المنظمة لممارسة هذه الألعاب وتهيئة ملاعبها وتحريض الجميع على ممارستها من أجل الحفاظ على تاريخ هذه الألعاب وعودتها إلى الساحات الرياضية. وقد سجلت هذه المهرجانات أرقاماً قياسية في عدد المشاركين في هذه الألعاب في جميع مناطق الجماهيرية العظمى. وهذه الألعاب الشعبية هي:



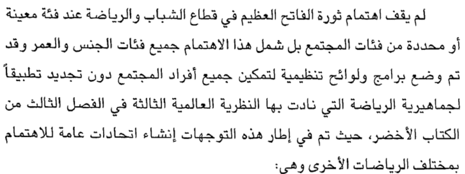
1 - رياضة الرود.
2 - رياضة تخطي الجرد.
3 - رياضة الشاش.
4 - رياضة المشي الشعبي.
5 - رياضة الملاحقة.
6 - رياضة الجري.
7 - رياضة الدراجات الشعبية.
8 - الفروسية الشعبية.

وقد تجسد الاهتمام بهذه الألعاب الشعبية عندما تم تأسيس (الاتحاد الجماهيري للألعاب والرياضات الشعبية) أسوة بباقي الاتحادات الرياضية العامة التي تشرف على الألعاب الفردية والجماعية الأخرى.





* الاهتمام بجميع فئات المجتمع:

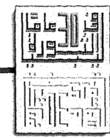


لم يقف اهتمام ثورة الفاتح العظيم في قطاع الشباب والرياضة عند فئة معينة أو محددة من فئات المجتمع بل شمل هذا الاهتمام جميع فئات الجنس والعمر وقد تم وضع برامج ولوائح تنظيمية لتمكين جميع أفراد المجتمع دون تجديد تطبيقاً لجماهيرية الرياضة التي نادت بها النظرية العالمية الثالثة في الفصل الثالث من الكتاب الأخضر، حيث تم في إطار هذه التوجهات إنشاء اتحادات عامة للاهتمام بمختلف الرياضات الأخرى وهي:

1 - الاتحاد العام لرياضة المعاقين.
2 - الرياضة الانتاجية.
3 - رياضة المرأة.
4 - الرياضة الفلاحية.
5 - الرياضة العسكرية والأمنية.
6 - الرياضة المدرسية والطلابية.
7 - رياضة الموظفين.
8 - رياضة الطفل قبل سن المدرسة.
9 - رياضة المسنين.
10 - رياضة الموهوبين.
11 - معاهد التربية البدنية.



وقد تحقق في جميع هذه المجالات العديد من الإنجازات التي أكدت على اهتمام ثورة الفاتح العظيم لخلق الإنسان الملتزم السليم القادر على العطاء والانتاج للإسهام في تطوير كافة مجالات الحياة الاجتماعية ولبناء المجتمع الجماهيري المتكامل.

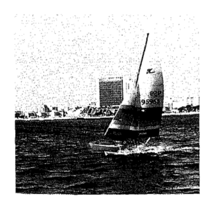


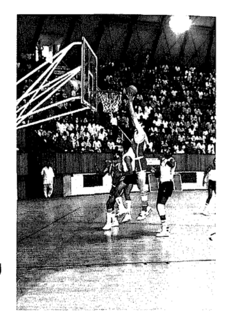
احتضان المهرجانات والمسابقات والمؤتمرات

حرصت الجماهيرية العظمى على احتضان العديد من المهرجانات والمسابقات والمؤتمرات العربية والأفريقية والدولية، كما برز دور الجماهيرية العظمى في تأسيس عدد ليس بالقليل من المسابقات العربية والأفريقية التي تقام لأول مرة وكانت ملاعب الجماهيرية مهد ولادة هذه المسابقات والملتقيات الرياضية الشبابية العربية والأفريقية.

وفيما يلي نورد بعض المسابقات والمهرجانات والمؤتمرات العربية، والأفريقية والدولية التي احتضنتها الجماهيرية العظمى خلال مسيرة الثلاثين عاماً من تاريخ الإنجازات الرائدة والعملاقة التي تحققت على أرض الفاتح العظيم:

1 - مسابقة كأس الإجلاء لكرة القدم (عامي 1970 - 1971 ف.).
2 - مسابقة كأس فلسطين الثانية لكرة القدم (عام 1973 ف.).
3 - المسابقة العربية الأولى لكرة المضرب (عام 1975 ف.).
4 - مهرجان شباب العرب الثالث (عام 1977 ف.).
5 - مسابقة كأس الأمم الأفريقية الأولى للكرة الطائرة (عام 1977 ف.).
6 - الدورة الرياضية العربية المدرسية السابعة (عام 1977 ف.).
7 - المسابقة العربية الرابعة لرفع الأثقال (عام 1978 ف.).
8 - مهرجان الفاتح الرياضي الدولي (عام 1979 ف.).
9 - مسابقة كأس العالم العسكرية الـ26 لكرة السلة (عام 1979 ف.).
10 - المسابقة الأفريقية الأولى لكرة المضرب للأواسط (عام 1979 ف.).
11 - المسابقة الأفريقية الثالثة لكرة المضرب (عام 1980 ف.).
12 - المؤتمر العام الأول للتربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز (عام 1981 ف.).





13 - مسابقة كأس الأمم الأفريقية ال(13) لكرة القدم (عام 1982 ف.).

14 - مسابقة كأس النهر الصناعي العظيم الأول لكرة القدم (عام 1997 ف.).

15 - مهرجان الفاتح للفروسية الدولي السنوي.

16 - مسابقة عمر المختار الدولية السنوية لرفع الأثقال.

17 - الأولمبياد المضاد للشطرنج.

18 - مسابقات الإجلاء الدولية لكرة اليد والدراجات.

19 - المسابقات العربية لألعاب المضمار.

الجماهيرية العظمى في المحافل الدولية:

تقوم الجماهيرية العظمى بدور فاعل وبارز على صعيد النشاط الرياضي والشبابي في المحافل العالمية، حيث شاركت بالعضوية الجادة في جميع الاتحادات الرياضية العربية والأفريقية والدولية. كما تشارك الجماهيرية العظمى في اللجان التالية من خلال اللجنة الأولمبية العربية الليبية:

1 - اللجنة الأولمبية الدولية.

2 - الاتحاد العالمي للجان الأولمبية.

3 - لجنة التضامن الأولمبي.

4 - الأكاديمية الأولمبية الدولية.

5 - اللجنة الدولة لألعاب البحر المتوسط.

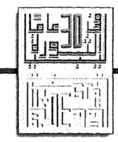
6 - المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا.

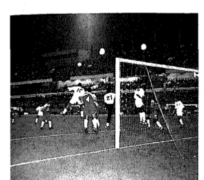
7 - الاتحاد الدولي للتربية البدنية والرياضة.

8 - الاتحاد الدولي للروح الرياضية.

9 - الاتحاد الدولي للشجاعة الرياضية.

10 - الاتحاد العربي للألعاب الرياضية.





هذا بالإضافة إلى حضور جميع المؤتمرات والملتقيات والاجتماعات الدولية في جميع المجالات المتعلقة بالرياضة والشباب.

كما كان للجماهيرية العظمى شرف تأسيس واحتضان أول اتحاد عربي لكرة القدم الذي تأسس في مدينة طرابلس في عام (1974 ف).

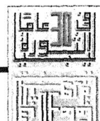
مشاركات الجماهيرية العظمى رياضياً:

يبرز دائماً اسم الجماهيرية العظمى على جميع الأصعدة العالمية والعربية والأفريقية من خلال مشاركات منتخباتها الوطنية وفرق الأندية في جميع المسابقات والدورات الرياضية، ويأتي ذلك في إطار اهتمام ثورة الفاتح العظيم بتدعيم العلاقات وتنميتها في المجال الرياضي وتأكيد دور الجماهيرية العظمى في الدعوة إلى الرياضة الجماهيرية والتبشير بها في مختلف الملتقيات العالمية التي يشارك فيها الذين يهتمون بقطاع الشباب والرياضة في العالم.

وقد بدأت هذه المشاركات لمنتخبات الجماهيرية العظمى وفرق أنديتها الرياضية، بإعداد هذه المنتخبات والموهوبين بالأسلوب العلمي الصحيح لتكون الأداة الحقيقية للتعريف بمدى تقدم مستوى الألعاب الرياضية وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المشاركات الإيجابية.

وأهم هذه المشاركات تمثلت في حضور منتخبات الجماهيرية العظمى وفرق الأندية المحلية في الدورات والمسابقات التالية:

1 - الدورات الأولمبية الدولية.
2 - مسابقات كأس العالم لكرة القدم وللكرة الطائرة.
3 - مسابقات كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم وللكرة الطائرة.
4 - المسابقات الدولية لألعاب القوى والدراجات والسباحة والشطرنج وكرة اليد والفروسية.



5 - مسابقات الأندية الأفريقية لكرة القدم والكرة الطائرة وكرة اليد.

6 - مسابقات ومهرجانات الفروسية الدولية.

7 - مسابقات الأندية العربية لكرة القدم والكرة الطائرة وكرة اليد وكرة السلة.

8 - مسابقات الأندية العربية لدول المغرب العربي لكرة القدم.

هذا بالإضافة إلى العديد من المسابقات والدورات الدولية الودية التي دعيت الجماهيرية العظمى للمشاركة فيها مثل مسابقة كأس مرديكا السنوية لكرة القدم التي نظمتها ماليزيا (في عام 1977 ف.).

كما حققت الجماهيرية العظمى إنجازاً كبيراً عندما تحصّل فريقها لكرة القدم على القلادة الذهبية لمسابقة كرة القدم التي أقيمت في إطار الدورة الرياضية الإسلامية الأولى التي نظمتها تركيا في عام 1980 ف..

وحققت فرق الأندية الليبية لمختلف الألعاب نتائج إيجابية في العديد من المسابقات والدورات الودية الدولية التي دعيت للمشاركة فيها في أكثر من مناسبة.

ولم تقتصر مشاركة الجماهيرية العظمى في المحافل العالمية وفي متخلف المسابقات والملتقيات، على المنتخبات الوطنية وفرق الأندية، بل شملت هذه المشاركات منتخبات وفرق المنتجين والطلبة وأفراد الشعب المسلح والمرأة وفئات المعاقين، وقد حققت هذه الفئات أفضل النتائج في جميع مشاركاتها الدولية والعربية والأفريقية ومن الدورات الأولمبية والدولية الخاصة بهذه الفئات.

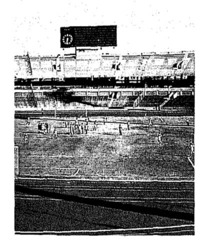
إن هذه المشاركات الفاعلة تؤكد على دور الجماهيرية العظمى في توسيع قاعدة الممارسة الرياضية وفتح المجال أمام جميع فئات الجنس والعمر لممارسة الألعاب الرياضية دون قيود، تطبيقاً للمفاهيم الرائدة للرياضة الجماهيرية التي جاءت بها النظرية العالمية الثالثة فكر الكتاب الأخضر.



منشآت وساحات وملاعب:

أمام تزايد عدد المتريضين بفعل توسيع قاعدة الممارسة الرياضية التي صاحبت التغيير في مفهوم الرياضة بفضل التطبيق العملي لمبادىء وأساليب الرياضة الجماهيرية التي نادت بها النظرية العالمية الثالثة فكر الكتاب الأخضر... ازداد عدد الملاعب والساحات الشعبية من أجل استيعاب إعداد الممارسين للنشاط الرياضي.

لذلك تم إنجاز العديد من المنشآت الرياضية الشبابية بالإضافة إلى المنشآت القديمة التي تم تطويرها وتوسيعها والأخرى التي تم إنشاؤها بالمجهود الذاتي في جميع مناطق الجماهيرية العظمى.



ووفق خطة التحول فقد تم تحويل عدد من الملاعب إلى ساحات شعبية وإنشاء ساحات شعبية أخرى نظراً لأهمية هذه المنشآت على صعيد نشر الرياضة الجماهيرية وتطبيقها على أرض الواقع.

وتفيد الأرقام بأنه قد تم إنجاز أكثر من (220) ساحة شعبية، علماً بأن خطة التحول تهدف إلى إنشاء وإعداد (380) ساحة شعبية بمعدل ساحة لكل (10) آلاف مواطن. لذلك فإنه يوجد الآن في جمعيع القرى والمدن ساحات شعبية مختلفة.

1- الساحة الشعبية:

صممت الساحات الشعبية لتكون مكاناً مناسباً لممارسة الأنشطة الرياضية وتحتوي الساحة النموذجية على المرافق التالية:

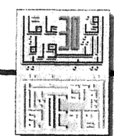
1 - ملاعب مختلفة.

2 - قاعة مغلقة للألعاب الخفيفة.

3 - وحدة لاستبدال الملابس.

4 - مرافق وحدة خدمات.

5 - حديقة للأطفال.



2ـ الملعب الرياضي

يتألف من عدد من الملاعب لمختلف الألعاب ومضمار لألعاب القوى.

3ـ المجمع الرياضي

وهو عبارة عن قاعة مغطاة لإقامة المباريات لألعاب كرة اليد وكرة السلة والكرة الطائرة وكرة الطاولة، والألعاب الفردية مثل الجمباز وحمل الأثقال والدفاع عن النفس والتدريبات. بالإضافة لاستخدامه لعقد الاجتماعات والمهرجانات والحفلات الفنية.



4 ـ ميادين الفروسية

وهي أماكن تشتمل على حلبة لخيول السباق ومبنى للإدارة وقسم صحي وإسطبلات للخيول ومخازن للأعلاف ومرافق عامة.

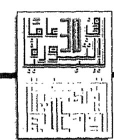
5ـ بيوت عامة

وهي أماكن لإقامة الشباب من أجل الترحال والتعارف والانفتاح على شباب العالم الوافد عن طريق الرحلات السياحية.

وأهم هذه الأماكن بيوت الشباب التي تأسست في الجماهيرية العظمى لأول مرة في عام 1973ف.، ووصل عددها حالياً إلى (38) بيت في مختلف مناطق الجماهيرية العظمى.

6ـ مصائف الشباب

تتكون المصائف المنتشرة على طول الساحل الليبي الذي يتمتع بطول مناسب على البحر المتوسط، تتكون من مبان للإدارة والمطاعم ووحدات خلع الملابس والإسعاف والإقامة المؤقتة، وملاعب مكشوفة وقاعات للأنشطة الثقافية والاجتماعية.



7ـ المدن الرياضية

اشتملت خطة التحول التي أعدتها أمانة الرياضة الجماهيرية، استكمال مرافق المدن الرياضية في كل من مدن طرابلس وبنغازي وسبها، لتصبح قادرة على استيعاب حجم الأنشطة الرياضية لمسابقات ومنافسات جميع الألعاب الرياضية الفردية والجماعية.

1ـ المدينة الرياضية بطرابلس

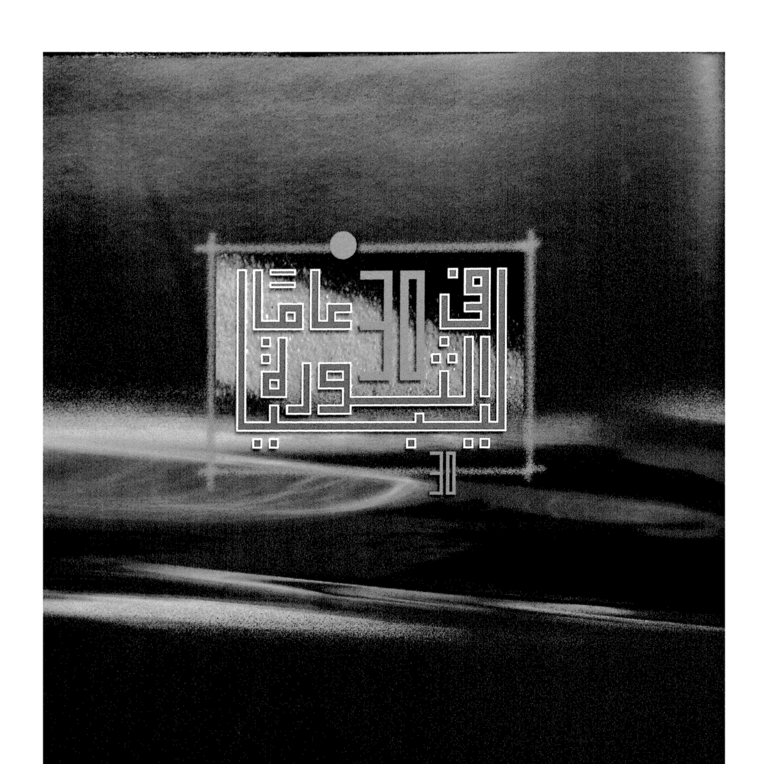
تتكون المدينة الرياضية في مدينة طرابلس من الملعب (11 يونيو) الذي يتسع لعدد 70 ألف متفرج بالإضافة إلى ملعبين مساعدين للمباريات والتدريب، وقاعة للجمباز وملعب لكرة اليد وملاعب لكرة المضرب وحوض مكشوف للسباحة ومضمار لألعاب القوى ومبنى لجمعية بيوت الشباب، وقاعة مغلقة لحوض السباحة وحلبة للدراجات.

2ـ المدينة الرياضية ببنغازي

تتكون المدينة الرياضية في مدينة بنغازي من الملعب الرئيس (28 مارس) الذي يتسع لعدد (50) ألف متفرج وملعبين جانبيين للعب والتدريب ومجمع للألعاب الرياضية وملاعب لكرة المضرب وملعب لكرة اليد وقاعة لرياضة المرأة وقاعة للجمباز ومضمار لألعاب القوى وحوض السباحة المكشوف ومبنى جمعية بيوت الشباب ومقر نادي الفروسية ومبنى للإدارة والإقامة ومطعم.

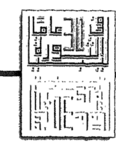
3 ـ المدينة الرياضية في سبها

تتكون من الملعب الرياضي ويتسع لعدد (5000) متفرج وقاعة ألعاب مغلقة ومبنى لجمعية بيوت الشباب.



الفصل العشرون

القوى العاملة



أولاً - نظرة عامة:

لقد كان هدف السياسة الإنمائية في الفترة ما بعد قيام ثورة الفاتح العظيم هو خلق قاعدة إنتاجية، تستهدف تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي والتقليل من مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي. وتنفيذاً لهذه السياسة الإنمائية فقد تمّ إنفاق مبالغ مالية كبيرة على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وبالطبع فقد أصاب هذا الإنفاق الاستثماري الكبير زيادة في الطلب على استخدام العنصر البشري، سواء من المواطنين أو من غيرهم.

وبعد، فالجدول التالي يعطي فكرة عامة عن تطور استخدام القوى العاملة في الجماهيرية العظمى، خلال الفترة من 1970 وحتى 1997 ف..

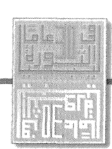
وقبل التعرض بالشرح لتطور الاستخدام في الاقتصاد الليبي على المستوى المهني والقطاعي يجدر بنا أن ننوّه بالتغيرات التالية، التي حدثت على وضعية القوى العاملة في المجتمع الليبي:

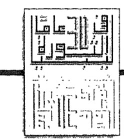
جدول رقم (1 - 21)

تطور استخدام القوى العاملة، حسب الجنس

الارقام بالآلاف

	1970	1975	1980	1983	1988	1989	1990	1994	1996	1997
القوى العاملة الوطنية	383.5	454.1	532.8	617.4	820.8	861.8	879.4	992.9	1057.5	1054.0
القوى العاملة غير الوطنية	50.0	223.0	280.0	562.1	142.3	140.5	139.2	156.1	166.5	160.0
مجموع القوى العاملة	433.5	677.1	812.8	1179.5	963.1	1002,3	1018.6	1149.0	1124.0	1214.0





أ - إنّ العمال «المنتجين» في الجماهيرية شركاء في الإنتاج، يأخذون حصة فيه، مقابل قيامهم بالعملية الإنتاجية، في المؤسسات الاشتراكية الإنتاجية، وفقاً لما جاء به الفصل الثاني من الكتاب الأخضر، فالإنسان في المجتمع الجماهيري إمّا أن يعمل لنفسه، لضمان حاجاته المادية، وإمّا أن يعمل في مؤسسة اشتراكية، يكون شريكاً فيها؛ وإمّا أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع، فيضمن له بالتالي حاجاته المادية.

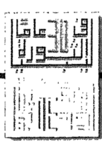
ب - إنّ العمال المنتجين، في الجماهيرية يشكلون في كل مؤسسة اشتراكية إنتاجية مؤتمراً شعبياً إنتاجياً، يتخذون فيه قراراتهم الإدارية والإنتاجية، كما أنّ للعمال «المنتجين» في كل مؤسسة اشتراكية إنتاجية لجنة شعبية إنتاجية، مصعدة، من قبلهم، تقوم بالأعمال التنفيذية لقرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمر الشعبي الإنتاجي.

ثانياً - استخدام الوطنيين:

وفي معرض الكلام عن القُوى العاملة الوطنية فالإشارة إلى أنّ نسبة التوظيف إلى عدد السكان - وهي حوالي 20% - لازمة.

ويُعزى انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض معدل مشاركة المرأة الليبية العاملة في النشاط الاقتصادي، وإلى ارتفاع نسبة صغار السن، من مجموع السكان؛ إذ تبلغ نسبة من هم أقل من خمس عشرة سنة (15) حوالي 51%. وبالأخذ في الاعتبار بهذه العوامل فإن القُوى العاملة الوطنية كما هو موضح بالجدول رقم (1 - 21) قد ازداد خلال الفترة، من (1970 - 1989ف. من 385.5 إلى 861.8 ألف عامل)، أي بمعدل نمو سنوي مركب، قدره 4.1%. ولقد تطور الاستخدام ليصل في سنة 1997 ف. إلى 1054 ألف عامل، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 3.8%.

ولعله من المفيد شرح تطور استخدام القوى العاملة الوطنية حسب التصنيف المهني والنشاط الاقتصادي، ومدى مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي.



1- توزيع القوى العاملة الوطنية، حسب التصنيف المهني :

يلاحظ من الجدول رقم (2 ـ 21)، الذي يبين عدد المشتغلين الليبيين، حسب التصنيف المهني، خلال الفترة؛ (1970 ـ 1989ف.) أنّ هناك تحسناً ملحوظاً في نوعية القوى العاملة الوطنية؛ نتيجة لتزايد عدد الخريجين في الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا ومراكز التدريب المختلفة. وذلك نتاج انتشار التعليم في أنحاء الجماهيرية كافة. كما أنّ لخريجي البعثات الخارجية سواء على المستوى الجامعي أو غيره في كثير من التخصصات التي يحتاج إليها في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية دوراً كبيراً في تحسين نوعية القوى العاملة الوطنية.

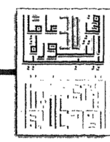
ومما لا شكّ فيه أنّ هذا التحسن النوعي في القوى العاملة الوطنية سيؤدي من جهة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي، وسيؤدي من جهة أخرى إلى زيادة إحلال العمالة الوطنية محل تلك غير الوطنية، في كثير من المهن والتخصصات المختلفة.

جدول رقم (2 - 21)

عدد المشتغلين الليبيين، حسب التصنيف المهني خلال الفترة (1970 - 1989)

الارقام بالآلاف

	1970	1975	1980	1983	1988	1989
المهنيون والاداريون	6.9	11.4	17.5	25.9	40.4	44.3
الفنيون والمشرفون	24.9	40.4	75.9	91.4	145.2	159.3
المشتغلون بالأعمال الكتابية	23.8	30.9	42.7	48.8	63.2	66.6
العمال المهرة واشباه المهرة	207.1	242.4	261.6	313.0	363.0	374.0
العمال غير المهرة	120.8	124.4	135.1	138.3	209.0	217.6
المجموع	**383.5**	**454.1**	**532.8**	**617.4**	**820.8**	**861.8**



الجدول رقم (2 ـ 21) يبين أنَّه، خلال الفترة من 1970 ـ 1989ف.، قد ازداد عدد المهنيين والإداريين من 6.9 ألف إلى 44.3 ألف، بمعدل نمو سنوي، مركب، قدره 9.7%، وأنَّه ازداد عدد الفنيين والمشرفين من 24.9 ألف إلى 159.3 ألف، بمعدل نمو سنوي مركب، قدره 97%، وأنه ازداد عدد المشتغلين في الأعمال الكتابية من 23.8 ألف إلى 66.6 ألف، بمعدل نمو سنوي مركب، قدره 5.3%، وأنّه ازداد عدد المشتغلين المهرة وأشباههم من 207.1 ألف إلى 374.0 ألف، بمعدل نمو سنوي مركب، قدره 3%، وأنّه ازداد عدد المشتغلين غير المهرة من 120.8 ألف إلى 217.6 ألف، بمعدل نمو سنوي، مركب، قدره 3%.

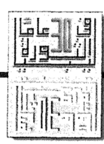
ويلاحظ من الجدول رقم (3 ـ 21) أنَّ هيكل استخدام الليبيين، حسب التصنيف المهني، خلال الفترة: 1970 ـ 1989ف. قد تغيّر بصورة خاصة لصالح فئة المهنيين

جدول رقم (3 - 21)

هيكل استخدام الليبيين، حسب التصنيف المهني خلال الفترة (1970 - 1989)

نسبة مئوية

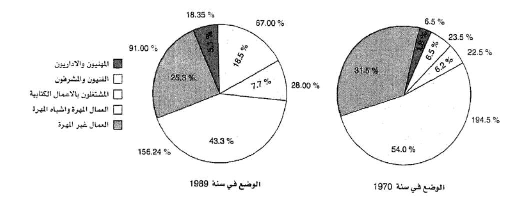
	1970	1975	1980	1983	1988	1989
المهنيون والاداريون	1.8	2.5	3.3	4.2	4.9	5.1
الفنيون والمشرفون	6.5	8.9	14.2	14.8	17.7	18.5
المشتغلون بالأعمال الكتابية	6.2	6.8	8.0	7.9	7.7	7.7
العمال المهرة واشباه المهرة	54.0	53.3	49.1	50.7	44.2	43.4
العمال غير المهرة	31.5	28.5	25.4	22.4	25.5	25.3
المجموع	100	100	100	100	100	100



والإداريين وفئة الفنيين والمشرفين؛ فقد تغيَّرت نسبة المهنيين والإداريين من 1.8% من سنة 1970ف. إلى 5.1% سنة 1989ف. وتغيَّرت نسبة الفنيين والمشرفين من 6.5% سنة 1970ف. إلى 13.5%، كما تغيَّرت نسبة المشتغلين في الأعمال الكتابية من 6.2%، سنة 1970ف. إلى 7.7%، سنة 1989ف. أمَّا بالنسبة لفئة العمال المهرة وأشباههم، فقد انخفضت نسبتهم من 54.0% سنة 1970ف. إلى 43.4% 1989ف.، وكذا فئة العمال غير المهرة، فقد انخفضت نسبتهم من 31.5%، سنة 1970ف. إلى 25.3%، سنة 1989ف.

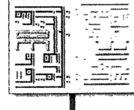
شكل رقم (1 / 21)

هيكل استخدام القوى العاملة الليبية حسب التصنيف المهني خلال الفترة (1970 - 1989)



2 ـ توزيع القوى العاملة الوطنية، حسب الأنشطة الاقتصادية :

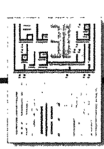
صاحب كما بيَّنا سابقاً ـ الإنفاق الاستثماري الكبير، في الفترة ما بعد قيام ثورة الفاتح العظيم زيادة في الطلب على عدد المشتغلين في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6 ـ 21) إلى أنَّ عدد المشتغلين الوطنيين قد ازداد في كل الأنشطة الاقتصادية؛ إلا أنَّ معدل نمو الاستخدام يختلف من نشاط اقتصادي إلى آخر، تبعاً للاستثمارات المخصصة لكل نشاط اقتصادي. وقد كـان معـدل النمـو السـنوي المـركب لعـدد المشتغلين الوطنيين، خـلال الفترة،



جدول رقم (4 - 21)

عدد المشتغلين (ليبيين وغير ليبيين) حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1997

	1970	1975	1980	1983	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	126.0	133.4	153.4	173.0	186.4	191.0	188.4	187.6	159.7	201.2	206.0	212.7	219.5	210.4
استخراج النفط والغاز الطبيعي	10.0	10.7	13.7	13.8	15.4	16.0	16.7	16.7	18.1	18.5	19.2	19.8	20.5	20.0
التعدين والمحاجر الاخرى	4.0	6.9	9.5	10.9	7.8	8.1	8.5	8.5	9.1	9.5	9.6	10.0	10.5	11.0
الصناعات التحويلية	20.4	32.9	58.0	80.5	85.8	95.2	99.4	101.1	105.4	112.6	120.5	124.5	128.5	123.0
الكهرباء والغاز والمياه	8.4	13.0	19.7	25.5	27.0	28.0	28.5	28.3	30.4	31.8	33.5	34.5	35.5	34.0
التشييد والبناء	49.0	152.6	173.0	371.3	148.1	165.1	157.1	155.7	123.0	156.2	160.6	165.8	171.0	164.0
التجارة والمطاعم والفنادق	30.3	48.5	42.9	55.5	52.5	53.1	53.7	54.7	61.3	65.4	68.2	70.6	73.0	110.0
النقل والتخزين والمواصلات	34.9	53.4	71.7	92.0	77.1	78.6	82.3	83.2	86.7	95.5	97.3	100.6	104.0	99.5
المال والتأمين وخدمات الأعمال	5.9	7.7	9.6	11.9	14.9	15.0	15.8	16.0	16.7	19.0	20.0	21.0	22.0	21.0
خدمات الإدارة العامة	55.4	71.1	65.0	61.0	100.0	101.2	101.4	99.4	103.7	105.3	105.8	109.0	112.5	107.8
الخدمات التعليمية	35.4	58.0	91.0	109.0	139.2	141.1	157.9	153.5	167.4	170.6	171.9	177.5	183.0	175.4
الخدمات الصحية	19.3	30.5	45.8	60.0	56.8	57.4	56.0	56.4	67.5	71.1	71.8	73.9	76.0	72.9
الخدمات الاخرى	34.5	58.7	59.5	115.1	51.6	52.5	51.9	51.9	54.0	63.0	64.6	66.3	68.0	65.0
المجموع	**433.5**	**677.1**	**812.8**	**1179.5**	**963.0**	**1002.3**	**1018.6**	**1012.5**	**1044.0**	**1113.6**	**1149.0**	**1186.2**	**1224.0**	**1214.0**



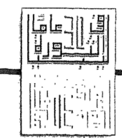
1970 ـ 1989ف.، في قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري 8.1٪، وفي قطاع استخراج النفط 3.6٪، وفي قطاع التعدين والمحاجر 6.3٪، وفي قطاع الصناعات التحويلية 9.1٪، وفي قطاع الكهرباء والغاز والمياه 6.3٪، وفي قطاع التشييد والبناء 45٪، وفي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق 3.1٪، وفي قطاع النقل والتخزين والمواصلات 4.1٪، وفي قطاع المال والتأمين وخدمات الأعمال 5.9٪، وفي قطاع خدمات الإدارة العامة 3.1٪، وفي قطاع الخدمات التعليمية 7.6٪، وفي قطاع الخدمات الصحية 55٪.

ويبيّن جدول رقم (7 ـ 21) أنّه، خلال الفترة 1970 ـ 1989ف. قد تغيّر هيكل استخدام القوى العاملة الوطنية، حسب الأنشطة الاقتصادية بالزيادة، لصالح بعض الأنشطة الاقتصاديـة، مثل التعـدين والمحــاجـر والصناعـات التحويليـة

جدول رقم (5 - 21)

هيكل الاستخدام (ليبيين وغير ليبيين) حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1997

	1970	1975	1980	1983	1988	1989	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الرراعة والغابات وصيد الاسماك	29 1	19 6	18.9	14.7	19.4	19.1	18.5	18 7	18.1	18 0	18 8	18 0	17 3
استحراج النفط والغار الطبيعي	2 3	1 6	1 7	1 2	1.6	1 6	1 6	1 7	1 7	1 7	1 7	1 7	1 6
التعدين والمحاجر الاحرى	0.9	1.0	1 2	0.9	0 8	0.8	0 8	0.9	0.9	0.8	0.8	0.9	0.9
الصاعات التحويلية	4 7	4 9	7 1	6 8	8 8	9 5	10 1	10 1	10 1	10 5	10 5	10 5	10 0
الكهرباء والعار والمياه	1.9	1 9	2 4	2.2	2.8	2.8	2.8	2.9	2.9	2 9	2.9	2.9	2.8
التشييد والىاء	11 3	22 5	21 3	31 5	15.4	16.5	15 4	11 8	13 5	14 0	14 0	14 0	13 5
التجارة والمطاعم والفنادق	7.0	7.2	5.3	4.7	5 5	5.3	5.2	5.9	5 9	6.0	5.6	6 0	9 1
النقل والتحرين والمواصلات	8 1	7 9	8 8	7.8	8.0	7.8	8 2	8 3	8 6	8 5	8 5	8 5	8 2
المال والتأمين وخدمات الأعمال	1.4	1.1	1 2	1.0	1.6	1.5	1.6	1.6	1.7	1.7	1.8	1.8	1.7
حدمات الإدارة العامة	12 8	10.5	8.0	8 2	10.4	10.1	9.8	9.9	9.5	9 2	9 2	9 2	8 9
الخدمات التعليمية	8.2	8.6	11.2	9.2	14.4	14.1	15.2	16.0	15.3	15.0	15.0	15.0	14 4
الخدمات الصحية	4.4	4 5	5 6	5.1	5.9	5.7	5 4	6 5	6 4	6.3	6.2	6.2	6 0
الخدمات الاحرى	7.9	8.7	7.3	9.7	5.4	5.2	5 1	5.7	5.7	5.6	5.6	5.6	5.4
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0



والكهرباء والغاز والمياه والتشييد والبناء والمال والتأمين وخدمات الأعمال وخدمات التعليم والصحة. وحسب البيانات التقديرية المتوقعة، لسنة 1989ف. يتركز استخدام الوطنيين، على التوالي، في الأنشطة الاقتصادية التالية: الزراعة والغابات والصيد البحري وخدمات التعليم والإدارة العامة والصناعات التحويلية والنقل والتخزين والمواصلات والتشييد والبناء. وعلى الرغم من أنّ قطاع النفط يساهم بالنصيب الأكبر في إجمالي الناتج القومي الإجمالي، إلاّ أنّ عدد المشتغلين به لا يزيد عن 1.6%، وذلك، نظراً لاعتماد هذا القطاع على الميكنة الإنتاجية الغالية.

3 ـ مساهمة العنصر النسائي الليبي في القوى العاملة :

بدأت مع قيام ثورة الفاتح العظيم مرحلة جديدة، هامة، في تاريخ المرأة الليبيـــة، إذْ ازداد الاهتمـام بتعليمها ؛ فـازداد وعيها السياسي والاجتمـاعـي

جدول رقم (6 - 21)

عدد المشتغلين الليبيين، حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة (1970 - 1989)

العدد بالآلاف

	1970	1971	1980	1983	1988	1989
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	118.0	115.3	123.8	131.0	174.4	178.7
استخراج النفط والغاز الطبيعي	6.8	8.0	8.7	11.0	13.2	13.8
التعدين والمحاجر الاخرى	2.2	4.1	5.0	5.9	7.2	7.5
الصناعات التحويلية	15.0	19.1	35.3	46.0	74.6	84.2
الكهرباء والغاز والمياه	7.8	9.6	15.2	18 5	25.3	26.3
التشييد والبناء	29.8	32.8	47.4	54.0	53.6	71.9
التجارة والمطاعم والفنادق	28.8	40.8	31.9	45.0	51.9	52.5
النقل والتخزين والمواصلات	34.5	47.2	60.3	71.0	75.3	76.8
المال والتأمين وخدمات الأعمال	4.7	6.1	8.1	10.4	14.7	14.8
خدمات الإدارة العامة	54.4	65.9	60.0	58.0	99.7	100.9
الخدمات التعليمية	32.1	43.9	68.5	84.0	136.1	138.0
الخدمات الصحية	16.4	20.7	30.8	37.5	47.2	47.8
الخدمات الاخرى	33.0	40.4	37.8	45.1	47.6	48.6
المجموع	**383.5**	**454.1**	**532.8**	**617.4**	**820.8**	**861.0**

جدول رقم (7 - 21)

هيكل استخدام الليبيين، حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة (1970 - 1989)

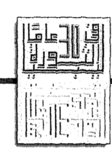
نسبة مئوية

	1970	1975	1980	1983	1988	1989
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	30 8	25 4	23 2	21 2	21.3	20 7
استخراج النفط والغاز الطبيعي	1.8	1.8	1.6	1 8	1.6	1.6
التعدين والمحاجر الاخرى	0.5	0.9	0.9	0 9	0 9	0 9
الصناعات التحويلية	3 9	4.2	6.6	7.5	9.1	9.8
الكهرباء والغاز والمياه	2.0	2.1	2 9	3 0	3 1	3.0
التشييد والبناء	7.8	7.2	8.9	8.7	6.5	8 3
التجارة والمطاعم والفنادق	7.5	9 0	6.0	7 3	6.3	6.1
النقل والتخزين والمواصلات	9 0	10.4	11 3	11.5	9.1	8.9
المال والتأمين وخدمات الأعمال	1.2	1.3	1.5	1 7	1.8	1 7
خدمات الإدارة العامة	14.2	14.5	11.3	9.4	12.1	11.7
الخدمات التعليمية	8.4	9.7	12.9	13 6	16 6	16.0
الخدمات الصحية	4.3	4.6	5.8	6.1	5.8	5.6
الخدمات الاخرى	8.6	8 9	7.1	7.3	5.8	5 7
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

والاقتصادي، إذ أصبحت تساهم في المؤتمرات واللجان الشعبية، بصورة جادة، كما ساهمت في النشاط الاقتصادي، في مجالات عديدة، مثل التعليم والصحة والأعمال المكتبية وغيرها من المجالات الاقتصادية.

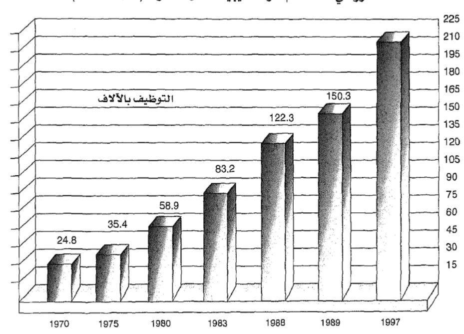
وكما هو موضح في الجدول رقم (8 ـ 21) يلاحظ أنَّ أحوال المرأة الليبية، في مجال التوظف أخذ في التزايد، سنة بعد أخرى؛ فازداد عدد الإناث المشاركات في القوى العاملة الوطنية من 24.3 ألف، سنة 1970ف. إلى 150.3 ألف، سنة 1989ف.، أي بمعدل نمو سنوي مركب، قدره 9.4%.

وعلى الرغم من أنَّ نسبة مشاركة المرأة الليبية، في القوى العاملة ما زالت منخفضة إلاَّ أنَّه يمكن القول: إنَّه خلال الفترة، 1970 ـ 1989ف. قد حدث تحسن ملحوظ

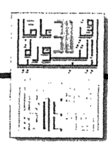


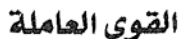
شكل رقم (2 / 21)

التطور في استخدام المرأة الليبية خلال الفترة (1970 - 1997)



منخفضة إلاّ أنّه يمكن القول: إنَّه خلال الفترة، 1970 ـ 1989ف. قد حدث تحسن ملحوظ على مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي؛ إذْ ازدادت نسبة الإناث إلى مجموع القوى العاملة الوطنية من 6.2% إلى 17.4%. وتشير المعلومات المتاحة إلى أنّ نصف القوى العاملة يتركز في قطاع الخدمات التعليمية، ثم يلي ذلك قطاعات الخدمات الطبية وخدمات الإدارة العامة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويمكن إرجاع هذا التحسن في استخدام المرأة الليبية إلى التوسع الكبير في برامج تعليم المرأة والجهود المبذولة من أجل توعية المرأة الليبية، كي تفهم دورها الحقيقي في المجتمع وتشجيعها لزيادة مساهمتها في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أضف إلى ذلك أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تنفذ في الجماهيرية قد فتحت المجال أمام استيعاب أعداد





كبيرة من العنصر النسائي الليبي، لشغل كثير من المهن. ونتيجة لهذه الأسباب فمن المتوقع، خلال السنوات القادمة، أن تستمر زيادة مشاركة المرأة الليبية، بصورة ملحوظة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

جدول رقم (8 - 21)

توزيع استخدام القوى العاملة الوطنية حسب الجنس خلال الفترة (1970 - 1989)

الارقام بالآلاف

	1970	1975	1980	1983	1988	1998	1997
ذكور	375.7	430.8	473.9	534.2	698.5	711.5	834.2
إناث	24.8	35.4	58.9	83.2	122.3	150.3	210.8
المجموع	400.5	466.2	532.8	617.4	820.8	861.8	1054.0
نسبة الإناث الى مجموع القوى العاملة الوطنية	6.2	7.6	11.1	13.5	14.9	17.4	20

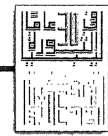
ثالثاً ـ استخدام غير الليبيين :

نتج عن تزايد الطلب على القوى العاملة، وطبق قاعدة عرض القوى العاملة الوطنية نشوء عجز في القوى العاملة الإضافية المطلوبة، لتنفيذ المشاريع الإنمائية المختلفة، مما استوجب الاستعانة بالعمال العرب والأجانب.

وتشير التقديرات الإحصائية كما هي موضحة بالجدول رقم (9 ـ 21) أنَّه، خلال الفترة 1970 ـ 1989 ف. قد تزايد عدد المشتغلين غير الليبيين في كافة الأنشطة الاقتصادية، إلاَّ أنَّه، بعد سنة 1983 ف. قد انخفض عدد المشتغلين غير الليبيين، وذلك نظراً:

أ ـ لانخفاض أسعار النفط الخام، وبالتالي انخفاض دخله، الذي تقوم الجماهيرية بتقديره.

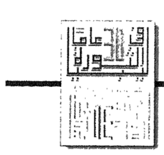
ب ـ للإجراءات التي اتخذتها الجماهيرية، لمجابهة الأزمة الاقتصادية العالمية، ومنها القيود على تحويلات العملة الصعبة وتقليص ميزانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

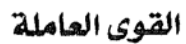


وبصفة عامة فإنّ عدد القوى العاملة غير الليبية ازداد، من 50.0 ألف سنة 1970 ف. إلى 562.1 ألف سنة 1983ف،، ثم انخفض عددهم إلى 140.5 ألف سنة 1989 ف. وقد كانت نسبة القوى العاملة غير الليبية إلى مجموع القوى العاملة 11.5% سنة 1970 ف.، ثم ارتفعت إلى 47.7%، سنة 1983ف.، ثم انخفضت إلى 14%، سنة 1989 ف. ثم انخفضت إلى 13.2% من مجموع القوى العاملة في سنة 1997 ف.

ويشير هيكل استخدام غير الليبيين، في سنة 1989 ف.، كما هو موضح بالجدول رقم (10 ـ 21) إلى أنّ 66.4% من القوى العاملة غير الليبية تتركز في قطاع التشييد والبناء، و8.8% في قطاع الزراعة، و7.8% في قطاع الصناعات التحويلية، و6.8% في قطاع الصحة. أمّا النسبة المتبقية البالغة 10.2% فتعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى. بينما في سنة 1970 ف. نجد 38.4% من القوى العاملة، غير الليبية تتركز في قطاع التشييد والبناء، و16.0% في قطاع الزراعة، و10.8% في قطاع الصناعات التحويلية، و6.6% في قطاع الخدمات التعليمية، و6.4% في قطاع استخراج النفط والغاز، و5.8% في قطاع الصحة. أمّا النسبة المتبقية البالغة 16% فتعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وإذا ما تتبعنا العمالة غير الوطنية فإننا نجد أن معدل الزيادة بالناقص منذ 1986 ف.، إذ يتراوح ما بين 1% سنة 1988 ف. إلى حوالي 39% في سنة 1991 ف. إلا أن معدل زيادة استخدام غير الليبيين بدأ بالموجب منذ 1994 ف. حيث وصل معدل الزيادة إلى 9.9% ثم بدأ يقل ليصل في سنة 1997 ف. إلى 3.4%. وهذا يعكس السياسات المختلفة تجاه القوى العاملة غير الليبية في السنوات المختلفة، وبأرقام مطلقة نجد أن أقل رقم وصلت إليه العمالة غير الليبية في سنة 1991ف. إلى أدنى رقم حيث بلغت حوالي 76 ألف عامل ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل في سنة 1997ف. إلى 160ألف عامل.



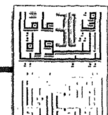


جدول رقم (9 - 21)

عدد المشتغلين غير الليبيين، حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة (1989 - 1970)

العدد بالآلاف

	1970	1975	1980	1983	1988	1989
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	8	17.9	29.6	42.0	12.5	12.3
استخراج النفط والغاز الطبيعي	3.2	2.7	5.0	2.0	2.2	2.2
التعدين والمحاجر الاخرى	1.8	2.8	4.5	5.0	0.6	0.6
الصناعات التحويلية	5.4	13.8	22.7	34.0	11.2	11.0
الكهرباء والغاز والمياه	0.6	3.4	4.5	7.0	1.7	1.7
التشييد والبناء	19.2	119.8	125.6	317.3	94.5	93.2
التجارة والمطاعم والفنادق	1.5	7.7	11	10.5	0.6	0.6
النقل والتخزين والمواصلات	0.4	6.2	11.4	21	1.8	1.8
المال والتأمين وخدمات الأعمال	1.3	1.6	1.5	1.5	0.2	0.2
خدمات الإدارة العامة	1.0	5.2	5	3	0.3	0.3
الخدمات التعليمية	3.3	14.1	22.5	25	3.1	3.1
الخدمات الصحية	2.9	9.8	15.0	22.5	9.6	9.6
الخدمات الاخرى	1.5	18.3	21.7	70	4.0	3.9
المجموع	**50.0**	**223.0**	**280.0**	**562.1**	**142.3**	**140.5**
نسبة استخدام القوى العاملة غير الليبية الى مجموع القوى العاملة	11.5	32.9	34.5	47.7	14.8	14.0

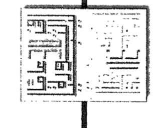


جدول رقم (10 - 21)

هيكل استخدام غير الليبيين، حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة (1989 - 1970)

نسبة مئوية

	1970	1975	1980	1983	1988	1989
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	16.0	8.0	10.5	7.4	8.8	8.8
استخراج النفط والغاز الطبيعي	6.4	1.2	1.8	0.4	1.6	1.6
التعدين والمحاجر الاخرى	3.6	1.3	1.6	0.9	0.4	0.4
الصناعات التحويلية	10.8	6.2	8.1	6.1	7.8	7.8
الكهرباء والغاز والمياه	1.2	1.5	1.6	1.2	1.2	1.2
التشييد والبناء	38.4	53.7	44.9	56.5	66.4	66.4
التجارة والمطاعم والفنادق	3.0	3.5	3.9	1.9	0.4	0.4
النقل والتخزين والمواصلات	0.8	2.8	4.1	3.8	1.3	1.3
المال والتأمين وخدمات الأعمال	2.4	0.7	0.5	0.3	0.1	0.1
خدمات الإدارة العامة	2.0	2.3	1.8	0.5	0.2	0.2
الخدمات التعليمية	6.6	6.3	8.0	4.5	2.2	2.2
الخدمات الصحية	5.8	4.3	5.4	4.0	6.8	6.8
الخدمات الاخرى	3.0	8.2	7.8	12.5	2.8	2.8
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

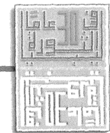


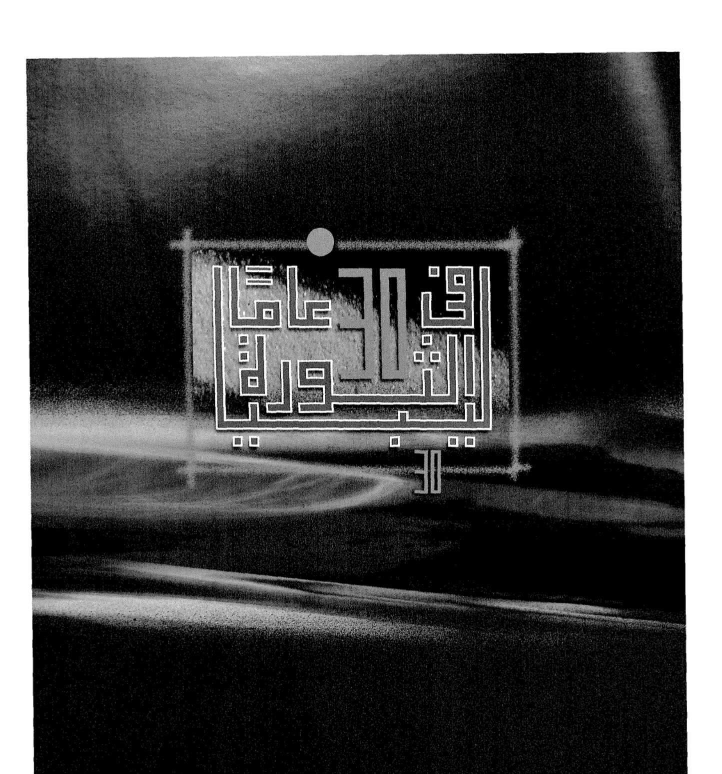
جدول رقم (11 - 21)

معدلات الزيادة في عدد المشتغلين خلال الفترة (1986 - 1996)

نسبة مئوية

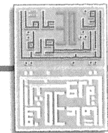
	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	0.8	0.6	3.8	2.5	1.4	0.4	3.7	2.8	2.4	3.3	3.2
استخراج النفط والغاز الطبيعي	0.7	2.1	12.4	1.9	7.6	3.6	3.4	2.2	3.8	3.1	3.5
التعدين والمحاجر الاخرى	0.0	0.0	11.4	2.6	6.3	3.5	3.4	4.4	1.1	11.2	5.0
الصناعات التحويلية	2.7	2.6	8.6	7.5	7.8	1.7	4.3	6.8	7.0	3.3	3.2
الكهرباء والغاز والمياه	1.7	3.3	8.4	5.6	0.0	2.8	3.8	4.6	5.3	3.0	2.4
التشييد والبناء	1.5	. 0.7	0.7	5.5	0.5	12.7	10.3	22.1	6.9	3.3	3.1
التجارة والمطاعم والفنادق	0.0	0.0	14.1	0.6	1.7	9.3	4.4	6.7	4.3	3.5	3.4
النقل والتخزين والمواصلات	2.8	2.7	1.4	1.8	4.8	1.1	4.2	10.1	1.9	3.4	3.4
المال والتأمين وخدمات الأعمال	6.0	-	10.4	0.7	5.3	1.3	4.4	13.8	5.3	5.0	4.8
خدمات الإدارة العامة	0.0	0.0	6.0	1.2	0.2	2.0	4.3	1.5	0.5	3.0	3.2
الخدمات التعليمية	4.2	11.4	-	6.5	6.5	0.4	5.6	1.9	0.8	3.3	3.1
الخدمات الصحية	3.8	5.2	-	4.0	5.2	0.7	19.7	5.3	1.0	2.9	2.8
الخدمات الاخرى	0.5	22.9	-	6.4	8.1	9.0	3.7	6.8	2.5	2.6	2.6
توزيع الاستخدام	1.2	3.5	2.8	3.4	2.3	0.6	3.1	6.7	3.2	3.2	3.2
الوطنيون	5.5	7.3	3.5	2.5	4.6	5.4	4.4	0.6	3.2	3.3	3.2
غير الوطنيون	14.5	13.1	1.0	8.3	10.0	38.7	10.8	99.2	3.0	3.1	3.4





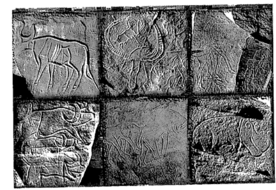
الفصل الحادي والعشرون

السياحة

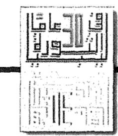


الفصل الحادي و العشرون



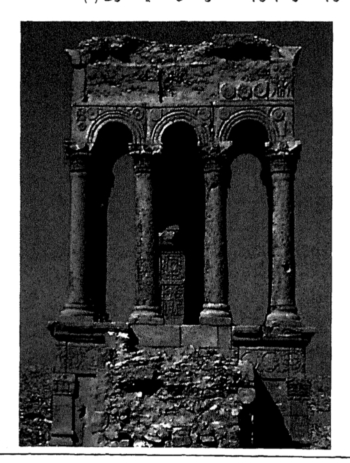




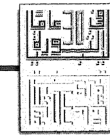


السياحة

قدر للأرض الليبية أن تكون مهداً لأعرق الحضارات، وأعمقها أثراً في نشأة الإنسان وتطوره، منذ عصور ما قبل التاريخ حتى الوقت الحاضر.. ولم يكن هذا بمحض الصدفة فالجماهيرية العظمى تتمتع بموقع فريد، فهي تتوسط شمال القارة الأفريقية، لتكون همزة الوصل بين شرق القارة وغربها. وهي تحتضن الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، مشكّلة القلب النابض لهذا البحر العظيم وميسرة التفاعل بين حضارات شعوبه المختلفة والمستوطنات الليبية الساحلية من ناحية وبين هؤلاء وشعوب القارة جنوب الصحراء من ناحية أخرى.(1)



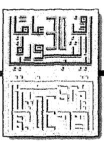
(1) سعد خليل القزيري، (تحرير) السياحة في ليبيا: الإمكـانيات والمعوقات. (تحت الطبع) 1999 ف.



لقد كان من نتيجة هذا التفاعل بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب أن تصبح ليبيا خلال ثلاثة آلاف عام مركزاً لتجمع إنساني مهم يتوالى فيه الفينيقيون والأغريق والرومان والبيزنطيون، والعرب، والأتراك، وما كان لهذا أن يحدث لولا أن حبا الله هذه الأرض باعتدال المناخ، ورقّة الطبيعة. فطقس الجماهيرية مكيف طبيعياً لإنعاش الأبدان والنفوس، وتتوافر فيها روائع الطبيعة من جبال متعانقة، وسهول ممتدة، وشواطىء كأنها أحزمة من حرير. وعلى مسافة بسيطة تمتد الصحراء الرائعة ببساطها الفضي، وفضائها اللامتناهي المائج كالبحر العميق، هذه الصحراء الجميلة تمثل بحق المظاهر الطبيعية للوحدة بين شعوب المنطقة حيث تذوب الحدود وتبدو بلدان هذه الشعوب امتداداً طبيعياً للأرض الليبية.(2)



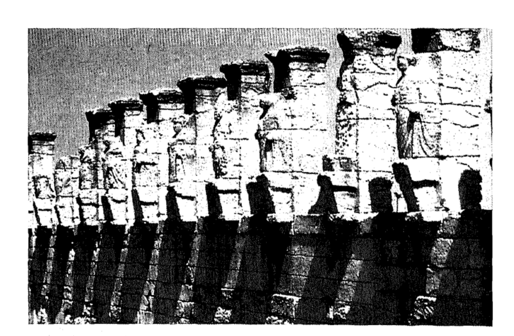
(2) فرج الراشدي وسعد القزيري، الأطلس السياحي (مسودة عرض) مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة 1995 ف.

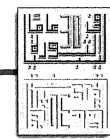


هذه الصحراء كانت ولزمن بعيد جداً يزيد على عشرات الآلاف من السنين، تعج بالحركة وتنبض بالحياة، قد تعايش فيها الإنسان مع طبيعة كانت بكل تأكيد تختلف عما هي عليه اليوم.. طبيعة تتشابك فيها الغابات التي تعج بمختلف أنواع الحيوانات الآن في المناطق الرطبة جنوب الصحراء وليس أدل على ذلك من وجود المتحف الصحراوى المفتوح، الذي خلّفة الإنسان الليبي حيث النقوش الصحراوية في وادي متخندوش، والرسومات الحائطية المعبرة في جبال الأكاكوس.

والصحراء هي أرض الواحات الباسقة ذات الينابيع الهادئة، والحياة المنسابة والجداول الشادية، وفي ليبيا نصيب وافر منها حيث توجد في غدامس وغات ومرزق والجغبوب وغيرها ولكل من هذه الواحات طابعها المميز وموقعها الفريد وجمالها الخلاب.

إن المعالم الأثرية الخالدة، التي خلفتها الحضارات المتتالية تشهد لليبيا بالعزة، والمجد عبر التاريخ وقد عبر عن ذلك بكل وضوح الكتاب والرحالة والمؤرخون في الماضي، ويشهد بذلك زوّارها في الوقت الحاضر.



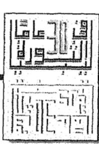


فعلى الساحل الشرقي نشأت المدن الأغريقية والرومانية في قورينا (شحات) وأبولونيا (سوسة) ويوهسبريديس (بنغاري) وبطلوليمايس (الدرسية) وتاوخيرا (العقورية). وعلى الساحل الغربي المدن الفينيقية الرومانية في لبدة وصبراته وأويا (طرابلس) وفي الوسط وجنوب الساحل توجد المدن الليبية.

بلغت ليبيا أوج رشدها، واكتملت شخصيتها الفذة في ظل العروبة والإسلام بعد مجيء الفاتحين العرب فتأثرت بالحضارة الإسلامية، وامتزجت مكوناتها المتباينة وتجانست، وبذلك تدعمت شخصيتها وثبتت أصالتها فالمدن الإسلامية القديمة مثل إجدابيا، وسرت وزويلة من قلب الصحراء تشهد بأهمية هذه الفترة الزاهرة وتؤكد الدور الذي لعبته ليبيا في الفتح العربي وانتقال معالم الحضارة الإسلامية إلى المغرب العربي وأسبانيا شمالاً وأفريقيا وراء الصحراء جنوباً.

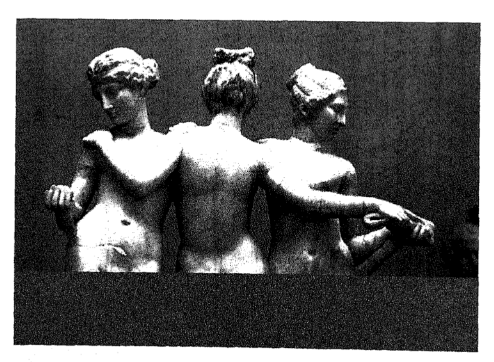
فإذا كانت المدن الأثرية تعكس بحق صراع الإنسان الليبي مع الطبيعة، وقهره لها وتكيفه مع المعطيات البيئية للمنطقة فإن إنسان اليوم على هذه الأرض الطيبة يواصل رحلة البناء دون كلل ويشيد القلاع الحضارية يوماً بعد يوم، ليحقق المجتمع السعيد.

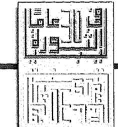




وفي الوقت الذي ينمو فيه الشعور بالثقة وعمق الأصالة تبدو أهمية التنويه بمنجزات الإنسان الليبي عبر العصور ضرورة ملحة، حتى يقف مواطن اليوم على منجزات إنسان الأمس وليس أدل على هذا الشعور من الاهتمام الكبير بالمحافظة على المدن القديمة على الأرض الليبية والعمل على تنمية مرافقها السياحية.

تعتمد السياحة في ليبيا على دعامات رئيسة أهمها: التاريخ، والآثار، والجغرافيا وهي جميعها من عوامل الجذب السياحي المحلي والعالمي. وتتوفر في الجماهيرية العظمى إمكانيات تطوير وتنمية أنواع متعددة من السياحة، فيمكن تنمية السياحة البحرية، والجبلية، والصحراوية، والشبابية، والعلاجية والرياضية، وسياحة المؤتمرات.

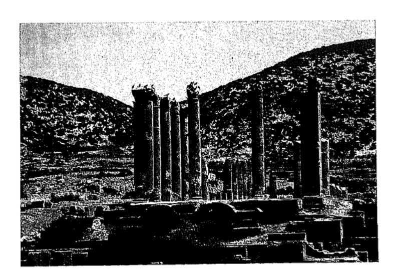


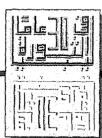


يستوحذ القطاع السياحي في مختلف أقطار العالم على اهتمام بارز متنام في الوقت الحاضر وذلك لما يؤديه هذا القطاع الخدمي من دور حيوي في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في زيادة الدخل القومي - حيث بات بمثابة نفط دائم - من ناحية علاوة على الفرص التي يتيحها هذا القطاع للتقارب والتعايش السلمي والتسامح بين شعوب العالم، وذلك في إطار الاتجاه الحضاري المعاصر للمزيد من النمو وتعزيز عرى التعاون الدولي.

لا يقتصر دور السياحة على التأثير في المتغيرات الاقتصادية فحسب، بل ما فتئت تؤثر بشكل مباشر في مسرح الحياة الاجتماعية والثقافية للبلدان.

تسعى اللجنة الشعبية العامة للسياحة لوضع الأسس الكفيلة بتطوير قطاع السياحة وتحديد الخطوات المناسبة من أجل الاستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية المتوفرة بالجماهيرية العظمى وبما يحقق تنمية اقتصادية، كما أولت اهتماماً وحرصاً شديدين على تنفيذ مهمتها بأسلوب علمي مخطط ومدروس، مستفيدة من كل الإمكانيات البشرية والمادية والمعنوية المتوفرة، وأكدت على ضرورة إعداد خطة عامة لتنمية السياحة بالجماهيرية العظمى، وضمن الاستراتيجية الشاملة لتنويع مصادر الدخل القومي ولتطوير وترويج وتنظيم





قطاع السياحة

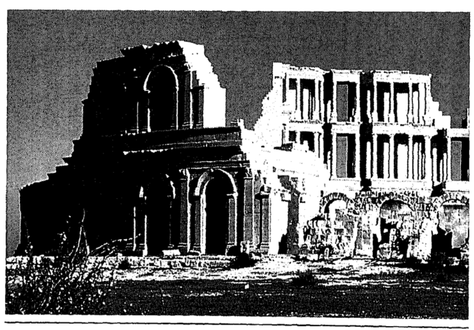
السياحة بطريقة مختارة ومخططة في إطار المفهوم الواسع للتنمية المستديمة من أجل التحكم في الإقلال من الأثار البيئية السلبية الممكنة، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية. كما تستهدف هذه الخطة إعطاء اهتمام خاص لصيانة وتحسين البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية للبلاد، وبهذا بدأت اللجنة الشعبية للسياحة بداية سليمة وعلمية وذلك بأن تعاقدت مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للسياحة والمكتب الوطني الاستشاري لأعداد المخطط العام للتنمية السياحية بالجماهيرية العظمى الذي تضمن الآتي:

1 ـ المخطط العام للتنمية السياحية بالجماهيرية العظمى (1999 إلى 2018 ف.).

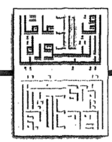
2ـ البرنامج الخماسي التنفيذي للمخطط (1999 ـ 2003 ف.).

3ـ مشروعات نمطية للتنمية السياحية.

4ـ الملخص التنفيذي[3].



(3) اللجنة الشعبية العامة للسياحة، المخطط العام لتنمية السياحة بالجماهيرية العظمى 1999 ـ 2018 ف.، من إعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للسياحة والمكتب الوطني الاستشاري. طرابلس 1998 ف.



من خلال الدراسات التفصيلية واقتراحات وآراء المختصين في قطاع السياحة خلصت اللجنة الشعبية العامة للسياحة إلى وضع أهداف شاملة لخطة التنمية السياحية بحيث تعكس بشكل واقعي الإمكانيات السياحية بمختلف أنحاء البلاد وما تتطلبه أسواق السياحة الداخلية والدولية حاضراً ومستقبلاً.

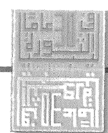
ونظراً لطبيعة السياحة من حيث تأثر أنظمتها عموماً بالأنشطة المقامة في قطاعات أخرى اقتصادية واجتماعية وهيكلية، وللقيام بهذه التنمية بشكل متناسق ومتكامل يقتضي الأمر وضع مجموعة من الأهداف لسياسة القطاع السياحي ولعل من أهمها ضرورة عدم النظر إلى السياحة كمصدر للعوائد الكبيرة في المدى القصير، بل كتصحيح للصورة الغير واقعية والغير عادلة للجماهيرية العظمى في الأعلام الغربي، على أن تعتبر العوائد الاقتصادية التي يمكن أن تُحقق نتيجة للنمو السياحي ذات أهمية على المدى الطويل.

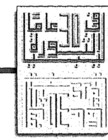
ولهذا فإن الأهداف الرئيسية على المدى القصير ترتكز على إبراز صورة واضحة للجماهيرية العظمى لدى العالم باعتبارها بلداً آمناً وملائماً للسائح الأجنبي بما يتوفر مع إمكانيات سياحية هامة مع التركيز على الملامح والمواصفات التي تميز المنتوج السياحي الليبي. فعلى المدى القصير يتم التركيز على تنمية وتطوير المنتوج السياحي المتعلق بالآثار الأغريقية والرومانية القديمة وبالحضارة الإسلامية والمناطق الصحراوية وما تمتلكه من منتوج طبيعي وثقافي جذاب مما يوفر لها مزايا تنافسية ملموسة وكذلك بعض المنتجات السياحية الفريدة مثل الغوص البحري والسياحة الدينية.(4)

ومع أن المنتجات السياحية الصحراوية والتراثية لا تعتبر فريدة من نوعها إلا أن مداها وأهميتها يجعلها جذابة ويسهل تسويقها في أسواق حديثة معينة. كما أنه يمكن تطويرها وتنميتها بمتطلبات مالية محدودة نسبياً.

---

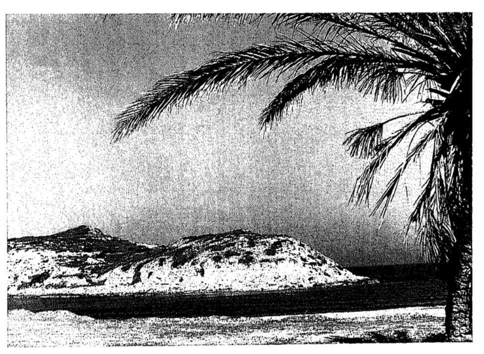
(4) اللجنة الشعبية العامة السياحة، البرنامج الخماسي 1999 ـ 2003 ف.، إعداد برنامج الأمم المتحدة والمنظمة العالميةالسياحة والمكتب الوطني الاستشاري، طرابلس 1998 ف.





على أنه بمرور الزمن ومع توفر منتوج سياحي أكثر توازناً وتنوعاً وذلك باستكمال الإمكانيات الأساسية من البنية التحتية ووسائل الخدمات اللازمة من المرافق الفندقية والمنتجعات الشاطئية، فسوف تحقق السياحة عوائد اقتصادية أكبر.

وفي المراحل الأولى من تنفيذ خطة التنمية السياحية ولحين تطوير المرافق اللازمة في الجماهيرية العظمى يتم توجيه الاهتمام إلى تشجيع فكرة الرحلات السياحية الجماعية لقضاء الإجازات والعطلات بدمج التراث التقليدي والمنتوج السياحي الصحراوي في الجماهيرية العظمى مع السياحة الشاطئية الأكثر تطوراً







في تونس . ويتم توجيه تطوير المصايف والشواطىء في الجماهيرية العظمى نحو جذب السوق السياحي العائلي المحلي (السياحة الداخلية) مع توفير وإقامة منشآت ومؤسسات صغيرة الحجم ومن نوعية متقدمة بالنسبة للسياح الدوليين الذين يكون هدفهم الرئيسي في زيارة البلاد مرتبطاً بالتراث التاريخي والصحراوي.

جدول رقم (2 - 21)

عدد السياح و الزوّار القادمين إلى الجماهيرية العظمى 1994 - 1998 ف.

الفئة	1994	1995	1996	1997	1998
الزوّار	1493000	1832600	1276000	913251	850291
السياح	52000	56600	88000	50000	31818
زوّار نفس اليوم و اخرون	1441000	1776000	1188000	863251	818473

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للسياحة، قسم الدراسات والحوث والتخطيط. سرت 1999 ف.

يمكن تلخيص اهداف السياسة السياحية كالآتي:

أولاً - على المدى القصير:

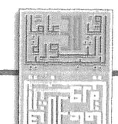
أ- التعريف بالجماهيرية العظمى لدى العالم وما تملكه من موارد سياحية طبيعية وصناعية وما حققته من انجازات هامة بمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وإبراز الصورة المثلى للجماهيرية العظمى على الصعيد الدولي.

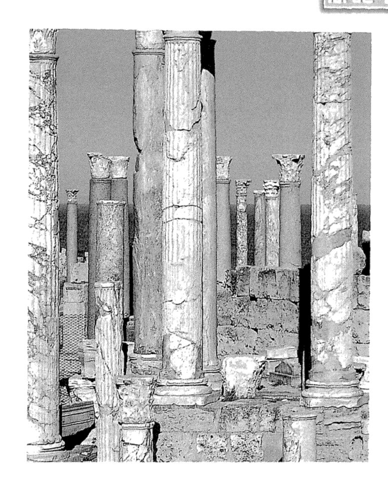
جدول رقم (5 - 21)

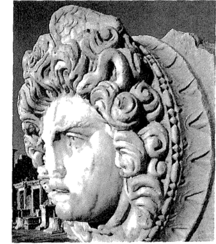
عدد القادمين إلى الجماهيرية حسب المناطق خلال السنوات 1994 - 1998 ف.

المنطقة	1994	1995	1996	1997	1998
إفريقيا	1027628	967704	829000	571868	461533
امريكا	1953	1821	3030	861	455
شرق آسيا و المحيط الهادي	10412	11052	18500	3177	3088
جنوب آسيا	3688	4495	8000	2100	1271
اوروبا	33380	36812	55133	28140	22649
الشرق الأوسط	416066	810000	361938	307105	361295
المجموع	**1493000**	**1832600**	**1276000**	**913251**	**850291**

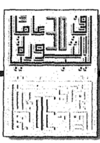
المصدر : اللجنة الشعبية العامة للسياحة، قسم الدراسات والحوث والتخطيط. سرت 1999 ف.











ب ـ العمل من اجل التنمية المحلية لقطاع السياحة من اجل تحقيق تنمية شاملة على مستوى البلاد.

ثانياً ـ على المدى الطويل:

السعي لرفع مستوى مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق:

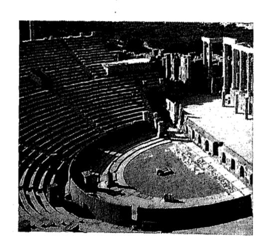
أ : توفير فرص العمل لعدد اكبر من المواطنين.

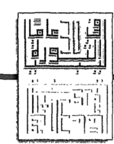
ب – دعم الدخل القومي من العملات الاجنبية.

ج – توثيق الروابط بين القطاعات الخدمية المختلفة.

د – تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة وخاصة عن طريق تنمية المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاع السياحة بما يحقق التنمية في قطاع السياحة داخلياً وخارجياً.

لقد بدأت اللجنة الشعبية العامة للسياحة في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق السياسة السياحية في البلاد وذلك بما يأتي:





1 – تحديد المناطق المستهدفة للتنمية السياحية ووضع اللوائح والنظم لحمايتها واستغلالها لغرض السياحة دون غيرها.

2 – تحديد اولويات التنمية السياحية للمواقع المختلفة وتحديد نوع وحجم وزمن الإستثمار في كل موقع.

3 – تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة محلياً ودولياً ووضع النظم واللوائح المشجعة والمنافسة دولياً مع التركيز بوجه خاص على الاستثمار في مناطق التنمية السياحة المستهدفة والانشطة السياحية المطلوبة.

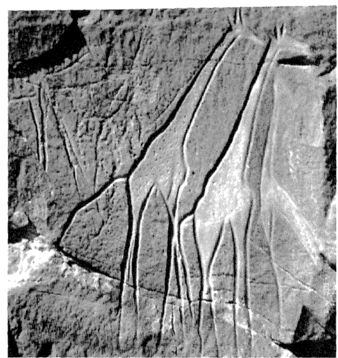
4 – تشجيع وتنمية وتطوير القطاع السياحي الدولي ولمستوى إنتاجي عالي وبحجم يتلائم والطاقة الإستيعابية للمرافق المتاحة.

جدول رقم (3 - 21)

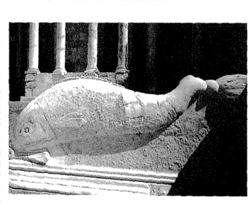
مرافق الإيواء السياحي حسب المناطق 1993 - 1995ف.

إسم المنطقة	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الأسرّة
الزاوية	4	69	163
طرابلس	49	4694	7985
النقازة	4	71	168
مصراتة	6	288	592
سوق الجين	0	0	0
الوسطى / سرت	6	236	393
الجبل الغربي	3	104	185
الواحات	1	18	36
الجفرة	2	84	147
فزان	6	248	487
بنغازي	26	2418	4909
الجبل الأخضر	8	341	776
البطنان / طبرق	3	219	313
المجموع	**118**	**8790**	**16154**

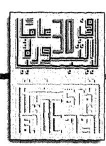
المصدر : اللجنة الشعبية العامة للسياحة،قسم الدراسات و البحوث و التخطيط. سرت 1999 ف.











5 – توفير المرافق السياحية اللازمة لتنمية السوق السياحي المحلي.

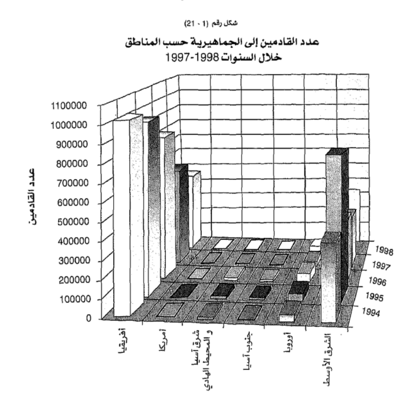
6 – توفير الخدمات والمرافق المساندة واللازمة للرفع من مستوى الخدمات السياحية.

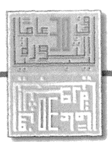
7 – تنمية وتطوير المنتوج السياحي لتحقيق جدوى للسوق السياحية بالجماهيرية العظمى والاستمرارية في استثماره دون الإساءة للبيئة وان يكون في حدود الطاقة الاستيعابية للبلاد.

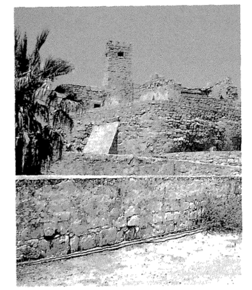
8 – توفير الاراضي اللازمة في مواقع التنمية السياحية المستهدفة ووضع حوافز للمستثمرين.

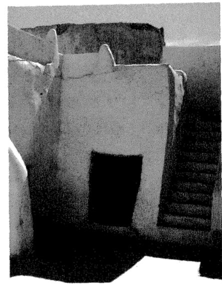
9 – المحافظة على التراث الحضاري القديم.

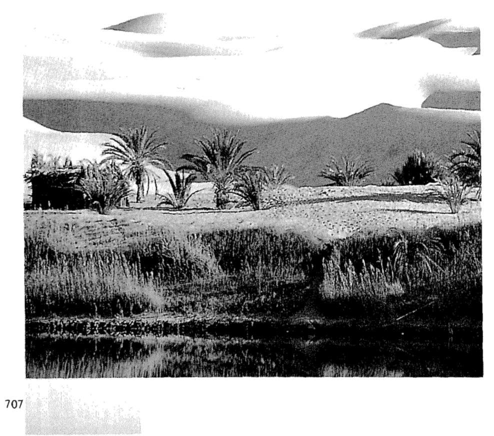
10 – تحديد دور الهياكل التنظيمية المسؤولة على تنفيذ السياسة السياحية

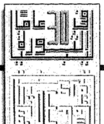


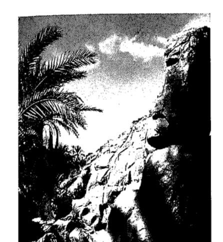












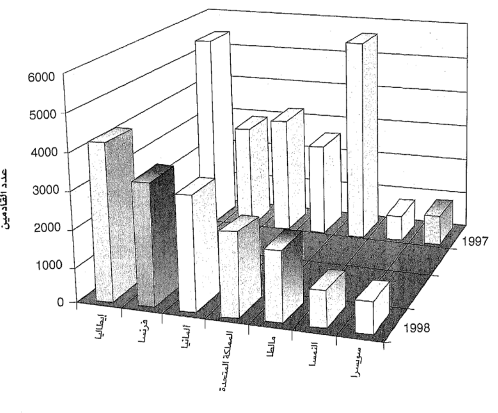
جدول رقم (4 - 21)

مرافق الإيواء السياحي و الإستخدام 1993 - 1995 ف.

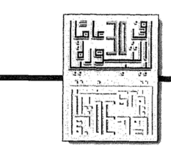
المناطق السياحية	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد العاملين الوطنيين	عدد العاملين غير الوطنيين	إجمالي عدد العاملين	نسبة غير الوطنيين إلى الإجمالي
المنطقة الغربية	56	4350	7545	2113	1265	3378	37.6
المنطقة الشرقية	37	2802	5706	1141	789	1930	40.9
المنطقة الوسطى	19	697	1336	249	426	675	63.1
المنطقة الجنوبية	6	248	487	81	143	224	63.8
العدد الإجمالي	118	8097	5074	3584	2623	6207	42.3

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للسياحة، مركز المعلومات و التوثيق السياحي. سرت 1999 ف.

إحصائية عدد السكان و الزوار القادمين من
السوق المصدرية الرئيسية الأوروبية لسنتي 1998 ف 1997 ف.







بالجماهيرية العظمى.

11 – توفير وتدريب القوى العاملة لتنمية قطاع السياحة.

12– تمويل المشاريع السياحية وتشجيع القطاع الخاص.

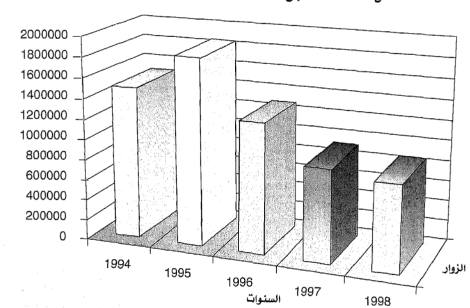
13– تشجيع السياحة البينية مع البلدان المجاورة والتعاون المشترك مع هذه الدول في مجالات التسويق، والترويج، وتدريب العناصر البشرية.

14– القيام بتوعية الجماهير بأهمية السياحة كصناعة مستقبلية يجب تنميتها، مع المحافظة على الموروثات الثقافية والتاريخية للجماهيرية العظمى.

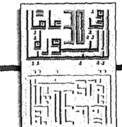
ما سبق ذكره يدل دلالة واضحة على عظم وأهمية الإنجازات التي قامت بها اللجنة الشعبية العامة للسياحة رغم حداثتها؛ فلقد أنشئت اللجنة الشعبية العامة

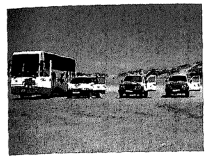
شكل رقم (3 - 21)

عدد السياح و الزوار القادمين إلى الجماهيرية
من سنة 1994 ف إلى سنة 1998 ف.



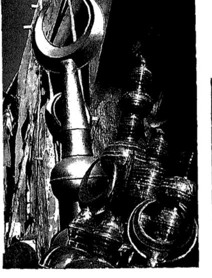


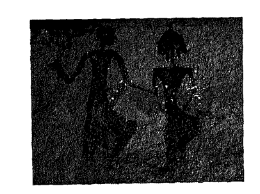




للسياحة في عام 1994 ف. ومنذ ذلك التاريخ وهي تحاول جاهدة بناء قاعدة صحيحة للتنمية والتطوير السياحي في الجماهيرية العظمى. هذا ومن الجدير بالذكر ان اللجنة الشعبية العامة للسياحة قد أنشئت جهاز الصناعات التقليدية عام 1996 ف. وجهاز التنشيط والإستثمار السياحي عام 1998 ف.

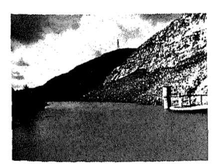
كما تتبع اللجنة مصلحة الآثار . مجموعة الجداول والأشكال والصور التالية توضح النشاطات التي ساهمت فيها اللجنة الشعبية العامة للسياحة كما توضح بعض الحقائق والأرقام عن هذا القطع الهام المتنامي.

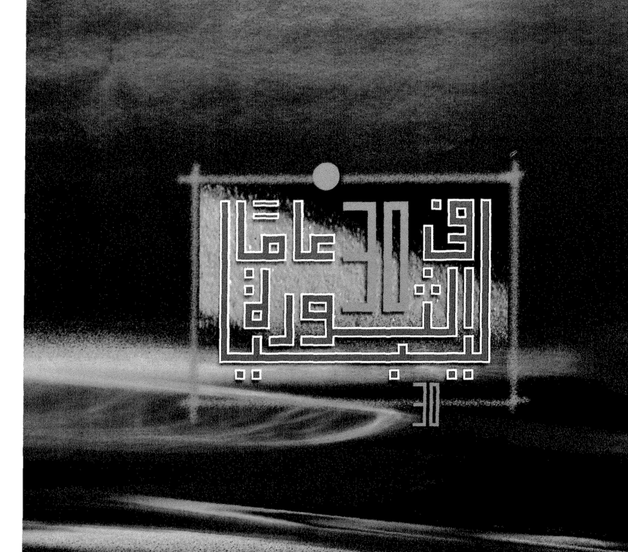




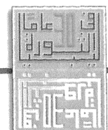


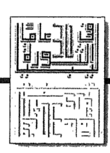






الخاتمة

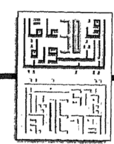




الخاتمة

ونحن إذ نطوي الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب لا بد لنا من الاعتراف بأن حجم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فاقت بدرجة مطلقة كل محاولاتنا لتوثيقها لأننا لم نستطع بعد أن نتجاوز العصر الذي استطاعت ثورة الفاتح العظيم تجاوزه بكل قوة وثورية، هذه الثورة التي استطاعت في ثلاثة عقود متتالية من الزمن أن تقضي على كل الترسبات والتراكمات التي كانت راسخة في مجتمع عانى أشد ويلات السيطرة السياسية والتحكم الاقتصادي والتخلف الاجتماعي والثقافي؛ لا نستطيع أن نفيها حقها مهما حاولنا تحديد معايير تاريخها الإنساني الذي يتجاوز كل مقاييس التقييم والاعتبار. فمعايير التاريخ (تاريخ ثورة الفاتح العظيم) لا تتكون من كلمات وعبارات منفصلة عن الواقع السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، بقدر ما تتكون من أعمال وأقوال تتناسب وكثافة الواقع الجديد الذي جسدته الثورة. وما حققته ثورة الفاتح العظيم خلال الثلاثين عاماً على مستوى الوطني والقومي والعالمي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً أرسى أرضية صلبة للتلاحم بين الجماهير والثورة في توافق متناغم بين الرؤية والفعل، وبين التخطيط والتنفيذ. وبذلك اكتسبت الثورة تاريخية العطاء الفكري والعقائدي وتاريخية التأثير الحضاري المستمد من حضارة الأمة العربية، وبدأت تشكل في مسار التاريخ محور تصحيحه وتحوله، لأنها - أي الثورة - تحمل مضمون التحول من خلال تأثيرها في حركة التاريخ.

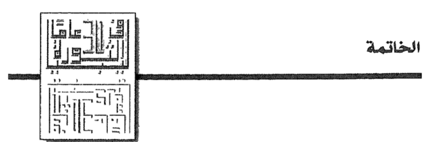
لم تكن الإنجازات المادية التي تحققت بفعل الثورة هدفاً في حد ذاتها، تكتسب



به الشهرة ، ولكنها كانت ضرورة ملحّة لنقل المجتمع من واقع التخلف الى واقع التقدم، وأنجزت وفق أسس تحمل كل المضامين التحررية لمجتمع متخلف، فتوجهت الى السهول وبطون الهضاب، والصحراء ، لتنتزع الأرض الصالحة للزراعة في أكبر عملية استصلاح شهدتها دول العالم الثالث، من أجل تأكيد الاكتفاء الذاتي من الزراعة ليتحقق التحرر السياسي. ووفرت الصناعات التي تلبي حاجات الجماهيرية ولتكون، هذه الصناعات مداخل وأطُراً، بهدف تحقيق الصناعات الاستراتيجية ، متجاوزة بذلك عقدة العالم الثالث في مجال الصناعة التي تندرج ضمن بوتقة التبعية والاحتكارات الرأسمالية.

وفي مواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي أرست ثورة الفاتح العظيم مرتكزاً أساسياً، يجسد الطموح في إيجاد وتيرات عالية، للنمو بهدف تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي، في ظل منظور المساواة والعدل، وفي ظل تمكين الجماهير الشعبية من تأكيد سيطرتها على مقدراتها الاقتصادية والاجتماعية تأكيداً للوعي بمردودات حركة الإنسان في عمق التاريخ الذي حدد الاختيار القومي لبناء الشخصية القومية المتحررة من كل عوامل السيطرة والاستغلال.

وفي مواجهة التخلف الثقافي أرست الثورة المرتكز الأساسي لتكامل التحرر السياسي والاقتصادي بتحرر ثقافي يعطي لحركة الإنسان العربي مقاييسها الفكرية المنبثقة من واقعها، المستهدفة لتغيير ذلك الواقع وفق قيم مستمدة من حركة الإنسان العربي ذاته وتراثه الفكري والثقافي، تمييزاً للشخصية القومية ولمكوناتها الفكرية والثقافية، وبذلك كان رفض ثورة الفاتح العظيم للمناهج الفكرية الموروثة رفضاً إيجابياً، يستجيب للمتغيرات الفكرية في عالمنا المعاصر، التي تحددت بسيطرة الإنسان على اللامتناهيات، تلك السيطرة التي أحدثت تقسيماً قسرياً في المجتمعات الإنسانية أو ضمن الإطار المادي إلى عالمين ، عالم متخلف وعالم متقدم. هنا تتصدى الثورة لهذا التقسيم القسري - الذي أوجده الاستعمار والفكر الغربي - لتسقط بعمق كل أشكال الوصاية المنبثقة عن منهجية التفكير

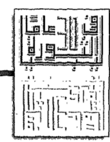


والتعصب، ليحل الفكر الجماهيري ببعده الإنساني محل المناهج الفكرية التقليدية السائدة في العالم .

ولقد ولّد هذا الرفض إرهاصاً فكرياً يتبلور في تنمية معطيات الثورة العقائدية، منهجياً، وصولاً إلى تعميق الاختيار، بحلول تستجيب لمتطلبات حركة الإنسان ومتغيراتها، وبهذا أدركت الثورة أن التخلف بكل مستوياته وأشكاله ليس وليد قصور مادي، ولكنه قصور في إيجاد الحلول الموضوعية لمعضلات الإنسان، وهذا ما يميّز ثورة الفاتح العظيم عن بقية الثورات الأخرى، لأنها أرست مبادئها بفكر جماهيري جديد؛ فكر يتعامل مع الإنسان كإنسان، ذكراً كان أم أنثى، وفق مسارات القانون الطبيعي للحياة الاجتماعية بمضامينها السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية.

وفي إطار مواجهة التخلف السياسي كانت الديموقراطية الشعبية المباشرة التي أعطت للجماهير الشعبية حرية الاختيار والممارسة والمسؤولية ، ضمن إطار من الحرية المسؤولة المستمدة من الطموح المستقبلي للجماهير، الذي جسد مضمون التحرر الوطني ليجعل له أبعاداً قومية سياسية واقتصادية واجتماعية، فالسلطة الشعبية لا تمثل الشكل التقليدي للديموقراطية، لأنها ـ وعبر شمولية الثورة فكرياً وعقائدياً ـ تشكل المظهر النهائي لمحتوى الثورة، وبالتالي فالديموقراطية الشعبية لا تتحدد مجالات تنفيذها في أداة الحكم فحسب، ولكنها تتجسد أيضاً في تكريس المضمون الشعبي الديموقراطي في العلاقات المستمدة من العطاء الفكري للثورة ، وبذلك تكون الديموقراطية الشعبية، بمعطياتها الجماهيرية، قد شكلت المدخل الحقيقي لفهم المنعطف التاريخي لعالمنا المعاصر، لأنها تكرس المضمون الحقيقي للحرية، ومن خلالها تجسدت سلطة الشعب التي تترجم اختيارات الجماهير وعلاقاتها.

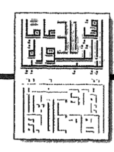
فالعالم المعاصر، بمتغيراته المتوالية والسريعة حدثت فجوات عميقة وهوة كبيرة في مسارات الفكر والحضارة.. نتج عنها وجود حد فاصل بين الفكر



والمعطيات الحضارية؛ تمثل بالمقاييس المادية، مسارات الإنسان مما أفقده التوازن الطبيعي بمختلف جوانبه النفسية والإجتماعية والثقافية، وصار الإنسان أسير المعايير الحدية لذاته، حتى أفقدته تلك الحدية شمولية الهوية الإنسانية، ولقد استطاعت ثورة الفاتح العظيم سد تلك الهوة الفكرية وتحديد هوية الإنسان من خلال تأكيد حريته.

وما ظواهر الرفض الفكري التي حددت خصائص التوجه العقائدي لحركة الإنسان نحو تحديد أنماط جديدة للعلاقات إلا مظهر من مظاهر الرفض المستمر للعلاقات الظالمة بين الإنسان والإنسان، التي أسهمت بصورة مباشرة في نضوج التجربة الإنسانية المستهدفة انعتاق الإنسان ، من كل مظاهر الاسترقاق الفكري والاجتماعي والثقافي وتحقيق أنماط العلاقات الطبيعية بين الإنسان والإنسان المبنية على إعطاء المجال الحقيقي للإنسان ، لتأكيد حريته من خلال سيطرته على مقدراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا بعد أن تمكنت الثورة من القضاء على أوجه التخلف المادي، من خلال تحقيق هذه الانجازات العملاقة التي كانت مدخلاً لبداية تحرير الإنسان وأحد مضامين الثورة التي كان لا بد من تأكيدها على ارض الواقع لتستطيع من خلال قوة التواصل والاستمرار أن تكرّس أبعادها ومضامينها السياسية والفكرية والثقافية التي تنطلق من أبعاد شمولية ترتكز على فهم موضوعي للحرية وحقوق الإنسان، فكانت الوثيقة الخضراء الكبرى في عصر الجماهير، التي عُزّزت بقانون تعزيز الحرية التي تؤكد أن أبناء المجتمع الجماهيري يقدسون الحرية ويحرّمون تقييدها. ولعل إقرار المؤتمرات الشعبية الأساسية لجائزة «القذافي» لحقوق الإنسان ومنحها المتزامن مع الذكرى التاسعة عشرة لإجلاء القواعد والقوات الأجنبية للمناضل الافريقي «نيلسون مانديلا» الذي رفض حريته على حساب حرية شعب - خير دليل على تأكيد مضامين الثورة للحرية وسعادة الإنسان بكل شموليتها وتقدميتها،



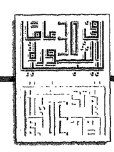


الخاتمة

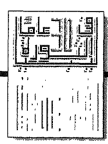
بحيث تعطي للجماهير أينما كانت آفاقاً واسعة، لتبدع، وتبتكر، حتى يرتبط «عصر الجماهير» ارتباطاً عضوياً بعملية التغيير الثوري وشموليته، من حيث المنطلق والغاية والمسار، ليتأكد معنى الانتماء للوطن وللأمة العربية، بل للإنسانية جمعاء، وهذا ما أكدته ثورة الفاتح العظيم قبل وبعد عيدها الثلاثين.

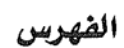
وإذا كانت الثورة الليبية لم تولد عملاقة.. لكن مبادئها التي جاءت بها اكتسبت صفات وخصائص لا يستطيع التاريخ إلا أن ينحني لها إجلالاً.. لقد عشقت الثورة حب الوطن والأمة.. وعشقت الحق والحقيقة وعملت من أجلها ثلاثة عقود متتالية وستظل.. وسيظل التاريخ يذكر لها عروبتها وقوميتها.. فالحق والحقيقة لا تموت وتلك هى شهادة التاريخ.. ثورة واجهت الظلم والقهر والاستعباد فعرفت بثورة الحرية على مستوى الوطن والأمة والعالم.. ثورة تحدت الامبريالية والهيمنة الاستعمارية أينما وُجدت فعرُفت بثورة الحق والكرامة.. وعمقت البعد العربي والافريقي من أجل استرجاع الحق لأهله.. وليس بغريب على ثورة اعتمدت الشفافية شريعة والقانون الطبيعي حكماً بين الجميع.. فنالت بذلك وسام الاحترام من كافة أحرار العالم.





الفهرس





الفهرس

الطبعة الثانية 1429 ميلادية

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مصراته ـ هاتف: 614658 ـ بريد مصور 619410

رقم الإيداع المحلي: 4656 ـ 99 دار الكتب الوطنية ـ بنغازي

رقم الإيداع الدولي: ردمك 8 ـ 0050 ـ 0 ـ 9959 ISBN

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

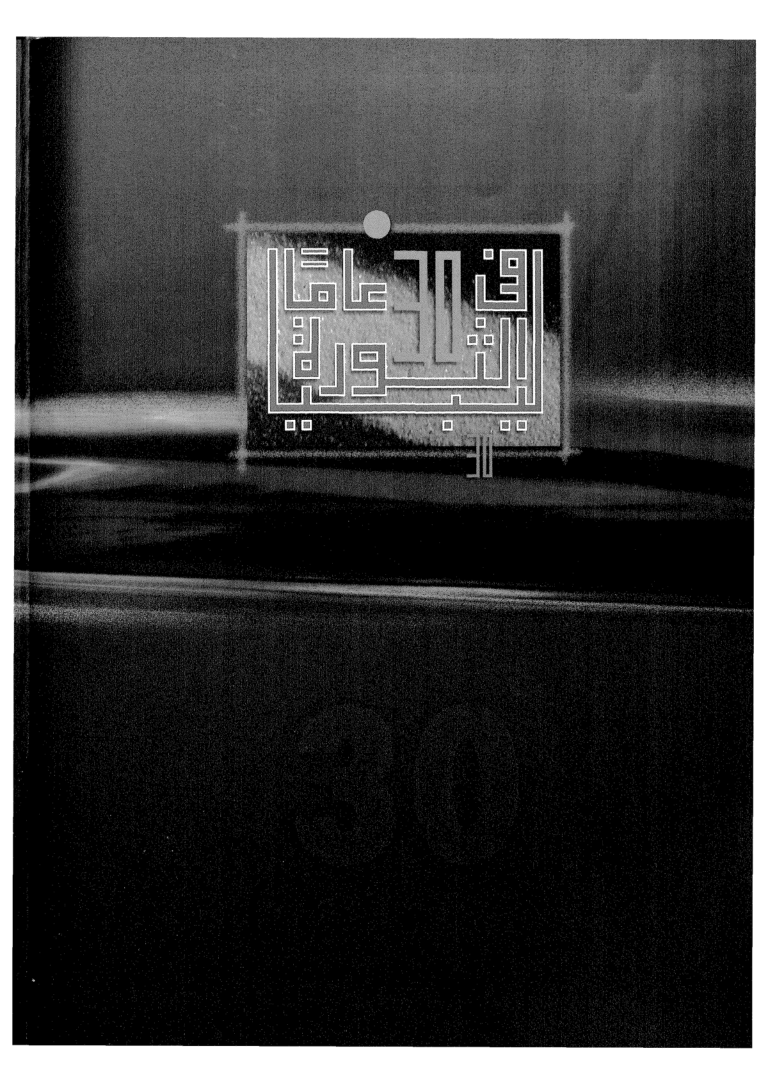
دار الكتب الوطنية ـ بنغازي ـ ليبيا

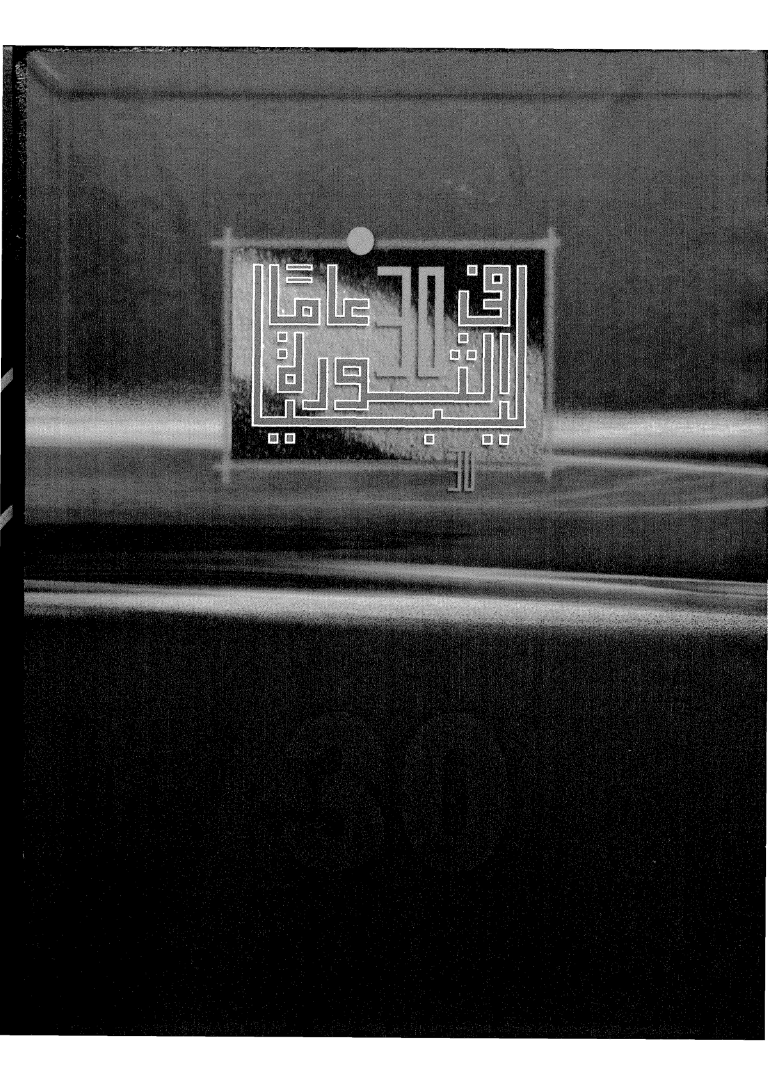
هاتف: 9090509 ـ 9097073 ـ 9097074

بريد مصور: 9096380 ـ 61 ـ 218

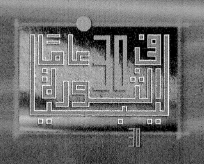
تنفيذ






في 30 عاما
الثورة


Bibliotheca Alexandrina
0505783



التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

1999 - 1969

30

